

مهدي عامل

مقدمات نظرية

لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني



١ في التناقض ٢ في نمط الانتاج الكولونيالي

مقدمات نظرية

لدراسة أثر الفكر الاشتراكي

في حركة التحرر الوطني

١ ـــ ٢

مهدي عامل

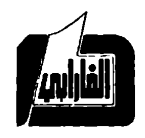
مقدمات نظرية

لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني

1 في التناقض

2 في نمط الانتاج الكولونيالي

الطبعة الثالثة



دار الفارابي – ص.ب. : ٣١٨١ – بيروت

الطبعة الاولى ١٩٧٢
الطبعة الثانية ١٩٧٨
الطبعة الثالثة ١٩٨٠
الطبعة الرابعة ١٩٨٥

مقدمة للطبعة الثالثة

I

ليس جديداً على الفكر الماركسي أن يجابه الواقع الاجتماعي المتميز في حركة تطوره التاريخي في فجاءاته وتغيراته . بل يمكن القول إنه ولد وتكوّن وتطور في هذه المجابهة . وما طابعه المادي الذي تأكد في نقد الفكر المثالي الهيجلي والاقتصاد البرجوازي بوجه خاص سوى نتيجة هذه الضرورة فيه أن يكون قادراً على تفسير العالم وتاريخه تفسيراً علمياً ، وأداة لتغييره في يد القوى الاجتماعية المؤهلة والمدعوّة لتغييره . ميزة هذا الفكر هي في أن يكون فكراً مناضلاً ، أو لا يكون . معنى هذا أن التحام النظرية الماركسية بالحركة الثورية أساسي لوجودها كنظرية علمية . والعكس صحيح أيضاً . فالحركة الثورية في عصرنا الراهن بحاجة إلى قاعدة نظرية تستند إليها في تغييرها العالم بحسب القوانين الفعلية التي تحكم حركته التاريخية . ولعل أخطر داء يصيب الحركة الثورية هو داء العفوية أو التلقائية في ممارساتها . إنه داء المغامرة بالثورة ، في زمن التخطيط الامبريالي على الصعيد العالمي . ليس في هذا القول من جديد ، بل فيه استعادة لقول لينين : لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية . والنظرية الماركسية ثورية ، ليس لأنها وحسب نظرية الثورة ، بما تعنيه الثورة هذه من انتقال ضروري من الرأسمالية إلى الأشتراكية بل لأنها أيضاً ، وبالدرجة الأولى ، علمية ، أي لأنها علم التاريخ في حركة انتقاله هذه .

والعالم العربي ، كغيره من بلدان العالم ، يسير في واقعه الراهن في خط هذه الحركة الكونية وفي أفقها ، لا يشذّ عنها أو يتفرّد بالسير في خط آخر - سمّاه البعض طريقاً ثالثاً - إلا في وهم الباحثين عن « الخصوصية » من أسياد الايديولوجية البرجوازية وأتباعها أيضاً . وكلما احتدم الصراع في تلك الحركة الكونية الحاكمة سيرورة التاريخ الاجتماعي السياسي المعاصر بين قوى التغيير الثوري ، في كل بلد ، وعلى صعيده العالمي ، وبين قوى الثورة المضادة ، نبتت ، كالفطر ، في تربة الايديولوجية البرجوازية ، مفاهيم متلوّنة تحلّ محلّ مفاهيم أخرى في الهجوم الرجعي المضاد على الفكر الثوري العلمي . من هذه المفاهيم ، مفهوم « الخصوصية » مثلاً ، أو « الأصالة » . تارة تكون الخصوصية « عربية » ، فإذا تصدع الفكر البرجوازي بتصدّع مواقع السيطرة الطبقية للبرجوازيات العربية ،صارت الخصوصية هذه « اسلامية » متسامحة حتى إلغاء الصراع ضد الاستبداد العثماني وإعادة قراءة التاريخ في ضوء هذه المصالحة الجديدة . وتارة تكون « مارونية » أو « شيعية » أو « درزية » ، بحسب حاجات النظر الطائفي . وربما كانت عند

بعضهم « قبطية » أو حتى « متوسطية » ، فهي تضيق حيناً وتتسع حيناً آخر ويبقى المبدأ منها واحداً : رفض العقل العلمي ومبدأ كونيته

إما أن نقول بما يقول به العلم التاريخي من وجود نظام رأسمالي عالمي تهيمن فيه الامبريالية هيمنة كليّة ، في أشكال متعددة ومتجددة ، وإما أن نرفض هذا القول وننفي وجود مثل هذا النظام العالمي لنتصوّر العالم في شكل مجموعة من « الوحدات القومية » ـ على حدّ تعبير أنور عبد الملك مثلاً ـ تقيم بينها ، في أحسن الحالات ، علاقات خارجية ، تستقل فيها كل واحدة عن الأخرى استقلالاً تؤكد فيه « خصوصيتها » التي تؤمّن لها « استمراريتها التاريخية » ، كأنها جوهر ميتافيزيقي فيه تتماثل بذاتها ضد اختلاف الشروط وتغيراتها ، فما تاريخها أو صيرورتها ، في الماضي والحاضر والمستقبل ، سوى حركة تمظهر هذا الجوهر الواحد الثابت . من منطق هذا النفي أن يقود إلى نفي العلم بعامة ، والعلم التاريخي بخاصة ، ونفي كونية قوانينه . بل إنه يقوده إلى تهافت العقل نفسه ، إذ يتفتّت العقل ـ أو ما يبدو كذلك ـ في ذرات « قومية » ينغلق في كل منها على « خصوصية » لا ينفتح فيها إلاّ على ذاته . وما الذات هذه سوى أسطورة ، وظيفتها أن تلغي التاريخ وقلق حركة التغيرّ فيه ، حتى يصير التاريخ ، بالوهم ، تكراراً يكبت الجديد فيه ويحول دون ولادته . هكذا يصير لكل « خصوصية » عقلها الذي هو لها مطلق لا يتغيرّ ، به دون غيره تُعرف . وما المعرفة هذه سوى عودة الذات إلى الذات ، سواء أكانت عربية أو إسلامية أو غير ذلك ، فطريق الذات إلى المستقبل هو هو طريق حاضرها إلى ماضيها الذي هو نموذجها الأول . لذا ، كان لأوروبا عقل أوروبي خاص بها ، وعلم أوروبي ومعرفة أوروبية ، وكان لليابان عقل ياباني وعلم ياباني ومعرفة يابانية ، وللصين كذلك ، ولروسيا أو ايطاليا ما لغيرهما أيضاً . لكل « وحدة قومية » إذن علم أو معرفة أو عقل لا يصح على غيرها ، فكلٌ أسير « خصوصيته » . أما العلم الأوحد والعقل الأوحد فلله وحده ، يخلق ما لا تعلمون . ولئن أراد العقل العربي أو الاسلامي أن يأخذ بالماركسية مثلاً ، فعلى الماركسية أن تصير عربية أو إسلامية ، وعلى العلوم الفيزيائية أو الكيميائية أيضاً أن تصير عربية أو إسلامية ، إن أراد العقل ذاك أن يُطلّ من حدوده على العلوم هذه .

لا نريد للسخرية أن تكون وحدها أداة النقد ، فما أسهل من أن نترك لهذا الفكر الظلامي حرية التحرك والتوسع في حدود منطقه وبحسب منطقه ، حتى يتهافت منطقه ويكون الواقع التاريخي الفعلي لاذعاً في سخريته . ما نريد أن نقول هو ، ببساطة ، ما يلي : إن القضية التاريخية الأساسية التي يطرحها مثل هذا الفكر ، بحسب منطلقاته ، ليست قضية تحديد الشروط التاريخية الخاصة بواقعنا الاجتماعي التي فيها تتحقق سيرورة التغيير الثوري في الانتقال الكوني من الرأسمالية إلى الأشتراكية ، بل إنها قضية تأمين الشروط الضرورية لتحقق سيرورة « الاستمرارية

التاريخية » لـ « الخصوصية » العربية أو الاسلامية ، بما تعنيه هذه « الخصوصية » من وجود أسطوري لجوهر ثابت لا يتماثل بذاته إلاّ لأنه من خارج التاريخ ، أقوى منه ومن تغيرّاته المادية التي هي العارض قياساً على الجوهر ، وبما تعنيه تلك « الاستمرارية التاريخية » من حركة يتكرر فيها الجوهر . لكن التاريخ الفعلي اقتحم ، في حركته المادية ، في لحظة معينة ، ميدان حركة التكرار هذه ، لّما دخل النظام الرأسمالي العالمي في تطوره الامبريالي الكاسح ، فأحدث في تلك « الاستمرارية التاريخية » انقطاعاً تعطّلت به حركة تكرار الجوهر ، وانفصل أولها الذي هو منها الأصل عن حاضرها الراهن ، وكان للحاضر نموذجاً لّما استعاد الجوهر حركته . هكذا تُكتمل دائرة الزمن الجوهري إد تنغلق دائرة الزمن الأصلي على ذاتها ، في عودة الحاضر إلى أولّه ، أي ماضيه الأصيل الذي هو نموذج مستقبله . إنه زمن الأصالة ، دائري كالزمن الأسطوري .

إذا تركنا الأسطورة جانباً ، وعدنا إلى التاريخ الفعلي وحركته المادية ، وجب علينا القول إن واقع مجتمعاتنا العربية هو أنها خاضعة للسيطرة الامبريالية ، بوجودها في شبكة علاقات النظام الرأسمالي العالمي ، فلا سبيل لها إذن إلى الأفلات من القوانين الكونية التي تحكم حركة التاريخ المعاصر ، من حيث هي ، في الأزمة العامة للامبريالية ، حركة الانتقال إلى الأشتراكية . لهذا كانت حركة التحرر الوطني في جوهرها حركة هذا الانتقال نفسه ، وسيرورتها سيرورته ، وكان الصراع الطبقي فيها هو هو الصراع الوطني ، فلا فصل فيه لوجه أو شكل منه عن الآخر ، ولا تغليب لهذا على ذاك إلاّ في الايديولوجية البرجوازية . وبتعبير آخر ، إن التلازم في حركة التحرر الوطني بين العداء للامبريالية والعداء للرأسمالية قائم بالضرورة . هذا ما حاولت شرحه بالتفصيل في كتاباتي كلها . ولقد انطلقت فيها من قضية أساسية صغتها على الوجه التالي: ما هو الشكل ، أو بالأحرى ما هي الأشكال المحددة التي تتميز فيها حركة القوانين التاريخية الكونية في الحركة التاريخية للمجتمعات العربية المعاصرة ؟ لم تكن هذه الصياغة عفوية ، بل أردت لها أن تكون دقيقة ، فهي محور لمجموعة من الأسئلة المترابطة. فالصعوبة كل الصعوبة في حركة الفكر وفي إنتاج المعرفة ليست في الإجابة عن الأسئلة بقدر ما هي في تحديد نوع الأسئلة التي نطرح . ولقد أشرت سابقاً إلى أين يقود منطق من الفكر ينطلق في فهم واقعنا التاريخي الراهن من البحث عن « خصوصية » تجد شرط وجودها في تهافت العقل ورفض العلم وكونيته . فإذا فهمنا أن الكوني لا يوجد في التاريخ إلا مميَّزاً ، لأن تميزه هذا هو فيه وجوده المادي نفسه ، وضح لنا المنهج الذي نعتمد في تحليل واقعنا التاريخي . إنه منهج فكر كليّ - ولولا نبرة « صوفية » في الكلمة لقلت إنه منهج فكر كوكبي - ينظر في واقعنا المميّز بعين القوانين الكونية فيميزّها فيه ، ويرفع هذا المميّز إلى كونيّته . والفكر هذا هو الفكر الماركسي نفسه الذي قال عنه يوماً سارتر إنه الأفق الذي لا يمكن للمفكر المعاصر أن يتخطاه ، لسبب موضوعي بحت هو أنه فكر التاريخ المعاصر ، من حيث هو

تاريخ الانتقال الثوري من الرأسمالية إلى الاشتراكية . فالنظر بهذا الفكر في واقعنا التاريخي المميّز يطرح عليه ، إذن ، **مهمة نظرية محددة** : هي أن يكون ، أو بالأحرى أن يصير **نظرية التحرر الوطني** في عالمنا العربي . هل هو قادر على ذلك ؟ هل نحن قادرون على أن نجعل منه ، بالتحديد ، إيديولوجية الحركة الثورية الوطنية العربية ؟ هذا هو التحدي التاريخي الذي يجابه هذا الفكر .

ليهدأ المتزمتون . ليس في هذا القول أي انحراف بالماركسية عن خطها الثوري العلمي . حين نقول إن على النظرية الماركسية أن تثبت جدارتها أن تصير إيديولوجية الثورة التحررية الوطنية ، فمعنى هذا أن عليها أن تثبت ذلك ، في المجال النظري والسياسي معاً ، **بما هي إيديولوجية الطبقة العاملة** بالذات . ومعنى هذا أيضاً أن علينا أن نحدد بوضوح دور الطبقة العاملة وموقعها في سيرورة الثورة التحررية الوطنية ، ودور التحالف الطبقي الثوري وطبيعته فيها ، وموقع الطبقة العاملة في هذا التحالف ، من حيث هو موقع الطبقة المهيمنة النقيض .

ما أريد قوله ، بإيجاز ، هو أن محاولتي النظرية كانت ترتسم ، عن وعي ، ضد ما لحق بالنظرية الماركسية من تشويه وانحراف في ممارسات الحركة الشيوعية العربية ، أو بعض أحزابها . وما زال التشويه والانحراف قائمين فيها حتى الآن . ولعل بالإمكان الرجوع بهما ، في نهاية التحليل ، إلى طغيان الايديولوجية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، في ظهورها مظهر الايديولوجية « القومية » ، في تلك الممارسات . فعلى قاعدة هذه الايديولوجية بالذات ، يتم الفصل ، في الزمان والمكان ، بين القضية الاجتماعية والقضية « القومية » ، بحيث تظهر الأولى كأنها مجال تحرك الصراع الطبقي ، والثانية كأنها مجال تحرك الصراع الوطني ، أو « القومي » ، ويجري تغليب الأولى على الثانية ، باسم « النظرية الماركسية » ، أو الثانية على الأولى ، باسم « النظرية القومية » ، فتستقل مرحلة التحرر الوطني عن مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وتسبقها ، وتكون فيها القيادة الطبقية للبرجوازية ، بانتظار الانتقال منها إلى المرحلة الثانية التي على الطبقة العاملة ، فيها وحدها دون غيرها من المراحل ، أن تقوم بدورها القيادي . هكذا يتحدد دور الطبقة العاملة في حركة التحرر الوطني ، بحسب هذه الايديولوجية التي على قاعدتها ، وفي تربتها ، يتقابل منها وجهان متعارضان : وجه يظهر مظهر « النظرية الطبقية الماركسية » ، ووجه يظهر مظهر « النظرية القومية » . إنه دور **الطبقة ـ السند** للطبقة البرجوازية « الوطنية » . هكذا يتمّ ، بتعبير آخر ، إلغاء الدور القيادي للطبقة العاملة في حركة التحرر الوطني .

ضد هذه الايديولوجية التي ما تزال فاعلة ، بأشكال مختلفة ، في ممارسات بعض الاحزاب الشيوعية العربية ، قمت بمحاولتي النظرية ، وضدها تتميز المفاهيم النظرية الماركسية بالنظر في

واقع مجتمعاتنا العربية وفي حركة التحرر الوطني فيها ، وفي الصراع الطبقي الدائر في هذه الحركة ، في شتى حقوله ، بين خطين سياسيين رئيسيين : خط برجوازي رجعي يظهر في شكل « قومي » ، وخط وطني ثوري هو هو خط الطبقة العاملة في ممارسة الصراع الوطني ، وهو الذي تناضل هذه الطبقة الثورية ، بقيادة حزبها الشيوعي الحقيقي ، من أجل أن يكون خط التحالف الطبقي الثوري نفسه ، أي خط الحركة الوطنية . أما الخط السياسي الانتهازي في الحركة الثورية ، والذي ينزلق ، بالممارسة ، إلى مواقع الايديولوجية البرجوازية ، فهو في تحالف موضوعي مع الخط البرجوازي نفسه .

II

يحتل مفهوم نمط الانتاج الكولونيالي موقعاً مركزياً في أبحاثي . وأول مرة استخدمت فيها هذا المفهوم ، في مقال نشر في مجلة الطريق في العدد الثامن من سنة ١٩٦٨ ، بل في رسالة الدكتوراه التي ناقشتها في فرنسا في شهر أيار من سنة ١٩٦٧ ولم أنشرها حتى الآن ، أشرت بوضوح إلى أنني أستخدم هذا المفهوم كفرضية نظرية يصح عليها ما يصح على أي فرضية علمية تستلزم ، في تحقيقها ، اختباراً تاريخياً يؤكد صحتها أو يقوّمها . ودعوت القارىء إلى يقظة فكرية ضرورية لقراءة ما أكتب ، حتى أستثير عنده النقد كما أستثيره عندي . ولقد فرض عليّ منطق البحث نفسه ضرورة اللجوء إلى هذه الفرضية كي أرى بعين الماركسية ومفاهيمها النظرية إلى واقع مجتمعاتنا العربية ، من حيث هي جزء من المجتمعات المستعمرة سابقاً ، من موقع نظر هذه المجتمعات لذاتها ، في علاقة تبعيتها البنيوية بالامبريالية ، وليس من موقع نظر المجتمعات الامبريالية إليها . كان عليّ إذن أن أحدث تغيراً في زاوية النظر في مجتمعاتنا ، بل أن أحدث هذا التغيير في زاوية النظر في تلك العلاقة من التبعية البنيوية بالامبريالية ، فانتقل من زاوية نظر الطرف المسيطر في هذه العلاقة ـ وهو طرف الامبريالية ، أو طرف التطور الامبريالي للرأسمالية ـ إلى زاوية نظر الطرف التبعي فيها ، ـ وهو طرف مجتمعاتنا ، أو طرف التطور الذي سميته التطور الكولونيالي للرأسمالية . وبإحداث هذا التغيير في زاوية النظر في واقعنا التاريخي ، كان عليّ أيضاً أن أحدث التغيير نفسه في النظر في المفاهيم الماركسية التي لا تتكون إلا بتمييزها . وكنت وما زلت أحاول ، إذن ، القيام بعمليتين مترابطتين في عملية واحدة : عملية انتاج المعرفة العلمية بآلية التطور الكولونيالي للرأسمالية في مجتمعاتنا العربية ، وبآلية الصراع الطبقي الخاص بهذا التطور ، أي بتطور هذا الشكل التاريخي المميز من الرأسمالية ، من حيث هي آلية حركة التحرر الوطني فيه ، وعملية إنتاج أدوات إنتاج هذه المعرفة . وكان من الطبيعي جداً أن تغلب العملية الثانية هذه على العملية الاولى في ترابط الاثنتين وتمفصلهما في عملية واحدة معقدة يمكن القول عنها إنها عملية

إنتاج النظرية الماركسية ، من حيث هي ، بالضبط ، نظرية سيرورة التحرر الوطني ، بأدوات النظرية الماركسية نفسها . فلا ننسى ، بهذا الصدد ، أن عملية إنتاج النظرية الماركسية هي عملية مستمرة باستمرار الحركة الثورية نفسها ، من حيث هي حركة تغيير للعالم وانتقال به من الرأسمالية إلى الأشتراكية . إنها ، بتعبير آخر ، عملية إعادة إنتاجها متجددة بتجدد الشروط التاريخية الخاصة بتحقق السيرورة الثورية .

إلاّ أن غلبة العملية الثانية على الأولى ولّدت عند بعض القراء التباساً وجد تعبيره في أشكال شتى ، منها اتهامي بالتجريد ، مثلاً ، وبأن اللغة التي بها أكتب هي لغة صعبة وكثيراً ما تكون شكلية ، ومنها أيضاً أنني أقيم بين المفاهيم علاقات استخلاصية محكمة البناء في عمارة منطقية صارمة لا ينعكس فيها الواقع التجريبي بغنى حياته وتفاصيله إلا انعكاساً باهتاً ، أو أنني لا أقيم وزناً كبيراً للتاريخ الملموس ولتسلسل الأحداث فيه .

لا أريد أن أدفع عني مثل هذا الاتهام أو غيره ، بل أريد في هذا المجال أن أؤكد من جديد على طبيعة الموضوع الذي أعالج . فبتقديري أن كثيراً من النقد الذي قرات أو سمعت قد أخطأ موضوعه . ولا يدهشني هذا الأمر كثيراً ، بل أرى فيه دلالة تتخطّى أصحاب النقد وتتخطى ما كتبت أيضاً ، لتطال بنية الفكر العربي المعاصر ، لاسيما في تياراته الغالبة . حين يأخذ البعض على الفكر تماسك بنائه الداخلي وصرامة منطقه وحركة استخلاص المفاهيم النظرية منه وانتظامها في شبكة من العلاقات المحكمة ، فإنما هو يأخذ عليه هذا من موقع الجهل بطبيعة الفكر العلمي ونشاطه النظري ، أو في أحسن الحالات ، من موقع انتمائه الضمني أو الصريح إلى فكر تجريبي أو وضعي يرى في المعرفة نقلاً تسجيلياً للواقع التجريبي ، بفوضى تفاصيله وحمّى احداثه ، إلى اللغة العادية، فيهمل دور المفاهيم النظرية الضرورية لأنتاج المعرفة، التي بها يشتغل الفكر موضوعه الذي هو معرفة سابقة . والأدوات هذه ليست جاهزة ، بل يجب إنتاجها ، أو إعادة إنتاجها ، كما هو أمر المفاهيم النظرية الماركسية . إن عملية إنتاج أدوات إنتاج المعرفة هي ، بتعبير أوضح ، عملية لا وجود لها بالنسبة لهذا الفكر التجريبي. من هنا أتى ذلك الالتباس الذي أشرت إليه سابقاً ، في فهم محاولتي النظرية . فالفكر هذا ، بألوانه المختلفة وأشكاله المتعددة ، وهي كثيرة لو أحصيناها ، يكاد يكون الفكر الغالب في الفكر العربي المعاصر . فأولى مهمات هذا الفكر إذن أن يقوم بما سميته ، في مقدمة كتابي « في التناقض » ثورة كانطية جديدة يعيد النظر فيها بأدوات إنتاج المعرفة العلمية التي عليه أن ينتجها ، بالارتباط العضوي بالحركة الثورية ، وليس بمعزل عنها ، من حيث هي معرفة السيرورة التاريخية لحركة التحرر الوطنية وقوانينها المتميزة في مجتمعاتنا العربية . والمهمة هذه تتقدم فيه كل مهمة أخرى ، لأن نوع المعرفة وطابعها يتحددان ، في نهاية التحليل ، بأدوات إنتاجها . وما أدوات هذا الانتاج المعرفي سوى المفاهيم النظرية الماركسية .

بإعادة إنتاجها في تمييز كونيتها ، تبدأ صيرورة الفكر العربي فكراً علمياً . لهذا السبب بالذات كان لبحثي طابع « المقدمات النظرية » التي تهيء لانتاج المعرفة العلمية . وهي في ثلاثة أجزاء ، منها اثنان : الأول « في التناقض » ، والثاني « في نمط الانتاج الكولونيالي » ، أما الثالث « في تمرحل التاريخ » ، فما زلت أشتغله .

والطريف في الأمر هو أن الجزء الأول كان حظه من النقد أقل بكثير من حظ الثاني ، مع أن هذا يستند ، في بنائه النظري ، إلى ذاك ولا يفهم إلاّ به . فنظرية التناقض هي التي تحكم أعمالي الفكريةَ بكاملها . فمنها يبدأ النقد ، إن كان للنقد أن يكون مثمراً . ويظل النقد عقيماً إن اكتفى بالنظر في النتائج دون المنطلقات ، فقطعها عن أسسها ولم ير الى الحركة التي فيها تولدت . وفي هذا تأكيد على صحة ما أتى في الفقرة السابقة .

فعلى سبيل المثال أقول إن العلاقة بين طرفي التناقض ليست ، كما هي في التناقض الهيجلي ، **علاقة تماثل** يختلفان فيها فقط ، باختلاف الموقع الذي يحتله كل منهما في هذه العلاقة ، بل هي ، في التناقض المادي الماركسي ، **علاقة اختلاف** هي في أساس الصراع بينهما ، ولا يصير الواحد منهما فيها الآخر ، إن هو احتل موقعه ، بل يظل في موقعه الجديد هذا مختلفاً عنه . هذا ما يسمح لنا ، مثلاً ، بفهم الاختلاف الجذري بين الثورة البرجوازية والثورة البروليتارية ، أو بين السلطة الطبقية البرجوازية والسلطة البروليتارية . لئن كانت الأولى تهدف إلى تأبيد سيطرتها الطبقية بتأبيد المجتمع الطبقي ، فإن الثانية تهدف ، **في مفهومها النظري** ، إلى إلغاء الطبقات وإلغاء نفسها كطبقة مسيطرة ، والانتقال بالمجتمع الى الشيوعية .

في ضوء هذا الفهم المادي للتناقض ، تبلور مفهوم نمط الانتاج الكولونيالي . وظيفة هذا المفهوم النظري تكمن في أن يفهم **الاختلاف** البنيوي بين طرفي التناقض في العلاقة بين المجتمعات المستعمرة أو المستعمرة سابقاً ، والمجتمعات الامبريالية ، في وحدة الطرفين في النظام الرأسمالي العالمي . إن كل نظر في العلاقة بين هذين الطرفين في ضوء فهم هيجلي للتناقض يقيم بينهما **علاقة تماثل** ، لا بد من أن يصطدم بواقع الاختلاف بينهما في كل مفصل من مفاصل تطور كل منهما وسيرورته بارتباطه العضوي بالآخر ، فتستعصي عليه المعرفة ، أو يصل الى شكل منها يُخطيء فيه موضوعها ، لأنه شكل من اجترار مفاهيم جاهزة يسقط بها على بنية مجتمعاتنا وسيرورتها التاريخية المتميزة هيكلاً من التطور ربما كان صالحاً لمعرفة تطور المجتمعات الامبريالية وبنيتها .
بهذا الاسقاط ، يكتفي الفكر الجامد ، في مقاربته واقعنا التاريخي المختلف ، بقراءة هيكله ، فيرى ، مثلا ، في هذا الواقع ، المراحل التاريخية نفسها التي مرّت بها الرأسمالية في البلدان الامبريالية ، ويرى فيه غير ذلك مما يتضمنه هيكله ، ويستخلص ، بالتالي ، بسهولة مذهلة ، ما

عرفناه من مقولات خاطئة طبعت ممارسات الحركة الثورية في العالم العربي طوال نصف قرن أو أكثر ، كالقول ، مثلاً ، إن مرحلة التحرر الوطني هي مرحلة مستقلة تاريخياً عن مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ، لأنها مرحلة بناء الرأسمالية وطورها الصاعد ، على قاعدة العداء للامبريالية ، وهي مرحلة تكوّن الطبقات واكتمال نمو الطبقة العاملة ، على نموذج المجتمع الرأسمالي المتطور ، وهي مرحلة الضرورة في أن تكون القيادة الطبقية فيها للبرجوازية « الوطنية » المعادية للامبريالية ، وأن يقتصر دور الطبقة العاملة والحركة الثورية فيها على دعم هذه البرجوازية ، فالخطأ المميت هو القفز فوق المراحل .

لقد حددت نمط الانتاج الكولونيالي كشكل تاريخي مميز من نمط الانتاج الرأسمالي ، هو بالضبط شكل الرأسمالية المرتبطة ارتباطاً تبعياً بنيوياً بالامبريالية ، في تكوّنها التاريخي وفي تطورها الراهن أيضاً . وحاولت أن أحدد طبيعة الاختلاف بين هذا الشكل من الرأسمالية وبين الرأسمالية الامبريالية في أوروبا مثلاً . ولعل الاختلاف الرئيسي الذي يفسر سائر أوجه الاختلاف بينهما هو أن الرأسمالية في مجتمعاتنا الكولونيالية قد بدأت تتكون تاريخياً في طور الأزمة من النظام الرأسمالي العالمي ، فكان طور تكوّنها الصاعد هو طور أزمتها ، بمعنى أنها لم تعرف الطور الصاعد الثوري الذي عرفه أو مرّ به نمط الانتاج الرأسمالي في أوروبا ، فكانت بنيتها بنية ازميّة منذ بدء تكونها في ظل السيطرة الامبريالية . لذا كان تطورها التاريخي يرتطم باستمرار بعائق بنيتها الأزمية هذه ، بمعنى أن تطورها كان مأزوماً ، أي ملجوماً من داخل بنيته ، بارتباط هذه البنية ارتباطاً تبعياً بالامبريالية . وهذا أثر بارز من آثار قانون تفاوت التطور الذي يحكم النظام الرأسمالي العالمي ، فيه نجد تفسير لجم سيرورة التفارق الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية . فتحقق هذه السيرورة يصطدم باستمرار بعائق داخلي في هذه البنية يحول دونه ، هو هذه البنية بالذات ، من حيث هي بنية الرأسمالية التبعية ، أي بنية الانتاج الكولونيالي . ليس الاختلاف إذن بين بنية هذا الانتاج وبنية الانتاج الامبريالي ، في وحدة الاثنتين في بنية النظام الرأسمالي العالمي ، اختلافاً كمياً ـ إن صح التعبير ـ في درجة التطور ، بل هو اختلاف بنيوي ، أي اختلاف في البنية يستحيل فيه أن يصير الانتاج الكولونيالي انتاجاً امبريالياً أو أن يلحق به . وهذا الاختلاف بينهما الذي يجد أساسه المادي في علاقة التبعية البنيوية التي يخضع فيها الأول للآخر خضوعاً متجدداً بتجدد هذه العلاقة ، دائماً بديمومتها ، يظهر واضحاً في أن الانتاج الرأسمالي الامبريالي يميل في تطوره المتوسع الى القضاء على علاقات الانتاج السابقة عليه ، بينما يعجز الانتاج الكولونيالي ، نسبياً ، في تطوره الملجوم بتلك العلاقة ، عن القضاء على هذه العلاقات السابقة المتعايشة معه في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، ويميل ، بالعكس ، في تطوره هذا ، الى السماح لها بالتجدد ، كأن الشكل الذي فيه يسيطر عليها ، هو نفسه الشكل الذي فيه يُعاد إنتاجها ، نسبياً .

رسمت بسرعة بعض الخطوط العريضة من تحليل مفهوم نمط الانتاج الكولونيالي ، لا لأستعيد التحليل الذي قمت به ، بل لأؤكد على الضرورة المنهجية للنظر في علاقة الاختلاف التي تربط مثل هذا النمط من الانتاج بالانتاج الامبريالي . وما زلت أستعين بهذا المفهوم ، وأرى فيه ، على الأقل ، فائدة منهجية لمستها في تحليل البنية الاجتماعية في لبنان وفي تحليل أسباب الحرب الأهلية فيه . أما ما قرأت من نقد لهذا المفهوم ، على قلته ، فلم يكن مقنعاً . لذا أرى أن الفرضية النظرية التي انطلقت منها في أبحاثي ما زالت في طور الاختبار التاريخي . لكنني توصلت بها الى نتائج نظرية وسياسية مهمة ، منها أن سيرورة التحرر الوطني في البنية الاجتماعية الكولونيالية هي هي سيرورة الانتقال من الرأسمالية التبعية إلى الأشتراكية ، في حركة معقدة من الصراع الطبقي هو هو الصراع الوطني نفسه . لذا كان دور الطبقة العاملة في هذه السيرورة الثورية هو دور القيادة الطبقية ، بحكم موقعها في علاقات الانتاج الكولونيالية ، من حيث هو موقع الطبقة المهيمنة النقيض .

لكن هذا الدور للطبقة العاملة ليس ، في واقعه الفعلي في الحركة الوطنية الثورية العربية ، كما هو في واقعه النظري . معنى هذا أن الطبقة العاملة لم تتمكن ، في المراحل التاريخية السابقة من هذه الحركة ، من القيام بهذا الدور الذي هو هو دورها التاريخي فيه . وهي الآن ، في المرحلة الراهنة ، لا تقوم أيضاً بمثل هذا الدور ، مع أننا لو أردنا أن نحدد بإيجاز طبيعة هذه المرحلة لقلنا إنها مرحلة الضرورة التاريخية في انتقال القيادة الطبقية فيها من البرجوازية ومشتقاتها ، كبعض العناصر من البرجوازية الصغيرة التي تحتل ، في السلطة ، موقع السيطرة الطبقية ، إلى الطبقة العاملة بالذات ، في إطار وجودها في التحالف الطبقي الوطني الثوري ، وليس بمعزل عنه . والاسباب التي حالت أو تحول دون قيام الطبقة العاملة ، بقيادة حزبها الطليعي ، (أو أحزابها) ، بدورها هذا في السيرورة الثورية ، كثيرة ومعقدة ، وقد تختلف من بلد إلى آخر من البلدان العربية ، ومن مرحلة إلى أخرى من مراحل تطور الحركة الوطنية الثورية . ولقد عالجت بشيء من التفصيل هذه الأسباب ، الموضوعية منها والذاتية ، لاسيما في كتابي حول أسباب الحرب الأهلية في لبنان ، فبإمكان القارىء أن يرجع إليه ، إن أراد ذلك . أما في هذه المقدمة ، وبما له علاقة بالمرحلة الراهنة من حركة التحرر الوطني العربية ، فإنني أكتفي بالاشارة الى بعض الأسباب الذاتية لأنها هي التي تشكل الآن ، في هذه المرحلة ، **العائق الرئيسي** لقيام الطبقة العاملة بدورها الثوري .

بصراحة ووضوح ، إن الأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في مرحلتها التاريخية الراهنة ، ليست فقط أزمة قيادتها الطبقية البرجوازية ، بل هي أيضاً **أزمة البديل**

الثوري لهذه القيادة . قد يكون الأمر طبيعياً ، أعني ضرورياً ، أن تقود البرجوازيات العربية حركة التحرر الوطني إلى مأزق هو نتيجة تاريخية لسيرورة التناقض المأزقي الذي هي فيه ، بين أن تكون في موقع القيادة في هذه الحركة ، من حيث هي ، في ضرورتها النظرية ، أي في آليتها الداخلية ، حركة التحويل الثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالية القائمة ، والانتقال منها إلى الأشتراكية ، وبين أن تعمل ، في ممارساتها الطبقية ، ومن موقع وجودها في السلطة كطبقات مسيطرة ، على الحفاظ على هذه العلاقات من الانتاج وتأبيدها ، من حيث هي تؤمن لها ، بتجددها ، القاعدة المادية لتجدد سيطرتها الطبقية وتجدد علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية . لكن من غير الطبيعي إطلاقاً أن يظل البديل الثوري في حركة التحرر الوطني العربية في أزمة متجددة لا يستطيع إيجاد الحل الصحيح لها . وهذه الأزمة هي ، بالدرجة الأولى ، أزمة سياسية ، بمعنى أنها أزمة الخط السياسي الذي تسير فيه الأحزاب والتنظيمات التي يفترض فيها أن تكون هذا البديل الثوري . فما زالت هذه الأحزاب والتنظيمات ، ومنها بعض الأحزاب الشيوعية العربية ، متخلفة في ممارساتها السياسية عن الفهم الصحيح للطبيعة التاريخية لحركة التحرر الوطني وآليتها الداخلية ، بل إنها ، في كثير من هذه الممارسات ، ما تزال أسيرة المواقع المقلوبة لايديولوجية البرجوازية بالذات ، تنزلق إليها في فصلها الصراع الطبقي عن الصراع الوطني ، وإقامتها التعارض المصطنع الذي تقيمه الايديولوجية البرجوازية نفسها بين القضية الاجتماعية التي لها وحدها صفاء « القضية الطبقية » ، وبين القضية الوطنية التي تظهر ، في ضوء هذه الايديولوجية وعلى قاعدتها ، مظهر « االقضية القومية » التي يغيب فيها الصراع الطبقي وينتفي دور الطبقة العاملة ، أو ينحصر في دور ثانوي لا علاقة له بدورها التاريخي المقبل في مرحلة لاحقة مستقلة عن مرحلة التحرر الوطني . وفي هذا استقالة ، أو بالأحرى إقالة فعلية من ساحة الصراع الوطني وتغييب لدورها القيادي فيه الذي لا تفرضه طبيعة هذا الصراع وسيرورته فقط ـ كما بيّنا سابقاً ـ بل تفرضه ، بوجه خاص ، طبيعة المرحلة الراهنة وضرورتها التاريخية في تغيير القيادة البرجوازية لحركة التحرر الوطني العربية ، وإخراج هذه الحركة من مأزقها .

إن الطابع الثوري لحزب الطبقة العاملة لا يأتيه من اسم يحمله أو يرثه ، فالحزب هذا يكتسب في النضال طابعه الثوري . ولا يكون هذا الحزب ثورياً إلا بمقدار ما يكون الخط السياسي الذي يسير فيه صحيحاً ، وبمقدار ما يكون قادراً على تحديد طبيعة الحركة التاريخية الكلية في مجمل تناقضاتها وتعقداتها والأشكال الخاصة التي تتجسد فيها القوانين الكونية التي تحكمها ، وعلى تحديد التناقض الرئيسي في كل مرحلة من مراحلها ، والشكل الرئيسي الذي يتمظهر فيه التناقض هذا . ويكون ثورياً بمقدار ما يكون قادراً أيضاً ، ليس على تحديد دور الطبقة العاملة وحدها في كل مرحلة من هذه المراحل ـ والدور هذا لا ينحصر في مرحلة دون أخرى ، بل هو حاضر فاعل في

كل مرحلة في السيرورة الثورية الواحدة - ، بل على تحديد دور الطبقات والفئات الاجتماعية والقوى السياسية الأخرى ، وبالتالي ، على تحديد العدو الرئيسي في كل مرحلة ، وعلى تحديد التحالف الطبقي الثوري فيها ، وتحديد المهمات الخاصة بها . فالمهمات في الحركة الثورية ، كالتحالفات فيها ، تختلف باختلاف المراحل التي تمرّ بها السيرورة الثورية ، من حيث هي سيرورة التحرر الوطني نفسها . وهي تختلف أيضاً ، في إطار الحركة الثورية العامة الواحدة ، كالحركة الوطنية العربية مثلاً ، باختلاف الشروط التاريخية الخاصة بكل بلد عربي ، وبتطور الحركة فيه .

إن القول بضرورة أن تقوم الطبقة العاملة بدورها القيادي في حركة التحرر الوطني لا يستقيم إلا بقول آخر يلازمه ، هو أن الطبقة العاملة لا تقوم بدورها هذا ولا تقدر على القيام به إلاّ في إطار تحالف طبقي ضروري له هو التحالف الوطني الثوري ، أي في إطار الحركة الوطنية ، ومن موقع وجودها في هذه الحركة ، وليس من موقع استقلالها عنها ، أو من خارجها . بهذا المعنى وحده يصح القول إن البديل الثوري للقيادة البرجوازية هو هذا التحالف الوطني الثوري نفسه الذي فيه وحده تقوم الطبقة العاملة بدورها القيادي ذاك ، وفيه تحتل موقعها الطبقي ، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض . وهيمنتها السياسية في هذا التحالف لها معنى النضال من أجل أن يكون الخط السياسي الطبقي لممارستها الصراع الوطني هو الخط السياسي للتحالف ككل . وبمقدار ما تنجح في إقامة التحالف الخاص بكل مرحلة من مراحل السيرورة الثورية وتدعيمه ، وفي أن يكون خطها السياسي الصحيح خط التحالف هذا نفسه ، تقوم بدورها القيادي في كل مرحلة ، وتؤمن الشروط الضرورية لتحقيق مهمات السيرورة الثورية في حركة التحرر الوطني وانجازها .

ولا بد من القول في هذا المجال إن الحركة الثورية التي يتسارع نضجها في العالم العربي بأسره ، بوتائر وأشكال مختلفة ، لا سيما بفضل تعفّن سائر الأنظمة البرجوازية والرجعية واهترائها ، واستنفاد طاقاتها على تجديد أزمتها المزمنة ، نقول إن الحركة الثورية هذه تحشر العديد من التنظيمات والأحزاب السياسية التي يفترض فيها أن تكون البديل الثوري في زاوية ضيّقة تفرض عليها أن تعيد النظر في ممارساتها وتصحح أخطاءها المتراكمة في عملية صريحة من النقد الذاتي تتحرر بها من مواقع الايديولوجية البرجوازية المقلوبة والأنحرافات الانتهازية في مواقف متعددة ، وبأشكال مختلفة ، فتستعيد بذلك صحتها النضالية وترسم الخط السياسي الصحيح الذي يؤهلها ، بالفعل ، أي بالممارسة ، لأن تصير البديل الثوري .

مهدي عامل　بيروت - آب ١٩٨٠ .

* أثبت ، في هذه المقدمة ، نصاً نشرته مجلة « اليسار العربي » في عددها الصادر في أوكتوبر ١٩٨٠

القِسمُ الاوّل

في التناقض

مقـــدمة

ما كنت أود اجتزاء القسم الاول من هذه الدراسة لأدفـع به الى النشر قبل انتهائها بكاملها ،لولا أنني رأيت البحـث يتشعـب ويطـول على مدى أعوام ،فيقودنــي الى استكشـاف ميادين ما كنـت في البـدء واعيا ضرورة استكشافها ،فتركت نفسي يتحكم بها منطق البحث ،لا أخضعه لارادة ذاتية ، بل أخضع نشاط الفكر لموضوعيته . وبممارسة الكتابة بدأت أفهم ان للكتابة منطقها وان الكاتب ليس قائل القول بل حامله . لقد انطلق البحـث من تساؤل نظري أكثر منه تاريخي حول السبـب ـ أو الأسبـاب ـ التــي تحـدد ضرورة تمكن الفكر الاشتراكي العلمي من حركة التاريخ ووعيه في مجتمعاتنا الكولونيالية ،لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية . لم يكن الهدف اذن سردا حدثيا للتاريخ أو تدوينا لظاهـرة تجـريبية مرئية ،بل بحثـا عن المنطـق الموضوعي الذي سمح للتاريخ أن يكون ما كان في تتابع أحداثـه . ولقـد وجدت ضرورة في أن أنطلق من افتراض وجود هذا المنطق الموضوعــي في الواقع ،والا لما كان بوسعي ان أحاول ما حاولت ولما كانت الدراسة هذه بحثا علميا ،أو قل بحثا يدعي العلمية ،ولكان الصمت ضرورة يقود اليها انتفاء وجود هذا المنطق . ولا أخفي على القارىء أنني حذوت في نهجي هذا حذو ابن خلدون في مقدمته ،وكنت في نهجي سائرا في نهجه ،وكنت فيه ماركسيا ، وما وجدت في هذا تناقضا بل تكاملا ، ففهمت أن طريق الفـكر الماركسي اللينيني هو طريق الوصول الى تملك واقعنا الاجتماعي التاريخـي في تراثـه وحاضره . لقد كان ابن خلدون أول من فهم أن التـاريخ يخضـع لقوانـين موضوعية تتحكم بصيرورته ،وأن علم التاريخ يجد اساسه وامكان تكونه في وجود هذه الموضوعية . ففهمت الدرس ورأيت نفسي بالضرورة سائرا في خط الفكر الماركسي اللينيني ،فالعقل في التاريخ هو الاساس المادي لعلم التاريخ نفسه .

وساءلت واقع حركة التحرر الوطني عن منطقها الذي يسيرها في أفـق صيرورة منها تجد في الفكر الاشتراكي العلمي فكر منطقها الداخلي . وكان

السؤال يحمل فيه جوابه ، فرأيت فيه طريق الجواب ، ورأيت في الجواب امكان طرح السؤال ، وسرت في البحث ، وما أزال سائرا فيه ، تقودني فكرة اساسية أقولها للقارىء بشكل حدسي مباشر ، قبل أي صياغة نظرية : ان منطق الصيرورة الاشتراكية لحركة التحرر الوطني هو العامل المحدد لسيرها في خط منطق الفكر الاشتراكي العلمي . فالالتقاء الموضوعي للمنطقين هو الذي يحدد امكان فعل هذا الفكر في هذه الحركة ، وبالتالي ضرورة هذا الفعل . وبتعبير آخر ، ان الفكر الماركسي اللينيني هو الوعي العلمي من هذه الحركة التاريخية التحررية ، وان لم تكن الحركة هذه قد وصلت بعد ، في وعيها التجريبي ، الى وعيها العلمي هذا . ومن الخطأ الحكم على واقع هذه الحركة في منطقها الداخلي الموضوعي من خلال الوعي التجريبي الذي تتكشف فيه لذاتها . فليس الوعي هو الذي يحدد الواقع ، على حد تعبير ماركس ، بل ان الواقع الاجتماعي التاريخي هو الذي يحدد الوعي . لذا نرى دوما وعي المجتمع النظري آتيا متأخرا على حركة التاريخ الفعلية ، بعد أن يتكشف منطق هذه الحركة في الممارسة السياسية الثورية للصراع الطبقي ، فتظهر ضرورة الممارسة النظرية في منطق هذا الصراع كضرورة عملية تستلزمها حركة الممارسة السياسية هذه نفسها .

ونحن ما أتينا الى هذه المحاولة النظرية التي نقوم بها في هذا البحث الا عن طريق التطور التاريخي لحركة التحرر الوطني ، لا سيما في وصولها الى المأزق الذي أوصلتها اليه الممارسة السياسية للبرجوازية الصغيرة المسيطرة . فكان لزاما أن نستعيد بالممارسة النظرية حركة التاريخ الفعلية حتى تتكشف لنا آلية هذه الحركة . فلا يظنن القارىء أن اللغة النظرية التي نستخدمها في هذا البحث هي مجرد لغة ذهنية او وليدة نشاط الفكر في انفصاله عن الواقع التاريخي ، وان بدت له كذلك . انما هي اللغة التي بها يمكننا أن نقوم بعقلنة الواقع انطلاقا من معطياته التجريبية نفسها . فالواقع هذا حاضر بشكل دائم في هذه اللغة التجريدية ، حتى وان بدا غائبا ، لان اللغة هذه ليست ، في تجريديتها ، سوى لغة هذا الواقع ، أو على الاصح ، انها لغة المنطق الداخلي لهذا الواقع .

وأسمح لنفسي بهذا الصدد ان اطلب من القارىء التسلح بالصبر في قراءته لغة قد يجدها ثقيلة أو غير مألوفة او معقدة . وأؤكد له انني ما اردت التعقد هذا ، بل الوضوح اردت ، فان وجد التعقد فلأن منطق البحث يقتضيه . وما كنت في كتابتي سوى أداة هذا المنطق ، وما تدخلت ارادتي

الذاتية الا لجعل هذه الارادة أكثر طواعية .

ثم ان لغة العلم بالضرورة لغة مفهـومية ، وبالتـالي تجـريدية . وعلى المفكر العربي ان ينحت اللغة التي بها يفكر ، في الخط نفسه الذي كان يقوم فيه بهذه العملية مفكر و العربية من تراثنا . لقد كادت اللغة العربية تنسى مقدرتها على قول المعرفة ، بعد أن أسهم الكثيرون منا ومـن الآخـرين في انجاح مؤامرة النسيان هذه . انها لمخاطرة كبرى أن يفكر الواحد منا واقعه باللغة العربية ، لكنها مخاطرة ضرورية ولا سبيل الى عدم القيام بها ، والا تاه الفكر منا في فراغه . ولقد قمت بهذه المخاطرة عن وعي وضرورة نظرية معا ، فكان ما كان مما قد يبدو للقارىء ثقلا في التعبير اللغوي او تعقدا في التفكير ، ولن أعتذر من القارىء على محاولتي هذه .

وربما أتى التعقد من منطق البحث الذي اتبعت . فمنطق البحث غير منطق الدراسة المتكاملة : ان الثاني منطق عرض ينطلق من نهاية ما وصل اليه منطق البحث من نتائج او حقائق ينظمها بشكل واضح يختلف عن شكل تولدها في حركة البحث . أما منطق البحث فمتعـرج بالضرورة ، خاضـع للقفزات والفجاءات والتشعبات ، لا يمكنه التنبؤ بها قبل حصولها ، وان كان في سيره العام خاضعا لفكرة تحركه ، وهي منه نقطة البدء والوصول معا . انه حركة التفكير نفسه الذي يستكشف الواقع ، وينحت شيئا فشيئا أدوات هذه العملية من الاستكشاف ، ويجد في الرجوع الى نقطة البدء ضرورة مستمرة كلما تقدم في البحث وبعد عنها ، فيستعيدهـا ثانية لينطلـق من جديد في مغامرة اخرى تقوده الى مجهول يضيء له منطلقه ، ويظل في حركته اللولبية يستعيد ما وصل اليه ، فتكتمـل الـدورة لتنفتـح من جديد ، ثم تكتمـل فتنفتح . هذه الحركة هي هي حياة الفكر ، أي مغامرة المعرفـة . ولقـد اتبعت في حركة الفكر منطق البحث هذا ، وما خشيته ، بل وددت تقديمه الى القارىء على علاته .

ولم يأت اعتماد هذا المنطق من البحث عن ارادة ذاتية ـ وان وجدت ـ بل عن ضرورة موضوعية هي ضرورة العلم نفسـه . لقـد أحـدث ماركس ، بقطعه مع الفكر الهيجلي بوجه خاص ، والفكر الميتافيزيقـي بوجـه عام ، ثورة نظرية قفزت بالفكر الى تربة العلمية في حقل التـاريخ الاجتماعـي ، فصار لزاما أن يكون الفـكر ماركسيا حتـى يصير علميا . وبصيرورتـه العلمية هذه ، لم يعد الفكر العلمي بقادر على أن يكرر في نشاطه المعرفي

نشاط الفكر الهيجلي في بناء نظام ميتافيزيقي متكامل يتأول العالم ويقيم علاقة تماثل بين منطق العالم المادي ومنطق العرض الشكلي . وفي تماثل المنطقين تجريبية ومثالية هما ميزتان ملازمتان لكل فكر ميتافيزيقي . لقد وجد الفكر النظامي في هيجل ذروته ،بل وجد فيه تحقق مفهومه الكامل . لذا ،كان النقد الماركسي لهذا الفكر نقضا له ،من حيث هو هدم له ،فكان بالضرورة انتقالا بالفكر الى تربة نظرية جديدة هي مقياس لعلمية كل فكر . فبهذه القفزة النظرية الماركسية ،صار كل فكر نظامي ـ أي كل فكر يحاول أن يعيد التجربة الهيجلية في بناء نظام ميتافيزيقي متكامل ـ فكرا متخلفا على الفكر الهيجلي ،بله على الفكر الماركسي . ومثل هذا الفكر النظامي بعد ماركس كمثل فيزيائي يقوم بنشاطه العلمي على أساس الفيزياء النيوتونية ،متجاهلا ثورة أينشتين في الفيزياء ،فهو الآن في نشاطه متخلف على نيوتن نفسه قبل أن يكون متخلفا على أينشتين .

وما اكثر المتمركسين عندنا الذين يدعون ـ عن جهل ـ « الثورية » و« الحداثة » في الفكر ،بل يدعون تخطي ماركس نفسه ،حين يجعلون مثلا من النقد الديني أو من نقد الاغتراب Aliénation المهمة الاولى للفكر « العلمي » ـ أو قل للفكر المقصر في تعلمه ـ . وما علموا انهم في جهلهم هذا قد رجعوا الى ما قبل ماركس فسقطوا فيما سقط فيه النيوهيجليون من جهل بالفكر الهيجلي نفسه . لقد فهموا الثورة كما فهمها هؤلاء ،فظنوا انها « النقد » ، فانحصرت عندهم في « « ثورة » اللفظ على اللفظ ، وكانت كما في وهمهم ،ثورة لفظية .

لم يعد من الممكن ،في الحقل العلمي ،اتباع منطق من العرض المتكامل يفترض وجود نظام فكري تكامل بناؤه . فحركة الانفتاح والاستمرار في منطق البحث هي حركة النشاط العلمي نفسه . وكل انغلاق للفكر في نظام منه متكامل يشل الحركة هذه وينزلق بها من تربة العلمية الى تربة ايديولوجية يرفضها العلم وينقضها . . ان طابع الانفتاح من هذه الحركة هو الذي يفرض اذن على البحث ان يتقدم بما وصل اليه من معرفة في شكل نتائج مؤقتة تصير بدورها معطيات أو منطلقات ، اي مادة اولى لبحث آخر يسير في الافق الذي انفتحت عليه وافتتحته ، فتخضع بهذا لنقد يعمقها ويرسم حدودها . وتاريخ الفكر الماركسي نفسه خير مثال على هذه الحركة من البحث العلمي التي هي استعادة مستمرة لمعطيات علمية في ضوء ما توصل اليه العلم من معرفة متجددة .

ولقد رأيت في العودة الى مشكلة التناقض ضرورة لدرس العلاقة الكولونيالية ، ففهم هذه العلاقة يجد اساسه النظري في نظرية التناقض ، كما ان فهم الية الحركة التحررية الوطنية يجد اساسه النظري في فهم طابع التميز من علاقات الانتاج الكولونيالية . لذا كان القسم الاول من هذا البحث مقدمة نظرية لدراسة القسم الثاني منه ، وكان القسم هذا بدوره قاعدة اساسية لدراسة علاقة الفكر الاشتراكي العلمي بحركة التحرر الوطني . ولقد ألحقت في نهاية هذا القسم الاول مقالا كنت قد نشرته في مجلة الطريق (عدد ٧ ـ ٨ . سنة ١٩٧٠) ، يعالج في الفقرة الرابعة منه بشكل خاص مشكلة التناقض . لذا ، على القارىء ان يرجع الى هذا المقال في الملحق قبل ان يبتدىء بقراءة البحث هذا ، لأنني في تطوره كنت أفترض ان ما أتى في المقال هو معلوم من القارىء .

ان البحث الفردي عمل حرفي قد تخطاه الشكل العلمي للفكر المعاصر . ولئن مارست البحث هذا بشكل حرفي فلأن شروطا موضوعية متعددة ارغمتني على ذلك . لا بد لعملية التفكير من ان تتم في اطارها الطبيعي والضروري . فنقد القارىء لما سيجده من مغامرة فكرية في هذا البحث جزء من البحث اساسي لمتابعته . فعسى أن يقوم بنقد هو اسهام في تطور البحث المشترك .

تموز ١٩٧٣

الفصل الأول

علاقة الفكر بالواقع

١ ـ طَرحُ المُشكِلَة .

علاقة الفكر بالواقع علاقة ترابط وتفاعل . هذه مقولة رئيسية في الفكر الماركسي ، كثر ترددادها ، فبدت بداهة ، وأخذ بها دون تساؤل عن شروط امكانها ، مع أن وجودها في اطار تستقل فيه نسبياً حركة الفكر عن حركة الواقع ، يطرح في حد ذاته مشكلة . كيف يكون الفكر على علاقة تفاعل مع الواقع وهو في تطوره مستقل عنه ؟ إذا قبلنا بتطور موضوعي للتاريخ خاضع لقوانين علمية محددة ـ وهذا ما تقول به الماركسية ـ إلى أي حد نستطيع القبول ، من غير تناقض ، بمساهمة الفكر **الفعالة** في تطور التاريخ ؟ إن طبيعة الموضوع الذي نود معالجته هي التي تطرح علينا هذا السؤال . حين نتكلم على أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني نقبل ضمناً بوجود دور فعال قام به هذا الفكر في توجيه هذه الحركة التاريخية فكان عنصراً من عناصرها المكونة . نقبل بذلك ضمناً من غير أن نحدد نظرياً إمكان هذه الفعالية وشروطها . هذا القبول الضمني بفعل الفكر في حركة الواقع التاريخي ، من غير استناد إلى وعي نظري لشروطه ، يسيء بلا شك إلى فهم هذه الحركة والسيطرة العملية عليها . لذلك وجب علينا ، منهجياً ، أن نرفض الأخذ بهذه البداهة قبل البحث عن شروط وجودها في واقع الحركة التاريخية ، أي عن الشروط التي يكون فيها للفكر فعل في تكون التاريخ وتوجهه .

٢ ـ علاقة الفكر بالواقع ليْسَت علاقة ذاتية فرديَة

ليس للفكر حرية ذاتية في التحرك والتطور ، كما أن نشاطه في انتاج المعرفة ليس من فعل الفرد كارادة ذاتية مطلقة . إن تحرك الفكر يكون دوماً في إطار بنية فكرية هي التي تحدد له آفاق الامكان والاستحالة في التطور . معنى هذا أن تحرك الفكر ، في استكشافه

الواقع ، لا يخضع لارادة الذات أو الفرد ، أي لارادة الفكر ، بل للبنية الفكرية التي يتطور في إطارها ، أي للتربة النظرية التي يستوي عليها ويجد فيها منطلقاته المحددة .

• علاقة الفكر بالواقع ليست إذن علاقة ذاتية فردية ، أي علاقة بين وعي فردي وواقع موضوعي ، ولا يمكن اطلاقاً حصرها في هذه العلاقة النفسية . إنها في أساسها علاقة موضوعية بين بنية فكر وبنية واقع ، كما أن التفاعل فيها بين بنيتين ، لا بين فرد وبنية . ويمكن القول أن علاقة المفكر بالواقع الذي يدرس ليست علاقة مباشرة يحددها وعيه الفردي ، بل هي علاقة ، إن صح القول ، غير مباشرة تمر بالضرورة ببنية فكرية لها وجودها الموضوعي ، يحملها المفكر الفرد ومن خلالها ينظر . وبتعبير أدق ، أن الفرد ، وإن كان « مفكراً » ، لا يفكر بفكره الفردي بل بالبنية الفكرية الموضوعية التي هو سناد لها . وعدم ظهور هذه البنية الفكرية للوعي الفردي لا يدل على عدم وجودها ، إلا إذا اعتبرنا الوعي الفردي مقياساً للوجود الاجتماعي الموضوعي ، وفي هذا عكس للأشياء ولمنطق وجودها الحقيقي . إن وجود الفكر كأفكار فردية متناثرة هو شكل تاريخي محدد لوجود البنية الفكرية نفسها ، أو قل أنه الشكل التاريخي المحدد الذي تظهر فيه كذلك ، فتخفي بظهورها هذا حقيقة وجودها الموضوعي . هذا التناقض في شكل وجودها بين الظاهر والحقيقة له أساسه ، كما سنرى فيما بعد ، في الوجود التاريخي المحدد للبنية الاجتماعية نفسها .

إن الواقع التاريخي إذن يتكشف لهذه البنية الفكرية التي تستكشفه ، لا في ذاته ، بل بالشكل الذي تستكشفه ، ولا يتكشف لفكر فردي مطلق تحرر ، ظاهراً ، من كل بنية تحده ، لأن هذا الفكر وهمي لا وجود له إلا في مخيلة بعض الفلاسفة المثاليين ، أي في وهمهم الايديولوجي . وبمعنى آخر ، إن علاقة الفكر بالواقع ليست علاقة أفراد بواقع يخضع في تطوره لمنطق عقلاني خارج عن الارادة الذاتية ، بل هي علاقة بنيوية يتحرك في اطارها الافراد بفعل تطور البنية ومنطقها ، سواء على صعيد الواقع الاجتماعي التاريخي أم على صعيد الفكر ، لا بفعل ارادتهم الذاتية .

٣ - علاقة الفكر بالواقع علاقة بُنيَويَّة .

الوجود الفعلي في تفاعل الفكر مع الواقع ليس إذن لأفكار متناثرة ، تنبت حرة طليقة في أذهان المفكرين الأفراد ، إنما هو للبنية الفكرية التي في إطارها تنبت هذه الأفكار ويتحدد بالضرورة إمكان ظهورها وتطورها . ليس للفكر الفردي - مهما بلغت أهميته

العملية أو النظرية ـ وجود مستقل ، إذ لا وجود له إلا في بنية فكرية متكاملة تحدد موقعه بالنسبة لأفكار أخرى تضمها وحدة بنية ، وبالتالي وحدة تطور : لهذا ، يستحيل اطلاقاً وجود تفاعل ممكن بين الفكر والواقع ، إذا كان هذا التفاعل ـ كما يتوهم البعض ـ بين أفكار منفردة وواقع اجتماعي تاريخي له منطقه ، اللهم إلا إذا اتخذنا الفكر الافلاطوني مقياساً ومنهجاً لفهم الواقع ، أو إذا اعتبرنا المفكر الفرد كالله يقول للشيء كن فيكون . قد نصل ، في هذه الحالة الأخيرة ، إلى تفسير حضور الواقع في فكر الفرد ، عن طريق منهج فرودي مشوه يلجأ إليه سارتر أحياناً ، لكننا نعجز فعلاً عن تفسير فعل الفكر الفردي أو المنفرد في هذا الواقع الاجتماعي . التفسير الوحيد الذي يمكن أن نعطيه لهذا الفعل تفسير ميكانيكي ليس في حقيقته تفسيراً . حين يخرج الفكر أو ينفرد عن البنية الفكرية التي تحدد الإطار التاريخي لتطوره ، يخرج عن الواقع الاجتماعي نفسه ويستقل عنه ، فيستحيل أن يكون له في هذا الواقع أي أثر . وكيف يمكن أن يكون للفكر في الواقع فعل إذا كان الفكر يأتي الواقع من الخارج ، وكان الواقع ، في منطق تطوره التاريخي ، مستقلاً عن الفكر ؟ إن الارادة الذاتية ، وان استندت إلى الفكر المنفرد ، أو قل لأنها تستند إليه ، تكشف دوماً عن عجزها حين تصدم الواقع في غفلة عن منطقه .

٤ ـ البُنية الفكرية والبُنية الأيديولوجية

شرط وجود التفاعل بين الفكر والواقع أن يكون هذا التفاعل بينهما بنيوياً ، أي أن يكون فعل الفكر في الواقع للبنية الفكرية لا للفكر الفرد . ونقصد بالبنية الفكرية هنا هذا الحقل الفكري الذي يتحدد فيه فكر الفرد بنية وتطوراً ، أي هذه التربة الواحدة التي تنبت عليها أفكار متعددة قد يبلغ الاختلاف بينها حد التناقض ، إلا أن جذورها تمتد في تربة واحدة هي التي تحدد لها طبيعة نشأتها ومجال تطورها . ووجود التناقض بين هذه الأفكار لا ينفي وجودها في تربة فكرية واحدة ، بل قد يكون دليلاً عليه ، إذ لا تناقض إلا بين أطراف تضمها وحدة بنيوية واحدة[1] .

(١) قضية « التوحيد » مثلاً هي أساس الوحدة البنيوية في الفكر الاسلامي وتربة تطوره . إنها تضم ، في بنية فكرية واحدة ، أفكاراً مختلفة متناقضة كأفكار المعتزلة والغزالي وابن رشد الخ . . . وفي مواجهة هذه البنية الفكرية المحددة نجد بنية فكرية أخرى ، تتمثل في الفكر الصوفي ، تضم كذلك أفكاراً مختلفة ، وربما متناقضة ، كأفكار الحلاّج وابن عربي والسهروردي الخ . . . وبين هاتين البنيتين

لا شك في أن لهذه البنية الفكرية طابعاً اجتماعياً وتـاريخياً يحدده وضعهـا في البنية الاجتماعية الشاملة . فهي ، إن صح القول ، جزء من كل هو بدوره جزء في كل يحتويه ويحدده . معنـى هذا أن تحـديد البنية الفـكرية لا يكون إلا في إطـار البنية الاجتماعية الشاملة . غير أنه لا يتم ، في هذا الاطـار نفسـه **بشـكل مبـاشر** ،بل في اطـار **البنية الايديولوجية** الخاصة بهذه البنية الاجتماعية . فالطابع الاجتماعي التاريخي الذي يحدد البنية الفكرية ناتج عن وجودها الضروري داخل البنية الايديولوجية ، لا عن علاقتها المباشرة بالواقـع الاجتمـاعـي . إن علاقتهـا بهـذا الواقـع تمـر بالضرورة عبـر وجودهـا في البنية الايديولوجية ، ووجودها في هذا الإطار هو الشكل الممكن الوحيد لوجودها الاجتماعي .

البنية الايديولوجية إذن أعم وأشمل من البنية الفكرية ، فهي لا تضم في إطار بنيوي واحد بنيات فكرية مختلفة وحسب ـ كالماركسية والتجريبية أو المثالية مثلاً ـ ، بل تضـم أيضاً أشكالاً أيديولوجية مختلفة من أشكال الوعي الاجتماعي ، كالأشكال الحقوقية والفنية والدينية الخ . . . إنها الوحدة البنيوية لمختلف أشكال الوعي الاجتمـاعـي ، أي لمختلف الأشكال الايديولوجية التي من خلالها يعي الناس علاقتهم بالمجتمع وبالعالم . ليس لنا الآن أن نستفيض في بحث هذه القضية المعقدة ، بل أن نحصر البحث في تحديد العلاقة بين البنية الفكرية والبنية الايديولوجية ، لما لهذا التحديد من أهمية في توضيح علاقة البنية الفكرية بالبنية الاجتماعية .

البنية الايديولوجية بنية معقدة لأنها ، في إطارهـا ، تعـكس تعقـد البنية الاجتماعية نفسها . فالتناقضات التي تعتمل هذه البنية الاجتماعية ، سواء على الصعيد الاقتصادي أم السياسي ، تظهر فيها أيضاً ، لأنها ، في البنية الاجتماعية ، كالاقتصاد والسياسة ، مستوى من مستوياتها البنيوية . وهذه التناقضات في جوهرها تناقضات طبقية محددة . إلا أنهـا تظهر في البنية الايديولوجية معكوسة ، أي أنهـا ، في انعكاسهـا في هذه البنية ، تخفـي حقيقتها الطبقية ، فتظهر وكأنها تناقضات بين أفكار مجردة مطلقة هي نتاج لذرات فردية مبعثرة . إن قطع التناقضات الفكرية عن جذورها الاجتماعية الطبقية هو الذي يظهرها في شكلها العبثي كتناقضات بين أفكار فردية . بهذا ، يصير التناقض مبدأ عبث يسـتحيل فهمه ، بدلاً من أن يكون ، كما هو في حقيقته ، مبدأ العقل لأنه جوهر الواقع . أما إذا شدت التناقضات الفكرية إلى وحدة بنيتها الايديولوجية كإطار وجودها الاجتماعي ، وأُعيد

الفكريتين تناقض رئيسي يضمهما في وحدة البنية الايديولوجية الخاصة بالمجتمع الاسلامي ، والتي تقوم في أساسها على قضية التوحيد .

وضع هذه البنية في الهيكل الاجتماعي كمستوى من مستوياته البنيوية ، فحينئذ يسهل بالفعل فهم حركة التطور الفكري في البنية الاجتماعية ، لأن هذا الفهم يستلزم بالضرورة ربط هذا التطور بتطور التناقضات الطبقية على بقية المستويات البنيوية .

إن المستوى الايديولوجي في البنية الاجتماعية هو إمكان ظهور التناقضات الطبقية بأشكالها المختلفة ، للوعي الاجتماعي . غير أن هذا الوعي ليس واحداً عند كل الأفراد ، فهو يختلف ، بشكل عام ، باختلاف انتماءاتهم الاجتماعية ، أي باختلاف وضعهم الطبقي داخل البنية الاجتماعية الواحدة . والاختلاف في الوعي ، بين فرد وآخر ، لعلاقة فرد بعالمه الاجتماعي ليس في جوهره اختلافاً **فردياً** بل **طبقياً** ،برغم وجود اختلافات في هذا الوعي بين أفراد طبقة اجتماعية واحدة . معنى هذا ان تعقد البنية الايديولوجية ليس ناتجا عن تعدد وعي الافراد بل عن تعقد البنية الاجتماعية كبنية طبقية فالوعي الفردي لا يدخل في تكوين البنية الايديولوجية كوعي فردي بل كوعي طبقي ، أي أن وجوده في هذه البنية يتمثل بوجود الوعي الطبقي الذي يحدده الوجود الاجتماعي لهذه البنية . حين نتكلم عن البنية الفكرية داخل البنية الايديولوجية نقصد بالذات هذه الحدود الطبقية التي يتحرك ضمنها فكر الفرد ، فيتخذ بتحركه المحدد هذا طابعه الاجتماعي . لهذا ، يستحيل على الفكر الفردي أن يكون في علاقة تفاعل مباشرة مع الواقع الاجتماعي ، فعلاقته بهذا الواقع تمر بالضرورة عبر علاقته بالبنية الفكرية التي تحدده ، كما أن علاقة هذه البنية بالواقع تمر أيضاً بالضرورة عبر علاقتها بالبنية الايديولوجية التي تحتويها . إن الحقل الاجتماعي لتطور الفكر إذن ليس سوى هذه البنية الايديولوجية الخاصة ببنية اجتماعية محددة . وهذه البنية الايديولوجية وحدة تناقضية لبنيات فكرية متصارعة تعكس في الفكر صراعاً هو في حقيقته الاجتماعية صراع طبقي . وظهور الحقيقة الطبقية لهذا الصراع الفكري مرتبط بشكل وثيق جداً بظهور هذا الصراع كصراع بين بنيات فكرية داخل وحدة البنية الايديولوجية . لا كصراع بين أفكار فردية أو منفردة . فإظهار هذا الصراع الفكري كصراع بين أفراد تحولوا ، بقدرة قادر ، إلى أفكار مجردة ، هو ما تلجأ إليه عادة الطبقة الحاكمة ، في صراعها الطبقي على المستوى الايديولوجي ، كمحاولة لتفتيت عدوها الطبقي وكسر حدته النضالية .

للبنية الفكرية إذن طابع اجتماعي هو طابعها الطبقي . معنى هذا أن البنية الفكرية هي الاطار الذي يتحدد فيه الوعي الايديولوجي الخاص بطبقة اجتماعية معينة ، أو ما نسميه بأيديولوجية هذه الطبقة الاجتماعية . ولا شك في أن تطور فكر الفرد لا يتم إلا في

إطار أيديولوجية طبقية محددة ، كما أن تطور أيديولوجية هذه الطبقة لا يتم بمعزل عن أيديولوجيات بقية الطبقات الاجتماعية ، بل في صراع معها داخل وحدة البنية الايديولوجية الخاصة بالبنية الاجتماعية المحددة . وما هذا الصراع بين الإيديولوجيات الطبقية ، أي بين مختلف البنيات الفكرية ، سوى شكل من أشكال الصراع الطبقي ، أي مظهر من مظاهر الصراع السياسي في البنية الاجتماعية . إن للبنية الفكرية إذن بالضرورة طابعاً أيديولوجياً هو بالذات طابعها الاجتماعي الطبقي . فالطابع الاجتماعي لهذه البنية لا يأتيها من علاقتها المباشرة بالواقع الاجتماعي ـ لأن هذه العلاقة كعلاقة مباشرة غير ممكنة أصلاً ـ ، بل من وضعها الصراعي داخل البنية الايديولوجية الخاصة بالبنية الاجتماعية .

ان ما يحدد هذه البنية الايديولوجية كبنية هو كونها وحدة لتناقضات **بنيوية** لا لتناقضات **فردية** ، اي ان علاقة التناقض بين مختلف الايديولوجيات الطبقية هي التي تنسج في تطورها وحدة البنية الايديولوجية ، فتحدد المستوى الايديولوجي كبنية متميزة داخل البنية الاجتماعية الشاملة .

٥ ـ علاقة الفكر بالواقع لا تتحدد إلا من خِلال علاقة البنية الايديولوجية ببقية المستويات البنيوية في البُنية الاجتماعيــة

إن علاقة الفكر بالواقع لا تتضح إلا إذا وضح لنا هيكل البناء الاجتماعي . فالقضية أكثر تعقيداً من أن تكون مجرد علاقة خارجية بين فكر مجرد عن تربته وواقع مبسط لا بناء له . إن تحديد هذه العلاقة لا يكون إلا بتحديد العلاقة بين مستويات البنية الاجتماعية الشاملة . ولا سبيل إلى التوسع في هذه القضية ، فلقد عولجت بشيء من التفصيل في دراسة سابقة ظهَرت في مجلة الطريق (عدد ٧ ـ ٨ ، سنة ١٩٧٠) تحت عنوان : حول كتاب « اليسار الحقيقي واليسار المغامر » . لذا نكتفي هنا بالقول أن تعقد البنية الاجتماعية الشاملة يكمن في تعقد مستوياتها البنيوية . وهذه المستويات (المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي والمستوى الايديولوجي) ليست عناصر متفرقة يضمها إطار خارجي واحد ، بل لها بنياتها المتميزة داخل البنية الشاملة . معنى هذا أن لكل مستوى في هذه البنية بنيته الخاصة ، وبالتالي تطوره الخاص في إطار وحدة التطور الاجتماعي العام . إن تحديد المستوى كبنية في البنية الاجتماعية الشاملة شرط ضروري لفهم قانون التطور التاريخي للمجتمع **كتطور تفاوتي** . وتفاوت التطور في تناقضات البنية الاجتماعية تفاوت

في تطور مستوياتها ، وهو يستلزم بالضرورة تحديد المستوى كبنية متميزة ، وإلا لما كان في تطور البنية الاجتماعية أي تفاوت . هذا النوع من الفهم البنيوي لعلاقة الفكر بالواقع ، داخل تعقد البناء الاجتماعي المتكامل ، هو الذي يسمح لنا باعطاء حل لمشكلة يعجز عن حلها الفكر الميكانيكي الذاتي . إذا كان الحقل الاجتماعي لتحرك البنية الفكرية وتطورها هو المستوى الايديولوجي ، أي البنية الايديولوجية الخاصة ببنية اجتماعية محددة ، وجب حكماً أن تكون العلاقة بين البنية الفكرية والبنية الاجتماعية **فعلية وضرورية** ،لأن علاقة البنية الايديولوجية بالبنية الاجتماعية ، أو بالأحرى بالمستوى السياسي والاقتصادي فيها ، أساسية لوجود البنية الاجتماعية نفسها كبنية شاملة معقدة . بهذا الترابط البنيوي بين الفكر والواقع ، يستحيل اطلاقاً وجود أي علاقة ميكانيكية بينهما ، فليس للفكر أي وجود مستقل بذاته ، يخرج به عن البنية الايديولوجية التي تحده فتحدده ، أي عن حقل تطوره التاريخي . لذا ، يستحيل على الفكر أن يأتي البنية الاجتماعية من الخارج مؤثراً أو فاعلاً . لا شك في أن وضع البنية الفكرية في اطار البنية الايديولوجية الخاصة ببنية اجتماعية محددة يحقق للفكر استقلال نشاطه ، أي تميزه . غير أن هذا الاستقلال ليس للفكر كجوهر خارج عن كل شروط اجتماعية وتاريخية ، بل هو في الحقيقة للمستوى الايديولوجي في البنية الاجتماعية . بمعنى آخر ، أن ما يحقق للفكر استقلال نشاطه ويجعل هذا الاستقلال ممكناً ليس جوهر الفكر بل تميز المستوى الايديولوجي من بقية المستويات البنيوية في إطار الوحدة الشاملة للبنية الاجتماعية . لهذا ، كان استقلال الفكر بالبنية الايديولوجية لا به ، فكان بالضرورة نسبياً ، أي استقلالاً في حدود استقلال البنية الايديولوجية داخل البنية الاجتماعية ، لا خارجاً عن الاثنتين .

الحقيقة أن علاقة الفكر بالواقع تصبح واضحة إذا تحددت كيفية طرحها على شكل علاقة البنية الايديولوجية للوعي الاجتماعي بالبنية الاجتماعية نفسها ، في حركة تطورها التاريخي . فتطور الفكر في البنية الاجتماعية حاصل في إطار بنيته وعلى مستوى بنيته ، أي بالشكل الذي تتحدد فيه بنيته بتطور حقلها الاجتماعي ، أي بالتطور المعقد للبنية الايديولوجية الخاصة ببنية اجتماعية محددة . إن العلاقة بين الفكر والواقع ليست إذن علاقة **بسيطة ، بل هي علاقة معقدة يتحدد فيها الفكر ، ليس بالواقع مباشرة ، بل بالبنية الفكرية التي تحددها البنية الاجتماعية الشاملة بتحديدها للبنية الايديولوجية الخاصة بها . إن تعقد العلاقة هذه هو الذي يخضع فعل الفكر في الواقع لشروط محددة تجعله ممكناً . والشرط الأساسي لامكان هذا الفعل أن يكون تفاعلاً** . معنى هذا أن الفكر ليس له أثر في

الواقع الاجتماعي إلا لأن لهذا الواقع أثراً فيه . فالبنية الاجتماعية حاضرة في البنية الفكرية بحضورها في البنية الايديولوجية الخاصة بها والتي هي نتاج لها . غير أن شكل حضور البنية الاجتماعية في البنية الفكرية يتحدد مباشرة بالحقل الاجتماعي لتطور هذه البنية الفكرية ، أي بتطور البنية الايديولوجية كوحدة معقدة لتناقضات طبقية تظهر في شكل تيارات فكرية متصارعة . معنى هذا أن البنية الاجتماعية ليست حاضرة في البنية الفكرية إلا من زاوية طبقية محددة ، أي من وجهة نظر طبقية محددة . لذا ، وجب القول أن هذا الحضور ليس واحداً متماثلاً في مختلف البنيات الفكرية التي تضمها في إطار بنيوي واحد بنية أيديولوجية عامة ، بل هو معقد متناقض يختلف من بنية فكرية إلى بنية فكرية أخرى ، أي من أيديولوجية طبقية إلى أيديولوجية أخرى . فتطور البنية الايديولوجية العامة ، كتطور البنية الاجتماعية الشاملة ، تطور تفاوتي لا بد من أن تكون السيطرة فيه ، في كل مرحلة من مراحله ، لبنية فكرية محددة ، أي لأيديولوجية طبقية محددة ، هي بشكل عام أيديولوجية الطبقة المسيطرة . وهذا ما يساعدنا على فهم مقولة لينين الشهيرة : « إن الصراع الايديولوجي شكل من أشكال الصراع الطبقي » .

٦ - أثر الواقع الاجتماعي في البنية الفكرية

في ضوء ما سبق ، يسهل اظهار فعل البنية الاجتماعية ، أي أثرها ، في البنية الفكرية . فوضع علاقة هذه بتلك في إطار علاقة البنية الايديولوجية للوعي الاجتماعي بالبنية الاجتماعية نفسها ، يمنع الفكر اطلاقاً من أن يتخطى حدود بنيته ، إلا في لحظات نادرة محددة ، حين يقوم الفكر بثورة يكسر فيها حدود بنيته اللاجمة المقيدة ، ليضع أسساً جديدة لبنية فكرية جديدة . غير أن هذه الثورات الفكرية - كالثورة التي حققها الفكر الماركسي في القرن التاسع عشر - ليست تحرراً من الواقع الاجتماعي بمعنى الخروج عنه ، بل هي ، على عكس ذلك ، نتاج لمرحلة محددة من الحركة التاريخية لهذا الواقع الاجتماعي ، تجد في تطور التاريخ نفسه وفي تفجراته شروط امكانها . ففي منتصف القرن التاسع عشر مثلاً ، وبالأخص بعد أيام حزيران الدامية في باريس سنة ١٨٤٨ ، ظهرت الطبقة العاملة ، في ممارستها الثورية لصراعها الطبقي ، كالقوة الاجتماعية الرئيسية ، أي الصاعدة ، في المجتمعات الرأسمالية . في هذه الأيام الدامية ، خاضت الطبقة العاملة في فرنسا لأول مرة في تاريخها ، معركة طبقية مستقلة أحدثت في الحقل الاجتماعي للصراع

الطبقي تغيراً جذرياً جعل منها بالفعل القوة الاجتماعية الرئيسية . هذا التغيير في الحقل الاجتماعي للصراع الطبقي الذي أحدثه فيه دخول البروليتاريا كقوة طبقية مستقلة ، كان لا بد له من أن يجد انعكاسه في البنية الايديولوجية الخاصة بالبنية الاجتماعية ، أي في الحقل الاجتماعي لتطور الفكر . فعلاقة المستوى الايديولوجي بالمستوى السياسي في البنية الاجتماعية علاقة وثيقة يتحدد فيها الأول كمظهر للثاني ، أي كالمكان الذي تنعكس فيه التناقضات الطبقية ، أي السياسية ، للوعي الاجتماعي . إن الثورة النظرية التي أحدثها ماركس في حقل الفكر ، بقطعه مع الفكر الهيجلي ومع البنية الايديولوجية لتطور الفكر السابق ، تجد شروط امكانها التاريخية في التغيير الثوري الذي أحدثته الطبقة العاملة بنضالها الثوري داخل الحقل الاجتماعي للصراع الطبقي . لذا ، ليس بالغريب ، بل من الضرورة القول أن الفكر الماركسي هو الفكر الثوري للطبقة العاملة . إن ارتباط الثورات الفكرية ، في إطار منطقها الخاص ، بحركة التاريخ وتفجراته التي تخضع بدورها لمنطق خاص ، دليل على عمق العلاقة وتعقدها بين الفكر والواقع . فثورة الفكر ليست « شطحة » فكرية ، بل تخضع لمنطق خاص يجد شروطه في حركة التاريخ نفسه وفي منطق تطوره . إن انتقال الفكر ، في تطوره ، من بنية فكرية إلى بنية فكرية أخرى ـ وهو ما يمكن تسميته بالثورة الفكرية أو الثورة النظرية ـ لا يتم بفعل الفكر وحده ، وان كان يتم على صعيد الفكر ، فما يحدد امكان هذا الانتقال ، أي امكان هذه الثورة ، هو تطور تاريخي خاص داخل البنية الاجتماعية نفسها ، ينعكس في تغير داخل البنية الايديولوجية الخاصة بهذه البنية الاجتماعية . وكل ثورة في الفكر تستحدث بلا شك تغيراً جذرياً في البنية الايديولوجية العامة ، أي في الحقل الاجتماعي نفسه لتطور الفكر . هذه الثورة في الفكر لا يقوم بها الفكر إلا حين يسمح له التاريخ الاجتماعي بذلك . فعزلة الفكر عن التاريخ موت له ، وموت الفكر أن يعجز الفكر عن القيام بثورته ، أي أن يظل سجين بنيته ، حين يفرض عليه التاريخ الاجتماعي ضرورة كسرها .

٧ ـ عودةٌ إلى البَدْءِ :
كَيْفَ تُطرَحُ المُشكِلَة ؟

لكن ، إذا كان من السهل تحديد أثر البنية الاجتماعية في البنية الفكرية ـ لما لهذه البنية الفكرية من طابع أيديولوجي ، وبالتالي طبقي ـ ، فليس من السهل تحديد الحركة العكسية في هذا التفاعل ، أي اظهار أثر الفكر في تحقيق منطق التاريخ . نعود فنطرح

السؤال الذي منه انطلقنا : كيف يكون للفكر أثر في الواقع الاجتماعي إذا كانت الحركة التاريخية لهذا الواقع تخضع موضوعياً لمنطق خاص بها ؟ قد يكون في طرح السؤال بهذا الشكل التباس يؤدي إلى فهم خاطىء لمنطق التاريخ ، يجعل من التاريخ حركة آلية تتحقق بمعزل عن كل وعي اجتماعي ، وبالتالي عن كل أثر ممكن للفكر ، وكأن الفكر جوهراً خارج التاريخ . لهذا لا بد من طرح السؤال بشكل آخر يبدد ما طرأعليه من التباس : ما هي الشروط التاريخية والنظرية التي تسمح للفكر ، كما حددناه سابقاً ، أن يكون له أثر ، أي فعل ، في حركة تطور الواقع الاجتماعي ؟ أو بشكل أدق : في أي شروط تاريخية ونظرية يمارس الفكر فعله في حركة الواقع الاجتماعي ؟ وكيف تتم هذه الممارسة ، أي في أي شكل يظهر هذا الفعل ؟

هذا الشكل في طرح السؤال ينطلق من قبول ضروري بوجود أثر فعلي للفكر في حركة الواقع الاجتماعي ، لأنه يستند إلى فهم معين لمنطق التاريخ لا بد من عرضه كي توضح لنا بالفعل علاقة الفكر بالواقع . إذا نحن فهمنا فعلاً أن الفكر بنية ، أو بالأحرى بنيات تتطور في علاقة تصارع داخل بنية أيديولوجية هي مستوى من مستويات البنية الاجتماعية الشاملة ، صار بامكاننا أن نتجنب طرح المشكلة بشكل خاطىء . فالمشكلة الخاطئة لا حل لها ، لأن الحل في طريقة الطرح نفسها ، وكل مشكلة يستحيل حلها مشكلة خاطئة بالضرورة . إن تحديد علاقة فعل الفكر بالواقع الاجتماعي هو بالذات تحديد لعلاقة فعل المستوى الايديولوجي فيه ، كبنية ، ببقية مستوياته البنيوية ، وبالأخص بالمستوى السياسي فيه داخل حركة تطوره التاريخية الشاملة . وهذا يفرض علينا تحديد المفاصل العامة لمنطق التطور التاريخي للواقع الاجتماعي ككل معقد .

٨ ـ لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية

في مقدمة كتابه « إسهام في نقد الاقتصاد السياسي » ، يحدد لنا ماركس ، في نص شهير ، الشروط التاريخية لتحقيق الثورة الاجتماعية ، أي لتحقيق انتقال البنية الاجتماعية من نظام انتاج إلى نظام إنتاج آخر . هذه الثورة لا تخضع لارادة ذاتية بل تأتي ، كضرورة تاريخية ، نتيجة لتطور التناقض الأساسي ، أي الاقتصادي ، في البنية الاجتماعية ، في علاقته المترابطة المعقدة ببقية التناقضات البنيوية ، داخل التطور الشامل لهذه البنية

الاجتماعية . إن القوى المنتجة في المجتمع ، حين تصل إلى مرحلة معينة من تطورها ، تدخل في تناقض حاد مع علاقات الانتاج التي هي علاقات طبقية . « فتصير هذه العلاقات عقبات في وجه القوى المنتجة بعد أن كانت أشكالاً لتطورها . حينئذ تبدأ مرحلة ثورة اجتماعية »[1] . في هذه الشروط التاريخية لتطور التناقض الأساسي تظهر ضرورة الثورة داخل منطق التاريخ . فليس من المستحيل إذن ، كما يقول لنا ماركس ، تحديد ضرورة الثورة في تطور التاريخ تحديداً علمياً . وهذا التحديد شرط أساسي لتحقيق هذه الضرورة التاريخية . إن القيام بالثورة عن مجرد ارادة ذاتية ، وان كانت هذه الارادة في حد ذاتها نبيلة ، أو عن رغبة انسانية ـ وفي كلتا الحالتين عن اختيار أخلاقي ـ ، في وقت تاريخي ليست الثورة فيه ضرورة في منطق التاريخ ، يجعل من الثورة مغامرة ترتد ضدها . وهنا يكمن منطق الفشل في تحقيق الثورة .

هنا تظهر بحدة أهمية النشاط النظري ودوره الفعال في مسار التاريخ . فلا حركة ثورية بلا نظرية ثورية . إن قائد أول ثورة اشتراكية في العالم هو الذي صاغ هذه المقولة ، لأنه وعاها في ممارسته السياسية الثورية لصنع التاريخ . هذه المقولة اللينينية تعني أن الممارسة السياسية ـ أي الصراع الطبقي ـ للقوى الاجتماعية الثورية لا يمكن أن تكون بالفعل ثورية إلا إذا استندت إلى نظرية ثورية . والطابع الثوري لهذه الممارسة السياسية هو أن تكون فعالة ، أي أن تنجح في تحقيق التحويل الجذري للبنية الاجتماعية بكسر الاطار البنيوي لعلاقات الانتاج فيها اللاجمة لتطورها التاريخي . أما الطابع الثوري في نظرية هذه الممارسة السياسية فهو أن تكون هذه النظرية معرفة علمية بقوانين التطور التاريخي للبنية الاجتماعية المحددة . فالثورة البروليتارية هي الثورة السياسية الوحيدة في المجتمعات الطبقية التي تعتمد العلم أساساً لمسارها التاريخي . فبغير هذه المعرفة العلمية الضرورية لمنطق التطور التاريخي في بنية اجتماعية محددة ، تفقد الممارسة السياسية قاعدتها الأساسية ، وبالتالي طابعها الثوري ، فتتخبط حينئذ داخل منطق الفشل الثوري بين المغامرة والانتهازية . وهنا يبرز بوضوح دور الفكر الثوري في تحقيق منطق التاريخ . فكلما غلب على النشاط النظري لهذا الفكر طابعه العلمي ، كلما كان فعله كبيراً في دفع الواقع الاجتماعي إلى تحقيق منطق تطوره التاريخي .

(١) كارل ماركس Contribution à la Critique de l'économie politique; préface; éd. sociales.

٩ ـ يصيرُ الفكر قوّةً مَاديّةً فاعلة في التاريخ حين يتجسّد في المُمارسة السِّياسِيّة

إن نشاط الفكر في انتاج المعرفة العلمية بقوانين تطور الواقـع الاجتماعـي التاريخـي أساس لنجاح الممارسة السياسية في تحويل هذا الواقع تحويلاً ثورياً . غير أن أثر الفكر في الواقع لا ينحصر في هذا النشاط النظري المنتج للمعرفة ، مهما بلغت أهمية هذه المعرفة في علاقتها بالممارسة السياسية . فعلاقة الفكر بالواقع أكثر تعقيداً ، ولا يمكن حصرهـا في جانبها النظري هذا . إن الوجه النظري في الفكر يبقى تأملاً إن لم يتجسد في نضال ثوري هو في النهاية مقياس لصحته ، كما أن القاعدة النظرية لهذا النضال مقياس لثوريتـه . فالعلاقة التي تربط الفكر النظري بالعمل الثوري وثيقة جداً ، وهي أساسية لصحة الفكر ولثورية العمل . هذا ما أكد عليه ماركس ، ومـن بعـده لينـين ، حـين قال أن الفـكر النظري ، أي العلمي ، **لا يصير سلاحا فعّالا في عملية التحويل الثوري للواقع الاجتماعي** إلا حين يدخل وعي الجماهير الثـورية . فالفـكر ، وان كان علمياً ، ليس في ذاتـه أداة لتحويل الواقع الاجتماعي ، بل **يصير** هذه الأداة حين ينصهر في النضال العملي الثوري ، أي حين يدخل وعي الجماهير الثورية فيتجسد في ممارستهـا السياسية . . إن قوة الفـكر الفاعلة ليست فيه كفكر نظري مستقل ، بل في **صيرورته** وعـي الجماهـير التـي تصنـع التاريخ . وصيرورة الفكر هذه ليست صيرورة فكرية ، بل صيرورة اجتماعية **عملية** ، أو قل بشكل أدق **صيرورة سياسية** .لأنها صيرورة الممارسة السياسية للجماهير الكادحة التي تصل ، من خلال ممارستها المعقدة للصراع الطبقي ، وبهذه الممارسة ، إلى **الوعي الطبقي** لضرورة تحقيق الثورة . وبتعبير آخر ، لا يصير الفكر قوة فاعلة في التاريخ إلا بصيرورته **قوة مادية** ، ولا يكون ذلك إلا حـين يتجسـد في النضـال العملي للجماهـير ، أي في **ممارستها السياسية** . والوجود المادي للفكر هو في هذه الممارسة السياسية .

إن من منطق الفكر الثوري ألا يمارس فعله في حركة الواقع الاجتماعي إلا إذا تجسد في ممارسة سياسية واعية لمسارها الثوري . وكأن على هذا الفكر أن ينزاح عن مستواه البنيوي الايديولوجي في البنية الاجتماعية ، ويمر إلى المستوى البنيوي السياسي ، كي يكون له أثر فعال في هذه البنية ، أي كي يكون قوة فاعلة في حركة تطورها التاريخي . هذه الضرورة في

أن يكون الفكر في إزاحة décentration عن مستواه البنيوي في البنية الاجتماعية كي يكون له قوة فعل في حركة تطورها التاريخي ، ليست ضرورة في منطق حركته بمقدار ما هي ضرورة في منطق حركة التاريخ نفسه . أو قل أنها ضرورة في منطق حركته لأنها ضرورة في منطق حركة التاريخ . فالتاريخ لا يصنع نفسه ، بل الجماهير المنظمة كقوى اجتماعية طبقية محددة هي التي تصنعه . هذه المقولة الأساسية في الفكر الماركسي تعني أن التاريخ صراع طبقــي ، أي **صراع سياسي** ، وان كل ثورة اجتماعية هي بالضرورة ثورة سياسية . فعلى المستوى السياسي في البنية الاجتماعية ـ لا على المستوى الاقتصادي ـ تتحقق قفزات التاريخ البنيوية التي بها يتكون . إن ولادة التاريخ لنفسه لا تتم إلا بقوة الصراع الطبقي . فانتقال البنية الاجتماعية من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج آخر لا يتم بفعل تطور التناقض الاقتصادي فيها ، وان كان هذا التناقض الأساسي هو الذي يحدد تطورها التاريخي ، ـ بل بفعل تطور التناقض السياسي الذي هو فيها دوماً التناقض الرئيسي ، أي التناقض المسيطر في تطورها التاريخي . فصراع الطبقات في بنية اجتماعية محددة هو القوة المحركة للتاريخ ، أي القوة السياسية التي تدفعه إلى تحقيق قفزاته الضرورية . فقفزة التاريخ الثورية في انتقال البنية الاجتماعية من نظام انتاج إلى نظام انتاج آخر لا تتحقق آلياً بفعـل منطقـه وحـده ، وان كانت ، في منطقه بالذات ، ضرورة ونتاجاً لتطوره الموضوعي . إن التاريخ ، بمعزل عن القوى الاجتماعية الثورية وعن ممارستها السياسية ، عاجز عن أن يحقق منطقه ، حين يصل في تطوره ، وبفعل منطق تطوره ، إلى ضرورة القفزة البنيوية ، أي إلى ضرورة الثورة كشرط مطلق لتحريره . وكما أن ثورة الفكر في انتقاله من بنية إلى بنية لا تتم بفعل الفكر وحده ، في عزلة عن امكانها في تطور تاريخي خاص داخل البنية الاجتماعية ، كذلك الثورة الاجتماعية في تحرير التاريخ من قيد الاطار البنيوي اللاجم لتطور البنية الاجتماعية ، فهي لا تتم اطلاقاً بفعل المنطق الموضوعي للتاريخ وقوتـه المستقلـة ، بل تجـد شروط امـكان تحقيقها ، **كضرورة تاريخية** ، في بنية الوعي الاجتماعي للقوى الطبقية التي تقوم بتحقيقها ، أي في الشكل المحدد للممارسة السياسية لهذه القوى الاجتماعية . إن ضرورة التاريخ في قفزته البنيوية تظل مجرد **إمكان** في منطق التاريخ إن لم تدخل في صلب منطق الممارسـة السياسية للقوى الثورية نفسها ، فتتحدد كحقل الوعي الطبقي لهذه القـوى الاجتماعية المحددة .

الفصل الثاني

أزمنة البنية الاجتماعية

زمـــان التكوّن
زمـــان التطـوّر
زمـــان القطـــع

نحن هنا ، في هذه القفزة البنيوية ، أي في هذه اللحظة الثورية الحاسمة ، إزاء منطق تاريخي خاص يختلف جذرياً عن منطق تطور البنية الاجتماعية داخل اطارها البنيوي . فزمان البنية غير زمان القطع ، ولكل زمان بنيته ، أي منطقه المتميز . هذا لا يعني أن البنية الاجتماعية ، حين تدخل في زمان قفزتها البنيوية ، لا تخضع لبنية زمانية محددة ، أي لعقلانية تاريخية محددة . فعدم وجود منطق خاص بالقفزة البنيوية يجعل من الثورة ، كما يتصور البعض ، فعلاً فوضوياً يتم تحقيقه بمجرد تحقق الرغبة الذاتية بتحقيقه ، وكأن التحرر في أساسه فردي لا طبقي ، وكأنه لا يكون إلا بهدم البنية ، لكونها بنية تخضع لمنطق ، لا لشكلها التاريخي المحدد ، أي لا لكون منطقها منطق استغلال طبقي . الثورة الاجتماعية ليست إذن رفضاً للمنطق البنيوي في التاريخ بشكله العام ، بل هي رفض لمنطق طبقي خاص ببنية اجتماعية محددة . وهي تخضع في مسارها المحدد لمنطق ، وجودُه بالذات شرط لتحقيقها . إن وجود منطق تاريخي خاص بالقفزة الثورية ، أي وجود بنية زمانية معينة تتميز بها هذه القفزة من غيرها من لحظات التاريخ ، هو الذي يفسر لنا امكان الفشل وامكان النجاح في الثورة . فالثورة عملية اجتماعية معقدة يستلزم تحقيقها معرفة آليتها mécanisme المتميزة . هذه المعرفة ضرورة عملية لنجاح الحركة الثورية ؛ فكم من ثورة في التاريخ فشلت (كومونة باريس مثلاً) لأن القائمين بها جهلوا تميز منطقها ، فلم يفرقوا بينه وبين منطق تطور البنية الاجتماعية داخل اطارها البنيوي . إن الممارسة السياسية الثورية إذن هي التي تفرض علينا ضرورة التمييز ، داخل حركة

التاريخ الاجتماعي ، بين بنيات زمانية مختلفة . ولا يمكن فهم حركة البنية الاجتماعية ، في أفق تحويلها بالذات ، إلا بتمييز أزمنتها المختلفة .

فزمان تكون البنية الاجتماعية غير زمان تطورها الذي أشرنا إليه بزمان البنية أو الزمان البنيوي ، كما أن زمانها البنيوي يختلف نوعاً عن زمان القطع الذي فيه يتحقق كسر اطارها البنيوي . وهي في اطار كل زمان من أزمنتها هذه غيرها في إطار الزمان الآخر . معنى هذا أن تطور العلاقة المعقدة بين مختلف مستوياتها البنيوية يختلف باختلاف بنية الزمان الذي تتطور فيه . ليس هنا مجال البحث في هذه القضية النظرية المعقدة ، بل نكتفي بالقول ، على سبيل المثال ، لايضاح ما نحن بصدد معالجته ، ـ أن زمان تكون البنية الاجتماعية هو الزمان الخاص بمرحلة انتقالها من نظام إلى نظام انتاج آخر . في هذه المرحلة الانتقالية ، لا شك أن وضع المستوى السياسي مثلاً داخل البنية الاجتماعية في علاقته ببقية مستوياتها البنيوية يختلف عن وضعه فيها داخل اطار زمانها البنيوي . فزمان التطور في البنية الاجتماعية زمان دائري تكراري ، لأن حركة التطور فيها إعادة لانتاج علاقات الانتاج القائمة ، تتم بشكل آلي وكأنها حركة طبيعية مستمرة في إطار هذا الزمان البنيوي للبنية الاجتماعية، يفقد فيها العامل السياسي أهميته البالغة التي هي له في مرحلة الانتقال إلى نظام انتاج آخر. ففي إطار زمان التكون للبنية الاجتماعية، يلعب العامل السياسي دوراً فعالاً بشكل مباشر، أي دوراً مسيطراً بالضرورة، لأن إليه تعود مهمة إقامة علاقات انتاج جديدة وترسيخ هذه العلاقات بشكل يستحيل فيه على البنية الاجتماعية أن تعود في تطورها إلى علاقات الانتاج القديمة . فالتاريخ لا يبلغ خط اللارجوع فيه إلا بفعل العامل السياسي ، وليس بفعل العامل الاقتصادي . إن ولادة التاريخ لما يحمله في أحشائه من جديد لا تتم بلا ألم وبشكل طبيعي ، بل بالقوة كانت وتكون . هذه القوة السياسية هي العنف الثوري في الصراع الطبقي .

أما في إطار زمان القطع ، حين تدخل البنية الاجتماعية في قفزتها البنيوية ، فلا شك في أن العامل السياسي يلعب في تحركها الدور الرئيسي المسيطر بشكل مباشر . في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة ، يبلغ الصراع الطبقي حدته القصوى فيظهر ، كما هو بالفعل في حقيقته ، كصراع سياسي مباشر ، أي أن المظهر الرئيسي في التناقض الرئيسي يكون بالفعل مظهراً سياسياً. بل يمكن القول أيضاً أن التاريخ، في لحظته الثورية هذه، يمرّ بنوع من التضخم السياسي، لأن تناقضات البنية الاجتماعية، على مختلف مستوياتها البنيوية ، تصب كلها ، في هذه اللحظة ، في التناقض السياسي الرئيسي ، لتجعل منه ، في شكله

التاريخي المحدد ، نقطة القطع في تطورَ البنية الاجتماعية . إن ما يجعل من هذا التناقض السياسي ، في شكله التاريخي المحدد ، نقطة القطع في تطور البنية الاجتماعية ، هو أنـه يصير ، في هذه اللحظة الثورية ، مركزاً لتجمع التناقضات الاجتماعية كلها ، أي البؤرة التي تنصهر فيها هذه التناقضات بشكل يجعل من حل التناقض السياسي شرطـاً مطلقـاً لحلها . وبتعبير آخر ، حين تصل تناقضات البنية الاجتماعية في تطورها إلى مأزق يستحيل فيه متابعة تطورها على مستوياتها المتميزة ، تدخل البنية الاجتماعية في أزمة ثورية يصير فيها حل مختلف تناقضاتها رهناً بحل التناقض السياسي . نحـن هنـا أمـام منطـق متميز من التاريخ ، أي أمام نوع خاص من التعقد في تطور العلاقات بين مستويات البنية الاجتماعية مختلف تمام الاختلاف عنه في التطور « الطبيعي » لهـذه البنية . لا شك في أن المستـوى السياسي هو ، في كلتا الحالتين محور الحركة في البنية الاجتماعية ، وان حركة هذا المحور لا تتم بشكل مستقل مطلق ، بل بالشكل الذي يحدده فيها التناقض الأساسي الاقتصـادي الذي هو في البنية الاجتماعية قاعدتها المادية ، أي علاقات الانتاج فيها كإطار بنيوي لتطور القوى المنتجة . غير أن نوع الحركة التي تتولد في البنية الاجتماعية ـ كما تظهر على مختلف مستوياتها البنيوية ـ بفعل التنـاقض في محورهـا ، أي بفعـل الصراع الطبقـي ، يختلف باختلاف الزمان التاريخي الذي تتحرك في إطاره هذه البنية الاجتماعية . ففي إطار الزمان البنيوي ، حين تكون البنية الاجتماعية في تطور « طبيعـي » هو إعـادة مستمـرة لانتـاج علاقات الانتاج القائمة ، تظهر الحركة المحورية فيهـا كحـركة انتبـاذية centrifuge أي كحركة نبذ أو إبعاد عن مركزها لآثارها التي تتولد عنهافي بقية المستويات البنيوية . معنى هذا أن الصراع الطبقي فيها قلما يظهر على حقيقته كصراع سياسي ، إنما هو في إزاحة عن مستـواه البنيوي السياسي ، لأنـه يظهـر ، في شكلـه الـرئيسي ، كصراع أيديولوجـي أو اقتصادي . معنى هذا أن المظهر الرئيسي للتناقض الرئيسي يظهـر هنـا في مظهـر رئيسي يحجب حقيقته السياسية الطبقية ، مع أن هذا المظهر أثر له . إن الشكل الانتباذي لهذه الحركةالمحورية في تطور البنية الاجتماعية هو الذي يظهر التاريخ ، على غير حقيقته ، وكأنه مجرد نتاج لعلاقات انتاج ليست الجماهير إلا سنداً لها ، لأن التاريخ بالفعل ، في إطار هذا الزمان البنيوي ، ليس سوى إعادة لانتـاج علاقـات الانتـاج القائمـة . فغياب الصراع الطبقي هنا كصراع سياسي ليس غياباً له بمعنى الغياب المطلق ، أي بمعنى انتفاء الوجود ، بل هو غياب له عن مستواه البنيوي وحضور له في المستويات الأخرى . إن وجود الصراع الطبقي فى إزاحته عنمستواه،أي في أشكاله غير السياسية ، هو الشكل الاجتماعي لوجوده

في اطار الزمان البنيوي . والقول أن التاريخ نتاج لبنية علاقات الانتاج قول خاطىء في شكله المطلق ، لأنه لا يصح إلا بالنسبة لهذا الزمان البنيوي . وهو قول يستند في أساسه إلى الاقتصادية . والاقتصادية عاجزة تماماً عن فهم التاريخ وتكونه ، لأنها تجهل وضع المستوى السياسي في البنية الاجتماعية وأشكال وجوده في تطورها ، ولا تميز بين أزمنتها التاريخية المختلفة وعلاقات مستوياتها البنيوية داخل كل زمان محدد . وهي تجهل بالذات أن التاريخ لا يتكون في اطار الزمان البنيوي ، بل في اطار القطع في تطور البنية الاجتماعية .

في إطار زمان القطع هذا، تكون الحركة المحورية في البنية الاجتماعية حركة **انجذابية** centripète ، أي حركة تجذب بقوة إلى مركز التناقض السياسي ، كتناقض رئيسي ، بقية التناقضات الاجتماعية كلها . معنى هذا أن الصراع الطبقي ، في هذه اللحظة الثورية ، يظهر بالفعل على حقيقته كصراع سياسي ، أي أنه يتحرك ، ليس في شكله الرئيسي فحسب ، بل في مختلف أشكاله الاجتماعية ، على مستواه البنيوي نفسه . هذا الشكل الانجذابي في الحركة المحورية يفرض على التناقضات غير السياسية ، كالتناقض الايديولوجي مثلاً أو التناقض الاقتصادي ، أن تتحرك داخل البنية الاجتماعية في إزاحة عن مستوياتها البنيوية . إذا كان محور الحركة التاريخية في تطور البنية الاجتماعية دوماً سياسياً ، فالشكل الرئيسي لحركة هذا المحور ليس دوماً وبالضرورة سياسياً . وبتعبير آخر ، إن التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية هو دوماً التناقض السياسي ، غير أن الشكل الرئيسي فيه لا يكون سياسياً إلا في إطار زمان القطع الثوري . نحن في هذا الاطار الزماني ، أمام انقلاب جذري لأوضاع المستويات البنيوية داخل البنية الاجتماعية ، ولعلاقاتها المتبادلة في تحركاتها المتميزة . فالشكل الانجذابي لتلك الحركة المحورية يحدث في تعقد علاقات التطور بين مستويات البنية الاجتماعية تغيراً هو قلب أو عكس لعلاقات التطور هذه . معنى هذا أن العلاقة بين الشكل التاريخي لوجود البنية الاجتماعية داخل إطار زمانها البنيوي ، والشكل التاريخي لوجودها داخل إطار زمان القطع ، هي **علاقة عكسية** ، وما التمييز بين الشكل الانتباذي والانجذابي للحركة المحورية في تطور البنية الاجتماعية سوى محاولة لتحديد هذه العلاقة العكسية نفسها . وتظهر هذه العلاقة سواء على صعيد الحركة التاريخية العامة للبنية الاجتماعية ككل ، أم على صعيد تحرك المستوى البنيوي فيها ، في علاقته مع بقية مستوياتها البنيوية . وأهم ما يوضحه لنا المفهوم النظري لهذه العلاقة العكسية هو أن مختلف التناقضات البنيوية للبنية الاجتماعية تتحرك ، في

تطورها داخل اطار الزمان البنيوي ، على مستوياتها البنيوية المتميزة ، ما عدا التناقض السياسي ، فهو في تطوره يتحرك في إزاحة عن مستواه البنيوي . أما في اطار زمان القطع ، فتناقضات البنية الاجتماعية كلها ـ ما عدا التناقض السياسي ـ تتحرك في إزاحة عن مستوياتها البنيوية ، لأن المستوى السياسي ، في هذه اللحظة الثورية ، يصير بالفعل المستوى البنيوي لتحرك التناقضات البنيوية كلها . معنى هذا أن الطابع السياسي ، في هذه اللحظة ، هو الذي يغلب على التناقضات الاجتماعية ، فتظهر وكأنها كلها تناقضات سياسية ، أو قل أنها تصب كلها في التناقض السياسي فتحدد انفجاره . لذا وجب القول أن كل ثورة اجتماعية بالضرورة ثورة سياسية .

حين يتحرك الصراع الطبقي في تماثل مع جوهره الاجتماعي كصراع سياسي ، في لحظة تاريخية حاسمة تتسيس فيها مختلف التناقضات الاجتماعية ، **تقفز** الجماهير بالضرورة ، أي بحكم قفزة التاريخ البنيوية نفسها ، إلى مسرح التاريخ ، فتثبت في **ممارستها السياسية** للصراع الطبقي ، وبها ، إنها فعلاً القوة للتي تصنع التاريخ . وهنا يوضح لنا هذا المفهوم النظري للعلاقة العكسية إن التاريخ ليس وليداً لعلاقات الانتاج وان علاقات الانتاج ليست فاعلاً له إلا في إطار الزمان البنيوي بمقدار ما يكون الوجود الاجتماعي الفعلي لهذه العلاقات لا لسندها . أما في زمان القطع الثوري ، فالجماهير لا تدخل مسرح التاريخ ، في هذه القفزة البنيوية التي هي أيضاً قفزتها ، **كسند** لعلاقات الانتاج ، بل كقوة اجتماعية **هادمة** لها . والفرق في طبيعة الوجود الاجتماعي شاسع ـ لكونه بالذات بنيوياً ـ ، بين من هو في موقع السند لعلاقات الانتاج وبين من هو في موقع الهدم لها . فالعلاقة اذن بين الاثنين وبين الموقعين علاقة عكسية . والملاحظ أن الاقتصادية هي أيديولوجية الزمان البنيوي ، تزدهر فيه ، لا لكون التناقض الاقتصادي القوة المحركة للتاريخ والمكونة له ، بل لكون الصراع الطبقي في إزاحة عن مستواه البنيوي السياسي في هذا الزمان التاريخي المحدد للبنية الاجتماعية . فالقول أن التناقض الاقتصادي هو التناقض المحدد في النهاية لتطور البنية الاجتماعية قول صحيح بشكل مطلق . أما القول أن هذا التناقض هو التناقض المسيطر في هذا التطور ، أي القوة المحركة له ، لكونه التناقض المحدد له ، فقول خاطىء يجهل مقولة ماركس الشهيرة في أن صراع الطبقات هو القوة المحركة للتاريخ . وقد يصح هذا القول في شروط تاريخية محددة يظهر فيها الصراع الطبقي بمظهر الصراع الاقتصادي . لكن ، حتى في هذه الشروط ، يجب التنبيه إلى أن ظهور التناقض الاقتصادي بمظهر التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية ، ليس في

منطق تطور التناقض الاقتصادي نفسه ، بل في منطق تطور التناقض السياسي . معنى هذا أن ظهور التناقض الاقتصادي بمظهر التناقض المسيطر هو في حد ذاته مظهر من مظاهر التناقض السياسي نفسه ، أي شكل من أشكال الصراع الطبقي ، حين يعجز الصراع الطبقي عن أن يكون بالفعل صراعاً سياسياً ، لأسباب موضوعية خاصة بتطور البنية الاجتماعية .

لن نعتذر من القارىء على الابتعاد عن نقطة الانطلاق في بحثنا ، لأننا لم نبتعد لحظة واحدة عنها ، بل نحن في صلبها . فعلاقة التفاعل بين الفكر والواقع لا تتحدد إلا بتحديد علاقة التعقد بين المستوى الايديولوجي وبقية المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية . ولتوضيح هذه العلاقة يجب تركيز التفكير ، بوجه خاص ، في علاقة المستوى الايديولوجي بالمستوى السياسي . فتطور البنية الاجتماعية لا يكون إلا بالصراع الطبقي ، وفعل الفكر في هذا التطور هو في الحقيقة فعل الفكر في تطور التناقض السياسي ، لأن هذا التناقض هو القوة المحركة للواقع الاجتماعي . ولقد تبين لنا سابقا أن الفكر لا يصير قوة فاعلة في التاريخ إلا بصيرورته قوة مادية ، أي حين يتجسد في ممارسة سياسية محددة . ويظهر ذلك بوضوح في هذه اللحظات الثورية ، حين تدخل البنية الاجتماعية في تطورها زمان القطع ، فيتبوأ الصراع السياسي مكان الصدارة في مسرح التاريخ . في هذه اللحظات الحاسمة ، يمارس الفكر نشاطه الايديولوجي في إزاحة عن مستواه البنيوي ، أي أن نشاطه يتخذ بشكل مباشر معنى سياسياً ، لأن ممارسة الصراع الايديولوجي تتم هنا على المستوى السياسي نفسه . وممارسة الفكر لنشاطه على هذا المستوى البنيوي الذي ليس مستواه يحدث تغييراً جذرياً في شكل وجود الفكر وتحركه ، لأنه يفرض عليه شكلاً من الوجود المادي يتفق مع بنية المستوى الذي يتحرك عليه في إزاحة عن مستواه . فتحرك الفكر على المستوى السياسي يفرض على الفكر أن يتكثف في شعار سياسي هو وجود مادي ، وبالتالي قوة فاعلة في حقل الصراع الطبقي . فتكثف الفكر في الشعار السياسي إذن ضرورة تفرضها على الفكر طبيعة الممارسة السياسية . بهذا التكثف ، ينتقل الفكر من الوجود الايديولوجي إلى الوجود المادي الفعلي ، أي إلى وجوده كفعل سياسي قوته في قوة الجماهير التي هو فعل لها . حين يتكثف الفكر في فعل سياسي جماهيري ، أي في شعار تتبناه الجماهير الثورية في ممارستها السياسية للصراع الطبقي ، يصير الفكر قوة فاعلة في تطور التاريخ ، تدفع التاريخ بالضرورة إلى تحقيق منطقه الثوري .

الفصل الثالث

ممارسات الصراع الطبقي

١ ـ الفكر علاقة تناقض في صراع أيديولوجي

لم يكتمل بعد تحديدنا النظري لعلاقة التفاعل بين الفكر والواقع الاجتماعي . لقد حاولنا ، فيما سبق من تحليل ، تلمس هذه العلاقة بوجه خاص ، في إطار زمان القطع الثوري في تطور البنية الاجتماعية . هذا الوجه في التحديد النظري غير كاف اطلاقاً ، كما أنه لا يعني أن النشاط الايديولوجي للفكر ليس له أثر في تطور البنية الاجتماعية حين يتم هذا التطور بشكل « طبيعي » غير متأزم ، أي حين تتطور البنية الاجتماعية في إطار زمانها البنيوي . فمن المستحيل اطلاقاً ألا يتحدد تطور البنية الاجتماعية الشاملة بتطور البنية الفكرية ، وبوجه أعم ، بتطور البنية الايديولوجية التي تتحدد بها . إن من طبيعة البنية الاجتماعية ، حسب مفهومها الماركسي ، أن يكون كل مستوى بنيوي فيها محدداً لبقية مستوياتها البنيوية ، وان يتحدد بدوره بها ، داخل الوحدة الشاملة لهذه البنية ولتطورها في إطار التناقض الأساسي ، أي الاقتصادي ، فيها . غير أن المشكلة هنا تكمن في معرفة **الشكل** الذي يتحدد به تطور البنية الاجتماعية ، في إطار زمانها البنيوي ، بتطور البنية الايديولوجية الخاصة بها . ولتحديد هذا الشكل الخاص بالزمان البنيوي يجب القول ثانية أن هذه البنية الايديولوجية ليست **وحدة تماثل** بل **وحدة تناقض** ،لأنها تضم في إطار واحد بنيات فكرية متصارعة تمثل أيديولوجيات طبقية متناقضة . فتحديد علاقة التفاعل اذن بين الفكر والواقع الاجتماعي يستلزم بالضرورة وضع الفكر في الوحدة المعقدة لتطوره التناقضي . وإذا لم يكن الفكر واحداً متماثلاً في وحدة البنية الايديولوجية ، فإن فعله أيضاً في حركة الواقع الاجتماعي ليس واحداً متماثلاً ، بل متناقضاً . معنى هذا أن فعل الفكر في الواقع يختلف باختلاف البنية الفكرية التي يتحرك في إطارها ، فلكل بنية فكرية ، أي لكل أيديولوجية طبقية معينة فعل في الواقع خاص بها يختلف ، بل يتناقض مع فعل

الايديولوجية الطبقية الأخرى في هذا الواقع نفسه . ووجود هذا التناقض في تحرك مختلف الايديولوجيات الطبقية في وحدة البنية الايديولوجية يجعل من تطور هذه البنية الايديولوجية في علاقته بتطور البنية الاجتماعية نتاجاً للصراع الايديولوجي في علاقته بالصراع الطبقي . في علاقة التفاعل بين المستوى الايديولوجي والمستوى السياسي ، ليست البنية الفكرية ، كايديولوجية طبقية مستقلة داخل البنية الايديولوجية ، هي التي تحدد تطور البنية الاجتماعية ، بل الصراع الايديولوجي ، أي تطور علاقة التناقض بين الايديولوجيات الطبقية داخل وحدتها البنيوية ، هو الذي يحدد تطور البنية الاجتماعية . فالفكر ، في حقيقة وجوده الاجتماعي ، ليس أذن جوهراً مستقلاً ، بل علاقة تناقض في صراع أيديولوجي هو مظهر للصراع الطبقي ، يحدده تحرك هذا الصراع الطبقي في إطار الزمان البنيوي لتطور البنية الاجتماعية . بهذا ، يكون تحديد علاقة التفاعل بين الفكر والواقع الاجتماعي ، في إطار هذا الزمان البنيوي ، تحديداً لعلاقة الصراع الايديولوجي بالصراع الطبقي .

٢ ـ الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة واعادة انتاج علاقات الانتاج

الصراع الايديولوجي شكل من أشكال الصراع الطبقي . في هذه المقولة اللينينية بالذات نجد الأساس النظري لتحديد هذه العلاقة . فالصراع الطبقي يستهدف السلطة السياسية . معنى هذا أن الطبقة المسيطرة تستخدم السلطة السياسية التي تمتلكها لاخضاع تطور البنية الاجتماعية لسيطرتها الطبقية ، أي لابقاء هذا التطور في اطار علاقات الانتاج التي تحددها كطبقة مسيطرة . واستخدامها للسلطة السياسية هو في حد ذاته ممارسة لعنفها الطبقي الذي تواجه به ، في صراعها السياسي ، بقية الطبقات الاجتماعية التي تخضعها لسيطرتها الطبقية . إن ممارسة الطبقة المسيطرة لسيطرتها الطبقية هي أن تفرض بالعنف على الصراع الطبقي للطبقات التي تسيطر عليها إطاراً بنيوياً من التطور هو اطار علاقات الانتاج القائمة ، أي أن تمنع هذا الصراع من أن يخرج عن الاطار البنيوي لتطوره . ففي بقاء الصراع الطبقي في هذا الاطار إبقاء لعلاقات الانتاج القائمة . لهذا ، يظهر الصراع الطبقي بمظهر الصراع الايديولوجي أو الصراع الاقتصادي ، ما دام تحركه قائماً في هذا الاطار البنيوي . إن للصراع الطبقي إذن أشكالاً مختلفة ، أي ممارسات متميزة تتحرك على المستويات البنيوية المتميزة للبنية الاجتماعية . أي أن له ممارسة سياسية وممارسة اقتصادية

وممارسة أيديولوجية . غير أن ممارسته هذه ، في شكلها المحدد ، تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية التي تمارسه ، وتتحدد عند كل طبقة بممارسته من قبل الطبقة الأخرى . فممارسة الطبقة المسيطرة للصراع الطبقي ، في شكلها المحدد كممارسة سياسية ، وبوجه خاص في إطار الزمان البنيوي ، هي التي تحدد ممارسته من قبل الطبقات الخاضعة لسيطرتها الطبقية كممارسة أيديولوجية أو اقتصادية . معنى هذا أن الشكل الرئيسي ، أي المسيطر ، في الصراع الطبقي ، في اطار الزمان البنيوي ، هو بوجه عام الشكل الايديولوجي أو الاقتصادي ، وهذا الشكل نتيجة **للممارسة السياسية** بالذات للطبقة المسيطرة . فالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة لصراعها الطبقي تقوم في أساسها على منع الطبقات الخاضعة لسيطرتها الطبقية من أن تمارس صراعها الطبقي ممارسة سياسية ، لأن الممارسة السياسية للصراع الطبقي هي ، بكل بداهة ، بالنسبة لهذه الطبقات ، محاولة لإجراء التحويل الثوري في علاقات الانتاج الطبقية القائمة ، أي محاولة ثورية لانتزاع السلطة السياسية من يد الطبقة المسيطرة ، واخضاع هذه الطبقة للسيطرة الطبقية للطبقة الرئيسية التي تقود عملية هذا التحويل الثوري . إن الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة تستهدف إذن ، بكل بساطة اعادة انتاج علاقات الانتاج التي تحقق لهذه الطبقة سيطرتها الطبقية ، أو بالأحرى ، استمرار سيطرتها الطبقية . فالعملية الاجتماعية لإعادة الانتاج هذه **عملية** اقتصادية تتحقق في عملية الانتاج الاجتماعي نفسها ، أي على المستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية ، **بفعل الممارسة السياسية** الخاصة بالطبقة المسيطرة ، أي بفعل عنفها الطبقي . معنى هذا أن العملية الاقتصادية نفسها لاستمرار تحقق الانتاج الاجتماعي في شكله التاريخي المحدد ، أي في اطار علاقات الانتاج الطبقية القائمة ، لا تتم بذاتها ، بل بفعل الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، أو قل أنها لا تتم في شكل آلية طبيعية إلا بفعل هذه الممارسة السياسية ، كأثر لها . بهذا المعنى يمكن القول أن استمرار تحقق هذه العملية الاقتصادية ، كعملية اقتصادية ، بتحقق اعادة انتاج علاقات الانتاج لا يكون إلا بعملية سياسية هي صراع طبقي تمارسه الطبقة المسيطره باستمرار . هنا يظهر لنا مدى فعل المستوى السياسي في المستوى الاقتصادي نفسه داخل تطور البنية الاجتماعية . فالتناقض السياسي اذن يحدد التناقض الاقتصادي بالشكل الذي يتحدد به . معنى هذا أن التحرك المتميز للتناقض الاقتصادي ، الذي هو التناقض المحدد في النهاية لمختلف تناقضات البنية الاجتماعية ، لا يتم إلا في اطار علاقته بتطور التناقض السياسي ، وبالشكل الذي يحدده به هذا التناقض السياسي .

٣ ـ أدواتُ الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة

أ ـ الأداة السياسية

إن إعادة انتاج علاقات الانتاج في عملية الانتاج الاجتماعي لا تتحقق ، على مستواها الاقتصادي ، إلا بفعل الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . ولهذه الممارسة السياسية أدواتها الخاصة التي باستخدامها تحقق الطبقة المسيطرة سيطرتها الطبقية بشكل مستمر . هذه الأدوات ليست كلها سياسية ، وان كانت كلها أدوات للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . فهي أدوات سياسية وأيديولوجية أيضا . والأداة السياسية الأساسية هي **جهاز الدولة** . فالطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها الطبقية بوجه خاص بواسطة **سلطة الدولة** التي تمتلكها . لهذا يمكن القول أن جهاز الدولة ، في حقيقته الاجتماعية ، جهاز قمع طبقي ، يكمن دوره الرئيسي في الحفاظ على السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة بمنع الطبقات الخاضعة لهذه السيطرة من أن تمارس صراعها الطبقي ممارسة سياسية ، أي من أن تحدث في علاقة السيطرة الطبقية التي تربطها بالطبقة المسيطرة أي تغيير ثوري . فصراع الطبقات يستهدف إذن ، في ممارسته السياسية ، سلطة الدولة ، لأن بسلطة الدولة هذه تمارس الطبقة المسيطرة سيطرتها الطبقية . والقمع في جهاز الدولة عنف طبقي تمارسه الطبقة المسيطرة باستمرار ضد الطبقات الخاضعة لسيطرتها الطبقية . ويظهر العنف الطبقي في شكله المباشر بوجه خاص في لحظات تأزم الصراع الطبقي، أي حين يحتدم هذا الصراع فيظهر على حقيقته كصراع سياسي . هنا تنكشف بوضوح الطبيعة الطبقية لجهاز الدولة كأداة سياسية في خدمة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . غير أن لهذا العنف الطبقي شكلاً غير مباشر هو شكله الحقوقي . فالطبقة المسيطرة لا تمارس عنفها الطبقي باستخدامها جُهاز البوليس أو الجيش وحسب ، بل بسنها القوانين المختلفة التي هي الدعائم الخفية لسيطرتها الطبقية . حين يظهر الصراع الطبقي بمظهر غير سياسي ، أي حين يتطور بشكل « طبيعي » غير متأزم ، يغلب على العنف الطبقي الذي تمارسه الطبقة المسيطرة طابعه الحقوقي غير المباشر ، فيظهر جهاز الدولة ، في هذه اللحظات من « السلم الطبقي » ، وكأنه جهاز حيادي فوق الطبقات ، أي فوق الشبهات التي تحيط بعلاقته الوثيقة بمصالح الطبقة المسيطرة . أما حين يكون الصراع الطبقي في شكله الرئيسي صراعاً سياسياً ، فيغلب على العنف الطبقي شكله المباشر ، ويظهر جهاز الدولة على حقيقته كأداة في يد الطبقة المسيطرة .

ب ـ الأدوات الايديولوجية

أما الأدوات الايديولوجية في الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، فهي مختلف الأجهزة الايديولوجية[1] (كالمؤسسات الاعلامية من إذاعة وصحافة وتلفزيون الخ . . . والمؤسسات الثقافية من سينما ومسرح الخ . . . والمؤسسات التعليمية) التي بواسطتها تحقق الطبقة المسيطرة سيطرتها الايديولوجية . هذه الأجهزة الايديولوجية كلها تابعة للدولة ، سواء كانت أجهزة خاصة كالمؤسسات الصحافية مثلاً ، أو عامة كبعض المؤسسات التعليمية الرسمية ، لأنها أدوات **للممارسة السياسية** للطبقة المسيطرة ، ولأن جهاز الدولة هو الأداة السياسية **الأساسية** لهذه الممارسة السياسية . فكما أن جهاز الدولة هو الأداة السياسية لسيطرة الطبقة المسيطرة **كطبقة** ، لا كأفراد ، كذلك الأجهزة الايديولوجية ، وان كانت خاصة فهي في خدمة سيطرة **الطبقة** ، لا في خدمة سيطرة الأفراد . وتبعية الأجهزة الايديولوجية هنا لجهاز الدولة هي وجه خاص من تبعية الصراع الايديولوجي للصراع السياسي . لهذا نعود ثانية إلى ضرورة تحديد العلاقة بين هذين الصراعين ، أو بالأحرى بين هذين الشكلين للصراع الطبقي .

٤ ـ الطابع الطبقي المميز للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة

قلنا أن الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة تقوم في أساسها على منع الصراع الطبقي بالعنف من أن يتحرك على مستواه السياسي كصراع سياسي . معنى هذا أن الحركة الخاصة بالممارسة السياسية لهذه الطبقة حركة انتباذية تقوم على أبعاد الصراع الطبقي ، في تحركه ، عن مستواه البنيوي السياسي ودفعه بالقوة إلى التحرك على المستوى الايديولوجي أو الاقتصادي فقط . إن نزع الطابع السياسي عن الصراع الطبقي هو الطابع السياسي الخاص بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . حين يظهر الصراع الطبقي في شكله الرئيسي كصراع أيديولوجي أو اقتصادي ، أي حين يكون المظهر الرئيسي في التناقض السياسي مظهراً غير سياسي ، يمكننا القول أن الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة في تطور صراع الطبقات الاجتماعية أي القوة السياسية التي تدفع البنية الاجتماعية إلى البقاء في تطورها داخل الاطار البنيوي الثابت لعلاقات الانتاج القائمة . أما حين يتحرك الصراع

(١) راجع مقال آلتوسير :

Les Appareils Idéologiques d'Etat. La Pensée N° 151 juin 1970.

الطبقي في شكله الرئيسي كصراع سياسي ، تكون الممارسة السياسية للطبقات الخاضعة لسيطرة الطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة في تطور الصراع الطبقي ، أي القوة السياسية التي تدفع تطور البنية الاجتماعية إلى خرق اطاره البنيوي الثابت .

٥ ـ الطابع الطبقي المميز للممارسة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة

الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة ، لكونها ممارسة أيديولوجية للصراع الطبقي ، تخضع للآلية نفسها التي تخضع لها الممارسة السياسية لهذه الطبقة ، برغم وجود اختلاف في الشكل بين آلية الاثنتين . فهي إذن في خدمة هذه الممارسة السياسية التي بها يتم الابقاء على السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة ، باعادة انتاج الشروط المادية لهذه السيطرة ، أي باعادة انتاج علاقات الانتاج . وكما أن طبيعة الممارسة السياسية لهذه الطبقة تكمن في نزع الطابع السياسي عن الصراع الطبقي ، كذلك الممارسة الايديولوجية لهذه الطبقة ، فهي تقوم في أساسها على طمس الحقيقة الطبقية للصراع الايديولوجي ، أي على اخفاء حقيقته كشكل محدد من أشكال الصراع الطبقي ، أو كمظهر للصراع السياسي . إن الصراع الايديولوجي اذن هو الممارسة الايديولوجية للصراع الطبقي نفسه . هذا التحديد يساعدنا على فهم المنطق الداخلي للصراع الايديولوجي في علاقته الوثيقة بالصراع الطبقي من حيث هو صراع سياسي . وهو بالتالي يساعدنا على فهم الطابع المميز للممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة ، لأن الحركة الخاصة بالممارسة الايديولوجية للصراع الطبقي تختلف من طبقة إلى أخرى كاختلاف الحركة الخاصة بالممارسة السياسية لهذا الصراع من طبقة إلى أخرى . فالعلاقة التي تربط الممارسة الايديولوجية بالممارسة السياسية ، داخل الحركة الشاملة لتطور الصراع الطبقي ، علاقة تبعية بنيوية تخضع فيها الأولى ، في تميز حركتها ، لضرورة الثانية . معنى هذا أن الممارسة الايديولوجية للصراع الطبقي هي في خدمة ممارسته السياسية ، والعكس باطل . فما هي آلية الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة ؟ أي ما هو المنطق الداخلي لحركة هذه الممارسة ؟

لقد وضح لنا أن الهدف الأساسي في هذه الممارسة هو طمس الحقيقة الطبقية للصراع الايديولوجي . فالممارسة الايديولوجية اذن للطبقة المسيطرة تقوم في أساسها على تحقيق عملية تضليلية هي أساسية للابقاء على السيطرة الطبقية لهذه الطبقة . وعملية التضليل هذه عملية موضوعية قبل أن تكون عملية واعية لأهدافها الطبقية ، ـ حتى وان كانت في

بعض الأحيان ، وفي شروط تاريخية محددة ، عملية واعية ـ ، وهي تجد منطق حركتها في بنية الحقل الايديولوجي لتطور الوعي الاجتماعي كنتاج لتطور الصراع الطبقي . وأساس التضليل في هذه الممارسة الايديولوجية يكمن في إظهار الصراع الايديولوجي وكأنه صراع بين أفكار فردية ، وحتى بين تيارات فكرية مستقلة عن الصراع الطبقي ، أي منقطعة عن جذورها الطبقية ، لا كما هو في حقيقته كصراع بين أيديولوجيات طبقية مختلفة ، أو بين ممارسات أيديولوجة مختلفة للصراع الطبقي نفسه . معنى هذا أن الحركة الخاصة بالممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة تقوم على نزع الطابع الايديولوجي عن الصراع الايديولوجي نفسه ، واظهار هذا الصراع بمظهر الحركة الموضوعية للفكر، وكأن موضوعية الفكر هي في أن يكون الفكر في حياد عن الصراع الطبقي. بهذا الفهم الايديولوجي لموضوعية الفكر بقطع الفكر عن جذوره الاجتماعية المتأصلة في حقل الصراع الايديولوجي ، يتحقق للطبقة المسيطرة إمكان إظهار أيديولوجيتها المسيطرة بمظهر الفكر الموضوعي ، أي المحايد في استقلاله عن الصراع الايديولوجي ، واظهار ممارستها الايديولوجية بمظهر الممارسة النظرية ، أي الاستكشاف العلمي للواقع . فمن الضرورة إذن ، بالنسبة للطبقة المسيطرة ولبقاء سيطرتها الايديولوجية ، أن يختفي الطابع الايديولوجي المميز للتطور الفكري كصراع أيديولوجي ، وأن يظهر هذا الصراع على غير حقيقته ، وكأنه حركة الفكر الموضوعية في استقلاله التام عن الصراع الطبقي ، أي في استوائه المحايد فوق الطبقات الاجتماعية المتصارعة . كجهاز الدولة يظهر في حياد وهمي هو شرط لوجوده الحقيقي كأداة سياسية في خدمة الطبقة المسيطرة . وحياد الفكر ، كحياد جهاز الدولة ، وهمٌ أنتجته الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة للحفاظ على سيطرتها الطبقية . لهذا نرى أن المثالية التي تقوم على استقلال الفكر عن الصراع الطبقي ، أي على هذه الموضوعية الخاطئة للفكر ، هي المبدأ الأساسي الذي تعتمده ، بشكل عام ، الطبقة المسيطرة في ممارستها الايديولوجية للصراع الطبقي . إن الطبقة المسيطرة ، في ممارستها الايديولوجية ، تستبدل الصراع الايديولوجي بصراع الأفكار المحايدة في بحثها الموضوعي عن الحقيقة . هذه ميزة أساسية في أيديولوجية الطبقة المسيطرة ، هي بشكل مباشر في خدمة الممارسة السياسية لهذه الطبقة . فانتفاء الطابع الايديولوجي عن التطور الفكري ، أي انتفاء الحقيقة الطبقية لتصارع الأفكار ، يسمح لأيديولوجية الطبقة المسيطرة أن تتغلغل في الوعي الاجتماعي فتسيطر عليه وتحدد تطوره ، أي أن تخضع لسيطرتها بوجه خاص الوعي الاجتماعي للطبقات الكادحة .

بهذا ، يتحقق للطبقة المسيطرة شرط أساسي لبقاء سيطرتها الطبقية : فباخضاعها تطور الوعي الاجتماعي للطبقات الكادحة لسيطرة أيديولوجيتها المسيطرة ، يصير بامكانها أن تعرقل ، بل أن تشل الممارسة السياسية نفسها لهذه الطبقات ، لأنها تفرض عليها بذلك نوعاً من التحرك يبطل فعلها كممارسة سياسية للصراع الطبقي . حين تمارس الطبقات الكادحة صراعها الطبقي في ظل سيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة على وعيها الاجتماعي ، تفشل بالضرورة في ممارستها السياسية له ، لأن ممارستها له لا تكون بالفعل ممارسة سياسية ، أي ممارسة ثورية تستهدف كسر السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة ، إلا إذا تحررت في تطور وعيها الاجتماعي من سيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة ، أي إذا بلغ هذا الوعي في تطوره درجة الوعي الطبقي . والحركة الثورية سواء في البلدان الرأسمالية أم في البلدان المستعمرة ، غنية بالأمثلة على ذلك . إن الممارسة السياسية مثلاً للطبقة العاملة الفرنسية في ثورة شباط ١٨٤٨ لم تكن بالفعل ممارسة ثورية ، لأن هذه الطبقة كانت ، في هذه الثورة البرجوازية ، تمارس صراعها الطبقي في ظل سيطرة الايديولوجية البرجوازية نفسها على وعيها الاجتماعي . **فالأخوة** كانت ، كما يقول ماركس [1] ، شعاراً لهذه الثورة البرجوازية . ولقد انجرفت بروليتاريا باريس في تيار هذه الاخوة الوهمية بين الطبقات المتصارعة ، فكانت تمارس صراعها الطبقي تحت لواء هذه الاخوة الوهمية بالذات ، أي في ظل سيطرة الايديولوجية البرجوازية . لقد ظنت الطبقة العاملة أن بامكانها أن تتحرر **إلى جانب** البرجوازية ، أي أن تخوض صراعها الطبقي من أجل تحررها مع البرجوازية وليس ضدها ، فقادها ذاك بالضرورة إلى الفشل في تحررها . معنى هذا أن السبب الرئيسي في شل حركة ممارستها السياسية لصراعها الطبقي هو بالذات خضوعها لسيطرة الايديولوجية البرجوازية . لذا ، يقول ماركس أن أول انتصار **سياسي** حققته الطبقة العاملة الفرنسية في صراعها الطبقي ليس انتصارها الوهمي إلى جانب البرجوازية في ثورة شباط ١٨٤٨ ، بل انتصارها الحقيقي في فشل حركتها الثورية ضد البرجوازية في حزيران ١٨٤٨ ، لأنها ، في تلك الأيام الدامية ، ابتدأت تتحرر لأول مرة في تاريخها الطبقي من سيطرة الايديولوجية البرجوازية .

٦ ـ نقدُ الاصلاحية والاقتصادية

بالامكان إعطاء مثال آخر على مدى تأثر الممارسة السياسية للصراع الطبقي بالممارسة

(١) كارل ماركس Les Luttes de classes en France- éd. Sociales

الايديولوجية لهذا الصراع نفسه . فالاصلاحية مثلاً نتاج مباشر للممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة ، تستخدمه هذه الطبقة كسلاح فعال في خدمة ممارستها السياسية لصراعها الطبقي . حين تكون الاصلاحية الأفق الايديولوجي المحدد للممارسة السياسية للطبقات الكادحة ، تكون هذه الطبقات خاضعة ، في ممارستها السياسية ، لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة . في هذه الحالة ، يستحيل على هذه الطبقات أن تخوض صراعها الطبقي بشكل ثوري ، لأن ممارستها السياسية نفسها لهذا الصراع ليست بالفعل ممارسة سياسية ، بل ممارسة اقتصادية تظهر بمظهر الممارسة السياسية . فالأساس النظري للاصلاحية هو القول أن بامكان الممارسة الاقتصادية للصراع الطبقي أن تقوم بدور الممارسة السياسية له ، بل أنها هي ممارسته السياسية .

لا بد هنا من وقفة سريعة لتوضيح بعض المفاهيم النظرية التي كثر استعمالها في الآونة الأخيرة بلا أي دقة علمية ، فاكتنفها غموض كبير هو في الحقيقة نتاج للممارسات الايديولوجية للطبقات غير الثورية . لا شك في أن الاصلاحية جرثومة خطرة إذا دخلت في حركة ثورية نخرتها وشلت فيها كل ممارسة سياسية للصراع الطبقي . وهي هي الاقتصادية ، نظرة أيديولوجية للصراع الطبقي تزدهر في تطور الحركة الثورية حين تكون هذه الحركة خاضعة لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة ، أي حين تكون الممارسة السياسية لهذه الطبقة الممارسة المسيطرة في الصراع الطبقي ، فتكون ممارستها الايديولوجية ، بالتالي ، الممارسة المسيطرة في الصراع الايديولوجي . وهذه ميزة رئيسية خاصة بالزمان البنيوي في تطور البنية الاجتماعية . ولا غرابة في ذلك ، إذ أن الصراع الطبقي ، في هذه الشروط التاريخية من تطور البنية الاجتماعية ، يتطور في حركة انتباذية تدفعه إلى التطور في إزاحة عن مستواه البنيوي السياسي ، أي تدفعه ، بقوة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، إلى الظهور بمظهر الصراع الايديولوجي أو الاقتصادي . فعلاقة اللقاء بين المستوى الايديولوجي والمستوى الاقتصادي في هذا التطور للصراع الطبقي بمنأى عن المستوى السياسي ، علاقة وثيقة جداً تحدد ازدهار هذه الممارسات الايديولوجية المعينة التي تتفق تماماً مع ممارسة سياسية للصراع الطبقي هي ، بشكل مباشر ، في خدمة بقاء السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة . لا غرابة إذن في أن يظهر الصراع الطبقي ، في هذه الشروط التاريخية المحددة ، بمظهر الصراع الاقتصادي ، فظهوره كذلك ، أو على غير ذلك ، لا يخضع لارادة ذاتية ، بل تحدده ظروف موضوعية خاصة بتطور البنية الاجتماعية . لكن الغرابة كل الغرابة ، بالنسبة

للحركة الثورية ، أو لحركة تدعي الثورية ، هو أن تكون الممارسة الاقتصادية للصراع الطبقي هي هي ممارسته السياسية ، أو أن تؤخذ كذلك . والفارق كبير جداً بين أن يظهر الصراع الطبقي السياسي ، لأسباب تاريخية محددة ، بمظهر الصراع الاقتصادي ، وأن يظهر الصراع الاقتصادي بمظهر الصراع السياسي ، أو أن يؤخذ في ممارسته بالذات على أنه صراع سياسي . ففي الحالة الأولى ، لا اصلاحية اطلاقاً في هذه الممارسة للصراع الطبقي ، بل الاصلاحية في الحالة الثانية من هذه الممارسة . إن الممارسة الاقتصادية للصراع الطبقي ، في شروطها التاريخية المحددة ، وفي وضوحها النظري كممارسة متميزة مختلفة عن الممارسة السياسية ، ضرورة ثورية ، أي سياسية في هذا الصراع ، لأنها الشكل التاريخي المحدد الذي تخوض به الطبقات الكادحة صراعها الطبقي ضد سيطرة الطبقة المسيطرة ، في إطار الزمان البنيوي لتطور البنية الاجتماعية . فانتفاؤها من الصراع الطبقي ترسيخ لهذه السيطرة الطبقية ، كما أن الاستخفاف بها على الصعيد الايديولوجي ، أو النظر إليها احتقاراً - كما يفعل يساريو البرجوازية الصغيرة من المتثورين - سلاح أيديولوجي فعال تلجأ إليه الطبقة المسيطرة في ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي . إن يساريي البرجوازية الصغيرة المتثورين يخضعون في الحقيقة ، في ممارستهم الايديولوجية ، لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة حين ينعتون بالاصلاحية كل ممارسة اقتصادية للصراع الطبقي . ثم هم يقعون في خطأ نظري له أساسه الموضوعي في أيديولوجيتهم الطبقية بالذات . فعدم التمييز بين مختلف المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية ، في علاقاتها المعقدة المتبادلة ، يقود إلى عدم التمييز بين مختلف ممارسات الصراع الطبقي نفسه . وهذا ما يعجز عن فهمه صغار المفكرين من متثوري البرجوازية الصغيرة . فالقضية بالنسبة إليهم مسطحة ، كفكرهم ، لا تحتمل التعقيد ، إذ أنهم ، في تشنجاتهم الفكرية ، لا يرون من الصراع الطبقي سوى ممارسته السياسية ، أو على الأصح ، ما يظنون أنه الممارسة السياسية . بهذا التسطيح لتطور الصراع الطبقي ، تبدو الثورة وكأنها ، بشكل دائم ، مهمة آنية مطروحة في كل لحظة بمعزل عن الشروط التاريخية لتحقيقها . هذه الظاهرة في تشنج الفكر المتثور عند صغار المثقفين من يساريي البرجوازية الصغيرة ليست ظاهرة جديدة في تاريخ الحركة الثورية . فلقد سبق أن تصدى لها ماركس في نقده للشيوعيين الطوبائيين من أمثال فيتلنج Weitling الذين ينعتهم بالمتآمرين . إن مهمة هؤلاء المتآمرين ، كما يقول لنا ماركس ، « تكمن في استباقهم تطور الحركة الثورية وفي دفعه عن قصد نحو الأزمة ، وفي القيام بالثورة فوراً ، من غير أن تكون شروط الثورة

قد تحققت . إنهم كيميائيو alchimistes الثورة ، يشاركون الكيميائيين القدماء غموض الأفكار »[1] .

٧ ـ نقدُ « اليسارِيَّة »

الغموض في الأفكار نراه هنا في عدم التمييز بين مختلف ممارسات الصراع الطبقي . إن هذا التمييز بالذات هو الذي يسمح لنا بتحديد الطابع الثوري أو المغامر أو الاصلاحي لممارسة الصراع الطبقي بشكل عام . والطابع المغامر هو الوجه الآخر للطابع الاصلاحي في ممارسة الصراع الطبقي ، فلا تناقض بين الاثنين إلا في الظاهر ، لأن الاثنين يخضعان لمنطق واحد هو منطق الغموض في عدم التمييز بين المستويات البنيوية في ممارسة الصراع الطبقي . وكما أن الاصلاحية تقوم في أساسها النظري على إظهار الصراع الاقتصادي على أنه الصراع السياسي ، كذلك « اليسارية » ، فهي تقوم في أساسها النظري على اظهار كل شكل من أشكال الصراع الطبقي على أنه الصراع السياسي نفسه ، لا الشكل التاريخي المحدد له . وفي كلتا الحالتين ، تكون الممارسة السياسية الفعلية للصراع الطبقي غائبة عنه ، لغيابها عن مستواه البنيوي في تحركها الظاهري بالذات كممارسة سياسية ، ولغياب الممارستين الايديولوجية والاقتصادية أيضا عن مستوييهما في تحركهما كممارسة سياسية ، لا كممارسة أيديولوجية أو اقتصادية . معنى أن « اليسارية » ، كالاصلاحية ، تقود بالفعل إلى شل حركة الممارسة السياسية نفسها للصراع الطبقي ، لأنها تريد أن تمارسه ، في كل لحظة من تطوره ، ممارسة سياسية ، وان كانت الشروط التاريخية المحددة لتطوره تفرض بالضرورة شكلاً لممارسته غير سياسي ، أيديولوجياً أو اقتصادياً . لهذا السبب بالذات يظل التسييس الذي تريده « اليسارية » لأشكال الصراع الطبقي تسييساً لفظياً . وعجز « اليسارية » عن تسييس الصراع الطبقي ، أي عن دفعه إلى التحرك الفعلي على مستواه البنيوي ، يكشف لنا في الحقيقة طبيعة الممارسة السياسية الخاصة بمتثوري البرجوازية الصغيرة . ودحض لينين لأيديولوجية من كان يسميهم بأصحاب الجملة الثورية ، كان في محله ، لأن الأساس النظري لعجز هؤلاء المتثورين يكمن في إظهار ممارستهم الايديولوجية للصراع الطبقي على أنها الممارسة السياسية نفسها لهذا الصراع . حين يظهر الصراع

(١) راجع مقال : Rossana Rossanda, De Marx à Marx, Les Temps Modernes, N° 282.

الايديولوجي بمظهر الصراع السياسي ، أو بالأحرى حين يمارس على أنه الصراع السياسي نفسه ، لا شك في أن الممارسة السياسية للصراع الطبقي تصير مغامرة ، وكأن الثورة شطحة من شطحات الفكر . ولشطحات الفكر هذه شروطها التاريخية المحددة أيضا . حين تكون البنية الاجتماعية في مرحلة من التطور غير ثورية ، أي حين تتطور في إطار زمانها البنيوي ، يصعب على الفكر ، عند صغار المفكرين من يساريي البرجوازية الصغيرة ، أن يظل بالفعل ثوريا ، ويسهل عليه جدا أن يصير مغامرا . ففي غفلته عن الشروط التاريخية والاجتماعية التي تحدد نشاطه وفعاليته ، قد يميل الفكر ، عن يأس وعجز ، إلى المغامرة بالثورة ، وقد يشتط في مغامرته ، إلا أنه يرتد دوما خائبا ، لأن للثورة شروطها ، ولأن منطق الواقع لا يخضع لارادة الفكر الذاتية ، بل يهزأ منه حين يشتط الفكر في رفضه له .

إن ظهور ممارسة الصراع الطبقي بمظهر الممارسة الايديولوجية أو الاقتصادية ، شيء طبيعي في تطور الحركة الثورية ، أما إظهار ممارسته الايديولوجية بمظهر الممارسة السياسية ، فمرض طفولي في هذه الحركة يستدعي المعالجة ، أي النقد الثوري ، كما تستدعي الاصلاحية ذلك . ووجود ظاهرة هذا المرض الطفولي يدل في حد ذاته على أن الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة في الصراع الايديولوجي ، لسيطرة ممارستها السياسية بالذات في تطور الصراع الطبقي . وهو يدل من جهة أخرى - وهذا ما يهمنا الآن في هذه الظاهرة - على أن الممارسة الايديولوجية للصراع الطبقي تحدد ممارسته السياسية إلى درجة قدرتها على شل حركة هذه الممارسة نفسها . معنى هذا أن تحرر الممارسة السياسية للصراع الطبقي من سيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة شرط ضروري لتطور الحركة الثورية ، لأن هذا التحرر هو الطريق الضروري الذي يمهد ويقود إلى التحرر من السيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة . هنا نرى كيف أن تطور التناقض الايديولوجي في البنية الاجتماعية يحدد بالفعل تطور التناقض السياسي فيها ، برغم كونه ، أو بالأحرى لكونه شكلاً تاريخياً محدداً لظهوره ، كالمستوى السياسي يحدد ، في تطوره التناقضي ، كما رأينا ، تطور المستوى الاقتصادي نفسه من حيث هو المستوى المحدد في النهاية لمختلف المستويات البنيوية . فالطبقة الثورية لا شك تفشل في أن تكون ثورية في ممارستها السياسية للصراع الطبقي ، حين تخوض صراعها هذا بأيديولوجية غير ثورية ، اصلاحية مثلاً ، أي بأيديولوجية خاضعة لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة . وهذا سبب رئيسي ، إن لم يكن السبب الأول ، في فشل كثير من الحركات الثورية في

المجتمعات الكولونيالية ، كبلادنا العربية مثلاً . إن العائق الرئيسي لتطور الحركة الثورية في هذه المجتمعات ، هو كون الطبقة العاملة تمارس صراعها الطبقي ، في الشروط التاريخية الخاصة بهذه المجتمعات الكولونيالية ، بأيديولوجية تخضع إلى حد ما لسيطرة أيديولوجية البرجوازية الصغيرة . فالطابع الثوري للممارسة السياسية يتحدد في البدء في اطار الصراع الايديولوجي قبل أن يتحدد في إطار الصراع السياسي ، فانتفاؤه من الممارسة الايديولوجية يحدد انتفاءه من الممارسة السياسية ، إذ لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية .

الفصل الـــرابع

الحركة المحورية للصراع الطبقي

١ ـ التناقض الهيجلي والتناقض الماركسي

نظرنا إلى علاقة الصراع الايديولوجي بالصراع السياسي ، بوجه خاص ، من خلال ممارسة الطبقة المسيطرة له ، ومن وجهة النظر الطبقية هذه حاولنا أن نبين الحركة العكسية لأثر تطور التناقض السياسي في تحديد تطور التناقض الاقتصادي والتناقض الايديولوجي ، ومدى تحديد تطور التناقض الايديولوجي لتطور التناقض السياسي نفسه ، وبالتالي لتطو التناقض الاقتصادي أيضاً . بتحديده لتطور التناقض السياسي ، يحدد التناقض الايديولوجي ، في حركة تطوره ، تطور التناقض الاقتصادي ، فتحديده لهذا التناقض لا يتم إذن بشكل مباشر . وهنا تكمن كل الأهمية النظرية في فهم حركة الصراع الطبقي كالحركة المحورية في التطور التاريخي للبنية الاجتماعية في شتى مراحلها . إلا أن تحديد علاقة التعقد في تطور هذه التناقضات البنيوية ، أي في تطور هذه الممارسات المتميزة للصراع الطبقي داخل حركته المحورية ، يقتضي النظر إليها أيضاً من خلال ممارسة الطبقات الكادحة لصراعها الطبقي . فالتناقض في ممارسة الصراع الطبقي على مختلف مستوياته البنيوية المتميزة ليس حاصلاً بين طرفين متماثلين ، إذ لا تماثل بين طرفي التناقض ، أي بين النقيضين ، إلا في التناقض الهيجلي . وبتماثل النقيضين زوال للتناقض نفسه في حركة تطورهما الصراعية ، أي بقاء لكل منهما ، في تماثله مع ذاته ، في موقع المواجهة مع الآخر ، حتى وان احتل كل منهما موقع الآخر في وحدة تماثلهما . معنى هذا أن تماثل النقيضين في التناقض الهيجلي يمنع إمكان تحويل النقيض بحركة صراع الآخر ، فيمنع بالتالي حركة التناقض نفسها من أن تكون بالفعل حركة صراعية تحويلية . وهنا

يكمن التضليل في التناقض الهيجلي لكونه بالذات تناقضاً بسيطاً يحجب التعقد الفعلي في تناقض الواقع بعكسه له على هذا الشكل المغاير له ، فيبرر الواقع ويكرسه ببقاء النقيضين فيه متماثلين . أما التناقض الماركسي فتناقض معقد لا تماثل فيه بين النقيضين . لهذا ، أي لعدم وجود التماثل بين النقيضين ، كان تطور التناقض بالفعل حركة صراع بينهما هي تحويل فعلي داخلي لهما ، وانتقال إلى اطار بنيوي آخر للتناقض ، وليس ، كما عند هيجل ، مجرد قلب لهما داخل الاطار نفسه للتماثل ، أي من غير الانتقال إلى اطار بنيوي آخر للتناقض ، يستحيل وجوده أصلاً في دياليكتيكية هيجل . فإذا نحن رجعنا إلى ما نحن بصدده من تحليل ممارسة الصراع الطبقي ، وجب القول أن التناقض بين ممارسة الطبقة المسيطرة لهذا الصراع وممارسة الطبقات الكادحة له ليس حاصلاً لمجرد وجود كل ممارسة في مواجهة الأخرى على طرف من طرفي التناقض ، وكأن بينهما ، في تناقضهما بالذات ، تماثلاً ؛ بل هو حاصل أصلاً لاختلاف كل منهما عن الأخرى ، في طبيعة حركتها بالذات ، داخل وحدة تناقضهما . معنى هذا أن ما يحدد طرفي التناقض كنقيضين ليس **تماثلهما** بل **اختلافهما** . وهذا **الاختلاف** أساس لوجود التناقض نفسه ، بزواله يزول التناقض . أين الاختلاف إذن في طبيعة حركة الممارستين ؟

٢ ـ الطابع الطبقي المميز للممارسة السياسية للطبقة العاملة

الحركة الخاصة بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة حركة انتباذية تقوم على نزع الطابع السياسي عن كل ممارسة للصراع الطبقي في هدف الحفاظ على سيطرتها الطبقية بإعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة . أما الحركة الخاصة بالممارسة السياسية للطبقات الكادحة ، وبشكل خاص للطبقة العاملة ، فهي **حركة انجذابية** تقوم في أساسها على تسييس كل ممارسة للصراع الطبقي ، سواء كانت اقتصادية أم أيديولوجية ، وذلك في هدف اجراء التحويل الثوري في علاقات الانتاج الاجتماعية بالتحرر من السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة ، أي بانتزاع السلطة السياسية من يد هذه الطبقة . فالتناقض حاصل بين الممارستين بسبب اختلافهما في طبيعة حركة كلتيهما . وانعدام هذا الاختلاف في تناقض

هذين النقيضين يقود بالفعل إلى شل الحركة الثورية نفسها ، أي إلى الابقاء على السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة . لو كان التماثل حاصلاً في تناقض حركة الممارسة السياسية للطبقات الكادحة وحركة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، لكانت الحركة الأولى كالثانية حركة انتبادية ، أي لانحصر الصراع السياسي في الصراع الاقتصادي ، ولكان الصراع الايديولوجي في خدمة الصراع الاقتصادي ، لا كصراع اقتصادي ، أي كشكل محدد للصراع السياسي ، بل في ممارسته على أنه الصراع السياسي نفسه . بهذا الفهم الهيجلي للتناقض ، يحل الصراع الاقتصادي محل الصراع السياسي في تحدده كالقوة المحركة للتاريخ ، فيكون تطوره الحركة المحورية في تطور البنية الاجتماعية . وهنا تكمن الانتهازية ، أي الاصلاحية ، أو إذا شئتم الاقتصادية ، في تطور الحركة الثورية . لهذا نرى أن الهجوم الايديولوجي للبرجوازية على الماركسية قد يتخذ أحياناً شكلاً خطراً هو طمس الاختلاف بين التناقض الهيجلي والتناقض الماركسي ، واظهار الثاني بمظهر الأول . هذا التشويه الايديولوجي للحقيقة غالباً ما تلجأ إليه الطبقة المسيطرة حين تتزعزع أيديولوجيتها المسيطرة بفعل الممارسة الايديولوجية للطبقات الكادحة ، فيكون تزعزع سيطرتها الايديولوجية إيذاناً ببدء تزعزع سيطرتها السياسية نفسها . وبتعبير آخر ، حين تفقد أيديولوجية الطبقة المسيطرة ، إلى حد ما ، قوة سيطرتها على الوعي الاجتماعي ، نتيجة لتطور الصراع الطبقي ، تلجأ الطبقة المسيطرة إلى تشويه أيديولوجية عدوها الطبقي لإضعاف قوته الهجومية على سيطرتها الطبقية بالذات ، أي إلى تقليم الأظافر العدوانية لأيديولوجية عدوها الطبقي . ويكون ذلك بطمس الاختلاف الجذري ، أي الاختلاف الطبقي ، بين أيديولوجية الطبقة الثورية وأيديولوجية الطبقة المسيطرة ، أو جانب متقدم ، في الظاهر ، منها ، لأن قوة الهجوم في أيديولوجية الطبقة الثوريةتكمن بالذات في هذا الاختلاف الطبقي الذي يميزها من أيديولوجية أي طبقة أخرى . فإذا انعدم الاختلاف أو غمض في علاقة تشابه أو تماثل مفتعلة ، فقدت هذه الايديولوجية قوتها كسلاح طبقي ضد سيطرة الطبقة المسيطرة . وكلما احتدم الصراع الطبقي ، أي كلما زادت حدة الاختلاف بين الطبقات المتصارعة ، كلما كثرت وتنوعت محاولات الطبقة المسيطرة في طمس الاختلاف بين أيديولوجيتها وأيديولوجية الطبقة الرئيسية التي تقود ضدها الصراع من أجل السلطة السياسية : كالمحاولات الأخيرة في إظهار الماركسية بمظهر البنيوية ، أو بمظهر الهيجلية المقلوبة (فالهيجلية ، وان قلبت ، تبقى هيجلية) ، أو في إظهار الاسلام كأنه أيديولوجية الحركة الاشتراكية ، أو في اظهار قطاع الدولة في الانتاج بمظهر القطاع

الاشتراكي ، أو في إظهار الانقلاب العسكري بمظهر الثورة السياسية ، أو . . . أو . . . الخ . كلها محاولات تشويه أيديولوجي تقوم بها الطبقة المسيطرة للحفاظ على سيطرتها الطبقية بفرض نوع من الممارسة السياسية على الطبقات الكادحة يبطل الفعل الثوري لهذه الممارسة باخضاعها لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة . إن الصراع الثوري ضد هذه الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة ، في ممارستها السياسية بالذات ، لا يكون إلا باظهار **الحد الفاصل** ، حسب قول لينين ، أي **الاختلاف الطبقي** بين أيديولوجية الطبقة الثورية وأيديولوجية الطبقة المسيطرة . فالاختلاف سابق على التماثل ، وهو أساس له ، فإن وجد ففي نقاط معزولة محصورة . إنه الحد الفاصل بين الممارسة الثورية والممارسة غير الثورية للصراع الطبقي . لذا ، يمكن القول أن الطبقة التي تعتمد في ممارستها الصراع الطبقي مبدأ تماثل النقيضين في التناقض ليست بالفعل طبقة ثورية . كالبرجوازية الصغيرة في بعض البلدان العربية ، كمصر وسوريا مثلا ، حين تحل محل الطبقة المسيطرة ، فهي تمارس صراعها الطبقي في حركة انتباذية مماثلة لحركة ممارسته من قبل الطبقة التي حلت محلها في السلطة . وهي ، كنقيضها ، تحاول في ممارستها السياسية أن تشل الحركة السياسية للصراع الطبقي ، أي أن تمنع التناقض الطبقي من أن يخرق في تطوره الاطار البنيوي لتطوره . بتماثل النقيضين في التناقض ، يستحيل أن يكون تحول النقيض إلى نقيضه تحويلاً ثورياً للتناقض ، بعكس ما يتم في التناقض الماركسي ، لأن اختلاف النقيضين فيه يجعل بالضرورة من تحول النقيض إلى نقيضه تحويلا للتناقض نفسه . فتحول البرجوازية الصغيرة ، في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، إلى طبقة مسيطرة لم يحدث تحويلاً ثورياً في التناقض الطبقي الذي فيه تحولت إلى طبقة مسيطرة . إن انتقالها ، في هذا التناقض الكولونيالي ، إلى موقع السيطرة الطبقية لم يكن ، في هذا التناقض ، ثورة عليه أو تغييراً له ، بل كان تحركاً آخر له في إطاره نفسه . معنى هذا أن **علاقتها** بنقيضها ، أي بالبرجوازية الكولونيالية ، في تحولها إلى نقيضها ، أي إلى طبقة مسيطرة ، هي **علاقة استبدال طبقي** في إطار التناقض الكولونيالي نفسه . لهذا نرى أن البرجوازية الصغيرة ، حين تميل أحياناً في ممارستها الايديولوجية إلى مغازلة الماركسية ، لاسباب تتعلق بوجود سيطرتها الطبقية وبقائها ، تحاول أن تغلف الماركسية بغلاف هيجلي ، لما لهذا الغلاف الايديولوجي من قوة على طمس الاختلاف الطبقي الذي هو في التناقض القوة المحركة له . ولنا في مسار البحث عودة إلى هذه القضية .

٣ - الحزب أداة الممارسة السياسية للطبقة العاملة

التناقض في الصراع الطبقي بين الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة والممارسة السياسية للطبقة الرئيسية التي تقود التحالف الطبقي الثوري يقوم في أساسه على وجود الاختلاف بين طبيعة الحركة الانتباذية للممارسة الأولى وطبيعة الحركة الانجذابية للممارسة الثانية. لا شك أن هذا التناقض السياسي، في شكله التاريخي المحدد، وليد التناقض الاقتصادي في علاقة القوى المنتجة بعلاقات الانتاج القائمة. إلا أننا لسنا في معرض البحث في تعقد البناء الاجتماعي، بل في تعقد التطور الاجتماعي، أي أن البحث ليس في علاقة التحدد في البناء الاجتماعي، بل في علاقة السيطرة في تطور البنية الاجتماعية. والصراع الطبقي هو القوة المحركة لهذا التطور. معنى هذا أن السيطرة في تطور التناقضات الاجتماعية تعود دوماً للتناقض السياسي في شكله التاريخي المحدد بالتناقض الاقتصادي، أي في تحركه داخل اطار التناقض الاقتصادي المحدد له. ففي هذا البحث في الصراع الطبقي نحاول إذن أن نعالج فعل « البناء الفوقي » في « البناء التحتي » للبنية الاجتماعية، أي الشكل الذي تحدد به ممارسة الصراع الطبقي القاعدة المادية للبنية الاجتماعية، أي التناقض الاقتصادي الأساسي الذي هو، في هذه البنية، التناقض المحدد في النهاية لمختلف التناقضات البنيوية. قادنا إلى هذا البحث مشكلة طرحناها في البدء حين تساءلنا عن مدى فعل الفكر في حركة الواقع الاجتماعي، فظهرت لنا الضرورة في ربط تطور الفكر بالممارسة الايديولوجية، كما ظهرت لنا الضرورة في ربط الممارسة الايديولوجية بالممارسة السياسية، فكان التشعب في البحث درباً معوجة سرنا فيها للوصول الى المحور، أي الى الصراع الطبقي. من الحركة المحورية لهذا الصراع اذن، علينا أن ننطلق في فهم آثاره التي تولدها حركته هذه في ممارسته على مختلف المستويات البنيوية. حين نقول أن حركة الصراع الطبقي حركة محورية نقصد بذلك:

أولاً - إن حركته هذه هي الحركة المحورية في تطور البنية الاجتماعية، أي ان التناقض السياسي هو التناقض المسيطر في تطور التناقضات الاجتماعية.

ثانياً - إن الممارسة السياسية هي الممارسة الرئيسية فيه، أي أن ممارسته الاقتصادية والايديولوجية تابعتان لممارسته السياسية وفي خدمة هذه الممارسة بشكل مباشر.

غير أن أشكال هذه الممارسة للصراع الطبقي تختلف، كما قلنا، من طبقة إلى طبقة،

وفي هذا الاختلاف يكمن التناقض الطبقي . والتناقض هنا ليس في ممارسة هذا الصراع وحسب ، بل في أدوات هذه الممارسة أيضاً . إذا كان جهاز الدولة الأداة السياسية الأساسية للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، فالحزب هو الأداة السياسية **والايديولوجية** الأساسية للممارسة السياسية للطبقة الثورية ، أو لتحالف الطبقات الكادحة . والحزب ، في حقيقته السياسية ، بالنسبة للطبقة الثورية ، وبشكل أدق بالنسبة للطبقة العامة ، ليس جهازاً[1] ،كالدولة بالنسبة للطبقة المسيطرة ، بل هو التنظيم الثوري للطبقة العاملة ، أي التنظيم الذي به تمارس هذه الطبقة صراعها الطبقي كطبقة متميزة . فوجود هذا التنظيم هو الذي يحدد هذه الممارسة كممارسة بالفعل سياسية ، أي ثورية . معنى هذا أن الحزب ، كتنظيم للطبقة العاملة ، هو العقل الموجه للقوة الثورية في هذه الطبقة نحو الممارسة السياسية للصراع الطبقي ، فإن هو انتفى ، انتفت الممارسة السياسية نفسها لهذه الطبقة . ولا سبيل هنا إلى تكرار ما قاله لينين عن الحزب كطليعة ثورية للطبقة العاملة ، بل ما نود التأكيد عليه هو أن الحزب الثوري ليس جهازاً ، لأن التنظيم الثوري للطبقة العاملة الثورية هو في حد ذاته النقيض المباشر لجهاز الدولة . ولا تماثل بين هذين النقيضين إلا في الأفق الاصلاحي للممارسة السياسية الذي أشرنا إليه سابقاً ، والذي يدل على مدى سيطرة الايديولوجية المسيطرة حتى على الممارسة الايديولوجية للطبقات الكادحة . والاختلاف بين الحزب الثوري والجهاز ليس اختلافاً في اللفظ بل اختلافاً طبقياً في الممارسة السياسية نفسها بين الطبقة الثورية والطبقة المسيطرة . فجهاز الدولة أداة سياسية تستخدمها الطبقة المسيطرة للحفاظ على سيطرتها الطبقية ، أما الحزب الثوري فهو

(١) وهنا يكمن خطأ آلتوسير حين يعتبر الحزب الشيوعي الثوري جهازا كبقية أحزاب الطبقات المسيطرة ، فلا يقيم الفارق الطبقي ، وبالتالي الحد المعرفي الفاصل ، بين حزب الطبقة العاملة وبقية الاحزاب الاخرى . ان النزعة البنيوية هي التي تمنعه من أن يرى علاقة الاختلاف بين النقيضين في التناقض الماركسي ، وبالتالي علاقة الاختلاف الموضوعي في ترابط المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية بين زاويتي النظر الطبقيتين النقيضين . والخطأ هذا ، في مختلف تشعباته ، يعود في أساسه الى عدم فهم الوضع النظري الخاص بالتناقض السياسي في البنية الاجتماعية . (راجع المقال المشار اليه سابقاً) . وبتلهايم يقع في الخطأ نفسه في اعتباره الحزب الثوري جهازا . راجع مقاله في مجلة Les Temps Modernes بعنوان : Dictature du polétariat classes sociales et idéologie prolétarienne, N° 297, avril 1971.

الأداة السياسية التي بها وحدها تتمكن الطبقة العاملة الثورية من التحرر من هذه السيطرة الطبقية لتحرير البنية الاجتماعية من كل سيطرة طبقية . حين يصير الحزب الثوري جهازاً - وهذا ممكن في شروط تاريخية محددة - يختفي الاختلاف الطبقي الذي يميزه ، من حيث هو أداة هدم ثوري ، من أداة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، فيلجم بذلك تطور العملية الثورية نفسها . والتنظيم الثوري للطبقة العاملة لا يكون بوضعها في جهاز يولد فيها قوة جمود هي البيروقراطية ، تعيق حركتها الثورية ، بل بتحرير طاقتها الثورية من مختلف الأجهزة الايديولوجية أو السياسية التابعة للطبقة المسيطرة . والقوة الوحيدة المحررة لطاقتها الثورية هذه هي حزبها الثوري ، أي عقلها الجماعي المنظم لصراعها الطبقي .

لا بد هنا من ملاحظة عابرة : أن ما سبق من القول لا يعني أن الطبقة المسيطرة (أو التحالف الطبقي المسيطر) ليس لها حزبها (أو أحزابها) ، وان جهاز الدولة هو أداتها السياسية الوحيدة في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي . إن لهذه الطبقة أيضاً حزبها ، أو أحزابها ، وهذا ما يفرض علينا أن نحدد ، بشكل سريع ، طبيعة العلاقة بين الحزب (أو الأحزاب) وجهاز الدولة ، كأداتين سياسيتين للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة .

٤ - الهيمنة الطبقية والسيطرة الطبقية

يمكن القول ، بشكل عام وسريع جداً ، أن تعدد أحزاب الطبقة المسيطرة هو الحالة الطبيعية في سيطرة هذه الطبقة ، أما وجود حزب واحد لها ، فحالة خاصة لا يمكن فهمها إلا بفهم الحالة الطبيعية . هذا التعدد في أحزاب الطبقة المسيطرة ناتج عن تعدد فئاتها ، أو عن تعدد الطبقات داخل التحالف الطبقي المسيطر . والتناقض موجود بين هذه الفئات في الطبقة الواحدة ، أو بين هذه الطبقات في التحالف الطبقي الواحد . فتعدد الأحزاب إذن ضرورة للتعبير عن مصالح طبقية متناقضة داخل الطبقة المسيطرة أو داخل التحالف الطبقي المسيطر . إلا أن العناصر الفئوية في الطبقة المسيطرة ، أو عناصر التحالف الطبقي المسيطر ، ليست كلها عناصر متساوية متماثلة ، لأن الهيمنة الطبقية تعود دوماً لفئة من الطبقة المسيطرة أو لطبقة من التحالف الطبقي المسيطر . معنى هذا أن التفاوت في تطور البنية الاجتماعية ليس تفاوتاً في تطور التناقضات البنيوية في هذه البنية وحسب ، بل هو بالضرورة تفاوت في تطور كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي فيها ، أي التناقض الطبقي في تطوره كصراع طبقي . وهذا وجه أساسي من وجوه تعقد التناقض الماركسي ،

لأن تحرك التناقضات الثانوية في إطار كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي يتحدد بتطور هذا التناقض ، أي بتطور الصراع الطبقي ، إلا أنه يحدد بدوره تطور هذا التناقض . إن وجود التناقضات الثانوية بين فئات الطبقة المسيطرة أو بين عناصر التحالف الطبقي المسيطر في إطار بنيوي من التطور التفاوتي للبنية الاجتماعية الشاملة ، يجعل تطور هذه التناقضات الثانوية بالضرورة تطوراً تفاوتياً . لهذا ، في شروط طبيعية من التطور الاجتماعي ، لا بد من أن تعود الهيمنة الطبقية لفئة معينة من الطبقة المسيطرة ، أو لطبقة معينة في التحالف الطبقي المسيطر . وهيمنة الفئة المهيمنة في الطبقة المسيطرة أساس لوحدة الطبقة المسيطرة و لبقائها في وجه الطبقة الثورية ، كما أن هيمنة الطبقة المهيمنة في التحالف الطبقي المسيطر أساس لوجود هذا التحالف في وحدته ، في وجه التحالف الطبقي الثوري . وسلطة الدولة تمتلكها ، بشكل عام ، الفئة أو الطبقة المهيمنة وتضعها في خدمة هيمنتها الطبقية ، داخل سيطرة الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر . إن وجود هذه التناقضات الثانوية ، في تطورها التفاوتي نفسه ، داخل عناصر الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر ، هو الذي يسمح لنا بفهم الاستقلالية النسبية لجهاز الدولة ، وطبيعة هذه النسبية بالذات .

إن استقلالية جهاز الدولة ليست في استقلاله عن الطبقات الاجتماعية المتصارعة ، بل عن الفئات الطبقية في الطبقة المسيطرة ، أو عن العناصر الطبقية المكونة للتحالف الطبقي المسيطر . فاستقلاله هذا لا يكون إلا في **تبعيته** المباشرة للطبقة المسيطرة **ككل** ، أو للتحالف الطبقي المسيطر **ككل** . معنى هذا أن استقلال جهاز الدولة يتحدد **بالنسبة** لعناصر الطرف المسيطر في التناقض الطبقي المسيطر ، في **تبعيته** الكاملة لهذا الطرف المسيطر ، ولا يتحدد بالنسبة لهذا التناقض نفسه . غير أن استقلاله **بالنسبة** لعناصر هذا الطرف المسيطر **استقلال نسبي** ، بحكم التطور التفاوتي لهذا الطرف نفسه . وهنا يكمن التعقد في نسبيّة استقلال جهاز الدولة في إطار تبعيته الطبقية . ولوجود علاقة الهيمنة الطبقية في علاقة السيطرة الطبقية نفسها ، وجب التمييز بين جهاز الدولة وسلطة الدولة . فبامكاننا القول إذن ، بشكل عام ، أن سلطة الدولة في خدمة الفئة أو الطبقة المهيمنة التي تمتلكها ، أما جهاز الدولة فأداة سياسية في خدمة الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر ، أي أنه الأداة التي بها يتم الابقاء على علاقة السيطرة الطبقية في إطارها البنيوي القائم . فدوره إذن يقوم في الأساس على منع أي تغيير في علاقة السيطرة الطبقية هذه . لهذا ، كان استقلاله النسبي عن التناقضات الثانوية التي تعتمل الطرف المسيطر في التناقض المسيطر ضرورة طبقية للحفاظ على السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة أو للتحالف

الطبقي المسيطر . معنى هذا أن استقلاله النسبي يمكنه من ضبط تطور التناقضات الثانوية هذه ومنعها من أن تتفجر بشكل يهدد وجود علاقة السيطرة الطبقية نفسها .
حين تعجز فئة او طبقة عن فرض هيمنتها الطبقية داخل الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر بشكل تحقق فيه لهذه الطبقة أو لهذا التحالف السيطرة الطبقية على بقية الطبقات الاجتماعية ، يدخل تطور الصراع الطبقي في مرحلة من الخطر تهدد الوجود المسيطر نفسه للطبقة المسيطرة أو للتحالف الطبقي المسيطر . هنا ، في هذه الشروط من التأزم في تطور السيطرة الطبقية ، تبرز بوضوح الحقيقة الطبقية لجهاز الدولة كأساس لوحدة الطبقة المسيطرة في مواجهة عدوها الطبقي داخل الصراع الطبقي ، وكأداة سياسية للحفاظ على سيطرتها الطبقية . في هذه الشروط أيضاً ، يتضاءل دور الأحزاب في الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة أو للتحالف الطبقي المسيطر . فالحزب ، بالنسبة لعناصر الطرف المسيطر في التناقض الطبقي المسيطر ، هو الأداة السياسية لوصول الفئة أو الطبقة إلى الهيمنة الطبقية . حين يصير تطور علاقة الهيمنة الطبقية مهدداً لوجود السيطرة الطبقية نفسها ، أي معيقاً لتطور علاقة السيطرة الطبقية بتجددها المستمر ، يبطل الفعل السياسي الذي من أجله وجدت أحزاب الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر ، لأنها تصير عاجزة عن تحقيق الشرط الأساسي للتطور الطبيعي لعلاقة السيطرة الطبقية ، أي لتجددها المستمر . فعلاقة الهيمنة الطبقية داخل علاقة السيطرة الطبقية ضرورية لوجود علاقة السيطرة الطبقية نفسها ، فالثانية لا تكون إلا بالأولى ، والعكس بالعكس . لهذا حين يستحيل تحقيق علاقة الهيمنة الطبقية في شروط طبيعية من تطور علاقة السيطرة الطبقية ، يحسم جهاز الدولة الموقف ، أي يقوم بالدور السياسي الذي عجزت عن القيام به أحزاب الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر . وحسم الموقف من قبل جهاز الدولة غالباً ما يكون في صالح فئة معينة أو طبقة معينة في التحالف الطبقي المسيطر للحفاظ على علاقة السيطرة الطبقية نفسها . معنى هذا أن التدخل المباشر لجهاز الدولة في تطور التناقضات الثانوية داخل علاقة الهيمنة الطبقية يتم لتمكين فئة أو طبقة معينة من فرض هيمنتها الطبقية بالقوة ، أي بقوة جهاز الدولة ، لعجزها عن فرض هيمنتها هذه بشكل طبيعي أو « ديمقراطي » لأن حالة التوازن في تطور التناقضات الثانوية داخل علاقة الهيمنة الطبقية تخل بتوازن السيطرة في تطور التناقض الرئيسي ، أي في تطور الصراع الطبقي ، داخل علاقة السيطرة الطبقية . فالتوازن الصراعي بين عناصر الطرف المسيطر في التناقض المسيطر مضر بسيطرة هذا الطرف ، لأنه يهدد وحدة تماسكه الداخلي التي هي شرط لبقاء سيطرته على الطرف الآخر في هذا التناقض . أي أن التناقض بين القوى الطبقية المسيطرة

هو في صالح القوى الطبقية الثورية ، فإن بلغ هذا التناقض درجة من التطور تعجز فيها أي قوة من هذه القوى الطبقية عن فرض هيمنتها الطبقية ، يكون في ذلك شل لحركة ممارسة الطبقة المسيطرة ، ككل ، لسيطرتها الطبقية ، لأن ممارستها لسيطرتها الطبقية تتم بالضرورة عبر ممارسة الفئة المهيمنة فيها لهيمنتها الطبقية ، فالهيمنة الطبقية شرط ضروري لوجود السيطرة الطبقية ، أن انتفى ، بات وجود هذه السيطرة نفسه في خطر . إن التدخل المباشر لجهاز الدولة إذن هو لانقاذ الوجود المسيطر للطبقة المسيطرة ، بتحقيق الهيمنة الطبقية للفئة المهيمنة فيها ، والتي تعجز ، في شروط تاريخية محددة من تطور الصراع الطبقي ، عن فرض هيمنتها الطبقية . في هذه الشروط التاريخية ، يختفي الشكل « الديمقراطي » للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، ويبرز الشكل الديكتاتوري المباشر الذي يتضمنه المنطق الطبقي نفسه لهذه الممارسة السياسية . فالعلاقة بين الديمقراطية والديكتاتورية خاصة بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . معنى هذا أن « الديمقراطية » هي الشكل الطبيعي الذي تمارس فيه الطبقة المسيطرة ديكتاتوريتها الطبقية على الطبقات الكادحة . إن السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة لا تكون إلا بفرض ديكتاتورية هذه الطبقة على بقية الطبقات الاجتماعية . في ظل هذه الديكتاتورية الطبقية بالذات ، وليس بمعزل عنها ، تتحدد « الديمقراطية » كالشكل الطبيعي للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . « فالديمقراطية » هنا إذن ليست لكل الطبقات الاجتماعية ، بل للفئات الطبقية المكونة للطبقة المسيطرة أو للتحالف الطبقي المسيطر . وبتعبير آخر ، إن « الديمقراطية » هنا هي الشكل الطبيعي لتطور علاقة الهيمنة الطبقية داخل علاقة السيطرة الطبقية ، أي داخل الديكتاتورية الطبقية للطبقة المسيطرة ، وليست شكل تطور علاقة السيطرة الطبقية . فهي اذن تتحدد بالنسبة لعلاقة الهيمنة الطبقية ، وتحديدها على عكس ذلك وسيلة تلجأ إليها الطبقة المسيطرة في ممارستها الايديولوجية لاظهار ديكتاتوريتها الطبقية بمظهر « الديمقراطية » بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، أي بمظهر هو اخفاء لها . حين يدخل تطور علاقة الهيمنة في أزمة ، تصير « الديمقراطية » شكلاً غير ملائم للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، وتصير الديكتاتورية السياسية ، أو بالأحرى الفاشستية الشكل الملائم لهذه الممارسة . في ظل هذه الأزمة ، يبرز بحدة الدور المباشر لجهاز الدولة في تحقيق الشروط الضرورية لبقاء سيطرة الطبقة المسيطرة ، أي في تحقيق ما عجزت عن تحقيقه أحزاب هذه الطبقة . هذا الدور المباشر لجهاز الدولة لا ينفي ، بل بالعكس يستلزم وجود حزب موحد للطبقة المسيطرة هو بالضرورة حزب فاشستي . دور هذا الحزب ، بالنسبة

للطبقة المسيطرة ، أن يكون ، بشكل مباشر ، جهازاً تابعاً لجهاز الدولة أي أداة لهذه الأداة الطبقية ، تمنع بالعنف ظهور التناقضات الثانوية في صفوف الطبقة المسيطرة بابقاء الهيمنة الطبقية فيها للفئة التي مكنها جهاز الدولة ، بتدخله المباشر ، من أن تكون الفئة المهيمنة . معنى هذا أن دوره يكمن في توحيد الطبقة المسيطرة باخضاع مختلف فئاتها بالقوة لهيمنة الفئة المهيمنة فيها ، أي بشل حركة التناقضات الثانوية فيها وايقاف تطور علاقة الهيمنة الطبقية ، لحصر التناقض كله في تناقض بسيط بين طرفين بسيطين لا تفاوت داخل تطور كل منهما ، على مثال التناقض الهيجلي ، أي في تناقض مع النقيض الطبقي المباشر للطبقة المسيطرة .

٥ ـ علاقة أحزاب الطبقة المسيطرة بجهاز الدولة

لن ندخل الآن في بحث قد يبعدنا عن بحثنا الأصلي ، وان كان على علاقة وثيقة به . إن الهم الرئيسي من التحليل السابق هو إظهار هذه الحقيقة : الحزب جهاز بالنسبة للطبقة المسيطرة فقط ، لا بالنسبة للبروليتاريا الثورية . إن العلاقة الوثيقة التي تربط تطور علاقة الهيمنة الطبقية بعلاقة السيطرة الطبقية هي التي تحدد بالضرورة حزب (أو أحزاب) الطبقة المسيطرة كجهاز تابع لجهاز الدولة . قوة الحزب هنا ، كأداة للممارسة السياسية ، تكمن بالذات في كونه جهازاً ، أي في تبعيته لجهاز الدولة ، لا في استقلاله عنه ، لأن دوره في خدمة الممارسة السياسية لفئة من فئات الطبقة المسيطرة ، أي في خدمة وصول هذه الفئة إلى الهيمنة الطبقية ، ينطلق من وجود السيطرة الطبقية لهذه الطبقة ومن ضرورة الحفاظ عليها ، لا من ضرورة التحرر منها ، كما هو الحال بالنسبة للحزب الثوري . فقوة السيطرة إذن في الطبقة المسيطرة ليست في أحزابها بل في استخدامها جهاز الدولة كأداة أساسية في ممارستها السياسية للصراع الطبقي ، لأن أحزابها تستمد أصلاً قوتها من تبعيتها لجهاز الدولة ، أي من كونها أدوات لهذه الأداة . فالحد الفاصل ، أي الاختلاف الطبقي بين أداة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، وأداة الممارسة السياسية للطبقة الثورية ، هو تكون الحزب كجهاز بالنسبة للطبقة الأولى ، ـ وفي هذه الحالة لا بد أن يكون هذا الجهاز تابعاً لجهاز الدولة ـ وضرورة كونه نقيضاً لكل جهاز بالنسبة للطبقة الثانية . والاختلاف الطبقي في طبيعة الأداة ناتج عن الاختلاف في طبيعة الممارسة السياسية نفسها . فالممارسة السياسية في الحالة الأولى تستهدف الابقاء على علاقة السيطرة الطبقية وتأبيدها . لذا ، يمكن القول أن مختلف أجهزة « البناء الفوقي » في البنية الاجتماعية ، من حيث هي أجهزة

تابعة بالضرورة لجهاز الدولة ، تسهم كلها في عملية التأبيد هذه .

٦ ـ حزبُ البروليتاريا ليس جهازاً

أما الممارسة السياسية للطبقة الثورية ، أي للبروليتاريا ، فهي ، كممارسة ثورية للصراع الطبقي ، تستهدف بالضرورة كسر علاقة السيطرة الطبقية ، أي هدم « البناء الفوقي » الضابط لتطور البنية الاجتماعية ، بهدم مختلف أجهزته التي ان بقيت قائمة ، أجهضت الحركة الثورية نفسها . لهذا يصعب علينا بالفعل تحديد الحزب الثوري كجهاز ، لأن قوته الثورية في مواجهة جهاز الدولة ، أداة سيطرة الطبقة المسيطرة ، تكمن في قدرته على منع تكونه كجهاز ، بشكل مستمر . وعدم تكونه كجهاز هو بالذات تكون له كنقيض ثوري لجهاز الدولة . هذا التكون يتم في عملية معقدة من الصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة الثورية ضد مختلف أشكال السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة . فاذا انعدم الاختلاف ، في التناقض الطبقي نفسه ، بين النقيضين ، بتماثل الأداتين ، أداة الطبقة المسيطرة وأداة الطبقة الثورية ، أي إذا صار الحزب الثوري جهازاً مماثلاً ، في طبيعته كجهاز، لأجهزة « البناء الفوقي » في البنية الاجتماعية الطبقية، فقد قوته الثورية في مواجهة جهاز الدولة ، أي في الصراع السياسي ضد الطبقة المسيطرة ، لأن قوته الثورية تكمن بالذات في اختلافه عن نقيضه الطبقي . إن تماثل النقيضين في تماثل الأداتين لا بد أن يقود ، في تطور التناقض الطبقي نفسه ، إلى تماثل الممارستين السياسيتين للطبقتين النقيضتين : الطبقة المسيطرة والطبقة الثورية ، وفي هذا خطر كبير على تطور الحركة الثورية نفسها . هذا الخطر يسمى في اللغة الماركسية بالاصلاحية أو الانتهازية . وهو يدل في وجوده على أن الحركة الثورية تخضع أحياناً في تطورها لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة . ولا غرابة في الأمر لأن الحركة الثورية ، بشكل عام ، لا تنحصر في قوة طبقية واحدة ، بل تضم ، في إطار محدد من التحالف الثوري ، قوى طبقية مختلفه يجمع بينها خضوعها لسيطرة الطبقة المسيطرة . ولكل قوةمن قوى التحالف الطبقي هذه ممارستها الايديولوجية والسياسية المتميزة ، تنطلق بها من موقع طبقي متميز ، أي من وضع خاص بها داخل علاقة الاستغلال الطبقي . وعبء هذا الاستغلال على الطبقات الكادحة يختلف من طبقة إلى أخرى باختلاف موقع كل منها داخل عملية الانتاج الاجتماعي . لذا ، حين يغلب الطابع الاصلاحي على تطور الحركة الثورية ، غالباً ما يكون سبب ذلك راجعاً إلى ضعف الطبقة العاملة في هذا التحالف الطبقي ، وغلبة القوى الطبقية غير البروليتارية

فيه . وأحزاب البرجوازية الصغيرة مثلاً ، بمختلف فئاتها ، برغم ادعائها « الثورية الجذرية » ، تنتهي دوماً بالتحنط في أجهزة تابعة لجهاز الدولة ، لأنها لا تمارس الصراع الطبقي في هدف القضاء التام على السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة ، أي في هدف التغيير الثوري لعلاقة السيطرة الطبقية نفسها ، بل بغية الانخراط في صفوف الطبقة المسيطرة ، وان كانت من هذه الطبقة في صفوفها الدنيا ، أي وان اكتفت بما ترميه إليها هذه الطبقة من فتات استغلالها الطبقي . لا شك أن بين النقيضين في هذا الوجه من التناقض الطبقي تماثلاً يفرض بالضرورة على أحزاب البرجوازية الصغيرة التكون في أجهزة تابعة لجهاز الدولة .

٧ ـ علاقة أحزاب البرجوازية الصغيرة الكولونيالية بجهاز الدولة

في ضوء العلاقة بين الهيمنة الطبقية والسيطرة الطبقية ، تحددت في الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة علاقة الحزب بجهاز الدولة ، فظهر لنا الحزب كأداة للهيمنة الطبقية لفئة من هذه الطبقة في خدمة السيطرة الطبقية لهذه الطبقة في وحدتها ، وبالتالي كجهاز تابع بالضرورة لجهاز الدولة ، أي كأداة لأداة هذه السيطرة الطبقية نفسها . هذا التحديد بالذات يساعدنا على فهم ظاهرة خاصة بتطور البنية الاجتماعية الكولونيالية ، حين تصل هذه البنية في تطورها ، لأسباب تاريخية محددة ، إلى مرحلة تكون فيها السلطة السياسية للبرجوازية الصغيرة ، كما هو الحال مثلاً في مصر أو سوريا أو الجزائر . في هذه المرحلة من تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية نلاحظ أن دور الحزب في الممارسة السياسية للبرجوازية الصغيرة يكاد يكون منعدماً إذا قورن بدور جهاز الدولة في هذه الممارسة ، مع أن جهاز الحزب ، كجهاز الدولة ، في تضخم مستمر . والسبب في ذلك يعود إلى وجود البرجوازية الصغيرة في السلطة ، أو بشكل أدق ، إلى طبيعتها الطبقية في صيرورتها طبقة مسيطرة . حين تكون الطبقة المسيطرة نفسها ، بحكم طبيعتها الطبقية بالذات ، في عجز بنيوي متأصل عن فرض سيطرتها الطبقية ، ينتفي دور حزبها ، ويتضخم بشكل غير طبيعي دور جهاز الدولة في ممارستها السياسية . والفارق كبير بين هذه الحالة وبين أن تعجز فئة من فئات الطبقة المسيطرة عن فرض هيمنتها الطبقية داخل طبقتها بالذات . في هذه الحالة الأخيرة ، ينتفي دور أحزاب الطبقة المسيطرة لشلل تاريخي في تطور علاقة الهيمنة الطبقية داخل علاقة السيطرة الطبقية ، وليس لعجز بنيوي عند الطبقة المسيطرة نفسها عن فرض

سيطرتها الطبقية القائمة . هذه الحالة خاصة بتطور البنية الاجتماعية الرأسمالية ، وهي تقود ، كما رأينا ، إلى ما يسمى بالفاشستية . أما في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، فالوضع مختلف تمام الاختلاف . إذا كانت البرجوازية الرأسمالية طبقة مسيطرة ، فلأنها ، بالنسبة لبقية الطبقات الاجتماعية ، بطبيعتها طبقة مهيمنة ، أي أنها تحمل في تكونها وفي صيرورتها الطبقية نظام انتاج اجتماعي معين هو نظام الانتاج الرأسمالي . وإذا كانت فئة منها مهيمنة ، في مرحلة تاريخية معينة من تطور هذا النظام الانتاجي ، كالفئة الصناعية أو المالية أو الاحتكارية مثلاً ، فلأن استمرار تطور هذا النظام الانتاجي في اطاره البنيوي القائم مرتبط ، بشكل وثيق ، بهيمنتها الطبقية .

أما البرجوازية الصغيرة في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، فهي بطبيعتها ليست طبقة مهيمنة ، لأنها لا تحمل اطلاقاً ، ولا يمكن أن تحمل في صيرورتها الطبقية نظاما جديدا من الانتاج الاجتماعي مغايراً لنظام الانتاج الكولونيالي . فوصولها إلى السلطة السياسية إذن ، أي تكونها كطبقة مسيطرة ، **ليس عن هيمنة طبقية** ، كما هو الحال عند البرجوازية الرأسمالية . لهذا السبب بالذات ، نراها في ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، تجاهد عبثاً في اظهار نفسها كطبقة مهيمنة ، أي كطبقة لها نظام انتاجي متميز تنعته ، للتمييز ، تارة بالاشتراكية العربية وتارة بالاشتراكية العربية الاسلامية ، أو زيادة في الدقة ، بالاشتراكية العربية الاسلامية ذات الطابع الجزائري المتميز . . . إلى غير ذلك من الأسماء الحسنى التي تعجز عن اخفاء القبح في التماثل بين هذا الانتاج البرجوازي الصغير ونظام الانتاج الكولونيالي . هذا التناقض في الطبيعة الطبقية للبرجوازية الصغيرة بين وجودها كطبقة مسيطرة واستحالة وجودها كطبقة مهيمنة ، هو السبب الرئيسي في عجز هذه الطبقة عن تكوين حزب سياسي خاص بها يكون لها ، في ممارسة السلطة السياسية ، أداة مستقلة عن جهاز الدولة الذي هو أداة ممارستها السياسية . ولا غرابة في الأمر ، فعجزها هذا نتيجة منطقية مباشرة لاستحالة كينونتها طبقة مهيمنة . الحزب أداة الهيمنة الطبقية ، ان استحال وجود هذه ، استحال وجود الحزب ، أو بطل فعله ، فإن وجد برغم ذلك ، كان بالضرورة مسخاً من المهد إلى اللحد ، وفي أحسن الحالات قزماً سياسياً وان عظمت جثته . كلها أمثلة تؤيد صحة هذا المنطق النظري . أما جهاز الدولة ، فأداة السيطرة الطبقية . فوصول البرجوازية الصغيرة إذن ، في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، إلى السيطرة الطبقية ممكن ، في شروط تاريخية محددة ، وان كان في وصولها إلى الهيمنة الطبقية استحالة ناتجة عن طبيعتها الطبقية بالذات وعن تطورها الطبقي في إطار العلاقة

الكولونيالية . إلا أن وصولها إلى السيطرة الطبقية ، **لاستحالة كونها طبقة مهيمنة** ،لا يتم عن طريق ثورة سياسية كالثورة السياسية التي أوصلت البرجوازية الرأسمالية إلى السيطرة الطبقية ، ولا يتم ، للسبب نفسه ، عن طريق « ديمقراطي » بواسطة الحزب السياسي ، أي عن طريق الشرعية الخاصة بالطبقة المسيطرة ، كالطريق الذي تسلكه بشكل عام ، في البنية الاجتماعية الرأسمالية ، فئات هذه الطبقة للوصول إلى الهيمنة الطبقية . إن وصولها إلى السيطرة الطبقية يتم عن طريق « الانقلاب العسكري » ، أي عن طريق انتقال جهاز الدولة ، بلا أي تغيير ، من يد البرجوازية الكولونيالية إلى يد البرجوازية الصغيرة . أي أن انتقال جهاز القمع المباشر (الجيش والبوليس) في جهاز الدولة من البرجوازية الكولونيالية إلى البرجوازية الصغيرة يحدد بالضرورة انتقال جهاز الدولة بكامله من تلك الطبقة إلى هذه . وفي هذا دليل واضح على الطبيعة الأساسية لجهاز الدولة كجهاز قمع طبقي .

إن في وصول البرجوازية الصغيرة إلى السيطرة الطبقية ، برغم استحالة كونها طبقة مهيمنة ، مغايرة لمنطق التاريخ كتطور للصراع الطبقي . فمن الطبيعي جداً أن تصل الطبقة المهيمنة - كالبرجوازية الرأسمالية أو البروليتاريا - إلى السيطرة الطبقية ، لأن في وصولها إلى هذه السيطرة تحقيقاً لمنطق تطورها الطبقي نفسه ، وبالتالي لمنطق التطور التاريخي . ومن غير الطبيعي أن تصل إلى السيطرة الطبقية طبقة غير مهيمنة ، فإن حصل ذلك ، فحالة استثناء في منطق التاريخ . وغالباً ما ينحرف التاريخ عن منطقه حين يكون في عجز عن تحقيق منطقه . ففي إطار العلاقة الكولونيالية مثلاً ، وفي مرحلة تاريخية محددة من تطور هذه العلاقة ، يستحيل على البرجوازية الكولونيالية البقاء في السلطة كطبقة مسيطرة ، في وقت تكون فيه الطبقة المهيمنة النقيض ، أي الطبقة العاملة ، عاجزة لأسباب معينة ، عن فرض سيطرتها الطبقية . في حالة الاستثناء هذه ، تتمكن البرجوازية الصغيرة ، بوسائلها الخاصة ، من انتزاع السلطة السياسية وفرض سيطرتها الطبقية . إذا كانت الثورة السياسية الطريق الطبيعي لوصول الطبقة المهيمنة الثورية إلى السيطرة الطبقية ، وإذا كانت الديمقراطية البرجوازية (حرية الأحزاب ، الانتخابات الخ . . .) طريق بقاء الطبقة البرجوازية المسيطرة في السيطرة الطبقية ، والاطار الشرعي لتطور علاقة الهيمنة الطبقية بين مختلف فئاتها ، « فالانقلاب العسكري » هو الطريق الطبيعي لتحقق الاستثناء في منطق تطور التاريخ ، أي طريق وصول الطبقة غير المهيمنة إلى السيطرة الطبقية . ولاستمرار بقائها كطبقة مسيطرة بشكل مغاير لمنطق التاريخ ، تجد البرجوازية الصغيرة نفسها مضطرة بالضرورة إلى استخدام جهاز القمع المباشر **بشكل مستمر** لاضفاء

صفة التطور الطبيعي على ما يشذ في الحقيقة عن التطور الطبيعي ، أي لجعل الاستثناء في تطور التاريخ قاعدة طبيعية لهذا التطور . فلجؤها المستمر إلى جهاز القمع المباشر في جهاز الدولة ضرورة في منطق بقائها في السلطة كطبقة مسيطرة ، كما هو ضرورة في منطق وصولها إلى السيطرة الطبقية . معنى هذا ، أن استمرار بقائها في السلطة كطبقة مسيطرة ، لكونه مغايرا لضرورة التاريخ ، يستلزم بالضرورة استخدامها جهاز العنف المباشر باستمرار لشل الحركة الدياليكتيكية في تطور التاريخ ، بافتعال تأزم غير طبيعي فيه يبقيه بالعنف في حالة استثناء دائمة . في هذا الضوء لمنطق الاستثناء في الوجود المسيطر للبرجوازية الصغيرة ، بوسعنا أن نفهم ، إلى حد ما ، ضرورة التشنجات القومية في الممارسة السياسية لهذه الطبقة المسخ ، وضرورة إبقاء البرجوازية الكولونيالية ، والطبقة العاملة بوجه خاص ، في عجز دائم عن الوصول إلى السيطرة الطبقية .

إن لحزب (أو أحزاب) البرجوازية الصغيرة وجوداً فعلياً ، وإلى حد ما قوة ثورية ، ما دامت هذه الطبقة خارج السلطة ، في صراع طبقي ضد الطبقة المسيطرة ، أي في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، ضد البرجوازية الكولونيالية . ينعدم وجود هذا الحزب ، كأداة فعلية للممارسة السياسية ، ويكاد ينصهر كلياً في جهاز الدولة ، بمجرد وصول هذه الطبقة إلى السيطرة الطبقية ، في الشروط التي سبق تحديدها . إن منطق الاستحالة في صيرورة البرجوازية الصغيرة طبقة مهيمنة ، وبوجه خاص في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، هو الذي يحدد صيرورة هذا الحزب ، أي ضرورة تفككه وتفسخه ، أو بقائه قزماً سياسياً هزيلاً مهما عظمت جثته البيروقراطية . وهذا المنطق بالذات هو الذي يمنع البرجوازية الصغيرة إطلاقاً ، حين تصل في المجتمعات الكولونيالية إلى السيطرة الطبقية ، من اعتماد الديمقراطية ، حتى في شكلها البرجوازي المشوه ، كاطار شكلي لتطور الصراع الطبقي . إن الاستحالة في أن يكون حكم البرجوازية الصغيرة المسيطرة حكماً ديمقراطياً قائمة في الأصل على الاستحالة في أن تكون أو أن تصير البرجوازية الصغيرة طبقة مهيمنة ، لأن الديمقراطية هي الشكل الطبيعي لممارسة الطبقة البرجوازية لهيمنتها الطبقية ، فإن انتفت الهيمنة الطبقية استحال وجود الديمقراطية أصلاً . لذلك ، من الخطأ الفادح في الممارسة السياسية الثورية أن نولد في وعي الجماهير الثورية وهما بامكان الوصول إلى حكم ديمقراطي فعلي في ظل السيطرة الطبقية للبرجوازية الصغيرة ، وان كان النضال من أجل فرض الديمقراطية على حكم هذه الطبقة المعادية للديمقراطية نضالاً ضرورياً في ممارستنا السياسية الثورية .

٨ ـ حزب البروليتاريا نقيض جهاز الدولة

إذا كانت أحزاب البرجوازية الصغيرة ، كأحزاب الطبقة المسيطرة ، تنتهي دوماً بالتحنط في أجهزة تابعة لجهاز الدولة ، حين تصل البرجوازية الصغيرة إلى السيطرة الطبقية ، فالحزب الوحيد الذي يجد في تكوينه الطبقي بالذات القوة الثورية على نقد جهاز الدولة ، أي على تكونه كنقيض ثوري لجهاز الدولة ، هو الحزب الشيوعي ، حزب الطبقة العاملة ، لأن الطبقة العاملة أكثر الطبقات الاجتماعية ثورية على الاطلاق . إن البروليتاريا الثورية هي الطبقة الوحيدة التي في ثورتها بالذات ، أي في انتزاعها سلطة الدولة وفي تغييرها الثوري لجهاز الدولة ، تقوم ، وعليها أن تقوم ، بهدم جهاز الدولة ، أداتها السياسية الأساسية لفرض سيطرتها الطبقية ، لأنها تمارس ديكتاتوريتها الطبقية لا من أجل البقاء في السلطة كطبقة مسيطرة ، على خلاف بقية الطبقات المسيطرة ، بل من أجل التحرر من كل سيطرة طبقية ، أي من أجل تحرير البنية الاجتماعية من علاقة السيطرة الطبقية نفسها . معنى هذا أن ممارستها هيمنتها الطبقية ليس للحفاظ على علاقة السيطرة الطبقية وتأبيدها ، بل للقضاء عليها . فتعايش الحزب الثوري وجهاز الدولة إذن ضرورة أساسية في منطق السلطة السياسية للطبقة العاملة وفي منطق سيطرتها الطبقية . إلا أن هذا التعايش لا ينفي وجود التناقض بينهما ، بل يستلزمه ، كما أن علاقة التبعية هنا بين الحزب الثوري وجهاز الدولة ليست في تبعية الأول للثاني ، أي في تبعية تحدد الحزب بالضرورة كجهاز تابع لجهاز الدولة ، كما هو الحال في البنية الاجتماعية الرأسمالية ، بل في تبعية جهاز الدولة للحزب الثوري نفسه . ولتبديد الالتباس الذي قد ينجم عن استعمالنا في الحالتين كلمة التبعية ، أي لاظهار الاختلاف الطبقي في علاقة حزب الطبقة المسيطرة بجهاز الدولة بين وجود هذه العلاقة في البنية الاجتماعية الرأسمالية ووجودها في البنية الاجتماعية الاشتراكية ، نقول أن هذه العلاقة في الحالة الثانية ، أي في المجتمع الاشتراكي ، ليست بين جهازين ، فإن كانت كذلك ، لانتفى الاختلاف الطبقي الذي يميزها في هذه الحالة من وجودها في البنية الاجتماعية الرأسمالية . التماثل في هذه العلاقة بين الحالتين ليس بقائم ، فإن وجد في الواقع ، فأمر يستدعي النقد والتحليل ، وما هذا البحث مجالاً لذلك . على كل حال ، إذا كانت هذه العلاقة في الحالة الثانية بين جهازين ، فمن المستحيل أن يكون جهاز الدولة تابعاً لجهاز الحزب ، بل العكس هو الصحيح ، وفي هذا ، أي في تكون الحزب الثوري كجهاز ، وبالتالي في تبعيته لجهاز الدولة ، خطر على

تطور الحركة الثورية نفسها للطبقة العاملة ، سواء كانت في السلطة أو خارجها .

الحزب الثوري أداة الهيمنة الطبقية للطبقة العاملة ، وجهاز الدولة الخاص بها أداة سيطرتها الطبقية . إلا أن الطابع الثوري الذي يميز السلطة السياسية لهذه الطبقة من السلطة السياسية لمختلف الطبقات المسيطرة ، هو أنها تستخدم سلطتها السياسية هذه للقضاء على علاقة السيطرة الطبقية نفسها ، وبالتالي على وجودها بالذات كطبقة مسيطرة . لهذا كان جهاز الدولة بالضرورة خاضعاً لحزبها الثوري ، أي أن أداة سيطرتها الطبقية خاضعة بالضرورة لأداة هيمنتها الطبقية . فبحزبها الثوري تحقق البروليتاريا عملية هدم جهاز الدولة . معنى هذا أن زوال الدولة الذي تكلم على ضرورته لينين لا يتم بشكل تلقائي ، بل بفعل الحزب الثوري نفسه ، في عملية معقدة هي وجه رئيسي من وجوه الصراع الطبقي ، خاص بالبنية الاجتماعية الاشتراكية . إن زوال الدولة في الحقيقة إزالة سياسية لها لا يتم بواسطة جهاز ، أو بقرارات جهازية ، بل بتنظيم ثوري للجماهير نفسها ، أي بقوة الجماهير الثورية المنظمة . ان تكون الحزب الثوري في جهاز تجميد له ، أي منع لتحقيق هذه العملية البروليتارية السياسية لازالة الدولة ، جهازاً وسلطة سياسية . ومهما يكن جهاز الحزب ثورياً ، يظل كجهاز تابعاً بالضرورة لجهاز الدولة الذي عليه ازالته ، وفي هذا تناقض له دلالته الاجتماعية البعيدة . فالقوة الثورية اذن لحزب الطبقة العاملة في نقد الواقع الاجتماعي وتحويله ، على خلاف بقية الأحزاب ، تكمن بوجه خاص في كونه نقيضاً مباشراً لجهاز الدولة الذي هو أساس لوجود كل جهاز سياسي أو أيديولوجي . والمواجهة الثورية لجهاز الدولة ، سواء أكانت الطبقة العاملة في السلطة أم خارجها ، لا تكون في مواجهته بجهاز حزبي تابع له بالضرورة من حيث هو جهاز ، بل بتنظيم الجماهير الثورية نفسها التي لها المصلحة في مواجهته والتصدي له ، لكسر قيوده اللاجمة لتحررها . وهذه المواجهة الثورية هي في منطق وجود الحزب الثوري نفسه كنقيض مباشر لجهاز الدولة .

٩ ـ الحزب أداة الممارسة الايديولوجية للطبقة العاملة

الحزب الثوري هو الأداة السياسية للطبقة العاملة الثورية في ممارستها السياسية للصراع الطبقي . وهو أيضاً أداتها الايديولوجية في هذه الممارسة . وهنا أيضاً ، في أدوات الصراع الطبقي نفسها ، يظهر الاختلاف بين النقيضين ، أي بين الطبقتين الرئيسيتين المتصارعتين : الطبقة المسيطرة والطبقة العاملة . فالأدوات الايديولوجية لممارسة الصراع

الطبقي هي ، عند الطبقة المسيطرة ، أجهزة أيديولوجية بالضرورة تابعة لجهاز الدوله . والتبعية هذه ناتجة عن تبعية الممارسة الايديولوجية نفسها للممارسة السياسية لكون الأولى ، كما رأينا ، في خدمة الثانية . أما الأداة الايديولوجية في ممارسة هذا الصراع ، فهي عند الطبقة العاملة ليست بجهاز ، بل هي هي الأداة السياسية ، أي الحزب الثوري ، نقيض جهاز الدولة المباشر ، وبالتالي نقيض مختلف الأجهزة الايديولوجية التابعة له . فإذا كان انتاج أيديولوجية الطبقة المسيطرة يتمّ داخل هذه الأجهزة ، وبوجه خاص في المؤسسات التعليمية ، فإن انتاج النظرية الثورية للطبقة العاملة يتم خارج هذه الأجهزة وفي صراع معها ، أي داخل الحزب الثوري في ممارساته للصراع الطبقي . ليس بغريب اذن أن يكون هذا الحزب نفسه خير مدرسة ، إن صح القول ، لانتاج الفكر الماركسي ، وان يكون هذا الفكر العلمي غائباً عن الجامعة البرجوازية ، بل أن تكون الجامعة مركزاً لانتاج الايديولوجية الطبقية المعادية لهذا الفكر العلمي .

وهنا نود أن نتوقف قليلاً عند ظاهرة قد يكون لها دلالة نظرية خصبة . قلنا أن **الأداة السياسية** للطبقة العاملة في ممارستها السياسية للصراع الطبقي هي هي **الأداة الايديولوجية** في هذه الممارسة ، أي الحزب الثوري نفسه . هذه الظاهرة في وحدة الأداتين وتماثلهما في أداة واحدة هي الحزب ، ظاهرة خاصة بالطبقة العاملة كطبقة ثورية ، إذ أن للطبقة المسيطرة أداتها السياسية التي تختلف ، إلى حد ما ، عن أدواتها الايديولوجية في ممارستها السياسية للصراع الطبقي ، وان كانت هذه الأدوات تابعة ، في وجودها كأجهزة أيديولوجية ، للأداة السياسية التي هي جهاز الدولة . إن وحدة الأداة في الممارسة السياسية للطبقة العاملة ناتجة عن طبيعة الحركة الانجذابية لهذه الممارسة السياسية نفسها ، كما أن تمييز الأداة السياسية من الأدوات الايديولوجية في الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ناتج عن طبيعة الحركة الانتباذية لهذه الممارسة بالذات . إن الطابع الثوري للممارسة السياسية للطبقة العاملة ، والذي يكمن في ضرورة تسييس كل ممارسة للصراع الطبقي ، هو الذي يحدد وحدة الأداة في هذه الممارسة السياسية ، كما أن نزع الطابع السياسي عن كل ممارسة للصراع الطبقي هو الذي يحدد ، في الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، ضرورة تمييز الأداة السياسية من الأدوات الايديولوجية . بل يمكن الذهاب في هذا القول إلى أبعد من ذلك : أن ظهور المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية ، كالمستوى الايديولوجي أو السياسي أو الاقتصادي ، كمستويات لتنقل التناقض الرئيسي المسيطر نفسه في تطور البنية الاجتماعية ، وليس كمستويات لتنقل **مظاهر** هذا التناقض ، الذي هو دوماً **التناقض**

السياسي هو في حد ذاته نتيجة للوهم الايديولوجي الذي تولده في الوعي الاجتماعي طبيعة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، في حركتها الانتباذية نفسها . معنى هذا أن امكان اعتبار التناقض الايديولوجي نفسه تناقضاً رئيسياً ، أي مسيطراً في تطور البنية الاجتماعية - كما يوحي بذلك تحليل آلتوسير للتناقضات[1] ، أو اعتبار التناقض الاقتصادي ، في شروط تاريخية خاصة بتطور البنية الاجتماعية الرأسمالية ، تناقضاً مسيطراً إلى جانب كونه تناقضاً محدداً لتطور التناقضات في هذه البنية - كما يؤكد ذلك بوضوح بولانتزاس[2] - هو في حد ذاته نتيجة مباشرة لفهم ممارسة الصراع الطبقي من وجهة نظر الطبقة المسيطرة ، ودليل على قدرة أيديولوجية هذه الطبقة على اخضاع تطور الفكر الثوري نفسه لسيطرتها . إن عدم تحديد الممارسات الايديولوجية أو السياسية أو الاقتصادية **كممارسات للصراع الطبقي ،أي للصراع السياسي نفسه** ، هو تحديد أيديولوجي خاص بأيديولوجية الطبقة المسيطرة ، ونتيجة مباشرة للممارسة السياسية الخاصة بهذه الطبقة . هذا التحديد الايديولوجي بالذات هو الذي قاد هذين المفكرين الماركسيين إلى اعطاء التناقض الرئيسي المسيطر حرية في التنقل بين المستويات البنيوية ليست له ، بل لمظاهره ، أي لأشكال ظهوره التاريخية المحددة . فإذا كانت للتناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية مثل هذه الحرية في التنقل ، لاستحال فهم حركة هذا التطور كحركة لتطور الصراع الطبقي نفسه . لذلك وجب بالضرورة شد مختلف الممارسات الاجتماعية إلى محورها البنيوي الذي هو الصراع الطبقي ، وفهم تحركاتها على مختلف المستويات البنيوية كأشكال محددة لهذه الحركة المحورية في تطور البنية الاجتماعية . وهنا يكمن التعقد في هذا التطور ، لأن حركته ، وإن كانت محورية ، تبتعد عن محورها السياسي أو تنجذب إليه حسب التقطيعات الطبقية المحددة لهذا التطور .

١٠ ـ علاقة التحدد وعلاقة السيطرة

إن حرية التنقل ، في شروط تاريخية محددة ، بين المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية ليست للتناقض الرئيسي المسيطر في تطور هذه البنية ، بل لمظاهره ، لأن هذا التناقض بالضرورة تناقض سياسي - كما قلنا في دراسة سابقة - ، أي صراع طبقي في

(١) راجع كتابه : Pour Marx, éd.Maspéro

(٢) راجع كتابه : Pouvoir Politique et Classes Sociales, éd. Maspéro PP. 12, 18, 26, 31.

جوهره . وظهور هذا التنقل كتنقل له وليس لمظاهره ، أو بالأحرى لمظهره الرئيسي ، وهم أيديولوجي هو في الحقيقة أثر تولده باستمرار ممارسة الطبقة المسيطرة لصراعها الطبقي ، لأن طبيعة الممارسة السياسية لهذه الطبقة تكمن في إظهار الصراع الطبقي على غير حقيقته ، أي بمظهر غير سياسي . فتحديد الوضع النظري إذن للتناقض السياسي كتناقض بالضرورة مسيطر في تطور البنية الاجتماعية لا يتم إلا من وجهة نظر الطبقة الثورية نفسها ، فإذا تم من وجهة نظر الطبقة المسيطرة انتفت علميته ، لأنه بذلك يكون خاضعاً لأثر الوهم الخاص بأيديولوجية هذه الطبقة . ولا حاجة بنا إلى القول أن هذا الوهم ليس ذاتيا بل موضوعياً ، ويبدو لنا أن وقوع هذين المفكرين الماركسيين في هذا الخطأ النظري راجع في أساسه إلى عدم التمييز في علاقة التناقضات البنيوية داخل البنية الاجتماعية بين علاقة التحدد وعلاقة السيطرة . في إطار علاقة التحدد ، تظهر التناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية على مستويات متميزة ، فيكون التناقض الايديولوجي أو السياسي أو الاقتصادي مثلاً مستقلاً عن بقية التناقضات ، أي متميزا منها ، لاستقلال أو تميز مستواه البنيوي ، في إطار العلاقة الوثيقة نفسها التي تربطه بها . وفي إطار علاقة التحدد هذه ، يظهر التناقض الاقتصادي كتناقض أساسي محدد في النهاية لبقية التناقضات . معنى هذا أن العزل النظري لعلاقة التحدد عن علاقة السيطرة هو الذي يسمح بتحديد الوضع النظري للتناقض الاقتصادي في البنية الاجتماعية . فظهور التناقض الاقتصادي في حقيقته النظرية إذن لا يكون إلا بهذا العزل النظري ، أي بهذا التمييز بين علاقة التحدد وعلاقة السيطرة . وتمييز المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية لا يكون إلا بتمييز المستوى الاقتصادي فيها كالمستوى المحدد لها . بهذا التحديد للتناقض الاقتصادي ، تظهر امكانية تحديد بقية التناقضات البنيوية ، لأن تحديد هذه التناقضات ، في إطار علاقة التحدد ، لا يكون إلا في نـ بتها إلى هذا التناقض المحدد لها .

إن تحديد الوضع النظري للتناقض الاقتصادي إذن يتم في اطار علاقة التحدد . وهنا تكمن الأهمية النظرية في التمييز بين هذه العلاقة وبين علاقة السيطرة ، لأن تحديد الوضع النظري للتناقض السياسي مستحيل في اطار علاقة التحدد ، ممكن فقط في اطار علاقة السيطرة . فعدم التمييز النظري بين هاتين العلاقتين يقود إلى استحالة فهم الصراع الطبقي كالقوة المحركة للتاريخ . وكما أن حصر علاقة التحدد في علاقة السيطرة بين التناقضات الاجتماعية يقود إلى حجب دور التناقض الاقتصادي في تحديد تطور البنية الاجتماعية ، ويؤدي في النهاية إلى ما يسمى في اللغة السياسية الماركسية بالارادية ، كذلك

حصر علاقة السيطرة في علاقة التحدد بين التناقضات ، فهو يقود إلى حجب دور التناقض السياسي في تطور البنية الاجتماعية ، ويؤدي في النهاية إلى ما يسمى بالاقتصادية . بين هذين الانحرافين وضدهما ، يتطور الفكر الماركسي الثوري في جركته الديالكتيكية المتميزة . في إطار علاقة السيطرة بين التناقضات ، يتحدد التناقض السياسي كالتناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية ، فتتحدد بقية التناقضات ، في هذا الاطار لتطور الصراع الطبقي ، في نسبتها إلى التناقض السياسي المسيطر . لهذا ، وجب بالضرورة النظر ، في إطار الصراع الطبقي الذي يجد في التناقض الاقتصادي المحدد أساسه المادي ، إلى مختلف التناقضات الاجتماعية ، على مختلف مستوياتها البنيوية ، انطلاقاً من التناقض السياسي ومن خلاله ، لأن تحرك هذه التناقضات على مستوياتها المتميزة هو في الحقيقة أثر الحركة المحورية للتناقض السياسي نفسه . معنى هذا أن مختلف المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية تظهر هنا ، في إطار الصراع الطبقي ، أي في اطار تطور علاقة السيطرة بين التناقضات ، كمستويات متميزة محددة لتطور الصراع الطبقي نفسه ، أي لممارساته المحددة . إن تطور التناقضات الاجتماعية ، في ضوء هذه الحركة المحورية في تطور البنية الاجتماعية ، يتحدد كتطور للممارسات الطبقية نفسها للصراع الطبقي ، حتى التناقض الاقتصادي نفسه يظهر في تطوره كتطور للممارسة الاقتصادية للصراع الطبقي .
هذا التحديد النظري للمستويات البنيوية في البنية الاجتماعية كمستويات لممارسات الصراع الطبقي ليس ممكناً ، في موضوعيته العلمية بالذات ، إلا من وجهة نظر طبقية محددة هي وجهة نظر الطبقة العاملة الثورية . معنى هذا أن الموضوعية العلمية في التحديد النظري لواقع طبقي ليست في تجرد الفكر عن طابعه الطبقي ، بل في تحركه داخل اطاره الطبقي نفسه ، لأنها في حد ذاتها لا تتكشف إلا للفكر الطبقي الذي يستكشفها في حركة صراع أيديولوجي ضد الفكر الطبقي المحدد الذي يحجبها . هنا ، لا بد من وقفة لتوضيح آلية الصراع الايديولوجي كشكل تاريخي محدد للصراع الطبقي . وفي هذه الوقفة متابعة للبحث .

الفصل الخامس

آلية الصراع الايديولوجي

١ ـ الصراع الايديولوجي صراعٌ بين الممارسات الايديولوجية للصراع الطبقي

قلنا فيما سبق أن منطق الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة خاضع ، في تميزه بالذات ، لمنطق ممارستها السياسية لصراعها الطبقي . وهو يكمن في إظهار الصراع الايديولوجي نفسه كصراع غير أيديولوجي ، أي كصراع بين أفكار مستقلة منزهة عن أي شبهة طبقية ، تبحث عن الحقيقة الموضوعية التي هي فوق الطبقات . هذا الاستقلال الذي يتميز به الفكر إذن وليد الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة . فمنطق هذه الممارسة بالضرورة منطق تضليلي ، يحجب الحقيقة الطبقية للصراع الايديولوجي ، لكونه أثراً مباشراً للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . معنى هذا أن ظهور تطور الفكر كتطور موضوعي مستقل عن الصراع الطبقي هو في الحقيقة أثر وهم تولده الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة . في هذه الموضوعية الايديولوجية للفكر بالذات تظهر في الصراع الطبقي للطبقة المسيطرة ، بشكل مباشر ، تبعية الممارسة الايديولوجية للممارسة السياسية . أما منطق الممارسة الايديولوجية للطبقة العاملة الثورية فمنطق ثوري يكمن أساساً في اظهار الحقيقة الطبقية للصراع الدائر بين الأفكار أو التيارات الفكرية ، أي في اظهار هذا الصراع على حقيقته كصراع أيديولوجي ، أي كشكل تاريخي محدد للصراع الطبقي . ويجب أن نلاحظ هنا أن وجود الصراع الايديولوجي ليس عائداً إلى وجود الاختلاف بين أيديولوجيتين أو أكثر بقدر ما هو عائد إلى وجود الاختلاف بين **ممارستين** أيديولوجيتين أو أكثر . إن الفهم الأول للصراع الايديولوجي كصراع بين أيديولوجيات فهم خاطىء يستحيل به فهم هذا الصراع كشكل محدد للصراع الطبقي . وهو في حد ذاته يدل على قوة المنطق التضليلي في الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة . انطلاقاً من الفهم

الايديولوجي الخاطىء بالذات يصل بعض المفكرين الماركسيين إلى تحديد المستوى الايديولوجي كمستوى بنيوي لتحرك التناقض الرئيسي نفسه ، أي لتحرك التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية . إن تحديد الصراع الايديولوجي كصراع بين أيديولوجيات خاطىء في أساسه ، لأنه تحديد له من وجهة نظر الطبقة المسيطرة نفسها ، لا من وجهة نظر الطبقة الثورية . إن الصراع في الحقيقة ليس حاصلاً بين أيديولوجيات ، وان كانت طبقية ، بل بين **ممارسات أيديولوجية مختلفة للصراع الطبقي نفسه** . وهذا بالذات ما يجعل منه شكلاً من أشكال الصراع الطبقي . إن في تحديد الصراع الايديولوجي كصراع بين أيديولوجيات انزلاقاً ضمنياً إلى الموقع الايديولوجي للطبقة المسيطرة لأن فيه قبولاً ضمنياً باستقلال الفكر وبموضوعيته الايديولوجية . وفي هذا تناقض مع الموقع الايديولوجي للطبقة العاملة الثورية . فخوض الصراع الطبقي ، على الجبهة الايديولوجية ، ضد الطبقة المسيطرة ، من الموقع الايديولوجي لهذه الطبقة ، يقود بلا شك الى شل حركة هذا الصراع نفسه . لذا ، وجب بالضرورة تحديد الفاصل الطبقي بين هذين الموقعين ، أي تحديد الاختلاف الجذري بين النقيضين داخل وحدة التناقض الطبقي .

٢ ـ الممارسة الايديولوجية للطبقة العاملة

بين الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة والممارسة الايديولوجية للطبقة الثورية صراع طبقي . إذا كانت الممارسة الأولى تولد أثر وهم ضرورياً للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، فالممارسة الثانية تولد أثر معرفة هو في خدمة الممارسة السياسية للطبقة الثورية . معنى هذا أن مجابهة منطق التضليل الطبقي لا تكون إلا بمنطق الحقيقة الطبقية ، فبين المنطقين اذن صراع هو بالضرورة صراع طبقي . آلية هذا الصراع تكمن في تبديد أثر الوهم الذي تولده الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة . فالمادة الايديولوجية الرئيسية التي يتصدى لها الفكر الثوري ، أي فكر الطبقة الثورية خلال صراعها الطبقي ، هي ما نسميه بأيديولوجية الطبقة المسيطرة . والتصدي لهذه المادة الايديولوجية يكون بنقدها الثوري لاظهار ما تخفيه من حقيقة طبقية ، أي من حقيقة الصراع الطبقي . عملية هذا النقد الثوري إذن عملية معقدة يستحيل فصلها عن الصراع الطبقي لأنها شكل منه ضروري لتطوره كصراع طبقي . إن الممارسة الايديولوجية للبروليتاريا الثورية تتحرك دوماً بين قطبين رئيسيين : القطب النظري والقطب السياسي . وهنا يكمن الطابع المميز

لحركة هذه الممارسة ، أي الاختلاف الذي تتميز به من حركة الممارسة الايديولوجية الخاصة بالطبقة المسيطرة . هذا الاختلاف الايديولوجي راجع أصلا إلى الاختلاف السياسي نفسه ، لأنه في الحقيقة أثر مباشر له . فالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي التي تدفع الصراع الطبقي إلى التحرك على المستوى الايديولوجي . أي أن الممارسة الايديولوجية للصراع الطبقي ، كممارسة رئيسية له في شروط تاريخية محددة ، هي أثر تولده الحركة الانتباذية الخاصة بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . وما اعتبار التناقض الايديولوجي تناقضاً رئيسياً مسيطراً في تطور البنية الاجتماعية سوى أثر للممارسة السياسية نفسها لهذه الطبقة . أما الممارسة الايديولوجية للطبقة الثورية ، فهي بحكم الحركة الانجذابية الخاصة بالممارسة السياسية لهذه الطبقة ، تنزع بالضرورة إلى تسييس الصراع الطبقي ، أي إلى نبذه ، إن أمكن القول ، عن المستوى الايديولوجي ودفعه إلى التحرك على مستواه السياسي . هذا التسييس للصراع الطبقي ليس رفضا للصراع الايديولوجي ، بل هو بالعكس ممارسة ثورية له لأنه صراع طبقي ضد أثر الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . فالتسييس اذن ممارسة أيديولوجية ثورية للصراع الطبقي . إلا أن حركته ليست بسيطة ، كما يتوهم المغامرون بالثورة ، بل هي حركة معقدة . والتعقد في هذه الحركة يعود إلى وجود هذين القطبين الرئيسيين اللذين تتحرك بينهما الممارسة الايديولوجية للطبقة العاملة . فوصول هذه الممارسة إلى قطبها السياسي يستلزم بالضرورة المرور بالقطب النظري . معنى هذا أن الحركة الثورية في الصراع السياسي للطبقة العاملة تستلزم بالضرورة وجود نظرية ثورية قادرة على فضح المنطق التضليلي في الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة . إن الممارسة الايديولوجية للبروليتاريا الثورية تكمن في الحقيقة في انتاج المعرفة النظرية ، أي في استخراج المعرفة العلمية التي تحجبها أيديولوجية الطبقة المسيطرة . وعملية انتاج تلك المعرفة تكون بنقد هذه الايديولوجية . هذا النقد صراع طبقي تمارسه الطبقة العاملة ضد الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة . وبتعبير آخر ، إن الممارسة الايديولوجية للطبقة العاملة الثورية هي في حقيقتها ممارسة نظرية تقوم على نقد الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة ، فتنتج بذلك معرفة علمية بالصراع الطبقي ضرورية للممارسة السياسية الثورية للطبقة العاملة . أما الممارسة النظرية للطبقة المسيطرة فهي في حقيقتها ممارسة أيديولوجية تقوم على طمس حقيقة الصراع الطبقي ، لأن ذلك في منطق الممارسة السياسية نفسها لهذه الطبقة . وهنا يكمن الاختلاف بين هاتين الممارستين الايديولوجيتين للصراع الطبقي . إن تسييس الصراع الطبقى في ممارسته الايديولوجية من

قبل الطبقة العاملة يمر اذن بالضرورة بعملية تنظير ، أي بممارسة نظرية ، هي انتاج لمعرفته العلمية . هذه المعرفة ضرورية اطلاقاً لتحديد ممارسته السياسية كممارسة ثورية ، لأنها شرط مطلق لوجود الستراتيجية الثورية نفسها . والفارق كبير جداً بين هذا التسييس الثوري وتسييس خاطىء لا يميز في تحرك الممارسة الايديولوجية الثورية بين القطب النظري والقطب السياسي . عدم التمييز بين هذين القطبين يقود في ممارسة الصراع الطبقي إما إلى التجريبية أو إلى « اليسارية » ، وفي كلتا الحالتين إلى الانتهازية . فالتجريبية في تسييس الصراع الطبقي تكمن في تجاهل القطب النظري لتحرك الممارسة الايديولوجية الثورية ، أي في إغفال دور الممارسة النظرية في تحديد الطابع الثوري للممارسة السياسية نفسها ، وكأن ممارسة الصراع الطبقي تنحصر في ممارسته السياسية ، أو بالأحرى في نوع من الهرج السياسي هو أثر لانعدام الأساس النظري ، أي الستراتيجي . أما « اليسارية » ، فتكمن هنا في تجاهل القطب السياسي نفسه ، برغم كل ما تظهره من تشنج سياسي ، لأن عجزها عن فهم طبيعة الممارسة السياسية الثورية كممارسة جماهيرية ، يؤدي بها إلى اعتبار الممارسة الايديولوجية نفسها ، أو بالأحرى الممارسة اللفظية للصراع الطبقي ، ممارسة سياسية له . إن الشرط الضروري لتسييس الصراع الطبقي في ممارسته الايديولوجية الثورية هو التمييز بين ممارسته هذه وممارسته السياسية ، لا الخلط بينهما . لذلك ، يجب التأكيد دوماً على أن القفزة البنيوية الثورية في تطور البنية الاجتماعية لا تتم إلا بالممارسة السياسية للصراع الطبقي ، وليس بممارسته الايديولوجية أو الاقتصادية ، وان كان لهاتين الممارستين طابع ثوري يكمن في تسييس هذا الصراع ، أي في دفعه بوسائل متميزة إلى التحرك على مستواه السياسي .

لمتابعة البحث ، لا بد من العودة مرة أخرى إلى نقطة البدء فيه . هذه العودات المتكررة المتقطعة ضرورة في مسار التفكير ، لأن الدرب الذي يشتقه التفكير هنا شائك متعرج ، قد لا تظهر وحدته لأول وهلة ، فوحدته معقدة كتعقد الواقع الاجتماعي نفسه . لقد وضح لنا أن علاقة التفاعل بين الفكر والواقع لا يمكن فهمها إلا إذا وضعت في شكلها الحقيقي كعلاقة تفاعل بين المستويات البنيوية داخل البنية الاجتماعية الشاملة ، أو بشكل أدق ، كعلاقة تفاعل في تطور هذه المستويات البنيوية . إن وضع المشكلة في اطارها الحقيقي هذا يعود بالضرورة إلى تحليل الصراع الطبقي ، لأن في هذا التحليل وحده إمكان حلها . فحركة التطور التاريخي للواقع الاجتماعي ليست في النهاية سوى تلك الحركة المحورية للصراع الطبقي نفسه . لذا ، كان من الطبيعي جداً ، بل من الضرورة أن يأخذ

تحليل هذه الحركة المحورية المعقدة مكان الصدارة في البحث ، وان تستبدل شيئا فشيئا تلك الكلمات المبهمة ذات الشمول الفارغ ، كالفكر والواقع ، بمفاهيم نظرية دقيقة تحاول ، بقدر الامكان ، تلمس التعقد في حركة الواقع الاجتماعي . في هذه المحاولة ، لا شك ، مخاطرة ، ككل محاولة تدعي العلمية ، لكنها لا بد منها وان فشلت ، فالفشل ، كالنجاح ، في منطق البحث نفسه ، من حيث هو بحث بالمعنى الدقيق للكلمة . فلنتابع اذن هذه المخاطرة النظرية في الفهم الضروري لحركة التاريخ كصراع طبقي .

للتناقض الايديولوجي ـ ولا نقول للفكر ـ أثر في تطور البنية الاجتماعية ككل ، لأنه يحدد تطور التناقض السياسي نفسه ، في الشكل الذي يتحدد به هذا التناقض بالتناقض الاقتصادي المحدِّد له . معنى هذا أن التناقض الايديولوجي لا يحدد تطور البنية الاجتماعية إلا بتحديده لتطور التناقض السياسي ، لأن بالتطور الثوري ، أو بالأحرى بالانفجار الثوري لهذا التناقض بالذات ، يكون حسم التطور في التناقض الاقتصادي نفسه . وزيادة في التوضيح ، نود أن نلفت نظر القارىء إلى الفارق المفهومي الذي نضعه بين الممارسة الاقتصادية والتناقض الاقتصادي . لا ننسى أن الممارسة هذه ممارسة محددة للصراع الطبقي الذي هو في حقيقته الاجتماعية صراع سياسي ، وان ظهر ، لأسباب تاريخية معينة ، على غير حقيقته . أما التناقض الاقتصادي فهو الاطار البنيوي الذي يتحدد به تطور الصراع الطبقي في مختلف أشكاله ، أي أنه القاعدة المادية التي على أساسها يتحرك هذا الصراع ويتطور . ولفهم هذا الفارق لا بد من الرجوع إلى الفارق المفهومي الذي وضعناه بين الحركة العمودية لتفاوت التناقضات البنيوية ، والحركة الأفقية لتفاوتها التطوري ، أي بين علاقة التحدد وعلاقة السيطرة . التفاوت البنيوي يعود إلى الوضع الذي يتميز به التناقض الاقتصادي كتناقض محدِّد ، أما التفاوت التطوري فيعود إلى الوضع الذي يتميز به التناقض السياسي كتناقض مسيطر في تطور البنية الاجتماعية . والوجود النظري للأول ضروري اطلاقاً لفهم التعقد في وجود الآخر ، فهو في الواقع لا يوجد إلا في شكل تفاوت في تطور التناقضات الاجتماعية . لهذا الفارق إذن أهمية نظرية بالغة ، لأنه هو الذي يسمح بتحديد الممارسات الاجتماعية كممارسات للصراع الطبقي نفسه ، ويسمح بالتالي بفهم تطور التناقضات وأثر تطور كل منها في تحديد تطور الأخرى ، في اطار علاقاتها المتبادلة . فإذا كان للتناقض الايديولوجي أثر في تطور البنية الاجتماعية ، فهذا الأثر ليس للبنية الايديولوجية العامة أو لبنية فكرية معينة ، أي لايديولوجية طبقية معينة ، بقدر ما هو في الحقيقة للممارسة الايديولوجية للصراع

الطبقي . إن البحث في عوامل التأثير في تطور البنية الاجتماعية ، أي في العوامل المحدِّدة لحركتها التاريخية ، هو بحث في حركة الصراع الطبقي ، أي في تطور علاقة السيطرة بين التناقضات ، لا في علاقة التحدد . وما البنية الايديولوجية العامة التي تميز بنية اجتماعية معينة سوى نتيجة تاريخية للممارسة الايديولوجية للصراع الطبقي . معنى هذا أن الممارسة الايديولوجية لهذا الصراع هي التي تولد البنية الايديولوجية في وجودها الموضوعي بالذات . كما أن الممارسة السياسية لهذا الصراع هي التي تولد البناء السياسي الحقوقي الذي يتم عبره تحرك هذه الممارسة نفسها . لا شك في أن الممارسة الايديولوجية للصراع الطبقي لا تكون إلا على أساس وجود بنية أيديولوجية معينة ، إلا أن هذه الممارسة التي تستند في تحركها إلى وجود هذه البنية ، هي التي تولد باستمرار البنية الايديولوجية التي تستند إليها . هذه الحركة ليست في حلقة مفرغة ، بل هي الحركة الدياليكتيكية نفسها للصراع الايديولوجي . وبشكل أوضح ، يمكن القول أن الفكر الاشتراكي مثلاً ليس له أثر في حركة الصراع الطبقي داخل بنية اجتماعية معينة إلا بوجوده في ممارسة أيديولوجية معينة للصراع الطبقي ، وبالشكل الذي يوجد فيه في هذه الممارسة ، أي بالشكل الذي تستند إليه طبقة اجتماعية معينة في ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، وليس بوجوده المجرد عن هذه الممارسة ، أي بمجرد وجوده كأيديولوجية طبقية معينة . فمهما كان هذ الفكر ثورياً وعلمياً ، فإنه لا يحدد تحرك الواقع الاجتماعي إلا إذا دخل الصراع الطبقي ، أي إذا صار أداة للطبقة الثورية في ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي . هذا ما يجب أن نفهمه من قولنا أن الماركسية هي أيديولوجية الطبقة العاملة . فالماركسية هي كذلك لا لكونها في حد ذاتها أيديولوجية ، بل لكونها أساساً علمياً للممارسة الايديولوجية للبروليتاريا الثورية . إذا كان الصراع الايديولوجي صراعاً بين ممارسات أيديولوجية طبقية لا بين أيديولوجيات طبقية ، وجب بالضرورة أن يكون الفعل في تحديد تطور البنية الاجتماعية للحركة الصراعية لهذه الممارسات ، لا لهذه الايديولوجيات المتناقضة . والتناقض أصلاً بين هذه الايديولوجيات ، كما بينا ، لا وجود له إلا بوجود هذه الممارسات الايديولوجية للصراع الطبقي . فالفكر لا يوجد إلا داخل الحركة الصراعية لهذه الممارسات الطبقية ، وهذا بالذات ما يضفي عليه بالضرورة طابعه الايديولوجي . في هذا الضوء ، وفي هذا الأفق ، يجب فهم علاقة التفاعل بين الفكر والواقع ، أو بالأحرى ، بين التناقض الايديولوجي في الصراع الطبقي وبقية التناقضات فيه . هذا الفهم يستند في امكانه النظري إلى طبيعة حركة الصراع الطبقي كحركة محورية لتطور البنية الاجتماعية .

بهذه الحركة تمنعنا اطلاقاً من عزل المستويات البنيوية لتطور التناقضات الاجتماعية ، أو بالأحرى ، من تنضيدها ، أي من وضعها داخل البنية الاجتماعية الشاملة بشكل تراكبي . إن التراكب في وجود هذه المستويات البنيوية يحجب عنا رؤية المستوى السياسي كالمستوى المحوري في تطور التناقضات الاجتماعية . فالمحور في تطور هذه التناقضات داخل حركة الصراع الطبقي ، وفي تنقلها بين المستويات البنيوية ، أي في تطور علاقة السيطرة بينها ، هو دوما التناقض السياسي كتناقض طبقي بين ممارسات سياسية للصراع الطبقي . إن طمس الحركة المحورية لهذا الصراع هو الذي يسمح بتنضيد مستوياته البنيوية ، أي بعزلها عن محورها ، وكأنها مستويات متراكبة ، فيظهر بذلك أثر العامل الايديولوجي في تطور البنية الاجتماعية وكأنه أثر البنية الايديولوجية في هذا التطور ، لا أثر الممارسة الايديولوجية للصراع الطبقي . إن هذا التراكب في وجود المستويات البنيوية ليس إطاراً عاماً أو قاعدة ثابتة للتفاوت في تطور التناقضات بقدر ما هو نتيجة لتطور الحركة المحورية نفسها للصراع الطبقي ، في شروط تاريخية محددة ، أو بشكل أدق ، أثر مباشر لممارسة الطبقة المسيطرة لصراعها الطبقي . وبتعبير آخر ، إن ظهور هذا التراكب في الوجود البنيوي للتناقضات بشكل يمنع رؤيتها كتناقضات بين ممارسات طبقية محددة للصراع الطبقي ، لا يدل على عدم وجود الحركة المحورية نفسها . ففي إطار الزمان البنيوي لتطور البنية الاجتماعية ، حين يتم هذا التطور بمعزل عن الأزمات السياسية فيظهر كأنه خاضع في تحركه لآلية طبيعية ، يكون الصراع الطبقي في نوع من التوازن النسبي داخل علاقة السيطرة الطبقية ، لا لتعادل بين القوى الطبقية المتصارعة ، بل لوجود الطبقة المسيطرة في موقع من القوة يمكنها من ممارسة سيطرتها الطبقية بشكل تكون فيه الطبقات الكادحة ، لأسباب محددة ، أضعف من أن تتصدى لها في صراع طبقي عنيف . في هذه الشروط بالذات من الهدوء النسبي في تطور الصراع الطبقي ، يصعب رؤية التناقضات ، في تطورها على مختلف المستويات البنيوية ، كتناقضات بين ممارسات طبقية محددة للصراع الطبقي ، ويصعب بالتالي رؤية الشكل الحقيقي الذي يحدد به تطور كل تناقض ـ كصراع بين ممارسات طبقية محددة ـ تطور بقية التناقضات ، فتظهر بذلك التناقضات ، على مختلف مستوياتها ، في تراكب بنيوي هو في الحقيقة أثر تولده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة على الحركة الشاملة للصراع الطبقي . هذا الأثر بالذات هو الأساس الموضوعي للخطأ النظري الذي يكمن في وضع علاقة التحدد بين التناقضات في تماثل مع علاقة السيطرة في تطور هذه التناقضات . وهو الذي يقود الى عدم فهم هذه الحقيقة الأساسية في

أن وجود التفاعل نفسه بين المستويات البنيوية داخل وحدة البنية الاجتماعية ليس ممكناً إلا بوجود الحركة المحورية في تطور البنية الاجتماعية كتطور للصراع الطبقي . فالترابط الداخلي بين هذه المستويات لا يكون إلا بفعل ممارسة الصراع الطبقي . معنى هذا أن ممارسة هذا الصراع ، على مختلف مستوياته البنيوية ، هي التي تضع التناقضات الاجتماعية ، في تطورها داخل اطار التناقض الاقتصادي المحدد لتطورها ، في علاقة ترابط داخلي ، وبالتالي ، في علاقة تفاعل متبادل . بل يمكن القول أن علاقة التفاعل بين التناقض الاقتصادي المحدد لتطور الصراع الطبقي ، وبقية التناقضات ، تمر بالضرورة عبر ممارسة الصراع الطبقي نفسه . فعلاقة التفاعل إذن بين القاعدة المادية لتطور البنية الاجتماعية ، أي بين البناء التحتي لهذه البنية وبين بنائها الفوقي ، لا وجود لها إلا بوجود الحركة المحورية للصراع الطبقي. بانتفاء هذا الصراع وممارساته يستحيل فهم الحركة التاريخية نفسها للتطور الاجتماعي ، لأن بهذا الصراع بالذات تترابط التناقضات البنيوية في حركة تطورها التفاوتي .

٣ ـ علاقة التعقّد بين البناء الفوقي والبناء التحتي .

إن حركة الصراع الطبقي هي الحركة الموحدة لتطور البنية الاجتماعية . غير أن هذه الحركة لا تتم بشكل منفلت يجعلها خاضعة لمجرد إرادة الطبقات الاجتماعية المتصارعة ، بل هي تتم داخل الاطار البنيوي الذي يحدده التناقض الاقتصادي الأساسي في البنية الاجتماعية . فوجودها في هذا الاطار المحدِّد لها يجعلها بالضرورة خاضعة لمنطق موضوعي يصعب الخروج عنه ، أو عليه ، إلا في وهم بعض المتثورين ، أي في شطحاتهم الطفولية التي تجد ، هي أيضاً ، منطقها في هذا المنطق الموضوعي لحركة الصراع الطبقي . والاطار البنيوي لهذه الحركة ليس في بنية التناقض الاقتصادي وحدها ، بل في بنية البناء الاجتماعي بكامله ، والتي تحددها في النهاية بنية هذا التناقض الأساسي . معنى هذا أن الاطار الذي يحدد تطور الصراع الطبقي ليس البناء التحتي وحده ، بل البناء الفوقي أيضاً ، أو بالأحرى علاقة التعقد بين هذين البناءين في البنية الاجتماعية الشاملة . العلاقة إذن بين التناقض الاقتصادي والصراع الطبقي ليست علاقة مباشرة ـ وان كان أساس هذا الصراع يكمن في هذا التناقض بالذات ـ ، بل هي علاقة معقدة ، لأن تحديد التناقض الاقتصادي لهذا الصراع يمر عبر تحديده للبناء الفوقي في البنية الاجتماعية ، أي للبناء السياسي الحقوقي والايديولوجي فيها . هذا التعقد في البناء الاجتماعي هو الذي يفرض التمييز بين مختلف

ممارسات الصراع الطبقي ، داخل حركته المحورية نفسها . إن تحديد البناء الاجتماعي المعقد كاطار لتطور الصراع الطبقي شرط ضروري لفهم هذا الصراع في منطقه المتميز . ولا بد هنا من تركيز التفكير بشكل خاص على العلاقة التي تربط القاعدة المادية بالبناء الفوقي في البنية الاجتماعية ، لأن في هذه العلاقة بالذات مركز الصراع الطبقي .

بين البناء التحتي والبناء الفوقي علاقة **توافق بنيوي** ضرورية لتطور البنية الاجتماعية . هذا التوافق بين البناءين يحدده في النهاية التوافق البنيوي في علاقة طرفي البناء التحتي نفسه ، أي في علاقة القوى المنتجة بعلاقات الانتاج . والتوافق هنا لا يعني التماثل أو غياب التناقض ، بل التناقض قائم بالضرورة ، سواء بين البناءين ، أو بين طرفي البناء التحتي في البنية الاجتماعية . فعلاقات ا لانتاج مثلاً طرف ثابت في البناء التحتي ، أما القوى المنتجة فطرف متحرك فيه . ينتج عن هذا أن العلاقة بين الطرفين علاقة تناقض ، أو قل أنها علاقة مولدة للتناقض . على هذا الأساس ، أي على أساس هذه العلاقة ، يتحدد البناء الفوقي كعامل ثبات في البنية الاجتماعية ، لثبات علاقات الانتاج بالذات . أما البناء التحتي فهو ، بحكم القوى المنتجة ، عامل حركة في هذه البنية . فالتناقض إذن حاضر بالضرورة في منطق تطور العلاقة بين البناءين ، لحضوره في منطق تطور العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . لذا ، يمكن القول أن التوافق البنيوي بين البناءين ليس نفياً للتناقض بينهما بقدر ما هو في الحقيقة شكل تاريخي محدد من تطور هذا التناقض . ولهذا التناقض أشكال أخرى غير التوافق البنيوي ، تختلف باختلاف أزمنة البنية الاجتماعية ، أو باختلاف مراحل التطور فيها . فطبيعة العلاقة بين هذين البناءين هي في زمان تكون البنية الاجتماعية غيرها في زمان تطور هذه البنية أو في زمان القطع في هذا التطور . إن علاقة التوافق البنيوي هذه هي ، بوجه عام ، شكل وجود التناقض بين البناءين في إطار الزمان البنيوي للبنية الاجتماعية ، أي في إطار هذا الزمان الذي تظهر فيه عملية إعادة انتاج علاقات الانتاج وكأنها تتم بآلية طبيعية . معنى هذا أن علاقة التوافق البنيوي هي الاطار الطبيعي لتحدد علاقة السيطرة الطبقية وأساس بقائها ، ويظل هذا التوافق بين البناء الفوقي والبناء التحتي قائماً ما دام التوافق قائماً بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . وفي هذا شرط لتجدد الوجود المسيطر للطبقة المسيطرة . لهذا نرى أن ممارسة هذه الطبقة لصراعها الطبقي ، على مختلف مستويات البنية الاجتماعية ، تستهدف في أساسها الحفاظ على علاقة التوافق البنيوي هذه ، لأن في بقاء هذه العلاقة بالذات بقاء لعلاقة السيطرة الطبقية نفسها . فتنضيد التناقضات إذن أثر

مباشر للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . إن وجود البناء الفوقي ، بمختلف أجهزته السياسية والايديولوجية ، في علاقة توافق بنيوي مع البناء التحتي ، هو الذي يوهم بتراكب المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية ، فيحجب بذلك برؤية التناقضات في هذا التطور كتناقضات بين ممارسات طبقية محددة للصراع الطبقي . وما هذا التوافق ، في الحقيقة ، بين البناءين سوى نتاج للحركة المحورية نفسها للصراع الطبقي ، في شروط خضوعها لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . معنى هذا أن الصراع الطبقي يعيد باستمرار ، في شروط تاريخية محددة ، انتاج الاطار البنيوي الذي يحدد تطوره ، وهذا وجه من وجوه التعقد في تطور العلاقة بين التناقض الاقتصادي والتناقض السياسي . في هذا الضوء ، يمكننا القول أن كل أزمة في تطور علاقة التوافق البنيوي بين هذين البناءين هي بالضرورة أزمة في تطور علاقة السيطرة الطبقية نفسها . فهي اذن أزمة سياسية ، أو قل بامكانها أن تولد أزمة سياسية . لهذا نجد الطبقة المسيطرة تحاول دوما ، في ممارستها للصراع الطبقي ، إعادة التوافق بين البناءين كلما ظهر تباين بينهما ، لأن في تطور هذا التباين خطراً على وجودها كطبقة مسيطرة . ومن الطبيعي جدا ، بل من البديهي أن تتم عملية إعادة التوافق البنيوي هذه إما بتغيير في البناء التحتي أو بتغيير في البناء الفوقي ، أو بالاثنين معاً . التغيير في البناء التحتي الذي تلجأ إليه الطبقة المسيطرة يستحيل أن يكون بالطبع تغييراً في علاقات الانتاج ، لأن في بقاء هذه العلاقات بقاء لسيطرتها الطبقية بالذات . فالتغيير هنا اذن لا يكون إلا بلجم تطور القوى المنتجة ، لأن استمرار تطور هذه القوى في تناقض عنيف مع ثبات علاقات الانتاج ، أي أن التباين في علاقة هذين الطرفين في البناء التحتي ، هو الذي يحدد في النهاية ظهور التباين في علاقة البناءين داخل البنية الاجتماعية . أما التغيير في البناء الفوقي الذي تلجأ إليه الطبقة المسيطرة ، فيستحيل بالطبع أن يكون هدماً له ، لأنه ، بأجهزته المختلفة ، عامل ديمومة سيطرتها الطبقية . فالتغيير الذي تقوم به اذن على هذا الصعيد هو اصلاحات مؤسسية ، أي جهازية ، تستهدف قبل كل شيء وفي الأساس الحفاظ على علاقات الانتاج القائمة ، أي الحفاظ على ثبات هذه العلاقات . وغالباً ما تقوم الطبقة المسيطرة بما يسمى الآن **باصلاحات بنيوية** ، أي باصلاحات على صعيد البناءين معاً (كتعديلات وعقلنة رأسمالية متزايدة لعملية الاستغلال الطبقي على الصعيد العالمي كالسوق الأوروبية المشتركة مثلاً . . . .) - ، تحافظ على تطور القوى المنتجة في اطار ثبات علاقات الانتاج . والغريب في الأمر أن البرجوازية الاستعمارية قد تكون قادرة على اجراء اصلاحات بنيوية تساعدها على عدم

لجم تطور القوى المنتجة بشكل تأزمي ، بل أحياناً على تطوير هذه القوى إلى حد ما . أما البرجوازية الكولونيالية ، فغالباً ما تلجأ ، في عملية إعادة التوافق البنيوي هذه بين البناءين ، إلى حل واحد هو لجم تطور هذه القوى المنتجة التي هي ، أصلاً ، في وضع بنيوي يمنعها من التطور ، لكونها تتطور في اطار العلاقة الكولونيالية . لقد استطاعت البرجوازية الاستعمارية حتى الآن أن تقدم حلولاً لأزمات التطور في علاقة هذا التوافق البنيوي كانت ، إلى حد ما ، في صالح تطور القوى المنتجة . أما البرجوازية الكولونيالية ، عميلتها ، فهي في عجز بنيوي عن اعطاء حلول مشابهة ، بل يمكن القول أن الحل الوحيد الذي بمقدورها اعطاؤه لهذه الأزمة هو لجم متزايد لهذه القوى المنتجة الملجومة أصلاً . هذا هو الحل الذي تحاول البرجوازية اللبنانية اعطاءه لأزمة التوافق هذه ، كما يظهر ذلك مثلاً في معالجتها لأزمة الجامعة اللبنانية بشكل خاص ، كمركز من مراكز انتاج القوى المنتجة .

لكن المنطق الموضوعي لعملية الانتاج الاجتماعي يدفع تطور البنية الاجتماعية إلى كسر علاقة التوافق هذه بين البناءين . هذا يعني أن ممارسة الصراع الطبقي لا تخضع في تطورها الاجتماعي لمجرد الارادة الطبقية ، بل تجد في تطور التناقض الاقتصادي العامل المحدد في النهاية لتطورها . ولو كان الأمر على غير ذلك ، لسهلت العملية الثورية ، أو لاستطاعت الطبقة المسيطرة أن تحافظ دوماً على علاقة التوافق البنيوي بين البناءين داخل تطور البنية الاجتماعية ، أي أن تؤمن بناء الشرط المادي لتجدد علاقة سيطرتها الطبقية . إن وجود التناقض الاقتصادي في تطور البنية الاجتماعية كالتناقض المحدد في النهاية لتطور الصراع الطبقي ، وبالتالي لتطور هذه البنية نفسها ، يمنع اطلاقاً هذا الصراع من أن يتطور حسب منطق الارادة الطبقية ، بل هو يخضع هذه الارادة لمنطق تطوره الموضوعي . وليس في هذا القول تناقض مع ما سبق ، أي ليس فيه أي نزعة اقتصادية ، لأن تطور التناقض الاقتصادي لا يتم ، في منطقه الموضوعي بالذات ، إلا داخل حقل الصراع الطبقي ، وبالشكل الذي يتحدد به في حقل هذا الصراع الذي يحدده . لهذا ، وبسبب التعقد في تطور العلاقة بين التناقض الاقتصادي ، أي البناء التحتي ، والبناء الفوقي داخل حقل الصراع الطبقي ، يمكن القول أن الطبقة المسيطرة ، مهما أجرت من اصلاحات بنيوية لتأبيد علاقة التوافق بين هذين البناءين ، فهي في النهاية عاجزة عن ذلك ، لأن كسر هذه العلاقة هو في منطق تطورها ، لكون هذا التوافق بالذات بين البناءين شكلاً تاريخياً محدداً من وجود التناقض بينهما . والعامل المحدِّد في تطور هذا التناقض هو تطور القوى

المنتجة . إلا أن كسر علاقة التوافق بين البناءين لا يتم بشكل آلي وبفعل تطور القـوى المنتجة ، وان كان تطور هذه القوى هو الذي يحدده في النهاية ، بل يتحقق في عملية معقدة داخل حقل الصراع الطبقي وبفعل هذا الصراع نفسه . واذا كانت مختلف ممارسات الطبقة المسيطرة لصراعها الطبقي تهدف في أساسها إلى الإبقاء على علاقة التوافق البنيوي هذه ، حتـى وان اضطـرت هذه الطبقـة إلى اجـراء ما يسمـــى بالاصلاحـــات البنيوية ، فإن البروليتاريا الثورية تهدف في ممارستها الصراع الطبقي إلى كسر علاقة التوافق ، أي إلى تفجير التناقض بين البناءين ، لأن ممارستها الثورية هذه تنخرط في منطق التطور الموضوعي لهذا التناقض . بين هذه الممارسة الثورية للصراع الطبقي ومنطق تطور البنية الاجتماعية إذن توافق يكمن في ضرورة إعادة التوافق بين البناءين ، لا على أساس ثبات علاقـات الانتاج ، بل بتحرير القوى المنتجة من قيد هذه العلاقات ، أي من عائق البناء الفوقي الذي يقوم في أساسه على ثبات هذه العلاقات الانتاجية . إن الاصلاحات التي تجريها الطبقة المسيطرة في البناء الفوقي هي لترسيخ دعائم هذا البناء ، لا لهدمه ، لأن هذا البناء هو القوة الضابطة لتطور البنية الاجتماعية في إطار علاقة السيطرة الطبقية القائمة . فإعادة التوافق البنيوي إذن بين البناءين هي في ممارسة الطبقة المسيطرة غيرها في ممارسة الطبقـة الثورية ، لأن الحل الثوري الوحيد لأزمة التطور في علاقة التوافق هذه هو هدم البنـاء الفوقي القائم ، لا ترسيخـه ، للانتقـال بالبنية الاجتماعية إلى إطـار بنيوي من التطـور جديد ، أي للانتقال بها إلى نظام إنتاج أرفع . بين هدم البناء الفوقي ، بمختلف أجهزته ، وبين ترسيخ دعائمه ، فارق كبير يحدد لنـا الاختـلاف الطبقـي بـين الممارسـة السياسية للبروليتاريا الثورية والممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . هذا التحديد يساعدنا على فهم طبيعة التناقض السياسي في تطور البنية الاجتماعية . فالتناقض السياسي في حقيقته تناقض بين ممارستين سياسيتين مختلفتين : ممارسة الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر ، وممارسة الطبقة الثورية أو التحالف الطبقي الثوري . الأولى تهدف إلى الحفاظ على البناء الفوقـي القائـم ، أما الثانيـة فتهدف إلى هدمه . ولا وجود للبناء الفوقـي كبنية ، داخل البنية الاجتماعية الشاملة ، إلا بوجود الأجهـزة التـي تحـدد وجـوده ، أي أن هذه الأجهزة كجهاز الدولة ومختلف الأجهزة الايديولوجية التابعة له ، هي التي تحـدد وجـود البناء الفوقي كبنية . إن وجود هذه الأجهزة بالذات هو الذي يفرض ضرورة التمييز بين المستوى السياسي أو الايديولوجي ، ويجعل من هذه المستويات بنيات متميزة داخل البنية الاجتماعية الشاملة . عبر هذه الأجهزة بالذات تمارس الطبقة المسيطرة صراعها الطبقي ،

فتكون بذلك ممارستها هذه بالضرورة تنضيداً للتناقضات الاجتماعية ، هو في صالح تجدد علاقة السيطرة الطبقية . أما الطبقة العاملة الثورية ، فضد هذه الأجهزة تمارس صراعها الطبقي، وممارستها الثورية هذه بالضرورة نقض لتنضيد التناقضات ، لأن القضاء على علاقة السيطرة الطبقية لا يتم إلا بانصهار مختلف التناقضات الاجتماعية في **المحور السياسي** لتطورها . إن رؤية الصراع الطبقي من زاوية ممارسته الثورية ، أي من زاوية ممارسته البروليتارية ، تظهر تطور مختلف التناقضات الاجتماعية في حركة محورية تشدها كلها إلى محورها السياسي .

انطلاقاً من هذا المحور بالذات لحركة الصراع الطبقي ، يمكننا متابعة ما بدأنا به من تحديد الشروط الضرورية لوجود علاقة تفاعل بين حركة الفكر وحركة الواقع الاجتماعي ، أو بالأحرى بين البنية الايديولوجية الخاصة ببنية اجتماعية محددة ، وتطور هذه البنية الاجتماعية الشاملة . لن نعود إلى مختلف النتائج النظرية التي أوصلنا إليها البحث ، بل نكتفي هنا بالاشارة إلى ما سبق قوله من أن ممارسة الصراع الطبقي هي التي تضع مختلف التناقضات البنيوية في علاقة ترابط داخلي داخل تطور البنية الاجتماعية الشاملة . إذا كان هذا هكذا ، وجب حكماً أن تنصهر حركة الفكر ، أو البنية الفكرية ، في حركة الممارسة الايديولوجية للصراع الطبقي ، حتى يكون الفكر ، أو البنية الفكرية ، في علاقة تفاعل مع حركة الواقع الاجتماعي ، فبهذه الممارسة الايديولوجية وحدها ، كما تتحدد في الاطار البنيوي لتطور البنية الاجتماعية ، يكون للفكر أثر في تطور هذه البنية . إن تحرك الفكر قائم بالضرورة في اطار حقله الاجتماعي ، أي في اطار البنية الايديولوجية الخاصة ببنية اجتماعية محددة ، (والتي نشير إليها بعبارة البنية الايديولوجية العامة) . وما هذا التحرك في الحقيقة سوى الممارسة الايديولوجية للصراع الطبقي . لكل فكر اذن بالضرورة طابع طبقي محدد ، أي طابع أيديولوجي محدد ، لأنه لا وجود له ، في حركته المتميزة بالذات ، إلا في إطار البنية الايديولوجية العامة ، وبالتالي في اطار حركة الصراع الطبقي . من هنا يمكن استخلاص النقاط التالية :

أولا : إن الاستقلال النسبي لحركة الفكر ، في اطار الحركة المحورية للصراع الطبقي ، أثر مباشر لتنضيد التناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية الشاملة ، أي أثر مباشر لممارسة الطبقة المسيطرة صراعها الطبقي . فظهور ممارسة الفكر في استقلال عن ممارسة الصراع الطبقي هو في حد ذاته أثر تاريخي محدد لممارسة هذا الصراع نفسه . ليس في هذا القول نفي لوجود هذا الاستقلال النسبي ، بل محاولة لاظهار شرط امكان هذا الوجود .

وغالباً ما يظهر هذا الاستقلال في حالات معينة من الهدوء النسبي في حركة الصراع الطبقي ، هي لا شك في صالح السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة . في هذه الحالات ، يجد الفكر في حركة الصراع الطبقي نفسها أساساً موضوعياً لتأصيل الوهم باستقلال ممارسته عن ممارسة الصراع الطبقي . وفي هذه الحالات بالذات أيضاً يبرز بوضوح دور الانتاج النظري في مجابهة الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة . والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة . ولا عجب في الأمر ، فالطابع الثوري للممارسة الايديولوجية يكمن ، كما رأينا سابقاً ، في مقدرة هذه الممارسة على انتاج المعرفة النظرية ، أي العلمية ، التي بها يتم نقض أيديولوجية الطبقة المسيطرة .

ثانيا : ليس للفكر ، كأيديولوجية طبقية محددة ، أي أثر في تطور حركة الصراع الطبقي داخل بنية اجتماعية محددة ، إلا بوجوده في اطار البنية الايديولوجية الخاصة بهذه البنية الاجتماعية . فوجوده في علاقة خارجية مع هذه البنية الأيديولوجية العامة يمنعه من أن يكون له فعل في حركة الصراع الطبقي . هذه بداهة وجدنا في تأكيدها ضرورة لأن أكثر المتفلسفين من أيديولوجيي برجوازيتنا الكولونيالية يغفلون عنها ، عن قصد أو عن جهل ، حين يجدون أثر الفكر اليوناني مثلاً في واقعنا الاجتماعي الوسيط يفوق بأضعاف أثر الفكر الاسلامي نفسه . بل ربما لم يكن للفكر الاسلامي ، عند هؤلاء ، وجود يختلف به عن الفكر اليوناني ، لأنهم لا يرونه إلا في غلاف يوناني سميك يمنعه أصلاً من أن يكون ، أو أن يصير فكراً اسلامياً متميزاً ، أي بنية أيديولوجية خاصة بواقع اجتماعي محدد يختلف في بنيته عن البنية الاجتماعية اليونانية . لا نود هنا التوسع في قضية أوردناها على سبيل المثال فقط ، بل نتساءل على صعيد المنطق الشكلي وحده ، كيف يمكن أن يكون لفكر معين أثر في بنية اجتماعية معينة إذا لم يكن أصلاً وليد تطور هذه البنية الاجتماعية بالذات ، داخل حركة الصراع الطبقي الخاصة بها ؟ . كيف يمكن أن يكون لأيديولوجية معينة أثر في تطور حركة الصراع الطبقي داخل بنية اجتماعية محددة إذا لم تكن هذه الايديولوجية جزءاً لا يتجزأ من البنية الايديولوجية العامة ، أي عنصراً مكوناً فيها ؟ ان وجود فكر معين في علاقة داخلية ، أي بنيوية ، مع بقية العناصر المكونة للبنية الايديولوجية العامة شرط مطلق لتفاعله مع حركة الواقع الاجتماعي . وعبر ممارسة الصراع الطبقي وحدها تتكامل هذه البنية الايديولوجية العامة ، أي تترابط الأفكار أو الايديولوجيات المتصارعة في وحدة بنيوية واحدة داخل بنية اجتماعية محددة . لذا ، يمكن القول أن بين الفكر اليوناني ، في شكل وجوده في بنية الفكر الاسلامي في العصر الوسيط ، وبنية الفكر اليوناني القديم ، اختلافاً

بنيوياً ضرورياً . فما نجده في مؤلفات أرسطو أو افلاطون أو غيرهما هو بالفعل بنية فكر متماسكة خاصة بالبنية الاجتماعية اليونانية ، أما ما نجده من فكرات يونانية عند بعض المفكرين العرب فليس ببنية متماسكة ، بل عناصر من بنية فكر متميزة ، أي عناصر لا وجود لها إلا في بنية فكر اسلامي تختلف عن بنية الفكر اليوناني . والاختلاف في حركة الصراع الطبقي نفسه داخل هاتين البنيتين . فالفكرة الواحدة في بنيتين فكريتين أو أيديولوجيتين مختلفتين ليست ذاتها ، لأن وجودها الفكري أصلاً ليس بذاتها بل بالبنية الايديولوجية التي هي فيها . إن فهم ما هو « يوناني » في الفكر الاسلامي لا يكون بارجاعه إلى بنية الفكر اليوناني ، بل بتحديد وضعه في بنية الفكر الذي هو فيه ، أي في البنية الايديولوجية الخاصة بمجتمعاتنا الوسيطة . ولا يكون ذلك إلا في ضوء العلاقة المعقدة التي تربط هذه البنية الايديولوجية بالشكل التاريخي المحدد لحركة الصراع الطبقي في هذه المجتمعات .

ثالثا : إن الوجود الاجتماعي للبنية الايديولوجية العامة داخل حركة الصراع الطبقي وممارساته الطبقية المختلفة تضع بالضرورة هذه البنية في علاقة ترابط داخلي مع البنية الاجتماعية التي يدور فيها هذا الصراع . وعلاقة الترابط هذه علاقة توافق بنيوي بين مختلف الايديولوجيات الطبقية في شكل وجودها في اطار حقل أيديولوجي واحد ، وبين القاعدة المادية للبنية الاجتماعية كما تنعكس في حقل الصراع الطبقي . وإذا لم يكن للفكر أثر في تطور البنية الاجتماعية ، عبر علاقته بالصراع الطبقي ، إلا بوجوده داخل الحقل الايديولوجي أو البنية الايديولوجية العامة ، فإن التوافق البنيوي بين هذه البنية الايديولوجية والقاعدة الأساسية للبنية الاجتماعية شرط أساسي لوجود التفاعل ، داخل حركة الصراع الطبقي ، بين بنية الفكر وبنية الواقع الاجتماعي . فإذا انتفى وجود هذا التوافق البنيوي بين البنيتين استحال أن يكون للفكر ، كأيديولوجية محددة ، أي أثر في تطور البنية الاجتماعية . (ليس للفكر الماركسي مثلاً أثر في تطور بنية اجتماعية قبلية . وهذا سبب رئيسي من أسباب ضعف الفكر الماركسي في المجتمعات الافريقية) . والتوافق حاصل أصلاً بالضرورة بين البنيتين لوجودهما الضروري داخل الحركة المحورية للصراع الطبقي . إن الممارسة الايديولوجية للصراع الطبقي هي التي تسمح بالتكلم على بنية أيديولوجية عامة هي وحدة بنيوية لأيديولوجيات طبقية متصارعة ، وهي التي تضع هذه البنية الايديولوجية العامة في علاقة توافق بنيوي مع القاعدة المادية للبنية الاجتماعية . إلا أن علاقة التوافق هذه ليست بسيطة بل معقدة ، والتعقد فيها راجع إلى تعقد البنية

الايديولوجية العامة نفسها ، لكون هذه البنية وحدة تناقض وتصارع لأيديولوجيات طبقية مختلفة . فالتوافق اذن حاصل بالضرورة ، إلا أنه يختلف باختلاف الايديولوجية الطبقية المحددة داخل اطار البنية الايديولوجية العامة ، وباختلاف مراحل التطور في البنية الاجتماعية الشاملة ، أي باختلاف مراحل التطور في حركة الصراع الطبقي . لذا ، وجب القول أن التوافق ليس تماثلاً بل هو شكل من أشكال التناقض بين مختلف المستويات البنيوية داخل حركة الصراع الطبقي . إن علاقة التوافق ، داخل حركة هذا الصراع ، بين أيديولوجية الطبقة المسيطرة مثلاً والقاعدة المادية للبنية الاجتماعية ، تختلف عن علاقة التوافق بين أيديولوجية الطبقة العاملة وهذه القاعدة نفسها . بل أن بين العلاقتين ، أو بين هذين الشكلين من العلاقة المعقدة ، تناقضاً له بالضرورة طابع طبقي ، فعلاقة التوافق في الحالة الأولى تخدم بشكل مباشر السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة ، أي أنها ، في ممارسة هذه الطبقة لصراعها الطبقي ، تقوم في أساسها على ضرورة إبقاء علاقات الانتاج القائمة . أما في الحالة الثانية ، فهي في ممارسة الطبقة العاملة لصراعها الطبقي ، تقوم على أساس ضرورة التغيير الثوري في علاقات الانتاج هذه . والتناقض أصلاً حاصل بين هذين الشكلين من علاقة التوافق البنيوي ، لمجرد تجدد أيديولوجية الطبقة المسيطرة كالأيديولوجية المسيطرة داخل البنية الايديولوجية العامة . غير أن تأكيدنا على اختلاف علاقة التوافق البنيوي هذه من أيديولوجية طبقية محددة إلى أيديولوجية أخرى لا يعني اطلاقاً أنها علاقة مباشرة بين عناصر أيديولوجية وعناصر اقتصادية في البنية الاجتماعية ، وكأن لهذه العناصر وجوداً مستقلاً بذاته . فعلاقة كل أيديولوجية طبقية بالقاعدة المادية للبنية الاجتماعية ليست علاقة مباشرة ، بل تمر بالضرورة عبر علاقة البنية الايديولوجية العامة بتطور هذه البنية الاجتماعية . وهنا يكمن التعقد في تطور البنية الايديولوجية العامة في علاقتها بتطور الصراع الطبقي .

الفصل السادس

ازمة الطبقة المسيطرة

١ - الأزمة الأيديولوجية

هذا التعقد بالذات هو الذي يساعدنا على فهم ما يمكن تسميته بالأزمة الايديولوجية التي هي أزمة في تطور البنية الايديولوجية العامة ، أي أزمة محددة في تطور الصراع الطبقي . فالبنية الايديولوجية العامة ميدان محدد من ميادين الصراع الطبقي ، وكل أزمة في تطورها تعكس بالضرورة أزمة في تطور الصراع الطبقي . ولا ننسى هنا أن هذه البنية الايديولوجية هي وحدة تناقض وتصارع بين أيديولوجيات طبقية محددة ، لا بد من أن تعود السيطرة فيها لأيديولوجية الطبقة المسيطرة . فالأزمة الايديولوجية إذن غالبا تعجز ، في ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، عن فرض سيطرة أيديولوجيتها المسيطرة على بقية الطبقات . في هذه الأزمة خطر جدي على السيطرة الطبقية نفسها للطبقة المسيطرة ، لأن السيطرة الايديولوجية لهذه الطبقة ، عبر ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، شرط رئيسي ، كما رأينا سابقا ، لاستمرار سيطرتها الطبقية بالذات . معنى هذا أن أزمة الايديولوجية المسيطرة هي شكل تاريخي محدد تظهر فيه أزمة سيطرة الطبقة المسيطرة . فهي اذن أزمة سياسية ، أو قل أن في منطقها امكان صيرورتها أزمة سياسية . في شروط هذه الأزمة ، ينعدم ، بالطبع ، وجود التوافق بين أيديولوجية الطبقة المسيطرة وواقع التطور الاجتماعي .

إلا أن وجود الايديولوجية المسيطرة في أزمة داخل البنية الايديولوجية العامة لا يقود بالضرورة ، وبشكل آلي ، إلى سيطرة الايديولوجية المسيطر عليها . أي أن أزمة الايديولوجية البرجوازية مثلاً لا تقود بشكل آلي إلى سيطرة أيديولوجية الطبقة العاملة داخل البنية الايديولوجية العامة ، وان كان وجود هذه الأزمة شرطاً لوصول الايديولوجية البروليتارية إلى موقع السيطرة في البنية الايديولوجية العامة ، أي في علاقتها الصراعية مع بقية الايديولوجيات الطبقية في هذه البنية . فالبرجوازية قادرة ، في شروط

تاريخية محددة ، على اجتياز أزمتها الايديولوجية بشكل يعيد إليها السيطرة ثانية في الحقل الايديولوجي ، كما حدث ذلك مثلاً في البلدان الرأسمالية بتطور الايديولوجية البرجوازية من الشكل الليبرالي إلى الشكل الامبريالي . وقد تصل ، في شروط هذه الأزمة ، طبقة محددة غير الطبقة العاملة إلى السيطرة الايديولوجية ، كالبرجوازية الصغيرة مثلاً في بعض المجتمعات الكولونيالية ، وان كانت هذه الطبقة بالذات غير قادرة على انتاج أيديولوجية ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، متماسكة تتميز بها من غيرها من الطبقات الاجتماعية ، لأسباب عديدة لا مجال للبحث فيها الآن . وقد تكون الطبقة العاملة ، في هذه الأزمة بالذات ، ولأسباب تاريخية معينة ، غير قادرة على تنظيم الهجوم الايديولوجي لانتزاع السيطرة الطبقية داخل البنية الايديولوجية العامة ، أي قد تكون هي أيضاً في أزمة أيديولوجية تمنعها من حل أزمة الايديولوجية المسيطرة في أفق مصلحتها الطبقية بالذات .

إن الشكل الطبقي المحدد الذي يتخذه حل أزمة الايديولوجية المسيطرة رهن اذن بتطور الصراع الطبقي ، ليس في حقله الايديولوجي وحسب ، بل في حقله الاقتصادي أيضاً ، وبوجه خاص في حقله السياسي . فالأزمة هذه أزمة سيطرة في تطور الوجود المسيطر للطبقة المسيطرة داخل الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي . لهذا السبب ، أي لكونها أزمة سيطرة طبقية ، يتحدد حلها بالضرورة بتطور الصراع الطبقي ، أي بنسبة القوى بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة . من الطبيعي جداً ، في هذه الشروط ، أن يدخل العامل السياسي كعنصر حاسم في تحديد حل الأزمة الايديولوجية للطبقة المسيطرة . فالممارسة السياسية للصراع الطبقي هي التي تحدد ، في نهاية الأمر ، الشكل الطبقي لحل هذه الأزمة الايديولوجية ، كما أن الشكل الطبقي لهذا الحل يعود فيحدد بدوره شكل الحركة في الصراع الطبقي . وهذا في حد ذاته دليل على أن الصراع الطبقي في جوهره صراع سياسي ، وان التناقض السياسي هو ، في تطور البنية الاجتماعية ، التناقض الرئيسي المسيطر . إن لدخول الطبقة المسيطرة في أزمة أيديولوجية أثره ، ليس في تطور الصراع الايديولوجي ، أي في تطور الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي وحسب ، بل في الحركة العامة نفسها لهذا الصراع الطبقي ، لأن امكانية انتقال هذه الحركة المحورية من شكلها الانتباذي ـ حيث السيطرة فيها للممارسة السياسية الخاصة بالطبقة المسيطرة ـ ، إلى شكلها الانجذابي ـ حيث السيطرة للممارسة السياسية الخاصة بالطبقة العاملة ـ ، تجد في هذه الأزمة بالذات شرطاً موضوعياً لتحقيقها . فالحل البروليتاري اذن للأزمة الايديولوجية للطبقة المسيطرة مرتبط بشكل عضوي ضروري بمقدرة الطبقة العاملة على تسييس الممارسة

الايديولوجية للصراع الطبقي ـ وفي هذه الأزمة إمكانية هذا التسييس ـ ، وعلى دفع الأزمة الايديولوجية ، في اطار منطق صيرورتها ، إلى الانفجار في أزمة سياسية تجد حلها في الممارسة السياسية الثورية للصراع الطبقي . معنى هذا أن الحل الايديولوجي البروليتاري لأزمة الايديولوجية المسيطرة ، أي انتزاع السيطرة الايديولوجية من الطبقة المسيطرة وفرض سيطرة الايديولوجية البروليتارية ، لا يتحدد داخل الحقل الايديولوجي ، بل داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، وبفعل الممارسة السياسية الثورية لهذا الصراع .

ليس في هذا القول انتقاص من دور الصراع الايديولوجي ، أو من دور الممارسة الايديولوجية للصراع الطبقي ، بل فيه محاولة لتحديد اطار تحرك كل ممارسة من ممارسات هذا الصراع داخل حركته العامة . فالصراع الايديولوجي يلعب دوره الرئيسي في تطور الصراع الطبقي ، بوجه خاص حين يغلب على الحركة المحورية لهذا الصراع شكلها الانتباذي ، أي حين تمارس الطبقة المسيطرة صراعها الطبقي من موقع الهجوم ، لا من موقع الدفاع . في هذه الشروط ، تتحدد ممارسة الطبقة العاملة لصراعها الطبقي ، في شكلها الرئيسي ، كممارسة أيديولوجية أو اقتصادية . معنى هذا أن الشكل الرئيسي لممارسة الطبقة العاملة لصراعها الطبقي لا تحدده الارادة الطبقية الحرة لهذه الطبقة بل ، الشروط الموضوعية لتطور الصراع الطبقي . أما حين تدخل الطبقة المسيطرة في أزمة أيديولوجية ، أي حين تعجز، في ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، عن اخضاع الوعي الاجتماعي ، بشكل خاص عند الطبقات الكادحة ، لسيطرتها الايديولوجية ، فإن الحركة المحورية للصراع الطبقي تفقد بالضرورة شكلها الانتباذي . غير أن انتقال هذه الحركة إلى شكلها الانجذابي لا يتم بشكل آلي ، ولمجرد وجود الطبقة المسيطرة في أزمة أيديولوجية ، بل يتوقف على المقدرة الموضوعية للطبقة العاملة على تفجير هذه الأزمة الايديولوجية في أزمة سياسية . وتفجير هذه الأزمة بهذا الشكل ليس رهناً بارادة طبقية ، بل له شروطه الموضوعية في التطور العام للصراع الطبقي ، في الشكل الذي يتحدد به هذا الصراع بتطور التناقض الاقتصادي الذي هو الاطار البنيوي لتطوره . إن الحل الايديولوجي البروليتاري لأزمة الايديولوجية البرجوازية يستحيل أن يتم في الحقل الايديولوجي وحده ، بمعزل عن الحقل السياسي للصراع الطبقي ، أي أن انتزاع السيطرة الايديولوجية من الطبقة المسيطرة يستحيل أن يتم بمعزل عن انتزاع السيطرة السياسية من هذه الطبقة . وما القول بعكس ذلك سوى وهم أيديولوجي هو ، كتنضيد التناقضات البنيوية داخل البنية الاجتماعية وكنتيجة له ، أثر لسيطرة الايديولوجية المسيطرة على الوعي

الاجتماعي . ومفهوم « السلطة الطالبية » نتيجة مباشرة لهذا الوهــم الايديولوجــي . هذه الاستحالة تكمن أصلاً في طبيعة الشكل الانجذابي للحركة المحورية للصراع الطبقي ، أي في هذا الشكل الخاص بالممارسة البروليتارية للصراع الطبقي . لهذا نرى أن الطبقة المسيطرة غالبا ما تكون قادرة على تخطي أزمتها الايديولوجية ، حين لا تتوفر الشروط الضرورية لتفجير هذه الأزمة في أزمة سياسية . وقد تصير هذه الأزمة أزمة مزمنة إذا لم تكن الطبقات الكادحة ، وبوجه خاص الطبقة العاملة ، لأسباب معينة ، قادرة على القيام بهجومها الايديولوجي المهيء لهجومها السياسي والممهد له .

٢ ـ الأزمة الاقتصادية

كما أن دخول الطبقة المسيطرة في أزمة اقتصادية يعيق تطور الصراع الطبقي في حركته الانتبادية ، إلا أنه لا يقود الصراع الطبقي بالضرورة ، وبشكل الي ، إلى التطور في إطار حركته الانجذابية . وبتعبير آخر ، إن هذه الأزمة الاقتصادية وحدها غير كافية لتوليد أزمة سياسية تنتقل فيها المبادرة ، داخل تطور الصراع الطبقي ، من الطبقة المسيطرة إلى الطبقة العاملة الثورية . فالأزمة الاقتصادية تنفجر داخل الحقل العام للصراع الطبقي ، لا خارجه ، وان كانت في حد ذاتها أزمة في تطور التناقض الاقتصادي المحدد لتطور الصراع الطبقي نفسه . إلا أن الأزمة في تطور هذا التناقض الاقتصادي يستحيل عزلها عن الحركة العامة لتطور الصراع الطبقي ، لأنها تنشأ وتتطور وتجد حلها في اطار هذه الحركة بالذات ، وليس بمعزل عنها . من الضرورة اذن تحديد الأزمة الاقتصادية ، على الصعيد النظري ، كأزمة في **الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي** . وليس كأزمة اقتصادية مجردة ، أو كأزمة في تطور التناقض الاقتصادي وحده ، وكأن هذا التناقض الذي يحدد تطور الصراع الطبقي لا يشمله الحقل العام لهذا الصراع نفسه . إن التصور الآلي لتعقد العلاقة بين المستوى الاقتصادي والمستويين السياسي والايديولوجي في البنية الاجتماعية يعزل هذه المستويات بعضها عن بعض ، فيسمح بالتالي بعزل الأزمة الاقتصادية عن حقل الصراع الطبقي وكأن لهذا الصراع ، الذي هو في جوهره صراع سياسي ، حقلاً واحداً هو الحقل السياسي . بهذا التصور الذي يستند في أساسه إلى تنضيد المستويات البنيوية داخل البنية الاجتماعية ، يستحيل فهم العلاقة المعقدة التي تربط الأزمة الاقتصادية بالأزمة السياسية داخل الحقل العام للصراع الطبقي . فالعلاقة بين الأزمتين تظهر ، في إطار هذا التصور الخاطىء ، أي في اطار هذا التنضيد للمستويات البنيوية ، كعلاقة آلية تولد فيها الأزمة

الاقتصادية ، بشكل مباشر ، أزمة سياسية ، مهما تكن الشروط التاريخية المحددة التي يمر بها تطور الصراع الطبقي . في هذا الاطار ، يصعب جداً تحديد الاختلاف بين الأزمتين ، داخل حركة الصراع الطبقي ، لغياب هذا الصراع بالذات عن هذا التحديد . فكل أزمة اقتصادية تظهر وكأنها بشكل مباشر أزمة سياسية ، حتى وان لم تنعكس في الحقل السياسي للصراع الطبقي في أزمة سياسية . هذا الغموض في تحديد الاختلاف ، بل هذا الطمس للاختلاف بين الأزمتين في اظهار العلاقة بينهما كعلاقة تماثل مباشر ، يساعد الاصلاحية على اخفاء انتهازيتها في شكل ممارسة سياسية ثورية ، بل ومتطرفة في ثوريتها ، كما يظهر ذلك بوضوح في اعتمادها مفهوم « السلطة العمالية » كشعار « ثوري متطرف » لممارستها السياسية الانتهازية . في هذا المفهوم الايديولوجي ، تظهر المعالجة الاقتصادية للأزمة الاقتصادية بمظهر المعالجة السياسية ، بسبب التماثل الذي يفترضه هذا المفهوم ضمنياً بين المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي ، أو بالأحرى ، بين الحقل الاقتصادي والحقل السياسي للصراع الطبقي . وما هذا التماثل في الحقيقة سوى وهم تولده الحركة الانتباذية الخاصة بممارسة الطبقة المسيطرة لصراعها الطبقي . فالصراع الطبقي ، في اطار حركته هذه ، يتطور بشكل رئيسي خارج حقله السياسي . إن غيابه عن حقله هذا ، في تطوره داخل حقليه الايديولوجي والاقتصادي ، هو الذي يحدد امكان ظهور حقله الاقتصادي ـ أو الايديولوجي ـ بمظهر حقله السياسي ، فيتولد في ممارسته السياسية هذا الانعطاف الانتهازي . من هنا ، أي من هذه الضرورة في محاربة مختلف التيارات الانتهازية التي تهدد الممارسة السياسية الثورية بالفشل ، أتت الضرورة النظرية في تحديد الاختلاف ، أي التميز ، بين ممارسات الصراع الطبقي ، وبالتالي بين حقوله ، في اطار حقله العام ، اي في اطار الحركة العامة لتطوره ، والشكل المحدد لهذه الحركة . وهذا التحديد النظري ضروري اطلاقا لوجود معالجة ثورية للأزمة الاقتصادية . فالحل الأقتصادي الثوري للأزمة الاقتصادية البرجوازية يستحيل أن يتم في الحقل الأقتصادي وحده، بفعل تطور التناقض الاقتصادي، وبمعزل عن الحقل السياسي للصراع الطبقي، أي إن انتزاع السلطة الأقتصادية من الطبقة المسيطرة يستحيل ان يتم بمعزل عن إنتزاع السلطة السياسية من هذه الطبقة . إن مفهوم « السلطة العمالية » الذي يوحي بعكس ذلك ، كمفهوم « السلطة الطالبية » ، إثر إيديولوجي مباشر للسيطرة الأيديولوجية للطبقة المسيطرة .

إن الحل الثوري للأزمة الأقتصادية البرجوازية يستلزم إذن بالضرورة إنتقال الحركة المحورية للصراع الطبقي من شكلها الإنتباذي إلى شكلها الأنجذابي . لهذا السبب

بالذات ، يتحدد هذا الحل بالضرورة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . إن من طبيعة التناقض الأقتصادي الا يجد حله الجذري ، في حال تأزمه ، إلا في إطار الحقل العام للصراع الطبقي ، وفي إطار الحقل السياسي بالذات لهذا الصراع . بل إن تطوره ، في إطار ثباته ، أي في إطار ثبات علاقات الأنتاج القائمة ، حاصل بفعل الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، أي بفعل تطور الصراع الطبقي نفسه ، في إطار حركته الأنتباذية . فهو إذن ، سواء في تجدده المستمر الثابت ، أم في تغييره الثوري ، أي في حله الجذري ، نتاج محدد لحركة الصراع الطبقي نفسها التي يحددها ، وللشكل المحدد الذي هو به يحددها . مع فارق بسيط ومهم هو أن حركة الصراع الطبقي التي تحدد تطور التناقض الأقتصادي في إطار ثبات علاقات الأنتاج القائمة هي عكس حركة الصراع الطبقي التي تحدد الحل الثوري لهذا التناقض بتغيير علاقات الأنتاج فيه . فالحركة ، في الحالة الأولى ، إنتباذية ، تسيطر فيها الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، أما في الحالة الثانية ، فهي إنجذابية ، تسيطر فيها الممارسة السياسية للطبقة العاملة . لهذا ، يمكن القول إن حل الأزمة الأقتصادية البرجوازية في إطار الحركة الأنتباذية للصراع الطبقي حل برجوازي يتم بالضرورة داخل الحقل الأقتصادي لهذا الصراع . أما الحل الثوري فهو يتم بالضرورة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، لأنه يتم في إطار الحركة الأنجذابية لهذا الصراع .

٣ ـ الأزمة السياسية

إلا ان تطور الصراع الطبقي في اطار حركته الأنجذابية ، برغم وجود ازمة اقتصادية ، ليس نتيجة للارادة الطبقية للطبقة العاملة ، اي لهذه الطبقة التي تحدد ، في ممارستها السياسية بالذات ، الشكل الأنجذابي لحركته . فالازمة الأقتصادية ليست شرطا كافيا ـ وان كان ضروريا ـ لتطور الصراع الطبقي في شكله المحدد هذا . ان حصر الأزمة في الحقل الأقتصادي للصراع الطبقي ، بفعل الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، يشل حركة الانتقال في تطور الصراع الطبقي من شكله الأنتباذي الى شكله الانجذابي . من المستحيل اذن ان تنفجر الازمة الأقتصادية في ازمة سياسية تعكس حركة الصراع الطبقي ، اي تنتقل بها الى شكلها الأنجذابي ، اذا لم ترافق هذه الازمة ازمة ايديولوجية . فالقوة الضابطة لتطور الصراع الطبقي في شكله الانتباذي ، اي في خضوعه لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، هي السيطرة الايديولوجية لهذه الطبقة . ان امكانية الانتقال في حركة الصراع الطبقي من شكل الى آخر تتحدد ، بوجه خاص ، داخل حقله

الايديولوجي ، في علاقة هذا الحقل بالحقل الاقتصادي بالذات ، وليس بمعزل عنه . فالازمة الايديولوجية اذن ، كالازمة الاقتصادية ، ليست شرطا كافيا ـ وان كان ضروريا ـ لتحقيق امكانية هذا الانتقال ، اذ لا بد ، لذلك ، من وجود الازمتين معا ، في شروط تاريخية محددة من تطور الصراع الطبقي ، تكون فيها الطبقة العاملة ، في قيادة التحالف الطبقي الثوري ، بالفعل قادرة على خوض الصراع الطبقي في شكله السياسي الحقيقي . في هذه الشروط المحددة من **تكثف** الصراع الطبقي في **حقله السياسي** بالذات ، يمكن التكلم على **أزمة عامة** هي ازمة السيطرة الطبقية نفسها للطبقة المسيطرة . ان وجود الطبقة المسيطرة في ازمة مزدوجة ، اقتصادية وايديولوجية ، شرط ضروري لشل الحركة الانتباذية في تطور الصراع الطبقي ، لأن هذه الازمة المزدوجة ، بالنسبة لهذه الطبقة ، تدل على وجود ازمة سياسية هي ازمة ممارستها السياسية لصراعها الطبقي . فالممارسة هذه تقوم في اساسها على نزع الطابع السياسي عن هذا الصراع ونبذ تطوره عن حقله السياسي ، لحصر تطوره في حقليه الاقتصادي والايديولوجي . حركة النبذ هذه في الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة تظل قائمة ما دامت حركة اعادة انتاج الشروط الاقتصادية والايديولوجية لتجدد السيطرة الطبقية المستمر لهذه الطبقة تتم بشكل آلي وكأنه طبيعي . وكل ازمة في الحركة الثانية تنعكس في ازمة في الحركة الأولى ، والعكس بالعكس . غير ان شل الحركة الانتباذية في تطور الصراع الطبقي ، بفعل هذه الازمة المزدوجة ، لا يقود بالضرورة الى انتقال هذا التطور الى اطار حركته الانجذابية ، وان كان شرطا ضروريا لهذا الانتقال . ان تطور الصراع الطبقي في اطار حركته الانجذابية يحدث تغييرا في علاقة السيطرة بين مختلف حقول هذا الصراع ، اذ ان الحقل السياسي ، في اطار هذه الحركة ، يصير الحقل الرئيسي لهذا الصراع . هذا التغيير في بنية الحقل العام للصراع الطبقي يتحدد في نهاية الامر داخل الحقل السياسي نفسه ، وان كان يجد في الحقلين ، الاقتصادي والايديولوجي ، شرط امكانه . فكل حقل من حقول الصراع الطبقي حقل لممارسات طبقية متميزة ، ولا بد من ان تكون السيطرة في هذا الحقل المتميز لممارسة طبقية محددة . فتطور الصراع الطبقي في اطار حركته الانتباذية عائد في اساسه الى سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . وتطور هذا الصراع ، في اطار حركته الانجذابية ، يستلزم بالضرورة تغييرا في علاقة السيطرة داخل حقله السياسي ، تعود به السيطرة الى الممارسة السياسية للطبقة العاملة . ان الممارسة السياسية المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي هي التي تحدد ، في نهاية الأمر ، شكل الحركة المحورية لهذا الصراع .

وان كانت تشل الحركة الانتباذية لهذا الصراع ، بل من الضرورة اطلاقا ، لتحقيق هذا الانتقال ، ان تكون الممارسة السياسية للطبقة العاملة الممارسة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . بل حتى وان كانت الطبقة المسيطرة في ازمة سياسية ، الى جانب وجودها في ازمة اقتصادية وايديولوجية ، فان عملية الانتقال هذه في حركة الصراع الطبقي تظل مشلولة او معلقة اذا لم تتمكن الطبقة العاملة ، لاسباب تاريخية معينة ، من فرض ممارستها السياسية لصراعها الطبقي كممارسة سياسية مسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . ان عجز الطبقة العاملة ، او التحالف الطبقي الثوري ، عن الهجوم السياسي على مواقع السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة يسمح لهذه الطبقة بأن تعيش في ازمة مزمنة تصير بذلك اطارا لاستمرار سيطرتها الطبقية . ان امكان وجود الطبقة المسيطرة في ازمة مزمنة هو في حد ذاته دليل على ان الممارسة السياسية للطبقة الثورية هي التي تحدد ، كممارسة سياسية مسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، الشكل الانجذابي لحركة هذا الصراع ، اي لتطور الصراع الطبقي ، في شكله الرئيسي ، كصراع سياسي . فسيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية اذن هي التي تضع الطبقة المسيطرة في ازمة سياسية . اما اذا عجزت الطبقة الثورية ، في شروط الازمة المزدوجة ، الاقتصادية والايديولوجية ، لأسباب تاريخية معينة ، عن ان تكون ممارستها السياسية الممارسة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، فحينئذ يصعب جدا القول ، بكل دقة علمية ، ان الطبقة المسيطرة هي في ازمة سياسية . القول بهذه الازمة ، في هذه الشروط من تطور الصراع الطبقي ، قول خاطىء قد يولد آثارا وخيمة على تطور الحركة الثورية نفسها . فالقضية ليست مجرد قضية لفظية ، بل هي قضية نظرية ، لها اهميتها العملية ، لانها تتعلق بتحديد الازمة السياسية داخل حقل الصراع الطبقي .

الازمة السياسية تتحدد داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . في هذا القول بداهة يجب الا تحجب عنا ما يحمله من نتائج نظرية . الحقل السياسي للصراع الطبقي هو حقل الممارسات السياسية لمختلف القوى الاجتماعية الطبقية المتصارعة ، سواء كانت هذه القوى طبقات او فئات او تحالفات طبقية محددة . الممارسة السياسية المسيطرة في هذا الحقل هي ، بشكل عام ، ممارسة الطبقة المسيطرة . فعلاقة السيطرة اذن هي اطار تطور مختلف هذه الممارسات السياسية الطبقية المحددة ، اي اطار تصارعها داخل هذا الحقل السياسي . والقول بوجود الطبقة المسيطرة في ازمة سياسية يعني هنا ، بكل دقة ، ان الممارسة السياسية لهذه الطبقة لم تعد الممارسة المسيطرة في هذا الحقل ، اي ان تغييرا حدث في علاقة السيطرة

لهذا ، يمكن القول ان الازمة المزدوجة ، الاقتصادية والايديولوجية ، للطبقة المسيطرة ليست كافية لانتقال حركة الصراع الطبقي من شكلها الانتباذي الى شكلها الانجذابي ، بين الممارسات الطبقية داخل هذا الحقل بالذات . وما دامت الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة في هذا الحقل ، فان هذه الطبقة ليست في ازمة سياسية ، حتى وان كانت في ازمة اقتصادية وايديولوجية ، اي حتى وان بطل ، مؤقتا ، فعل ممارستها السياسية في حقلي الصراع الطبقي ، الأقتصادي والايديولوجي . كي تكون الطبقة المسيطرة في ازمة سياسية اذن ، من الضرورة اطلاقا ان تكون السيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي ، ليس للممارسة السياسية لهذه الطبقة ، بل للممارسة السياسية للطبقة الثورية ، اي للطبقة النقيض . ان هذا التغير في علاقة السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي هو الذي يضع الطبقة المسيطرة في ازمة سياسية . فهذه الازمة اذن وليدة الممارسة السياسية الثورية التي تصل الى موقع السيطرة ، داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . والتغير في بنية هذا الحقل ، اي في علاقة السيطرة فيه يتم في اطار الحقل العام للصراع الطبقي ، ويقود بالضرورة الى تغير في شكل الحركة المحورية العامة لهذا الصراع نفسه . هذا التغير الاخير الذي يظهر الصراع الطبقي على حقيقته كصراع سياسي هو الذي يضع الطبقة المسيطرة في ازمة سياسية . هذه الازمة اذن هي ازمة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، وبالتالي ، ازمة السيطرة الطبقية لهذه الطبقة . ان الازمة السياسية للطبقة المسيطرة تتحدد داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، بتغير في علاقة السيطرة بين الممارسة السياسية لهذه الطبقة والممارسة السياسية للطبقة النقيض ، اي للطبقة العاملة ، او للتحالف الطبقي الثوري بقيادة الطبقة العاملة . بهذا المعنى **فقط** تتحدد هذه الازمة كأزمة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة .

٤ ـ أزمة الهيْمنة الطبقيّة وأزمة السَّيْطرة الطّبقيَّة

وللدقة في التحديد ، لا بد هنا من التمييز بين الازمة السياسية الخاصة بالفئة المهيمنة من هذه الطبقة ، والازمة السياسية لهذه الطبقة بالذات . فالاولى ازمة هيمنة طبقية تتحدد بالنسبة للتناقض الثانوي بين فئات الطبقة المسيطرة ، او التحالف الطبقي المسيطر ، اي بالنسبة للطرف المسيطر في التناقض الرئيسي المسيطر . اما الثانية فأزمة سيطرة طبقية تتحدد بالنسبة للتناقض الرئيسي بين الطبقة المسيطرة والطبقة النقيض ، وان كانت الاثنتان تتحددان داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . وكل ازمة من الأثنتين تخضع لمنطق خاص من التطور ، داخل الحقل العام للصراع الطبقي ، ومن غير الجائز عدم التمييز

بينهما . ان الظهور الضروري لهاتين الازمتين في شكل ازمة سياسية ، اي في شكل ازمة تتحدد داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، قد يحجب عنا اختلافهما ، مع ان تحديد هذا الاختلاف ضروري لفهم تعقد العملية الثورية .

ما كل ازمة سياسية بالضرورة ازمة سيطرة طبقية ، لكن ازمة السيطرة الطبقية بالضرورة ازمة سياسية . فالازمة هذه قد تكون ازمة هيمنة طبقية ، وقد تنحصر في هذه الازمة بالذات ، اي في تطور محدد من التناقض الثانوي بين فئات الطبقة المسيطرة قد يقود الى تغيير في علاقة الهيمنة بينها من غير ان يضع سيطرة هذه الطبقة في ازمة ، اي من غير ان يقود الى ازمة في تطور علاقة السيطرة بين طرفي التناقض الرئيسي المسيطر . في اطار هذه الازمة المنحصرة في ازمة هيمنة طبقية ، يتابع الصراع الطبقي تطوره في اطار حركته الانتباذية ، لان الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، برغم وجود ازمة الهيمنة هذه ، تظل الممارسة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . لا شك في ان التغيير في علاقة الهيمنة بين فئات الطبقة المسيطرة ، او التحالف الطبقي المسيطر ، له اثره في تطور الصراع الطبقي ، ليس في حقله السياسي وحسب ، بل في حقله العام ايضا . غير ان هذا التغيير لا يقود الى تغيير في شكل حركة الصراع الطبقي الا اذا قاد ، لأسباب محددة ، الى تغيير في علاقة السيطرة ، داخل الحقل السياسي لهذا الصراع ، بين الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة والممارسة السياسية للطبقة النقيض ، اي للطبقة الثورية . فالممارسة السياسية لهذه الطبقة هي وحدها التي تحدد ، في نهاية الامر ، بوجودها المسيطر داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، الشكل الانجذابي لحركة هذا الصراع ، ومن المستحيل ان تتطور الازمة السياسية من ازمة هيمنة طبقية الى ازمة سيطرة طبقية اذا لم يتم هذا التغيير في علاقة السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي بين الممارستين النقيضين . فالممارسة السياسية للطبقة الثورية اذن هي التي تحدد تطور الصراع الطبقي ، في شكله الرئيسي كصراع سياسي ، ولا يكون ذلك الا بوصولها الى السيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع . لهذا نرى ان التناقض الرئيسي المسيطر ، والذي هو دوما ، في تطور البنية الاجتماعية ، التناقض السياسي ، قد لا يظهر ، في شكله الرئيسي ، كتناقض سياسي ، برغم وجود ازمة سياسية ، فظهوره في شكله الرئيسي هذا يستلزم بالضرورة وجود الازمة السياسية كأزمة سيطرة طبقية ، وليس كأزمة منحصرة في ازمة هيمنة طبقية . ففي اطار هذه الازمة الاخيرة ، يستحيل ان يكون الشكل السياسي الشكل الرئيسي لهذا التناقض . ان التناقض الرئيسي لا يظهر بمظهره السياسي الا بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة

الثورية داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . لهذا ، يمكننا القول بالفعل ان هذه الممارسة السياسية الثورية هي التي تضع الطبقة المسيطرة في ازمتها السياسية ، اي في ازمة سيطرتها الطبقية . فكل تغيير في القوى الطبقية المسيطرة في اطار الشكل الانتباذي لحركة الصراع الطبقي تغيير غير ثوري ، مهما بلغت اهمية آثاره في التطور العام للبنية الاجتماعية ، لأنه يتم في اطار علاقة السيطرة القائمة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع ، وليس بتغيير فيها ، بل هو يفترض ويستلزم بقاء هذه العلاقة بالذات ، اي خضوع الطبقة العاملة بوجه خاص ـ لانها الطبقة النقيض ـ ، في ممارستها السياسية ، لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، او للتحالف الطبقي المسيطر .

٥ ـ تحليل مثال « الأنظمة التقدّميّة » : اليّة تحوُّل البُرجوازية الصّغيرة المُسيْطرة الى بُرجوازية كولونياليّة مُتجدِّدة

نلاحظ هنا ، على سبيل المثال ، ان التغيير في القوى الطبقية المسيطرة ، في ما يسمى « بالانظمة التقدمية » كمصر وسوريا ، كان يتم دوما في اطار هذا الشكل الانتباذي بالذات لحركة الصراع الطبقي . وهذا يساعدنا على فهم الطبيعة الخاصة بالممارسة السياسية للبرجوازية الصغيرة . فهذه الطبقة ، حتى في صراعها ضد البرجوازية المسيطرة ، وعلى نقيض الطبقة العاملة ، لا تحدد في ممارستها السياسية للصراع الطبقي شكلا انجذابيا لحركة هذا الصراع ، بل شكلا انتباذيا يتفق مع طبيعتها الطبقية بالذات . فهي تنزع دوما ، سواء أكانت في السلطة ام خارجها ، الى منع تطور الصراع الطبقي في شكله الرئيسي كصراع سياسي ، اي الى منع تطوره في اطار حركته الانجذابية . قد يكون من الطبيعي ، حين تكون هذه الطبقة في السلطة ، ان تحدد في ممارستها السياسية شكلا انتباذيا لحركة الصراع الطبقي ، فهي في هذا ، كطبقة مسيطرة ، في تماثل مع البرجوازية المسيطرة . غير ان الغريب في الامر هو ان تحاول الشيء نفسه حين تكون خارج السلطة في صراع طبقي مع البرجوازية المسيطرة ، اي ان تحاول منع تفجر الصراع الطبقي في حقله السياسي كصراع سياسي . وهي في هذا على اختلاف مع الطبقة البرجوازية التي وصلت الى السيطرة الطبقية عن طريق تفجيرها للصراع الطبقي كصراع سياسي . أساس هذا الاختلاف بين الطبقتين في الممارسة السياسية للصراع الطبقي عائد الى طبيعة البرجوازية الصغيرة كطبقة غير مهيمنة ، اي كطبقة لا تحمل في صيرورتها الطبقية نظام انتاج جديد ،

بعكس البرجوازية الرأسمالية . فتفجير الصراع الطبقي على حقيقته كصراع سياسي ، اي كصراع من اجل السلطة السياسية كأداة للوصول الى السيطرة الطبقية ، يضع في مجابهة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع ، بشكل رئيسي ، الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة والممارسة السياسية للطبقة الثورية ، اي للطبقة النقيض التي تحمل في صيرورتها الطبقية نظاما جديدا من الانتاج هو نقيض نظام انتاج الطبقة المسيطرة . في هذه المجابهة السياسية توضيح رائع للأمور تخشاه ، بشكل غريزي ، البرجوازية الصغيرة ، لانه ، كما في ساعة الحق ، يفرض عليها الخيار بين امرين لا ثالث لهما : بين الخضوع لهيمنة الطبقة المسيطرة ، او الخضوع لهيمنة الطبقة الثورية . وكلا الامرين تحاول يائسة رفضه . وفي رفضها استحالة ، هي استحالة صيرورتها طبقة مهيمنة .

في اطار تطور طبيعي للانتاج الراسمالي ، كما في البلدان الامبريالية مثلا ، من الصعب جدا ، ان لم يكن من المستحيل ، وصول هذه الطبقة غير المهيمنة الى السيطرة الطبقية . فالطبيعة الطبقية للبرجوازية الامبريالية تمنع ذلك ، كما ان التطور الامبريالي نفسه للانتاج الرأسمالي لا يسمح الا بامكان واحد : ضرورة وصول الطبقة المهيمنة النقيض ، اي الطبقة العاملة ، دون غيرها ، الى السيطرة الطبقية . اما في اطار تطور الانتاج الكولونيالي ، فليس في الطبيعة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية ما يمنع وصول البرجوازية الصغيرة الى السيطرة الطبقية . فالبرجوازية الكولونيالية ، كممثلة ، في وجودها الطبقي المسيطر نفسه ، للبرجوازية الامبريالية ، تستمد سيطرتها الطبقية بالذات من تبعيتها البنيوية لهذه الطبقة ، اي من تبعية هذا الانتاج الذي يولدها كطبقة مسيطرة ، للانتاج الامبريالي . ان علاقة التبعية هذه بين بنية الانتاجين توجد في منطق الصيرورة الطبقية داخل الانتاج الكولونيالي امكانا هو مستحيل في منطق الصيرورة الطبقية الخاص بالانتاج الامبريالي . هذا الامكان في وصول البرجوازية الصغيرة ، اي في وصول هذه الطبقة غير المهيمنة الى السيطرة الطبقية ، برغم وجوده في التطور الطبقي للواقع الكولونيالي ، هو بالفعل فضيحة نظرية في منطق التاريخ . لكونه كذلك ، يستحيل تحققه بشكل طبيعي يتفق مع منطق التاريخ ، اي بشكل يحتدم فيه الصراع الطبقي داخل حقله السياسي ، فيتكشف على حقيقته كصراع سياسي بين ممارسة سياسية لطبقة مسيطرة تحاول الابقاء على علاقات انتاج قائمة تجعل منها طبقة مسيطرة ، وممارسة سياسية ثورية لطبقة مهيمنة تستهدف هدم علاقات الانتاج هذه ، وبناء علاقات انتاج جديدة تستلزم بالضرورة وجودها كطبقة مسيطرة . هذا ، نجد البرجوازية الصغيرة عاجزة اطلاقا عن

الوصول الى السيطرة الطبقية في اطار الحركة الانجذابية للصراع الطبقي ، لان من منطق هذه الحركة بالذات ان يسد الطريق على تحقق امكان يخرج عن المنطق الطبيعي لتطور التاريخ . فليس من الغريب اذن الا يجد هذا الامكان تحققه الا في اطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي ، حيث السيطرة في حقله السياسي للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، وكأنه في تحققه هذا ، يأخذ التاريخ على حين غرة . ان عدم وجود الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة في ازمة ، يفتح امام البرجوازية الصغيرة طريقا واحدا للوصول الى السيطرة الطبقية : هو ان **تفاجىء** التطور الطبيعي للصراع الطبقي ، اي ان تفاجىء تطور التناقض بين الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة والممارسة السياسية للطبقة المهيمنة النقيض . ان « الانقلاب العسكري » ، طريق وصول البرجوازية الصغيرة الى السيطرة الطبقية ، ليس مفاجأة للطبقة المسيطرة بقدر ما هو مفاجأة لتطور الصراع الطبقي بين الطبقتين الرئيسيتين النقيضين ، أي خروج عن منطق تطور الصراع بينهما . في هذا النوع الخاص من الممارسة السياسية للصراع الطبقي ، اي في هذا النوع الخاص بالبرجوازية الصغيرة ، رفض فعلي للصراع الطبقي ، من حيث هو صراع بين طبقتين رئيسيتين تمثل كل منهما نظاما من الانتاج ، اي شكلا محددا من علاقات الانتاج مناقضا للآخر . والنتيجة **العملية لهذا الرفض،الذي هو في حد ذاتهممارسة سياسية محددة للصراعالطبقي،هي** ابقاء علاقات الانتاج القائمة التي تعجز هذه الطبقة غير المهيمنة عن تحويلها ، برغم وصولها الى السيطرة الطبقية ، وربما على الأصح ، بسبب وصولها هذا بالذات .

في اطار الانتاج الكولونيالي ، وفي شروط تاريخية محددة من تطور الصراع الطبقي داخل هذا الانتاج ، قد تصل البرجوازية الصغيرة الى السيطرة الطبقية . غير ان هذا لا يعني اطلاقا ان هذه الطبقة غير المهيمنة هي التي ، في ممارستها السياسية للصراع الطبقي ، تضع البرجوازية الكولونيالية المسيطرة في ازمة سياسية ، سواء أكانت هذه الازمة ازمة هيمنة طبقية او سيطرة طبقية . فتطورها ، في اطار العلاقة الكولونيالية ، حتى في تحالفها مع الطبقة المسيطرة ، يمنعها من ان تصير الطبقة المهيمنة في التحالف الطبقي المسيطر . كما ان تطور فئتها المنتجة بالذات ، لكونه تطورا ملجوما بالضرورة ، بل مسدود الافق في اطار هذه العلاقة ، لا يسمح بوصول فئتها هذه الى الهيمنة الطبقية داخل الطبقة المسيطرة ، اذا قبلنا بامكان انتماء هذه الفئة الى الطبقة المسيطرة وانصهارها فيها ، وهو افتراض غير جائز في اساسه . لهذا السبب ، يمكننا القول ان البرجوازية الصغيرة عاجزة ، في ممارستها السياسية ، عن ان تضع البرجوازية الكولونيالية في ازمة هيمنة

طبقية . وهي كذلك عاجزة عن ان تضعها في ازمة سيطرة طبقية . واساس هذا العجز يكمن في طبيعتها الطبقية بالذات كطبقة غير مهيمنة . فانفجار الازمة السياسية للطبقة المسيطرة كأزمة سيطرة طبقية يعني ، بكل دقة ، في منطق التطور التاريخي للصراع الطبقي ، ضرورة احداث تغيير في علاقة السيطرة الطبقية ، اي ضرورة احداث تغيير ثوري في علاقات الانتاج القائمة . ويستحيل اطلاقا على طبقة غير مهيمنة كالبرجوازية الصغيرة ان تقوم بذلك ، حتى وان كانت خاضعة لسيطرة الطبقة المسيطرة وفي تناقض تناحري معها . فهذا التغيير في علاقات الانتاج القائمة يعني بالضرورة اقامة علاقات انتاج جديدة ، اي بناء قاعدة مادية لنظام انتاج جديد . ان الطبقة المهيمنة التي هي ، في اطار علاقة السيطرة الطبقية القائمة ، النقيض المباشر للطبقة المسيطرة ، هي قادرة على القيام بهذا التغيير الثوري . ولا يكون ذلك الا بوصولها الى السيطرة الطبقية وبفعل ممارستها السياسية بالذات ، عبر انتزاعها السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . لهذا نرى ان المنطق الطبيعي في تطور الصراع الطبقي ، داخل حقله السياسي بوجه خاص ، يضع البرجوازية الصغيرة ، في ممارستها السياسية ، تحت هيمنة الطبقة العاملة ، في اطار تحالفها الطبقي مع هذه الطبقة المهيمنة .

لا شك في ان هذا التحالف الطبقي ، داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي شرط رئيسي لوضع الطبقة المسيطرة ، او التحالف الطبقي المسيطر ، في ازمة سيطرة طبقية . غير ان الهيمنة فيه لا بد ، **بشكل مطلق** ، من ان تكون للطبقة المهيمنة ، اي **للطبقة العاملة** ، حتى يقود الى وضع الطبقة المسيطرة في ازمة سياسية هي ازمة سيطرتها الطبقية . فاذا كانت الهيمنة فيه للطبقة غير المهيمنة ، فلا وجود لأزمة السيطرة الطبقية . والبرجوازية الصغيرة تستهدف بشكل رئيسي ، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي ضد الطبقة المسيطرة نفسها ، منع وصول الطبقة العاملة الى الهيمنة الطبقية ، وبالتالي ، منع وصول الممارسة السياسية لهذه الطبقة المهيمنة الى السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . ان في المنطق الطبقي للممارسة السياسية لهذه الطبقة غير المهيمنة اذن رفضا لمنطق التطور الطبيعي لهذا الصراع ، داخل حقله السياسي بشكل خاص ، لان من منطق هذا التطور الطبيعي ان يؤدي بالضرورة الى وصول الطبقة المهيمنة الى الهيمنة الطبقية داخل التحالف الطبقي الثوري ، وبالتالي ، الى وضع الطبقة المسيطرة ، او التحالف الطبقي المسيطر ، بالفعل في ازمة سيطرة طبقية . فوصول الطبقة المهيمنة النقيض ، اي الطبقة العاملة ، الى السيطرة الطبقية مرتبط بالضرورة بوصولها الى السيطرة داخل الحقل السياسي

الطبقي ، اي بصيرورة ممارستها السياسية الممارسة السياسية المسيطرة داخل هذا الحقل ، ولا يكون ذلك الا بوصولها ، في ممارستها السياسية بالذات ، الى الهيمنة الطبقية داخل التحالف الطبقي الثوري . وفي هذا ، اي في هذا التطور الطبيعي للصراع الطبقي ، منع للبرجوازية الصغيرة من الوصول الى السيطرة الطبقية . فوصول هذه الطبقة غير المهيمنة الى السيطرة الطبقية يستلزم بالضرورة شل حركة الممارسة السياسية للطبقة العاملة كطبقة مهيمنة ، كما وان بقاءها كطبقة مسيطرة غير مهيمنة يستلزم بالضرورة شل الحركة العامة للصراع الطبقي كصراع يدور ، في اساسه ، حول السيطرة الطبقية بين طبقتين مهيمنتين نقيضين ، وبالتالي ، وبشكل رئيسي ، شل حركة الممارسة السياسية لهاتين الطبقتين ، اي للطبقة المسيطرة السابقة والتي هي البرجوازية الكولونيالية ، والطبقة العاملة . ان بقاء الطبقة غير المهيمنة في السيطرة الطبقية لا يكون الا بخضوع الطبقتين المهيمنتين النقيضين لسيطرة هذه الطبقة .

غير أن العلاقة الطبقية التي تربط الطبقة العاملة كطبقة مهيمنة بهذه الطبقة غير المهيمنة ، في اطار هذه العلاقة بالذات من السيطرة الطبقية التي تجعل من هذه الطبقة غير المهيمنة طبقة مسيطرة ، تختلف تمام الاختلاف عن العلاقة الطبقية التي تربط البرجوازية الكولونيالية ، في هذا الاطار ، بهذه الطبقة غير المهيمنة . أو بتعبير آخر ، ان علاقة هذه الطبقة ، كطبقة مسيطرة ، بالطبقة العاملة ليست مماثلة لعلاقتها بالبرجوازية الكولونيالية ، وان كانت في الظاهر كذلك . والاختلاف في هذه العلاقة الطبقية اختلاف طبقي ، لا تحدده الطبيعة الطبقية لهذه الطبقة غير المهيمنة ، بقدر ما تحدده العلاقة الطبقية بين الطبقتين المهيمنتين النقيضين في علاقتهما بالطبقة المسيطرة غير المهيمنة . من الخطأ القول اذن ان الطبيعة الطبقية للبرجوازية الصغيرة هي التي تحدد اختلاف علاقتها بالطبقة العاملة عن علاقتها بالبرجوازية الكولونيالية ، وكأن هذه الطبيعة الطبقية جوهر ميتافيزيقي ثابت لا يتغير ، سواء أكانت هذه الطبقة في السلطة ام خارجها . ان ما يحدد هذا الاختلاف هو في الحقيقة علاقة الطبقتين النقيضين في اطار علاقتهما بالبرجوازية الصغيرة كطبقة مسيطرة ، اي في اطار مرحلة تاريخية محددة من التطور العام للصراع الطبقي . فالمقولة التي تؤكد على ان البرجوازية الصغيرة أقرب الى الطبقة العاملة منها الى البرجوازية الكولونيالية مقولة خاطئة في اطلاقها ، صحيحة في حدود تاريخية معينة ، اي في اطار مرحلة تاريخية محددة من تطور الصراع الطبقي تعود فيها السيطرة الطبقية الى البرجوازية الكولنيالية وليس الى البرجوازية الصغيرة . الا ان وصول هذه الطبقة غير المهيمنة الى

السيطرة الطبقية يعكس ، اي يقلب ، داخل حقل الصراع الطبقي ، علاقتها الطبقية بالطبقتين الرئيسيتين ، فتصير ، **كطبقة مسيطرة** ، بالضرورة اقرب الى البرجوازية الكولونيالية منها الى الطبقة العاملة . ان تحديد علاقات التناقض بين الطبقات الاجتماعية ، في اطار نظام الانتاج القائم ، يجب ان يتم اذن داخل حقل الصراع الطبقي ، وبالنسبة الى مختلف مراحل التطور فيه . فوصول هذه الطبقة غير المهيمنة الى السيطرة الطبقية يضعها بالضرورة في علاقة مع الطبقة العاملة تختلف عن علاقتها بها قبل وصولها الى هذه السيطرة الطبقية . والشيء نفسه يقال بالنسبة الى علاقتها بالبرجوازية الكولونيالية . غير ان هذا التغير في طبيعة علاقتها الطبقية بالطبقتين الرئيسيتين ، كطبقتين مهيمنتين ، لا يتم بشكل آلي وبمجرد وصولها الى السيطرة الطبقية ، بل يمر بعملية معقدة من تطور الصراع الطبقي لها آثارها في تطور الانتاج الاجتماعي التي هي ايضا اثر له . لا نريد التوسع الآن في هذا المجال ، اي في تحليل هذه العملية المعقدة ، بل نكتفي بالقول ان وصولها ، كطبقة غير مهيمنة ، الى السيطرة الطبقية ، لا يمكن ان يتم الا في اطار علاقات الانتاج القائمة ، اي في اطار هذه العلاقة من السيطرة الطبقية التي تخضع الطبقة العاملة لسيطرة الطبقة المسيطرة . فهو اذن يتم بعملية استبدال طبقي لا يحدث تغييرا في علاقة السيطرة الطبقية القائمة ، لان التغيير الذي يحدثه ، في اطار هذه العلاقة ، يحافظ على وجود هذه العلاقة بالذات ، اي انه تغيير بالنسبة للطبقة المسيطرة وليس بالنسبة للطبقة العاملة التي تظل خاضعة ، بهذا التغيير ، لسيطرة الطبقة المسيطرة . وعملية الاستبدال الطبقي هذه ، هي في حد ذاتها عملية صراع طبقي ضد البرجوازية الكولونيالية كطبقة مسيطرة . ولكونها كذلك ، تجد الطبقة العاملة نفسها مدعوة الى خوض هذا الصراع الطبقي ضد نقيضها الطبقي المباشر . الا ان الصراع الطبقي ، في عملية الاستبدال الطبقي هذه ، ليس موجها ضد البرجوازية الكولونيالية وحدها ، بل ضد الطبقة العاملة ايضا كطبقة مهيمنة . هذه المجابهة ، داخل الصراع الطبقي ضد سيطرة البرجوازية الكولونيالية ، بين الطبقة المسيطرة غير المهيمنة ، والطبقة المهيمنة الخاضعة لسيطرة هذه الطبقة ، تقود بالضرورة البرجوازية الصغيرة المسيطرة الى البحث عن ايجاد قاعدة مادية ، في اطار علاقات الانتاج القائمة ، تمكنها ، في صراعها ضد البرجوازية الكولونيالية بالذات ، من مجابهة الهيمنة الضرورية للطبقة العاملة ، اي من ان تصير بدورها طبقة مهيمنة في اطار علاقات الانتاج القائمة ، والتي هي علاقات الانتاج الكولونيالية . ان بقاء البرجوازية الصغيرة كطبقة مسيطرة مرتبط بالضرورة بامكان صيرورتها طبقة مهيمنة . اذا كان في وصولها ، كطبقة غير

مهيمنة ، الى السيطرة الطبقية خروج عن منطق التطور الطبيعي للصراع الطبقي ، فان استمرار وجودها كطبقة مسيطرة يخضع بالضرورة ، في امكانه نفسه ، لهذا المنطق بالذات . فامكان صيرورتها طبقة مهيمنة ، كشرط لاستمرار وجودها كطبقة مسيطرة ، لا يمكن تحققه اصلا - ان كان هذا التحقق ممكنا - الا في اطار علاقات الانتاج القائمة ، اي في اطار هذه العلاقات من الانتاج التي كانت فيها البرجوازية الكولونيالية الطبقة المسيطرة ، والتي فيها ايضا تم وصول البرجوازية الصغيرة الى السيطرة الطبقية . فالبرجوازية الصغيرة المسيطرة مدعوة بالضرورة الى تجديد علاقات الانتاج هذه ، اي الى اعادة انتاجها باستمرار ، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي ضد البرجوازية الكولونيالية بالذات ، لان تجدد علاقات الانتاج هذه شرط ضروري ومطلق لاستمرار وجودها كطبقة مسيطرة . الا ان ضرورة صيرورتها طبقة مهيمنة ، في اطار علاقات الانتاج القائمة ، كشرط لتجدد سيطرتها الطبقية ، تدفعها الى التمثل بالطبقة المسيطرة التي استبدلتها والتي هي في صراع طبقي معها ، وبالتالي ، الى التماثل معها ، وليس الى التفارق عنها . فهذا الشكل المعين من الصراع الطبقي الذي يدور ، في اطار عملية الاستبدال الطبقي ، بين البرجوازية الكولونيالية والبرجوازية الصغيرة ، هو الذي يحدد علاقة التماثل هذه بين الطبقتين ، والتي يتم في اطار علاقات الانتاج القائمة ، بل يستلزم وجودها وتجددها المستمر . هذا التماثل بين الطبقتين في اطار هذا الشكل المعين من الصراع بينهما - ، والذي هو في منطق صيرورة البرجوازية الصغيرة طبقة مهيمنة ، هو في حد ذاته خطر على الوجود الطبقي المسيطر للبرجوازية الصغيرة . ان في تحول هذه الطبقة الى طبقة مهيمنة رجوعا ، بالضرورة ، الى السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية ، برغم التغير الفردي - وليس الطبقي - في الممثلين الطبقيين ، وبرغم وجود قطاع دولة داخل الانتاج الاجتماعي ، لان هذا التحول يستحيل ان يتم في اطار آخر غير اطار علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة ، ولان وجود قطاع الدولة لا يغير من الطبيعة الطبقية لعلاقات الانتاج هذه ، بل الطبيعة الطبقية هذه العلاقات الانتاجية هي التي تحدد الطابع الطبقي المتميز لقطاع الدولة . ثم ان عملية صيرورة هذه الطبقة طبقة مهيمنة ، في اطار علاقات الانتاج القائمة ، يولد تناقضا خطيرا بين الممثلين الطبقيين لهذه الطبقة ، والذين يمثلون في السلطة السياسية مصالحها الطبقية العامة ويستخدمون هذه السلطة في خدمة هذه المصالح ، وبين جماهير هذه الطبقة بالذات . فتحول هذه الطبقة الى طبقة مهيمنة يقطع بالضرورة علاقة التمثيل الطبقي التي تربط ممثليها الطبقيين في السلطة بجماهيرها . وبقطع علاقة التمثيل الطبقي هذه ، يتحول

هؤلاء الممثلون الطبقيون للبرجـوازية الصغـيرة المسيطـرة ، بالضرورة ، الى برجـوازية كولونيالية متجددة،وليس إلى « طبقة جديدة » ، عسكرية او بيروقراطية او غير ذلك ، لا وجود لها في الواقع ، اي في واقع علاقات الانتاج القائمة ، ولا مكان لها في النظرية ، اي في نظرية تطور هذا الانتاج الكولونيالي. ان في قطع هذه العلاقة من التمثيل الطبقي اذن تجددا للعلاقة الكولونيالية نفسها ، وبالتالي للبرجـوازية الكولونيالية كطبقـة مسيطـرة . لهذا ، يمكننا القول ان البرجوازية الصغيرة المسيطـرة ليسـت في عجـز مطلـق عن تغيير علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة وحسب، اي انها ليست في عجز مطلـق عن تحقيق الثورة الوطنية التحررية في قطع العلاقة الكولونيالية وحسب، بل هي ايضا في عجز مطلق عن تجديد سيطرتها الطبقية بشـكل يحافـظ على وجودهـا كطبقـة مسيطـرة ، اي كطبقـة برجوازية صغيرة مسيطرة : فاستمرار وجودها كطبقة مسيطّرة مرتبـط بالضرورة بامـكان صيرورتها طبقة مهيمنة ، غير ان عملية صيرورتهـا طبقـة مهيمنـة تقـود بالضرورة الى السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية ، اي الى ابعادها عن السيطرة الطبقية واخضاعها لسيطرة البرجوازية الكولونيالية المتجددة. هذا العجـز الطبقـي الـذي يحـدد صيرورتهـا الطبقية ناتج عن طبيعتها الطبقية كطبقة غير مهيمنة . فوجودها كطبقة مسيطرة يقود تطور الصراع الطبقي الى مأزق لا خروج منه الا بخروجها من موقع السيطرة الـطبقية ، أي بانتزاع السلطة السياسية منها وتحرير الصراع الطبقي في أفق تطوره الطبيعي نحو الهيمنة الضرورية للطبقة العاملة . ان من سخرية التاريخ ان يكون وصول البرجوازية الصغيرة الى السيطرة الطبقية عقبة رئيسية في وجه تحقيق مصالحها الطبقية بالـذات . هكذا يثـأر الصراع الطبقـي من خرق منطـق تطـوره الطبيعـي . فالبرجـوازية الصغـيرة ، كطبقـة مسيطرة ، في تناقض مستمر ، داخل صيرورتها الطبقية ، مع مصالحها الطبقية . ان هذه الطبقة ، لكونها غير مهيمنة ، لا تقدر على تحقيق مصالحها الطبقية باحتلالها موقع الطبقة المهيمنة ، أي أنها لا تحقق مصالحها الطبقية الا في ظل هيمنة الطبقة المهيمنة التي تتحالف معها . وفي اطار العلاقة الكولونيالية بوجه خاص، لا تتحقق المصالح الـطبقية لجماهـير البرجوازية الصغيرة الا بتحالف مع الطبقة العاملة ، وبوصول هذه الطبقة المهيمنـة الى السيطرة الطبقية .

ان الدور الطبيعي للبرجوازية الصغيرة في الحركة الثورية التحررية هو ان تكون سندا للطبقة العاملة المهيمنة في صراعها الطبقي ضد البرجوازية الكولونيالية من اجل السلطة السياسية كأداة لتحقيق سيطرتها الطبقية . فدورها الثوري في حركة التحرر يكمن اذن في

كونها طبقة سندا للطبقة العاملة . ومن غير الطبيعي ، في منطق تطور الصراع الطبقي ، ان تنعكس هذه العلاقة الطبقية بين الطبقة الثورية المهيمنة والطبقة السند . ووجود هذه العلاقة ، لأسباب محددة ، في واقع التجربة التاريخية ، في شكلها المعكوس ، لا يجعل من هذا الشكل شكلا طبيعيا في تطور الصراع الطبقي ، لأن تطور هذه العلاقة المعكوسة بالذات يسير بالضرورة في اتجاه اعادة عكسها ، اي في اتجاه يعيد الى الصراع الطبقي منطق تطوره الطبيعي . لا شك في ان حركة عكس هذه العلاقة الطبقية المعكوسة هي في حد ذاتها عملية معقدة من الصراع الطبقي في مختلف حقوله . والعامل الحاسم في تحقيق هذه الحركة ، والمحدد في النهاية لنجاحها ، هو قطع علاقة التمثيل الطبقي التي تربط ، داخل الصيرورة الطبقية للبرجوازية الصغيرة المسيطرة، الممثلين الطبقيين لهذه الطبقةبجماهيرها. كما ان تحقيق حركة العكس هذه يتحدد في النهاية داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، وبفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة العاملة فيه . الا ان تطور تلك العلاقة الطبقية المعكوسة يظل ممكنا ما دام قطع هذه العلاقة من التمثيل الطبقي لم يتحقق بعد داخل الحقل العام للصراع الطبقي . وتطور هذه العلاقة المعكوسة هو الذي يحدد تطور الحركة العامة لهذا الصراع . من هنا أتى التعقد في تطور الصراع الطبقي بين الطبقة العاملة ، كطبقة مهيمنة ، والبرجوازية الصغيرة المسيطرة ، كطبقة غير مهيمنة ، داخل علاقتهما الطبقية المعكوسة . لا شك في ان الطبقة العاملة في تناقض وفي صراع طبقي ضد هذه الطبقة المسيطرة . الا انها لا تنطلق ، في صراعها الطبقي هذا ، من مجرد ارادتها الطبقية ، كطبقة مهيمنة ، في ضرورة وصولها الى السيطرة الطبقية، بل من واقع علاقتها الطبقية المعكوسة بهذه الطبقة المسيطرة ، ومن واقع علاقة ممثلي هذه الطبقة بجماهيرها ، ومن واقع علاقة هذه الطبقة المسيطرة بالبرجوازية الكولونيالية. وبتعبير آخر ، ان تطور علاقة الصراع الطبقي التي تربط الطبقة العاملة بالبرجوازية الصغيرة المسيطرة ، في اطار علاقتهما الطبقية المعكوسة ، مرتبط بالضرورة بحركة صيرورة هذه الطبقة المسيطرة طبقة مهيمنة . فصراع الطبقة العاملة اذن من اجل انتزاع السلطة السياسية من البرجوازية الصغيرة المسيطرة للوصول الى السيطرة الطبقية ، لا بد من ان ينطلق من التناقضات الطبقية التي تولدها هذه الصيرورة الطبقية بالذات داخل الحقل العام للصراع الطبقي ، ومن ان يتحرك ضمنها . هذا التعقد الذي يولده في تطور الصراع الطبقي وصول البرجوازية الصغيرة الى السيطرة الطبقية لا نجده في تطور هذا الصراع في اطار السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية، الا انه ، في منطق تطوره بالذات ، لا يخرج عن منطق

الضرورة في وصول طبقة مهيمنة الى السيطرة الطبقية ، بل هو بالعكس يخضع له . فصيرورة البرجوازية الصغيرة المسيطرة طبقة مهيمنة ، بتحول ممثليها الطبقيين الى برجوازية كولونيالية متجددة ، اي بقطع علاقة التمثيل الطبقي التي تربطهم بجماهيرها، يخلق الشرط الضروري لدخول هذه الطبقة المسيطرة بالذات في ازمة سيطرتها الطبقية . هذا هو التناقض الموضوعي الذي تقع فيه البرجوازية الصغيرة بوصولها الى السيطرة الطبقية والذي تعجز اطلاقا عن حله : ان شرط بقائها كطبقة مسيطرة ، والذي يكمن في ضرورة صيرورتها طبقة مهيمنة، هو نفسه شرط دخولها في ازمة سيطرتها الطبقية .

٦ ـ علاقة التمثيل الطَبقي

ان ما قلناه سابقا عن الازمة السياسية للطبقة المسيطرة ، كأزمة لسيطرتها الطبقية ، يظل قائما بالنسبة لأزمة السيطرة الطبقية للبرجوازية الصغيرة المسيطرة . معنى هذا ان الطبقة العاملة ، كطبقة مهيمنة ، هي التي تضع ، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي ، هذه الطبقة المسيطرة في ازمة سيطرتها الطبقية . فتحقق شرط دخول هذه الطبقة في ازمة سيطرتها الطبقية لا يضعها في ازمتها هذه الا بمقدار ما تتمكن الطبقة العاملة من انتزاع السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، اي من فرض ممارستها السياسية ، داخل هذا الحقل ، كالممارسة السياسية المسيطرة . ليس من المستحيل اذن ان يتحقق شرط دخول البرجوازية الصغيرة المسيطرة في ازمة سيطرة طبقية ، من غير ان تكون بالفعل ، اي داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، في ازمة سيطرتها هذه . هذا يعني ان عملية تحول الممثلين الطبقيين للبرجوازية الصغيرة المسيطرة الى برجوازية كولونيالية متجددة قد تتحقق من غير ان يقود هذا التحول بشكل آلي الى ازمة سيطرة طبقية . فتطور الصراع الطبقي في اطار حركته الانتباذية ، بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل حقله السياسي ، يمنع اطلاقا تفجر هذه الازمة في حقله هذا بالذات ، بل ان استمرار تطوره ، في اطار حركته هذه ، قد يسمح للبرجوازية الصغيرة نفسها ، او لفئات منها ، بمعاودة تجربتها السابقة في الوصول الى السيطرة الطبقية عن طريق « الانقلاب العسكري » ، اي عن هذه الطريق الوحيدة التي يسمح بها هذا الشكل الانتباذي من حركة الصراع الطبقي . وقد يكون لتكرار عملية « الانقلابات العسكرية » في ظل سيطرة البرجوازية الصغيرة المسيطرة مدلول آخر ، هو محاولة فئات من هذه الطبقة المسيطرة منع تحقيق عملية صيرورتها طبقة مهيمنة ، اي منع تحول ممثليها الطبقيين الى برجوازية

كولونيالية متجددة . في اطار هذه الحركة الانتبادية للصراع الطبقي ، وفي ظل سيطرة البرجوازية الصغيرة المسيطرة نفسها ، ليس من المستحيل اذن ان تدخل هذه الطبقة في الحلقة المفرغة لتجدد وصولها الى السيطرة الطبقية ، او للجم حركة صيرورتها طبقة مهيمنة ، في هذا الاطار بالذات من عجزها عن البقاء كطبقة مسيطرة . والبرجوازية الصغيرة عاجزة ، في ممارستها السياسية ، عن كسر هذه الحلقة المفرغة في صيرورتها الطبقية . ان الطبقة العاملة وحدها قادرة ، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي ، على كسر هذه الحلقة المفرغة . وتحقيق هذه العملية من الصراع الطبقي يكون بعزل الممثلين الطبقيين للبرجوازية الصغيرة المسيطرة عن جماهير هذه الطبقة ، وبتوجيه الصيرورة الطبقية لهذه الجماهير في الافق الطبيعي والضروري لتحالفها الثوري مع الطبقة العاملة المهيمنة . هذه العملية ، كما رأينا ، تجد شرطها الضروري في عملية صيرورة البرجوازية الصغيرة المسيطرة طبقة مهيمنة . وعملية هذه الصيرورة في اساسها عملية اقتصادية ، لانها تتحقق بفعل تطور الانتاج الاجتماعي داخل علاقاته الكولونيالية ، في ظل السيطرة الطبقية للبرجوازية الصغيرة. فتطور الانتاج الاجتماعي في اطار علاقته الكولونيالية هذه هو الذي يحدد بالضرورة حركة صيرورة هذه الطبقة طبقة مهيمنة . أي ، بتعبير آخر ، ان تطور السيطرة الطبقية للبرجوازية الصغيرة في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية هو الذي يحدد بالضرورة تحول ممثلي البرجوازية الصغيرة الطبقيين الى برجوازية كولونيالية متجددة . عملية هذا التحول اذن ، في اساسها ، عملية اقتصادية مرتبطة بتطور الانتاج الاجتماعي في اطار علاقاته الكولونيالية القائمة، وهي تقود ، كما أشرنا سابقا ، الى قطع علاقة التمثيل الطبقي التي تربط جماهير البرجوازية الصغيرة بممثليها الطبقيين .

الا ان علاقة التمثيل الطبقي هذه علاقة ايديولوجية ، وان كانت تتحدد ، في شكل وجودها ، بوجود القاعدة الاقتصادية للبنية الاجتماعية ، اي بعلاقات الانتاج في هذه البنية . فالعملية الاقتصادية الموضوعية في تحول الممثلين الطبقيين للبرجوازية الصغيرة المسيطرة الى برجوازية كولونيالية متجددة لا تقود بشكل آلي الى قطع هذه العلاقة الايديولوجية من التمثيل الطبقي ، وان كانت شرطا ضروريا لتحقيق هذا القطع . لا شك في ان هذه العملية التي تحددها بالضرورة علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة هي عملية تفارق طبقي حاد في صفوف البرجوازية الصغيرة نفسها . الا انها تتحقق ، كعملية اقتصادية ، في ظل سيطرة الايديولوجية المسيطرة ، اي في ظل سيطرة ايديولوجية البرجوازية الصغيرة بالذات، وليس في ظل سيطرة ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية .

ان تجدد سيطرة البرجوازية الكولونيالية اذن يستلزم بقاء السيطرة الايديولوجية للبرجوازية الصغيرة ، لان في بقاء هذه السيطرة الايديولوجية شرطا لخضوع جماهير البرجوازية الصغيرة للسيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية المتجددة . ان ايديولوجية البرجوازية الصغيرة لكونها الايديولوجية المسيطرة ، هي التي تحجب عن هذه الجماهير رؤية هذا الواقع في تحول ممثليها الطبقيين الى برجوازية كولونيالية متجددة ، اي الى الطبقة التي هي في صراع طبقي معها . فالبرجوازية الكولونيالية المتجددة اذن تستخدم ، في ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، ايديولوجية البرجوازية الصغيرة نفسها لأحكام سيطرتها الطبقية على جماهير هذه الطبقة . ان عملية قطع علاقة التمثيل الطبقي بين هذه الجماهير وممثليها الطبقيين تتحقق بالضرورة داخل الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي ، وان كانت تجد شرط تحققها في تلك العملية الاقتصادية من تحول هؤلاء الممثلين الطبقيين الى برجوازية كولونيالية متجددة . والبرجوازية الصغيرة عاجزة اطلاقا ، بقوتها الطبقية المستقلة ، عن تحقيق عملية القطع الايديولوجي هذه ، لان ايديولوجيتها بالذات ، كأيديولوجية مسيطرة ، هي العقبة الرئيسية التي تعترض ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي . ان الايديولوجية المسيطرة للبرجوازية الصغيرة ، بتحولها الى ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية المتجددة ، تشل حركة الصراع الطبقي لجماهير البرجوازية الصغيرة ، داخل حقله الايديولوجي بوجه خاص . فجماهير هذه الطبقة غير قادرة على ممارسة صراعها الطبقي ضد ما تعتبره ايديولوجيتها الطبقية المسيطرة . لهذا ، تجد الطبقة العاملة نفسها مدعوة بالضرورة الى تحرير هذه الجماهير من سيطرة ايديولوجيتها بالذات ، والى تحرير نفسها ايضا ، كطبقة مهيمنة ، عبر ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، من هذه السيطرة الايديولوجية الطبقية ، اي من سيطرة ايديولوجية البرجوازية الصغيرة . ليس من الغريب اذن ان يكون الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي حقله الرئيسي ، اي ان يظهر هذا الصراع في شكله الرئيسي كصراع ايديولوجي ، في ظل سيطرة البرجوازية الصغيرة ، وبوجه خاص في مرحلة تحول ممثلي هذه الطبقة الى برجوازية كولونيالية متجددة . ففي هذا الحقل بالذات تتم عملية القطع لتلك العلاقة من التمثيل الطبقي التي تجعل جماهير البرجوازية الصغيرة تقبل بخضوعها لسيطرة هذه البرجوازية الكولونيالية المتجددة . بهذا القطع الذي يسمح باقامة التحالف الطبقي الثوري بين هذه الجماهير والطبقة العاملة المهيمنة ، يتحقق الشرط الرئيسي لامكان انتقال حركة الصراع الطبقي من شكلها الانتباذي الى شكلها الانجذابي ، اي لامكان تطور هذا الصراع داخل حقله السياسي ،

وبالتالي لامكان تطوره في شكله الرئيسي كصراع سياسي . فبقاء علاقة التمثيل الطبقي هذه اذن شرط ضروري لاعادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية في ظل سيطرة ايديولوجية البرجوازية الصغيرة . لهذا ، يأخذ الصراع داخل حقله الايديولوجي هنا شكلا حادا ومعقدا قد لا يأخذه في ظل السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية . والتناقض الرئيسي في هذا الحقل قائم بالضرورة بين الممارسة الايديولوجية للطبقة العاملة والممارسة الايديولوجية للبرجوازية الصغيرة المسيطرة . التعقد في هذا التناقض ناتج عن وجود هذا التفارق الطبقي بين ممثلي البرجوازية الصغيرة المتحولين الى برجوازية كولونيالية متجددة ، وجماهيرها الدنيا ، في اطار من التماثل الايديولوجي الذي يلجم حركة هذا التفارق نفسه . فالطبقة العاملة تمارس بالضرورة صراعها الطبقي داخل حقله الايديولوجي ضد الايديولوجية المسيطرة للبرجوازية الصغيرة ، اي ضد هذه الايديولوجية التي هي ايديولوجية هذه البرجوازية الكولونيالية المتجددة التي تكونت في حركة تفارق طبقي خاصة بحركة صيرورة البرجوازية الصغيرة المسيطرة طبقة مهيمنة ، والتي هي ايضا في الوقت نفسه ايديولوجية جماهير البرجوازية الصغيرة . ان وحدة التماثل الايديولوجي بين هذين الطرفين المتناقضين ، اي بين جماهير البرجوازية الصغيرة وممثليها الطبقيين المتحولين الى برجوازية كولوينالية متجددة ، تمنع التناقض الاقتصادي الفعلي بينهما من ان يتفجر في تناقض طبقي سياسي . والتفجر السياسي لهذا التناقض الاقتصادي بينهما مرتبط بالضرورة بتفجير وحدة التماثل الايديولوجي بينهما . وبتعبير آخر ، ان هذه العملية الاقتصادية للتفارق الطبقي لا بد ايضا من ان تتحقق داخل الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي ، أي من ان تنعكس في تفارق ايديولوجي طبقي ، حتى تصير بالفعل عملية تفارق طبقي داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . اذا كان الصراع الطبقي في جوهره سياسيا ، وجب حكما ان يكون التفارق سياسيا حتى يصير بالفعل طبقيا ، وان كان ، بالطبع ، التفارق الاقتصادي ، في عملية الانتاج في اطار علاقات الانتاج ، شرطا اساسيا ليس لصيرورته هذه وحسب ، بل لامكان وجوده . غير ان صيرورته تفارقا طبقيا سياسيا تمر بالضرورة عبر تحققه داخل الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي . لهذا نرى ان من الاسباب الرئيسية لهذا العداء المتأصل للبرجوازية الصغيرة المسيطرة ، في حركة صيرورتها طبقة مهيمنة ، لمختلف الاشكال الديمقراطية من تطور الصراع الطبقي ، خوفها من ان ينعكس هذا التفارق الاقتصادي الطبقي في تفارق ايديولوجي يؤدي بالضرورة الى فشلها في احكام سيطرتها الطبقية على جماهير البرجوازية الصغيرة بالذات . فالطبقة العاملة ، في ممارستها

الايديولوجية لصراعها الطبقي ضد هذه الايديولوجية المسيطرة للبرجوازية الصغيرة ، تنطلق من موقع الضرورة في عدائها الطبقي للبرجوازية الكولونيالية المتجددة، وفي الوقت نفسه من موقع الضرورة في تحالفها الطبقي مع جماهير البرجوازية الصغيرة التي ما تزال ، بسبب ايديولوجيتها بالذات ، وايديولوجيتها المسيطرة بوجه خاص ، عاجزة عن رؤية علاقة السيطرة والاستثمار الطبقي التي تربطها بممثليها الطبقيين المتحولين الى برجوازية كولونيالية متجددة . هذه الجماهير من البرجوازية الصغيرة ليست ، وحسب ، أسيرة الوهم الطبقي الذي تولده ايديولوجيتها بشكل عام ، بل ، **وبشكل رئيسي** ، أسيرة الوهم الذي تولده باستمرار ، في الممارسة الايديولوجية لهذه الطبقة المسيطرة في صيرورتها طبقة مهيمنة ، هذه الايديولوجية **المسيطرة** ، اي أسيرة وهمها **الايديولوجي الطبقي في انها ما** تزال هي الطبقة المسيطرة ، برغم حركة هذا التفارق الطبقي في صيرورتها الطبقية . ان الطبقة العاملة ، في ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، هي وحدها قادرة على فك أسرها هذا وتحريرها من سيطرة ايديولوجيتها المسيطرة .

٧ ـ مرة أخرى حول أزمة الهيمنة الطبقيّة وأزمة السيطرة الطبقية

لقد ميزنا في الازمة السياسية للطبقة المسيطرة بين ازمة الهيمنة الطبقية وأزمة السيطرة الطبقية ، وقلنا ان الازمة الاولى تتحدد بالنسبة لعلاقة الهيمنة بين فئات الطبقة المسيطرة نفسها ، اما الثانية فتتحدد بالنسبة لعلاقة السيطرة بين الطبقة المسيطرة والطبقة الرئيسية الخاضعة لسيطرتها الطبقية ، في اطار الحركة الانجذابية للصراع الطبقي. والتمييز بين هذين الشكلين من الازمة السياسية قائم ، في اساسه ، على هذا التمييز بين شكلي حركة الصراع الطبقي ، اذ ان هذا التمييز الاخير شرط لامكان وجود الاول . كما ان التمييز بين مختلف حقول الصراع الطبقي ، كحقول لممارساته الطبقية المتميزة ، في اطار حقله العام ، هو الذي يفرض علينا ضرورة تحديد الاختلاف بين هذين الشكلين الطبقيين النقيضين لحركته المحورية . على هذا الاساس من المعالجة النظرية ، يتضح لنا الاختلاف الجذري بين شكلي الازمة السياسية للطبقة المسيطرة : ففي اطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي ، يستحيل ان تقود هذه الازمة الى تغيير في **علاقات الانتاج القائمة** ؛ اما في اطار الحركة الانجذابية للصراع الطبقي ، **فهذه الازمة السياسية هي** بالضرورة ازمة **عامة للطبقة المسيطرة ، اي ازمة سيطرة طبقية بامكانها ، بل في منطقها ان تقود الى تغيير علاقات الانتاج القائمة . فالازمة العامة اذن للطبقة المسيطرة هي بالضرورة ازمة سياسية** ، اي

ازمة تنفجر داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة الرئيسية الثورية فيه . وبتعبير آخر ، ليست كل ازمة سياسية ازمة عامة ، وان كانت الازمة العامة للطبقة المسيطرة بالضرورة ازمة سياسية ، مع ان الازمتين تتحددان بالضرورة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . غير ان التمييز النظري ، في اطار هذا التعقد من حركة الصراع الطبقي ، بين ازمة الهيمنة الطبقية وازمة السيطرة الطبقية ، على ضرورته ، يجب الا يحجب عنا العلاقة الوثيقة التي تربط بينهما . فكل ازمة سيطرة طبقية بالضرورة ازمة هيمنة طبقية ، لكن العكس غير صحيح . معنى هذا أن أزمة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة تمر بالضرورة عبر ازمة الهيمنة الطبقية للفئة المهيمنة من هذه الطبقة ، فعلاقة الهيمنة الطبقية ، كما رأينا سابقا ، ضرورية لوجود علاقة السيطرة الطبقية نفسها ، لأن سيطرة الطبقة المسيطرة لا تكون الا بهيمنة الفئة المهيمنة فيها . فأزمة السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية مثلا تمر بالضرورة عبر ازمة الهيمنة الطبقية للطغمة المالية ، اي لهذه الفئة المهيمنة من هذه الطبقة المسيطرة . هذه الضرورة ليست سوى الضرورة التي يتضمنها قانون تفاوت التطور . الا ان هذا القانون اللينيني العام الذي يخضع له تطور البنية الاجتماعية الشاملة لا يوجد الا في شكل تاريخي مميز ، اي في اطار محدد من الشروط التاريخية الخاصة بتطور الصراع الطبقي داخل حركته المحورية ، وبالشكل الذي يحدده تطور هذا الصراع داخل حركته هذه . فالحركة الانتبادية لهذا الصراع ، كما رأينا ، تحدد وجود هذا القانون في ازمة الهيمنة الطبقية بشكل يختلف جذريا عن الشكل الذي تحدده به الحركة الانجذابية لهذا الصراع نفسه . لهذا ، وفي اطار هذه الحركة الانجذابية، تتخذ مقولتنا السابقة معنى آخر الى جانب هذا المعنى الذي شرحنا . فأزمة السيطرة الطبقية بالضرورة ازمة هيمنة طبقية ، لا لأن هذه الازمة ازمة الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة وحسب ، بل لان الطبقة الثورية التي تضع الطبقة المسيطرة في ازمة سيطرتها الطبقية هي بالضرورة طبقة مهيمنة ، اي الطبقة الرئيسية النقيض . ينتج عن هذا ان وضع الطبقة المسيطرة في ازمة سيطرة طبقية لا يكون الا داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، وبفعل الممارسة السياسية للطبقة الرئيسية النقيض . والوجود المسيطر لهذه الممارسة السياسية الثورية داخل هذا الحقل هو الذي يحدد تطور الصراع الطبقي في اطار حركته الانجذابية ، ويجعل بالتالي الازمة السياسية للطبقة المسيطرة ازمة عامة . وينتج عن هذا ايضا ان الطبقة المهيمنة داخل التحالف الطبقي الثوري ، اي الطبقة التي تحمل في صيرورتها الطبقية نظام انتاج جديدا ، هي وحدها

قادرة على تفجير الازمة السياسية للطبقة المسيطرة كأزمة سيطرة طبقية . هذه الطبقة الثورية المهيمنة هي الطبقة العاملة . فهي اذن ، بحكم طبيعتها الطبقية المهيمنة ، وحدها قادرة على ذلك ، سواء أكان تحركها ، في ممارستها السياسية الثورية ، في اطار الانتاج الرأسمالي أم في اطار الانتاج الكولونيالي ، وسواء أكان ايضا في ظل سيطرة البرجوازية الكولونيالية ام في ظل سيطرة البرجوازية الصغيرة أو البرجوازية الكولونيالية المتجددة . ولولا الالتباس الايديولوجي الذي أحاط ، وما يزال يحيط بدور البرجوازية الصغيرة في عملية التطور الاقتصادي ، وبشكل خاص في عملية التحرر الوطني ، لما وجدنا ضرورة في التأكيد على هذا الذي هو بالفعل بداهة نظرية . ان الطبقة الثورية المهيمنة - والبرجوازية الصغيرة ليست بطبقة مهيمنة - هي التي تضع الطبقة المسيطرة في ازمة سيطرتها الطبقية ، وهذه الازمة ازمة هيمنة طبقية يقود منطقها الى امكان تغيير علاقات الانتاج القائمة ، وبالتالي الى ضرورة هذا التغيير ، لانها تنفجر في اطار الحركة الانجذابية للصراع الطبقي . فهي اذن ، في هذا الاطار ، بالضرورة **ازمة عامة ، من حيث هي بالذات ازمة سياسية** .

٨ - الازمة السياسية كأزمة عامة

ليس في هذا التحديد الأخير لازمة الطبقة المسيطرة اي تناقض ، وليس فيه اي تلاعب لفظي ، فعلاقة الاختلاف في تناقض الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة والممارسة السياسية للطبقة الثورية هي التي تفرض هذا النوع من التحديد . ان الحقل السياسي للصراع الطبقي هو بالنسبة للطبقة المسيطرة حقل سيطرة ممارستها السياسة . وبفعل هذه السيطرة بالذات يتحرك الصراع الطبقي خارج حقله السياسي ، فيتحقق بذلك نوع من التراكب في حقول الصراع الطبقي يتفق مع تنضيد المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية الشاملة . هذا التراكب هو الذي يسمح بالتفاوت في تطور الصراع الطبقي بين مختلف حقوله ، بشكل تعود فيه السيطرة ، في هذا التطور ، الى المظهر الرئيسي غير السياسي ، الايديولوجي او الاقتصادي ، من هذا الصراع ، لأن السيطرة في الحقل السياسي هي للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . فالقول بالسيطرة الدائمة للتناقض السياسي الذي هو دوما التناقض الرئيسي في تطور البنية الاجتماعية غير كاف لتحديد التعقد في تفاوت هذا التطور ، اذ لا بد ، لذلك ، في اطار هذه السيطرة بالذات ، من تحديد نوع العلاقة التي تربط الحقل السياسي للصراع الطبقي بحقلي هذا الصراع الآخرين ، الايديولوجي

والاقتصادي ، لان هذه السيطرة للتناقض السياسي نفسها ، في تحديدها لنوع علاقة الترابط بين مختلف حقول الصراع الطبقي ، تختلف باختلاف الممارسة السياسية الطبقية المسيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع . ان التناقض السياسي ، في تطوره داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، يولد الحركة المحورية لهذا الصراع ويحدد شكلها ايضا . ولفهم التعقد في هذه الحركة ، لا بد اطلاقا من ان نفهم ان هذا التناقض ، كتناقض رئيسي مسيطر ، هو في الحقيقة تناقض بين ممارسات سياسية محددة لطبقات اجتماعية متصارعة ، وبشكل خاص ، بين الممارستين السياسيتين للطبقتين الرئيسيتين ، اي للطبقتين المهيمنتين النقيضين . في ضوء هذا التحديد للتناقض السياسي ، يمكننا بالفعل فهم طبيعة هذا التفاوت وتعقده في تطور البنية الاجتماعية وفي تطور الصراع الطبقي بين مختلف حقوله . فالتفاوت في تطور التناقضات الاجتماعية لا يعود فقط الى كون التناقض السياسي تناقضا مسيطرا بشكل دائم في هذا التطور ، بل يعود ايضا الى نوع العلاقة التفاوتية المحددة التي تولدها الممارسة السياسية الطبقية المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي بين مختلف حقول هذا الصراع نفسه . معنى هذا ان التفاوت في تطور هذه التناقضات ، في اطار التناقض الاقتصادي الاساسي المحدد لتطورها ، لا يمكن عزله اطلاقا عن الشكل الطبقي المحدَّد الذي يسيطر فيه التناقض السياسي في حركة تطورها ، لان هذا الشكل الطبقي المحدَّد للوجود المسيطر للتناقض السياسي هو الذي يحدد علاقة التفاوت بين مختلف حقول الصراع الطبقي . فالسيطرة الدائمة للتناقض السياسي غير كافية لفهم التعقد في هذا التفاوت ، اذ ان سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي تحدد علاقة من التفاوت ، في اطار سيطرة التناقض السياسي نفسه ، تعود فيها السيطرة الى الحقل غير السياسي للصراع الطبقي . اما سيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض ، فهي تحدد علاقة من التفاوت بين حقول هذا الصراع تعيد فيها السيطرة الى الحقل السياسي بشكل تصير فيه العلاقة بين علاقة التفاوت في تطور الصراع الطبقي بين مختلف حقوله ، في اطار حقله العام ، من جهة ، وعلاقة التفاوت في تطور البنية الاجتماعية بين مختلف تناقضاتها البنيوية من جهة اخرى ، علاقة تماثل ، او بالاحرى علاقة توافق ، بعد ان كانت علاقة تباين او علاقة عدم توافق . ان شكل الحركة المحورية للصراع الطبقي هو الذي يحدد طبيعة العلاقة بين هاتين العلاقتين من تفاوت التطور ، فهذه العلاقة هي في اطار الحركة الانجذابية لهذا الصراع ، علاقة توافق تنعكس ، اي تنقلب في اطار الحركة الانتباذية . والطبقة المسيطرة

تحاول دوما ، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي ، ان تمنع ظهور علاقة التوافق هذه ، لأن تطور هذه العلاقة ، في شكلها المعكوس ، شرط لتجدد سيطرتها الطبقية . فالتفاوت في تطور الصراع الطبقي بين مختلف حقوله اذن نادرا ما يكون في علاقة توافق مع التفاوت التطوري للبنية الاجتماعية ، اي مع هذا التفاوت الذي يجعل من التناقض السياسي في البنية الاجتماعية التناقض الرئيسي المسيطر في تطورها . فهو لا يكون في علاقة التوافق هذه الا في اللحظات الثورية ، حين يدخل تطور البنية الاجتماعية في زمان القطع ، اي في زمان القفزة البنيوية . هنا يكمن التعقد في العملية الثورية ، في علاقة التعقد التي تربط حركة التفاوت في تطور الصراع الطبقي ، بحركة التفاوت في تطور البنية الاجتماعية . لهذا نجد الطبقة المسيطرة تلجأ دوما ، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي ، الى استخدام هذا التفاوت بين حقول الصراع الطبقي بشكل يمنع التناقض السياسي ، في وجوده المسيطر بالذات ، من ان يقوم بدوره الرئيسي في حل التناقض الاقتصادي الاساسي ، اي في تغيير علاقات الانتاج القائمة . فمن الخطأ القول اذن ، كما يتوهم البعض ، كالتوسير مثلا ، ان هذا التناقض الاقتصادي يجد حله الثوري بصيرورة التناقض السياسي تناقضا رئيسيا مسيطرا في تطور البنية الاجتماعية ، فهذا التناقض السياسي كما حددناه سابقا ، موجود بشكل دائم كتناقض رئيسي مسيطر ، بل انه ، في شروط محددة ، القوة التي بها تتجدد علاقات الانتاج القائمة في اطارها البنيوي الثابت . ليس الوجود المسيطر للتناقض السياسي ، كتناقض رئيسي ، هو الذي يجعل من هذا التناقض القوة التي بها تتم عملية التغيير الثوري في علاقات الانتاج القائمة ، بل ان الشكل الطبقي المحدَّد لوجوده المسيطر هو الذي يجعل منه تلك القوة الثورية ، او بالعكس قوة رجعية بها تتم عملية اعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة . فسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي شكل طبقي محدد للوجود المسيطر لهذا التناقض يختلف ، بالطبع ، عن شكل وجوده المسيطر في سيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض داخل هذا الحقل نفسه . ولهذا الاختلاف اثره ، ليس في تحديد دور هذا التناقض الرئيسي وحسب ، بل في تحديد الحركة العامة للصراع الطبقي ، في علاقتها بحركة التفاوت في تطور البنية الاجتماعية الشاملة . ان وجود التفاوت بين حقول الصراع الطبقي ، في اطار الحركة المحورية لهذا الصراع ، بشكل متفق مع تنضيد المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية ، يسمح للطبقة المسيطرة بالتغلب على أزمات كثيرة قد تقع فيها ، اي بتجديد سيطرتها الطبقيةحتى في شروط صعبة من تطور الصراع الطبقي تكون فيها في موقع الدفاع

لا في موقع الهجوم. فالطبقة المسيطرة تظل مطمئنة، الى حد كبير، على وجودها الطبقي المسيطر ما دامت الازمات التي تعصف بها محصورة في حقل من حقول الصراع الطبقي، او بشكل ادق، ما دامت هذه الازمات، على حدتها، بعيدة عن الحقل السياسي للصراع الطبقي، لان ازمة سيطرتها الطبقية لا تنفجر الا في شكل ازمة سياسية داخل هذا الحقل بالذات. وانفجارها في هذا الشكل يحدد وجودها بالضرورة كأزمة عامة، اي كأزمة لسيطرتها الطبقية في مختلف حقول الصراع الطبقي. ان وجود الطبقة المسيطرة اذن في ازمة عامة شرط ضروري، بل مطلق، لوجودها في ازمة سياسية هي ازمة سيطرتها الطبقية. وبتعبير آخر، ان الازمة العامة للطبقة المسيطرة لا توجد الا في شكل ازمة سياسية هي ازمة سيطرة طبقية، كما ان وجود هذه الازمة السياسية يستلزم بالضرورة وجود الطبقة المسيطرة في ازمة عامة. والطبقة الثورية النقيض، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي، هي التي تضع الطبقة المسيطرة في ازمة سيطرتها الطبقية، اي في ازمتها العامة، داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. هذا الحقل اذن، بالنسبة للطبقة الثورية، هو ايضا حقل سيطرة ممارستها السياسية، او بالاحرى حقل صراعها ضد سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، في هدف انتزاع هذه السيطرة بالذات. الا ان سيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي تعكس علاقة التفاوت بين حقول هذا الصراع في ظل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، فتجعل من حقله السياسي الحقل الرئيسي المسيطر، وتحدد، بذلك، تطوره في اطار حركته الانجذابية. ووصول الطبقة الرئيسية الثورية، في ممارستها السياسية، الى السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، يمر بالضرورة عبر ازمة الطبقة المسيطرة داخل الحقل الاقتصادي والحقل الايديولوجي لهذا الصراع. بل يمكن القول بشكل خاص ان ازمة السيطرة الايديولوجية للطبقة المسيطرة هي الطريق الرئيسي لوصول الممارسة السياسية للطبقة الثورية الى السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي. فكل ازمة اقتصادية للطبقة المسيطرة لا ترافقها ازمة ايديولوجية، يستحيل ان تنفجر في ازمة سياسية هي بالضرورة ازمة عامة، بفعل الممارسة السياسية للطبقة الثورية. لهذا، وبسبب هذا التفاوت بين حقول الصراع الطبقي من جهة، وبسبب تلك العلاقة التي تجعل كل ازمة سيطرة طبقية بالضرورة ازمة هيمنة طبقية من جهة اخرى، حدد لينين اللحظة الثورية كمصادفة معينة في تطور الصراع الطبقي، تنصهر فيها جميع التناقضات الاجتماعية في نقطة قطع تجد مركزها بالضرورة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي.

الفصل السّابع

اشكال ترابط المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية

١ ـ الترابط التراكبي

بعد وصولنا الى هذه النقطة الاخيرة في بحثنا ، نجد ضرورة في العودة الى قضية عالجناها سابقا ، لكنها لم تستوف بعد كامل حقها من المعالجة النظرية . لن نعتذر من القارىء ان وجد القارىء في هذه العودة تكرارا لبعض ما سبق ، فطبيعة البحث نفسها ، من حيث هو بحث في معناه الدقيق ، تفرض علينا هذا التعرج في استكشاف طريق نجد بالفعل صعوبة بالغة في استكشافها . إن طريق البحث لا تتضح معالمها كاملة بمجرد البدء في سلوكها ، بل تتضح شيئاً فشيئاً بمقدار ما نتوغل فيها . من هنا اتت الضرورة في اتباع التفكير حركة متقطعة تستلزم منه ، في بعض الاحيان ، التفاتة الى الوراء تضيء منطلقاته بضوء نتائجها ، فتمكنها بذلك من ان تتجدد كمنطلقات لنتائج اخرى .

قلنا ان الحركة المحورية للصراع الطبقي هي القوة التي بها تترابط المستويات البنيوية في وحدة البنية الاجتماعية الشاملة ، وهذا بالفعل ما يجعل من التناقض السياسي التناقض المسيطر في تطور هذه البنية الاجتماعية . غير ان شكل ترابط هذه المستويات في اطار سيطرة التناقض السياسي ، يختلف باختلاف شكل هذه الحركة المحورية . في اطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي ، تترابط هذه المستويات بشكل تراكبي هو تنضيد لها . هذا التنضيد اثر مباشر لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، اي لشكل طبقي محدد من الوجود المسيطر للتناقض السياسي . ومن طبيعته ان يولد ، داخل الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي ، وهما ايديولوجيا بامكان تنقل التناقض الرئيسي بين مختلف هذه المستويات البنيوية ، اي ان يوجد اساسا ماديا لهذا الوهم الطبقي بأن التناقض الرئيسي في تطور البنية الاجتماعية ليس تناقضا سياسيا . دور هذا الوهم اذن ان يحجب الطبيعة السياسية الدائمة للتناقض الرئيسي ، اي حقيقته

الطبقية . فهو اذن بشكل مباشر في خدمة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . وغريب ان يقع ضحية هذا الوهم بالذات بعض المفكرين الماركسيين من امثال آلتوسير وبولانتزاس .

٢ ـ التناقض الاقتصادي والشكل الاقتصادي للتناقض السياسي

يبدو لنا ان السبب في ذلك راجع الى عدم التعقد في هذه الحركة المحورية للصراع الطبقي . فبولانتزاس مثلاً ، برغم استخدامه مفهوم « حقل الصراع الطبقي » وربما بسبب استخدامه هذا المفهوم في شكله التجريدي والعام هذا ، لا يتلمس كل التعقد في هذه الحركة ، لانه لا يميز ، داخل الحقل العام للصراع الطبقي ، بين مختلف حقول هذا الصراع نفسه . فهو يرى ان التناقض الاقتصادي ، في نظام الانتاج الرأسمالي ، لا يلعب الدور المحدِّد وحسب ، بل يلعب الدور المسيطر ايضا في تطور البنية الاجتماعية ، اي دور التناقض السياسي نفسه . في هذه المقولة ، يخلط هذا المفكر بين الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي وبين التناقض الاقتصادي المحدِّد لهذا الصراع في حركته العامة[1] . ان عدم تمييزه بين مختلف حقول الصراع الطبقي هو الذي قاده الى هذا الغموض في عدم التمييز بين الحقل الاقتصادي لهذا الصراع والتناقض الاقتصادي نفسه ، اي التناقض الاساسي في البنية الاجتماعية . والفارق كبير جدا بين هذا التناقض الاقتصادي كتناقض اساسي ، وبين التناقض القائم داخل الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي ، وان ظهر هذا التناقض الاخير بمظهر تناقض اقتصادي . التناقض الاول يكمن في هذه العلاقة البنيوية التي تربط بالضرورة تطور القوى المنتجة بعلاقات الانتاج . فهو اذن القاعدة المادية الاساسية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي بكامله . ان تحديد هذا التناقض كتناقض أساسي راجع الى كونه التناقض المحدِّد لحركة الصراع الطبقي ، بمعنى ان هذا الصراع ، في مختلف اشكاله ، لا يتحرك الا في اطار هذا التناقض الاساسي المحدِّد لتطوره ، وبالشكل الذي يحدده فيه هذا التناقض نفسه . غير ان التناقض الاقتصادي ، لكونه تناقضا أساسيا ، اي محدِّدا ، لا وجود له في تطور البنية الاجتماعية بشكل مستقل عن وجوده في حقل الصراع الطبقي ، فهو لا يوجد في حد ذاته ، بل في شكل وجوده في حقل هذا الصراع ، اي في الشكل الذي يحدد به حركة هذا الصراع الذي

(١) راجع كتابه المذكور سابقا ص ٨٧ .

هو بدوره يحدده ، في شكل تحدده به . هذا ما بينه آلتوسير في تحديده الوضع النظري للتناقض الاقتصادي في البنية الاجتماعية .

ولكن التناقض في الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي ليس بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، بل بين ممارسات اقتصادية طبقية محدَّدة للصراع الطبقي نفسه ، اي لهذا الصراع الذي يحدد التناقض الاقتصادي الاساسي حركته العامة ، وبشكل رئيسي بين الممارسة الاقتصادية للطبقة المسيطرة والممارسة الاقتصادية للطبقة العاملة . وعلاقة الصراع داخل هذا الحقل الاقتصادي بين هاتين الممارستين الاقتصاديتين قائمة على علاقة استثمار طبقي تحاول فيها الطبقة المسيطرة ، في ممارستها الاقتصادية لصراعها الطبقي ، الحصول على اكبر كمية ممكنة من القيمة الزائدة ، وتحاول فيها الطبقة العاملة ، في ممارستها الاقتصادية لصراعها الطبقي ، قدر الامكان ، تخفيض كمية هذه القيمة الزائدة . الصراع بين هاتين الممارستين الطبقيتين قائم على اساس وجود علاقة الاستثمار الطبقي هذه ، بل ان وجوده وتطوره ايضا ، يفترض وجود هذه العلاقة ويستلزمه ايضا . وبتعبير آخر ، ان **تطور هذا التناقض داخل الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي، يستحيل ان يقود الى قطع علاقة الاستثمار الطبقي هذه ، فمنطقه بالذات يستلزم وجودها .**

لا شك في ان هذا التناقض يتحدد داخل هذا الحقل الاقتصادي . الا انه يتحدد ، في اطار حقله هذا ، بالنسبة الى الصراع الطبقي ، وليس بالنسبة الى التناقض الاقتصادي ، اي التناقض الاساسي في البنية الاجتماعية . بل يمكن القول انه يتحدد بالنسبة الى الصراع الطبقي لانه يتحدد داخل الحقل الاقتصادي لهذا الصراع نفسه . ان في اعتبار هذا التناقض اذن تناقضا اقتصاديا ، مماثلا للتناقض الاقتصادي الاساسي ، استحالة نظرية تكمن في ضرورة تحديده في نسبته الى الصراع الطبقي ، اي في نسبته الى التناقض السياسي نفسه ، والى الحركة المحورية التي يولدها تطور هذا التناقض السياسي . والغموض النظري الذي يقع فيه بولانتزاس في عدم تمييزه بين التناقض الاقتصادي الاساسي وهذا التناقض في الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي ناتج عن عدم فهم هذه الضرورة في تحديد هذا التناقض الاخير في نسبته الى التناقض السياسي ، لا في نسبته الى التناقض الاقتصادي . وقد يظهر هذا التناقض بين الممارسات الاقتصادية الطبقية في شكل تناقض اقتصادي ، وقد يكون لظهوره في هذا الشكل اساس مادي ، فهو تناقض داخل **الحقل الاقتصادي** للصراع الطبقي . **معنى هذا أنه يتحدد كتناقض اقتصادي**

في نسبته الى هذا الحقل الاقتصادي بالذات، لا في نسبته الى التناقض الاقتصادي الاساسي . الا ان تحدده هذا كتناقض اقتصادي ليس ممكنا الا في نسبته الى الصراع الطبقي ، اي في نسبة حقله ، كحقل محدد من حقول هذا الصراع ، الى الحركة المحورية لهذا الصراع نفسه . فحركة الصراع الطبقي اذن ، اي حركة التناقض السياسي نفسه ، هي التي تحدد ، في شروط تاريخية معينة ، هذا التناقض ، داخل الحقل الاقتصادي لهذا الصراع ، كتناقض اقتصادي . لا تماثل اذن اطلاقا بين هذا التناقض الاقتصادي وبين التناقض الاقتصادي الاساسي في البنية الاجتماعية ، بل اختلاف جذري : فالاول شكل محدَّد يظهر فيه التناقض السياسي المسيطر ، في اطار الحركة المحورية للصراع الطبقي ، اما الآخر فهو التناقض المحدِّد لهذه الحركة العامة بالذات . ان عدم التمييز بين هذين التناقضين الاقتصادين : بين تناقض هو شكل محدَّد لوجود التناقض السياسي المسيطر ، وتناقض هو المحدِّد لتطور البنية الاجتماعية في اطار الحركة المحورية للصراع الطبقي ، هو الذي يقود الى ذلك الغموض النظري في القول ان التناقض الاقتصادي ، في اطار نظام الانتاج الرأسمالي ، يلعب الدور المحدد والدور المسيطر ايضا في تطور البنية الاجتماعية ، وكأن الصراع الطبقي ، من حيث هو في حقيقته صراع سياسي ، لا وجود له في هذا النظام **من الانتاج الذي بلغت فيه عملية التفارق الطبقي درجة لم يسبق ان بلغتها من قبل في اي نظام انتاج آخر .ان الدور المسيطر هنا عائد الى التناقض الاقتصادي الاول ،اي الى هذا** الشكل الطبقي المحدد من الوجود المسيطر للتناقض السياسي الذي تحدد وجوده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، بشكل تظهره فيه ، في شكله الرئيسي ، كتناقض اقتصادي . ليس من الغريب اذن ، في هذا الاطار ، ان تخوض الطبقة العاملة في هذه المرحلة من التطور الهائل للقوى المنتجة في البلدان الرأسمالية ، صراعات اقتصادية بالغة العنف ، لم تعرفها الطبقة العاملة في مجتمعاتنا الكولونيالية . وليس من الغريب ايضا ان يكون لجم العلاقة الكولونيالية لتطور القوى المنتجة في مجتمعاتنا هذه سببا رئيسيا لعدم ظهور التناقض السياسي ، في اطار هذه البنية الاجتماعية الكولنيالية ، في شكله الرئيسي ، كتناقض اقتصادي ، وان يكون السبب الرئيسي لظهور هذا التناقض ، في شكله الرئيسي ، كتناقض ايديولوجي . بل الغريب في الامر ان هذا التناقض الاقتصادي في الممارسة الاقتصادية للطبقة العاملة لصراعها الطبقي لم يظهر ، لبعض المفكرين الماركسيين ، على حقيقته ، كشكل محدَّد لوجود التناقض السياسي المسيطر ، بل بالعكس ظهر على غير حقيقته ، على انه التناقض الاقتصادي

الاساسي نفسه . ان ظهور التناقض السياسي ، في شكله الرئيسي ، كتناقض اقتصادي ، امر طبيعي في اطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي ، اي في اطار سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع . اما اظهار التناقض الاقتصادي الاساسي بمظهر التناقض السياسي الرئيسي ، واعطاؤه الدور المسيطر في تطور البنية الاجتماعية ، فهذا ما يعمل الفكر الماركسي الثوري على نقضه بعنف ، لانه الاساس الايديولوجي للنظرة الاقتصادية الاصلاحية ، للانتهازية في الممارسة السياسية للصراع الطبقي . بين التناقض الاقتصادي المحدِّد لحركة الصراع الطبقي ، والشكل الاقتصادي لوجود التناقض السياسي المسيطر اذن فارق كبير يجب التأكيد عليه . كما يجب القول ايضا ان العلاقة بين هذا التناقض الاقتصادي وهذا الشكل الاقتصادي لوجود التناقض السياسي ليست علاقة مباشرة ، بل هي تمر بالضرورة عبر تحديد التناقض الاقتصادي للحركة العامة للصراع الطبقي . معنى هذا ان الصراع الطبقي داخل حقله الاقتصادي لا يتحدد بشكل مباشر بالتناقض الاقتصادي ، بل بالشكل الذي تتحدد به حركته المحورية بهذا التناقض ، أي بالشكل الذي تحدده له هذه الحركة بالذات . فالتناقض الاقتصادي ليس محددا لمختلف حقول الصراع الطبقي الا بتحديده للحركة العامة لهذا الصراع ، وعن طريق تحديده لهذه الحركة فقط ، لان هذه الحركة المحورية ، في شكلها الطبقي المحدد ، هي التي تحدد شكل ترابط حقول الصراع الطبقي في اطار هذا التناقض الاقتصادي المحدد لها .

٣ ـ حركة تفاوُت التطور في البنية الاجتماعية هي هي الحركة المحورية للصراع الطبقي

قلنا ان حركة الصراع الطبقي هي التي توحد تطور البنية الاجتماعية ، فتربط بين مستويات هذه البنية في وحدة بنيوية معقدة . وهذه المستويات ، في اطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي ، تترابط بشكل تراكبي ينضدها ، اي بشكل يظهر فيه كل منها في استقلاله النسبي ، او قل ، للدقة ، في استقلاله عن الآخر ، في نسبته اليه . معنى هذا ان لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي اثرا محدِّدا ، ليس لشكل الحركة المحورية لهذا الصراع ، اي لعلاقة التفاوت بين مختلف حقوله وحسب ، بل لشكل ترابط هذه المستويات البنيوية نفسها داخل البنية الاجتماعية . في اطار هذا الترابط التراكبي تستقل هذه المستويات البنيوية ، في نسبتها الى حركة الصراع الطبقي ، عن حركة هذا الصراع الذي يولدها ، في شكلها هذا ، بفعل سيطرة الممارسة

السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي ، فتظهر ، وكأنها قائمة بذاتها ، اي كأن حركة الصراع الطبقي ليست السبب في هذا الترابط . مع ان استقلالها نفسه ، في تطورها الموضوعي ، عن حركة الصراع الطبقي ، هو وليد هذه الحركة بالذات في شكلها الانتباذي . في اطار هذا الشكل من حركة الصراع الطبقي ، تترابط هذه المستويات البنيوية في شكل علاقة من التفاعل بين البناء الفوقي والبناء التحتي في البنية الاجتماعية ، تظهر فيها حركة الصراع الطبقي وكأنها غريبة عنها ، اي كأن علاقة التفاعل هذه بين البناءين ، في وجودها نفسه كعلاقة توافق بنيوي بينهما ، ليست نتيجة لحركة هذا الصراع ، داخل حقله السياسي بالذات ، بل نتيجة لعدم وجودها . على اساس هذا الوهم الايديولوجي الذي تولده ، في شروط تاريخية محددة ، حركة الصراع الطبقي نفسها ، تظهر عملية التفاعل هذه بين البناءين كعملية موضوعية مستقلة عن الصراع الطبقي ، وبوجه خاص عن ممارسته الطبقية السياسية ، اي كعملية تتم بفعل التناقض الاقتصادي نفسه ، لا بفعل التناقض السياسي ، في اطار تحدده بهذا التناقض ، وفي شكل تحدده به . بهذا ، يعود الى التناقض الاقتصادي دور التناقض السياسي في توحيد البنية الاجتماعية بربط مستوياتها البنيوية الى الحركة المحورية للصراع الطبقي . معنى هذا ان التناقض الاقتصادي يظهر ، بفعل هذا الوهم الايديولوجي ، وكأنه يقوم بالدور المسيطر في تطور البنية الاجتماعية ، الى جانب دوره المحدد لهذا التطور . اثر هذا الوهم لا ينحصر في اظهار التناقض الاقتصادي بمظهر التناقض السياسي في علاقته ببقية التناقضات البنيوية داخل الحركة العامة لتطور البنية الاجتماعية ، بل هو يشمل هذه الحركة العامة نفسها . لهذا الوهم اذن علاقة اساسية بفهم العملية الثورية نفسها كعملية للصراع الطبقي ، او بالاحرى ، بتشويه هذا الفهم . فأين يكمن هذا التشويه ، وكيف تترابط حلقات منطقه ؟

ان الخطأ النظري الاساسي الذي يقود الى الوقوع ضحية هذا الوهم الايديولوجي هو ، كما يبدو لنا ، عدم التمييز بين مختلف حقول الصراع الطبقي ، كحقول لممارساته الطبقية المتميزة، اي حصر حركة هذا الصراع في حقله السياسي ، وممارساته في ممارسته السياسية ، وعدم رؤية اشكاله المختلفة كأشكال وجود للتناقض السياسي المسيطر نفسه .

فمعادلة التماثل بين التناقض السياسي في البنية الاجتماعية والصراع الطبقي لا تصح علميا ، في شكلها المطلق ، الا على اساس هذا الفهم المعقد للصراع الذي يستحيل فيه حصر هذا الصراع في شكله السياسي . فهي اذن خاطئة اذا تحددت كمعادلة تماثل بين التناقض

السياسي وهذا الشكل السياسي للصراع الطبقي ، لان التناقض السياسي فيها ينحصر بذلك في شكله السياسي فقط . في هذا الفهم الخاطىء يكمن الاساس النظري لذلك الوهم الايديولوجي . في اطار سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، يتحرك هذا الصراع بالضرورة ، اي بفعل سيطرة هذه الممارسة بالذات ، خارج حقله السياسي نفسه . هذا يعني ان الشكل الطبقي المحدد لوجوده في حقله السياسي هو الذي يدفعه الى التحرك ، بشكل رئيسي ، خارج حقله هذا ، اي ان تحركه خارج هذا الحقل هو الشكل الذي يظهر فيه ، في وجوده الطبقي المحدد داخل هذا الحقل بالذات . فاذا قبلنا بتلك المعادلة الخاطئة من التماثل ، اي اذا عجزنا عن فهم الصراع الايديولوجي او الاقتصادي كشكل طبقي محدد للوجود المسيطر للتناقض السياسي نفسه ، نكون بالفعل قد وقعنا ضحية الوهم الايديولوجي الذي يحجب عنا الرؤية العلمية لتطور البنية الاجتماعية في تفاوت مستوياتها البنيوية . هذه المستويات لا تترابط في شكلها التراكبي الا بفعل تحرك الصراع الطبقي خارج حقله السياسي ، او بالاحرى ، بفعل تحركه في هذا الحقل بالذات بشكل يظهر فيه وكأن تحركه حاصل خارج حقله السياسي ، بسبب سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة فيه . في هذا الشكل التراكبي من الترابط ، وعلى اساس معادلة التماثل الخاطئة ، تتحدد المستويات البنيوية في ترابطها بالذات ، اي في **تفاوت تطورها** نفسه ، بمعزل عن الصراع الطبقي وعن حركته المحورية ، اي في استقلالها عنه . بهذا الاستقلال الوهمي الذي هو ، في شروط تاريخية محددة ، وليد حركة الصراع الطبقي نفسه ، **تظهر علاقة التفاوت التطوري** بين التناقضات البنيوية بمظهر علاقة التفاوت البنيوي ، فتتحدد هذه التناقضات البنيوية ، في تفاوت تطورها نفسه ، في نسبتها الى التناقض الاقتصادي المحدِّد لهذا التطور ، بدلا من ان تتحدد في نسبتها الى التناقض السياسي المسيطر . حين تظهر علاقة السيطرة في تطور التناقضات البنيوية بمظهر علاقة التحدد بينها ، يستحيل ظهور التناقض السياسي ، على حقيقته ، كالتناقض المسيطر في هذا التطور ، اي كالتناقض الذي يربط بينها في حركة تطوره بشكل يتفق مع شكل وجود هذه الحركة في تحددها بالتناقض الاقتصادي الاساسي نفسه . ان التمييز النظري بين هاتين العلاقتين ضروري لتحديد الوضع النظري للتناقض الاقتصادي والتناقض السياسي في البنية الاجتماعية ، ودور كل منهما في تطور هذه البنية . في اطار علاقة التحدد ، يظهر دور التناقض الاقتصادي كتناقض محدد لبقية التناقضات الاجتماعية في تحديده لحركة الصراع الطبقي ، وفي تحديده هذا فقط . معنى هذا ان الصراع

الطبقي ، في اي بنية اجتماعية ، لا يتحرك الا في اطار علاقات الانتاج القائمة في هذه البنية ، وبالشكل الذي تحدده له هذه العلاقات في علاقتها بتطور القوى المنتجة .

اما التناقض السياسي ، فوضعه النظري في البنية الاجتماعية لا يتحدد الا في اطار علاقة السيطرة . في اطار هذه العلاقة ، اي في اطار تفاوت التطور في البنية الاجتماعية ، يظهر دور التناقض السياسي كالتناقض المسيطر في تطور هذه البنية . وهنا ، يتخذ مفهوم تفاوت التطور معنى خاصا بتطور التناقض السياسي نفسه ، اي ان تفاوت التطور في البنية الاجتماعية يتحدد هنا في الحقيقة كتفاوت في تطور الصراع الطبقي نفسه بين مختلف حقوله الاجتماعية . وبتعبير آخر ، في اطار علاقة السيطرة ، تتحدد حركة التفاوت في تطور التناقضات البنيوية داخل البنية الاجتماعية كحركة تفاوت في تطور التناقض السياسي المسيطر بين مختلف اشكال وجوده الطبقية ، اي ان حركة التفاوت في تطور البنية الاجتماعية هي هي الحركة المحورية للصراع الطبقي . فاذا تماثلت علاقة السيطرة هذه بعلاقة التحدد تلك ، صار بامكان التناقض الاقتصادي ان يظهر بمظهر التناقض السياسي وان يكون له الدور المسيطر في تطور البنية الاجتماعية ، فتستقل بذلك المستويات البنيوية ، في ترابطها ، عن الصراع الطبقي ، لانعدام وجوده بانعدام وجود شكله السياسي ، وتتحدد في نسبتها الى التناقض الاقتصادي . وشكل ترابطها التراكبي عائد ، في الحقيقة ، الى تحددها في نسبتها الى هذا التناقض بالذات . لهذا السبب يظهر تفاوتها التطوري بمظهر تفاوتها البنيوي ، اي بمظهر عمودي قائم على اساس القاعدة المادية في علاقات الانتاج الاجتماعية . ان تحدد هذه المستويات في استقلالها عن الصراع الطبقي يتفق تماما مع الطابع الطبقي المميز للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، والذي يكمن في نزع الطابع السياسي عن الصراع الطبقي ، بل في نزع كل طابع طبقي عن هذا الصراع ، اي في اخفاء حقيقته كصراع طبقي . وبهذا الاستقلال ، وكنتيجة له ، تستقل هذه المستويات بعضها عن بعض ، في اطار ترابطها التراكبي نفسه ، اي في نسبتها بالذات الى التناقض الاقتصادي . وبتعبير آخر ، ان قطع هذه المستويات ، في حركة تفاوتها التطوري ، عن الحركة المحورية للصراع الطبقي التي تربطها اليها كحقول لهذا الصراع نفسه ، هو الذي يولد هذا الوهم في استقلال كل منها عن الآخر ، في نسبته اليه ، فتظهر بذلك ، اي باستقلالها النسبي هذا ، امكانية تحددها في نسبتها الى التناقض الاقتصادي . ولهذا الاستقلال النسبي وجوده الموضوعي في وجوده بالذات كوهم ايديولوجي تولده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، اي ان

لهذا الوهم الايديولوجي وجودا ماديا على اساسه تتحدد هذه المستويات ، باستقلالها عن الحركة المحورية للصراع الطبقي ، في نسبتها الى التناقض الاقتصادي . وهكذا ، يستقل التناقض الايديولوجي ، في مستواه البنيوي ، عن التناقض السياسي ، ويتراكب الاثنان ، في نسبتهما الى التناقض الاقتصادي ، على قاعدة هذا التناقض الاساسي نفسه ، فتظهر بذلك ، على الاساس المادي لهذا الوهم الايديولوجي بالذات ، الامكانية النظرية لصيرورة التناقض الايديولوجي تناقضا رئيسيا مسيطرا في تطور البنية الاجتماعية المنفلت من ربطه الى الحركة المحورية للصراع الطبقي ، كما تظهر ايضا ، في هذه الشروط نفسها ، هذه الامكانية نفسها بالنسبة الى التناقض الاقتصادي . هذه الامكانية في تنقل التناقض الرئيسي نفسه بين مختلف المستويات البنيوية ، اي هذه الامكانية في صيرورة التناقض غير السياسي ، الايديولوجي او الاقتصادي ، تناقضا مسيطرا ، لا تظهر كامكانية نظرية الا على اساس ذلك الوهم الايديولوجي وفي اطاره ، اي على اساس هذا الاخفاء لحقيقة الحركة المحورية للصراع الطبقي ، والذي هو ، في حد ذاته ، اثر لهذه الحركة نفسها ، في شروط سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . حين تنفلت هذه المستويات البنيوية ، في تفاوت تطورها نفسه ، من هذا الاطار لحركة الصراع الطبقي المحورية الذي يشدها اليه ، في حركة تفاوتها بالذات ، تترابط بشكل تراكبي وكأنها قائمة بذاتها على اساس قاعدتها المادية ، فيختفي بذلك الدور المسيطر للصراع الطبقي في اقامة الترابط بينها ، اي في اقامة هذه العلاقة البنيوية التي تشدها بالضرورة الى قاعدتها المادية الاقتصادية ، اي في ربط البناء الفوقي بالبناء التحتي نفسه . إن التعقد في حركة الصراع الطبقي يكمن في الطبيعة المحورية لهذه الحركة ، وفي وجود شكليها الطبقيين المتناقضين : شكلها الانتباذي وشكلها الانجذابي وفهم هذا التعقد شرط ضروري لفهم هذا الدور المسيطر ، بشكل دائم ، للصراع الطبقي . وسيطرة هذا الصراع في تطور البنية الاجتماعية تعود الى **كونه** يلعب الدور الرئيسي في اقامة الترابط بين مستويات هذه البنية ، وفي تحديد شكل هذا الترابط ، بالشكل الذي يحدده به التناقض الاقتصادي نفسه . من الخطأ النظري الفادح اذن حصر دور الصراع الطبقي ، من حيث هو دور مسيطر ، في تحقيق القفزة البنيوية في تطور البنية الاجتماعية ، اي في التغيير الثوري لعلاقات الانتاج القائمة . على اساس هذا الخطأ النظري ، لا يلعب الصراع الطبقي دوره الرئيسي المسيطر الا في اللحظات الثورية ، اي في هذه اللحظات التي تقفز فيها البنية الاجتماعية ، في **ثورة سياسية** ، من نظام انتاج الى نظام انتاج آخر .

معنى هذا ، ان التنافس السياسي لا يصير تناقضا رئيسيا ، اي لا يلعب دوره المسيطر ، الا في هذه اللحظات الثورية ، اما خارج هذه اللحظات ، فالتناقض السياسي ليس تناقضا رئيسيا مسيطرا ، اي ان الدور المسيطر في تطور البنية الاجتماعية يعود في الغالب الى التناقض الاقتصادي ، وفي النادر الى التناقض الايديولوجي . هذا الخطأ في حصر الدور المسيطر للصراع الطبقي في هذه اللحظات الثورية ناتج عن ذاك الخطأ في حصر هذا الصراع في شكله السياسي ، او بالاحرى ، في شكله السياسي المحدد بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية داخل حقله السياسي . وفي كلتا الحالتين ، يجد الخطأ اساسه في الفهم الهيجلي للتناقض ، اي في هذا الفهم الذي يضع النقيضين ، في وحدتهما التناقضية ، في علاقة تماثل تعكس في الحقيقة علاقة الاختلاف بينهما فتحجبها ، وتمنع ، بذلك ، رؤية التميز في الحركة الخاصة بكل منهما ، اي بكل طرف من طرفي التناقض في الصراع الطبقي . في هذا الضوء من الفهم الهيجلي للتناقض ، يتماثل الشكلان الطبقيان لحركة الصراع الطبقي : الشكل الذي تحدده الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، والشكل الذي تحدده الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض ، اي تستحيل رؤية الاختلاف بينهما ، فتستحيل ، بذلك ، رؤية حركة الصراع الطبقي نفسها كحركة محورية تربط اليها ، في تطورها ، وبشكلين متناقضين ، مستويات البنية الاجتماعية . وبتماثل نقيضيه ، يفقد هذا الصراع تعقد حركته ، فينحصر في شكله السياسي . لهذا ، وبسبب هذه الاستحالة في رؤية الحركة المحورية لهذا الصراع ، يظهر التناقض السياسي وكأنه لا يلعب الدور المسيطر في تطور البنية الاجتماعية الا في هذه اللحظات الثورية من تحرك الصراع الطبقي في شكله السياسي .

٤ ـ نقد السببية الميكانيكية في التاريخ

هذا الفهم الخاطىء للتناقض السياسي ، وبالتالي للصراع الطبقي ، يقود الى نظرة ميكانيكية اقتصادية للتاريخ تجعل من علاقة التحديد البنيوية التي تربط هذا التناقض بالتناقض الاقتصادي ، على النحو الذي ذكرنا ، علاقة قريبة جدا من علاقة السببية الميكانيكية التي تستلزم وجود تتابع زماني بين السبب واثره . فالسبب ، في هذه السببية الميكانيكية ، سابق على اثره في الزمان ، منفصل عنه في المكان . لذا كانت العلاقة التي تربطه بأثره علاقة خارجية ، اي علاقة ربط قائمة على أساس وجود الفصل بينهما . هذه السببية الميكانيكية سببية تجريبية غريبة اطلاقا عن السببية الديالكتيكية التي يستحيل فيها

وجود التناقض الاقتصادي منفصلا عن وجوده في التناقض السياسي ، في شكل تحديده لهذا التناقض . من هذه الزاوية التجريبية للسببية في التاريخ ، اي لهذه العلاقة من التتابع الزماني بين السبب واثره ، يلعب التناقض الاقتصادي في تطور البنية الاجتماعية دورا مسيطرا ، اذ ان التناقض السياسي لا يلعب في هذا التطور دوره المسيطر الا عند تفجر اللحظة الثورية ، بفعل تطور التناقض الاقتصادي نفسه . فالعلاقة هنا اذن بين التناقضين علاقة تتابع زماني يظهر فيها التناقض الاقتصادي سابقا على التناقض السياسي منفصلا عنه ، وبالتالي سببا له . في ضوء هذا المفهوم التجريبي للسببية ، يسيطر التناقض الاقتصادي في تطور البنية الاجتماعية طوال هذه الحقبة التاريخية الطويلة التي تفصل ، في هذا التطور ، بين لحظتين ثوريتين . معنى هذا ، ان التناقض الاقتصادي يظل مسيطرا ما دامت علاقة التوافق ، في البناء الاجتماعي ، قائمة بين البناء الفوقي والبناء التحتي . اذا انقطعت علاقة التوافق هذه بين البناءين ، اي اذا صارت ، في تطور التناقض الاقتصادي نفسه ، علاقات الانتاج عائقا لتطور القوى المنتجة ، دخلت البنية الاجتماعية في مرحلة ثورية من التطور صار فيها ممكنا ، بل ضروريا ، ان ينتقل الدور المسيطر من التناقض الاقتصادي الى التناقض السياسي . اذن ، في هذه المرحلة فقط من تطور التناقض الاقتصادي ، يمكن للتناقض السياسي ان يلعب دورا مسيطرا في تطور البنية الاجتماعية .

قد يجد البعض في نص شهير لماركس نفسه اساسا لهذه النظرة الميكانيكية للتاريخ ؛ ففي مقدمة كتابه : « اسهام في نقد الاقتصاد السياسي » ، يحدد ماركس دخول تطور البنية الاجتماعية في مرحلته الثورية بظهور هذا التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الذي يجعل من هذه عائقاً لتطور تلك . هذا النص يتضمن في الظاهر التباسا قد يسمح بهذا التأويل الخاطىء الذي نجده عند الكثيرين ممن لم يفهموا الفكر الماركسي على حقيقته الثورية . وتبديد هذا الالتباس مرتبط بفهم عملية الصراع الطبقي في علاقتها بهذا التناقض الاقتصادي . هذه العلاقة ليست علاقة سببية ميكانيكية يتبع فيها ظهور الصراع الطبقي في تطور البنية الاجتماعية ظهور هذا التناقض اللاجم لتطور القوى المنتجة ، والا لوجب القول ان الصراع الطبقي لا وجود له في تطور البنية الاجتماعية ما دام هذا التطور حاصلا في اطار علاقة توافق بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج تكون فيها هذه العلاقات حافزا لتطور تلك القوى المنتجة بدلا من ان تكون عائقا له . في هذا القول الخاطىء اذن نفي قطعي للصراع الطبقي يتنافى مع ما اكد عليه ماركس من ان القوة المحركة للتاريخ هي الصراع الطبقي نفسه ، اللهم الا اذا

حصرنا هذه القوة المحركة في تلك **اللحظة** الثورية التي يحقق فيها تطور البنية الاجتماعية قفزته البنيوية في الانتقال من نظام انتاج الى نظام انتاج آخر . وفي هذا الحصر عودة الى ما نحن في صدد نقضه ، اي الى هذه العلاقة من التتابع الزماني في السببية التاريخية بين السبب واثره ، والتي يظهر فيها الصراع الطبقي تابعا لظهور التناقض بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الاجتماعية . وبهذا النفي للصراع الطبقي ، يظهر التناقض الاقتصادي نفسه ، في تطوره ، وكأنه القوة المحركة للتاريخ ، او قل بشكل ادق ، ان تطور القوى المنتجة هو الذي يظهر ، على اساس هذا النفي ، في شكل القوة المحركة للتاريخ . وهنا يكمن الاساس الايديولوجي للانحراف التكنوقراطي . ان علاقة التتابع الزماني بين الصراع الطبقي والتناقض الاقتصادي تربط وجود هذا الصراع بظهور الوعي الطبقي ، فتجعل منه بذلك **واقعا ذاتيا** منفصلا في وجوده عن الواقع الاقتصادي وتابعا له ، (ليس بمعنى التبعية بل بمعنى التتابع) . بهذا المعنى ، يمكن حصر الصراع الطبقي ، في تماثله هذا مع الوعي الطبقي ، في تلك اللحظة الثورية ، فينتفي بذلك وجوده من الواقع الاجتماعي ، كتناقض مسيطر في تطوره ، لانتفاء وجوده من الوعي **الاجتماعي** . ان النظرة الميكانيكية للتاريخ ، والتي هي النظرة الاقتصادية نفسها ، تفصل بين الوجود الموضوعي للصراع الطبقي في الواقع الاجتماعي وبين وجوده الذاتي في الوعي الاجتماعي . فهي حين تؤكد على سيطرة التناقض الاقتصادي لا تنفي الوجود الموضوعي لهذا الصراع في الواقع الاجتماعي ، فهذا الصراع موجود بحكم وجود علاقات الانتاج الطبقية نفسها ، انما هي تنفي وجوده الذاتي في الوعي الاجتماعي . وانتفاء وجوده الذاتي هذا ، اي انتفاء وجود الوعي الطبقي ، هو الذي يمنع الصراع الطبقي ، حسب هذه النظرة الاقتصادية ، من ان يلعب الدور المسيطر في تطور البنية الاجتماعية ، حين يتم هذا التطور في اطار علاقة التوافق التي تربط البناء الفوقي بالبناء التحتي ، والتي تتحدد بعلاقة التوافق بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . معنى هذا ان وجود الوعي الطبقي ، اي **الوجود الذاتي** للصراع الطبقي ، هو الذي يحدد الدور المسيطر لهذا الصراع في تطور البنية الاجتماعية ، فانتفاء وجود الوعي الطبقي ، كوعي للصراع الطبقي نفسه ، هو انتفاء لسيطرة هذا الصراع في تطور البنية الاجتماعية ، اي ان الوعي الطبقي للوجود المسيطر للصراع الطبقي هو الذي يحدد هذا الوجود ، وليس العكس . وفي هذا عكس تام للمقولة الماركسية الاساسية التي تنفي أن يكون الوعي الاجتماعي هو الذي يحدد الوجود الاجتماعي ، وتؤكد على ان الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي . ان نظرية

الوعي الطبقي ، كما نجدها في شكلها المتكامل عند الفيلسوف الماركسي المجري « لوكاش » نظرية ذاتية لا تتناقض مع النظرة الاقتصادية ، بل تتفق معها وتكملها . فهي ، حين تربط انتقال الدور المسيطر في تطور البنية الاجتماعية من التناقض الاقتصادي الى التناقض السياسي بظهور الوعي الطبقي في حركة الصراع الطبقي نفسه ، تحدد هذا الصراع بشكل ذاتي يمنع رؤية التعقد في حركته المحورية ، اي في تفاوت تطوره المسيطر بين مختلف حقوله . ان عدم ظهور الوعي الطبقي في حركة الصراع الطبقي ليس دليلا على عدم سيطرة هذا الصراع في تطور البنية الاجتماعية ، بل هو ، بالعكس ، دليل على وجود هذه السيطرة في شكل طبقي محدد يمنع ظهور هذا الوعي الطبقي ، اي في شكل يحجب رؤية الوجود المسيطر للصراع الطبقي نفسه . ان سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي هي التي تحدد هذا الشكل الطبقي من الوجود المسيطر للصراع الطبقي ، اي للتناقض السياسي . فالصراع الطبقي اذن يستحيل حصره في شكله السياسي المحدد بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية داخل حقله السياسي ، اي في شكل وجوده في اللحظة الثورية ، والا لاستحال فهم الحركة التاريخية في تطور البنية الاجتماعية نفسها . وكما ان الصراع الطبقي لا يقتصر في وجوده على وجود هذه اللحظة الثورية ، بل له وجود متميز في اطار الزمان البنيوي للبنية الاجتماعية ، اي في اطار تطور هذه البنية في ظل تجدد علاقة السيطرة الطبقية ، فان اثره في هذا التطور لا ينحصر في اجراء التغيير الثوري في علاقات الانتاج القائمة ، بل له اثر آخر مناقض لهذا الاثر . فالعملية الاقتصادية نفسها لاعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة لا تتم الا بفعل الصراع الطبقي نفسه ، في الشكل الذي تتحدد به حركته بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل حقله السياسي . معنى هذا ان للصراع الطبقي في تطور التناقض الاقتصادي ، اي في تطور القاعدة المادية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي بكامله ، اثرا يختلف باختلاف الممارسة السياسية الطبقية المسيطرة في حقله السياسي . فثبات التناقض الاقتصادي ، في ثبات علاقات الانتاج فيه ، لا يكون الا بتحرك التناقض السياسي المسيطر نفسه ، في شكل طبقي محدد خاص بهذا التحرك ، كما ان تغير التناقض الاقتصادي ، بالتغيير الثوري في علاقات الانتاج فيه ، لا يكون كذلك الا بتحرك التناقض السياسي المسيطر نفسه ، في شكل طبقي محدد خاص بهذا التحرك . فالصراع الطبقي دوما مسيطر في تطور البنية الاجتماعية ، الا ان سيطرته هذه تختلف ، في نتائجها بالنسبة الى شكل ترابط المستويات البنيوية داخل البناء الاجتماعي ، باختلاف الممارسة

السياسية الطبقية التي تسيطر في حقله السياسي . هذا يعني ان الصراع الطبقي لا يتماثل ، في وجوده المسيطر ، مع الوعي الطبقي ، بل هو يلعب الدور المسيطر حتى في هذا الاطار من التطور الذي يظهر فيه وكأنه ليس مسيطرا فيه ، اي في هذا الاطار الذي يظهر فيه ترابط المستويات في البناء الاجتماعي وكأنه قائم بذاته ، او بفعل تطور التناقض الاقتصادي نفسه في تجرده عن الصراع الطبقي ، من حيث هو صراع سياسي . فالصراع الطبقي اذن ـ لا التناقض الاقتصادي ـ هو الذي يربط هذه المستويات في شكلها التراكبي ، فيضع البناء الفوقي في علاقة توافق بنيوي مع البناء التحتي بشكل يختفي فيه دوره المسيطر في هذا التطور الطبيعي للبناء الاجتماعي . ان علاقة التوافق التي تتحدد في نهاية الامر بعلاقة التوافق بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، لا تقوم في البناء الاجتماعي الا بفعل هذه الحركة الخاصة من الصراع الطبقي التي تسيطر فيها الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع نفسه . معنى هذا ان علاقة التوافق بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج لا تحدد علاقة التوافق بين البناء الفوقي والبناء التحتي في البنية الاجتماعية الا في تحديدها لحركة الصراع الطبقي ، اذ ان هذه الحركة هي التي تربط بين البناءين ، في شكل تحددها بالتناقض الاقتصادي . فالبناء الفوقي ، في جهاز الدولة واجهزتها الايديولوجية لا يقوم على اساس القاعدة المادية في البناء الاجتماعي الا بفعل هذه الحركة من الصراع الطبقي ، وكنتيجة لها . وهنا بالذات ، في هذه الحركة المولدة للبناء الفوقي ، في علاقة ترابطه بالبناء التحتي الاقتصادي ، يكمن اساس الطابع الطبقي المميز لهذه الاجهزة . وانفصال هذه الاجهزة في البناء الفوقي ، في ترابطه بالبناء التحتي ، عن حركة الصراع الطبقي التي تولدها ، شرط ضروري لاخفاء الطابع الطبقي الذي تتميز به هذه الاجهزة في وجودها الاجتماعي . فبطمس الدور المسيطر الذي يلعبه الصراع الطبقي في تطور البنية الاجتماعية وفي ربط مستوياتها البنيوية ، يختفي الطابع الطبقي المميز لهذه الاجهزة ، لانفصالها ، في تحددها الاجتماعي بالذات كمستويات بنيوية ، عن الحركة المحورية للصراع الطبقي التي تشدها إليها ، أي أن طابعها الطبقي يختفي في طابعها الاجتماعي نفسه ، لتحددها كمستويات بنيوية في نسبتها الى التناقض الاقتصادي ، وليس في نسبتها الى التناقض السياسي . فوضعها ، في البناء الفوقي ، في علاقة توافق بنيوي مع البناء التحتي الاقتصادي ، في اطار هذا الفصل عن الحركة المحورية للصراع الطبقي التي بها تقوم علاقة التوافق هذه ، يحجب رؤية الطابع الطبقي المباشر الذي يميزها كأدوات طبقية في خدمة ممارسات الطبقة المسيطرة لصراعها الطبقي ،

فيظهر بذلك طابعها الاجتماعي من غير ان يظهر طابعها الطبقي ، او قل انه يظهر بشكل يختفي فيه هذا الطابع الطبقي . وهذا بالذات ما تهدف اليه الطبقة المسيطرة في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي ، وفي استخدامها الطبقي لاجهزتها هذه . ان الطابع الطبقي المميز لهذه الاجهزة السياسية والايديولوجية للدولة لا يظهر بالفعل الا في اطار هذه الحركة المحورية للصراع الطبقي التي ، هي وحدها ، تسمح برؤية الدور المسيطر لهذا الصراع ، حتى في الشروط التي تصعب فيها رؤيته ، اي في الشروط التي تظهر فيها سيطرة هذا الصراع ، وبالتالي سيطرة التناقض السياسي ، في شكل سيطرة للتناقض الاقتصادي .

٥ـ تحديدُ بُنية المستوى في البُنيةِ الاجتماعية .

حين يختفي الدور المسيطر للصراع الطبقي ، بفعل هذا الشكل الطبقي المحدد من الوجود المسيطر للتناقض السياسي في سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع ، تترابط المستويات البنيوية في البناء الاجتماعي بشكل تراكبي ، عمودي ، يحجب رؤية الدور المسيطر لهذا الصراع نفسه ، فتتحدد بذلك ، في وجودها في هذا البناء في نسبتها الى قاعدته المادية الاقتصادية ، بوجود مختلف الاجهزة التي يقوم بها هذا البناء الاجتماعي على اساس قاعدته . معنى هذا ان ما يحدد هذه المستويات كمستويات بنيوية ليس هذا التفاوت في حركة تطور الصراع الطبقي داخل البنية الاجتماعية ، بل هو وجود هذه الاجهزة في حد ذاته ، كحلقات ترابط للبناء الاجتماعي . بهذا التحديد للمستويات البنيوية في قطعها عن الحركة المحورية للصراع الطبقي ، يتمثل المستوى الايديولوجي في البنية الاجتماعية في وجود الاجهزة الايديولوجية ، ويتمثل المستوى السياسي فيها في وجود جهاز الدولة ، اما المستوى الاقتصادي نفسه فيتمثل في وجود ما يسمى بالمؤسسات الاقتصادية . وهذا التحديد لا ينزع عن هذه الاجهزة ـ المستويات طابعها الاجتماعي العام بقدر ما يطمس ، في هذا الطابع بالذات ، طابعها الطبقي الخاص . فالذي يسمح ، بل يفرض ، تحديد مستويات البنية الاجتماعية **كمستويات بنيوية** ، هو في الحقيقة وجود التناقض ، كتناقض طبقي ، في **كل منها** ، اي ان التناقض ، من حيث هو **تناقض طبقي** ، هو الذي يحدد المستوى البنيوي كبنية ، داخل حركة التفاوت نفسها في تطور البنية الاجتماعية . فالمستوى ، في البنية الاجتماعية ،

ليس بنية الا بوجود التناقض فيه كتناقض طبقي ، او بالاحرى ، لوجوده كتناقض طبقي . ووجود التناقض في بنية المستوى ، داخل تطور البنية الاجتماعية ، كتناقض بين ممارسات طبقية محددة للصراع الطبقي نفسه ، هو الذي يحدد طابعه الطبقي ، اي يجعل منه تناقضا طبقيا . هذا التحديد بالذات لبنية المستويات في البنية الاجتماعية كتناقضات طبقية ، مفقود في تحددها كأجهزة يترابط بها البناء الاجتماعي على اساس قاعدته المادية . معنى هذا ان الطابع الطبقي الخاص بهذه الاجهزة يختفي في تحددها كمستويات للبنية الاجتماعية ، او بالاحرى في تحديدها لهذه المستويات ، لان في هذا التحديد بالذات اخفاء لبنية هذه المستويات كتناقضات طبقية بين ممارسات متميزة للصراع الطبقي تحددها طبيعة الحركة المحورية لهذا الصراع . واختفاء التناقض الطبقي في هذا الشكل من الوجود الاجتماعي للمستويات البنيوية كأجهزة ، وبوجه خاص للمستويين السياسي والايديولوجي ، لا يعني اطلاقا انعدام وجود التناقض كتناقض بشكل عام ، فقد يظهر التناقض ، في الوجود الاجتماعي نفسه لهذه الاجهزة ، الا انه لا يظهر على حقيقته الطبقية ، بل في شكل **تناقض فردي** يحجب بالضرورة رؤية حقيقته هذه ، اي في شكل تناقض بين الافراد كأفراد وبين الاجهزة هذه كأجهزة اجتماعية . فتحديد المستوى البنيوي بوجود الجهاز في البناء الاجتماعي ينقل التناقض من صعيده الطبقي الى صعيد فردي ، فيتجرد بذلك الجهاز ، في طابعه الاجتماعي نفسه ، عن طابعه الطبقي الذي لا يظهر الا بتحديد هذا المستوى البنيوي بوجود التناقض الطبقي كتناقض بين ممارسات طبقية متميزة للصراع الطبقي . فهذا التناقض اذن في بنية المستوى البنيوي هو الذي يكشف الطابع الطبقي للجهاز ، لانه يظهره على حقيقته كأداة تستخدمها الطبقة المسيطرة في ممارستها المتميزة لصراعها الطبقي . حين يتحدد المستوى السياسي مثلا في البنية الاجتماعية ، ليس بالوجود الاجتماعي لجهاز الدولة ، بل ببنية التناقض الطبقي بين الممارستين السياسيتين للطبقتين الرئيسيتين ، بوجه خاص ، اي بالحقل السياسي للصراع الطبقي ، يظهر بالفعل الطابع الطبقي لجهاز الدولة ، لانه يظهر على حقيقته كأداة سياسية طبقية ، في نسبته الى هذا التناقض الطبقي بالذات ، اي في نسبته الى هذا الصراع بين الممارستين السياسيتين للطبقتين الرئيسيتين. اما اذا كان ، في وجوده كجهاز دولة ، هو المحدد لوجود المستوى السياسي في البنية الاجتماعية كمستوى سياسي ، فان طابعه الطبقي يختفي في طابعه الاجتماعي نفسه ، فينقلب التناقض ، في وجوده الاجتماعي بالذات ، من تناقض طبقي ، اي من تناقض بين الممارسة السياسية للطبقة الثورية والممارسة السياسية للطبقة المسيطرة

التي تستخدمه كأداة لها ، الى تناقض فردي بينه كجهاز اجتماعي وبين الفرد كفرد . ثم ان نقل التناقض من صعيده الطبقي الى الصعيد الفردي يقلب **التناقض الداخلي** في بنية المستوى السياسي ، اي في بنية الحقل السياسي للصراع الطبقي ، الى **تناقض خارجي** ، لان بنية المستوى السياسي ، بهذا النقل للتناقض ، تكمن في وجود جهاز الدولة كجهاز اجتماعي ، وليس في وجود التناقض الطبقي نفسه داخل هذا الحقل السياسي ، فتظهر العلاقة السياسية الطبقية في شكل علاقة خارجية بين الفرد وجهاز الدولة . من هنا اتت هذه الفكرة البرجوازية العريقة ، فكرة التناقض الخارجي بين الفرد والمجتمع . من هنا ايضا اتت الفكرة الفوضوية ، ذات الاصل البرجوازي الصغير ، في رفض الفرد للمجتمع ، انطلاقا من هذا التناقض الخارجي نفسه ، او بالاحرى في رفض الفرد لمختلف الاجهزة السياسية والايديولوجية ، **لكونها اجهزة** ، لا لكونها ادوات طبقية تستخدمها الطبقة المسيطرة في ممارستها لصراعها الطبقي . على هذا الاساس الايديولوجي بالذات من طمس التناقض الطبقي في تحديد المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية ، يعلن المتثورون من البرجوازية الصغيرة حربهم على مختلف الاجهزة ، لمجرد كونها أجهزة في البناء الاجتماعي ، وكأن الداء يكمن في هذه الاجهزة نفسها كأجهزة ، في تجردها عن الحركة المحورية للصراع الطبقي ، لا كأدوات طبقية محددة . لهذا ، بقيت الحرب التي اعلنها المتثورون على الاجهزة ـ كما ظهر في احداث ايار من سنة ١٩٦٨ ـ في فرنسا مجرد رفض لها عاجز عن رؤية التعقد في العملية الثورية ، اي عن رؤية التعقد في هذه الحركة المحورية للصراع الطبقي . وهذا الرفض للأجهزة ، في تماثلها الايديولوجي مع المستويات البنيوية ، هو في الحقيقة رفض فوضوي لهذه المستويات نفسها كحقول للصراع الطبقي تتمايز داخل حركة التفاوت في تطوره . فليس من الغريب اذن ان يقود هذا الرفض ، لكونه فوضويا ، الى محاربة الادوات الطبقية نفسها التي تستخدمها الطبقة العاملة الثورية في ممارساتها لصراعها الطبقي ، اي الى محاربة التنظيم النقابي والتنظيم السياسي لهذه الطبقة الثورية ، وبشكل خاص الى محاربة الحزب الشيوعي نفسه ، وكأن هذا الحزب ، كأحزاب الطبقة المسيطرة ، جهاز ايديولوجي للدولة .

٦ ـ جهاز الدّولة

والفارق كبير بين هذا الرفض الفوضوي لجهاز الدولة والاجهزة الايديولوجية للدولة ، وبين الصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة بقيادة حزبها الشيوعي ضد

الطبقة المسيطرة . حين تجابه الطبقة العاملة جهاز الدولة مثلا في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي ، لا تجابهه لكونه جهازا ، بل تجابهه ، من موقعها الطبقي داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، لكونه اداة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . والتناقض الذي يدفعها الى مجابهة جهاز الدولة ، اي الذي يضعها في صراع معه ، هو هذا التناقض الطبقي بين ممارستها السياسية والممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . فمجابهتها لجهاز الدولة اذن اثر لهذا التناقض الداخلي نفسه . لا شك في ان جهاز الدولة ، في وجوده ذاته كجهاز دولة ، يتضمن القمع بالضرورة ، اي انه في اساسه الاجتماعي نفسه جهاز قمع . الا ان لهذا القمع بالضرورة طابعا طبقيا متميزاً . معنى هذا ان جهاز الدولة جهاز قمع طبقي . فالمجابهة الثورية لهذا الجهاز هي اذن مجابهة لهذا القمع الطبقي الذي تمارسه الطبقة المسيطرة ضد الطبقة العاملة وحلفائها ، لا للقمع بشكل عام ، في تجرده عن طابعه الطبقي . يجب الا ننسى ان الطبقة العاملة ، في المرحلة الاولى من سلطتها السياسية ، اي في مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ، مدعوة بالضرورة الى استخدام جهاز الدولة ، من حيث هو جهاز قمع طبقي ، ضد الطبقة البرجوازية ، في هدف تحقيق سيطرتها الطبقية . ان مرحلة الديكتاتورية الطبقية البروليتارية اذن ضرورية اطلاقا لتحقيق الانتقال الى نظام الانتاج الاشتراكي . لقد خاض ماركس ، ومن بعده لينين ، حربا ايديولوجية عنيفة ضد الفوضوية التي كانت تجعل من الهدم المباشر لجهاز الدولة هدفا في حد ذاته ، او غاية لذاتها ، فكانت بذلك تنزع من الطبقة العاملة سلاحها الضروري في محاربة البرجوازية والقضاء عليها وعلى نظامها الاقتصادي . الا ان الطبقة العاملة تستهدف ، في استخدامها جهاز القمع الطبقي هذا ، القضاء على المجتمع الطبقي نفسه . من هنا اتت الضرورة البروليتارية الثورية لزوال الدولة . فعملية الاستخدام البروليتاري لجهاز القمع الطبقي هي نفسها عملية زوال جهاز الدولة . ان الطبقة العاملة اذن ، في مجابهتها لجهاز الدولة ، لا تستهدف القضاء المباشر على هذا الجهاز لكونه جهازاً بقدر ما تستهدف الاستيلاء عليه ، لما له من سلطة في تحقيق السيطرة الطبقية للطبقة التي تستخدمه كأداة لممارستها السياسية للصراع الطبقي . فانتزاع السلطة السياسية من الطبقة المسيطرة يعني انتزاع سلطة الدولة منها ووضعها في خدمة المصالح الطبقية للطبقة العاملة .

الا ان جهاز الدولة يتحدد ، في وجوده الاجتماعي ، بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، لكونه أداة لهذه الممارسة بالذات . فهو يختلف في شكل وجوده هذا باختلاف

الممارسة السياسية الطبقية التي هو اداة لها . لهذا ، حين تستولي الطبقة العاملة عليه ، في صراعها السياسي ضد الطبقة المسيطرة ، فتنتزع منها ما له من سلطة ، تجد نفسها مضطرة الى هدم شكله البرجوازي ، اي الى تحويله الى أداة خاصة بممارستها السياسية المتميزة . فالجهاز البروليتاري للدولة يختلف عن الجهاز البرجوازي او الاقطاعي للدولة ، لاختلاف الممارسة السياسية الخاصة بالطبقة المسيطرة التي تضعه في خدمة مصالحها الطبقية ، اي في خدمة سيطرتها الطبقية . ان هذه العلاقة من التبعية التي تربط جهاز الدولة ، في شكل وجوده الاجتماعي ، بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، تمنعه من ان يكون بنية المستوى السياسي في البنية الاجتماعية . وظهوره في هذا الشكل ، اي في شكل بنية المستوى السياسي ، يمنع رؤية تبعيته هذه ، فيمنع بالتالي فهم المنطق التاريخي في ضرورة تحويله ، اي في ضرورة هدم شكله الطبقي المميز بانتقاله ، في وجوده التبعي هذا ، من اداة للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، الى اداة للممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض . ان حجب علاقة التبعية هذه في الوجود الاجتماعي لجهاز الدولة يضفي عليه طابعا من الاستقلال الذاتي يظهره في حياد اجتماعي هو ضروري لوجوده التبعي بالذات كأداة سياسية في خدمة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة . على هذا الاساس من الوهم الايديولوجي الذي تولده سيطرة الممارسة السياسية لهذه الطبقة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، يكمن الوجود الموضوعي لجهاز الدولة ، اي للمستوى السياسي ، في هذا الاستقلال الذاتي ، وليس في هذا الوجود التبعي . باستقلاله الذاتي هذا ، في تحدده كالمستوى السياسي ، ينفصل جهاز الدولة ، في وجوده الموضوعي نفسه ، عن هذا الوجود التبعي الذي يربطه بحركة الصراع الطبقي في ربطه له بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، فتظهر علاقة تبعيته الداخلية هذه في شكل علاقة خارجية من التبعية للصراع الطبقي ، يستقل فيها عن العلاقة في هذا الصراع بين الممارسات السياسية الطبقية ، في تحدده بالذات كهدف لهذه الممارسات ، منفصل عنها . معنى هذا ان الاستقلال الذاتي لجهاز الدولة ، في وجوده كبنية المستوى السياسي نفسه ، يضعه في علاقة خارجية مع الممارسات السياسية الطبقية ، لانه يجعل منه هدفا لها ، في تبعيته بالذات للصراع الطبقي ، من حيث هو هدف لممارساته السياسية . وبتعبير آخر ، ان الوجود التبعي لجهاز الدولة لا يكمن في تبعيته لحركة الصراع الطبقي في استقلاله عن ممارساته الطبقية ، بل يكمن في تبعيته كأداة للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، فتبعيته هذه ، لا ذاك الاستقلال ، هي التي تحدد تبعيته لحركة الصراع الطبقي .

٧ ـ نقدُ العِلم السيّاسي

قلنا ان الوجود الموضوعي لبنية المستوى السياسي في البناء الاجتماعي يكمن في الاستقلال الذاتي لجهاز الدولة عن الممارسات السياسية الطبقية ، في اطار علاقة هذا الجهاز بحركة الصراع الطبقي . والموضوعية هذه في وجود المستوى السياسي قائمة في الحقيقة على هذا الاساس الايديولوجي من اخفاء التناقض الطبقي في تحديد هذا المستوى نفسه كبنية . وعلى هذا الاساس الايديولوجي بالذات يقوم « العلم » السياسي ، « كعلم » للمؤسسات الحقوقية السياسية ، اي لهذه المؤسسات التي يشملها جهاز الدولة في وجوده . حين يجد العلم السياسي ميدان موضوعيته الخاص به كعلم في بنية هذا المستوى السياسي الذي يتمثل في جهاز الدولة ، يكون قد بنى موضوعا له هو في الحقيقة اثر لوهم ايديولوجي ، وظيفته ان يحجب رؤية الموضوع الحقيقي للعلم السياسي . فالمؤسسات السياسية التي تظهر في شكل موضوع العلم السياسي ، لا وجود موضوعيا لها قائما بذاته الا على اساس ايديولوجي من تحديد بنية المستوى السياسي بوجود جهاز الدولة في استقلاله الذاتي . معنى هذا ان موضوعية العلم السياسي ، في تحدده كعلم للمؤسسات السياسية ، لا وجود لها الا بوجود هذا الاساس الايديولوجي الذي هو اثر له . ان في تكون هذا العلم على هذا الاساس الايديولوجي اخفاء لموضوعه الحقيقي الذي هو التناقض الطبقي في الصراع بين الممارسات السياسية الطبقية . فتكون العلم السياسي كعلم مرتبط اذن بالضرورة بتحديد موضوعه . والتحديد العلمي لهذا الموضوع يكون بتحديد بنية المستوى السياسي في تطور البنية الاجتماعية . هذه البنية تكمن ، كما رأينا ، في التناقض السياسي كتناقض ، بشكل رئيسي ، بين الممارستين السياسيتين للطبقتين الرئيسيتين في المجتمع . اذا كانت الممارسات السياسية الطبقية التي تحدد الحقل السياسي للصراع الطبقي ، هي موضوع العلم السياسي ، وجب حكما ان يكون هذا العلم نقضا لهذه الايديولوجية البرجوازية السياسية التي تقوم على اساس اخفاء التناقض الطبقي في تحديد موضوع العلم السياسي . فحركة تكون هذا العلم ليست منفصلة عن حركة النقض هذه ، بل تتماثل معها ، كما انها ليست منفصلة عن العملية السياسية في مجابهة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . ان عملية النقد العلمي للايديولوجية السياسية ، في نقد موضوعها الذي هو المؤسسات السياسية الطبقية ، تهدف الى تبديد الاثر الايديولوجي في الاستقلال الذاتي لجهاز الدولة عن الممارسات السياسية الطبقية ، في اطار علاقته نفسها

بحركة الصراع التي تدور حوله بين هذه الممارسات . فهي اذن تهدف الى اظهار الطابع الايديولوجي لهذا الاستقلال الذاتي الذي يقوم على اساسه امكان وضع هذه المؤسسات السياسية موضوعا للعلم السياسي ، اي الى اظهار علاقة التبعية التي تربط جهاز الدولة ، في شكل وجوده في استقلاله الذاتي نفسه ، بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . فعملية النقد العلمي هذه ليست منفصلة اطلاقا عن عملية النقض الثوري لجهاز الدولة ، اي عن العملية الثورية في مجابهة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، لان تحرك الصراع الطبقي في حقله السياسي يضع الطبقة الثورية بالضرورة في مجابهة ثورية مع جهاز الدولة كأداة للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . ليس من الغريب اذن ان تتكشف الطبيعة الطبقية لجهاز الدولة على حقيقتها ، بوجه خاص حين يتحرك الصراع الطبقي في شكله الرئيسي كصراع سياسي . هنا تظهر بالفعل بنية المستوى السياسي في تطور البنية الاجتماعية كبنية التناقض السياسي نفسه ، من حيث هو تناقض طبقي بين الممارسات السياسية الطبقية ، ويفقد جهاز الدولة استقلاله الذاتي الذي يجعل منه بنية المستوى السياسي . ان العلم السياسي ، من حيث هو نقد للايديولوجية السياسية ، هو علم الممارسات السياسية الطبقية . فهو لا شك يعالج موضوع الاجهزة السياسية والايديولوجية ، كأدوات لهذه الممارسات السياسية الطبقية . الا ان موضوعه لا ينحصر فيها ، بل يشمل ميدانا أوسع هو ميدان هذه الممارسات بالذات . ودراسة هذه الممارسات ، من حيث هي موضوع العلم السياسي ، هي التي تقود بالضرورة الى دراسة تلك الاجهزة السياسية والايديولوجية . اي ان الاساس في موضوع هذا العلم ليس هذه الاجهزة ، او الدولة بشكل عام ، بقدر ما هو حقل هذه الممارسات السياسية الطبقية نفسه . وبتعبير آخر ، ان حصر العلم السياسي في نظرية الدولة بشكل عام تحديد له من وجهة نظر الطبقة المسيطرة او بالاحرى ، من وجهة نظر ممارستها السياسية التي تهدف الى اخفاء التناقض الطبقي في بنية المستوى السياسي كتناقض ، بشكل رئيسي ، بينها وبين الممارسة السياسية للطبقة الثورية . فانتاج النظرية العلمية للدولة اذن لا يتم الا من وجهة النظر الطبقية للممارسة السياسية لهذه الطبقة الثورية نفسها ، لان بهذه الممارسة وحدها ، وفي حقلها ، تتكشف الحقيقة الطبقية للدولة في البناء الاجتماعي . فانتاج نظرية الدولة يستلزم ،ويفترض بالضرورة انتاج نظرية المستوى السياسي نفسه ، اي الحقل السياسي للصراع الطبقي كحقل للممارسات السياسية الطبقية . لهذا امكن القول ان النظرية السياسية ، اي نظرية المستوى السياسي كبنية للتناقض السياسي ، ليست نظرية الدولة ـ لان الدولة ليست بنية هذا التناقض بل

اثر له - ، بل هي نظرية الحركة المحورية للصراع الطبقي ، اي نظرية العملية الثورية نفسها . وما نظرية الدولة سوى جزء منها ونتاج لها . والتماثل الخاطىء لهاتين النظريتين : النظرية السياسية ونظرية الدولة ، وجه آخر من ذاك التماثل الخاطىء بين التناقض السياسي والشكل السياسي للصراع الطبقي ، فهو اذن اثر ايديولوجي لترابط المستويات البنيوية ، في تطور البنية الاجتماعية ، في شكلها التراكبي الذي تولده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . بهذا الشكل التراكبي من الترابط ، يكتسب المستوى السياسي ، في تماثل وجوده كبنية مع وجود الدولة ، استقلالا ذاتيا بالنسبة الى المستوى الاقتصادي وبالنسبة الى الحركة المحورية للصراع الطبقي كحركة لممارساته الطبقية المتميزة . هذا الاستقلال الذاتي هو الذي يجعل منه موضوعا ممكنا لعلم متميز هو العلم السياسي ، اي ان هذا العلم يجد في هذا الاستقلال الذاتي لموضوعه شرط امكانه . غير ان هذا الاستقلال الذاتي بالنسبة الى حركة الصراع الطبقي ، هو كما رأينا ، وليد هذه الحركة في شكل تحددها بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . لهذا ، لا يمكن ان يكون العلم السياسي بالفعل علما الا اذا ابتدأ بنقد هذا الموضوع الذي يحدده كأيديولوجية وليس كعلم . ونقد هذا الموضوع ، اي الدولة ، هو الذي يقود الى موضوع العلم السياسي الذي هو التناقض السياسي نفسه ، كما حددناه سابقا . وتميز هذا التناقض ، في علاقته بالتناقض الاقتصادي ، يسمح بتأسيس هذا العلم المتميز الذي هو العلم السياسي . ليس في هذا القول نفي لما للدولة من استقلال ذاتي ، سواء بالنسبة الى التناقض الاقتصادي الاساسي ام بالنسبة الى حركة الصراع الطبقي . الا ان هذا الاستقلال الذاتي للدولة ، حتى بالنسبة الى التناقض الاقتصادي ، لا يتحدد الا في إطار حركة هذا الصراع ، اي في اطار تفاوت التطور في التناقض السياسي نفسه ، فحركة هذا التناقض هي التي تحدد شكل علاقة الدولة به . معنى هذا ان منطق حركة التناقض السياسي ، اي منطق الحركة المحورية للصراع الطبقي ، هو اساس لفهم هذا المنطق المحدد من الاستقلال الذاتي للدولة . فظهور الدولة ، في شكل استقلالها الذاتي ، ليس نتيجة لتطور التناقض الاقتصادي بقدر ما هو نتيجة للشكل الطبقي المحدد من الوجود المسيطر للتناقض السياسي ، في الاطار الذي يحدده به التناقض الاقتصادي نفسه . وبتعبير آخر ، ان علاقة الدولة بهذا التناقض الاساسي ليست علاقة مباشرة ، بل هي علاقة يحددها تطور التناقض السياسي كتناقض بين الممارسات السياسية للصراع الطبقي ، فشكل التميز في وجود الدولة ناتج عن التميز في تطور التناقض السياسي في علاقته

بالتناقض الاقتصادي . لهذا ، لا يمكن حصر النظرية السياسية في نظرية الدولة ، وتماثل النظريتين يقود العلم السياسي الى ان يكون بالفعل ايديولوجية سياسية خاضعة لسيطرة ايديولوجية الطبقة المسيطرة . ان نظرية الدولة لا تكتسب طابعها العلمي الا اذا تكونت على اساس النظرية السياسية كنظرية لبنية التناقض السياسي .

في اطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي ، تترابط المستويات البنيوية بشكل تراكبي تستقل فيه ، في ترابطها هذا ، عن حركة التطور في التناقض السياسي الـذي هو مبـدأ ترابطها ووحدتها ، فيختفي بذلك دور هذا التنـاقض المسيطـر في تطورهـا ، ويختفـي بالتالي ، بوجه خاص ، الدور المسيطر الذي تلعبه الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة في تحديد هذا الشكل التراكبي من الترابط . من هنا أتى الالتباس في عدم التمييز بين التناقض الاقتصادي كتناقض محدد لتطور البنية الاجتماعية في تحديده لحركة الصراع الطبقي ، وبين الشكل الاقتصادي لهذا الصراع ، اي للتناقض السياسي كتناقض مسيطر في تطور هذه البنية . من هنا ايضا اتى الالتباس النظري في تحديد بنية المستوى السياسي . ففي اطار هذا الشكل التراكبي من ترابط المستويات البنيوية ، اي بقطع هذه المستويات عن حركة الممارسات الطبقية المتميزة للصراع الطبقي ، تظهر بنية المستوى السياسي في بنية الدولة نفسها ، فتتحول بذلك العلاقة الداخلية في التناقض الطبقي بـين الممارسـات السياسية الطبقية المتصارعـة الى علاقـة خارجية بـين بنية المستـوى السياسي ، من حيث هي بنية للدولة ، وهذه الممارسات السياسية . اي ان هذه الممارسات الطبقية ، كممارسـات ، لا تدخل في تحديد بنية هذا المستوى ، وان كانت على علاقة بهـا ، هي بالضرورة علاقـة خارجية . والحقيقة غـير ذلك ، اذ ان البنية السياسية للدولـة لا تظهـر الا في ضوء بنية المستوى السياسي ، من حيث هي بنية التناقض السياسي نفسه كتناقض بين الممارسـات السياسية الطبقية . فالدولة ، في هذا التناقض ، تظهر في علاقة تبعيتها للممارسة المسيطرة في هذا التناقض ، والمحددة لشكل وجوده الطبقي في حركته المحورية . يصعب الفصل اذن بين بنية المستوى السياسي والممارسات السياسية الطبقية ، فهذه البنية تكمن في علاقة التنـاقض بـين هذه الممارسـات ، ومـا ظهـور الدولـة ، في استقلالهـا الذاتـي عن هذه الممارسات ، كبنية للمستوى السياسي ، سوى اثر محدَّد لتطور علاقة التناقض هذه في ظل علاقة التبعية التي تربط الدولة بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة كأداة لها .

٨ - بُنْيةِ المُستوى الأيديولوجي

ان اثر سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي يظهر في هذا الشكل التراكبي من ترابط المستويات البنيوية الذي يقود الى اخفاء التناقض الطبقي في تحديد بنية المستوى السياسي . وهذا الشكل من الترابط يقود ايضا الى اخفاء التناقض نفسه في تحديد بنية المستوى الايديولوجي . فبنية هذا المستوى تظهر هنا في بنية الاجهزة الايديولوجية التابعة للدولة ، من حيث هي اجهزة اجتماعية ، وليس في بنية التناقض الايديولوجي نفسه كتناقض طبقي بين ممارسات ايديولوجية طبقية ، اي كشكل محدد من اشكال التناقض السياسي . فالممارسة الايديولوجية المسيطرة ، والتي هي بالضرورة ممارسة الطبقة المسيطرة نفسها ،هي التي تحدد بنية المستوى الايديولوجي في شكل ظهورها الطبقي هذا . غير انها تحددها بشكل يختفي فيه طابعها الطبقي المميز ، فتظهر بذلك كبنية للاجهزة الايديولوجية ، كأجهزة اجتماعية ، وليس كبنية التناقض الايديولوجي كتناقض طبقي ، اي كشكل محدد للتناقض السياسي نفسه . هنا ايضا تتحول العلاقة الداخلية في تبعية الاجهزة الايديولوجية للممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة ، داخل التناقض الايديولوجي نفسه، الى علاقة خارجية بين هذه الاجهزة ، في تحديدها كبنية للمستوى الايديولوجي ، وبين الممارسات الايديولوجية الطبقية ، فيختفي بذلك الطابع الطبقي المميز لها ، كأجهزة اجتماعية ، في طابعها الاجتماعي نفسه . وبهذا الاختفاء للطابع الطبقي ، ينقلب التناقض الطبقي في الوجود الاجتماعي للأجهزة الايديولوجية الى تناقض فردي ، اي الى تناقض بين الافراد كأفراد وبين هذه الاجهزة كأجهزة اجتماعية . هذا النقل للتناقض من صعيده الطبقي الى الصعيد الفردي يقلب التناقض الداخلي في بنية المستوى الايديولوجي ، بين الممارسات الايديولوجية الطبقية المتصارعة ، الى تناقض خارجي بين بنية هذا المستوى وبين الافراد . معنى هذا ان التناقض ليس في هذه البنية بل خارجها ، مع انه في الحقيقة اساس لوجودها كبنية . على هذا الاساس الايديولوجي من اخفاء التناقض الطبقي في تحديد بنية المستوى الايديولوجي ، يعلن المتثورون من يساريي البرجوازية الصغيرة رفضهم للأجهزة الايديولوجية ، لمجرد كونها اجهزة ، لا لكونها ادوات طبقية تابعة للممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة . من هنا اتى شعارهم الفوضوي عن ضرورة « هدم الجامعة » ، لكون الجامعة الجهاز الايديولوجي الرئيسي في هذه الاجهزة . وشعار « السلطة الطالبية » ،

حسب هذا المنطق الفوضوي ، مماثل تماما لشعار « هدم الجامعة » ، فتحقق هذه « السلطة » يكون بهذا « الهدم » بالذات وعن طريقه . ان كل ما قلناه سابقا عن الرفض الفوضوي لجهاز الدولة يمكن قوله عن هذا الرفض الفوضوي للأجهزة الايديولوجية التابعة للدولة . غير ان ما يجب قوله في هذا الصدد هو ان شعار « السلطة الطالبية » اثر مباشر لهذا الوهم الايديولوجي الذي تولده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، وبالتالي اثر للسيطرة الايديولوجية لهذه الطبقة بالذات . ففي اطار هذا الشكل التراكبي من ترابط المستويات البنيوية الذي يفصلها عن الحركة المحورية للصراع الطبقي ، تتحدد الاجهزة الايديولوجية كبنية للمستوى الايديولوجي ، فتتحول علاقة التبعية الداخلية التي تربطها بالممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة الى علاقة خارجية مع الممارسات الايديولوجية الطبقية ، فتظهر بذلك هذه الاجهزة كهدف لهذه الممارسات الطبقية خارج عنها ، او كحقل لها تختفي فيه ضرورة وجودها الاجتماعي كوجود تبعي طبقي . ان ظهور هذه الاجهزة في استقلالها الذاتي عن هذه الممارسات الطبقية ، في هذا الاطار من الاستقلال الذاتي للمستوى الايديولوجي في ترابطه التراكبي مع بقية المستويات البنيوية ، هو الذي يولد الوهم بامكان انتزاعها من واقع وجودها تحت سيطرة الطبقة المسيطرة ، بمعزل عن انتزاع السلطة السياسية للدولة من هذه الطبقة ، اي هذه العملية الاخيرة ليست بالضرورةشرطا لتحقق الاولى . فتحول علاقة التبعية الداخلية الى علاقة خارجية لا ينفي بالضرورة امكان وجود هذه الاجهزة، في شروط محددةمن تطور علاقة خارجية لا ينفي بالضرورة امكان وجود هذه الاجهزة ، في شروط محددة من تطور الواقع الاجتماعي ، تحت سيطرة الطبقة المسيطرة ، بل ينفي وجودها الضروري كأدوات طبقية تابعة للممارسة الايديولوجية لهذه الطبقة . معنى هذا ان تبعية الاجهزة الايديولوجية للممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة تتحدد ، في اطار علاقتها الخارجية هذه بالممارسات الايديولوجية الطبقية ، كمجرد **امكان** في واقع تطور هذه العلاقة الخارجية ، وليس **كضرورة** اساسية لوجودها الاجتماعي نفسه ، اي ان علاقة التبعية ، في هذا الاطار التضليلي ، تظهر ، على عكس حقيقتها ، كنتيجة لتطور العلاقة الخارجية ، مع ان هذه العلاقة الخارجية هي في الحقيقة شكل لظهورها . اذا كانت التبعية هذه امكانا ، وليس ضرورة ، صار نقيض هذا الامكان ممكنا ايضا ، في حدود الواقع نفسه . على اساس هذا التحديد الخاطىء لبنية المستوى الايديولوجي يظهر الوهم بامكان الوصول الى السلطة الايديولوجية ، عن طريق السيطرة على الاجهزة الايديولوجية ، بمعزل عن الوصول الى

السلطة السياسية ، بل في ظل السيطرة السياسية للطبقة المسيطرة نفسها . فالاستقلال الذاتي للمستوى الايديولوجي بالنسبة الى المستوى السياسي ، في اطار هذا الشكل التراكبي من ترابط المستويات البنيوية ، يسمح بظهور هذا الوهم . و « السلطة الطالبية » واقعة في الحقيقة ضحية هذا الوهم الايديولوجي البرجوازي .

٩ – نقْد « السُلطة الطَالبيّة » و « السُلطَة العُمالية » .

ان تنضيد المستويات البنيوية ، بقطعها في تفاوت تطورها عن الحركة المحورية للصراع الطبقي ، هو التربة الايديولوجية التي نبت عليها شعار « السلطة الطالبية » ، ونبت معه ايضا شعار آخر مثيل له هو شعار « السلطة العمالية » . اذا كان الشعار الاول يوهم بامكان الوصول الى السلطة الايديولوجية بمعزل عن الوصول الى السلطة السياسية ، فالشعار الاخير يوهم بامكان الوصول الى « السلطة » الاقتصادية عن غير طريق الوصول الى السلطة السياسية ، بل في ظل السيطرة السياسية نفسها للطبقة المسيطرة . هذان الشعاران نتاج مباشر لهذا الفهم الخاطىء للصراع الطبقي الذي **يحصر** هذا الصراع في شكله السياسي ، فيحجب رؤية حركته المحورية التي بها تترابط المستويات البنيوية في تفاوت تطورها ، فتتحدد ، في شكل ترابطها ، بالممارسة السياسية المسيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع . والشكل التراكبي لهذا الترابط وليد سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، وهو الذي يوهم بامكان تحقق هذين الشعارين . فالاستقلال الذاتي الذي يعود الى كل مستوى بنيوي ، في هذا الشكل من الترابط ، اي في هذا الفصل لتطور المستويات البنيوية عن تطور الحركة المحورية للتناقض السياسي نفسه في تفاوت اشكاله ، هو الذي يعزل الوصول الى السلطة **الايديولوجية** او السلطة الاقتصادية عن الوصول الى السلطة السياسية . في هذا الاطار من الاستقلال الذاتي ، وبسبب قطع المستويات البنيوية في ترابطها عن الحركة المحورية للتناقض السياسي التي هي مبدأ ترابطها ، يتجزأ مفهوم السلطة نفسه ويتوزع على مختلف هذه المستويات ، مع انه في اساسه **مفهوم سياسي** ، اي ان السلطة ، في حقيقتها الطبقية ، **سلطة سياسية** ، وما « السلطة » الايديولوجية او الاقتصادية سوى مظهر لها . ان عدم رؤية العامل المحدد لهذا الشكل التراكبي من ترابط المستويات البنيوية ، والذي هو سيطرة الممارسة السياسية نفسها

للطبقة المسيطرة ، اي هذا الشكل الطبقي المحدَّد للوجود المسيطر للتناقض السياسي ، هو الذي يقود الى هذه المقولة الغريبة التي نجدها عند بعض المفكرين الماركسيين، كبولانتزاس مثلا : من الممكن ان تكون طبقة معينة مسيطرة اقتصاديا من غير ان تكون مسيطرة سياسيا ، او ان تكون مسيطرة ايديولوجيا من غير ان تكون مسيطرة اقتصاديا او سياسيا .

لا شك في ان التاريخ ، وبوجه خاص تاريخ تكون المجتمعات الرأسمالية ، يعطينا امثلة كثيرة على الحالة الاولى التي تكون فيها طبقة ، كالبرجوازية مثلا ، مسيطرة اقتصاديا من غير ان تكون مسيطرة سياسيا ، او بالاحرى قبل وصولها الى السيطرة السياسية . ليس في هذه الحالة اذن اي غرابة، انما يجب الانتباه في هذا الصدد الى ان هذه الحالة نجدها غالبافي مرحلة تكون البنية الاجتماعية الرأسمالية ،وليس في مرحلة تطور هذه البنية بعد تكامل تكونها . والامثلة التي يعطيها بولانتزاس نفسه عن البوجوازية الانكليزية قبل سنة ١٦٨٨ وعن البرجوازية الالمانية في اواخر الدولة البسماركية ، تشهد على ذلك . فالسيطرة الاقتصادية ، في الحالتين ، كانت للبرجوازية ، اما السيطرة السياسية فكانت للأرستقراطية او لطبقة النبلاء . وفي الحالتين ، كانت تمر البنية الاجتماعية الرأسمالية في مرحلة تكونها التاريخي .

غير ان ما هو ممكن في زمان التكون التاريخي للبنية الاجتماعية ليس ممكنا في زمانها البنيوي ، وهذا في حد ذاته دليل على الاختلاف في منطق الزمانيين ، وبالتالي على الاختلاف في ترابط المستويات البنيوية بين هذين الزمانين . ففي اطار الزمان البنيوي ، حيث يكون تطور البنية الاجتماعية اعادة لانتاج علاقات الانتاج القائمة ، اي تجديداً مستمرا لهذه القاعدة المادية التي تقوم عليها البنية الاجتماعية ، تعود السيطرة السياسية بالضرورة الى الطبقة المسيطرة اقتصاديا . فالتفاوت في السيطرة الطبقية بين المستويات البنيوية يختلف اذن باختلاف بنية الزمان الذي تتحرك في اطاره البنية الاجتماعية . ان اكتمال تكون البنية الاجتماعية على اساس ثابت من علاقات الانتاج يفرض بالضرورة ان تكون السيطرة السياسية للطبقة المسيطرة اقتصاديا ، لان تجدد علاقات الانتاج التي تضع هذه الطبقة في موقع السيطرة الاقتصادية يتم ، في آليته الطبيعية ، بفعل السيطرة السياسية نفسها ، اي بفعل الممارسة السياسية لهذه الطبقة . فاذا فقدت هذه الطبقة المسيطرة اقتصاديا سيطرتها السياسية ، صارت العملية الاقتصادية لتجدد علاقات الانتاج نفسها

مستحيلة ، اي ان فقدان هذه الطبقة لسيطرتها السياسية يقود بالضرورة الى فقدان سيطرتها الاقتصادية . لهذا امكن القول ان تغيير علاقة السيطرة الاقتصادية يمر بالضرورة عبر تغيير علاقة السيطرة السياسية . هذه الضرورة نفسها هي التي قادت ، في مرحلة تكون البنية الاجتماعية الرأسمالية ، البرجوازية المسيطرة اقتصاديا الى انتزاع السيطرة السياسية من الارستقراطية ، لان وجودها في موقع السيطرة السياسية شرط اساسي لاستمرار وجودها في موقع السيطرة الاقتصادية .

ليست الغرابة في ان تكون السيطرة السياسية لطبقة ، والسيطرة الاقتصادية لطبقة اخرى ، في مرحلة محددة من تكون البنية الاجتماعية التي يستلزم بالضرورة تطورها على اساس قاعدتها الثابتة ان تعود السيطرة السياسية الى الطبقة المسيطرة اقتصاديا . الغرابة في هذا الامكان الذي يفترض بولانتزاس[1] وجوده من غير ان يعطي عليه اي مثال تاريخي ، والذي تعود فيه السيطرة الايديولوجية الى الطبقة التي لا تعود اليها السيطرة السياسية . في هذا الافتراض نجد الخطأ نفسه الذي نجده في حصر التناقض السياسي في شكله السياسي ، والذي يقود الى عدم رؤية التناقض الايديولوجي كشكل من وجود التناقض السياسي نفسه في تطوره داخل حركته الانتباذية . ان الحركة المحورية للصراع الطبقي ، من حيث هي حركة تطور التناقض السياسي بين قطبيه ، الايديولوجي والاقتصادي ، تمنعنا اطلاقا من قبول هذا الافتراض الخاطىء ، فالسيطرة الايديولوجية في الحقيقة اثر للسيطرة السياسية وأداة لها . والمستوى الايديولوجي ليس له ، بالنسبة الى المستوى السياسي ، استقلال ذاتي الا في اطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي . فسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع هي التي تولد استقلاله الذاتي هذا ، بدفعها التناقض السياسي الى التحرك على غير مستواه البنيوي ، اي بنزعها عن الصراع الطبقي الطابع الطبقي السياسي المميز له . السيطرة الايديولوجية لا بد من ان تعود الى الطبقة المسيطرة ، اي الى الطبقة التي تعود اليها السيطرة السياسية ، فالسيطرة الاولى شكل محدد من وجود الثانية ، وشرط ضروري لاستمرار وجودها . وانتزاع السيطرة الايديولوجية من الطبقة المسيطرة يضع سيطرتها السياسية في ازمة هي ازمة سيطرتها الطبقية نفسها ، اي ازمتها السياسية ، كما رأينا سابقا . معنى هذا ان الطبقة

(١) المرجع نفسه : ص ١٢١

المسيطرة سياسيا لا بد من ان تكون مسيطرة ايديولوجيا ، والا صار وجودها السياسي المسيطر في خطر . لهذا نرى ان الطبقة العاملة ، في ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، لا تستهدف الوصول الى السيطرة الايديولوجية في حد ذاتها وكغاية لذاتها ، بل تستهدف وضع الطبقة المسيطرة في ازمتها السياسية ، بتفجير الصراع الطبقي في شكله الرئيسي على حقيقته كصراع سياسي . والفارق كبير جدا بين هذه السلطة البروليتارية كهدف للممارسة الثورية ، وبين « السلطة الطالبية » او « السلطة العمالية » ، كسلطة وهمية في ظل السلطة السياسية نفسها للطبقة المسيطرة . ان السلطة البروليتارية في اساسها سلطة سياسية ، وهي هدف ستراتيجي لمختلف ممارسات الطبقة العاملة لصراعها الطبقي ، وشرط ضروري لتحقيق السلطة البروليتارية الايديولوجية والاقتصادية . معنى هذا ان السيطرة الايديولوجية والاقتصادية للطبقة العاملة تمر بالضرورة عبر سيطرتها السياسية ، فمن المستحيل اذن ان تكون السيطرة الايديولوجية او الاقتصادية لهذه الطبقة ، في وقت تكون فيه السيطرة السياسية للبرجوازية . هذه الاستحالة تجد اساسها النظري في طبيعة الحركة المحورية للصراع الطبقي .

١٠ – الترابُط الإنصهاري

أ – زاوية النظر الطبقية : نقد النزعة البنيوية

رأينا ان المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية تترابط بشكل تراكبي في اطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي . اما في اطار الحركة الانجذابية لهذا الصراع ، فهي تترابط بشكل ، ان امكن القول ، **انصهاري** . معنى هذا ان التناقض السياسي ، في هذا الاطار ، يتحدد كمركز انصهار لمختلف التناقضات البنيوية التي تفقد بذلك تنضيدها ، وتصب كلها في مركز انصهارها السياسي . حين تتمكن الطبقة العاملة ، في ممارستها السياسية ، من انتزاع السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، اي حين تتمكن ، بانتقالها من موقع الدفاع الى موقع الهجوم ، من وضع الطبقة المسيطرة في ازمة سياسية ، تتخذ مختلف التناقضات الاجتماعية طابعا سياسيا حادا يعيد طابعها الرئيسي ، اي ان حلها لا يمكن الا ان يكون حلا سياسيا ، او قل ان حلها لا يكون الا بحل التناقض السياسي نفسه ، اي بانتزاع السلطة السياسية من الطبقة المسيطرة . ان الممارسة السياسية للطبقة الثورية هي العامل الحاسم اذن في هذا التسييس للتناقضات الاجتماعية الذي هو تجذير

لها . لهذا كان الحل الجذري للتناقضات الايديولوجية او الاقتصادية ، في اطار الحركة المحورية للصراع الطبقي ، بالضرورة حلا سياسيا ، فالتناقض السياسي هو التربة التي تمتد فيها جذور تلك التناقضات . وهذا الحل السياسي لا يمكن تحقيقه الا في اطار الحركة الانجذابية للصراع الطبقي . اما في اطار الحركة الانتباذية لهذا الصراع ، فالحلول التي يمكن ان تعطى لهذه التناقضات ، وان كانت في جزء منها نتيجة لنضالات ايديولوجية او اقتصادية عنيفة ، ليست حلولا جذرية ، اي حلولا تمس الاساس السياسي لهذه التناقضات وتغيره ، لانها تتم في اطار سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، اي في اطار تجدد علاقة السيطرة الطبقية نفسها . وهذا بالطبع لا ينفي وجود طابع سياسي محدَّد لهذه التناقضات وحلولها في هذا الاطار . الا ان هذا الطابع السياسي تحدده الممارسة السياسة للطبقة المسيطرة ، بحكم سيطرتها داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . لهذا السبب بالذات يصعب علينا التكلم على تسييس للتناقضات في هذا الاطار ، لان طبيعة الحركة الخاصة بالممارسة السياسية لهذه الطبقة المسيطرة تكمن ، كما رأينا سابقا ، في نزع الطابع السياسي ، وبالتالي الطابع الطبقي نفسه عن كل صراع طبقي . ان الطابع السياسي ملازم بالضرورة لمختلف التناقضات الاجتماعية ، بسبب تطور هذه التناقضات داخل الحركة المحورية للصراع الطبقي . الا انه لا يتكشف في حقيقته الطبقية داخل هذه الحركة الا بفعل الممارسة السياسية للطبقة الثورية ، وبوصولها الى السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، فسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل هذا الحقل تحجبه من حيث هو طابع طبقي مميز . فالتكلم اذن على تسييس التناقضات في تطور البنية الاجتماعية داخل الحركة المحورية للصراع الطبقي لا يدل على اكتساب هذه التناقضات البنيوية طابعا سياسيا لم يكن لها - ففي هذا القول قبول غير نقدي بتنضيدها الذي هو اثر للممارسة السياسية المسيطرة للطبقة المسيطرة ، اي عدم رؤية هذا التنضيد كأثر لهذه الممارسة - ، بل هو يشير الى هذه الحركة الثورية في نقض الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، اي الى هذه الحركة الخاصة بالممارسة السياسية للطبقة العاملة في دفع التناقض السياسي ، في شروط تاريخية محددة ، الى التحرك في شكله الرئيسي على حقيقته الطبقية كتناقض سياسي تحدده طبيعة التناقض الاقتصادي الاساسي ، اي كصراع طبقي من اجل السلطة السياسية ، وبالتالي من أجل هذه الاداة التي بها يتم الحفاظ على علاقات الانتاج القائمة ، او تغييرها . بهذا التسييس للتناقضات ، الذي هو اثر لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية ، تترابط المستويات

البنيوية في البنية الاجتماعية بشكل انصهاري معاكس تماما لشكل ترابطها التراكبي الذي هو اثر لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . فترابط هذه المستويات اذن ، في حركة تفاوت التطور في البنية الاجتماعية ، يتم في نسبته الى الحركة الخاصة بالصراع الطبقي ، اي بالتناقض السياسي ، بالشكل الذي به تتحدد حركة هذا الصراع او هذا التناقض الاقتصادي الاساسي الخاص بالبنية الاجتماعية .

وشكل هذا الترابط يختلف ، **بوجه عام** ، باختلاف الشكل الذي يتحدد به التناقض السياسي ، في حركة تطوره المحورية ، بالتناقض الاقتصادي الاساسي ، **وبوجه خاص** ، باختلاف الشكل الطبقي المحدد للوجود المسيطر لهذا التناقض السياسي في تطور البنية الاجتماعية ، وليس ، بشكل مباشر ، باختلاف التناقض الاقتصادي من بنية اجتماعية الى بنية اجتماعية اخرى ، او بالاحرى ، باختلاف التناقض الاقتصادي في البنية الاجتماعية من نظام انتاج محدد الى نظام انتاج آخر ، كما يقول بولانتزاس مثلا . فالتناقض الاقتصادي لا يحدد شكل هذا الترابط ، كما بينا سابقا ، الا بتحديد الحركة الخاصة بالتناقض السياسي ، اي بالصراع الطبقي . بالنسبة الى هذه الحركة وبفعلها ، تترابط هذه المستويات البنيوية في تفاوت تطورها كمستويات لمختلف اشكال ظهور التناقض السياسي . فتفاوت التطور في هذا التناقض بين مختلف اشكاله هو الذي يحدد ، بوجه عام ، شكل ترابط هذه المستويات ، بالشكل الذي يتحدد به التناقض الاقتصادي . كما انه يحدد هذا التناقض الاقتصادي ، ليس بشكل مباشر ، بل بتحديده لشكل هذا الترابط بالذات . معنى هذا ان التناقض السياسي الذي يتحدد ، في حركته المحورية ، بالتناقض الاقتصادي ، لا يحدد بشكل مباشر هذا التناقض الاخير ، بل بالشكل الذي يحدد به ترابط هذه المستويات البنيوية . فشكل هذا التحديد في اطار الشكل التراكبي لهذا الترابط يختلف عنه في اطار الشكل الانصهاري ، بل هو معاكس له تماما . في الحالة الاولى ، يقوم التناقض السياسي بدور الحفاظ على علاقات الانتاج القائمة كاطار ثابت لتطور التناقض الاقتصادي ، اما في الحالة الثانية ، فهو يميل بالضرورة الى كسر هذا الاطار الثابت ، اي الى احداث تغيير ثوري في هذه العلاقات الانتاجية .

قلنا ان شكل ترابط المستويات البنيوية يختلف باختلاف الشكل الطبقي المحدد للوجود المسيطر للتناقض السياسي . ليس في هذا القول اي نفي للدور المحدِّد للتناقض الاقتصادي ، فصراع الصبقات لا يخضع لآلية ارادية او ذاتية ، بل لمنطق التناقض الموضوعي بين قوى منتجة محددة وعلاقات انتاج محددة خاصة ببنية اجتماعية متميزة ، اي

يستحيل عزله عن هذا التناقض الاساسي الذي يتحرك فيه . في هذا الاطار بالذات من التحرك ، اي في هذا الشكل الذي يتحدد به الصراع الطبقي بالقاعدة الاقتصادية المادية التي تحركه ، تترابط المستويات البنيوية بالشكل الذي يشدها اليه التناقض السياسي ، في شكله الطبقي المحدد . فالوجود المسيطر لهذا التناقض ، كما تحدده الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة كطرف مسيطر فيه ، ينعكس في شكل محدد من ترابط المستويات يحجبه ، فتظهر بذلك الوحدة في تطور البنية الاجتماعية كنتيجة طبيعية للتناقض الاقتصادي وما يقوم عليه من بناء فوقي ، وليس كأثر للصراع الطبقي نفسه ، في تحركه المحدد بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل حقله السياسي . هذا الوجود المسيطر للتناقض السياسي لا يظهر على حقيقته الموضوعية الا في ضوء تحليل طبقي من زاوية الطبقة الثورية ، لا من زاوية الطبقة المسيطرة . واختلاف الرؤية النظرية من زاوية طبقية معينة الى زاوية اخرى نقيض ليس ذاتيا ، بل له اساسه الموضوعي في اختلاف شكل ترابط المستويات البنيوية نفسه . فحين تكون الممارسة السياسية للطبقة الثورية الطرف المسيطر في التناقض السياسي ، ينعكس بالفعل شكل هذا الترابط الذي يظهر ، بذلك ، على حقيقته ، في شكله النقيض . لهذا كانت الممارسة السياسية للطبقة الثورية نقيضا للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، اي نقضا لها ، كما ان النقد النظري لايديولوجية الطبقة المسيطرة لا يكتمل الا اذا مر بهذا النقض العملي في حركة الممارسة السياسية الثورية . ان تحديد الوضع النظري للتناقض السياسي في علاقته ببقية التناقضات البنيوية ، لا بد اذن من ان يأخذ بعين الاعتبار هذا التعقد في وجوده المسيطر في تطور البنية الاجتماعية ، اي الاختلاف الطبقي في شكل هذا الوجود نفسه . فالقول بسيطرة التناقض السياسي ، اي بكونه التناقض الرئيسي الذي يلعب دوما الدور الرئيسي في تطور البنية الاجتماعية ، ليس كافيا لتحديد وضعه النظري ، اذ ان شكل سيطرته في هذا التطور ، اي شكل علاقة السيطرة التي تربطه ببقية التناقضات البنيوية ، يختلف باختلاف الشكل الطبقي المحدد لوجوده المسيطر ، وبالتالي باختلاف الطرف المسيطر فيه . بين ان تكون الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة الطرف المسيطر في هذا التناقض ، او ان تكون الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض الطرف المسيطر فيه ، اختلاف جذري تنعكس آثاره ليس في شكل تحرك هذا التناقض وحسب ، اي في شكل محدد من الحركة المحورية للصراع الطبقي ، بل كذلك في شكل تحرك بقية التناقضات البنيوية في علاقتها المحورية بهذا التناقض نفسه . والتناقض الاقتصادي نفسه من حيث هو القاعدة المادية

لتطور البنية الاجتماعية ، اي من حيث هو التناقض الاساسي المحدِّد لهذا التطور بتحديده لحركة الصراع الطبقي فيه ، خاضع بالضرورة ، في شكل تحركه بالذات ، لفعل تحرك هذا التناقض السياسي ، بالشكل الذي يتحدد فيه تحرك هذا التناقض الاخير بالطرف المسيطر فيه . فتحرك التناقض الاقتصادي في اطار ثباته البنيوي ، اي في اطار اعادة انتاج علاقات الانتاج فيه ، بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، لكونها الطرف المسيطر في التناقض السياسي ، يختلف عن تحركه في اطار تغييره البنيوي ، اي في اطار التحويل الثوري لعلاقات الانتاج فيه ، بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض كطرف مسيطر في التناقض السياسي ، وبنجاحها في انتزاع السلطة السياسية من الطبقة المسيطرة . من هذا الاختلاف اذن بين طرفي التناقض السياسي المسيطر اتى الاختلاف بين شكلي الحركة المحورية للصراع الطبقي ، وبين شكلي ترابط المستويات البنيوية في تطور البنية الاجتماعية . وهنا ايضا نلحظ التعقد في التناقض الماركسي ، اذ ان وحدة النقيضين تقوم على اساس اختلافهما ، لا على اساس تماثلها ، كما هو الحال في التناقض الهيجلي . ان علاقة الاختلاف بين طرفي التناقض اساس لوجوده ، فان هي انتفت ، انتفى التناقض نفسه . فهي التي تسمح اذن برؤية التعقد في تحرك التناقض السياسي ، لانها الاساس النظري الضروري لفهم الحركة المحورية للصراع الطبقي .

ولدرء كل التباس ، يجب تكرار القول ان التعقد في هذا التناقض لا ينحصر في علاقة الاختلاف بين طرفيه ، كما لو ان طرفيه عنصران بسيطان ، فكل طرف منه في الحقيقة هو في حد ذاته وحدة تناقضية معقدة تضم عناصر مختلفة تخضع في تطور علاقاتها داخل وحدتها ، اي في تطور تناقضاتها الثانوية ، لتطور علاقة الاختلاف الرئيسية التي تضعها في مجابهة الطرف الآخر من التناقض الرئيسي ، كما ان تطور علاقة الاختلاف الرئيسية هذه تخضع بدورها ، في صيرورتها بالذات ، لتطور علاقات التناقض الثانوي بين عناصر كل من طرفي التناقض الرئيسي . ولا ضرورة للتوسع في تكرار ما سبق ان بينا ، سواء في هذه الدراسة ، ام في دراسة سابقة تركز التفكير في جانب منها في بحث علاقة التناقض الرئيسي بالتناقضات الثانوية . لذا نكتفي بالاشارة هنا ، لمتابعة البحث ، الى ان الحقل السياسي للصراع الطبقي هو حقل الممارسات السياسية لمختلف القوى الطبقية الاجتماعية ، وليس للطبقتين الرئيسيتين فقط في البنية الاجتماعية . الا ان تحديد التناقض السياسي ، من حيث هو تناقض رئيسي ، كتناقض في البدء ، اي في اساسه ، بين هاتين الطبقتين الرئيسيتين ،

او قل للدقة بين ممارستيهما السياسيتين ، ضروري اطلاقا لتحديد بنية الحقل السياسي في تعقده نفسه . فالممارسات السياسية لبقية القوى الطبقية تنتظم في بنية هذا الحقل السياسي دوما بالنسبة الى هاتين الممارستين السياسيتين الطبقتين الرئيسيتين. معنى هذا ان ممارستي الطبقتين النقيضين هما في هذا الحقل قطباه . وهذا لا يعني اطلاقا ان الطبقة او الفئة الاجتماعية الثانوية التي هي في وضع اقتصادي ، بسبب من تطور علاقات الانتاج القائمة ، اقرب الى الطبقة الثورية النقيض منها الى الطبقة المسيطرة ، تمارس بالضرورة بالفعل صراعها الطبقي داخل حقله السياسي الى جانب الطبقة الثورية ، اي في تحالف ثوري معها ضد الطبقة المسيطرة . فالحركة العامة للصراع الطبقي تخضع ، كما رأينا ، في تحددها بالتناقض الاقتصادي ، لآلية متميزة تختلف عن آلية هذا التناقض المحدد لها . وتحرك هذا الصراع داخل حقله السياسي مرتبط الى حد كبير بتحركه داخل حقله الايديولوجي . فما دامت الطبقة او الفئة الطبقية الثانوية ، كالبرجوازية الصغيرة مثلا ، والتي هي سند طبيعي موضوعي للطبقة الثورية النقيض ، كالطبقة العاملة مثلا ، بحكم وضعها الاقتصادي في اطار علاقات الانتاج القائمة ، تمارس صراعها الطبقي بايديولوجية الطبقة المسيطرة ، اي من موقع الخضوع للسيطرة الايديولوجية لهذه الطبقة ، فان وضعها الطبقي في بنية الحقل السياسي يختلف عنه في بنية علاقات الانتاج. معنى هذا ان وجودها الطبقي الاقتصادي كسند موضوعي للطبقة الثورية النقيض ينعكس ، في حقل الممارسات السياسية للصراع الطبقي ، في وجودها كسند للطبقة المسيطرة ، بسبب من خضوعها ، في حقل الممارسات الايديولوجية ، للسيطرة الايديولوجية للطبقة المسيطرة . فكسر هذه السيطرة الايديولوجية شرط ضروري لتحرير الصراع الطبقي من هذا القيدالذي يمنعه من التحرك داخل حقله السياسي في شكله الرئيسي كصراع سياسي بين الطبقتين الرئيسيتين والحلفاء الطبقيين لكل منهما ، كما تحددهم موضوعيا بنية علاقات الانتاج القائمة . لهذا السبب امكننا القول ان الطبقة الثورية النقيض ، اي النقيض الطبقي المباشر للطبقة المسيطرة ، هي وحدها قادرة على وضع الطبقة المسيطرة في الازمة السياسية لسيطرتها الطبقية ، اي على الانتقال بالحركة المحورية للصراع الطبقي من شكلها الانتباذي الى شكلها الانجذابي . وهذا وجه بالغ الاهمية من وجوه التعقد في التناقض الماركسي ، وبشكل خاص في التناقض السياسي . فالعنصر المحدد لعلاقة الاختلاف التي تربط طرفي هذا التناقض الرئيسي هو ، في البنية الاجتماعية الرأسمالية او الكولونيالية ، الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض ، اي للطبقة العاملة التي هي النقيض المباشر للطبقة

البرجوازية المسيطرة . معنى هذا ان انتقال الحركة المحورية للصراع الطبقي من شكلها الانتباذي الى شكلها الانجذابي مرتبط بالضرورة بسيطرة هذه الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، في اطار الوحدة المعقدة التناقضية نفسها التي تضم مختلف عناصر الطرف النقيض للطرف المسيطر من هذا التناقض السياسي . وكل تحرك لهذا التناقض او تغير في طرفيه ، اي تغيير في طرفه المسيطر ، يتم بفعل سيطرة الممارسة السياسية لطبقة او فئة اجتماعية اخرى غير الطبقة الثورية النقيض ـ حتى وان كانت هذه الطبقة او هذه الفئة عنصرا من عناصر الطرف النقيض في هذا التناقض ، كالبرجوازية الصغيرة مثلا ـ ، لا يقود الى ذاك التحرك للصراع الطبقي في شكله الانجذابي . ان تحرك هذا الصراع في شكله هذا يجد اذن شرطه الضروري في مقدرة الطبقة العاملة على الوصول ، في ممارستها السياسية الثورية ، الى السيطرة داخل حقل الممارسات السياسية الطبقية ، في اطار تحالفها نفسه مع بقية القوى الطبقية التي تخضع ، بنسب متفاوته ، لسيطرة الطبقة المسيطرة او التحالف الطبقي المسيطر . فقيادة الطبقة العاملة شرط ضروري لوصولها الى السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، وبالتالي لتحرك هذا الصراع في شكله الانجذابي .

ب ـ الترابط الانصهاري هو انصهار مختلف اشكال الصراع الطبقي في شكله السياسي

في اطار هذا الشكل الاخير من الحركة المحورية للصراع الطبقي ، تترابط المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية بشكل انصهاري ، بفعل سيطرة الممارسة السياسية الثورية للطبقة العاملة داخل الحقل السياسي لهذا الصراع . لا شك في ان هذه المستويات البنيوية تترابط دوما في نسبتها الى حركة التناقض السياسي الذي هو مركز السيطرة في ترابطها ، إلا أن الطرف المسيطر من هذا التناقض هو الذي يحدد في النهاية شكل هذا الترابط . لقد رأينا ان الشكل التراكبي الذي تترابط فيه هذه المستويات ، بفعل سيطرة الممارسة السياسية للطبقة البرجوازية المسيطرة ، يظهر جهاز الدولة ، في استقلاله النسبي عن الممارسات السياسية الطبقية ، على انه بنية المستوى السياسي ، والاجهزة الايديولوجية ، في استقلالها النسبي عن الممارسات الايديولوجية الطبقية ، على انها بنية المستوى الايديولوجي في البنية الاجتماعية . اما الشكل الانصهاري لهذا الترابط ، فهو يبدد هذا الاثر الايديولوجي لسيطرة الممارسة السياسية البرجوازية ، فتتكشف فيه بنية

المستوى السياسي على حقيقتها الطبقية كبنية التناقض السياسي الرئيسي الـذي تجابـه فيه الطبقة العاملة ، في قيادتها التحالف الطبقي الثوري ، سلطة الطبقة المسيطرة وممارستها لسيطرتها الطبقية . هنا ، في هذا الاطار من التقاء ، او بالاحرى من تساتل تناقضات البنية الاجتماعية في مركز انصهارها السياسي ، تظهر بالفعل ، داخل الحقل السياسي نفسه للصراع الطبقي ، الحقيقة الطبقية لجهاز الدولـة ، واجهزتـه الايديولـوجية ، في تبعيتـه للطبقة المسيطرة كأداة لممارستها السياسية ، وبشكل عام لممارسة سيطرتها الـطبقية . كما تظهر في هذا الاطار ايضا تبعية الاجهزة الايديولوجية ، في وجودها الاجتماعي نفسـه ، للطبقة المسيطرة ، كأداة لممارستها الايديولوجية التـي هي ، بشـكل مبـاشر ، في خدمـة ممارستها السياسية ، اي ان هذه الاجهزة الايديولوجية تظهر على حقيقتهـا ، في تبعيتهـا لجهاز الدولة ، كأدوات ايديولـوجية تستخدمهـا الطبقـة المسيطـرة في ممارسـة سيطرتهـا الطبقية . ثم ان انصهار التناقض الايديولوجي في مركزه السياسي يدل بالفعل على انـه مظهر او شكل للتناقض السياسي ، لا يستقل عنـه في نسبتـه اليه الا في اطـار التحـرك السياسي لهـذا الصراع . فمـن المسـتحيل اذن ان يكون الوجـود الاجتماعـي للأجهــزة الايديولوجية هو الذي يحدد بنية المستوى الايديولوجي في البنية الاجتماعية ، كما ان الوجود الاجتماعي لجهاز الدولة لا يحدد بنية المستوى السياسي فيها . هذا الترابط الانصهاري بين مستويات البنية الاجتماعية هو الذي يدل على ان بنية المستوى السياسي هي بنية التناقض السياسي من حيث هو تناقض محدد بين الممارسات السياسية الطبقية التي تنتظـم داخـل الحقل السياسي حسب تطور قطبيه الرئيسيين ، وان بنية المستوى الايديولوجـي هي بنية الشكل الايديولوجي لوجود هذا التناقض السياسي نفسه . لذا ، حين تنصهر التناقضات الاجتماعية ، داخل الحـركة المحـورية للصراع الطبقـي ، في مركزهـا السياسي ، يفقـد بالضرورة المستوى الايديولوجـي استقلالـه النسبـي ويلتحـم وجـوده البنيوي في وجـود المستوى السياسي نفسه ، اي ان التناقض السياسي يصير بالفعل ، كما هو في حقيقته ، مركز تحرك مختلف التناقضات ، فتفقد بذلك هذه التناقضـات ، في تحركهـا في شكلهـا السياسي الرئيسي ، استقلال تحركها النسبي عن تحرك التناقض السياسي التي هي شكل له .

ولا بد لنا من التوقف لحظة عند هذه النقطة الاخيرة لنوضح تماما ما نقصد بهذا الترابط الانصهاري للتناقضات البنيوية . لقد رأينا ان هذه التناقضات ، من حيث هي تناقضات بين ممارسات طبقية محدَّدة للصراع الطبقي نفسه ، تترابط ، في تفاوت تطورها ، في نسبتها

الى الحركة المحورية لهذا الصراع ، وليس في نسبتها الى التناقض الاقتصادي الاساسي ، وان شكل هذا الترابط يختلف بأختلاف شكل هذه الحركة . فترابطها الانصهاري اذن ، اي انصهارها في المركز السياسي لتطورها ، هو انصهار لمختلف اشكال وجود التناقض السياسي في شكله السياسي نفسه ، اي ان مختلف حقول الصراع الطبقي تنصهر في حقله السياسي .

ليس في هذا القول تكرار لما سبق ، او قل على الاصح ان هذا التكرار لم يأت منا اعتباطا ، بل عن حاجة ، في سياق هذا التحليل النظري ، الى تحديد وضع التناقض الاقتصادي ، من حيث هو التناقض الاساسي ، في هذا الترابط الانصهاري للتناقضات . وهذا وجه آخر من تعقد العلاقة بين هذا التناقض المحدِّد للتناقض السياسي المسيطر . يصعب جدا القول هنا ، بشكل عام وتجريدي ، ان هذه الحركة من انصهار التناقضات في مركز تطورها السياسي تشمل ايضا التناقض الاقتصادي نفسه ، وكأن مجرد تحرك الصراع الطبقي في شكله الرئيسي كصراع سياسي يقود الى محو التفاوت البنيوي الذي يتميز فيه التناقض الاقتصادي كتناقض محدد لبقية التناقضات البنيوية في تحديده الحركة المحورية للتناقض السياسي المسيطر . ان القول بانصهار التناقض الاقتصادي ، كأي تناقض آخر ، في المركز السياسي لتطور التناقضات ، يفقده طابعه النظري كتناقض محدد ، ويضعه على صعيد واحد مع بقية التناقضات التي هي ، كما رأينا ، في اطار الحركة المحورية للصراع الطبقي ، اشكال وجود طبقية محددة من التناقض السياسي نفسه . وفي هذا نفي لقانون تفاوت التطور، او قل ان فيه فهما خاطئا لهذا القانون يركز على سيطرةالتناقض السياسي في علاقته ببقية التناقضات، بمعزل عن تحدده، في تحركه ، بل وفي شكل هذا التحرك، بالتناقض الاقتصادي الاساسي . هذا الفهم الخاطىء يعود في اساسه الى عدم التمييز ، في هذا القانون ، بين ما سميناه بالتفاوت البنيوي والتفاوت التطوري ، او بين علاقة التحدد وعلاقة السيطرة . وكما ان حصر علاقة التفاوت بين التناقضات في علاقة التحدد بينها يقود الى عدم فهم دور الصراع الطبقي في تطور البنية الاجتماعية ، كما هو الحال عند آلتوسير ، كذلك فان حصر علاقة التفاوت هذه في علاقة السيطرة يقود الى ما سميناه بالتضخم السياسي ، وبالتالي الى تأويل ارادي للتطور التاريخي ، كما يبدو لنا ذلك في مقالة ماوتسي تونغ « في التناقض » . حين يفقد التناقض الاقتصادي طابعه النظري كتناقض محدِّد ، بانصهاره ذاك في المركز السياسي لتطور التناقضات ، كما لو انه ، مثلها ، شكل من اشكال وجود التناقض السياسي المسيطر ، ينفلت تطور البنية الاجتماعية ، وبالتالي تطور الصراع

الطبقي ، من اطاره البنيوي الموضوعي المحدِّد له ، ويخضع بذلك لمجرد الارادة الذاتية للطبقة التي تقود هذا الصراع من موقع الهجوم في حقله السياسي . وفي انفلات الصراع الطبقي من موضوعية هذا الاطار البنيوي للتناقض الاقتصادي ، يكمن الخطر الجسيم على صيرورة الحركة الثورية ، لان هذه الحركة تقع ، بانفلاتها هذا ، فريسة الوهم الذي تولده ذاتية الارادة الطبقية .

ان حركة انصهار التناقضات في مركزها السياسي لا تشمل اذن التناقض الاقتصادي ، بل الشكل الاقتصادي لوجود التناقض السياسي المسيطر . معنى هذا ان الشكل الاقتصادي للصراع الطبقي هو الذي ينصهر في هذا المركز السياسي ، فيتفجر هذا الصراع على حقيقته كصراع سياسي ، اي كصراع من اجل السلطة السياسية . فالقول بانصهار التناقض الاقتصادي في التناقض السياسي ، في هذا الاطار من التحرك الانجذابي للصراع الطبقي ، قول خاطىء يستند نظريا ، الى ذاك الغموض الذي اشرنا اليه سابقا في عدم التمييز بين التناقض الاقتصادي في علاقة القوى المنتجة بعلاقات الانتاج من جهة ، وبين ما يظهر في شكل تناقض اقتصادي هو في الحقيقة شكل لوجود التناقض السياسي في اطار الحركة الانتباذية للصراع الطبقي ، اي تناقض بين الممارسات الاقتصادية الطبقية لهذا الصراع نفسه ، من جهة اخرى . إن انصهار التناقضات في مركزها السياسي هو اذن انصهار لمختلف اشكال الصراع الطبقي في شكله السياسي ، فلا يصح ، على هذا الاساس ، بكل دقة نظرية ، ادخال التناقض الاقتصادي في حركة الانصهار هذه . وعدم انصهار هذا التناقض الاساسي في المركز السياسي لانصهار بقية التناقضات لا يعني مطلقا انه في وضع بنيوي تماثلي ، اي ثابت ، خارج عما يحدثه تحرك الصراع الطبقي في شكله الرئيسي كصراع سياسي من تغيرات بنيوية في التطور التفاوتي للبنية الاجتماعية وفي ترابط تناقضاتها او مستوياتها البنيوية ، بل على العكس من ذلك تماما ، إن وضعه البنيوي في علاقته ببقية التناقضات ، في اطار ترابطها الانصهاري ، يختلف عنه في اطار ترابطها التراكبي ، اي انه يستحيل ان يكون بمنأى عن حركة الانصهار تلك ، بل له علاقة محددة معها يجب تبيانها لدرء كل التباس عن التحليل النظري . وما علاقته هذه سوى علاقته بالتناقض السياسي نفسه ، في شكل وجوده الطبقي المحدد بالممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض ، كطرف مسيطر فيه . فالتناقض الاقتصادي ، كتناقض اساسي محدد لبقية التناقضات ، من حيث هي ، في اطار الحركة المحورية للصراع الطبقي ، اشكال محددة من التناقض السياسي المسيطر ، ليس في علاقة خارجية معها .

وتحديده كاطار بنيوي لتطور هذه التناقضات يضعه بالضرورة في علاقة داخلية معها يستحيل فيها ان يكون في وضع بنيوي تماثلي حين تمر هذه التناقضات بتغير نوعي في شكل ترابطها البنيوي نفسه . واذا كان هذا الاطار البنيوي محددا لهذا التغير ، فلا بد ايضا من ان يكون هذا التغير محددا بدوره للاطار البنيوي الذي يحدده . فتحرك التناقض الاقتصادي في اطار ثباته البنيوي ، اي في اطار من توافق طرفيه ، بعيدا عن الازمات الاقتصادية العنيفة ، يحدد شكلا من تحرك الصراع الطبقي انتباذيا ، تترابط فيه المستويات البنيوية بشكل تراكبي ، فيكون بذلك الثبات البنيوي للتناقض الاقتصادي اساسا لتحركه نفسه ، واساسا لتحرك بقية التناقضات ، اي شرطا ضروريا لامكان تحرك الصراع الطبقي ، في شكله كصراع اقتصادي ، بوجه خاص ، وكصراع ايديولوجي ، كما ان استمرار تحرك هذا الصراع في شكله هذا الذي ينطلق، في امكانه ، من توافق طرفي التناقض الاقتصادي كاطار بنيوي ثابت لتحركه ، شرط ضروري لاستمرار تحرك هذا التناقض في اطار ثباته البنيوي نفسه . اما تحرك التناقض الاقتصادي في اطار من عدم توافق طرفيه ، بسبب من تراكم الصراعات الطبقية نفسها التي يحددها وبسبب من تطورها ، اي في اطار تصير فيه علاقات الانتاج ، في ثباتها البنيوي ، العقبة الرئيسية في وجه تطور القوى المنتجة ، فهو يخلق الشرط المادي الضروري لتحرك الصراع الطبقي في شكله الانجذابي . في اطار هذا الشكل من تحرك الصراع الطبقي ، تظهر بحدة ضرورة تغيير الاطار البنيوي لتحرك هذا الصراع ، اي ضرورة تفجيره . فعلاقة التناقض الاقتصادي اذن بالتناقض السياسي ، اي بالصراع الطبقي ، علاقة توافق ما دامت هذه العلاقة قائمة على اساس من الثبات البنيوي للتناقض الاقتصادي ، يتحدد فيه ترابط المستويات البنيوية بشكل تراكبي . اما حين يتحرك التناقض الاقتصادي في اطار من عدم التوافق بين طرفيه ، وتترابط هذه المستويات بشكل انصهاري ، في الشروط المحددة التي ذكرنا آنفا ، فان العلاقة هذه تصير بالفعل علاقة عدم توافق بنيوي بين التناقضين يستحيل فيها ان يستمر التناقض الاقتصادي في وجوده كاطار بنيوي ثابت لتطور البنية الاجتماعية ، فتظهر بذلك ، في افق تحرك الصراع الطبقي ، ضرورة تفجير هذا الاطار البنيوي .

لا شك في ان التناقض الاقتصادي هو الاساس المادي لكل تحرك للصراع الطبقي ، الا ان الفارق كبير جدا بين ان يكون ، في ثباته البنيي ، اي في بقائه التماثلي وفي تجدد هذا التماثل ، اساسا لهذا التحرك ، وبين ان يكون اساسا له في ضرورة تفجير ثباته البنيوي ، اي في ضرورة تغيير

ما هو ثابت فيه من علاقات الانتاج الطبقية . هذا التغيير هو حل للتناقض الاقتصادي . الا ان هذا الحل ليس اقتصاديا ، اذ ان هذا التناقض لا يجد في منطق تطوره امكان حله ، فحله لا يكون الا بحل التناقض السياسي الذي يستلزم بالضرورة ذاك الترابط الانصهاري لمختلف التناقضات البنيوية التي تضمها الحركة المحورية للصراع الطبقي . اذا كان بقاء التناقض الاقتصادي في ثباته البنيوي اساسا لتحرك الصراع الطبقي في شكله الانتباذي ، وبالتالي شرطا ضروريا لوجود مختلف الحلول غير السياسية لهذا الصراع ، او بالاحرى لوجود حلول لمختلف الاشكال غير السياسية لهذا الصراع ، فان تحرك هذا الصراع في شكله الانجذابي اساس لتفجير الثبات البنيوي للتناقض الاقتصادي ، وبالتالي شرط ضروري لوجود حل لهذا التناقض . ان الحل السياسي للتناقض السياسي ، لكون هذا التناقض مركز انصهار لمختلف التناقضات الاجتماعية ، ليس حلا لهذا التناقض وحده ، بل هو في الوقت ذاته الحل الجذري ، أي الثوري ، لهذه التناقضات بمقدار ما هو حل للتناقض السياسي نفسه . ولا غرابة في هذا ، اذ ان جذور هذه التناقضات ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، تمتد في هذا التناقض المسيطر الذي هي منه اشكال وجود محددة . اما وضع التناقض الاقتصادي ، في علاقته بالتناقض السياسي ، فمختلف عن وضع هذه التناقضات في علاقتها بهذا التناقض الاخير نفسه ، اذ ليس مثلها شكلا محددا من اشكال وجوده ، بل الاطار البنيوي ، اي الاساس المادي لتحركها في علاقتها بالحركة المحورية للتناقض السياسي . وبرغم وجود هذا الاختلاف ، يجد التناقض الاقتصادي حله في حل التناقض السياسي نفسه . الا ان المنطق الذي يخضع له الحل السياسي لهذا التناقض الاقتصادي يختلف عن المنطق الذي يخضع له الحل السياسي لبقية التناقضات . فوجود هذه التناقضات في اطار الحركة المحورية للصراع الطبقي كأشكال محددة من التناقض السياسي هو الذي يفرض بالضرورة ان يكون حلها الجذري حلا سياسيا . اما بالنسبة للتناقض الاقتصادي ، فلقد رأينا في بدء هذا البحث ان بقاءه في ثباته البنيوي ، اي ان تجدد علاقات الانتاج فيه يتم ، في آليته الطبيعية بالذات ، بفعل تحرك التناقض السياسي نفسه ، في شكل وجوده الطبقي المحدد بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . ان هذه العلاقة البنيوية التي تربط التناقض الاقتصادي بالتناقض السياسي هي التي توضح لنا المنطق المتميز الذي يخضع له ، في ضرورته بالذات ، الحل السياسي للتناقض الاقتصادي . لقد قلنا ، وكررنا القول كثيرا ، ان هذا التناقض هو المحدد للتناقض السياسي ، الا انه ، بدوره ، يتحدد به

ـ اي بالتناقض السياسي ـ بالشكل الذي هو به يحدده . فتحديد التناقض الاقتصادي للتناقض السياسي بشكل تكون فيه الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة الطرف المسيطر في هذا التناقض يولد نوعا من العلاقة بين التناقضين يحدد فيها التناقض السياسي التناقض الاقتصادي بشكل يحافظ فيه على الثبات البنيوي لهذا التناقض الاخير ، اي بشكل يؤبد فيه علاقات الانتاج القائمة . اما تحديد التناقض الاقتصادي للتناقض السياسي بشكل تكون فيه الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض الطرف المسيطر في هذا التناقض ، فهو يولد نوعا من العلاقة بين التناقضين يحدد فيها التناقض السياسي التناقض الاقتصادي بشكل يفجر فيه الثبات البنيوي لهذا التناقض الاخير، اي بشكل يحدث فيه التغيير الجذري في علاقات الانتاج القائمة . فاذا كان البقاء نفسه للتناقض الاقتصادي في ثباته البنيوي اثرا لتحرك التناقض السياسي في شكل محدد من وجوده الطبقي ، فمن الطبيعي جدا ان يكون حل التناقض الاقتصادي بالضرورة حلا سياسيا ، اي اثرا لتحرك التناقض السياسي في شكل وجوده الطبقي المحدد بسيطرة الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي .

١١ ـ مرّة أخرى حول الحِزب الثوري

بعد هذا التوضيح النظري الاخير ، نجد ضرورة في متابعة تحليل هذا الشكل الانصهاري من ترابط التناقضات البنيوية ، وفي التوقف ، بوجه خاص ، عند قضية أشير اليها تلميحا من غير ان تأخذ قسطها الضروري من المعالجة . بسبب من تنضيد التناقضات او المستويات البنيوية في اطار ترابطها التراكبي ، تظهر اداة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ـ اي جهاز الدولة ـ مستقلة عن اداة ممارستها الايديولوجية ـ اي الاجهزة الايديولوجية ـ ، برغم وجود علاقة التبعية الموضوعية التي تربط هذه بتلك . وظهور هاتين الأداتين في استقلالهما قائم في اساسه على ظهور مستوييهما البنيويين في استقلالهما الذاتي ، بحكم منطق الحركة الانتباذية الخاصة بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . لذا نجد ان علاقة التبعية التي تربط الاجهزة الايديولوجية بجهاز الدولة لا تظهر بالفعل الا من زاوية طبقية نقيض لزاوية هذه الطبقة ، اي من زاوية الممارسة السياسية الثورية للطبقة العاملة ، بسبب منطق الحركة الانجذابية الخاصة بهذه الممارسة السياسية الثورية . فعلى نقيض الطبقة المسيطرة ، من الطبيعي جدا ان يكون الحزب ، اي التنظيم الثوري للطبقة العاملة ، اداة ممارستها السياسية ، وفي الوقت ذاته اداة ممارستها الايديولوجية . ان الطبقة

العاملة ، في مختلف ممارسات صراعها الطبقي ، حين تنطلق ، في شروط تاريخية محددة ، من واقع تنضيد المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية ، لا تنطلق من **تكريس** هذا الواقع التنضيدي الذي هو في الحقيقة اثر مباشر للممارسة السياسية المسيطرة للطبقة المسيطرة ، بل من ضرورة رفضه الثورية للوصول الى نقضه الفعلي ، في وصول ممارستها السياسية الى موقع السيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . وهذا النقض للواقع التنضيدي يتمثل بالفعل في وجود الحزب في حد ذاته ، من حيث هو مركز قيادة مختلف ممارسات الطبقة العاملة لصراعها الطبقي من اجل الوصول الى السلطة السياسية . فليس من المنطق العلمي القول ان للطبقة العاملة ، كالطبقة المسيطرة ، اجهزة ايديولوجية في مواجهة الاجهزة الايديولوجية للدولة ، هي اداة ممارستها الايديولوجية ، لان في هذا القول تكريسا للواقع التنضيدي وقبولا ضمنيا به كواقع تكمن موضوعيته ، **من حيث هو واقع تنضيدي** في تجرده عن علاقات الصراع الطبقي الدائر فيه ، وليس في علاقته الطبقية نفسها بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة . ومن الخطأ الفادح ايضا اعتبار حزب الطبقة العاملة جهازا ايديولوجيا كأحزاب بقية الطبقات ، المسيطرة منها وغير المسيطرة ، ـ كما يقول بذلك ضمنيا آلتوسير ، وكما يقبل بهذا القول ايضا بتلهايم ـ لان في هذا نفيا للأساس الطبقي الضروري لكل تحليل علمي للواقع الاجتماعي ، اي للاختلاف الموضوعي في هذا التحليل وفي تكشف الواقع له بين زاوية الطبقة المسيطرة وزاوية الطبقة الثورية النقيض ، ولان فيه قصورا عن فهم طبيعة اداة الممارسة السياسية للطبقة العاملة ، وعن فهم طبيعة الحركة الانجذابية الخاصة بهذه الممارسة ؛ اذ كيف يمكن ان يكون الحزب الذي هو **جهاز ايديولوجي** اداة الممارسة **السياسية** للطبقة العاملة في صراعها الطبقي من اجل انتزاع السلطة **السياسية** ؟ ان وجود جهاز الدولة في حد ذاته يحدد كل جهاز ايديولوجي كجهاز ايديولوجي للدولة ، اي انه يضفي عليه بالضرورة طابعا طبقيا يتحدد في علاقة التبعية الطبقية التي تربطه به . وآلتوسير محق في هذا القول . الا انه ليس محقا حين ينقاد في تحليله هذا الى اعتبار حزب الطبقة العاملة جهازا ايديولوجيا ، لانه بهذا يمنع نفسه من فهم العملية الثورية ذاتها **كصراع طبقي سياسي** تخوضه الطبقة العاملة بقيادة حزبها الثوري ، اي بتنظيمها الثوري ، ضد الطبقة المسيطرة وضد جهاز دولتها القمعي .

من زاوية النظر الطبقي للطبقة العاملة ، وبحكم منطق الحركة الانجذابية الخاص بالممارسة السياسية لهذه الطبقة الثورية ،يتكشف الطابع الطبقي للأجهزة الايديولوجية القائمة ، وارتباطها التبعي بأداة السيطرة السياسية للطبقة المسيطرة . والطبقة العاملة ، في

ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، تجابه مجابهة مباشرة هذه الاجهزة البرجوازية ، الا انها لا تجابهها بأجهزة ايديولوجية اخرى خاصة بها ، فحزبها الثوري هو نفسه اداة مجابهتها الايديولوجية هذه. معنى هذا ان التناقض الايديولوجي، كتناقض طبقي، ليس قائما بين اجهزة ايديولوجية برجوازية واجهزة ايديولوجية بروليتارية، بل بين ممارسة ايديولوجية برجوازية، اداة سيطرتها اجهزة ايديولوجية تخفي طابعها الطبقي في شكل ظهورها الاجتماعي ، بل في تبعيتها للدولة بالذات ، بمقدار ما يتستر الطابع الطبقي للدولة في شكل ظهورها الاجتماعي ، وبين ممارسة ايديولوجية بروليتارية ، اداة نقضها هذه السيطرة الايديولوجية البرجوازية هي الحزب الثوري نفسه . ولقد بينا سابقا الية الممارسة الايديولوجية الثورية في كونها نقيضا لآلية الممارسة الايديولوجية البرجوازية ، فلا حاجة بنا الى تكرار ما سبق تبيانه . غير ان ما نود الاشارة اليه هنا هو موقف الطبقة العاملة ، في ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، من هذه الاجهزة الايديولوجية للدولة ، اي من هذه الاجهزة التي يكمن دورها الرئيسي في ضبط عملية انتاج علاقات الانتاج القائمة بشكل تتحقق فيه هذه العملية ، في اليتها الطبيعية ، كمجرد عملية اقتصادية . ان دور هذه الاجهزة في عملية الصراع الطبقي هو الذي يحدد موقف الطبقة العاملة منها . فالادوات هذه للممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة هي في الحقيقة الادوات الايديولوجية للممارسة السياسية لهذه الطبقة ، وهي بالتالي حقل يحتدم فيه الصراع الطبقي من اجل الوصول الى السلطة السياسية ، اي الى السيطرة الطبقية . ومما يزيد من حدة هذا الصراع الطبقي الذي يدور داخل هذه الاجهزة الايديولوجية ، ويعيقه في الوقت نفسه ، هو ظهورها في شكل اجتماعي يخفي طابع وجودها الطبقي ، اي تبعيتها للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، في تبعيتها للدولة . ان الموقف الستراتيجي للطبقة العاملة من هذه الاجهزة هو موقف مجابهة طبقية تحاول فيه الطبقة العاملة الوصول الى هدفين مترابطين :

اولا ـ ابطال فعل هذه الاجهزة في احكام السيطرة الايديولوجية للطبقة المسيطرة على تطور الوعي الاجتماعي .

ثانيا ـ استخدام هذه الاجهزة ضد الطبقة المسيطرة نفسها ، اي الوصول في تطور الصراع الطبقي الى حد تتمكن فيه الطبقة العاملة من ان تستخدم هذه الاجهزة ، او جزءا منها ، كأدوات في ممارستها الايديولوجية الثورية لصراعها الطبقي ضد السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة .

ليس بين تحقق هذين الهدفين علاقة تتابع زماني ، فهما وجهان من عملية واحدة معقدة هي عملية صراع طبقي تمارسه الطبقة العاملة المنظمة في حزبها الثوري ، في هدف الوصول الى موقع السيطرة داخل الحقل الايديولوجي لهذا الصراع : ان استخدام الطبقة العاملة لهذه الاجهزة ، او لبعض منها ، ضد السيطرة الايديولوجية للطبقة المسيطرة ، يعيق التحقق الآلي لعملية اعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة . وهنا تكمن الدلالة السياسية للممارسة الايديولوجية الثورية . فالموقف الثوري الحقيقي من هذه الاجهزة ليس موقفا عدميا يهدف الى هدمها لمجرد كونها اجهزة ايديولوجية - فكأن ابطال فعلها يكون في هدمها الوهمي هذا - ، كما انه ليس موقفا انتهازيا يعزلها في وجودها الاجتماعي عن الوجود الطبقي للدولة ، فيجعل من السيطرة عليها غاية لذاتها مستقلة عن هدف كل صراع طبقي ، والذي هو الوصول الى السلطة السياسية . ان ربط الممارسة الايديولوجية بالممارسة السياسية للصراع الطبقي هو الذي يوضح لنا هذا الموقف الستراتيجي الثوري من الاجهزة الايديولوجية . وزيادة في الايضاح نورد هنا مثال المدرسة التي هي ، في البنية الاجتماعية الرأسمالية ، الجهاز الايديولوجي الرئيسي في سلسلة الاجهزة الايديولوجية . فالموقف العدمي من هذا الجهاز يظهر في شعار رفع في حوادث ايار من سنة ١٩٦٨ في فرنسا مثلا ، وهو شعار « هدم الجامعة » ، اي خلق شروط محددة داخل المدرسة يستحيل فيها تحقق عملية التعليم ، وكأن ابطال فعل هذا الجهاز الايديولوجي يتم بابطال عملية التعليم نفسها . اما الموقف الانتهازي الذي هو مرافق للموقف العدمي ووجه آخر له ، فيظهر في شعار « السلطة الطالبية » الذي يستند في اساسه الى وهم ايديولوجي يعزل السلطة الايديولوجية عن السلطة السياسية ، فتظهر بذلك السيطرة على الاجهزة الايديولوجية ، في انفصالها عن السيطرة على جهاز الدولة ، على حقيقتها الفعلية كسيطرة وهمية ، وتظهر ايضا هذه « السلطة الطالبية » بالفعل كسلطة وهمية . وليس غريبا اطلاقا ان يرفع في حوادث ايار هذه شعار آخر رئيسي هو شعار : « الخيال في السلطة » . حين تعجز الممارسة المتثورة عن الوصول الى السلطة الفعلية ، تجد في الخيال سلاحا فعالا يقودها الى سلطة وهمية . ان الوصول الى السلطة الايديولوجية يكون بالوصول الى السلطة السياسية ، وليس باحتلال ادارات كما يتوهم البعض من طلاب جامعتنا اللبنانية . ثم ان المدرسة غير المصنع ، واحتلال الاولى ليس له اطلاقا فعل احتلال الثاني . وحوادث ايار نفسها في فرنسا تدل على هذا الاختلاف الجذري بين شكلين من النضال متشابهين في الظاهر . ان في احتلال الطبقة العاملة للمصانع ، اي في تملكها الجماعي ، وان كان مؤقتا ، لوسائل

الانتاج ، خطرا مباشرا ، وبالتالي سياسيا ، يهدد الاساس المادي الذي تقوم عليه السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة . اما احتلال ادارة الجامعة اللبنانية مثلا ، فلا يعني شيئا ، سوى وهم صبياني بأن هذه الادارة ، في ماديتها (اي في مكاتبها وكراسيها وطاولاتها وتلفوناتها الخ . . .) كالمصنع ، وسائل انتاج في عملية « الانتاج الايديولوجي » . !!

١٢ - ديمقراطيّة التعليم

ان الموقف الثوري من هذا الجهاز الايديولوجي الرئيسي الذي هو المدرسة يظهر مثلا في شعار « ديمقراطية التعليم » . هذا الشعار هو بالفعل شعار مجابهة طبقية ، لان فيه فضحا للأسس الطبقية غير الديمقراطية التي يقوم عليها نظام التعليم في بنية اجتماعية رأسمالية او كولونيالية ، والتي يتحدد في اطارها الدور الايديولوجي الطبقي للمدرسة ، في علاقته الوثيقة بعملية تجدد علاقات الانتاج القائمة . ومضمون هذا الشعار يتحدد في علاقة نقضه لهذا الدور للمدرسة في اطار الحركة العامة للصراع الطبقي . فمجابهة الشبكة المعقدة من التصفية الطبقية التي تتحرك المدرسة وتتطور في حدودها في هدف الحفاظ على الطابع الطبقي الخاص بعلاقات الانتاج القائمة ، تحدد لديمقراطية التعليم معنى اوليا هو ضرورة فتح ابواب التعليم ، بمختلف مراحله ، امام اوسع الفئات الشعبية ، وبوجه خاص امام الفئات الكادحة المحرومة منه اصلا بحكم وضعها الطبقي بالذات . غير ان ديمقراطية التعليم لا تنحصر في تعميمه ، وان كانت تستلزم بالضرورة تعميمه ، والفارق كبير بين العمليتين . قد يتخذ هذا الشعار ، في البدء ، في بنية اجتماعية كولونيالية ، كلبنان مثلا ، معنى تعميم التعليم ، بسبب من انتشار الامية في فئات واسعة ، قد تكون متزايدة ، من ابناء الطبقات الكادحة ، في الريف بشكل خاص ، الا ان من الخطأ حصره فيه ، اي في معناه هذا . فتعميم التعليم ، في مرحلته الابتدائية ، وحتى التكميلية او الثانوية ، في ارتباطه العضوي بعملية التجدد المتوسع للرأسمال ، وبالتالي لعلاقات الانتاج القائمة ، يفترض ويستلزم في الوقت نفسه وجود التفاوت فيه كشرط لتحققه . معنى هذا ان التجدد المتوسع للرأسمال يحدد تعميم التعليم بشكل تخص فيه كل فئة اجتماعية بقدر وبنوع معينين من المعرفة يحددهما وضعها الخاص في عملية الانتاج الاجتماعي ، اي المكان الذي تحتله في اطار علاقات الانتاج القائمة . فتعميم التعليم اذن يقضي على الامية بمقدار ما يتطلب ذلك تطور الانتاج الاجتماعي في اطار التجدد المتوسع للرأسمال ، انما هو لا يقضي مطلقا على التفاوت القائم في التعليم بين ابناء مختلف الطبقات

الاجتماعية ، بل بالعكس ينطلق منه ويكرسه ، او قل ليكرسه . وهنا يكمن الطابع الطبقي التضليلي « للديمقراطية » البرجوازية في ميدان التعليم . ان ديمقراطية التعليم ليست في تعميم هذا التفاوت الطبقي فيه ، بل في القضاء عليه بشكل يتمكن فيه ابناء الطبقات الكادحة من استخدام المدرسة ، والجامعة منها بشكل خاص ، للوصول الى معرفة خصت بها الطبقة المسيطرة ابناءها باقامة مختلف السدود المنيعة في وجه ابناء اعدائها الطبقيين . فالقضاء على التفاوت الطبقي في التعليم ، كحصر التعليم الجامعي مثلا في ابناء الطبقة المسيطرة ، لا يكون بابطال عملية التعليم نفسها ، او « بهدم الجامعة » ، بل بهدم السدود التي تحصر هذا التعليم بأبناء الطبقة المسيطرة وتمنعه عن الطبقات الكادحة ، اي بوضع الجامعة في متناول هذه الطبقات وابنائها . وهذا يتطلب اعادة نظر جذرية في البناء الطبقي لنظام التعليم القائم .

ثم ان لديمقراطية التعليم معنى آخر غير هذا الرفض وهذا الفضح لمبدأ التصفية الطبقية . فدور المدرسة في تأمين تحقق هذه العملية من تجدد علاقات الانتاج لا يقتصر على اقامة السدود المنيعة في وجه الطبقات الكادحة وابنائها بشكل تتأبد فيه سيطرة الطبقة المسيطرة بتجددها المستمر ، بل هو يكمن ايضا في اخضاع تطور الوعي الاجتماعي عند مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية لسيطرة الايديولوجية المسيطرة بشكل يتكون فيه وعي كل فئة اجتماعية حسب ما يتطلبه وضعها الاجتماعي في علاقات الانتاج القائمة من وعي او من اشكال محددة من الوعي ، اي حسب ضرورة بقائها المؤبد في وضعها الطبقي هذا .

في ضوء هذا الدور الايديولوجي الطبقي للمدرسة ، يتخذ شعار ديمقراطية التعليم معنى تحرير التعليم ، وبالتالي تحرير المعرفة من سيطرة ايديولوجية الطبقة المسيطرة . من هنا اتت ضرورة النضال من اجل تعديل البرامج التعليمية ، اي من اجل اصلاح التعليم في افق التحرر من هذه السيطرة الايديولوجية . فالمدرسة اذن مكان يحتدم فيه الصراع الطبقي في شكله كصراع ايديولوجي بين تيارات ايديولوجية مختلفة تعبر عن مصالح طبقية مختلفة . ومهم جدا بالنسبة للصراع الطبقي نفسه ألا تكون السيطرة المطلقة في المدرسة لأيديولوجية الطبقة المسيطرة . ان كل ثغرة يمكن احداثها في بناء هذه الايديولوجية المسيطرة تنعكس في تحرك المدرسة ، اي في دورها الطبقي بالذات كجهاز ايديولوجي رئيسي للدولة ، وبالتالي في الحركة العامة للصراع الطبقي . فاستخدام المدرسة ، ولو جزئيا ، في مجابهة ايديولوجية الطبقة المسيطرة ، يضعها في تناقض نسبي مع دورها الطبقي الطبيعي نفسه ، اي مع دورها في احكام سيطرة هذه الايديولوجية المسيطرة على تطور

الوعي الاجتماعي . وتحركها في اطار هذا التناقض النسبي يعرقل نسبيا تحقق تلك العملية من تجدد علاقات الانتاج القائمة ، فيزيد ذلك من احتدام الصراع الطبقي فيها . ان نضالات الحركة الطالبية اللبنانية في الفترة الاخيرة ، في ارتباطها **الموضوعي** بالحركة الشعبية ، خير دليل على وجود هذه الحلقة من احتدام الصراع الطبقي ، في شكله كصراع ايديولوجي ، داخل المدرسة . وليس غريبا ان تنظر البرجوازية الكولونيالية اللبنانية الى شعارات الحركة الطالبية ، من تعزيز التعليم الرسمي وجعل المدرسة الرسمية المركز الرئيسي للتعليم وتحريره من سيطرة الايديولوجيةالامبريالية وتوجيهه في خط انتاج الثقافة الوطنية وتعديل البرامج التعليمية في هذا الخط بالذات . . . الخ ، نظرة الخوف الطبقي من استخدام المدرسة الرسمية ضد سيطرة ايديولوجيتها المسيطرة . هذا الخوف الطبقي البرجوازي مع الدور الذي يمكن ان تلعبه المدرسة الرسمية ، في شروط تاريخية محددة من تطور الصراع الطبقي ، يلقي لنا الضوء على موقف البرجوازية اللبنانية من هذه المدرسة - وهو بالطبع موقف تآمر وخيانة وطنية ، معاد للعلم والثقافة - ، وهو في الوقت نفسه يلقي لنا الضوء على صحة الموقف الثوري من هذا الجهاز الايديولوجي الرئيسي بشكل خاص ، ومن الاجهزة الايديولوجية بشكل عام ، كالمجالس والاندية الثقافية مثلا .

غير ان استخدام هذه الاجهزة ضد السيطرة الايديولوجية للطبقة المسيطرة لا يخضع لتطور منطق الصراع الايديولوجي وحده ، بمعزل عن الحركة العامة للصراع الطبقي ، بل انه ، في خضوعه لتطور ذاك المنطق ، يخضع ، في امكانه نفسه ، لهذه الحركة العامة . وهذا وجه من وجوه الترابط الداخلي بين مختلف اشكال الصراع الطبقي ، يؤكده ويسمح بفهمه الطابع المحوري لحركة هذا الصراع الطبقي . فاحتدام هذا الصراع مثلا ، بشكل خاص في حقله الاقتصادي ، يزيد من حدته في حقله الايديولوجي ، فيخلق بذلك شروطا موضوعية ملائمة لاستخدام تلك الاجهزة الايديولوجية البرجوازية ، لا سيما المدرسة ، ضد الطبقة المسيطرة . وتجربة السنوات الاخيرة من مختلف نضالات الجماهير الشعبية في لبنان تبين لنا ، في تطور المدرسة الرسمية نفسها ، العلاقة الوثيقة بين الشكل الاقتصادي للصراع الطبقي وشكله الايديولوجي . ولا حاجة بنا الى القول ان هذه العلاقة ليست ميكانيكية . فاستقلال الحركة الطالبية ، **في الظاهر** ، عن الحركة الشعبية ، من حيث هي حركة مطلبية ، هو في حد ذاته دليل على انها ليست علاقة ميكانيكية ، بل دياليكتيكية **موضوعية** . وهي ، لكونها كذلك ، لا تظهر للوعي المباشر ، لانها لا تظهر للعين التجريبية التي تتوقف عند الظاهر ، بل لعين العقل التحليلية التي تبدد الظاهر

فتنفذ الى ما يخفيه من جوهر، اي من واقع فعلي هو مبدأ تفسيره ، لانه اساس لوجوده .

ليس بكاف ان نربط تطور الصراع الايديولوجي في استخدام هذه الاجهزة ضد الطبقة المسيطرة بالحركة العامة للصراع الطبقي ، بل من الضرورة الاشارة ، بهذا الصدد ، الى ارتباط هذا الاستخدام ، في امكان تحققه بالذات بتطور الوضع الاقتصادي العام ، اي بتطور التناقض الاقتصادي الاساسي . وهذا ايضا وجه آخر من وجوه ما اشرنا اليه سابقا من تحدد اشكال الصراع الطبقي ، في اطار حركته المحورية العامة ، بتطور هذا التناقض الاخير . لنأخذ على هذا مثال المدرسة الرسمية في لبنان ، وأزمة الجامعة اللبنانية بشكل خاص . ان تأزم الوضع التعليمي العام ، بسبب من الاسس الطبقية التي يقوم عليها نظام التعليم في لبنان ، ينمع تطور المدرسة الرسمية ، ولا سيما الجامعة اللبنانينة ، في تناقض حاد مع الاطار البنيوي الضيق لتطور الانتاج الاجتماعي الذي تهيمن عليه الطغمة المالية . فتأزم الوضع الاقتصادي هو اساس تأزم الوضع التعليمي ، فمن الطبيعي اذن ان تتجه الحركة الطالبية ، في هذه الشروط ، ضد سيطرة البرجوازية المسيطرة . ان مختلف الدراسات التي نشرت في مجلة « الطريق » حول قضية التعليم حاولت ان تبرز هذه النقطة الاساسية من تحقق الشروط الموضوعية ، والاقتصادية منها بوجه خاص ، لاستخدام المدرسة الرسمية كجهاز ايديولوجي ضد السيطرة الايديولوجية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية . ان الموقف الثوري من الاجهزة الايديولوجية للدولة ، ولا سيما من هذا الجهاز الايديولوجي الرئيسي الذي هو المدرسة ، ليس اذن موقفا ذاتيا او اراديا ، بل هو يجد شروطه الضرورية في طبيعة التناقضات الموضوعية التي يولدها تطور السيطرة الطبقية نفسه للطبقة المسيطرة. فاستخدام المدرسة الرسمية مثلا ، في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي ضد سيطرة هذه الطبقة ، ممكن لان التطور الموضوعي لهذه المدرسة يتم في تناقض مع القاعدة المادية لهذه السيطرة الطبقية نفسها .

ان مختلف أشكال الصراع الطبقي تتطور ، في اطار حركته المحورية ، داخل الاطار البنيوي الذي يحدده لها التناقض الاقتصادي الاساسي ، ومن المستحيل ان تنفلت منه . فلا بد من الرجوع دوما الى هذه القاعدة المادية من علاقة القوى المنتجة بعلاقات الانتاج في فهم عملية التطور لمختلف اشكال هذا الصراع والترابط بينها .

١٩٦٩ - ١٩٧١

الفصل الثامن

التميز والكونية
في الماركسية اللينينية

-١-

■ الموت في التماثل ، والاختلاف حياة الزمان ، وكونية التاريخ المعاصر من صراع الاضداد تولدت ، فكانت على نقيض ما تظهر من وحدة مذوبة ، تميزا وتمايزا . بدأت مع الامبريالية وجودها الفعلي فبدت في بدئها نقلة التاريخ من زمان ذري تتلاصق فيه المجتمعات بلا تداخل ، كل في وحدته واستقلاله ، الى زمان موحّد تتداخل فيه المجتمعات سائرة في خط تماثلها بقطب جاذب يوحدها . لكن حركة التوحيد هذه ما كان لها ان تقود الى ما كان في الوعي وهما ، فبتحقق التماثل ينتفي امكان تحققها ، وينتفي بالتالي امكان وجود الامبريالية نفسه . ان الكونية ليست من التاريخ معطى . بل هي منه وليدة حركة فيه يتحكم بها منطق تفاوت التطور . ولا تطور الا بتفاوت يولد الحركة اختلافا او تخالفا ، اي تميزا ، في دفعه لها الى تماثل هو في تحققه استحالة ، لانه قائم على اساس وجوده في اطار هذا القانون الكوني من تفاوت التطور . فلا سبيل الى ما يأبى منطق التاريخ ان يكون ، ولا سبيل الى الصيرورة الرأسمالية لمجتمعات اتت الى التاريخ لما دخل التاريخ عصر كونيته ، فأتت اليه بفعل الامبريالية خاضعة لها ، وظلت في علاقة تبعيتها ، وبفعل منطق التطور التفاوتي من هذه العلاقة ، تسير في طريق استحالة صيرورتها مجتمعات رأسمالية ، وظل منطق التميز في تحقق الكونية يتحكم بصيرورتها التاريخية .

وحركة الفكر مثل حركة التاريخ تخضع في انتاجها المعرفة لمنطق التميز في تحقق الكونية . وكلما تميزت المعرفة كلما تكوننت ، او اغتنت كونيتها . ونحن في مجابهتنا مجتمعاتنا الكولونيالية ، نحاول انتاج معرفتها ، او على الاصح ، انتاج هذه المعرفة الضرورية للقيام بعملية التحويل الثوري . وما الادوات هذه سوى جهاز المفاهيم النظرية ننطلق في بنائه من جهاز المفاهيم الماركسية . وللدقة علينا ان نقول ان عملية البناء

المفهومي هذه هي في الحقيقةعملية اعادة انتاج لبعض المفاهيم الماركسيةنقوم بها في حقل ايديولوجي متميز بتميز حقل الصراع الطبقي الخاص بمجتمعاتنا الكولونيالية . وهنا تكمن الصعوبة . فعملية اعادة الانتاج هذه لا تكرر المفاهيم بل تميزها ، وفي التميز توالد الاختلاف من غير ان يقود الاختلاف حتما الى خروج عن التربة النظرية التي تتم عليها تلك العملية . وتميز المفاهيم في اعادة انتاجها نتيجة ضرورية موضوعية لتميز الكونية في واقع وجودها الفعلي التاريخي في المجتمعات الكولونيالية . فلو كانت العلاقة الكولونيالية التي تخضع فيها المجتمعات هذه لسيطرة الامبريالية علاقة تماثل بين بنية طرفيها ، لما كان في تميز المفاهيم الماركسية ضرورة نظرية لانتاج المعرفة العلمية الخاصة بقوانين تطور الانتاج الكولونيالي . لكن العلاقة الكولونيالية في اساسها علاقة تفارق بنيوي من حيث هي بالذات علاقة سيطرة ، وبالتالي علاقة تفاوت في تطور البنيتين . لذا وجب حكما ان يكون استخدام هذه المفاهيم الضرورية انتاجا جديدا لها ، اي اعادة انتاج تميزها في ضرورة استخدامها بالذات . ولا وجود لأي تناقض شكلي بين تميزها وكونيتها ، فكونيتها هي حركة تميزها .

ليس للفكر في عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية اي خيار في ان يكون ماركسيا ، بل الخيار قائم فيه بين ان يكون علميا - اي ماركسيا لينينيا - او ان يكون غير علمي - اي غير ماركسي لينيني - . فالماركسية اللينينية هي فكر هذا الانتقال التاريخي للبشرية وأفق علميته الضروري . وهنا تكمن كونيتها ، في كونية حركة تاريخنا المعاصر . لكن تفاوت التطور من هذه الحركة يرسم التميز طريقا لتحقق الكونية في حركة تولد الماركسية اللينينية . ان انتاج الفكر العلمي في مجتمعاتنا الكولونيالية يرتسم اذن بالضرورة داخل هذه الحركة من التكون الدائم للفكر الماركسي اللينيني ، وليس بوسعه ان ينفصل عنها ، لكنه يتميز فيها بكونه مدعوا الى ان يفكر العلاقة الكولونيالية من زاوية الطرف الخاضع لسيطرة الطرف المسيطر من هذه العلاقة ، اي من زاوية بنية الانتاج الكولونيالي ، وليس من زاويةالانتاج الامبريالي .ليس هدفنا فصل الطرفين من هذه العلاقةبقدر ما هو محاولة الوصول الى تكامل من معرفتها العلمية لا يكون الا بالنظر اليها من زاوية لم ينظر اليها بعد منها ، اي من زاوية الانتاج الكولونيالي ، وان كان النظر اليها من هذه الزاوية لا يكون الا في ضوء الزاوية الاخرى ، اي في ضوء التطور الامبريالي . هذا النهج من المعالجةالنظرية يستلزم بالضرورةالانطلاق في انتاج فكرنا الماركسي اللينيني من واقع التميز

في مجتمعاتنا الكولونيالية ، في ضوء ما توصلت اليه حركة التكونن الدائم للفكر الماركسي اللينيني من معطيات نظرية جديدة ، اي من تجدد الجهاز المفهومي لهذا الفكر . فكونية حركة التاريخ اساس كونية هذا الفكر ، وهي ، لهذا ، تجعل منه الفكر الوحيد الذي يتكوّن ويتحدد باستمرار في عملية نقد للامبريالية التي هي علاقة سيطرة بنيوية . وكل نقد للعلاقة الكولونيالية ـ اي لهذه العلاقة نفسها التي تتحدَّد من زاوية الانتاج الكولونيالي كعلاقة تبعية بنيوية ـ لا بد له من ان يتم في ضوء هذا الفكر الماركسي اللينيني الذي هو ، في علميته ، نقد للاقتصاد السياسي . ان العملية التي بها ننتج فكرنا الماركسي اللينيني في محاولتنا فهم العلاقة الكولونيالية هي العملية التي بها نميز الفكر الماركسي اللينيني الذي منه ننطلق ، اي التي بها تتكامل كونية هذا الفكر . بل يمكننا القول ان كونية المفاهيم الماركسية تستلزم بالضرورة تميّزها في عملية هي انتاج معرفة العلاقة الكولونيالية في تحددها كعلاقة تبعية بنيوية من زاوية مجتمعاتنا الكولونيالية . ولا يقوم بعملية النقد هذه التي هي ممارسة نظرية سوى من هم يقومون بالفعل ، في ممارسات الصراع الطبقي ، بعملية نقض العلاقة الكولونيالية ، وبالتالي بعملية التحرر الوطني . ان على الحزب الشيوعي الذي يمارس هذا الصراع الطبقي ان يصل في ممارسته الايديولوجية الى ممارسة نظرية تنتج هذه المعرفة العلمية الضرورية . **وهذه المعرفة العلمية حاضرة بالفعل في الممارسة السياسية للحزب الشيوعي اللبناني** بوجه خاص ، لا سيا بعد مؤتمره الثاني التاريخي . وهي ، لانها حاضرة في ممارسته السياسية ، تستلزم وجود ممارسة نظرية تستخرجها وتنتجها مفاهيم نظرية تنخرط في الحركة العامة لتكونن الفكر الماركسي اللينيني . وبتعبير آخر ، اننا نرى في الممارسة السياسية لحزبنا الشيوعي اللبناني ، سواء في اطارها المحلي ام العربي ام الاممي ، حقل تجربة للمفاهيم النظرية التي بنينا في هذا البحث ، وفي الوقت نفسه ، مادة اولى في عملية استخراج هذه المفاهيم النظرية . وكل ممارسة نظرية يكتنفها خطر الوقوع في الخطأ ، فليكن الخطأ دعوة منا الى النقد الصريح ، وكل نقد ممارسة ايديولوجية هي حياة الفكر عند الشيوعي ، وليس من شيوعي يقبل بموت الفكر فيه . حبذا لو ان هذا البحث يثير النقد الذي ننتظر ، ففي النقد هذا حافز لنا على تصحيح ممارستنا الايديولوجية واعادة النظر في البناء المفهومي الذي حاولنا ، في هدف تعميقه واغنائه .

ـ ٢ ـ

■ **ومن** شروط النقد ان يكون النقد واعيا شروطه ، فيكون علميا ، لا سيا اذا كان

البحث الذي يتناول يفترض العلمية . ومن شروطه ان يكون واعيا منطق الآلية التي تتحكم بعملية انتاج المعرفة في حقل معين من حقولها ، فالآلية هذه هي بالذات موضوع النقد . ولفهمها في تميزها ، لا بد من فهم هذا القانون الكوني الذي استخلصه الفكر الماركسي اللينيني والذي هو قانون تفاوت التطور . هذا القانون يتحكم بحركة التاريخ المعاصر وتخضع له مختلف أشكال هذه الحركة في شتى حقولها الاجتماعية . وهو الاساس النظري لفهم علاقة التميز بالكونية ، أو قل لفهم حركة التميز من حيث هي حركة تميز الكونية نفسها . وهنا يكمن الفارق الاساسي بين الشمولية الهيجلية والكونية الماركسية : فعلاقة أجزاء الكل في الأولى علاقة تماثل تسير في أفق التماثل ، بسبب من انتفاء تفاوت التطور فيها ، أما في الثانية فهي علاقة تفارق ، أي تميز ، لأن حركة الكل هنا ، من حيث هي حركة تكونن ، ليست سوى حركة تفاوت تطور هذا الكل نفسه . (يمكن الملاحظة بهذا الصدد أن الشمولية السارترية ، كما تظهر في كتاب « نقد العقل الدياليكتيكي » هي شمولية هيجلية) .

ومن الخطأ فهم تفاوت التطور على انه حركة تفاوت كمي تلحق فيه اجزاء « متخلفة » من الكل بأجزاء اخرى « متقدمة » منه ، داخل منطق واحد من التماثل النوعي بينها . ان تقسيم العالم الى بلدان « متطورة » واخرى « متخلفة » ، قائم في وجه منه على اساس هذا الخطأ في فهم ذلك القانون الكوني . فتفاوت التطور يولد بالضرورة التميز لانه في اساسه تفاوت كمي ونوعي معا ، اي تفاوت بنيوي تترابط فيه اجزاء الكل بشكل تتميز فيه بعضها من بعض في حركة ترابطها داخل الكل الذي هو بنية بنياتها المترابطة . في ضوء هذا الفهم لقانون تفاوت التطور نظرنا الى علاقة التعقد بين التناقضات البنيوية للبنية الاجتماعية ، اي للكل الاجتماعي ، وفي ضوئه ايضا نظرنا الى بنية العلاقة الكولونيالية في القسم الثاني من هذا البحث. فاذا نحن نظرنا الآن إلى تطور الفكر الماركسي اللينيني في حركةتكونه ، رأينا انه هو ايضا يخضع لهذا القانون الكوني الذي استخلصه . فتفاوت التطور ظاهرة طبيعية في تطور الفكر الماركسي اللينيني ، وليس ، كما يظن البعض ، ظاهرة مرضية . ولا يعني القول هذا منا تبريرا او تفسيرا لما قد يكون من هذا الفكر تقصيرا في بعض حقول المعرفة ، فالمشكلة التي نعالج ليست مشكلة هذا التقصير ، على اهميتها ، بل هي مشكلة اخرى لها علاقة بحركة انتاج الفكر الماركسي اللينيني في مجتمعاتنا الكولونيالية ، وبعلاقة هذه الحركة بحركة تكونن هذا الفكر .

لقد تكون الفكر الماركسي في عملية من نقد الاقتصاد السياسي كانت تتم في اطار

حركة تاريخية من نقض المجتمع الرأسمالي هي حركة صراع طبقي تقودها الطبقة العاملة الثورية ، فكان هذا الفكر النظرية العلمية لهذه الحركة الثورية ، وكان في تميزه نفسه كونيا :

أولا : بسبب من كونية نمط الانتاج الرأسمالي ، بمعنى ان منطق التراكم الرأسمالي كان يقود بالضرورة الى توحيد العالم ، فاكتسبت حركة نقض الرأسمالية بهذا طابعا كونيا هو الاساس المادي لكونية النظرية الماركسية .

ثانيا : بسبب من كونية قانون الصراع الطبقي ، بمعنى ان هذا الصراع هو القوة المحركة للتاريخ في شتى مراحله ، فكانت الماركسية الأداة العلمية الوحيدة التي تقدر على فهم مراحل التاريخ هذه ، وبالتالي ، على فهم المجتمعات السابقة على الرأسمالية . لذا ، امكن القول ان الماركسية هي هي علم التاريخ بشكل عام ، وعلم التاريخ هو العلم الاجتماعي الوحيد ، وهو بالتالي نقد لكل ما يظهر بمظهر « العلوم الانسانية » من مختلف الايديولوجيات المعاصرة . فتفاوت تطور الفكر الماركسي في هذا الحقل لا يعني اذن تخلفه عن الاسهام في بناء هذه « العلوم » ، او هذه الايديولوجيات ، كالانتروبولوجيا مثلا ، او علم النفس الاجتماعي الخ . . . ، بل التخلف ـ ان وجد ـ ففي عدم نقده هذه الايديولوجيات بالذات من حيث هي ايديولوجيات .

ومع ثورة اوكتوبر الكبرى ، دخل التاريخ في طور انتقاله من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وكانت اللينينية النظرية العلمية لهذا الانتقال ، فحددت قوانينه العامة ، اي استخلصت من تحقق العملية الثورية نفسها قوانين هذه العملية ، فأتت القوانين هذه كونية في تمييزها الماركسية بالذات . وما دام التاريخ يمر في دور انتقاله هذا ، فان الماركسية اللينينية ، تبقى النظرية العلمية الوحيدة لتاريخنا المعاصر .

ويستحيل فصل الماركسية عن اللينينية كما يستحيل فصل الكونية عن حركة تميزها ، اي عن حركة تحققها في وجودها الفعلي . ونحن من الماركسية اللينينية ننطلق في انتاج فكرنا الماركسي اللينيني ، وحركة هذا الانتاج تتم بالضر[illegible] [illegible]عار الحركة التاريخية لنقض العلاقة الكولونيالية ، وبالتالي ، في اطار الحركة التحررية الوطنية . فطبيعي اذن ان يكون انتاجنا الفكر هذا تمييزا له ، بحكم قانون تفاوت التطور نفسه . ان الحركة الثورية ، في هذا الاطار من انتقال التاريخ من الرأسمالية الى الاشتراكية ، تتصدى لمشكلات عملية ونظرية تختلف في البلدان الامبريالية عنها في المجتمعات الكولونيالية او في المجتمعات

الاشتراكية . وما هذا الاختلاف سوى نتيجة لاختلاف الشروط الموضوعية لعملية الانتقال هذه ، اي نتيجة لتفاوت تطور الحركة الثورية نفسها . لا شك في ان وحدة هذه الحركة تظل قائمة ، برغم وجود ذاك الاختلاف ، او قل بسبب منه ، لانها وحدة **معقدة** تترابط فيها حقولها بالشكل الذي يتفاوت فيه تطورها ، اي بالشكل الذي تتحدد فيه ماديا كنقض لمختلف الاشكال التاريخية المتميزة من وجود الرأسمالية . هذا التعقد في وحدة الحركة الثورية يفرض على النظرية الثورية شكل وجودها العلمي الذي ليس سوى ضرورة تميزها في كونيتها ، اي ضرورة تمييز كونيتها . هذا النهج من الممارسة النظرية هو هو النهج اللينيني . فالمنطق التاريخي لحركة تكونن الماركسية اللينينية يضعنا اذن ، في عملية انتاج فكرنا الماركسي اللينيني ، امام ضرورة مزدوجة ، هي في الحقيقة واحدة في تعقد هذه العملية من الانتاج المعرفي :

١ - ان ننطلق من واقع الحركة الثورية في مجتمعاتنا ، فيكون انتاج فكرنا هذا انتاجا للوعي النظري لهذه الحركة في تميز تناقضاتها بالذات ، داخل الحركة العامة لانتقال التاريخ الى الاشتراكية . فالبشرية ، على حد تعبير ماركس ، لا تطرح الا مشكلات تقدر على حلها ، لان طرح المشكلة يتضمن حلها بالضرورة ، بسبب من كونها في اساسها مشكلة مادية . وكل مشكلة لا حل لها هي مشكلة خاطئة ، اي مطروحة بشكل خاطىء . فالوصول الى الاشتراكية لا يكون الا بحل مشكلات ، اي تناقضات فعلية يطرحها دوما بشكل متميز تطور حركة الصراعات الطبقية في بنية اجتماعية معينة . من هنا أتى الارتباط الضروري للممارسة النظرية بهذه الحركة المحددة من الصراعات الطبقية . من هنا أيضا أتت الضرورة في ان تكون الممارسة النظرية ، في تميزها بالذات كممارسة نظرية ، **ممارسة حزبية** . لقد ولى ذلك العهد الذي كان فيه الفرد يقوم وحده بعملية يقوم بها الآن **حزب الطبقة العاملة** ، اي الطليعة الواعية المنظمة من هذه الطبقة الثورية . لقد كان ماركس وانجلز ، في القرن التارسع عشر ، يمثلان **هذا الحزب** بالذات ، في شروط تاريخية لم تكن بعد فيها قد تكونت احزاب شيوعية . وعظمة لينين تكمن بوجه خاص في بناء اول حزب شيوعي قاد الطبقة العاملة وحلفاءها الى النجاح في تحقيق ثورة اشتراكية غيرت مجرى التاريخ البشري ، فأدخلته في طور انتقاله الى الاشتراكية ، بعد ان كان تطور الرأسمالية يميز طابع كونيته . ان النزعة الفردية البرجوازية هي التي تدفع ببعض المتفكرين الى القول اننا ، في مجتمعاتنا الكولونيالية ، بحاجة الى ماركس آخر ، او لينين آخر ، اي الى **فرد « عبقري »** يقود حركتنا التحررية الى منتهاها الاشتراكي ، وكأن عقدة العقد في مشكلات

هذه الحركة تكمن في غياب او حضور هذا الفرد المنقذ . وقد لا يقولون القول نفسه بالنسبة الى البلدان الامبريالية ، فيقعون ، بتناقض القول منهم ، في هذه النزعة الابوية الكريهة التي نجدها دوما في ظاهرة « الاستشراق » ـ اي في هذه الظاهرة الاستعمارية في نشأتها وتطورها ـ ، ويفترضون ضمنا ان العملية الثورية ليست بحاجة الى « نبي » فرد الا لانها تتم في مجتمعاتنا « المتخلفة » . واذا نظرنا بعين النقد العلمي الى هذا القول ، وهذه النزعة ، وجدنا ان **منطقاً** ضمينا واحدا يحركهما ، هو اليأس من تحقق العملية الثورية في المجتمعات الكولونيالية ، لانها لم تصل بعد في تطورها الى مستوى تطور المجتمعات الرأسمالية الامبريالية ، حيث العملية الثورية ممكنة . ولن تصير العملية هذه بدورها ممكنة في تلك المجتمعات « المتخلفة » الا بوصول هذه المجتمعات الى ذلك المستوى من التطور الرأسمالي . هذا القول نتيجة منطقية للنظر الى مجتمعاتنا من زاوية الانتاج الرأسمالي الامبريالي ، وهو يفترض وجود التماثل البنيوي بين الانتاج الكولونيالي والانتاج الرأسمالي ، فيظل بهذا عاجزا عن فهم واقع التميز في تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية ، في اطار علاقة تبعيتها البنيوية للامبريالية . هذا القول ، في منطقه الضمني ، يناقض الماركسية اللينينية ، حتى وان كان قائله شيوعيا .

نحن لسنا بحاجة الى ماركس آخر ، ولا الى لينين آخر ، نحن بحاجة الى حزب ماركسي لينيني ، وهذا ما نقوم ببنائه في بناء حزبنا الشيوعي اللبناني . ان التاريخ لا يعيد نفسه ، ولئن فعل ، ففي شكل مهزلة . فدور الممارسة النظرية لا يقع على الفرد ، وان قام به افراد ـ ، بل على الحزب ، لان الممارسة النظرية هي انتاج الوعي العلمي للحركة التاريخية الثورية ، **داخل هذه الحركة** بالذات . والوعي هذا ، من حيث هو وعي تاريخي ، ليس وعيا **فرديا** ، بل هو وعي **جماهيري** ، اي وعي الجماهير التي تصنع التاريخ في عملية معقدة من الصراع الطبقي الذي تقوده الطبقة العاملة المنظمة تنظيما ثوريا .

وطبيعي جدا ان ينطلق الحزب الشيوعي من الواقع الفعلي لحركة الصراعات الطبقية في رسم خطه الطبقي الثوري العام، أي في بلورة ستراتيجيته الثورية . فعملية انتاج فكرنا الماركسي اللينيني هي اذن هذه العملية **الحزبية** من رسم الخط الطبقي الثوري ، اي من وضع الستراتيجية الثورية لحركة الصراعات الطبقية . فالممارسة النظرية اذن **ممارسة طبقية** . والمعرفة **العلمية** لحركة التاريخ ينتجها نشاط وعي **طبقي** يتناول هذه الحركة المادية من زاوية الطبقة التي عليها ان تحقق ضرورة التاريخ نفسه ، لانها ، في صيرورتها الطبقية

التي تحددها حركة الصراعات الطبقيةفي بنية اجتماعيةمعينة،ليست سوى هذه الضرورة التاريخية بالذات . لقد أحدث ماركس قطعا معرفيا ثوريا مع الفكر السابق عليه ، حين انتزع الفكر من تأملاته وألزمه ، في نشاطه العلمي بمهمة عملية هي التحويل المادي للعالم . فلا سبيل على الاطلاق لفكرنا العلمي الى الوقوف موقف الحياد من هذه العملية ، بل هو ملزم فيها بانتاج معرفتها ، والتزامه هذا هو شرط لاكتساب طابع علميّته . وليس بوسعه ان يقوم بعملية هذا الانتاج الا اذا كان ، في حركة الصراع الطبقي ، ممارسة نظرية للصراع الطبقي نفسه . فطريقنا الى انتاج فكرنا الماركسي اللينيني هي هي طريق هذا الصراع ، نمارسه بقيادة حزبنا الشيوعي ، بالشكل الذي يتحدد فيه ببنية علاقات الانتاج في بنيتنا الاجتماعية الكولونيالية ، في اطار تحدد بنية هذه العلاقات ببنية العلاقة الكولونيالية ، اي ببنية علاقة التبعية البنيوية للامبريالية .

هذا هو ، بكل دقة ، فهمنا لطابع التميز من فكرنا الماركسي اللينيني ، اي لعملية تمييز هذا الفكر الكوني في انتاجنا فكرنا الماركسي اللينيني .

٢ ـ لكن كونية هذا الفكر التي تجد أساسها ـ كما سبق القول ـ في كونية حركة انتقال التاريخ البشري المعاصر من الرأسمالية الى الاشتراكية ، تفرض علينا ضرورة الانطلاق منه ، فيما وصل اليه من تطور علمي ، وبالتالي من تكونن ، في انطلاقنا نفسه من واقع حركتنا الثورية ، اي من تميز الحركة الثورية العالمية في واقعنا الاجتماعي الكولونيالي . هذا يعني اننا ، في انتاج فكرنا الماركسي اللينيني ، ليس علينا ان نستعيد تكرارا مختلف مراحل تطور هذا الفكر ، لا سيما ان تكوننه قد تم في تمييزه ،وبتمييزه. بل علينا ان نميزه فيما وصلت ـ وبما وصلت ـ اليه حركة تكوننه من تميز . لذا ، كان تمييزه في انتاجنا له ، اي في ممارساتنا النظرية ، يستلزم بالضرورة « انفتاحا » منا على تجارب الحركات الثورية في العالم ، وعلى ما أسهمت به الحركات هذه من اغناء للمفاهيم النظرية الاساسية لهذا الفكر ، بتمييزها لها . وكلمة الانفتاح هنا أفقر بكثير مما نود قوله : فالذي نقصد هو اننا حين ننطلق في ممارساتنا النظرية ـ كما حددناها سابقا ـ من هذه المفاهيم ، لا ننطلق منها كما نجدها عند ماركس او انجلز او لينين ، بل ننطلق منها في اغتنائها بما ميزته به الحركة الثورية العالمية في تاريخها الطويل ، وبالتالي في اغتنائها باسهامات مختلف الاحزاب الشيوعية وممارساتها النظرية . اذا كان هذا هكذا ، وضح لنا وجه آخر من قولنا السابق من ان الممارسة النظرية بالضرورة ممارسة حزبية ، اي ممارسة الحزب نفسه ، لا ممارسة

الافراد ، وان كانوا اعضاء فيه . وهذا الوجه يكشف ايضا ضرورة الطابع الاممي في الخط الطبقي للحزب .

غير ان هذه الممارسة النظرية الحزبية تتميز ، في كل حركة ثورية ، بتميز الشروط التاريخية الاجتماعية المحددة من هذه الحركة ، وهذا طبيعي ، كما سبق القول ، بحكم قانون تفاوت التطور . وهي ايضا ، بحكم هذا القانون نفسه ، تتميز بتميز الحقل الايديولوجي - والحقل المعرفي بوجه عام - الذي تتم فيه . وهنا لا بد من وقفة سريعة عند هذه القضية الاخيرة .

- ٣ -

■ كل ممارسة نظرية تتحرك ، في ارتباطها بحركة الصراعات الطبقية ، في حقل معرفي يحددها ويميزها ، فيسمها بطابعه . فالممارسة النظرية ممارسة ايديولوجية ، او قل على الاصح ، انها **شكل منها ، ونقيض لها** في آن معا . او بتعبير آخر ، انها الشكل المحدد الذي ، من الممارسة الايديولوجية ، ينقض الممارسة هذه ، اي انها ممارسة هذا النقض بالذات ، ممارسة العلم في نقض الاشكال الايديولوجية من الوعي الاجتماعي . فهي اذن تتحرك في حقل معرفي ، من حيث هي ممارسة علمية ، وفي حقل ايديولوجي ، من حيث هي ممارسة نقض الممارسة الايديولوجية . من هنا اتى التعقد في حركتها ، لانها في وقت واحد ممارسة انتاج للمعرفة وممارسة نقض للايديولوجية ، بل ربما كان الاصح القول انها ممارسة انتاج للمعرفة بنقض للايديولوجية . وقد يغلب عليها طابع هذا النقض أو طابع ذاك الانتاج ، حسب الشروط التاريخية المحدَّدة التي تمر بها حركة الصراعات الطبقية ، اذ يستحيل عزلها ، في حركتها المتميزة ، عن هذه الحركة الاخيرة . لكن هذين الطابعين حاضران فيها دائما بشكل متلازم . وظهورها بمظهر الممارسة النظرية الخالصة من اي « تلوث » بالصراع الطبقي ، ليس في حقيقته سوى اثر محدَّد من تحرك هذا الصراع نفسه ، لا سيما في اطار شكله الانتباذي . وكثيرون هم الذين يقعون في وهم هذا الاثر من تخلص الممارسة النظرية من أي علاقة بالصراع الطبقي ، وبشكل خاص ، بالممارسة السياسية من هذا الصراع ، فيجعلون من المستوى النظري في البنية الاجتماعية مستوى بنيويا قائما بذاته ، مستقلا عن المستوى الايديولوجي فيها ، وكأن الممارسة النظرية ، من حيث هي ممارسة علمية ، تتحرك في حقل خارج عن حقول الصراع الطبقي ، وبالتالي عن حقل حركة التاريخ نفسه . لا شك في ان للممارسة النظرية طابعا يميزها من الممارسة

الايديولوجية ، الا ان تميزها هذا لا ينفي كونها ممارسة من ممارسات الصراع الطبقي نفسه ، وفي هذا يكمن الطابع العلمي والطبقي ، في آن معا ، للنظرية الماركسية اللينينية . فتكونن النظرية العلمية هذه يتم في ممارسة النقض العلمي لمختلف الايديولوجيات الطبقية المسيطرة ـ وغير المسيطرة ، بل والايديولوجيات العمالية غير الثورية والتي هي اثر لسيطرة ايديولوجية الطبقة المسيطرة ـ من زاوية النظر الطبقية للطبقة العاملة نفسها . ان شكل ترابط المستويات البنيوية للبنية الاجتماعية يختلف باختلاف زاوية النظر الطبقية هذه ، والاختلاف هذا اختلاف موضوعي مادي ، كما رأينا في بحثنا . معنى هذا ان وجود هذا الاختلاف في موضوعيته ، يضع الممارسة النظرية بالضرورة في علاقة معقدة بالصراع الطبقي ، تتميز فيها من بقية ممارسات هذا الصراع تميزا طبقيا ، لان عمليتها بالذات تستلزم وجودها كممارسة نظرية من زاوية نظر الطبقة الثورية النقيض ، اي البروليتاريا . فلا ننس ان الماركسية اللينينية هي نظرية الحركة الثورية البروليتارية . فالممارسة الايديولوجية البروليتارية الثورية للصراع الطبقي هي اذن وحدها ممارسة طبقية عملية ، وكل ممارسة ايديولوجية طبقية اخرى هي بالضرورة ممارسة غير علمية . معنى هذا ان الممارسة الايديولوجية الثورية ليست بالفعل علمية الا اذا كانت طبقية ، اما الممارسة الايديولوجية غير البروليتارية ، فهي غير علمية لانها طبقية . فكل طمس للحد الطبقي الفاصل بين الممارسة الايديولوجية البروليتارية والممارسة الايديولوجية غير البروليتارية هو طمس للحقيقة العلمية للنظرية الماركسية اللينينية ، يقود الى انزلاق الممارسة الايديولوجية البروليتارية من تربتها النظرية العلمية الى تربة ايديولوجية ليست تربتها الطبقية . اذن ، بين الفكر الماركسي اللينيني وغيره حد معرفي فاصل هو الحد الطبقي الذي ينفصل علمية هذا الفكر عن غيره من الافكار غير العلمية . ووجود هذا الحد المعرفي ، من حيث هو حد طبقي ، هو الذي يمكن الفكر الماركسي اللينيني من ان يكون نقيضا للايديولوجيات الطبقية الاخرى ، وهو الذي يحدد الممارسة النظرية البروليتارية كممارسة نقض الممارسات الايديولوجية الطبقية الاخرى . على هذا الصعيد ، ومن هذا المنظار الطبقي العلمي ، يجب ان ننظر الى الممارسة النظرية الثورية . إن الممارسة الايديولوجية البروليتارية وحدها دون غيرها من الممارسات الايديولوجية الطبقية الاخرى ، تتحدد كممارسة نظرية علمية ، من حيث هي بالذات ممارسة طبقية ، لانها في حد ذاتها ممارسة نقض الممارسة الايديولوجية الطبقية .

قلنا ما سبق لنؤكد وجود العلاقة الضرورية بين الممارسة النظرية وحركة الصراع الطبقي ، وبشكل ادق ، بين الممارسة النظرية والممارسة السياسية نفسها . فكل ممارسة ثورية ، اي بروليتارية ، للصراع الطبقي لها بالضرورة طابع سياسي - كما رأينا في بحثنا - بسبب من دفعها المستمر للصراع الطبقي الى التحرك في اطار شكله الانجذابي . لكن لكل ممارسة من ممارسات هذا الصراع ايضا طابعا مميزا ، وتحركها في تميزها ، اي في حقلها الخاص ، ضروري لتطور الحركة العامة للصراع الطبقي في خطه الثوري . هذا يعني ان الطابع الثوري للممارسة الاقتصادية ، مثلاً ، يكمن في أن تكون هذه الممارسة بالفعل اقتصادية ، اي ان تتحرك في الحقل الاقتصادي للصراع الطبقي ، والطابع الثوري للممارسة الايديولوجية يكمن في ان تكون هذه الممارسة بالفعل ايديولوجية ، فلا تأخذ مثلا دور الممارسة السياسية ، فتجعل من الثورة لعبة لفظية ، وكذلك الامر بالنسبة للممارسة النظرية . وتميز حركات هذه الممارسات لا ينفي ، بل يؤكد ، وجودها المترابط في اطار الحركة العامة للصراع الطبقي ، من حيث هي في جوهرها حركة محورية ، بمعنى ان المحور من هذه الحركة هو في اساسه محور سياسي . والحزب الثوري وحده قادر على ان يقود هذه الممارسات ، فيؤمن بوجوده العملي ، او قل - ان جاز التعبير - ، **بوجوده الممارسي** ، وحدة الترابط بينها ، في وحدة الحركة المحورية للصراعات الطبقية . بل ان وجوده الممارسي هذا هو وجود هذه الوحدة ، من حيث هي وحدة تعقد وترابط . لذا ، كان من منطق اي ممارسة من هذه الممارسات ان تقود الى انحراف ينزلق بها عن خطها الطبقي الثوري ، ان هي تمت بمعزل ، او بفصل عن الحزب . فالدور القيادي للحزب في هذه الممارسات شرط اساسي لوجود طابعها الثوري ، بل هو وحده الذي يضمن امكان عدم تحقق هذا الانحراف فيها . فالانحرافات في ممارسات الصراع الطبقي ممكنة اذن ، والشواهد التاريخية كثيرة ، وهي تدل على ان الحزب الثوري هو الضمان الوحيد لتجنبها . من هنا أتت ضرورة القيام بالممارسة النظرية في اطار الحزب ، سواء بالنسبة للفرد ام بشكل عام ، لان الاساس العلمي الذي تقوم عليه حركة هذه الممارسة ، هو الخط الطبقي الحزبي نفسه ، اي وجود الحد الطبقي الفاصل بين هذا الخط وبين ممارسات الطبقات الاخرى . فكما ان الانحراف الاقتصادي ممكن ، كذلك الانحراف النظري ممكن ايضا . وأساس هذا الانحراف الاخير يكمن ، في رأينا ، في قطع الممارسة النظرية عن بقية ممارسات الصراع الطبقي ، اي في عزلها عن حركة هذا الصراع ، من حيث هي حركة محورية توحد في اطارها مختلف مستويات البنية الاجتماعية ، وفي تحديد وضعها النظري خارج وجودها

في هذه الحركة . والخطأ هنا لا يرجع الى خطأ في تحديد الوضع النظري للممارسة النظرية بقدر ما يرجع الى خطأ في تحديد الوضع النظري للممارسة السياسية بالذات ، وبالتالي ، الى خطأ في فهم الحركة التاريخية من حيث هي الحركة المحورية للصراع الطبقي . ان محورية حركة هذا الصراع - اي تحدده كصراع ، في جوهره سياسي ، له اشكال غير سياسية - هي التي تسمح برؤية علاقة الترابط والتعقد ، وبالتالي ، برؤية علاقة تفاوت التطور بين مختلف ممارسات الصراع الطبقي . بمعنى آخر ، ان تحديد الوضع النظري للمستوى السياسي في البنية الاجتماعية ، بالشكل الذي قمنا به في بحثنا ، هو الذي يمكننا من رؤية الترابط بين الممارسة النظرية مثلا والممارسة السياسية او الايديولوجية ، في اطار الحركة العامة للصراع الطبقي . وهو الذي يمنعنا ايضا من وضع الممارسة النظرية على مستوى مستقل عن المستوى السياسي ، او بشكل عام ، خارج عن مستويات الصراع الطبقي ، فيمنعنا بالتالي من الوقوع في الانحراف النظري الذي وقع فيه ، مثلا ، آلتوسير في كتاباته الاولى ، والذي قاده اليه خطأ في تحديد الوضع النظري للمستوى السياسي ، اي للصراع الطبقي . ولقد قاده الخطأ هذا ، كما بينا ، الى خطأ آخر هو عدم اقامة الحد الطبقي الفاصل بين ما سميناه بالشكل التراكبي لترابط المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية ، والشكل الانصهاري لهذا الترابط ، اي في النهاية ، بين زاويتي النظر الطبقيتين النقيضين . وكان أثر هذا الخطأ النظري ما ظهر في نظرته « البنيوية » .

- ٤ -

في ضوء هذا التعقد من أشكال ترابط ممارسات الصراع الطبقي داخل حركته المحورية العامة ، يمكننا العودة الى القضية التي طرحنا في البدء ، اي الى حركة التميز في تكونن الفكر الماركسي اللينيني . لقد شهد هذا الفكر في السنوات الاخيرة في الغرب ، لا سيما في فرنسا ، وبشكل خاص منذ بدء الستينات ، حركة تطور انطلقت به الى آفاق نظرية جديدة . ويهمنا من هذه الظاهرة ، في ما له علاقة ببحثنا ، الشكل الذي تمت فيه حركة هذا التطور . ليس همنا اذن تحليل هذه الظاهرة ، على اهميتها ، بقدر ما هو الاشارة ، بشكل سريع جدا ، الى ان عملية تجدد المفاهيم النظرية الاساسية للماركسية اللينينية قد تحققت هنا في حقل معرفي حددت معالمه أعمال مفكرين من ميادين فكرية متعددة ، يمثلون ما سمي « بالحداثة النظرية » ، من امثال ستروس وميشال فوكو وجاك لاكان وبشلار وكنغيلام وكويري وغيرهم . وجميع هؤلاء المفكرين ليسوا بماركسيين ، انما يمكن

القول بشكل عام ان حقل المعرفية هو حقل تفكيرهم . او بتعبير آخر ، ان الممارسة النظرية ، من حيث هي ممارسة انتاج المعرفة ، هي موضوع تفكيرهم بشكل عام . والمعرفية هي التفكير في الممارسة النظرية ، اي في نشاط الفكر في انتاج اشكال المعرفة . في هذا الحقل المعرفي من التفكير في الممارسة النظرية لعلم اللغة او لعلم النفس او للعلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء او للعلوم البيولوجية ، او من التفكير في تاريخ العلوم بشكل عام الخ . . . ، في هذا الحقل المعرفي اذن كانت تتم عملية تجدد المفاهيم النظرية للماركسية اللينينية ، فغلب عليها طابع المعرفية . فالعملية هذه اذن لم تكن تتم ، بشكل عام ، في عملية تفكير في الممارسة السياسية مثلا ، بل في الممارسة النظرية . وتحققها بهذا الشكل الذي يجعل من الممارسة النظرية نفسها موضوعاً للممارسة النظرية ، مرتبط بالضرورة بتطور الصراع الطبقي ، بالشكل الذي يتحدد فيه الصراع هذا بالقاعدة المادية للبنية الاجتماعية . فأثر النظرة البنيوية مثلاً في هذه العملية من التجدد المفهومي لا يكمن عزله في رأينا ، عن الشكل الانتباذي الذي كانت تتم فيه حركة الصراعات الطبقية في فرنسا خلال الستينات ، اي خلال سيطرة الحكم الديغولي ومحاولته عزل الشيوعيين واحباط نضالهم الثوري من أجل تحقيق تحالف طبقي مع الاشتراكيين بوجه خاص ، ومع جميع القوى الاجتماعية التي لها مصلحة طبقية في التحرر من سيطرة الرأسمال الاحتكاري بشكل عام . وليس غريباً أيضاً أن نرى الآن ، بعد الانتفاضة الشعبية العارمة التي شهدتها فرنسا عام ١٩٦٨ ، وبخاصة بعد البرنامج المشترك الذي توصل اليه الشيوعيون والاشتراكيون ، والذي كان له اثر كبير في انتقال الطبقة المسيطرة من موقع الهجوم الى موقع الدفاع ، ليس غريبا اذن ان نرى الآن عملية التجدد المفهومي تتجه بشكل خاص في خط التفكير في الممارسة السياسية (قضية التحالفات الطبقية مثلا) اي في خط ربط الممارسة النظرية بحركة الصراع الطبقي .

ومن الطبيعي ايضا ، في شروط تاريخية اجتماعية محددة ، ان تكون الممارسة النظرية موضوعا للعقل العلمي في ممارسته النظرية ، اي ان يحاول هذا العقل انتاج نظرية ممارسته النظرية . فالثورات التقنية والعلمية المتتالية التي عرفتها البلدان الرأسمالية الغربية منذ القرن السابع عشر ، هي تربة تاريخية خصبة لمثل هذا الشكل من تحرك النشاط العقلي .

ان مختلف التيارات الفلسفية ، من التجريبية الى الوضعية ، مرورا بالكانتيه ووصولا الى البنيوية ، وجدت في مختلف الممارسات العلمية وفي تاريخ هذه الممارسات حقلا رئيسيا

لتحركها وتكوّنها ، فالتفكير في العلم يفترض بالطبع وجود هذا العلم ، ولا يمارس عملية هذا التفكير النظري سوى مجتمع ينتج في تطوره التاريخي المحدَّد المعرفة العلمية . وليس صعبا القول ان المجتمعات الرأسمالية الغربية هي ، بالنسبة الى مجتمعاتنا الكولونيالية ، المجتمعات التي وصل فيها العلم الحديث ، في شتى ميادينه ، الى اعلى مراحل تطوره المعاصر ، وكان فيها تطور العلم يسير مع التطور الاقتصادي في خط واحد ، فتميز نشاط الفكر النظري فيها بطابع معرفيّ ، وما كان له الا ان يكون كذلك . ان قانون تفاوت التطور لا يقتصر اذن على الحقل الاقتصادي ، بل يشمل مختلف حقول النشاطات الاجتماعية . وما كان للفكر الماركسي اللينيني ان يشذّ عن القانون العام الذي يتحكم بتطور الفكر في هذه المجتمعات ، بل كان عليه ، بالعكس ، ان يمارس ، في حقل المعرفية بالذات ، نقضه لمختلف أشكال الايديولوجية المسيطرة . فالتيارات المعرفية في الفكر النظري ليست اذن بعيدة عن الصراع الايديولوجي ، بل انها تمثل ، في حقلها المتميز ، تيارات ايديولوجية طبقية ، اي اشكالا ايديولوجية طبقية من الوعي الاجتماعي للنشاط العلمي الاجتماعي نفسه . نحن اذن لا نأخذ على من يقوم بعملية تجديد المفاهيم النظرية الماركسية قيامه بها في حقل المعرفية الحديثة ، ـ فهذا الشكل من تحقق هذه العملية ضروري بحكم قانون تفاوت التطور نفسه ، اي بحكم وجود هذا الطابع المميز لنشاط الفكر النظري كتفكير في الممارسة النظرية لمختلف العلوم التي تنتجها وتطورها تلك المجتمعات ، لأسباب تاريخية اجتماعية متعددة لا سبيل الى البحث فيها الآن . لكننا نأخذ على من يقوم بهذه العملية عزل الممارسة النظرية عن حركة الصراعات الطبقية ، **فحقل المعرفية هو بدوره حقل مميز من حقول الصراع الطبقي في شكل** تحركه كصراع ايديولوجي . ولا نظن ان مفكرا ماركسيا يرفض هذا الوجه من تحديد حقل المعرفية : فاذا كان هذا هكذا ، وجب حكما اظهار علاقة الممارسة النظرية ببقية ممارسات الصراع الطبقي ، ولا بد من ان تكون العلاقة هذه حاضرة في تحليل حركة الممارسة النظرية .

ومهما يكن من امر ، فان تلك العملية من تجدد المفاهيم النظرية للماركسية اللينينية لعبت دورها في حركة التكوّن المستمرة لهذه المفاهيم ، لانها اظهرت قدرة هذه المفاهيم على التصدّي لمختلف المشكلات المعرفية التي يطرحها الفكر النظري الحديث ، بل كانت الاساس النظري لنقد مختلف الانحرافات الايديولوجية التي تنزلق اليها التيارات المعرفية المعاصرة . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، كان من نتيجة هذه المجابهة بين الماركسية والتيارات المعرفية الحديثة ان أضيئت المفاهيم الاساسية الماركسية بضوء جديد تكشفت فيه

علميتها وكونيتها . فمفهوم القطع المعرفي مثلا مفهوم نظري بلوره بشلار انطلاقا من التفكير في تاريخ العلوم الفيزيائية ، وبه استطاع ان يفكر القفزات البنيوية في تاريخ الفكر العلمي ، اي ان ينتج المعرفة العلمية بالثورات التي يمرّ بها العلم في حركة تطوره . وحين قرأ آلتوسير رأس المال قراءة متجددة في هذا الحقل من المعرفية الحديثة ، استند الى هذا المفهوم النظري للقطع المعرفي كي يتمكن من ان يفكر علاقةَ ماركس بهيجل ، فرأى العلاقة هذه في ضوء ذاك المفهوم ، فأضاء الماركسية بضوء تتكشف فيه جدّتها الاصيلة ، اي انه أظهر علاقة القطع المعرفيّ التي تربطها بالهيجلية ، وأظهر ايضا مكان هذا القطع فيها . ومن قراءته لفرويد ولجاك لاكان ، اي من وضعه الماركسية في مجابهة نظرية مع نظرية علم النفس ، وصل آلتوسير الى تحديد الوضع النظري للمستوى الاقتصادي الذي له في البنية الاجتماعية الوضع النظري للاوعي في البنية النفسية . ولقد استند في تحديده هذا الى مفهوم نظري خاص بعلم النفس كان قد بلوره « لاكان » بعد فرويد ، وهو مفهوم « تحديد التحديد » Surdétermination . لن نكثر من الامثلة التي تدل كلها على هذا الطابع المميز من عملية تجدّد المفاهيم النظرية للماركسية اللينينية ، في بنية اجتماعية محددة ، وفي اطار معرفيّ متميز .

لكن المشكلة التي تهمنا هي أننا، في انتاجنا فكرنا الماركسي اللينيني، في بنيةاجتماعية كولونيالية محددة، وفي اطار معرفيّ مميز ، لا نستطيع الا ان ننطلق مما توصلت اليه حركة تمييز كونية الفكر الماركسي اللينيني في البلدان الاخرى ، في الوقت نفسه الذي علينا بالضرورة ان ننطلق من واقع التميز في حركة الصراعات الطبقية في مجتمعاتنا الكولونيالية . وهنا بالفعل يكمن التناقض الديالكتيكي في حركة انتاج فكرنا هذا . فقانون تفاوت التطور الذي يتحكم بحركة التاريخ البشري المعاصر يحدّد واقعنا الاجتماعي كواقع كولونيالي في علاقة من التبعية البنيوية للامبريالية تضعنا ، لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن ، في موقع لا نمارس فيه ، في نشاطنا الاجتماعي ، انتاج المعرفة العلمية ، لا سيما في حقول العلوم الطبيعية ، اي في هذه الحقول التي يترابط فيها بشكل عضوي التطور الاقتصادي والتطور التقني . ان مراكز تطور العلم الحديث في العالم هي هي مراكز التطور الاقتصادي، ونحن في مجتمعاتنا الكولونيالية بعيدون عنها تابعون لها في معارفنا العلمية وفي قوانا الاقتصادية المنتجة . وليس في قولنا هذا اي تفسير لهذه الظاهرة ، بل مجرد تدوين لواقع تجريبي مرئي .

في شروطنا التاريخية الاجتماعية المحدّدة هذه ، يستحيل علينا ، **عمليا** ، في انتاج

فكرنا الماركسي اللينيني ان ننهج النهج الذي اتبعه مفكرون شيوعيون في فرنسا او انكلترا او ايطاليا مثلا . **ان عملية انتاج فكرنا هذا لا يمكنها ان تتم في اطار حقل المعرفية الحديثة ،اي بعملية من التفكير تجعل من الممارسة النظرية لمختلف العلوم الطبيعية او الرياضية موضوعا لها . وهذه الاستحالة ليست مبدئية ،بل عملية ،وهي تجد شروطها في تحرك الصراعات الطبقية في مجتمعاتنا .**

ليس علينا ان نمارس انتاج فكرنا**العلمي** بالشكل الذي يمارس فيه هذا الانتاج في المجتمعات الاخرى ، بل بالشكل الذي تفرضه علينا حركة الصراع الطبقي الذي نمارسه ، والذي يتحدّد ، في تميزه ، بتميز علاقات الانتاج في بنياتنا الاجتماعية الكولونيالية . وبشكل اوضح نقول ان انتاج فكرنا الماركسي اللينيني لا يمكنه ان يكون انتاج نظرية الممارسة او الممارسات النظرية لمختلف العلوم ، بل عليه **بالضرورة** ان يكون **انتاج نظرية العلاقة الكولونيالية** بالذات . وما الضرورة هذه سوى الضرورة التي يفرضها الشكل التاريخي المحدد من حركة صراعنا الطبقي ، من حيث هو **صراع ضد الامبريالية** ،أي ممارسة نقض علاقة التبعية البنيوية للامبريالية . وبتعبير آخر ، ان الطابع الوطني المميز لحركة الصراع الطبقي في المجتمع الكولونيالي هو الذي يحدِّد بالضرورة الطابع المميز لممارستنا النظرية في انتاج فكرنا العلمي **كممارسة لانتاج نظرية الممارسة** السياسية للصراع الطبقي في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية . ان الشيوعيين جميعهم لا يختلفون في القول ان الحل الجذري لمشكلاتنا الاجتماعية ، من اقتصادية وفكرية ونفسية الخ . . . ، مرتبط بنيويا بالتحرر من التبعية البنيوية للامبريالية . فما دام التطور الاجتماعي قائما في اطار هذه التبعية ، فانه ، بمختلف اشكاله الاقتصادية والعلمية والتقنية الخ . . . قائم في اطار من « التخلف » ، اي في اطار من الخضوع للسيطرة الامبريالية يحول دون ايجاد تلك الحلول لمشكلاتنا . وانتقال عملية انتاج فكرنا العلمي ، في وجه منه ، الى شكل تفكير في الممارسة النظرية للعلوم الطبيعية والرياضية ، مرتبط بانتقال تطورنا الاجتماعي الى **امكان** انتاج العلوم هذه ، مع ما يستلزم انتاجها من تطور اقتصادي يستلزم بدوره بالضرورة تغييرا ثوريا في بنية علاقات الانتاج ، محرِّرا لتطور القوى المنتجة الاجتماعية .

حين قلنا في بدء هذه الخلاصة ان المعرفة العلمية التي علينا ان ننتج في ممارستنا النظرية حاضرة بالفعل في **الممارسة السياسية** لحزبنا الشيوعي اللبناني بوجه خاص ، كنا

نشير الى هذه الضرورة في ان ننتج فكرنا الماركسي اللينيني بعملية تفكير في الممارسة السياسية لحزبنا ، اي بانتاج نظرية هذه الممارسة السياسية . ولا يستطيع القيام بعملية هذا الانتاج النظري التي هي عملية انتاج نظرية العلاقة الكولونيالية سوى الحزب نفسه الذي تتحددً ممارساته للصراع الطبقي كممارسات نقض هذه العلاقة . من هنا اتى الارتباط البنيوي لممارستنا النظرية بممارستنا السياسية . وليس صدفة ان يكون همنا الاساسي في بحثنا تحديد الوضع النظري للمستوى السياسي في البنية الاجتماعية ، بل ان الشروط الخاصة بحركة الصراع الطبقي في اطار بنية علاقات الانتاج الكولونيالية هي التي حددت ضرورة اتباع هذا النهج في ممارستنا النظرية . وواقع التميز من حركة هذا الصراع كصراع ضد الامبريالية ، اي كصراع وطني ـ بالمعنى الذي تحدّد فيه في بحثنا ـ يقودنا الى القول ان الشكل الذي به تتميز كونية المفاهيم الاساسية للماركسية اللينينية في ممارستنا النظرية لا تستطيع ان تنتجه سوى ممارسة نظرية مميزة هي حركة تفكير في ممارسة سياسية لصراع طبقي يتحدّد ، في تحركه المميز في بنية علاقات الانتاج الكولونيالة ، بهذه البنية ، بالشكل الذي تتحدد فيه بنية العلاقات هذه ببنية العلاقة الكولونيالية . فكونية تلك المفاهيم اذن ما زالت تفتقر الى هذه العملية من تمييزها بهذه الممارسة النظرية المميزة . ان فكرنا الماركسي اللينيني الذي علينا ان ننتج ، لن نجده في الكتب الماركسية اللينينية ، بل في ممارسات الاحزاب الشيوعية لهذا الشكل التاريخي المحددً من الصراع الطبقي الذي هو الصراع الوطني ، وفي نقد هذه الممارسات أيضاً ، حين تظهر في ممارسة هذا الصراع ضرورة هذا النقد الذي هو بدوره ممارسة .

هذا هو الحقل الذي تتحقق فيه عملية انتاج فكرنا الماركسي اللينيني . فحقل الممارسات السياسية للاحزاب الشيوعية في مجتمعاتنا الكولونيالية العربية ، وبوجه خاص ، بالنسبة الينا ، حقل الممارسة السياسية لحزبنا الشيوعي اللبناني ، هو الحقل الذي تتحرك فيه ممارستنا النظرية . فهو اذن ليس بحقل معرفيّ ، وليس بحقل المعرفية الحديثة ، ولئن بدا كذلك ، فلضرورة أشرنا اليها سابقا ، هي ضرورة الانطلاق مما توصلت اليه حركة تمييز كونية الماركسية اللينينية .

ـ ٥ ـ

ان ما سبق من قول لا يعني على الاطلاق ان الممارسات النظرية للاحزاب الشيوعية في البلدان الامبريالية مثلا لا تحاول انتاج نظرية ممارستها السياسية . فالقول ان الاحزاب

هذه لا ترسم ستراتيجيتها الثورية ، اي النظرية الثورية لممارستها السياسية ، قول عبث لا معنى له . ان ما قصدنا مما سبق من قول هو ان حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية - والممارسة النظرية في وجه منها تتحرك فيه - يختلف باختلاف الحقل العام للصراعات الطبقية في كل بنية اجتماعية معينة . فلأسباب تاريخية ألمحنا الى بعض منها ، نرى البرجوازية الامبريالية تتفنّن في ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، فتتناول ، مثلا ، نشاطات العلوم الدقيقة بشكل تحاول فيه ان تهاجم المفاهيم العلمية للماركسية اللينينية ، وتلجأ الى العلم تشوهه « لتدحض » بهذا التشويه علمية تلك المفاهيم . هذا ما تصدّى اليه لينين في نقضه التأويلات الايديولوجية للنظرية الفيزيائية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . فأسلوب البرجوازية الامبريالية اذن قديم يتجدّد دوريا عند كل أزمة ايديولوجية تمر بها ، والامثلة على هذا كثيرة ، نذكر من أحدثها محاولة العالم البيولوجي « مونو » الاخيرة في « دحض » المادية الديالكتيكية . هذا التفنن الايديولوجي البرجوازي يجعل ، كما سبق القول ، من حقل المعرفية ، ومن الفلسفة بشكل عام ، حقلا ايديولوجيا من حقول الصراع الطبقي . والماركسية اللينينية ، في ممارستها العلمية لنقض هذه الممارسات الايديولوجية البرجوازية ، تحاول دوما ، في الحقل المعرفي، اظهار الحد الفاصل بين العلم والايديولوجية . وعملية النقض هذه تقوم، كما بينا في بحثنا ، على اظهار الطابع الايديولوجي الطبقي الخاص بهذه التيارات المعرفية ، والفلسفية بشكل عام ، وبالتالي على اظهار علاقتها بحركة الصراعات الطبقية . وحين تظهر هذه العلاقة بين تلك التيارات وبين هذه الحركة ، تظهر بالفعل الممارسة النظرية على حقيقتها الاجتماعية **كممارسة نظرية للصراع الطبقي** نفسه . لذا ، يستحيل عزل الممارسة النظرية - حتى وان هي تحركت في حقل المعرفية - عن الممارسة السياسية ، لانها بالضبط ممارسة متميزة من ممارسات الصراع الطبقي ، اي شكل متميز من الاشكال التي يظهر فيها الصراع هذا الذي هو في جوهره **صراع سياسي** . فالعلاقة اذن بين النظرية والسياسية لا تنحصر في وجود النظرية كنظرية للممارسة السياسية ، بل هي قائمة حتى في تحركها كنظرية للممارسات النظرية العلمية نفسها ، لانها في تحركها هذا تتحدّد كممارسة نظرية للصراع الطبقي . ان الحقل النظري حقل من حقول الصراع الطبقي ، لانه حقل الممارسات النظرية الطبقية لهذا الصراع . وهو هو حقله الايديولوجي ، لان ممارسة الطبقة المسيطرة للصراع الطبقي في الحقل النظري هي هي ممارستها الايديولوجية ، والممارسة هذه هي التي **تحدد الحقل النظري هذا** كحقل ايديولوجي للصراع الطبقي ، لانها الممارسة

المسيطرة فيه . فالتناقض في تماثل الحقل النظري والحقل الايديولوجي اذن ناتج من ان الممارسة الايديولوجية المسيطرة فيه هي ممارسة الطبقة المسيطرة . والممارسة الايديولوجية البروليتارية ، في نقضها الممارسة الايديولوجية المسيطرة هذه ، هي التي تبطل باستمرار علاقة التماثل بين الحقلين ، فتقيم بينهما الحد المعرفي الفاصل ، باقامتها الحد الطبقي الفاصل بين ممارستها الايديولوجية والممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة ، وتقيم بالتالي ، في ممارستها الايديولوجية وبها ، ذلك الحد الفاصل بين العلم والايديولوجية ، لأن ممارستها الايديولوجية الطبقية هي وحدها ممارسة العلم في نقض الايديولوجية . وبتعبير اخر ، ان الحقل النظري نقيض الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي ، لان الممارسة الايديولوجية البروليتارية هي **نقيض** الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة ، اي **هي ممارسة نقض هذه الممارسة** داخل الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي .

لا شك في ان بين القولين السابقين تناقضا :

١ ـ الحقل النظري **هو هو** الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي .

٢ ـ الحقل النظري **هو نقيض** الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي .

لكن هذا التناقض هو هو **التناقض الطبقي** القائم بين الممارسة الايديولوجية **البروليتارية** والممارسة الايديولوجية **البرجوازية** . وهو الذي يحدّد الممارسة الطبقية الاولى كممارسة نظرية ، اي علمية ، ويحدّد الممارسة الطبقية الثانية كممارسة ايديولوجية ، أي غير علمية . وحركة الصراع الطبقي مستمرة بين الممارسة الايديولوجية البروليتارية **كممارسة نقض العلم للايديولوجية** ،وبين الممارسة الايديولوجية وبين النقد الايديولوجي للعلم . والنقض ذاك ، كالنقد هذا ، **ممارسة طبقية متميزة للصراع الطبقي نفسه** . وبين الممارستين الطبقيتين تناقض طبقي يتحدّد فيه الحقل الايدولوجي للصراع **الطبقي الايديولوجي، من زاوية النظر الطبقية للطبقة المسيطرة ،أي بالنسبة إلى الممارسة الايديولوجية البرجوازية ، ويتحدد فيه الحقل نفسه كحقل نظري ، من زاوية النظر الطبقية للطبقة العاملة الثورية ،أي بالنسبة إلى الممارسة الايديولوجية البروليتارية . فمن نقض الايديولوجي يخرج العلم ، والنقض هذا ممارسة نظرية طبقية ضد نقد أيديولوجي للعلم التاريخي تمارسه الطبقة البرجوازيةالمسيطرة في صراعها الطبقي ضد الطبقة العاملة الثورية .**

بسبب من وجود التناقض الطبقي هذا بين الممارستين ، يستحيل فصل الممارسة النظرية العلمية عن الممارسة الايديولوجية غير العلمية ، لان الممارستين تتحركان في صراع مستمر بينهما هو شكل متميز من الصراع الطبقي السياسي . ان الصراع السياسي هذا حاضر دوما في كل حقل من حقوله الاجتماعية ، واختلاف الشكل منه لا يدلّ على انتفائه بل يؤكده . لكن اشكال حضوره في حقوله هذه تختلف باختلاف تطور الحركة العامة للصراعات الطبقية في كل بنية اجتماعية معينة . من هنا أتى الاختلاف في أشكال تمييز كونية الفكر الماركسي اللينيني بين تحقق حركة التمييز هذه في بنية اجتماعية امبريالية او كولونيالية او اشتراكية . فاذا نظرنا الى تحقق هذه الحركة في بنية اجتماعية كولونيالية ، رأينا ان الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي في هذه البنية يختلف عنه في البنية الاجتماعية الامبريالية مثلا . ولا ننس ان بنية هذا الحقل تتحدّد في نهاية التحليل بالشكل الذي تسيطر فيه الممارسة الايديولوجية المسيطرة فيه . والبرجوازية الكولونيالية هي ، كما نعلم ، في علاقة تبعية طبقية تربطها بالبرجوازية الامبريالية وتمنعها من تطوير القوى المنتجة بالشكل الذي تقوم به سيدتها البرجوازية الامبريالية . فلأسباب كثيرة خاصة ببنية الانتاج الكولونيالي ، نرى البرجوازية الكولونيالية تمارس صراعها الطبقي في حقل أيديولوجي يكاد يجهل حقل « المعرفيّة » مثلاً ، أو حقل ما يسمى « بفلسفة العلوم » . فهي لم تبلغ في ممارستها الايديولوجية ذلك الأسلوب « المعرفيّ » المرفه الذي بلغته البرجوازية الامبريالية . من « سوء حظ » الماركسية اللينينية عندنا ، ان ترى نفسها مرغمة ، بحكم منطق الصراع الطبقي ، على التصدّي لتيارات أيديولوجية مغرقة في بدائيتها وجهالتها ، تتميز بها البرجوازية الكولونيالية في بلادنا ، كالتيارات الطائفية أو العشائرية أو الدينية ، أو غيرها من التيارات الايديولوجية التي عرفتها المجتمعات السابقة على الرأسمالية . إن البرجوازية الكولونيالية تظل مسخاً في جميع نشاطاتها ، أما في نشاطها الايديولوجي ، فغالباً ما تعود بفكرها إلى أفكار القرون الوسطى تحييها في عملية من التذكر الطبقي تحنّ فيها إلى ما كانته خوفاً من قدر ترى فيه وجه الموت يرتسم في أفق صيرورتها الطبقية .

تموز ١٩٧٣

ملحق

حول كتاب

« اليسار الحقيقي واليسار المغامر »

الحركة (*) الثورية عملية تاريخية معقدة ، تمر بمراحل متعددة ، تختلف ، من بلد لآخر ، باختلاف البنية الاجتماعية الطبقية التي تتحرك فيها . وهي في كل مرحلة من هذه المراحل تواجه مهمات معينة تحددها طبيعةالتناقضات التي تكوّن اطار تطورها. وتحقيق هذه المهمات يجعل الحركة الثورية تتقدم خطوة او خطوات في مسارها الضروري ، كما أن عدم تحقيقها يضر بهذه الحركة ويكون عقبة تعترض تطورها التاريخي . ومن المهمات التي واجهتها مؤخرا الحركة الثورية في بلادنا ، مهمة عملية ونظرية في الوقت نفسه ، هي معالجة ظاهرة « اليسارية » . فالطابع العملي في هذه المهمة يرجع الى أن ممارسة النضال الثوري في المرحلة الراهنة هي التي طرحت هذه المهمة وفرضت ضرورتها ، فلم تأت عن رغبة ذاتية أو عن ترف فكري نجده متفشيا عند كثير من « المثقفين » او اصحاب « الثقافة » . والطابع النظري فيها يرجع الى ضرورة البحث عن الاسس النظرية التي ترتكز اليها هذه الظاهرة الاجتماعية في تبلورها كتيار سياسي وايديولوجي محدد داخل الحركة التي ترتكز اليها هذه الظاهرة الاجتماعية في تبلورها كتيار سياسي وايديولوجي محدد داخل الحركة الثورية نفسها . وبمعنى آخر ، ان معالجة هذا التيار على الصعيد الايديولوجي حددها تطور الحركة الثورية كمهمة عملية من مهمات النضال الثوري . وكان لا بد ان تعالج ظاهرة « اليسارية » في حركتنا التحررية معالجة ثورية ، أي معالجة تستهدف مصلحة الحركة الثورية نفسها . وكي تكون بالفعل ثورية ، كان لا بد أن تكون هذه

(*) نشرت هذه الدراسة في مجلة « الطريق » العدد ٨/٧ لعام ١٩٧٠ .

المعالجة أيضا علمية . أي ان تنطلق من اساس ماركسي لينيني لفهم التناقضات الموضوعية التي يولدها تطور الحركة الثورية في مختلف مراحلها ، ولكشف ما يترتب على وجود هذه التناقضات من ظهور تيارات ايديولوجية محددة ، وممارسات سياسية مختلفة .

ولتحقيق هذه المهمة الثورية في معالجة ظاهرة « اليسارية » ، قام مناضل ، « يساري لبناني » ، بمحاولة جدية وعلمية ظهرت في كتاب صدر مؤخرا عن دار الفارابي تحت عنوان « اليسار الحقيقي واليسار المغامر » . ولقد جمع المؤلف في هذا الكتاب احدى عشرة دراسة نشرها بالتسلسل في جريدة « الاخبار » اللبنانية الاسبوعية .

منطلق هذه الدراسات هم سياسي حدد لها منذ البدء اطار تطورها وتوسعها عمقا وأفقا ، فكانت ، في شكلها ، ردا على اربع مقالات نشرها محسن ابراهيم في مجلة « الحرية » ، وعلى أفكار معينة وردت في وثيقة « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » أيضا . وكانت ، في مضمونها ، أكثر وأهم من رد ، لان تطور الفكر فيها كان غالبا ما يخترق اطار منطلقها السياسي ، ليستوي على الصعيد النظري ، في استقلال نسبي عن الصعيد السياسي ، وعن الرد على جماعة « الحرية » ، ثم لا يلبث أن يعود ثانية الى الصعيد السياسي . هذه الحركة في الانتقال من صعيد الى آخر ، فرضها على المؤلف منطق اللغة Discours السياسية نفسها . فضرورات منطق هذه « اللغة » ، هي التي كانت تفرض على المؤلف ان ينتقل في تطور فكره الى الصعيد النظري ، كي يبحث عن الاسس العلمية التي عليها أن تدعم المقولات السياسية . فالمقولات النظرية لم تكن تجابه لذاتها ، بل لما عليها أن تؤديه من مساعدة ـ ان صح القول ـ لتطور المقولات السياسية ، وبمقدار ما يستلزمه هذا التطور . وفي هذا لم يخرج المؤلف في فكره النضالي عن الاسلوب اللينيني في معالجة القضية السياسية ، بل كان بالفعل لينينيا في أسلوب معالجته ظاهرة « اليسارية » . الا ان هذه « اللغة » السياسية التي اتبعها المؤلف ، عن ضرورة سياسية ثورية ، لا تخدم « اللغة » النظرية الا بمقدار ما تطرح ، من خلال ممارسته نفسها ، على هذه « اللغة » مشكلات نظرية تستدعي حلولا نظرية . وفي هذا ، لا شك ، اغناء نظري . لذلك ، نجد في هذا الكتاب توترا مستمرا بين هاتين « اللغتين » ، هو في صالح « اللغة » السياسية بمقدار ما يساهم في اعطاء الأداة الفعالة في الصراع الايديولوجي ، وهو في صالح « اللغة » النظرية بمقدار ما يكشف عن وجود مشكلات نظرية لا بد للفكر النظري أن يعالجها .

هذه الملاحظة الاولى حول البناء العام للكتاب ، وان بدت شكلية ، أساسية لتحديد

عملية النقد التي نود أن نقوم بها . فنقد الفكر في هذا الكتاب لا اثر له اذا استوى على صعيد المنطق الذي تطور في اطاره هذا الفكر . فتحديد طبيعة هذا المنطق ، أي تحديد طبيعة الممارسة التي يقوم بها هذا الفكر ، هو منطلق عملية النقد . وممارسة الفكر في هذا الكتاب **ممارسة ايديولوجية** (١) . **وليست ممارسة نظرية** . والفارق بين الاثنتين كبير ، فلكل ممارسة منطق تطورها الخاص ، ولا يجوز أصلا اخضاع نقد الاولى لمقياس نقد الثانية . غير ان الممارسة الايديولوجية للفكر الماركسي اللينيني تختلف عن أي ممارسة ايديولوجية أخرى لسببين رئيسيين : **أولهما** أنها ، على نقيض الممارسة الايديولوجية للفكر البرجوازي او البرجوازي الصغير مثلا ، تعي تماما الاسس النظرية التي تعتمدها وتتضمنها بالضرورة ، وان كانت لا تجعل ، بالطبع ، من هذه الاسس موضوعا مستقلا للمعالجة الفكرية . **وثانيهما** ، انها ، من بين كل الممارسات الايديولوجية للافكار الاخرى ، الوحيدة التي تنطلق من **أساس علمي** هو الاساس الماركسي لفهم الظاهرات التاريخية الاجتماعية . ان **الاساس العلمي** للممارسات الايديولوجية للفكر الماركسي هو الذي يمكّن هذه الممارسة من تعرية المنطق الضمني - والذي هو في نهاية الامر منطق طبقي - للممارسات الايديولوجية الاخرى . لهذا نجد ان الصراع الايديولوجي يتخذ دوما ، بالنسبة للفكر الماركسي، طابعاً متميزاً خاصاً بهذا الفكر ، هو كشف الحقيقة الموضوعية . ان الصراع الايديولوجي الذي يخوضه الفكر الماركسي ، في شروط محددة ، هو صراع من أجل الحقيقة التاريخية وضد تشويهها ، أما الصراع الايديولوجي الذي تخوضه الافكار غير الماركسية فهو صراع لتشويه الحقيقة ولطمسها . لهذا قال ماركس ان الحقيقة دوما ثورية .

على هذا الضوء يجب ان نفهم الهدف الحقيقي لهذا الكتاب ، والذي حدده مؤلفه كما يلي : « اعادة الاعتبار الى الحقيقة في الخلاف مع جماعة « الحرية » . فالهدف من هذا الصراع الايديولوجي مع جماعة « الحرية » ، التي تمثل تيارا معينا داخل تيار « اليسارية » العام ، هو اذن محاولة لكشف الحقيقة التاريخية الموضوعية . وهذه المحاولة يقوم بها المؤلف عن طريقين متشابكين باستمرار : **الاول هو** نقد عنيف وضروري للانحرافات التي تظهر في الممارسة الايديولوجية والممارسة السياسية الخاصة بهذا التيار « اليساري » ، وفي تشويه المواقف الثورية للشيوعيين اللبنانيين ، سواء كان هذا التشويه مقصودا أم غير مقصود .

(١) معنى هذا أن « اللغة » السياسية بالضرورة ذات طابع ايديولوجي .

والثاني هو تحديد واضح لستراتيجية الشيوعيين وتكتيكهم في هذه المرحلة التاريخية من تطور الحركة التحررية . وتشابك هذين الطريقين في طريق تفكيري واحد معقد له منطقه الضروري : فتحديد طبيعة الانحراف في ممارسة «اليسار المغامر» السياسية والايديولوجية لا يقتصر على اظهار المنطق الداخلي لهذا الانحراف والنتائج العملية والنظرية التي تترتب عليه ، بل هو يستدعي بالضرورة كشف الاساس الطبقي الذي يرتكز اليه وينطلق منه . هذا المنهج العلمي ، أي الماركسي اللينيني ، في ممارسة الصراع الايديولوجي ، فرض على المؤلف الا يكتفي بنقد الخصم ، بل ان « يسقطه » أحيانا ، فيتعداه الى عرض الحقيقة التاريخية كما تتكشف ، في وجودها الحاضر ، للفكر الماركسي اللينيني ، أي ان يحدد أيضا الاساس الطبقي الذي يسند سياسة الشيوعيين اللبنانيين ومعالجتهم الثورية الصحيحة لمختلف القضايا التي تطرحها حاليا الحركة التحررية . من هنا اتت أهمية هذا الكتاب ، سواء على الصعيد العملي ، لكونه أداة فعالة في الصراع الايديولوجي الذي يخوضه التيار الثوري الحقيقي ، داخل الحركة الثورية نفسها ، ضد مختلف الشلل « اليسارية » ، أم على الصعيد النظري ، لانه يطرح على الفكر النظري كثيرا من القضايا النظرية التي يفرض النضال الثوري معالجتها .

يبدأ الكتاب بتمهيد يحدد الاطار العام لمعالجته مختلف القضايا التي يطرح ، وأسلوب المعالجة ، والسبب الذي دعا اليها . ومع أن الدراسات التي يضمها هذا الكتاب أتت كرد مباشر على ما أظهرته جماعة « الحرية » من تشويه وسوء فهم لمواقف الشيوعيين اللبنانيين الثورية ، فان اطارها العام تحدده شروط تاريخية معينة خاصة بالمرحلة التي تمر بها الآن حركة التحرر العربي . هذه المرحلة تتميز أساسا عن المراحل السابقة بتعمق الحركة الثورية التحررية ، أي بتأزم التناقضات الطبقية الخاصة بها ، وببدء تكشف هذه الحركة للوعي الاجتماعي كما هي في حقيقتها النظرية ، أي كالطريق الوحيد، بالنسبة للمجتمعات الكولونيالية ، الذي يؤدي بالضرورة الى تحقيق الاشتراكية . معنى هذا ان التطور التاريخي للحركة التحررية بلغ الآن مرحلة محددة صار بامكان الوعي الاجتماعي ، أو بعض أشكاله ، أن يدرك فيها طبيعة هذه الحركة التاريخية المتميزة ، أي جوهرها النظري ، كحركة اشتراكية ، أو كالشكل التاريخي الضروري للثورة الاشتراكية . ولقد وجدت هذه الحقيقة النظرية والتاريخية تأكيدا لها ، على صعيد الواقع العملي ، في اتجاه فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة الى الانضمام الى صفوف الطبقة العاملة في نضالها الثوري من أجل التحرر الشامل . هذا الاتجاه في الصيرورة الطبقية لجماهير البرجوازية الصغيرة حدده

النضال العملي لهذه الجماهير نفسها ، سواء على الصعيد الاجتماعي أم على الصعيد الوطني ، داخل الوحدة التاريخية لحركة التحرر . فهو اذن ، في حد ذاته ، تعبير عن الضرورة التاريخية لتحالف البرجوازية الصغيرة مع الطبقة العاملة ، وان كانت هذه الضرورة لم تجد بعد ، في الواقع الفعلي للنضال العملي ، تحقيقها الكامل . لهذا ، حين يتبنى ممثلو البرجوازية الصغيرة من المثقفين الماركسية اللينينية ، انما هم يعبرون ، على الصعيد الايديولوجي ، عن هذه الضرورة التاريخية . غير ان الفرق كبير ، كما يقول المؤلف عن حق ، « بين تبني النظرية وبين الممارسة السياسية الحقيقية بالانسجام مع هذه النظرية . وذلك أولا بسبب الطبيعة الطبقية ، البرجوازية الصغيرة ، لهذه الفصائل ، وثانيا بسبب الممارسة العملية والفكرية السابقة لهذه الفصائل التي كانت تشوبها مفاهيم غير علمية عن قضايا التطور الاجتماعي والسياسي وبقاء التأثيرات الشوفينية ، وثالثا ، بسبب الطريقة الخاصة لهذه الفصائل في تبني الماركسية اللينينية بأسلوب انتقائي تمتزج فيه الحقائق الماركسية اللينينية بالتشويهات والتحريفات التروتسكية والمغامرة والفوضوية وجميع الاتجاهات المعادية للشيوعية المغلفة بأردية « يسارية » (ص - ١٣) . وهنا يكمن أساس الخلاف بين الثوريين الشيوعيين و « يساريي » البرجوازية الصغيرة . ان ممثلي البرجوازية الصغيرة يأتون الى الوعي الثوري من منطلقاتهم الطبقية ، حاملين معهم الخصائص السياسية والنفسية والايديولوجية لطبقتهم ، وليس من المعقول ، عمليا ، ان يتخلوا عن خصائصهم الطبقية ، لهذا نراهم يمارسون العمل الثوري ، على مختلف مستوياته ، داخل الافق الذي ترسمه بالضرورة صيرورتهم الطبقية . فوعيهم للواقع الاجتماعي ، وللعملية الثورية فيه ، محدود بحدود واقعهم الطبقي ، لا يتعدونه الا وهما ، فتنقلب ثورتهم العاجزة عليه « جملة ثورية » يتلذذون باستماع رناتها وأصدائها ، وكأن وقعها في آذانهم كفيل بتغيير الواقع . من هنا أتى خطر ظاهرة « اليسارية » في عرقلة تطور الحركة الثورية التحررية . والخطر يكمن في جر جماهير البرجوازية الصغيرة الى الابتعاد عن تحقيق تحالفها الضروري مع الطبقة العاملة ، اذا ما تسنى لممثليها الطبقيين من « اليساريين » أن يقودوا نضالها الطبقي . فطرح شعار الثورة الاشتراكية من قبل هؤلاء « اليساريين » كمهمة عملية مباشرة ، وفي كل مناسبة سياسية متوترة ، من غير الانتباه إلى الشروط التاريخية والاجتماعية لتحقيق العملية الثورية ، يقود عملياً إلى أمرين متلازمين : - جر الطبقة العاملة الى مغامرة فاشلة ، - استعداء البرجوازية الصغيرة . هذا الموقف غير المسؤول هو في الواقع ضرب للتحالف الضروري بين الطبقة العاملة وجماهير

البرجوازية الصغيرة ، يضر بالمصالح الطبقية لطرف في هذا التحالف . لهذا كان من الضرورة الثورية عزل هؤلاء « اليساريين » عن جماهير البرجوازية الصغيرة التي لها المصلحة الاولى في التحالف مع الطبقة العاملة .

من موقع هذا التحالف وضرورته يقوم المؤلف بنقد جماعة « الحرية » والتيار الذي تمثله . ولهذا التحالف اساسه الموضوعي في واقع الحركة التحررية نفسها . فحركة التحرر هذه ، ككل حركة ثورية تاريخية ، تضم طبقات وفئات اجتماعية مختلفة ، يتحدد فيها دور القيادة الطبقية حسب الشروط المتميزة لتطور التناقضات الاجتماعية وحسب كل مرحلة تمر فيها هذه الحركة . واذا كانت القيادة الطبقية في كل ثورة تعود بالضرورة الى طبقة واحدة محددة ، هي التي تحمل ، ان أمكن القول ، في وجودها الطبقي وفي صيرورتها الطبقية ، نظام انتاج جديد ، فلا شك ان تحقيق الثورة ، أي الانتقال من نظام انتاج الى نظام انتاج آخر ، لا يتم بفعل الطبقة القائدة وحدها ، بل بفعل تحالفها مع بقية الطبقات والفئات الاجتماعية التي لها مصلحة في تحقيق الثورة . لهذا نجد أهم قضية في العملية الثورية ، في مختلف مراحلها ، هي تحديد القوى الاجتماعية المعادية للثورة . ومعرفة العدو الطبقي في تطور العملية الثورية اساس لتحديد حلفاء الطبقة القائدة ، كما ان تحديد قوى التحالف الطبقية في هذه العملية التاريخية ، أساس لمعرفة العدو الطبقي . وكل خطأ في هذا التحديد الطبقي يقود النضال الثوري الى كارثة . من هنا أتت المسؤولية الكبرى التي تقع على الطليعة الثورية في قيادة الحركة التاريخية نحو تحقيق منطقها الضروري . وما هذه الطليعة سوى وعي الطبقة القائدة المنظم ، والذي يتجسد في وجود الحزب الثوري في نضاله . لدرء هذا الخطر عن النضال الثوري ، يقوم الحزب الشيوعي اللبناني بنقد هؤلاء « اليساريين » ، وباظهار خطئهم في تحديد قوى التحالف الطبقية ، على الاخص في هذه المرحلة من تطور الحركة التحررية . وقوى التحالف هذه ، في معركة التحرر ، يحددها المؤلف على الشكل التالي : الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والبرجوازية الصغيرة .

غير اننا يجب ان ننتبه ، في هذا الصدد ، الى ان التحالف الطبقي بين قوى طبقيه اجتماعية مختلفة ، في شروط تاريخية محددة ، لا ينفي مطلقا وجود التناقض بينها . ولا يزول هذا التناقض ، في الحقيقة ، الا بزوال البنية الطبقية نفسها ، أي بزوال الطبقات في المجتمع الشيوعي . ان هذه التناقضات بين قوى التحالف الطبقية الثورية تناقضات ثانوية ، من الخطأ الفادح ، عمليا ونظريا ، أن نضعها على نفس مستوى التناقض الرئيسي بين القوى الثورية والقوى المعادية للثورة . وكما ان بين القوى الثورية تناقضات

ثانوية ، كذلك توجد بين القوى المعادية للثورة التحررية تناقضات ثانوية . هذا التعقد في البنية الاجتماعية ، وبالتالي في تطور العملية الثورية ، يفرض بالضرورة على الثوريين الحقيقيين ، - كما يوضح المؤلف في فصول عديدة من كتابه (انظر على الاخص الفصل الاخير ص : **٢٠٧ - ٢١٨**) - عدم حصر التناقضات كلها في تناقض ثابت واحد ، ففي هذا تبسيط للواقع وتشويه له ، تقع فيهما الشلل « اليسارية » بجرأة غريبة . وهو يفرض ايضا التمييز دوما بين التناقض الرئيسي والتناقض الثانوي ، **وعدم استبدال الواحد بالآخر** . وهذا ما يعجز عنه « اليساريون » في ممارستهم العملية . ومعالجة التناقضات الثانوية ، في ممارسة النضال الثوري ، تختلف عن معالجة التناقض الرئيسي . لهذا ، حين يتصدى الشيوعيون بالنقد العنيف لظاهرة « اليسارية » ، لا يغيب عنهم ان التناقض الذي يوجد بينهم وبين مختلف « يساريي » البرجوازية الصغيرة انما هو ، بشكل عام ، تناقض ثانوي في داخل الحركة الثورية نفسها ، وبخاصة اذا قيس بالتناقض الرئيسي الذي تتواجه فيه القوى الثورية ، ككل ، مع القوى الرجعية المعادية للحركة الثورية التحررية . ومن الخطأ حصر الصراع الطبقي في اطار التناقض الرئيسي ، وفي مستوى هذا التناقض في البنية الاجتماعية الشاملة . فالصراع الطبقي في هذه البنية صراع معقد ، يضم في وحدة حركته تناقضات طبقية متعددة ومتفاوتة . والتعقد فيه يكمن ، بالذات ، في هذا التعدد وفي هذا التفاوت في تطور التناقضات . معنى هذا ان وجود الصراع الطبقي الرئيسي بين تحالف القوى الثورية وتحالف القوى المعادية للثورة لا ينفي وجود صراع طبقي بين مختلف القوى الثورية نفسها ، في ممارستها صراعها الطبقي ضد القوى الرجعية . هذا يعني أن الصراع الطبقي بين القوى الثورية ، كصراع ثانوي ، يتحدد بالصراع الطبقي الرئيسي ضد القوى المعادية للثورة ، وهو بدوره يحدده . وبتعبير آخر ، **إذا أخذنا طرفاً من طرفي التناقض الرئيسي - مثلا ، القوى الثورية ككل - ، وجدنا أن هذا الطرف ليس بسيطاً ، أي خالياً من التناقض ، بل معقدا ، يحتوي بدوره تناقضات ثانوية يتحدد تطورها بتطور التناقض الرئيسي نفسه ، الذي هو أيضا يتحدد به . وقانون التفاوت في تطور التناقضات داخل البنية الاجتماعية الشاملة لا يفرض علينا التمييز بين التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية وحسب ، بل يفرض علينا ايضا التمييز بين الوجه الرئيسي والوجه الثانوي في التناقض الرئيسي نفسه . والوجه الرئيسي في هذا التناقض هو الذي يلعب الدور الرئيسي فيه . هذا الفهم العلمي لتعقد التناقضات الاجتماعية وتفاوت تطورها في كل مرحلة من مراحل تطور الحركة التاريخية هو اساس لمعالجة ظاهرة « اليسارية » معالجة ثورية . فتطور الحركة**

التحررية في بلادنا العربية في المرحلة الاخيرة ، وبخاصة بعد هزيمة حزيران أظهر القوى الثورية التي هي طرف في التناقض الرئيسي الذي سبق أن حددنا ، كالوجه الرئيسي ، وهذا الوجه الرئيسي ، أي هذه القوى الثورية ، هو الذي يلعب الدور الرئيسي في الحركة التاريخية التحررية في مرحلتها الراهنة . لهذا ، كان ظهور تيار « اليسارية » في هذه الحركة الثورية عقبة رئيسية أمام تطور هذه الحركة ، أي خطرا رئيسيا على تطورها ، في مرحلتها الراهنة بالذات ، والتي هي مرحلة تصاعد وتعمق . معنى هذا أن تطور النضال التحرري نفسه ضد الاستعمار هو الذي حدد عمليا التيار « اليساري » فيه كعقبة رئيسية تعترض مساره . فكانت المعالجة الثورية لهذا التيار ، أي ازالة هذه العقبة بتقويم التيار « اليساري » من خلال ممارسة النضال الثوري نفسه ، شرطا رئيسيا لمتابعة النضال التحرري وسلامة نهجه . وهذه المعالجة شكل من اشكال الصراع الطبقي ، في داخل التحالف الثوري لقوى طبقية محددة . ولقد اتخذ هذا الصراع في الكتاب الذي ننقد شكل الصراع الايديولوجي . هذا الصراع الطبقي لا بد ان يظهر بين القوى الثورية الحليفة في ممارستها صراعها الطبقي ضد العدو الطبقي المشترك « نظرا لتباين المنطلقات الطبقية والايديولوجية للتنظيمات السياسية الثورية القائمة ، كما يقول لنا المؤلف ، ونظرا للعوامل الذاتية والتأثيرات الفكرية والسياسية الخارجية على كل منها ... » (ص١٤) . ولا بد أن يكون حل هذا الصراع الطبقي بين الحلفاء الثوريين في صالح الحركة الثورية نفسها ، لا أن يتم على حساب هذه الحركة أو أن يرتد ضدها . لهذا وجب على الثوري الحقيقي ان يميز بين معالجة التناقض الرئيسي في تطور الحركة الثورية ، فلا يعالج الاول معالجته للثاني ، والعكس بالعكس . وفي هذا الخطأ أيضا يقع « يساريو » البرجوازية الصغيرة ، لضيق أفق وعيهم الطبقي . انهم يجعلون من الشيوعيين ومن الحزب الشيوعي عدوهم الاكبر ، ويدعون ، باسم « الثورية » ، الى القضاء على الحزب الشيوعي ، لان الثورة الاشتراكية ، كما يقولون ، تمر عندهم بالقضاء على الحزب الشيوعي ! . هذا المنطق هو المنطق « الماركسي اللينيني » لأساتذة «الثورة اليسارية » ! .

أما الثوريون الحقيقيون ، أي الشيوعيون ، فينطلقون ، في معالجتهم ظاهرة « اليسارية » ، من تقويم موضوعي لتطور الحركة الثورية التحررية في مرحلتها الراهنة . وهم ، على ضوء وعيهم الطبقي البروليتاري ، يعالجون تناقضهم الطبقي مع « يساريي » البرجوازية الصغيرة كتناقض ثانوي في داخل الحركة الثورية ، يتحدد، ضمن وحدته ، أي ضمن الوحدة التناقضية للقوى الثورية ، كوجه رئيسي في التناقض الرئيسي بين هذه

القوى المتحالفة ، أو المدعوة موضوعيا وتاريخيا الى التحالف ، وبين القوى المعادية للثورة التحررية . وهو كوجه رئيسي في التناقض الرئيسي ، يلعب في هذه المرحلة التاريخية من تطور الحركة الثورية التحررية دورا رئيسيا ، لان ازالة الخطر « اليساري » في هذه الحركة وعنها شرط رئيسي لاستمرار تصاعدها وتطورها ، أي لاستمرار تطور التناقض الرئيسي في صالح الحركة الثورية . معنى هذا ان تقويم الانحراف « اليساري » هو ، في المرحلة الراهنة ، مهمة رئيسية بالنسبة للثوريين الحقيقيين ، لانه بالفعل شرط رئيسي لتدعيم قوى التحالف الثوري في وجه التحالف المعادي للثورة . لهذا يقول لنا المؤلف عن حق ، محددا اسلوب معالجته لهذا التناقض الثانوي : « ان توجه فئات أوسع فأوسع من القوميين التقدميين نحو الماركسية اللينينية رغم جميع الصعوبات الفكرية والسياسية التي يعانونها ، تثير لدينا شعورا من الفرح والاعتزاز ، لان صفوف المناضلين تحت راية الماركسية اللينينية في وطننا اللبناني والعربي تكبر وتتعزز . ونحن لا ننظر الى هؤلاء الاخوان نظرة منافسة ، بل نظرة رفاق كفاح يشدون أزرنا ونشد أزرهم من أجل انتصار مثل الاشتراكية ، وتحقيق مطامح الطبقة العاملة اللبنانية والعربية والجماهير الكادحة جميعا » . (ص **٣١**) .

- ١ -

بعد أن يحدد المؤلف ، في التمهيد ، نهج فكره ، يقسم كتابه قسمين كبيرين ، يعالج في القسم الاول منهما « قضايانا القومية في ضوء الماركسية - اللينينية » ، وفي القسم الثاني « الوضع اللبناني والممارسة الثورية في ضوء الماركسية - اللينينية » . فهو اذن ، بهذا التقسيم ، ينطلق من العام الى الخاص بحركة تفكير يحدد فيها الاطار العربي المعقد الذي تتطور فيه الحركة الثورية التحررية في تميزها اللبناني . هذا النهج في التفكير قاد المؤلف الى معالجة مشكلات عديدة بالغة الاهمية ، تتعلق بالمرحلة الراهنة للحركة الثورية التحررية . وليس بوسعنا ، في اطار كلمتنا السريعة هذه ، أن نناقش مختلف المشكلات التي عالجها المؤلف في كتابه . لذا ، سنكتفي بمناقشة بعض المشكلات ، أو على الاصح ، بعض النقاط التي تحتل ، كما يبدو لنا ، مركز الثقل ، اي مركز الاساس ، في الهيكل الفكري العام لهذا الكتاب .

وأولى هذه المشكلات هي الموقف من « الانظمة التقدمية » . لا شك ان في هذه العبارة الاخيرة التباسا لا بد من تبديده . فاستعمال صفة « التقدمية » لا يعني شيئا على

الصعيد النظري ، لان هذه الصفة لا تحدد طبيعة البنية الاجتماعية الخاصة بهذه « الانظمة » . ان صفة « الرأسمالية » أو « الاشتراكية » أو « الكولونيالية » مثلا تختلف تمام الاختلاف عن صفة « التقدمية » ، لان في الاولى تحديدا لطبيعة البنية الاجتماعية ليس موجودا في الثانية . من هنا الالتباس في استعمال عبارة « الانظمة التقدمية » . هذه العبارة من مفردات اللغة السياسية ، وليس لها في الحقيقة طابع نظري ، وليس من الجائز اطلاقا ان نخلط بين اللغة السياسية Discours politique ، و « اللغة » النظرية Discours théorique ، فلكل منهما منطقها وجهاز مفرداتها . لهذا ، وجب على الكاتب والناقد معا ان يميزا دوما بين هاتين « اللغتين » في التعبير والمعالجة . فكلمة « الانظمة » مثلا ، كصفة « التقدمية » المرافقة لها ، يتحدد فهمها في اطار « اللغة » التي توجد فيها ، وليس بشكل مجرد اطلاقي . معنى هذا ان لها ، في عبارة « الانظمة التقدمية » ، **دلالة سياسية محددة** تمنعنا من اعتبارها مفهوما نظريا علميا يحدد طبيعة الانتاج الاجتماعي . وبتعبير آخر ، ان عبارة « الانظمة التقدمية » ليست مفهوما نظريا ، ولا يمكن ان تؤخذ كذلك ، وانما هي مفردة سياسية تشير الى موقف عملي محدد فيه تقويم ايجابي لهذه « الانظمة » في هذه المرحلة الراهنة من الحركة التاريخية التحررية . غير ان هذا الموقف العملي يستند ضمنا الى تحليل نظري محدد للطبيعة الطبقية الخاصة بالبنية الاجتماعية في هذه « الانظمة » ، ولمنطق التطور التاريخي الخاص بهذه البنية . والانتقال في تحديد هذا الموقف من صعيده العملي ، أي من صعيد الممارسة الثورية ، الى الصعيد النظري ، يمنعنا بالضرور من استعمال عبارة « الانظمة التقدمية » لان هذه العبارة تفقد ، في المعالجة النظرية ، معناها الحقيقي . وعدم استعمالها ، في المعالجة النظرية ، لا ينفي عن هذه « الانظمة » صفة « التقدمية » ، كصفة سياسية ، **ولا يعني تقويماً سلبياً لهذه «الأنظمة»، بل يدل على عدم تلاؤمها مع اللغة** النظرية . وخطأ « المنظرين اليساريين » من مثقفي البرجوازية الصغيرة هو في خلطهم هذا بين الصعيد العملي السياسي والصعيد النظري ، أي أن خطأهم يكمن هنا في عجزهم النظري عن التمييز بين « اللغة السياسية » و « اللغة النظرية » . انهم يأخذون عبارة « الانظمة التقدمية » كمفهوم نظري ، هو في الحقيقة نتاج لوهمهم النظري ، وينهالون عليها نقدا وهدما ، كمثل « دون كيشوت » ينهال كالجبار على أوهامه ، فينهار عليها . بهذا العجز النظري يعالج « يساريو » البرجوازية الصغيرة « الانظمة التقدمية » ، فتغيب عنهم الدلالة السياسية التي تتضمنها هذه العبارة ، والتي ترتبط بمرحلة تاريخية محددة من الحركة الثورية التحررية ، وينقادون الى موقف عداء عملي من واقع هذه « الانظمة » ،

يعتبرونه موقفا « ثوريا » ، لانه ، في ظنهم ، يتماثل تماما ومباشرة مع تحديدهم النظري لهذا الواقع ، وهو في الحقيقة موقف غير ثوري ، بل مغامر ، لانه يستند الى جهل بطبيعة الحركة التاريخية الثورية كحركة معقدة ، تمر بالضرورة بمراحل مختلفة ، ذات تناقضات متميزة ، تتطور داخل اطار بنيوي اساسي واحد . فالواقع النظري شيء ، والواقع التاريخي التجريبي شيء آخر ، أو قل ان الواقع في النظرية شيء ، وفي التجربة شيء آخر . ولا يجوز اطلاقا الخلط بين الاثنين ، فلكل منهما وجوده الخاص ، ولا تماثل اطلاقا بينهما . بل قل يستحيل أصلا أن يتماثل التحديد النظري للواقع مع هذا الواقع في وجوده التجريبي ، فكيف يكون بينهما تماثل مباشر ؟ . ان التحديد النظري للواقع هو استخراج ، بعملية فكرية معقدة ، للقوانين التي يخضع لها الواقع في حركته التاريخية ، داخل اطار بنيوي محدد . غير أن القانون النظري ليس سوى أداة الفكر لمعرفة الواقع في وجوده التجريبي . ولا وجود للقانون النظري في الواقع التجريبي الا بشكل مميَّز . هذا التمييز ، في حد ذاته ، هو اساس لوجود القانون في الواقع ، وهو الذي يمنع التماثل بين الواقع في النظرية والواقع في التجربة . لهذا ، حين نحدد الثورة التحررية كثورة اشتراكية ، نحددها في **وجودها النظري** ، أي اننا نكشف ، بهذا التحديد ، عن طبيعتها النظرية ، كما تتماثل مع ذاتها في واقعها النظري . واذا استحال اعتبار « الانظمة التقدمية » ، على ضوء هذا التحديد ، أنظمة اشتراكية ، فهذا لا يؤدي مطلقا ، على الصعيد العملي ، أي على صعيد الممارسة السياسية ، الى معاداة هذه « الانظمة » او الى وضعها موضع العدو أمام الثورة التحررية . ان التحديد النظري لطبيعة هذه الثورة يساعدنا ، بلا شك ، على التعرف على هوية الواقع التجريبي ، في كل مرحلة من مراحل تطوره ، اما نفيا أو ايجابا . غير اننا نخطىء خطأ فادحا اذا نحن تجاهلنا وجود هذه المراحل في سير التطور التاريخي للواقع الاجتماعي نحو ضرورة وجوده النظري . وانتفاء صفة الاشتراكية في هذه « الانظمة التقدمية » لا يجعل منها ، على صعيد الواقع العملي ، أنظمة معادية للثورة ، كما أن انتفاء هذه الصفة ليس بكاف « لاسقاطها » ، كما يقرر ، عن جهل ، « يساريو » البرجوازية الصغيرة . واساس هذا الجهل عند هؤلاء راجع الى عجزهم النظري عن التمييز بين مستويين مختلفين في وجود الواقع : المستوى النظري والمستوى العملي . لهذا نراهم يعجزون عن فهم حقيقة اساسية في النضال الثوري ، هي **أن الثورة عملية تاريخية معقدة تمر بمراحل متعددة هي مراحل تحقيق ضرورتها النظرية . وليس بكاف اطلاقاً أن تتكشف هذه الضرورة للوعي السياسي حتى تصير الثورة ، بشكل**

ميكانيكي مباشر ، مهمة عملية مباشرة . « فليس بالطليعة وحدها تحقق الثورة » . (ص) . ان المؤلف بالفعل محق حين ينعت نظرة « اليساريين » هذه بالنظرة الميكانيكية التبسيطية الجامدة (ص ٢١٢ - ٢١٣) . **إن الفكر المثالي الهيجلي - لا الفكر الماركسي اللينيني - هو الفكر الذي يمارسه « يساريو » البرجوازية الصغيرة في « شطحاتهم النظرية »** . فالتماثل المباشر الذي يرونه ، كما قلنا سابقاً ، بين الواقع في وجوده النظري والواقع في وجوده التجريبي هو في الحقيقة شكل خاص « بيساريي » برجوازيتنا الصغيرة للتماثل الهيجلي بين الوعي والواقع . ولقد سبق للشيوعيين أن كشفوا عن العيب المتأصل في البنية الفكرية الخاصة بهؤلاء « اليساريين » الطافحين ثورة ، أو بالأحرى « تثوراً » ، والذين يرون : « ان مجرد الاشارة إلى التناقضات الاقتصادية والاجتماعية وكشفها كافيان للاستنتاج بأن الظروف نضجت للتحويل الاجتماعي الثوري في البلاد ، وبأن مجرد رفع شعار التحويل يؤدي إلى حشد وتعبئة القوى الجماهيرية للقيام بهذا التحويل . . . . » (ص ٢٤) . إن هذه البنية الهيجلية هي التي تقود هؤلاء « اليساريين » إلى « شطحتهم النظرية » الهائلة في استعداء « الأنظمة التقدمية » ، **في هذه المرحلة الراهنة من تطور العملية الثورية التحررية** .

وتظهر هذه البنية الهيجلية لفكر « يساريي » البرجوازية الصغيرة في عجزهم **الطبيعي** عن فهم حقيقة اساسية **خاصة بالفكر الماركسي اللينيني** ، هي أن القانون النظري ، الذي له بالضرورة طابع كوني ، لا يوجد الا مميزا . وما هذه الحقيقة سوى **قانون تفاوت التطور** . ان البنية الهيجلية لهذا الفكر البرجوازي الصغير هي التي حجبت عن حامليه هذه الحقيقة العلمية . والتحليل الذي ينطلق من مثل هذه البنية الفكرية « لا يمكن ان يكون اساسا صالحا لاكتشاف التناقضات الموضوعية في المجتمع ، وبالتالي لرؤية المستويات المختلفة لهذه التناقضات (الرئيسية ، الثانوية) ، وأخيرا لرؤية ان العلاقات المتبادلة بين هذه التناقضات ليست علاقات بسيطة ، بل مركبة ، ورؤية التفاوت في تطور هذه التناقضات » . (ص **٢١٢ - ٢١٣**) . لهذا ، كان من الطبيعي جدا أن تقود هذه البنية الفكرية السطحية « يساريي » البرجوازية الصغيرة الى تجاهل قضية بالغة الاهمية في تحديد ستراتيجية العمل الثوري وتكتيكه في كل بلد عربي ، داخل الاطار العام لحركة التحرر الوطني العربية . هذه القضية هي التفاوت التاريخي في تطور المجتمعات العربية ، وفي تطور التناقضات الخاصة بكل منها . ان غياب هذه القضية عن فكر « منظري » البرجوازية الصغيرة يتيح لهذا الفكر امكانية تقديم ما هو قادر عليه فعلا :

تقديم « وصفة » ، أو « روشتة » عامة تحل ألغاز مختلف المجتمعات العربية المتميزة ، بحركة فكرية بهلوانية يملك سرها هؤلاء « المنظرون » وحدهم . والحق ان المنطق في هذا **الفكر ليس بغائب ، الا أنه منطق هيجلي بحت . فاذا انتفى تفاوت التطور ، تماثلت بالفعل** ، أي بفعل هذا المنطق غير الماركسي ، أوضاع المجتمعات العربية ، برغم اختلافها وتميزها ، وأمكن تطبيق « الوصفة اليسارية » عليها بسهولة غريبة . في هذه الوصفة ، وبها ، تذوب مختلف التناقضات الناتجة عن تفاوت التطور . الا انها تذوب في هذا الفكر « النظري » السطحي بالذات ، وتبقى في الواقع عنيدة ، واضحة للفكر الماركسي الثوري وحده . (راجع حول هذه النقطة الهامة ، بالاخص ص **٧٩ ـ ٨٣**) .
وهنا نرى بجلاء أن فكر من « تبنى » الماركسية اللينينية من « يساريي » البرجوازية الصغيرة لا يزال في الحقيقة **فكرا « قوميا »** ، بنيته الضمنية بنية هيجلية . ولا يمكن لهذا الفكر أن يصير بالفعل ماركسيا لينينيا الا بعملية شاقة معقدة ، ليست بالطبع عملية تبن ذهني ، كما يظن « منظرو » البرجوازية الصغيرة ، بل هي عملية تبلور وصيرورة تتحقق **في ممارسة العمل الثوري** ، أي في الممارسة السياسية للصراع الطبقي ، لا في ممارسة التأمل الذهني ، أو « الشطحات النظرية » . لهذا ، ليس بغريب ، على صعيد المنطق ، **أن يقود** مثل هذا « التبني » للماركسية اللينينية ، من قبل هؤلاء « المنظرين » الى عداء **للشيوعية ولمواقف الشيوعيين الماركسية اللينينية ، فمثل هذه « الممارسة النظرية » تحدد مثل هذه « الممارسة السياسية »** .

ـ ٢ ـ

نعود فنطرح هذا السؤال : ما هو موقف الشيوعيين من « الانظمة التقدمية » ؟

ان القسم الاول من الكتاب هو ، عمليا ، اجابة مبررة على هذا السؤال . ويمكن تلخيص هذه الاجابة بسرعة ، مع ما يحمل هذا التلخيص من امكانية تشويه لفكر المؤلف ، على الوجه التالي :

« ان الخط الصحيح الذي يمكن أن تعتمده القوى الماركسية اللينينية الحقيقية لا يمكن أن يكون خط العداء للانظمة التقدمية ، بل خط التحالف والعمل ، في اطار هذا التحالف ، لنقد الممارسات الخاطئة لهذه الانظمة في الميادين السياسية والاقتصادية

والعسكرية ، ودفعها لاتخاذ المواقف والتدابير التي تتطلبها الاوضاع السياسية الناضجة » (ص **٤٦**) . ان الشيوعيين ينتقدون بعنف التيار « اليساري » داخل الحركة الثورية التحررية ، والذي يقول « بسقوط الانظمة التقدمية » ودخولها في مرحلة تصاعد « أزمتها التاريخية » (راجع ، حول هذه « الازمة التاريخية » الصفحات **٨٦** و**٨٧** و**٨٨**) ، لانهم يرون أن هذا التيار يقود ، كما يقول المؤلف ، « الى افتعال اصطدامات (سياسية وعسكرية) في داخل معسكر القوى « الوطنية والثورية ، في حين تنتصب المهمة الرئيسية في **المرحلة الراهنة** أمام جميع القوى الوطنية والتقدمية في العمل لتوثيق وحدة صفوفها لمواجهة العدو الامبريالي والصهيوني » (ص **٤٤**) . ان « الانظمة التقدمية » تمثل في هذه المرحلة التي وصل اليها تطور الحركة الثورية التحررية ، قوة رئيسية من قوى التحالف في هذه الحركة الثورية . ومن الخطأ الفادح ، بالنسبة **للثوريين المسؤولين** ، تجاهل أي قوة من قوى التحالف الثوري ، ومن الجريمة استعداؤها . ومن الجريمة أيضا ، بحق الحركة الثورية نفسها ، افتعال الصدام بين القوى الثورية المتحالفة . من هذا الموقع المسؤول عن الحركة الثورية ينطلق الشيوعيون في تحليلهم لهذه الحركة ، ولقوى التحالف الطبقي فيها . انهم ، كثوريين مسؤولين ، « ينظرون الى حركة التحرر العربية نظرة شاملة ، بفصائلها المتعددة . لذلك فهم لا يمكنهم أن يوافقوا على أي اتجاه أو تيار يسعى الى خلق تعارض بين الفصائل الوطنية والثورية داخل هذه الحركة ، فلا يمكن الموافقة مثلا ، على أي اتجاه أو موقف سياسي يضع فصائل المقاومة الفلسطينية في تعارض مع الانظمة التقدمية التي تشكل **في هذه المرحلة** ، قوة رئيسية ـ ماديا ـ في حركة التحرر العربية » . (ص **١٠١**) . هذه النظرة الشاملة الى الحركة الثورية التحررية ، هي ما يفتقد اليه « يساريو » البرجوازية الصغيرة . « ان خطأ محسن وجماعته الذي يتجلى بالنظرة التخطيطية العامة من خارج العملية الثورية لا من داخلها يكمن في نقطة الانطلاق الخاطئة التي تعتبر نشوء الانظمة التقدمية والمنجزات التي حققتها من صنع البرجوازية الصغيرة وحدها . في حين انها في الواقع نتيجة نضالات جميع القوى الاجتماعية ، وخصوصا نتيجة نضال الطبقة العاملة والجماهير الكادحة . لذلك لا يسع الطبقة العاملة والماركسيين اللينينيين الحقيقيين أن يكونوا غير مبالين تجاه مصير الانظمة التقدمية ، رغم جميع نواقصها وثغراتها » (ص **٩١**) .

هذا هو موقف الشيوعيين من « الانظمة التقدمية » ، عرضه لنا المؤلف بسرعة وايجاز . وهو يستند ، كما قلنا ، الى تحليل معين لطبيعة المرحلة التي تمر بها **حاليا** حركة

التحرر الوطني في بلادنا العربية . غير ان هذا الموقف الايجابي من « الانظمة التقدمية » لا يمكن أن يحجب عن الشيوعيين المسلحين بنظرتهم العلمية الثورية ، الطبيعة الطبقية الخاصة بهذه « الانظمة » ، والافق التاريخي لتطور بنيتها الاجتماعية . ان شروطا محددة وضعت البرجوازية الصغيرة في بلاد كمصر وسوريا ، في موضع القائدة لحركة التحرر الوطني . وليس بامكاننا ، في اطار هذه الكلمة السريعة حول الكتاب الذي نستعرض ، ان نتوسع في تحليل هذه الشروط التاريخية ، وان نبحث في الاسباب الحقيقية التي جعلت من هذه « الطبقة » الاجتماعية بالذات قائدة لحركة تاريخية تعود قيادتها بالضرورة الى الطبقة العاملة . لكن ، يمكننا القول ، على ضوء التحديد النظري للثورة التحررية كثورة اشتراكية ، ان البرجوازية الصغيرة ، كطبقة سائدة في هذه « الانظمة » ، وبرغم دورها الايجابي الذي تقوم به الآن في هذه المرحلة من النضال ضد الاستعمار ، غير قادرة على تحقيق المفهوم النظري للثورة التحررية . فاذا اعتبرنا هذه الثورة ، كما هي في حقيقتها النظرية ، انتقالا من بنية اجتماعية الى بنية اجتماعية اخرى ، أي من نظام انتاج الى نظام انتاج آخر هو نظام الانتاج الاشتراكي ، وضحت لنا تماما الاستحالة النظرية والواقعية في أن تكون البرجوازية الصغيرة قائدة لهذه الثورة التاريخية . ان الطبقة القائدة للثورة ، في مفهوم الثورة الذي حددنا ، هي بالضرورة الطبقة الاجتماعية التي تحمل في صيرورتها الطبقية نظاما جديدا من الانتاج هو ، في الثورة التحررية ، نظام الانتاج الاشتراكي .
هذه الصيرورة الطبقية بالذات هي التي تحدد نظريا الطبقة الاجتماعية كطبقة قائدة ، أو كطبقة غير قائدة ، لثورة تاريخية معينة . والبرجوازية الصغيرة ، بشكل عام ، وفي مجتمعاتنا الكولونيالية بشكل خاص ، لا تحمل ، وليس بامكانها اصلا أن تحمل في صيرورتها الطبقية نظام الانتاج الاشتراكي ، الذي يولده تحقيق الثورة التحررية ، أي حل التناقضات البنيوية الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولونيالية . فهي اذن ليست ، تاريخيا ونظريا ، الطبقة القائدة للثورة التحررية ، برغم واقعها الحالي في « الانظمة التقدمية » ، أي برغم كونها ، لأسباب تاريخية محددة ، قائدة لحركة التحرر الوطني ، في مرحلتها الراهنة . ان المتثورين من « يساريي » البرجوازية الصغيرة ، حين يوجهون عنف تثورهم صوب « الانظمة التقدمية » ، لا يتحررون من أسر أوهامهم الطبقية ، برغم مجاهدتهم على التحرر منها . فهم يأخذون على هذه « الانظمة » قيادتها الطبقية البرجوازية الصغيرة ، وعجز هذه القيادة عن السير في حركة التحرر الوطني نحو تحقيق منطقها الضروري في التحويل الاشتراكي للبنية الاجتماعية ، أي عجزها عن تحقيق الثورة

الاشتراكية ! (راجع حول هذه النقطة ص ٨٦ ـ ٨٧) . ولا يسع الثوري الا ان يعجب لمنطق هؤلاء المتثورين : اذ كيف يمكن أن يكون للثوريين الحقيقيين مأخذ على البرجوازية الصغيرة في عجزها عن تحقيق الثورة الاشتراكية ؟ ان هذا المنطق العجيب يؤدي ، ضمنا ، الى القبول بوجود امكانية واقعية ، عند البرجوازية الصغيرة ، في قيادة الثورة الاشتراكية ، ولا وجود لهذا المأخذ على هذه « الطبقة » الا بوجود هذه الامكانية ، فاذا انتفت هذه ، انتفى المأخذ بالضرورة ، وأمكن بذلك ، الرجوع الى منطق الواقع الطبقي الذي يتحدد بمعزل عن الاوهام الطبقية . والشيوعيون وحدهم بعيدون عن هذه الاوهام ، لم يقعوا فيها ، فلم يكن عليهم ، كغيرهم ، أن يتحرروا منها .

المشكلة اذن ، بالنسبة للشيوعيين ، ليست في معرفة الطبقة القائدة للثورة التحررية ، فهذه الطبقة لا يمكن الا ان تكون الطبقة العاملة . وهذا واضح في أكثر من موضع في الكتاب (بالاخص ص ٦١ و ص ١٧٩) . فالثورة الاشتراكية ، في المجتمعات الكولونيالية ، هي ثورة على البنية الاجتماعية الكولونيالية التي يتطور ، في اطارها ، حكم البرجوازية الصغيرة . وهذه الثورة يحددها تطور التناقضات الخاصة بهذه البنية الاجتماعية . والثورة التحررية هي قطع للعلاقة الكولونيالية نفسها ، يتم بتحويل ثوري للبنية الاجتماعية التي يولدها باستمرار تطور هذه العلاقة البنيوية . لهذا كان بين الثورة التحررية والثورة الاشتراكية ، في المجتمعات الكولونيالية ، اكثر من تشابك وتداخل : **ان بين الثورتين تماثلا بنيويا في منطقهما الداخلي نفسه** ، أي ان هاتين الثورتين هما في الحقيقة **ثورة واحدة** . لهذا ايضا كان **الصراع الوطني** ضد الاستعمار ، هو في ذاته ، **صراعا طبقيا** ، أو الشكل التاريخي المتميز للصراع الطبقي في المجتمعات الكولونيالية . من هنا يتحدد بالضرورة دور الطبقة العاملة في قيادة الحركة الثورية التحررية . وواقع هذه الطبقة لا ينفي دورها التاريخي القيادي في هذه الحركة ، فهي وحدها التي تحمل ، في صيرورتها الطبقية ، نظام الانتاج الاشتراكي ، الذي يتم تحقيقه عبر التحرر الوطني . فالحركة التحررية هي طريق الانتقال الى البنية الاجتماعية الاشتراكية .

المشكلة اذن ليست في معرفة الطبقة القائدة للثورة التحررية ، بشكل عام ، بل في تحديد قوى التحالف الثوري ، والقيادة الطبقية في هذا التحالف ، في كل مرحلة من مراحل الحركة الثورية التحررية . هنا ، تتعقد المشكلة ، لان قوى التحالف الثوري ليست ثابتة ، كما انها تختلف من بلد لآخر ، ومن مرحلة لأخرى من مراحل الحركة

الثورية التحررية . غير ان ما هو ثابت ، **على الصعيد النظري** ،وبشكل مطلق ، هو ان القيادة الطبقية في قوى التحالف الثوري هذه لا بد ان تعود الى الطبقة العاملة ، ففي هذا شرط لتحقيق الثورة التحررية ، أي شرط لتحقيق مفهومها النظري في الواقع التاريخي .

ولا تحقق هذه الثورة مفهومها النظري الا اذا حققت ضرورة الانتقال من البنية الاجتماعية الكولونيالية إلى البنية الاجتماعية الاشتراكية ، أي اذا حققت قطع العلاقة الكولونيالية **بكسر** اطار التطور التاريخي الخاص بالبنية الكولونيالية . ولا يتم ذلك إلا **بقيادة الطبقة العاملة** . أي بصراع طبقي تقوده هذه الطبقة ، بتحالفها مع قوى اجتماعية محددة ، ضد الاستعمار ، أي ضد وجوده المستمر في وجود علاقات الانتاج الاجتماعية الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولونيالية . إن القيادة الطبقية في قوى التحالف الثوري هي التي تحدد طبيعة المرحلة التي تمر بها الحركة التحررية . فوجود البرجوازية الصغيرة مثلاً في القيادة الطبقية لمرحلة خاصة من مراحل هذه الحركة يعطي هذه المرحلة طابعاً تاريخياً يختلف كل الاختلاف عن الطابع الذي يعطيه إيّاها وجود الطبقة العاملة في هذه القيادة الطبقية ، حتى وان بدت ، **في الظاهر** ، هذه المرحلة واحدة في كلتا الحالتين . إن « المرحلة الديمقراطية » مثلاً بقيادة البرجوازية الصغيرة ، تختلف **بنيويا** عن « المرحلة الديمقراطية » نفسها ، بقيادة الطبقة العاملة . ففي الحالة الأولى ، لا تخرج هذه المرحلة التاريخية ، في منطق تطورها نفسه ، عن الاطار البنيوي الخاص بالبنية الاجتماعية الكولونيالية ، أي عن اطار تطور الانتاج الكولونيالي . أما في الحالة الثانية ، فتخرج هذه المرحلة عن الاطار البنيوي كي تتطور في اطار بنيوي آخر خاص بالبنية الاجتماعية الاشتراكية ، أي في اطار يحدده تطور الانتاج الاشتراكي . **في هذه الحالة فقط** ، أي بوجود الطبقة العاملة في القيادة الطبقية لقوى التحالف الثوري ، تتحدد « المرحلة الديمقراطية » في الحركة الثورية التحررية **كمرحلة انتقال إلى الاشتراكية** . أما في الحالة الأخرى ، فيستحيل تحديد هذه المرحلة ، نظرياً ، كمرحلة انتقال إلى الاشتراكية . إن مرحلة الانتقال هذه من نظام إلى نظام آخر ، من الانتاج الكولونيالي إلى الانتاج الاشتراكي ، **لا تصير** مرحلة انتقال تاريخي إلا إذا قطعت بالفعل علاقتها مع بنية الانتاج الذي تنتقل منه ، أي إذا خرجت ، في منطق تطورها بالذات ، عن الاطار البنيوي الذي يحدده منطق تطور هذا الانتاج . وهذا القطع لا يتم إلا بتغيير علاقات الانتاج الاجتماعية ، أي بتغيير العلاقات الطبقية داخل البنية الاجتماعية . وما التغيير في العلاقات الطبقية سوى النتيجة الضرورية للصراع الطبقي نفسه . فانتقال القيادة الطبقية إذن من البرجوازية الصغيرة إلى الطبقة العاملة ليس

استبدالا طبقيا يتم في اطار نفس البنية الاجتماعية ، بلا خروج عنه ، ومنه ، كما حصل في سوريا ومصر مثلا ، بين البرجوازية الكولونيالية والبرجوازية الصغيرة . إنما هو في الحقيقة انتقال من بنية اجتماعية إلى بنية اجتماعية أخرى ، من البنية الكولونيالية إلى البنية الاشتراكية ، أو قل أنه شرط اساسي ، بل مطلق ، لتحقيق هذا الانتقال . بهذا وحده تتحدد « المرحلة الديمقراطية » في الحركة الثورية التحررية كمرحلة انتقال إلى الاشتراكية ، أي كمرحلة انتقال من زمان تاريخي خاص ببنية اجتماعية كولونيالية ، إلى زمان تاريخي خاص ببنية اجتماعية اشتراكية .

على ضوء هذا التحديد النظري ، أي على ضوء هذا الاختلاف البنيوي في تحديد مرحلة تاريخية واحدة في الحركة الثورية التحررية ، ينتفي ، في نظرية الثورة التحررية ، وجود « المرحلة الديمقراطية الوطنية » كمرحلة **ضرورية** في الحركة الثورية التحررية ، تعود فيها القيادة الطبقية **بالضرورة** الى البرجوازية الصغيرة . معنى هذا ان وجود البرجوازية الصغيرة في القيادة الطبقية للثورة التحررية ليس ، على الصعيد النظري ، **مرحلة تاريخية ضرورية** من مراحل هذه الثورة ، يجب المرور بها . وما القول بالضرورة التاريخية لهذه المرحلة سوى محاولة ايديولوجية بائسة تقوم بها البرجوازية الصغيرة ، سواء كانت في الحكم أم خارجه ، لتبرير حكمها ، واعطائه صفة الشرعية النظرية التي يفتقر اليها . ووجود هذه « الطبقة » في الحكم ، في « الانظمة التقدمية » العربية أو في غيرها من المجتمعات الكولونيالية ، ليس دليلا نظريا على ضرورة استلامها قيادة الثورة التحررية في مرحلة من مراحلها . حتى الواقع التاريخي نفسه لا يحكم بوجود هذه الضرورة ، بل بالعكس ، يقضي بحذفها من نظرية الثورة التحررية . فمجرد وجود ثورة تحررية ، كالثورة الصينية أو الفيتنامية أو الكوبية ، تحققت تاريخيا من غير ان تمر بمرحلة حكم البرجوازية الصغيرة ، يفرض علينا حكما ، على الصعيد النظري ، عدم اعتبار هذه المرحلة مرحلة ضرورية في الثورة التحررية . لا شك ان المفهوم النظري لهذه الثورة يتحقق دوما ، كما قلنا ، في الواقع التاريخي بشكل متميز ، أي بشكل يختلف من بلد لآخر . غير أن ضرورة هذا التميز شيء - وهي ضرورة نظرية - و « ضرورة » حكم البرجوازية الصغيرة شيء آخر . فهذه « الضرورة » الاخيرة ليست **ضرورة نظرية** ، بل نتيجة لشروط تاريخية محددة ، **قد** تتحقق في بلد معين ، **وقد** لا تتحقق في بلد آخر . فالامكان في الواقع لا في النظرية ، والامكان الذي تستكشفه النظرية هو في النظرية ضرورة ، وليس امكانا . لهذا ، نعود فنؤكد ثانية على وجوب التمييز دوما ، في ممارستنا

النضال الثوري ، بين الضرورة النظرية والواقع التجريبي ، كي لا نقع في نظرة هيجلية يتساوى عندها العقل والواقع ، وتقود مباشرة ، على صعيد الممارسة السياسية ، الى ما يسمى بالانتهازية . فلا تماثل مباشرًا بين النظرية والواقع ،وليس كل واقع تاريخي ضرورة نظرية ، وليست كل ضرورة نظرية واقعا مباشرا .

بانتفاء حكم البرجوازية الصغيرة كمرحلة ضرورية في الثورة التحررية ، نجد أنفسنا في مواجهة دقيقة مع الواقع التاريخي ، أي مع تعقد التطور الفعلي للحركة الثورية التحررية . فتوازن القوى الطبقية في التحالف الثوري ، في كل مرحلة فعلية من مراحل هذه الحركة التاريخية ، هو الذي يحدد في النهاية طبيعة القيادة الطبقية ، فتتحدد بذلك طبيعة المرحلة التاريخية في الحركة الثورية . وعلى ضوء المفهوم النظري للثورة التحررية ، وليس اطلاقا بمعزل عنه ، تتحدد ، بالنسبة للثوريين الحقيقيين ، آفاق التطور التاريخي في هذه الحركة ، فتتحدد بذلك الآفاق الستراتيجية للعمل الثوري . لهذا ، لا تغيب عن الشيوعيين ، في موقفهم الايجابي الراهن من « الانظمة التقدمية » ، طبيعة المرحلة التاريخية الفعلية التي تمر بها هذه « الانظمة » ، أو على الاصح ، التي تمر بها الحركة الثورية التحررية في هذه « الانظمة » . معنى هذا أن موقف الشيوعيين من هذه الانظمة ، ومن البرجوازية الصغيرة الحاكمة فيها ، تفرضه شروط تاريخية معينة تضع هذه « الانظمة » ، في المرحلة الحالية ، في مواجهة عنيفة مع الاستعمار . غير ان هذا لا ينفي اطلاقا ، على الصعيد الستراتيجي ، ضرورة انتقال القيادة الطبقية من البرجوازية الصغيرة الى الطبقة العاملة ، كشرط اساسي لتحقيق الثورة التحررية ، ولا تغيب عن الشيوعيين ان هذا الانتقال **يمر بالضرورة عبر صراع طبقي** هو صراع سياسي عنيف هدفه انتزاع السلطة الطبقية من البرجوازية الصغيرة .

لا بد هنا من التوقف قليلا عند هذه النقطة ، لأهميتها البالغة على الصعيدين ، النظري والعملي . ان القول النظري بضرورة الصراع الطبقي حول السلطة السياسية ، بين البرجوازية الصغيرة الحاكمة والطبقة العاملة ، ليس قولا شكليا مجردا عن الشروط التاريخية الاجتماعية التي يجري فيها هذا الصراع ، فانتفاء الضرورة النظرية في حكم البرجوازية الصغيرة يجعل الصراع الطبقي بين هذه وبين الطبقة العاملة خاضعا ، في شكله وفي تطوره ، للشروط التاريخية الاجتماعية المحددة التي يجري فيها . فهو في بلد لم تصل فيه البرجوازية الصغيرة الى الحكم ، وتقود فيه الطبقة العاملة قوى التحالف الثوري ،

غيره في بلد يخضع لحكم البرجوازية الصغيرة . في الحالة الاولى ، يمكن تحديده كصراع ثانوي بين قوى ثورية متحالفة . أما في الحالة الثانية ، فامكانية صيرورته ، في شروط تاريخية محددة ، صراعا رئيسيا ، موجودة في منطق التطور التاريخي الخاص بالحكم الطبقي للبرجوازية الصغيرة . غير ان الاكتفاء ، في هذه الحالة ، بهذا القول يبعدنا عن الواقع التاريخي المعقد ، ويرمي بنا في نظرة شكلية تبسيطية هي اقرب ما تكون بالنظرة الهيجلية التي يتبناها « اليساريون » ، عن جهل ، في « ممارستهم النظرية » . فمن الخطأ اطلاق القول ، **بشكل مجرد عن تعقد الواقع التاريخي** ، بضرورة دخول الطبقة العاملة في صراع طبقي مع البرجوازية الصغيرة ، في « الانظمة التقدمية » مثلا ، ومن الخطأ الافدح وضع هذا القول **كمهمة مباشرة للنضال الثوري الحالي** . ان الحكم الطبقي للبرجوازية الصغيرة ولّد في البنية الاجتماعية الكولونيالية تناقضات جديدة لم تكن موجودة من قبل في هذه البنية ، والصراع الطبقي بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة الحاكمة لا يكون فعالا ، أي لا يتحدد ، كما هو في حقيقته ، كمحرك للتاريخ ، الا اذا تطور ، داخل البنية الاجتماعية الكولونيالية ، في اطار هذه التناقضات الجديدة وانطلاقا منها .

ومن أهم هذه التناقضات التي ولّدها نظام الحكم والانتاج الخاص بالبرجوازية الصغيرة في البنية الاجتماعية الكولونيالية هذا التناقض التاريخي بين جماهير البرجوازية الصغيرة وممثليها الطبقيين في الحكم أنفسهم . ليس هنا مجال البحث في هذا التناقض وفي غيره من التناقضات الخاصة « بالانظمة التقدمية » ، انما يمكن القول ، بشكل عام ، ان الممثلين الطبقيين للبرجوازية الصغيرة الحاكمة ، بتفارقهم الطبقي ، **داخل اطار « طبقتهم »** يكوّنون فئة متميزة من البرجوازية الصغيرة ، لها مصالحها الطبقية الخاصة التي لا تتفق بالضرورة مع المصالح الطبقية لجماهير البرجوازية الصغيرة ، بل تتناقض معها . ان التطور التاريخي الموضوعي للبنية الاجتماعية الكولونيالية أخضع البرجوازية الصغيرة ، في مرحلة حكم البرجوازية الصغيرة نفسها ، لحركة تفارق داخلي استقلت فيها ، نسبيا ، الفئة الحاكمة عن جماهير « الطبقة » التي خرجت منها . هذا الاستقلال النسبي للفئة الحاكمة من البرجوازية الصغيرة جعلها تميل الى ان تتكوّن كطبقة مستقلة في ذاتها ، من غير أن يكون لها القدرة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية على قطع الرباط العضوي الذي يربطها بالضرورة « بالطبقة » التي تمثل . لهذا ، يستحيل اعتبار البيروقراطية طبقة مستقلة ، ويستحيل فصلها عن البرجوازية الصغيرة التي انتجتها ، برغم استقلالها النسبي عنها في سيطرتها على جهاز الدولة ، بعد ان صار للدولة دور اقتصادي ، الى جانب

دورها السياسي الطبيعي كأداة قمع واضطهاد طبقي . ويستحيل ايضا ، بوجود هذا التناقض الهام ، وغيره من التناقضات ، داخل البرجوازية الصغيرة ، اعتبار هذه البرجوازية الصغيرة طبقة متماثلة متماسكة ، تواجه في وحدتها الجامدة الطبقة العاملة في صراع طبقي بسيط بين طرفين اثنين . ان الصراع الطبقي ، في « الانظمةالتقدمية » ، بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة الحاكمة لا بد ان ينطلق ، داخل البنية الكولونيالية ، من هذه الارض الجديدة التي تحددها التناقضات المتميزة التي ولّدتها مرحلة حكم البرجوازية الصغيرة . لا شك ان الطابع الاساسي في هذا الصراع الطبقي يكمن في ضرورة انتقال القيادة الطبقية من طبقة اجتماعية محددة الى طبقة اجتماعية اخرى ، أي من البرجوازية الصغيرة الى الطبقة العاملة . غير ان هذا الصراع الطبقي ليس بسيطا ، أي انه ليس بين طرفين يتماثل كل منهما مع ذاته ، فحركة التفارق داخل البرجوازية الصغيرة ، والتي هي مظهر من مظاهر تفاوت التطور في بنيتها ، تجعل من هذا الصراع صراعا معقدا . وتطور التعقد فيه يقضي بتفجير التناقض في البنية الطبقية الخاصة بالبرجوازية الصغيرة الحاكمة ، أي بتفجير التناقض التاريخي بين جماهير هذه « الطبقة » وممثليها الطبقيين . ان تفجير هذا التناقض شرط اساسي لتحالف الطبقة العاملة مع جماهير البرجوازية الصغيرة ، بقيادة الطبقة العاملة ضد القيادة الطبقية للبرجوازية الصغيرة . ولا يتحقق هذا الشرط الا اذا وعت جماهير البرجوازية الصغيرة ان قيادتها الطبقية تتناقض مع مصالحها الطبقية ، وان مصالحها هذه لا يتم تحقيقها الا بقيادة الطبقة العاملة ، أي بكسر الاطار البنيوي الكولونيالي لتطور حكم البرجوازية الصغيرة ، والانتقالَ الى اطار تطور اشتراكي . هذه العملية المعقدة التي يعجز عن ادراكها « اليساريون » بفكرهم الهيجلي ، هي من اصعب العمليات في نضالنا الثوري ، ولا يمكن للثوريين المسؤولين الهروب من مواجهتها في ممارستهم السياسية . لهذا ، حين يؤكد الشيوعيون على ضرورة التحالف الثوري مع جماهير البرجوازية الصغيرة ، انما هم يحاولون ان يفجروا في ممارستهم السياسية الثورية ، هذا التناقض الموضوعي في البنية الطبقية للبرجوازية الصغيرة . وهم ، في هذه الممارسة السياسية ، يستندون الى وعيهم العلمي لهذا الواقع التاريخي نفسه . « فامتيازات الفئة البيروقراطية ليست امتيازات الجماهير البرجوازية الصغيرة ، لان الوضع الاقتصادي ومستوى التطور الاقتصادي المتخلف لا يسمح باعطاء امتيازات لكل البرجوازية الصغيرة كفئة اجتماعية على حساب المجتمع . وهذا يطرح الاستنتاج القائل بأن العناصر البيروقراطية لا تقف ـ في سعيها للحفاظ على امتيازاتها ـ ضد تطور المجتمع وضد الطبقة

العاملة والجماهير الكادحة وحسب ، بل ضد مصالح البرجوازية الصغيرة التي انحدرت منها أيضا ، في حين يظل أفق الخلاص لجماهير البرجوازية الصغيرة هو السير في الطريق المؤدي لضرب التبعية لنظام الامبريالية وتطوير القوى المنتجة بالاعتماد على العون الاشتراكي . **وهذا الامر لا يتحقق بالتوجه نحو الاشتراكية** . أي ان ثمة اساسا ماديا موضوعيا لجر البرجوازية الصغيرة الى التحالف مع الطبقة العاملة ليس فقط آنيا بل واستراتيجيا » (ص ٩٠) . هذا التحالف ، **بقيادة الطبقة العاملة** ، مع **جماهير** البرجوازية الصغيرة ، يستهدف **السلطة السياسية** ذات الطابع الطبقي البرجوازي الصغير ، التي بانتزاعها يتحقق الشرط الضروري لكسر اطار التبعية للاستعمار ، أي لقطع العلاقة الكولونيالية ، والانتقال من البنية الاجتماعية الكولونيالية إلى البنية الاجتماعية الاشتراكية .

- ٣ -

لم نستوف الكتاب حقه من العرض والمناقشة ، وما كان بالامكان القيام بذلك في اطار هذه الكلمة السريعة التي اقتصرت في الواقع على ذكر مشكلة واحدة بين المشكلات الهامة التي عالجها المؤلف . غير اننا ، قبل أن نختم هذه الكلمة ، نود ان نتوقف قليلا عند مشكلة نظرية عالجها المؤلف في الفصل الرابع من القسم الثاني ، والذي هو من أهم فصول الكتاب ، ان لم يكن اهمها . ما يهمنا في مناقشة هذا الفصل اساسه النظري ، أي التحليل الذي يقوم به المؤلف « للتناقضات الرئيسية التي تعتمل في قلب النظام اللبناني » . وعدد هذه التناقضات ، حسب المؤلف ، أربعة : « التناقض الاول هو التناقض القائم بين « علاقات الانتاج » وبين « تطور القوى المنتجة » ، . . . والتناقض الثاني ينتج من تبعية النظام للامبريالية . . . والتناقض الثالث هو بين العلاقات الرأسمالية وشبه الاقطاعية في الريف ، وبين القوى المنتجة . . . والتناقض الرابع هو التناقض بين البرجوازية العميلة والشريكة للامبريالية ، القائمة على رأس النظام ، وبين حركة التحرر العربية » . (ص ١٨٤ ـ ١٨٥) .

ان عرض هذه التناقضات الرئيسية الخاصة بالمجتمع اللبناني بهذا الشكل المتسلسل لا يعني اطلاقا ، في ذهن المؤلف ، انها توجد منفصلة أو مستقلة عن بعضها ، فالمؤلف يؤكد على ضرورة وجودها في اطار بنيوي واحد . فهي متشابكة متداخلة ، يتحدد تطور

كل منها بتطور الاخرى ، في علاقتها البنيوية داخل البنية الاجتماعية الكولونيالية الواحدة ، بالبنية الاجتماعية الاستعمارية . الا ان وحدتها البنيوية المعقدة لا تنفي وجود التفاوت في تطور كل منها . وتفاوت التطور في وحدة هذه التناقضات هو الذي يحدد امكانية تفجر تناقض كل منها قبل بقية التناقضات الاخرى . والممارسة الثورية الحقيقية تفرض على الحزب الثوري أن يكون في يقظة دائمة ، أي في وعي ثوري مسؤول كي يمكنه استخدام تفجر كل تناقض من هذه التناقضات لتعبئة الجماهير الشعبية وقيادة صراعها الطبقي . الا ان تفجر تناقض واحد لا يعني ان « الثورة قد نضجت تماما » كما يظن « يساريو » البرجوازية الصغيرة . فالثورة تنضج فعلا حين « تتأزم جميع هذه التناقضات معا الى درجة كافية بحيث تعبىء قوى اجتماعية مادية قادرة على حسم الموقف بصورة جذرية » ، (ص **١٨٧**) ، أي حين تصب كل التناقضات الاجتماعية في تناقض واحد هو **نقطة انصهار واحدة** لكل التناقضات الاجتماعية . ونقطة الانصهار هذه تتحدد تاريخيا كنقطة **القطع الثوري** ، أي كالحلقة الضعيفة التي بقطعها يتم الانتقال الثوري من بنية اجتماعية الى بنية اجتماعية اخرى .

بعد ان يحدد لنا المؤلف الوجود البنيوي لهذه التناقضات الرئيسية ، يحاول ان يحدد لنا ايضا ، على صعيد هذا الوجود البنيوي وفي اطاره ، أفق تطورها التاريخي ، وعلاقة تطور كل منها بالبنية الاجتماعية الشاملة ، أي مدى فعل تطور كل منها في البنية الاجتماعية ككل . فهو يرى ان حل التناقضين الاول والثالث يؤدي بالضرورة الى تحويل اشتراكي في البنية الاجتماعية ، أما حل التناقضين الثاني والرابع فيدخل في مهمات ثورة التحرر الوطني ، أي أنه لا يؤدي **بالضرورة** الى التحويل الاشتراكي . معنى هذا ان فعل التناقضين الاول والثالث في البنية الاجتماعية **أعمق** بكثير من فعل التناقضين الثاني والرابع . غير ان هذا لا يعني ، في ذهن المؤلف ، ان الثورة التحررية لا تؤدي الى الثورة الاشتراكية ، فهذا الامر مرتبط بالواقع التاريخي المحدد للصراع الطبقي ، وبتوازن القوى بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة . نحن هنا أمام صعيدين مختلفين من التحليل النظري : صعيد بنيوي وصعيد تاريخي . فحين يحدد المؤلف تناقضات البنية الاجتماعية اللبنانية وأفق تطور كل منها ، في اطار وجودها البنيوي ، انما هو يقوم بعملية فكرية تأخذ البنية الاجتماعية في حضورها لذاتها ، أي في تجردها عن حركتها التاريخية ، ان صح القول . هذه الوقفة الفكرية التشريحية عند البنية الاجتماعية تساعد المؤلف على رؤية التناقضات الرئيسية في هذه البنية ، في ثباتها الفكري ، وعلى رؤية الافق الذي يؤدي اليه

تطـور كل منها. لكن، حـين يأخـذ المؤلف البنية الاجتماعية في حركة تطورهـا التاريخي، أي في حركة تشابك تناقضاتها وتعقد التطور في هذه التناقضات، تتغير الرؤية، أي تنتقل من صعيد إلى آخر، من صعيد البنية في حضورها لذاتهـا، إلى صعيد البنية في تحركها التاريخي، من الصعيد التشريحي الى الصعيد الفيزيولوجي. وبتعبير آخر، ان الانتقال من تحديد التناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية الى تحديد الاشكال التـاريخية الممكنـة لتحرك هذه التناقضات في تشابك علاقاتها وأشكال تمازجها، هو، ان امكن القول، انتقال من المستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية الى المستوى السياسي، أي الى المستوى الذي يحدده صراع الطبقات. لهذا نرى المؤلف يتردد في اعطاء تحديد حازم لطبيعة ثورة التحرر الوطني، لان هذا التحديد مرتبط بالواقع التاريخي لتطور صراع الطبقات، وليس في البنية الاجتماعية، أو في بنية المستوى الاقتصادي فيها، ما يسمح باعطاء هذا التحديد النظري الحـازم. فالثـورة التحـررية اذن، حسـب المؤلف، يمـكن ان تكون ثورة اشتراكية، اذا كان توازن القوى الطبقية في صالح الطبقة العاملة، أي اذا قادت الطبقة العاملة هذه الحركة. ويمكن كذلك الا تكون ثورة اشتراكية اذا لم يسمح توازن القوى الطبقية بالدور القيادي للطبقة العاملة. فالمؤلف اذن يمتنع عن القيام **بتحديد نظـري قاطع** للثورة التحررية، ويكتفي بتحليل تاريخي واقعـي للحـركة الثـورية في وجودهـا الفعلي. فطبيعة الثورة التحررية، حسب المؤلف، تختلف باختلاف الشروط التاريخية لتحقيقها، أي باختلاف القوى الطبقية التي تقوم بها، وباختلاف القيادة الطبقية فيها. لهذا، حين يأتي الى تحليل البنية الاجتماعية اللبنانية في المرحلة الحالية يحدد اسقاط حكم الطغمة المالية كمهمة أولى أمام الحركة الثورية. ولا ينسى أن يؤكد لنا على أن «الحكم الوطني الديمقراطي وليد ثورة، نتيجة «قطع» في مجرى التطور الاجتماعي في ظل النظام القائم، وليس عملية تطورية «اصلاحية» ضمنه. (ص ١٨٤). «أما طبيعة النظام البديل الذي سيحل محل نظام الطغمة المالية فيقرره توازن القوى الطبقية داخل التحالف الثوري الذي ادى الى اسقاط نظام الطغمة المالية». (ص ١٩٠). فاذا كانت الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة لهذا التحالف الثوري، حينئذ «يأخذ العمل الثوري في قلب نظام الطغمة المالية صفة ثورة اشتراكية مباشرة، وان كان على هذه الثورة انجاز مهام ثورة التحرر الوطني والدمقراطي، موضوعيا، **كمرحلة انتقالية لبناء الاشتـراكية**» (ص ١٩٢). ان المؤلف اذن يخضع حكمه على طبيعة الثورة التحررية لتطور الواقع التاريخي نفسه، ولا يخاطر بحكم لا يخضع لهذا التطور. فالواقع التاريخي الفعلي هو الذي سيحدد

طبيعة هذه الثورة التحررية . في تحفظه هذا ، ينطلق من حس عملي حاد يعي تعدد الامكانات في تطور الحركة الفعلية للواقع الاجتماعي . فالهم العملي ، اي السياسي ، هو منطلق هذا التحليل للواقع الاجتماعي ، وهدفه ايضا . وهو هو اليقظة الثورية التي تكره مفاجآت التاريخ . غير أن المؤلف يتخطى ضمنا ، وربما عن كره ، هذا الصعيد العملي الذي اراد ان يحصر فيه تحليله لواقع الحركة الثورية ، فيستوي على صعيد **التحديد النظري** للثورة التحررية ، حين يرفض ان يحدد الحكم الوطني الديمقراطي كمرحلة انتقالية لبناء الاشتراكية الا اذا كانت القيادة الطبقية في هذا الحكم وفي هذه المرحلة التاريخية للطبقة العاملة . وهنا فعلا ، وعلى ضوء **هذا التحديد النظري** ، يأخذ الحكم الوطني الديمقراطي معناه الحقيقي كمرحلة هي نتيجة **ثورة** ، اي في ظل النظام القائم ، وليس نتيجة عملية تطورية اصلاحية اصلاحية ضمنه ، كما سبق ان اشار المؤلف .

- ٤ -

نحن لا ننكر على المؤلف منهجه في التفكير ، ولا اعتماده « اللغة » الايديولوجية في معالجته القضايا التي يطرح . وسبق أن أشرنا الى ذلك في بدء هذه الكلمة ، كما أشرنا الى ان المؤلف كان ينتقل من المستوى الايديولوجي الى المستوى النظري في تطور معالجته ، كلما فرضت عليه المعالجة الايديولوجية ذلك . وفي هذا غنى الكتاب وأهميته الفكرية ، في هذه المشكلات النظرية التي يطرح ، والتي عليها يفتح فكر القارىء فيثير هذا الفكر . ومشكلة التناقض من أهم هذه المشكلات النظرية ، أثارها المؤلف في هذا الفصل ، وأثار فينا الرغبة في التطرق اليها ، ولو بسرعة ، او تسرع .

قد نختلف في الرأي مع المؤلف حول كيفية فهم التناقضات الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولونيالية وحول اشكال وجودها التاريخية في تطور علاقاتها المتبادلة داخل اطار البنية الواحدة . ولا بأس بوجود الاختلاف اذا ساعد هذا الاختلاف على توضيح مشكلة نظرية تعود اهميتها البالغة الى عمق ارتباطها بالممارسة السياسية الثورية .

لا شك ان من الضرورة ، نظريا وعمليا ، التمييز دوما بين التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية في البنية الاجتماعية ، في كل مرحلة من مراحل تطورها . وهذا ما حاول ان يقوم به المؤلف في رده على جماعة اليساريين الذين يعجزون ، في ممارستهم السياسية الفعلية ، عن القيام بهذا التمييز الضروري بين التناقضات . غير ان المؤلف

يقول بوجود « تناقضات رئيسية اربعة » وليس بوجود تناقض رئيسي واحد يتحدد كتناقض رئيسي في مرحلة تاريخية محددة . ويعطي المؤلف لهذه التناقضات معنى القضايا الرئيسية **التي تعترض تطور البنية الاجتماعية اللبنانية، والتي لا بد من حلها في أفق تاريخي محدد.** فاستعماله هنا اذن عبارة « التناقضات الرئيسية » يخلو من الدقة النظرية ، لانه ، باستعماله هذه العبارة ، يجعل من هذه التناقضات **تناقضات ثابتة** ، تتحدد في البنية الاجتماعية بشكل دائم « كتناقضات رئيسية » ، مع انه يؤكد ، من ناحية اخرى ، على وجود التفاوت في وتائر تطور هذه التناقضات بشكل يجعل من الممكن تفجر تناقض واحد منها قبل بقية التناقضات الاخرى . وفي هذا القول **تناقض منطقي** نراه في **ثبات** هذه التناقضات من ناحية ، وفي تفاوت تطورها من ناحية اخرى . فلا بد هنا من وقفة عند هذا التناقض **المنطقي** ، لانه قد يكون في الحقيقة مجرد تناقض **ظاهري** ، وهذا ما نظنه . ان هذا التناقض المنطقي ، اي هذا التناقض في منطق عرض الفكر عند المؤلف ، راجع الى غموض في التمييز بين صعيدين مختلفين تستوي عليهما تناقضات البنية الاجتماعية . ان الثبات في تناقضات هذه البنية انما هو في الحقيقة « ثبات فكري » ، أي نتيجة لعملية فكرية ضرورية في المعرفة ، تأخذ البنية الاجتماعية في حضورها لذاتها ، أو في تماثلها مع ذاتها ، أي في تجردها المنهجي عن حركتها التاريخية ، كي تكشف هيكلها العام ، أي **القاعدة الاساسية** التي تتحرك تاريخيا عليها وفي اطارها ، وتنطلق منها في تحركها هذا . أما التفاوت في تطور هذه التناقضات البنيوية ، فيستحيل بالطبع ان يظهر على هذا الصعيد التشريحي ، فلا يظهر الا على الصعيد التاريخي ، أي على صعيد حركة التطور التاريخية للبنية الاجتماعية ، لانه أصلا نتاج لها . من صعيد البنية في توقفها الفكري ، أي في حضورها لذاتها ، الى صعيد البنية في حركة تطورها التاريخية الفعلية ، يتم الانتقال من صعيد الى آخر ، من صعيد الوجود الطبقي كوجود بنيوي الى صعيد الصيرورة الطبقية **كصراع طبقي** . على هذا الصعيد الاخير ، اي في اطار **الصراع الطبقي فقط** يمكن التكلم على تناقضات رئيسية او ثانوية ، وعلى تفاوت في تطور التناقضات . بمعنى آخر ، كي يصح الكلام على تناقضات رئيسية أو ثانوية ، يجب ان تؤخذ هذه التناقضات البنيوية في حركتها التاريخية الصراعية لا في وجودها البنيوي . فاذا هي اخذت في حركتها التي هي بالضرورة حركة تفاوتية ، كان لا بد أن يكون فيها تناقض رئيسي واحد وتناقضات ثانوية ، فيكون التناقض الرئيسي ، في علاقته مع بقية التناقضات ، **التناقض المحرك** ، أي التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية ، في مرحلة من مراحلها . وبحكم التطور

التفاوتي للتناقضات الاجتماعية ، تخضع علاقات السيطرة بين هذه التناقضات للتغير ، فيمكن ان يصير التناقض الرئيسي ، في شروط تاريخية محددة خاصة بكل مرحلة من مراحل تطور البنية الاجتماعية ، تناقضا ثانويا ، كما ان التناقض الثانوي يمكن ان يصير تناقضا رئيسيا بدوره . وحركة الصيرورة هذه تخضع لشروط تاريخية محددة ليس هنا مجال التوسع فيها .

أما اذا اخذت التناقضات البنيوية الخاصة بالبنية الاجتماعية في وجودها البنيوي ، وليس في حركتها التاريخية الصراعية ، فانها تتميز بشكل آخر يختلف عن تميزها كتناقضات رئيسية أو ثانوية ، لانها بذلك تستوي على صعيد من الوجود النظري مغاير لصعيد وجودها النظري في حركتها التاريخية الصراعية . والتفاوت في وجودها البنيوي هذا لا شك حاصل ، والا لما كان في تطورها تفاوت ، وهذا بالذات ما يميز البنية الاجتماعية في مفهومها الماركسي عن البنية الاجتماعية في مفهومها الهيجلي مثلا . فهي ، في وجودها البنيوي هذا ، تتفاوت ، بنيويا ، بتفاوت المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية الشاملة . انها على هذا الصعيد ، لا تتميز كتناقضات رئيسية أو ثانوية ، بل **كتناقض محدِّد في النهاية** ، على حد قول انجلز ، هو التناقض الاقتصادي ، وكتناقضات سياسية وايديولوجية . . . الخ تتحدد بهذا التناقض **الاساسي** الذي تحدده بتحددها به ، وبالشكل الذي تتحدد به .

وبمعنى آخر ، على هذا الصعيد من المعالجة النظرية للبنية الاجتماعية ، يكون التناقض بين مستويات هذه البنية الواحدة التي هي في الحقيقة بنية تضم بنيات متعددة متفاوتة ، اذ ان كل مستوى من هذه المستويات البنيوية هو في حد ذاته بنية يتحدد استقلالها النسبي داخل البنية الشاملة بالشكل التاريخي الذي تتخذه علاقتها ببقية المستويات البنيوية في البنية الشاملة . فالتفاوت هنا اذن بين التناقضات البنيوية تفاوت ، ان أمكن القول ، **عمودي** ، بمعنى ان هذه التناقضات ، اي التناقض الاقتصادي والسياسي والايديولوجي الخ . . . ، تتفاوت بنيويا في **تحديدها** لوجود البنية الاجتماعية الشاملة وللعلاقات التي تتبادلها في اطار هذه البنية ، فتتفاوت بالتالي في تحديدها للتطور التاريخي لهذه البنية الاجتماعية الشاملة . واذا كان التناقض الاقتصادي هو التناقض المحدّد في النهاية لكل التناقضات البنيوية ، في علاقاتها المتبادلة ، في اي شكل تاريخي من اشكال البنية الاجتماعية ، فان علاقات السيطرة في البنية الاجتماعية بين هذه التناقضات البنيوية تختلف باختلاف الاشكال التاريخية لهذه البنية الاجتماعية ، أي انها تختلف من نظام انتاج اجتماعي

محدد الى نظام انتاج آخر . وهذا الاختلاف نفسه في علاقات السيطرة بين التناقضات البنيوية من نظام انتاج الى نظام انتاج آخر يحدده التناقض الاقتصادي الاساسي الخاص بهذا النظام الانتاجي او ذاك . وعلاقات السيطرة هذه ، كما قلنا سابقا ، علاقات تفاوت في تطور هذه التناقضات داخل الحركة التاريخية الشاملة لتطور البنية الاجتماعية ، لا تظهر في فعلها في البنية الاجتماعية كعلاقات سيطرة الا في الحركة التاريخية لتطور هذه البنية الاجتماعية . فاذا كان التناقض الايديولوجي ، في شكله التاريخي المحدد كتناقض ديني أو كصراع ديني ، هو التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية السابقة على الانتاج الرأسمالي ، فالتناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية الرأسمالية ليس التناقض الايديولوجي . والتناقض الاساسي الاقتصادي في علاقة القوى المنتجة بعلاقات الانتاج هو الذي يحدد ، في كلتا الحالتين ، هذا التناقض الايديولوجي كتناقض مسيطر في تطور البنية الاجتماعية السابقة على الانتاج الرأسمالي ، وكتناقض غير مسيطر في تطور البنية الاجتماعية الرأسمالية .

على هذا الضوء ، يمكننا التمييز بين اشكال مختلفة من التناقضات البنيوية هي في الحقيقة اشكال وجود لهذه التناقضات في البنية الاجتماعية في وجودها البنيوي وفي التطور التاريخي لهذا الوجود البنيوي . ولا شك ان شكل تفاوت التناقضات في الحركة التاريخية لتطور البنية الاجتماعية يتحدد بشكل تفاوتها داخل الوجود البنيوي لهذه البنية الاجتماعية . اذا كان التفاوت في وجود التناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية ـ بشكل مجرد عن الشروط التاريخية المحددة لوجودها في البنية الاجتماعية ـ واحدا ، أي اذا كان التفاوت في وجودها المجرد هو نفسه في كل الاشكال التاريخية للبنية الاجتماعية ، فان شكل التفاوت في تطورها ، أي شكل علاقات السيطرة بينها ، يختلف باختلاف الاشكال التاريخية المحددة للبنية الاجتماعية ، لان الشكل التاريخي المحدد لوجود هذه التناقضات في البنية الاجتماعية ، اي وجودها الفعلي في هذه البنية ، يختلف من بنية اجتماعية الى بنية اجتماعية اخرى ، من نظام انتاج الى نظام انتاج آخر . فالعامل الاقتصادي ، اي التناقض الاساسي في بنية علاقة القوى المنتجة بعلاقات الانتاج ، هو العامل الاساسي في تحديد بقية العوامل في البنية الاجتماعية الشاملة ، بغض النظر عن الاشكال التاريخية المحددة لهذه البنية . معنى هذا ان التناقض الاقتصادي ، بشكل عام ، هو المحدد في النهاية لكل التناقضات البنيوية في أي نظام انتاج تاريخي معين . هذا **التفاوت البنيوي** في وجود التناقضات البنيوية ليس خاصا بنظام الانتاج الرأسمالي مثلا ، بل يعم كل انظمة الانتاج التاريخية .

غير ان **التفاوت التطوري** ـ ان صح القول ـ لهذه التناقضات البنيوية ، أي الشكل التاريخي لعلاقات السيطرة بينها ، في اطار تطورها الشامل ، يختلف من نظام انتاج الى نظام انتاج آخر ، لان الوجود الفعلي لتفاوتها البنيوي ، أي الشكل التاريخي المحدد لوجود هذا التفاوت البنيوي ، يختلف باختلاف أنظمة الانتاج الاجتماعي . ففي نظام الانتاج الاقطاعي مثلا ، نجد ان العلاقة البنيوية التناقضية بين قوى الانتاج وعلاقاته الاجتماعية هي العلاقة المحدِّدة في النهاية لمختلف اشكال العلاقات الاجتماعية ، سواء كانت سياسية أم دينية أم غير ذلك ، وكذلك الامر في نظام الانتاج الرأسمالي . وفي كلا النظامين ، نجد في هذه العلاقة ، أو في هذا المستوى البنيوي ، اساس البنية الاجتماعية ، أي قاعدتها المادية . غير أن الوجود الفعلي التاريخي المحدد لهذه القاعدة يختلف من نظام انتاج الى آخر ، فتطور القوى المنتجة في الاقطاعية ، وشكل هذا التطور في علاقته بعلاقات الانتاج الاجتماعية ، غيره تماما في الرأسمالية ، وهذا بديهي طبعا ، ويمكن تعميمه على بقية الانظمة الانتاجية . فليس مجرد وجود المستوى الاقتصادي كمستوى محدِّد في النهاية ، أي ليس وجود هذا المستوى بشكل مجرد عن أشكاله أو شروطه التاريخية المحددة في البنية الاجتماعية الشاملة ، هو الذي يفسر لنا وجود التناقض الايديولوجي مثلا كتناقض مسيطر في تطور البنية الاجتماعية الاقطاعية ، بل الشكل التاريخي المحدَّد لوجود هذا المستوى الاقتصادي في البنية الاقطاعية هو الذي بامكانه أن يكون المبدأ التفسيري لهذه الظاهرة التاريخية المحددة . لهذا حاولنا أن نميز بين التفاوت البنيوي والتفاوت التطوري للتناقضات البنيوية . وهذا التمييز لا يعني الفصل بينهما ، بل هو عملية فكرية لجأنا اليها كأداة لمعرفة التعقد في وجود البنية الاجتماعية وفي تطورها . فهذه البنية ، في واقعها التجريبي ، في حركة تطور تاريخي مستمرة ، ويستحيل ، على هذا الصعيد من الواقع التجريبي ، التمييز بين هذين التفاوتين للتناقضات ، لان الوجود ليس الا للتفاوت التطوري وحده . الا ان الواقع النظري للبنية الاجتماعية غير الواقع التجريبي ، ويستحيل وجود تماثل بينهما . فالواقع النظري أداة لمعرفة الواقع التجريبي الذي لا يكتشف الا بهذه الأداة . لهذا ، يستحيل فهم التفاوت التطوري للتناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية اذا لم يتحدد تفاوتها البنيوي ، والشكل التاريخي لهذا التفاوت . لا شك ان التفاوت البنيوي لا يوجد في الواقع ، في شكله التاريخي المحدد ، الا في وجود التفاوت التطوري ، **وكتفاوت تطوري** . الا ان فهمه شرط لفهم الآخر . بل يمكن القول ان التفاوت البنيوي للتناقضات ، سواء في وجوده المجرد ام في وجوده في شكل تاريخي محدد ،

ليس وحده نتاجا لعملية نظرية هي عملية فكرية لمعرفة الواقع ، فالتفاوت التطوري ، كوجود تاريخي مميز للتفاوت البنيوي ، هو أيضا نتاج لعملية نظرية تستهدف معرفة الواقع . فالواقع التجريبي كالطلسم لا تفك رموزه الا بنشاط الفكر النظري المنتج لأدوات المعرفة .

لم نبتعد عن موضوعنا لحظة ، بل نحن في صلبه . ان تمييز التناقضات الاجتماعية كتناقضات رئيسية وثانوية غير كاف لفهم هذه التناقضات البنيوية ، حتى في تفاوتها التطوري ، اذ ان هذا التفاوت في تطور التناقضات يحدده ، كما قلنا تفاوت وجودها البنيوي . فعلاقات السيطرة في تطور هذه التناقضات البنيوية ، المحددة للوجود التاريخي للبنية الاجتماعية ، تحددها علاقات التحدد بين التناقضات نفسها . لهذا وجب التمييز بين **التناقض المحدِّد والتناقض المسيطر** في تطور البنية الاجتماعية . وهكذا ، يكون **التناقض المحدِّد** دوما التناقض **الاقتصادي** ، أي التناقض **الاساسي** ، أما التناقض المسيطر فهو التناقض **الرئيسي** ، أي التناقض **المحرِّك** في البنية الاجتماعية ، وهو يختلف ، في أشكال وجوده ، باختلاف الانظمة الانتاجية . ان التناقض الاقتصادي ، أي التناقض الاساسي في البنية الاجتماعية ، هو الاطار البنيوي لتطور التناقضات التاريخي الخاص بالبنية الاجتماعية . وهذا التناقض الاساسي في علاقة القوى المنتجة بعلاقات الانتاج الاجتماعية ثابت لا يتغير ، برغم التطور التاريخي للبنية الاجتماعية . معنى هذا ان التطور التاريخي لهذه البنية لا يتحقق بمعزل عن اطار بنيوي يحدد حركته ، أي لا يتحقق بحركة استمرارية تصاعدية ، أو « تقدمية » مطلقة ، كما توهمنا بذلك الايديولوجية البرجوازية التي تظهر بوضوح في فكر أوغست كونت مثلا . ان البنية الاجتماعية تتطور في اطار بنيوي يحدد تطورها ، وهذا الاطار البنيوي هو التناقض الاقتصادي الخاص بنظام انتاج تاريخي محدد ، ليست البنية الاجتماعية سوى شكل مميز لوجوده التاريخي . ان هذا التناقض الاساسي اذن ثابت في البنية الاجتماعية ، لا يتغير طول زمانها التاريخي أي طول بقاء نظام الانتاج الاجتماعي الذي تنتمي اليه . معنى هذا ان التناقض الاساسي لا يتغير الا بانتقال البنية الاجتماعية من نظام انتاج الى نظام انتاج آخر ، أي بكسر الاطار البنيوي لتطورها التاريخي ، أي بالثورة . وتجب الملاحظة هنا ان الحل التاريخي للتناقض الاقتصادي ، أي للتناقض الاساسي في البنية الاجتماعية ، والذي هو بالضرورة حل ثوري ، لا يتم اطلاقا على المستوى الاقتصادي ، بل على المستوى السياسي في البنية الاجتماعية . فليس للتناقض الاقتصادي حلا اقتصاديا ، وكل « حل » اقتصادي لهذا التناقض ليس في الحقيقة حلا

له ، بل هو ابقاء له ، لان شرط وجود هذا « الحل » الاقتصادي هو بقاء هذا التناقض الاساسي كاطار بنيوي له . معنى هذا ان للتناقض الاقتصادي **بالضرورة حلا سياسيا** . لهذا ، أمكن القول ان كل ثورة اجتماعية في اساسها **ثورة سياسية** ، وهنا يكمن المعنى الحقيقي لمقولة ماركس الشهيرة في أن التاريخ صراع طبقات . وبتعبير آخر ، ان القوة **المحركة للتاريخ** ، على حد قول ماركس ، **قوة سياسية** ، وهذه القوة السياسية هي الصراع الطبقي . معنى هذا ان التاريخ لا يتكوّن اطلاقا ، في قفزاته البنيوية ، أي في ثوراته ، على المستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية ، بل على المستوى السياسي ، في مختلف اشكال الوجود التاريخية لهذا المستوى السياسي في البنية الطبقية (١) . فالحروب الدينية في القرون الوسطى مثلا ، ليست سوى أشكال تاريخية محددة للصراع السياسي ، أي للصراع الطبقي ، أو قل ان الصراع الديني في هذه البنية الاجتماعية السابقة على الرأسمالية ، لم يكن سوى الشكل التاريخي الذي يظهر فيه الصراع السياسي ، فيختفي فيه ايضا . وهكذا يكون التناقض الاساسي الاقتصادي دوما **التناقض المحدِّد** في البنية الاجتماعية الطبقية ، ويكون التناقض السياسي فيها **التناقض المسيطر** ، أي المحرِّك لتطورها . وعلاقة السيطرة غير علاقة التحدّد بين التناقضات ، ولا يصح نظريا ارجاع الاولى الى الثانية ، كما يظهر ذلك في اعمال التوسير ، والا لانتفى دور الصراع الطبقي ، أي الصراع السياسي بين الطبقات ، في تكوين التاريخ ، ولاستحال فهم القفزات البنيوية ، أي الثورات . وهنا يكمن خطر البنيوية Structuralisme في فهم التاريخ . وكذلك لا يصح نظرياً ارجاع الثانية الى الاولى أو الخلط بينهما ، والا أدى بنا ذلك الى ما يمكن تسميته بالتضخم السياسي في البنية الاجتماعية ، والذي يقود مباشرة الى تأويل ارادي لتطور التاريخ . وفي كلتا الحالتين ، سواء في الاقتصادية أم في الارادية ، يهدد خطر الانتهازية الممارسة السياسية الثورية . ان التناقض السياسي المسيطر في البنية الاجتماعية ، والذي يحرك تطورها التاريخي ، لا يقوم بفعله في هذه البنية الا بالشكل الذي يتحدد به بالتناقض الاقتصادي المحدد للبنية الاجتماعية ، وهو بذلك يحدد التناقض الاقتصادي الاساسي المحدد له . ان تعقد العلاقة بين علاقة السيطرة وعلاقة التحدد في تطور

(١) يصعب علينا ، في هذا المجال ، التكلم على البنية الاجتماعية السابقة على ظهور الطبقات . ونحن نتساءل عن صحة التكلم على مستوى سياسي متميز في المجتمع اللاطبقي ، أي في البنية الاجتماعية البدائية ، بنية المشاعية الأولى ، لهذا ، نقتصر في الحديث هنا على المجتمع الطبقي فقط .

التناقضات البنيوية داخل الحركة الشاملة للبنية الاجتماعية ، هو الذي يدفعنا الى رفض الاقتصادية والارادية في فهم حركة التاريخ . كما ان توضيح تعقد هذه العلاقة اساسي لابعاد الانتهازية عن الممارسة الثورية .

قلنا ان التناقض السياسي ، في مختلف اشكال وجوده التاريخية ، هو التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية الطبقية . وليس في هذا القول تناقض مع ما سبق . فسيطرة التناقض الايديولوجي في تطور البنية الاجتماعية السابقة على الرأسمالية مثلا ، ليست في الحقيقة سوى سيطرة التناقض السياسي في تطور هذه البنية ، اذ ان التناقض الايديولوجي هو شكل تاريخي محدد لوجود هذا التناقض السياسي ، أو قل انه مظهر رئيسي من مظاهره ، أي شكل لظهوره ، بمقدار ما يكون شكل ظهوره هذا اخفاء له . لذلك ، يمكننا القول ان **السيطرة** في تطور التناقضات البنيوية ، في اطار التناقض الاساسي المحدد لتطورها ، تعود دوما ، في البنية الاجتماعية الطبقية ، الى **التناقض السياسي** ، أي ان **التناقض الرئيسي** في تطور البنية الطبقية نجده دوما على المستوى السياسي في هذه البنية . غير أن المظاهر الرئيسية والثانوية في هذا التناقض هي التي تنتقل من مستوى بنيوي الى مستوى بنيوي آخر في حركة تطور البنية الاجتماعية في مختلف مراحلها التاريخية . معنى هذا ان المظهر الرئيسي في التناقض الرئيسي قد نجده ، في فترة تاريخية محددة ، في المستوى الايديولوجي أو النظري مثلا ، فينتقل ، في فترة تاريخية اخرى من تطور الصراع الطبقي ، الى مستوى بنيوي آخر من مستويات البنية الاجتماعية . وما مظاهر التناقض الرئيسي هذه سوى اشكال تاريخية محددة لوجود هذا التناقض السياسي في حركة تطور الصراع الطبقي ، أو وجوه مختلفة له . فالتنقل اذن بين المستويات البنيوية للبنية الاجتماعية ليس للتناقض الرئيسي نفسه ، بل لمظاهره . فالتناقض الرئيسي ، كتناقض مسيطر في تطور البنية الاجتماعية ، هو دوما تناقض سياسي ، بمعنى ان المستوى البنيوي المسيطر في تطور البنية الاجتماعية ، هو بشكل دائم المستوى السياسي فيها . وهذا ما لم يلحظه آلتوسير لعدم تمييزه بين علاقة التحدد وعلاقة السيطرة بين التناقضات ، فلم ينتبه الى ان العلاقة الاولى تنتسب الى التفاوت البنيوي في وجود التناقضات ، وان العلاقة الثانية تنتسب الى التفاوت التطوري ، فقاده ذلك الى القول بتنقل التناقض المسيطر ، أي الرئيسي ، بين مختلف مستويات البنية الاجتماعية ، مع ان هذا التناقض لا بد ثابت على المستوى السياسي ، والا لانتفى دور الصراع الطبقي في تحريك التاريخ ، أي في تكوينه . الا ان لهذا التناقض السياسي المسيطر مظاهر وجود مختلفة تتفاوت أهميتها حسب الشروط

التـاريخية لتطـور الصراع الطبقـي في مرحلـة تاريخية محـددة من مراحــل تطــور البنية الاجتماعية . معنى هذا ان التنقل بـين المستـويات البنيوية اذن ليس للتنـاقض الـرئيسي المسيطر ، بل لمظاهر وجوده التاريخية المختلفة . وتنقل هذه المظاهر ، أو بشكل أدق تنقل المظهر الرئيسي في التناقض الرئيسي بين المستويات البنيوية مرتبط أصلا بتطور التنـاقض الرئيسي كتناقض سياسي مسيطر في تطور البنية الاجتماعية داخل اطارها البنيوي الثابت ، أي داخل اطار التناقض الاساسي المحدد لهذا التطور . فاذا ظهر التناقض الرئيسي مثلا ، في فترة تاريخية محددة من تطور البنية الاجتماعية ، كتناقض ايديولوجي ، أي اذا كان المظهر الرئيسي في التناقض الرئيسي مظهرا ايديولوجيا ، فالسبب في ذلك يرجع الى شروط تطور التناقض الرئيسي نفسه . معنى هذا ان تطور التناقض السياسي كتناقض رئيسي مسيطر ، أي أن تطور صراع الطبقات ، هو الذي يحدد تنقل المظهر الرئيسي للتناقض الرئيسي بين مستويات البنية الاجتماعية . وهنا تجب الاشارة الى ان المظهر الرئيسي في التناقض الرئيسي يكون دوما مظهـرا سياسيا في اللحظـات الثـورية في تطـور البنية الاجتماعية الـطبقية ، وبالاخص ، في تطور البنية الاجتماعية الرأسمالية ، حيث تطور الصراع الطبقي بلغ درجة من الوضوح ما كان بامكانه ان يبلغها في بقية الاشكال التاريخية السابقة للبنية الاجتماعية ، أي حيث تحققت الشروط البنيوية لظهور الوعي الطبقي كما هو في حقيقته ، أي كوعي سياسي . وتعبير آخر ، ان المظهر الرئيسي في التناقض الرئيسي لا يوجد على نفس المستوى البنيوي الخـاص بهـذا التنـاقض . أي على المستـوى السياسي ، الا (٢) في اللحظـات الثـورية ، أي في هذه اللحظـات التـاريخية التـي يتقـرر فيهـا انتقـال البنية الاجتماعية من نظام انتاج إلى نظام انتاج آخر . بل يمكننا القول أن هذا التماثل في المستوى البنيوي بـين التنـاقض الـرئيسي ومظهــره الـرئيسي لا نجــده إلا في البنية الاجتماعية

(٢) عند اعادة قراءة هذا المقطع بالذات ، وجدنـا أن في هذا الحـكم اطلاقـا لا يتفـق مع الواقـع التاريخي . لهذا من الضرورة اعادة صياغة هذا الحكم على الوجه التالي : « وبتعبير آخر ، ان المظهـر الرئيسي في التناقض الرئيسي لا يوجد على نفس المستوى البنيوي الخاص بهذا التناقض ، أي على المستوى السياسي ، الا في لحظات التأزم في تطور التناقضات ، وفي اللحظات الثورية . . . الى آخر الجملة » . هذا التدقيق في الحكم نراه ضروريا ، لان ما كل تأزم في تطور التناقضات تأزما ثوريا ، أي ما كل أزمة في تطور البنية الاجتماعية لحظة ثورية ، وليس من الضروري أن يتم انتقال البنية الاجتماعية من نظام انتاج الى نظام انتاج آخر ، في هذه اللحظة الثورية ، بشكل حتمي ، لان هذا الانتقـال مرتبـط بشروط تاريخية محددة ، وان كان شرط امكان وجوده هذه اللحظة الثورية في تطور البنية الاجتماعية .

الرأسمالية ، لان الطبقة الاجتماعية التي عليها ان تقوم بالثورة في هذه البنية هي أكثر الطبقات الاجتماعية وعيا سياسيا ، ولان بثورتها فقط ، أي بالثورة البروليتارية ، تنتهي مرحلة ما قبل التاريخ ، وتبدأ مرحلة التاريخ الانساني . ان كل الثورات التاريخية السابقة على الثورة البروليتارية كانت عاجزة عن هدم المجتمع الطبقي ، فكانت تتحقق دوما في الاطار المحدود لهذا المجتمع من غير أن تقضي عليه . ان ثورة الطبقة العاملة وحدها قادرة على القضاء على هذا المجتمع الطبقي ، لانها الطبقة الوحيدة ، من بين كل الطبقات الاجتماعية التي عرفها التطور التاريخي ، التي يقودها وعيها الطبقي بالذات ، ومصلحتها الطبقية طبعا ، الى القيام بذلك ، أي لان الوعي الطبقي عندها يتحدد بالفعل كوعي سياسي غير محدود ، كما هو الحال بالنسبة لبقية الطبقات ، بالافق الضيق للمجتمع الطبقي . لذلك كانت القفزات الثورية في تطور البنية الاجتماعية السابقة على الرأسمالية تتخذ اشكالا غير سياسية ، في الاغلب دينية . ان مختلف التناقضات البنيوية التي يولدها التطور التاريخي للبنية الاجتماعية ليست اذن سوى مظاهر وجود مختلفة ، أي أشكال تاريخية مختلفة للتناقض الرئيسي المسيطر ، والذي هو في تطور البنية الاجتماعية التناقض السياسي .

غير ان التناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية ليس في الحقيقة سوى الشكل التاريخي الفعلي لوجود التناقض الاساسي في البنية الاجتماعية . قلنا ان التناقض الاساسي هو المحدِّد في النهاية لبقية التناقضات ، أي ان المستوى الاقتصادي هو المحدِّد في النهاية لبقية المستويات البنيوية الاجتماعية . غير ان هذا التناقض الاقتصادي لا وجود له في ذاته ، أي بمعزل عن بقية التناقضات البنيوية ، اذ يستحيل عزل المستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية عن بقية المستويات . معنى هذا ان التناقض الاقتصادي لا وجود له بالفعل الا في بقية التناقضات البنيوية ، وبالشكل الذي تتحدد به هذه التناقضات وتحدده . انه كاللاوعي في البنية النفسية عند فرويد ، لا وجود له الا في آثاره ، أي انه غائب عن مستواه البنيوي ، حاضر دوما في بقية المستويات البنيوية . وهنا تبرز بوضوح الاهمية العلمية لأعمال آلتوسير في تحديد الوضع النظري للمستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية ، فيمكن اذن الرجوع اليها ، ولا حاجة بنا الى التوسع في عرضها . غير ان ما يهمنا في هذا الصدد شيء آخر نختلف فيه مع آلتوسير ، كما سبق أن بينا .

ان علاقة التحدد بين التناقضات تظهر في التفاوت البنيوي لهذه التناقضات ، وعلاقة

السيطرة بينها تظهر في تفاوتها التطوري . هذا الفصل النظري الذي قمنا به ضروري لفهم تعقد حركة التطور التاريخية الفعلية للبنية الاجتماعية ، فالتفاوت التطوري هو الشكل المميز لوجود التفاوت البنيوي في حركة التطور التاريخي ، ولا بد من تحديد هذا لفهم ذاك . فنحن هنا أمام حركتين متميزتين من تفاوت التناقضات : حركة عمودية وحركة أفقية . وهاتان الحركتان مرتبطتان أصلا في التطور التاريخي ، لا يمكن الفصل بينهما ، اذ أن حركة التفاوت الافقي هي حركة تفاوت أفقي للتفاوت العمودي ، أي أن التفاوت التطوري للتناقضات البنيوية هو في حد ذاته تطور تفاوتها البنيوي . وتظهر أهمية هذا التحديد ، أي هذا التمييز النظري المعقد للتناقضات ، حين نريد فهم علاقة الصراع الطبقي بتطور البنية الاجتماعية . وهنا ، لا بد من التمييز بين المراحل التاريخية المختلفة التي يمر بها تطور هذه البنية داخل اطارها البنيوي الثابت ، أي داخل أطار نظام الانتاج الذي تتطور فيه ، والذي يحدد تطورها هذا . فتحرك التناقض الرئيسي - وتحرك التناقضات الثانوية ايضا - في الاطار البنيوي الثابت لتطور البنية الاجتماعية ، يتحدد بشكل يختلف باختلاف المراحل التاريخية لتطور هذه البنية . واختلاف التحرك فيه لا يرجع الى اختلاف اطرافه المكونة له وحسب ، بل يرجع ايضا الى اختلاف التنقل في مظاهره بين مختلف المستويات البنيوية الخاصة بالبنية الاجتماعية ، أي الى اختلاف التنقل في المظهر الرئيسي بين هذه المستويات . هذا التنقل العمودي في مظاهر التناقض الرئيسي يتحدد بتحدد أطرافه . اذا كانت اطراف التناقض الرئيسي مثلا ، في مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية ، هي هذه الوحدة التناقضية الصراعية بين العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة من جهة ، وبين البرجوازية الكولونيالية الممثلة للبرجوازية الاستعمارية من جهة اخرى ، فان المظهر الايديولوجي لهذا التناقض قد لا يبرز فيه كمظهر رئيسي كما يمكن أن يبرز ، وكما هو بالفعل ، في مرحلة تاريخية أخرى يكون فيها طرفا هذا التناقض العمال والفلاحين من جهة ، والبرجوازية الصغيرة ، كطبقة مسيطرة ، من جهة اخرى . فضرورة التفارق الطبقي مثلا بين الطبقة العاملة وبين البرجوازية الصغيرة ، سواء على صعيد الوجود الطبقي أم على صعيد الصيرورة الطبقية ، لا تبرز ، وبالاخص في الممارسة السياسية للطبقة العاملة ، بشكل حاد في المرحلة الاولى ، كما تبرز في المرحلة الثانية . ففي هذه المرحلة الاخيرة بوجه خاص ، تكوّن الايديولوجية البرجوازية الصغيرة خطرا رئيسيا على تطور الوعي عند الطبقة العاملة يهدد نجاح الثورة الاشتراكية نفسه ، لان من المستحيل ان تقوم هذه الطبقة بثورتها بوعي طبقي برجوازي

صغير . هذا الخطر الذي يحيق بها يفرض على طليعتها الثورية ان تحارب بقوة مختلف اشكال هذه الايديولوجية المقيتة . ان الضرورة الثورية لتفارق الطبقة العاملة طبقيا عن البرجوازية الصغيرة ، داخل الحركة الشاملة للصراع الطبقي ، هي التي تحدد ضرورة هذا الصراع الايديولوجي ، كمظهر رئيسي للصراع الطبقي . معنى هذا أن تحرك التناقض الرئيسي ، أي تبدل أطرافه ، هو الذي يحدد اختلاف التنقل في مظهره الرئيسي بين المستويات البنيوية ، من مرحلة تاريخية الى مرحلة تاريخية اخرى . والاختلاف هنا ليس في تنقل هذا المظهر الرئيسي فحسب، بل كذلك في تطوره ، أو بالاحرى ، في تحركه أيضا . فللمظهر الرئيسي ايضا ، كما للتناقض الرئيسي ، تحركه الخاص على المستوى البنيوي الذي هو فيه ، أي ان التناقض الايديولوجي مثلا ، كمظهر رئيسي للتناقض الرئيسي ، في فترة محددة من مرحلة تاريخية محددة ، له تحركه الخاص الذي يتميز به عن تحرك التناقض الرئيسي ، بمقدار ما يحدد هذا التناقض الرئيسي تميز تحركه ، كتحرك مميز لمظهره الرئيسي ، في اطار التناقض الاساسي المحدد لوحدة التناقضات البنيوية . هذا التحرك الخاص للمظهر الرئيسي ، وللمظاهر الثانوية ايضا ، للتناقض الرئيسي ، أي هذا التحرك المميز في اطار من الاستقلال النسبي ، ليس في الحقيقة سوى انعكاس لتفاوت التناقضات البنيوي في حركة تطورها التفاوتي . يمكننا القول اذن ان اختلاف التنقل بين المستويات البنيوية للمظهر الرئيسي للتناقض الرئيسي ، من مرحلة الى مرحلة ، لا بد أن يرافقه اختلاف في وجود هذا المظهر الرئيسي نفسه ، فالاسلام مثلا ، كطرف في التناقض الايديولوجي بينه وبين الايديولوجية الاستعمارية ، لعب في الجزائر ، في مرحلة السيطرة الاستعمارية ، دورا يختلف عن الدور الذي يلعبه الآن في مرحلة « الاستقلال السياسي » . واختلاف هذا الدور بين المرحلتين التاريخيتين يدخل في تاريخ الايديولوجية الوطنية وتطورها ، في علاقته بتطور الصراع الطبقي بالبنية الاجتماعية الكولونيالية .

وبامكاننا اعطاء مثال آخر على تحرك المظهر الرئيسي للتناقض الرئيسي ، واختلاف هذا التحرك من مرحلة الى مرحلة في اطار تحرك التناقض الرئيسي ، أي باختلاف تحرك هذا التناقض . فمفهوم القومية مثلا ، لم يبق كما هو طول مراحل تطور الصراع الطبقي الخاص بالبنية الاجتماعية الكولونيالية ، أي طول مراحل تحرك التناقض الرئيسي في هذه البنية ، بل مر بمراحل مختلفة من التطور انعكست فيها مراحل تطور البنية الايديولوجية الخاصة بهذه البنية الاجتماعية بشكل يظهر فيه بوضوح تام مدى ارتباط مراحل تطور هذه البنية الايديولوجية بمراحل تطور البنية الاجتماعية نفسها ، أي بمراحل تحرك التناقض

الرئيسي وتبدل اطرافه . ففي هذه المرحلة التاريخية الراهنة من تطور بنيتنا الاجتماعية ، أي في هذه المرحلة التي بدأت فيها الطبقة العاملة تظهر ، على صعيد الممارسة السياسية ، كالقوة الرئيسية في تطور الثورة التحررية ، صار من المستحيل تحديد مفهوم القومية بمعزل عن مفهوم التحويل الاجتماعي الثوري . معنى هذا ان طبيعة تحرك التناقض الرئيسي في هذه المرحلة هي التي حددت تضمن المفهوم الاول للمفهوم الثاني ، كبعد ضروري فيه .

لنتابع التحديد النظري لتعقد التناقضات ، سواء في وجودها البنيوي أم في تطورها التاريخي .

اذا كان المستوى البنيوي للتناقض الرئيسي ، أي للتناقض المسيطر في تطور البنية الاجتماعية الطبقية والمحرك له ، هو دوما المستوى السياسي ، فان طرفي هذا التناقض يختلفان باختلاف المراحل التاريخية المحددة الخاصة بشكل تاريخي محدد من اشكال البنية الاجتماعية . هذا التحرك الافقي في التناقض الرئيسي ، أي هذا التبدل في طرفيه ، أساسي لفهم تطور البنية الاجتماعية ، لانه هو الذي يحدد طبيعة المرحلة التاريخية التي تمر بها البنية الاجتماعية ، في اطار نظام الانتاج الثابت الذي تنتمي اليه . ان التحرك الافقي للتناقض الرئيسي ، أي تبدل طرفيه ، هو اذن تبدل في علاقات السيطرة بين القوى الطبقية ، وهو الذي يحدد انتقال البنية الاجتماعية من مرحلة تاريخية الى مرحلة تاريخية اخرى ، في اطار تطورها التاريخي الشامل . غير ان هذا التبدل لا يعني بالضرورة حصول ثورة في تطور البنية الاجتماعية ، أي انه لا يعني مطلقا تحويلا ثوريا في نظام الانتاج . بمعنى آخر ، ليس كل تبدل في طرفي التناقض الرئيسي ثورة ، فالثورة لا تتم الا بكسر الاطار البنيوي لتطور البنية الاجتماعية . قد يتبدل اذن طرفا التناقض الرئيسي ، أي قد يتبدل شكل توزع القوى الطبقية المتصارعة ، وقد تنتقل علاقة السيطرة الطبقية من طبقة الى اخرى ، أو من تحالف طبقي محدد الى تحالف طبقي آخر ، فتنتقل السلطة الطبقية من طبقة الى اخرى ، من غير أن يحدث بالضرورة ثورة ، أي من غير أن يحدث في التناقض الاساسي أي تغيير ، فيبقى بذلك ثابتا ، كاطار بنيوي لتطور البنية الاجتماعية . هذا التحرك الافقي في التناقض الرئيسي ، مع ثبات التناقض الاساسي وبقائه كاطار بنيوي محدِّد لتطور البنية الاجتماعية ، هو ما حاولنا فهمه ، في دراسة سابقة عن الاستعمار والتخلف ، باستعمالنا مفهوم « الاستبدال الطبقي » . ان التحرك الافقي للتناقض الرئيسي ، اي للصراع الطبقى ، لا يحدث في البنية الاجتماعية ثورة ، الا اذا رافق هذا التحرك تغيرا في التناقض الاساسي

نفسه . ان من الضرورة المطلقة اذن ، على الصعيدين : النظري والعملي ، ان نميز بين المراحل التاريخية لتطور البنية الاجتماعية ، فلا نأخذ انتقال البنية من مرحلة الى مرحلة كانتقال من نظام انتاج إلى نظام انتاج آخر ، ولا يتكوّن عندنا وهم نظري ، آي عمى فكري ذو خطر كبير على ممارستنا السياسية الثورية ، فنعتبر ما ليس بثورة ثورة ، وما هو تغيير لتطور البنية الاجتماعية داخل اطارها البنيوي تغييرا لهذا الاطار . وتظهر أهمية هذه الضرورة النظرية المطلقة التي أشرنا اليها باستخدام مفهوم «الاستبدال الطبقي» ، بوجه خاص ، في محاولة فهم التطور التاريخي الخاص بالبنية الاجتماعية الكولونيالية . بل يمكن القول ان المنطق المتميز لتطور هذه البنية بالذات هو الذي يحدد امكان تبلور هذا المفهوم النظري في النظرية الماركسية للثورة بخاصة ، وللتاريخ بعامة . فالبنية الاجتماعية الرأسمالية لم تعرف ، في تطورها التاريخي ، هذا الاستبدال الطبقي الذي تتميز به البنية الاجتماعية الكولونيالية . فانتقال السلطة السياسية ، في البنية الاجتماعية الاولى ، كان بين فئات الطبقة البرجوازية المسيطرة نفسها ، من الفئة الصناعية مثلا الى الفئة المالية ، اكثر منه بين طبقتين اجتماعيتين مختلفتين ، من البرجوازية الى البرجوازية الصغيرة مثلا ، كما هو الحال في البنية الاجتماعية الكولونيالية . والاختلاف في تطور الصراع الطبقي بين البنيتين يرجع في اساسه الى اختلاف في طبيعة البنية الطبقية بين هاتين البنيتين . هذا الانتقال في السلطة السياسية اذن من البرجوازية الكولونيالية الى البرجوازية الصغيرة ، هو انتقال للبنية الاجتماعية الكولونيالية من مرحلة تاريخية الى مرحلة تاريخية اخرى داخل اطارها البنيوي نفسه ، وليس اطلاقا تغييرا لهذا الاطار ، أي انتقالا لهذه البنية الاجتماعية الى نظام انتاج آخر . ان التحرك الافقي للتناقض الرئيسي ، كما حددناه ، لا يستلزم بالضرورة تغييرا في التناقض الاساسي ، بل يمكن القول ان شرط هذا التحرك الافقي للتناقض الرئيسي هو بقاء هذا التناقض الاساسي وثباته .

قلنا ان التحرك الافقي للتناقض الرئيسي هو تبدل طرفيه ، وهذا التبدل يحدد انتقال البنية الاجتماعية ، في شكلها التاريخي المحدد ، من مرحلة تاريخية الى مرحلة تاريخية اخرى . وهنا ، لا بد لهذا التحديد النظري ان يتبعه تحديد نظري آخر لتطور التناقضات ، أي لتفاوتها . فالتناقض الرئيسي ثابت أفقيا ، أي ثابت في طرفيه طول زمان المرحلة التاريخية التي يحددها . معنى هذا انه ثابت افقيا في تحركه ما دام تحركه يتم في اطار مرحلة تاريخية محددة من تطور البنية الاجتماعية ، أو قل ان تحركه هذا ، في اطار المرحلة

التاريخية التي يحددها ، هو هو ثباته ، أي ثبات طرفيه ، في هذه المرحلة ، في اطار التناقض الاساسي الثابت . فالتناقض الرئيسي بين تحالف القوى الطبقية الثورية وتحالف القوى الطبقية المعادية للثورة مثلا ، في مرحلة تاريخية محددة في تطور البنية الاجتماعية ، يظل ثابتا ، أي ان الثبات في هذين الطرفين المكونين له يظل زمان هذه المرحلة التاريخية ، وان كان هذا الثبات لا ينفي ، بل بالعكس ، يستلزم وجود تفاوت ، أي تطور وتغير ، في علاقات السيطرة بين مختلف القوى الطبقية المتحالفة التي يضمها كل طرف من طرفي هذا التناقض ، أي في علاقات السيطرة بين التناقضات الثانوية في كل طرف من هذين الطرفين . وهذا ما سنراه بعد قليل .

غير ان لهذا التناقض الرئيسي حركة اخرى ، نود ، للدقة في التعبير ، ان نخصص لها عبارة تميزها عن هذا التحرك الافقي الثابت في اطار مرحلة تاريخية واحدة . ان للتناقض الرئيسي ايضا حركة عمودية هي حركة تنقل مظاهر وجوده بين المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية ، في مراحلها التاريخية المختلفة . ولقد سبق أن أشرنا الى ان هذا التنقل في مظاهر وجود التناقض الرئيسي بين المستوبات البنيوية ، انما يتحدد بالتحرك الافقي لهذا التناقض ، في اطار تحدد التناقضات البنيوية بالتناقض الاساسي ، كما ان هذه الحركة العمودية للتناقض الرئيسي ، أي هذا التنقل لمظاهر وجوده ، يحدد بالضرورة حركته الأفقية . فالصراع الايديولوجي مثلا له فعله في تحرك الصراع الطبقي السياسي ، بمقدار ما هو مظهر من مظاهر هذا الصراع الطبقي . لهذا كله ، لا بد ان نميز بين مظاهر التناقض الرئيسي وبين اطرافه ، فمظاهره ليست اطرافه ، كما ان تحركه العمودي ، أي تنقل مظهره الرئيسي ، ليس تحركه الافقي . وهذا التمييز ، على الصعيد النظري ، نتيجة مباشرة للتمييز بين التفاوت البنيوي والتفاوت التطوري للتناقضات ، وهو ضروري اطلاقا لفهم هذه الظاهرة المعقدة في تطور الصراع الطبقي ، أي لفهم هذه العلاقة الدياليكتيكية بين ثبات التناقض الرئيسي في تحركه الافقي من جهة ، وتنقل مظهره الرئيسي بين المستويات البنيوية ، أي حركته العمودية من جهة أخرى ، في مرحلة تاريخية محددة . وانتفاء هذا التمييز النظري بين مظاهر التناقض الرئيسي وأطرافه ، كما هو الحال عند ماوتسي تونغ في مقاله الشهير حول التناقض ، هو نتيجة ـ كما قلنا ـ لانتفاء التمييز النظري بين التفاوت البنيوي والتفاوت التطوري . وهو يقود مباشرة الى غموض نظري يتعلق بتحديد المستوى البنيوي الخاص بالتناقض الرئيسي في البنية الاجتماعية من ناحية ، كما ظهر ذلك في اعمال

آلتوسير ، انطلاقا من هذا الغموض للتناقض السياسي في تطور هذه البنية ، وبالتالي في تحديد دور الصراع الطبقي في هذا التطور . فاذا تماثلت مظاهر التناقض الرئيسي وأطرافه ، كما يوحي بذلك ماوتسي تونغ ، كان تنقل مظهره الرئيسي هو هو تحركه ، أي أن حركة تنقل هذا المظهر تصير بذلك الحركة الوحيدة للتناقض الرئيسي . وهذه هي النتيجة التي يصل اليها آلتوسير ، انطلاقا من هذا الغموض النظري عند ماوتسي تونغ ، حين يؤكد على امكانية تنقل التناقض الرئيسي نفسه بين مختلف المستويات البنيوية . ومن ناحية أخرى ، يقود انتفاء ذلك التمييز النظري الى غموض نظري يتعلق بالبنية الزمانية المعقدة الخاصة بالتناقض الرئيسي ، وبوجه خاص ، بوتيرة تغيره ، أي تبدل أطرافه . فاذا كانت مظاهره هي أطرافه ، كانت وتيرة تغيره هي وتيرة تنقله ، أكثر منها وتيرة تبدل أطرافه . ومع أن ماوتسي تونغ ، في كل الأمثلة التي يعطيها على التناقض الرئيسي ، يضع هذا التناقض بشكل دائم على المستوى السياسي ـ بخلاف آلتوسير ـ ، من غير أن يقوم بتحديد نظري صريح لمستوى هذا التناقض ، فانه لا يفرق بين المظهر والطرف في هذا التناقض ، فيخلط بينهما . مع أن وتيرة تنقل المظهر الرئيسي للتناقض الرئيسي تختلف عن وتيرة تحرك هذا التناقض . فالوتيرة الأولى أسرع بكثير من الوتيرة الثانية ، إذ أن حركة التنقل هذه للمظهر الرئيسي تتحقق في اطار ثبات التناقض الرئيسي ، أو في اطار تحركه الثابت ، في مرحلة تاريخية محددة . والتعقد في البنية الزمانية الخاصة بالتناقض الرئيسي راجع ، في الحقيقة ، إلى وجود علاقة دياليكتيكية وثيقة بين حركة التنقل هذه وبين هذا التحرك الثابت ، في اطار التناقض الأساسي ، في مرحلة تاريخية محددة .

ان تحدد المراحل التاريخية في تطور البنية الاجتماعية يكون بتحرك التناقض الرئيسي ، أي بحركته الافقية بتبدل أطرافه . غير ان هذا التحديد لا يتم بمعزل عن التناقض الاساسي وعن فعله المستمر في تطور الصراع الطبقي . واذا نحن عزلنا فعل التناقض الرئيسي في تحديد هذه المراحل التاريخية ، فلسهولة العرض الفكري من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، لان عمر البنية الاجتماعية يتحدد اصلا بتطور الصراع الطبقي فيها ، في اطار نظام انتاج محدد . ونظام الانتاج هذا ثابت لا يتغير طول مراحل تطور هذه البنية الاجتماعية . لهذا ، يستحيل نظريا تحديد هذه المراحل التاريخية بالنسبة الى نظام الانتاج القائم ، أو بالاحرى بالنسبة الى التناقض الاساسي الثابت فيه ، ولا بد من القيام بهذا التحديد بالنسبة الى التناقض الرئيسي المسيطر أي بالنسبة الى هذا التناقض المتغير . فبكل

تغير في هذا التناقض ، في اطار التناقض الاساسي ، أي بكل تبدل في اطرافـه ، أو في علاقات السيطرة بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة ، يدخـل تطـور البنية الاجتماعية في مرحلة تاريخية جديدة تختلف عن المرحلة السابقة . الا ان هذا التغير في التناقض الرئيسي لا يتم بمعزل عن فعل التناقض الاساسي فيه . وبرغم ثبات هذا التناقض الاساسي في البنية الاجتماعية ، في اطار نظام انتاج محدد ، فان لهذا التناقض حركة خاصة به تتميز ، بنيويا وتطوريا ، عن الحركة المعقدة الخاصة بالتناقض الرئيسي ، وان انعكست فيهـا . وحركة هذا التناقض الاساسي هي حركة تحديد مستمر لحركة التناقض الرئيسي المعقدة ، وبالتالي لحركة بقية التناقضات في البنية الاجتماعية المحددة . والتعقد في حركة التناقض الاساسي يعود الى كونها حركة ثبات لهذا التناقض في البنية الاجتماعية . ولفهم التعقد في هذه الحركة ، لا بد أن نميز بين طرفي هذا التناقض الاساسي : القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . فالثبات البنيوي في هذا التناقض يعود أصلا الى الثبات في وجود علاقات الانتاج نفسها في البنية الاجتماعية المحددة ، مهما تبدلت علاقات السيطرة بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة ، في اطار نظام انتاج واحد . أو بالاحرى ، ان علاقات الانتاج الخاصة بنظام انتاج محدد تظل ثابتة ، مهما تنقلت علاقة السيطرة بين الطبقات ، في اطار هذا النظام من الانتاج الذي يحدد العلاقة بين هذه الطبقات كعلاقة سيطرة طبقية . في اطار هذا الثبات البنيوي في علاقات الانتاج الخاصة بنظام انتاج محدد ، تتطور القوى الاجتماعية المنتجة ، وتطور هذه القوى المنتجة ، في اطارها هذا ، هو الذي يحدِّد في النهاية حركة التنـاقض الاساسي . وحركة التناقض الاساسي هذه ، والتي هي حركة تطور للقوى المنتجة في ثبات بنيوي لعلاقات الانتاج ، هي التي تحدد حركة التناقض الرئيسي في تغيره ، أي في تبدل اطرافه ، في اطار التناقض الاساسي الثابت . غير ان تحديد مراحل تطور البنية الاجتماعية يكون بحركة التناقض الرئيسي هذه ، لا بحركة التناقض الاسـاسي ، لان تطـور البنية الاجتماعية ، في اطار نظام انتاج محدد ، يكون بتطور الصراع الطبقي فيهـا ، لا بتطـور التناقض الاساسي ، أي الاقتصادي ، الثابت بثبات علاقات الانتاج فيه . معنى هذا ان تحديد تطور القوى المنتجة في علاقتها بعلاقات الانتاج ، للمراحل التاريخية في تطور البنية الاجتماعية ليس تحديدا مباشرا ، أي ميكانيكيا لهذه المراحل ، بل هو تحـديد ، ان صح القول ، غير مباشر ، أي تحديد لها بمقدار ما تحدد حركة التناقض الاسـاسي هذه حركة التناقض الرئيسي ، أي حركة الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية . وبتعبـير آخـر ، ان تطور القوى المنتجة لا يحدد هذه المراحل التاريخية في تطور البنية الاجتماعية الا عبر تحديد

التناقض الرئيسي لها ، في حركة تبدل اطرافه . فمن الخطأ الفادح اذن ان نحدد هذه المراحل التاريخية مباشرة بتطور القوى المنتجة ، في عزلة عن الصراع الطبقي كما يحاول أن يفعل روجيه غارودي مثلا ، وكما يظهر ذلك في هذا التيار الايديولوجي التكنوقراطي الجارف . فالقوى المنتجة ليست بنية متميزة داخل البنية الاجتماعية الشاملة ، أي أنها ليست ، في هذه البنية الاجتماعية ، مستوى بنيويا متميزا . انها طرف في التناقض الاساسي ، يتطور داخل اطار الطرف الآخر في هذا التناقض ، والذي هو علاقات الانتاج الاجتماعية . وهذا الطرف الآخر في التناقض الإساسي ، أي علاقات الانتاج ، هو الذي يتحدد كبنية ، وليست القوى المنتجة التي تتحدد كبنية . أما الذي يحدد المستوى البنيوي الاقتصادي في البنية الاجتماعية ، فهو هذه العلاقة التناقضية بين طرفين أحدهما بنية والآخر ليس بنية . هذا التحديد النظري للقوى المنتجة له أهميته البالغة على الصعيد النظري والعملي معا . فاذا تحددت القوى المنتجة كبنية ، أي كمستوى بنيوي متميز في البنية الاجتماعية ، يتم عزلها عن علاقات الانتاج ، أي عن الاطار البنيوي لتطورها والذي لا وجود لها الا بوجوده ، كان تطورها كبنية متميزة هو المحدِّد لتطور البنية الاجتماعية ولمراحلها التاريخية . وهنا ، في هذا الخطأ النظري ، يكمن الاساس النظري لهذا التيار الايديولوجي التكنوقراطي الذي وجد في روجيه غارودي ممثلا له . وهذا الخطأ النظري في حد ذاته مظهر من مظاهر سيطرة الايديولوجية البورجوازية ، التي تحاول أن تتغلغل الى الفكر الماركسي نفسه عن طريق الايديولوجية البنيوية .

لقد انحصر تحليل التناقضات البنيوية في البنية الاجتماعية الى الآن بالتحديد النظري للعلاقة البنيوية بين التناقض الاساسي والتناقض الرئيسي ، وبين التناقض الرئيسي والمظهر الرئيسي في هذا التناقض . غير ان هذا التحديد النظري لا يكفي لفهم تطور التناقضات في البنية الاجتماعية ، فلا بد من تحديد علاقة التناقضات الثانوية بالتناقض الرئيسي لفهم هذا التطور الشامل . ان كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي يضم اطرافا متعددة تتحدد العلاقات بينها كتناقضات ثانوية . مثال على ذلك : وجود التناقضات الثانوية بين التحالف الطبقي للقوى الثورية ، في مرحلة تاريخية محددة ، في علاقة هذا التحالف الصراعية ، كطرف في التناقض الطبقي الرئيسي ، مع القوى الطبقية المعادية للثورة ، كطرف آخر في التناقض ، والتي توجد بينها ايضا تناقضات ثانوية . غير ان هذه القوى الطبقية المتحالفة ، في كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي ، ليست قوى متساوية . هذا التفاوت البنيوي في وجودها الطبقي ، في اطار تحالفها ، هو الذي يحدد وجود تناقضات

بينها . فالتفاوت اذن موجود بالضرورة بينها ، وهو أساسي لوجود التناقض الرئيسي نفسه كتناقض مسيطر . والتفاوت هنا بالضرورة معقد ، لانه من جهة ، تفاوت بنيوي وتطوري بين طرفي هذا التناقض الرئيسي ، بمعنى ان السيطرة فيه لا بد تعود لطرف واحد على الطرف الآخر (٣) ، ولانه ، من جهة اخرى تفاوت بنيوي وتطوري داخل كل طرف من طرفي هذا التناقض ، أي بين المجموعة الواحدة للقوى الطبقية المتحالفة . وهذا التفاوت داخل طرف التناقض الرئيسي يتحدد بالتفاوت بين طرفي هذا التناقض . معنى هذا ان السيطرة الطبقية ، في مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور البنية الاجتماعية ، داخل كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي ، تعود دوما الى قوة طبقية واحدة من قوى التحالف الطبقي ، في اطار السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة . وقد تكون هذه القوة الطبقية طبقة واحدة أو فئة محددة من طبقة محددة . فالسيطرة الطبقية في تحالف القوى الطبقية المعادية للحركة الثورية التحررية في لبنان مثلا ، في هذه المرحلة التاريخية المحددة ، تعود الى فئة طبقية محددة هي ما يسميها الشيوعيون بالطغمة المالية . أما السيطرة الطبقية في تحالف القوى الثورية في فيتنام الجنوبية مثلا ، فتعود الى الطبقة العاملة . ان الوجود الضروري للسيطرة الطبقية داخل كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي هو اذن وجود التفاوت البنيوي للتناقضات الثانوية في كل من الطرفين . غير ان هذا التفاوت البنيوي بين التناقضات الثانوية ليس ثابتا اطلاقا ، بل هو في تطور مستمر داخل اطار الثبات الافقي للتناقض الرئيسي ، في مرحلة تاريخية محددة ، أي داخل اطار الثبات المرحلي لهذا التناقض . ووجود هذا التطور في التفاوت البنيوي بين التناقضات الثانوية يفرض بالضرورة وجود صراع طبقي بين القوى الطبقية المتحالفة ، في اطار تحالفها نفسه . ومنطق التطور في هذا الصراع الطبقي ، داخل اطار التحالف الطبقي ، هو أن يقود الى احداث تغيير في علاقة السيطرة بين القوى الطبقية المتحالفة ، في اطار تحالفها الطبقي نفسه ، أي الى احداث تغيير في علاقة السيطرة في تطور التفاوت البنيوي للتناقضات الثانوية . هذا التغيير في علاقة السيطرة بين التناقضات الثانوية ، في كل طرف من طرفي التناقض

(٣) الا في حالة استثنائية يحددها غرامشي كحالة توازن كارثي ، وهي في الحقيقة حالة أزمة كارثية في تطور الصراع الطبقي . في هذه الحالة ، تكون الطبقة المسيطرة عاجزة عن فرض سيطرتها الطبقية على بقية الطبقات ، وبالاخص على الطبقة التي هي نقيضها المباشر ، وتكون الطبقة الرئيسية التي تخضع لسيطرة الطبقة المسيطرة عاجزة عن كسر اطار السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة .

الرئيسي ، هو الذي يحدد حركة التناقض الرئيسي ، في اطار تحدد هذه الحركة بحركة التناقض الاساسي . فهو اذن اساسي لوجود التناقض الرئيسي نفسه ، لانه يحدد طبيعة المرحلة التاريخية التي ستنتقل اليها البنية الاجتماعية في تطورها التاريخي ، بتحديده ، لتغير التناقض الرئيسي نفسه بتبدل أطرافه . وبشكل أدق ، ان تغير التناقض الرئيسي هذا لا يتم الا اذا أدى التغير في علاقة السيطرة بين التناقضات الثانوية الى كسر الاطار البنيوي الذي يضم هذه التناقضات كطرف في التناقض الرئيسي . حينئذ ، يتبدل طرفا التناقض الرئيسي ، فيتغير وضع التناقضات الثانوية في البنية الاجتماعية ، وتنتقل هذه البنية الى مرحلة تاريخية جديدة . أما اذا تم هذا التغير في علاقة السيطرة بين التناقضات الثانوية في ثبات اطارها البنيوي كطرف في التناقض الرئيسي ، أي في اطار التحالف الطبقي نفسه من غير كسر له ، فان التناقض الرئيسي بالطبع يظل ثابتا بثبات طرفيه ، أي ان البنية الاجتماعية لا تنتقل الى مرحلة تاريخية جديدة في تطورها التاريخي . لكن ، في كلتا الحالتين ، يظل التغير في علاقة السيطرة بين التناقضات الثانوية هو المحدِّد لطبيعة المرحلة التاريخية التي ستنتقل اليها البنية الاجتماعية . ان علاقة السيطرةهذه ، داخل كل طرف من طرفي التناقض الرئيسي ، تحدِّد اذن هذا التناقض في حركته ، في اطار تحددها به ، غير أن الشكل الذي تحدده به يختلف باختلاف وجودها في اطار تطور التفاوت البنيوي لكل طرف من طرفي هذا التناقض الرئيسي . وتظهر كل الاهمية العلمية والنظرية لاختلاف الوجود البنيوي في علاقة السيطرة بين التناقضات الثانوية ، اذا نظرنا الى هذه العلاقة من خلال مثال محدد . اذا تم تغير التناقض الرئيسي مثلا ، في مرحلة تاريخية محددة ، كانت فيها السيطرة الطبقية ، في تحالف القوى الطبقية ، للبورجوازية الصغيرة في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، فان هذا التغير للتناقض الرئيسي يكون بالضرورة تغيرا مرحليا ، أي تبدلا في طرفيه ، في اطار ثبات التناقض الاساسي في هذه البنية الاجتماعية . أما اذا تم هذا التغير في شروط تاريخية محددة كانت فيها السيطرة الطبقية ، في تحالف القوى الطبقية ، للطبقة العاملة ، فان هذا التغير لا يكون اطلاقا تغيرا مرحليا ، بل يكون تغيرا ثوريا ، أي تغيرا في التناقض الرئيسي يقود بالضرورة الى تغيير في التناقض الاساسي نفسه ، أي الى انتقال البنية الاجتماعية الى نظام انتاج آخر ، هو في هذا المثال نظام الانتاج الاشتراكي ، وليس الى مرحلة تاريخية جديد في اطار نظام الانتاج القائم . معنى هذا ان التغير في التناقض الرئيسي لا يقود الى تحويل ثوري في البنية الاجتماعية هو قفزتها البنيوية ، الا اذا كانت السيطرة الطبقية ، في تحالف القوى الطبقية الذي يؤدي تطوره الى تغيير التناقض

الرئيسي ، للطبقة التي تحمل في صيرورتها الطبقية نظاما انتاجيا جديدا . أما اذا كانت السيطرة الطبقية لغير هذه الطبقة ، فان تغير التناقض الرئيسي يظل سجين ثبات التناقض الاساسي . وهذا التغير المرحلي للتناقض الرئيسي هو في الحقيقة دليل على عجز الطبقة الثورية عن انتزاع السيطرة الطبقية في التحالف الثوري لقوى طبقية محددة ، في اطار تطور التناقضات الثانوية في هذا التحالف . من هنا أتت الاهمية القصوى ، وبخاصة في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، لتطور التفاوت البنيوي بين التناقضات الثانوية ، في تطور الصراع الطبقي الشامل نفسه . ان الحل الثوري للتناقض الرئيسي ، والذي يكون بحل التناقض الاساسي على المستوى البنيوي للتناقض الرئيسي ، يمر اذن بالضرورة عبر تطور التناقضات الثانوية بشكل تتحدد فيه علاقة السيطرة بين هذه التناقضات كسيطرة طبقية للطبقة الثورية في التحالف الثوري للقوى الطبقية .

على هذا الضوء من التحديد النظري لتطور التناقضات في البنية الاجتماعية ، يمكننا فهم ظاهرة تاريخنا المعاصر ، أي ظاهرة النضال الوطني من أجل التحرر من الاستعمار . ان التناقض الرئيسي في مجتمعنا الكولونيالي ، أي في اطار التناقض الاساسي الخاص بنظام الانتاج الكولونيالي ، هو **التناقض الوطني** . فالصراع الوطني التحرري اذن هو شكل تاريخي محدَّد للصراع الطبقي ، خاص بالمجتمع الكولونيالي ، به يتحرك تاريخنا ويتحقق . معنى هذا ان الصراع الوطني ، كصراع طبقي خاص بالبنية الاجتماعية الكولونيالية ، هو القوة المحركة لتاريخنا ، والدافعة له نحو تحقيق قفزته البنيوية الضرورية في الانتقال الى البنية الاشتراكية . وبحل التناقض الوطني وحده حلا ثوريا ، أي بحل هذا التناقض السياسي الرئيسي المتميز ، يتم في البنية الاجتماعية الكولونيالية تحقيق الانتقال الى نظام الانتاج الاشتراكي . ومن الوهم الاعتقاد بامكانية تحقيق هذا الانتقال عن طريق حل تناقض آخر ، ومن الوهم اعتبار التناقض الوطني تناقضا غير طبقي . ان حل التناقض الاقتصادي الخاص بالبنية الاجتماعية الكولونيالية لا يكون الا بحل التناقض الوطني في هذه البنية حلا ثوريا ، أي بصراع وطني هو صراع سياسي طبقي ، له في البنية الاجتماعية الكولونيالية شكل تاريخي يحدِّده كصراع وطني . لذلك أمكن القول ان الثورة التحررية هي هي الثورة الاشتراكية . والطبقة العاملة وحدها هي التي تستطيع فعلا أن تقود بحزبها الشيوعي الثوري ، قوى التحالف الطبقي نحو تحقيق هذه الثورة التحررية ، لان عليها بالضرورة ان تقوم بذلك .

القِسْمُ الثّاني

في نمط الأنتاج الكولونيالي

مقـــدمة

هل من ضرورة لكتابة مقدمة جديدة لهذا القسم الثاني ، وقد كتبت مقدمة القسم الاول ، في الحقيقة ، في ضوء ما وصل اليه البحث من نتائج في القسمين معا ؟ وكنت قد انهيت القسم الاول ـ ما عدا الفصل الثامن منه ـ في صيف ١٩٧١ ، فاجتزأته من الدراسة ودفعت به الى النشر لاسباب بينتها للقارىء ، هي الاسباب نفسها التي تدعوني الان الى اجتزاء قسم اخر لنشره تحت عنوان « في نمط الانتاج الكولونيالي » . والقسم هذا جاهز للطبع منذ صيف ١٩٧٢ ، لم انشره حتى اليوم ظنا مني ان الدراسة كانت ستنتهي عنده ، لا ينقصها سوى خاتمة استخلص فيها ما كان حاضرا في منطلقات البحث نفسه ، فأعود من النهاية الى البداية في حركة لا تنغلق الا لتفتح افقا اخر من البحث يصب في حقل الممارسة التاريخية والسياسية اكثر منه في حقل الممارسة النظرية . لكن التطور الموضوعي للبحث في آلية حركة التحرر الوطني ـ وهذا هو الموضوع الاساسي للدراسة كلها ـ تبع منطقا مختلفا هو منطقه الذي ارغمني على الدخول في قسم ثالث ما زلت اكتبه ، فكان علي ان اجتزىء ما هو جاهز ليكون من الدراسة قسمها الثاني ، والدراسة هذه واحدة في اقسامها الثلاثة . كنت اعلم منذ البدء ان العمل فيها عمل حرفي ، لأنه فردي . وكنت أخاطر ، عن وعي بضرورة المخاطرة . قلت ابدأ ، ثم يأتي النقد ، رفضا او شكا او تفكيكا او تعميقا ، او غير ذلك ، فتبدأ ورشة فكرية يعود فيها الفرد الى حجمه الطبيعي ، ويكتشف حدوده ليلتقي مع آخرين في عمل بحثي يترابط ويتناقض ، فيتكامل في شكل اجتماعي هو شكله العلمي . ولم يأت النقد ، بل اتى صمت لا اعلم ـ او اعلم ـ تأويله ، فظل العمل حرفيا . وما زلت في المخاطرة انتظر ما سوف يأتي بالضرورة ، شكل من النقد غير الصمت يفتقده الفكر دوما في مقاربته واقعا متميزا يعانده او يعاجزه .

لم يأت نقد ، اتت اصداء منه مبعثرة لململتها ، فعلمت ان اللغة في القسم الأول من هذه « المقدمات النظرية » حالت دون الوصول الى ما تقول ، وان

موضوع القول لا يبرر تعقيدا هو منها نقيض ما يجب ان تكون : اداة فهم ، لا عائقا للفهم . لعل ما علمت صحيح ـ وهو صحيح ـ ،ولعل فيه شيئا اخر يدل على نوع من الغموض اكتنف ـ موضوع البحث ـ وانا المسؤول الاول عنه ـ فلم أقدر على ايضاح ما يهدف منه بحث كان كلما قارب نهايته تشعب في بحث اخر ضروري له في مقاربته نهايته . لا اقول هذا من باب تبرير النفس ، فليس لي ان ابرر ما هو من منطق البحث ضرورته الموضوعية ، انما اريد ان اعود مرة اخرى الى ما قمت به من تحديد الموضوع الذي اعالج .

اعالج في هذه الدراسة ، باقسامها الثلاثة : ١ ـ في التناقض ، ٢ ـ في نمط الانتاج الكولونيالي ، ٣ ـ في تمرحل التاريخ ، موضوعا واحدا هو حركة التحرر الوطني . لكن هذه الدراسة ليست دراسة تاريخية لواقع تجريبي معين ـ كالعالم العربي ، مثلا ، في جزء من اجزائه ـ . ولئن اردت لها ان تكون كذلك لما استطعت ، فلست بمؤرخ . انها دراسة نظرية ، موضوعها واقع مفهومي ليس معطى ، بل يجب انتاجه في عملية متميزة من الانتاج هي عملية انتاج معرفي . في هذا القول شيء من الغرابة ، ان لم نقل من التناقض ، قد يرفضه القارىء بحق ، وقد يكون القارىء مخطئا في التسرع في رفضه : فالواقع المفهومي هذا ليس سوى جهاز المفاهيم الماركسية اللينينية نفسه ، فكيف يصح القول انه ليس معطى ، وكيف يصح القول بضرورة انتاجه . وهو الذي به نفكر حين نفكر واقعنا الاجتماعي ، بل هو الذي به نفكر عملية هذا الانتاج الذي هو انتاجه ؟

من هذه الغرابة في القول ، ومن ظاهر التناقض فيه ، انطلقت في البحث حتى اتبين الضرورة التي نحن فيها ، في هذه المرحلة الحاسمة من حركة التحرر الوطني ، في ان نفكر الادوات المفهومية التي بها نفكر ، حتى نتمكن من ان نفكر واقع هذه الحركة التاريخية . وبالممارسة علمت ان علينا ان نفكر ادواتنا هذه فيما نحن نفكر واقعنا هذا ، وان نفكر هذا الواقع فيما نحن نفكر ادوات معرفته . ولا سبيل لنا الى اعتماد منهج اخر من التفكير ان نحن اردنا ان نكون بالفعل ماديين . فاتى البحث بوجهين : وجه كان فيه بحثا في المفاهيم الاساسية الماركسية اللينينية ـ اعني في مفاهيم المادية التاريخية ـ ، ووجه كان فيه بحثا في حركة التحرر الوطني ، وغلب ، في الظاهر ، وجهه الاول على وجهه الثاني ، لاسيما في قسمه الاول الذي يبحث في التناقض ، فتساءل القارىء عن شرعية البحث ، او عن فائدته ، حين لم يجد الواقع

الاجتماعي حاضرا في البحث بلحمه وعظمه . وما كان لهذا الواقع ان يكون حاضرا فيه بهذا الشكل ،بل بشكل اخر هو شكلـه المفهومـي في علاقتـه بادوات معرفته . والعلاقة هذه علاقة معرفية ،هي نفسها القائمـة بـين جهاز المفاهيم الماركسية اللينينية وبـين حركة التحـر ر الوطنـي . انهـا ، بالتحديد ،موضوع الدراسة ،لا يغلب فيهـا طرف على اخـر الا في ترابـط الاثنين في حقل الصراع الطبقي بشكل تجـد فيه ،بالضرورة معرفـة الاول شرطها المادي في معرفة الاخر ،والعكس بالعكس . في اطار هذه العلاقة ، كان البحث في ذلك الجهاز المفهومي ،في وجه منه ،بحثـا في حركة التحـر ر الوطني ،لأنه بحث في ادوات معرفتها ،وكان البحث في هذه الحركة ،في وجه منه ،بحثا في مفاهيم المادية التاريخية ،لانه بحث في الشكل التاريخي الذي تتميز فيه كونية هذه المفاهيم ،في علاقتها بتلك الحركة ،وكان البحث ،كلما سار في وجهه الأول شوطا ،تسارع سيره في وجهه الاخر ،فازداد بالتالي ،تملكا لادوات معرفته ،واقترب اكثر من موضوع هذه المعرفة .

ربما اتى الغموض الذي اشرت اليه من الفصل بين هذين الوجهين من البحث ،ومن الاخذ بواحد منهما دون الاخر ،وبالتالي ،من ارادة الوصـول المبـاشر الى معرفـة الواقـع التجريبـي دون المرور بمعرفـة ادوات هذه المعرفة . لكن معرفة هذه الادوات ضرورية لمعرفة ذلك الواقع ،ولا بد من انتاجها في انتاج هذه المعرفة . لذا ،كان على الفكر العربي ،في صيرورته الماركسية اللينينية ،ان يقوم بما قام به « كانت » في تاريخ الفلسفة من نقـد لادوات المعرفة هو شرط ضروري لتحقق المعرفة ،او قل بمـا يشبـه هذه « الثورة الكانتية » . ويبقى الفارق ،بالطبع ،اساسيا بين هذه « الثورة » ، وبين ما على الفكر العربي ان يقوم به ،في مقاربته حركة التحرر الوطني من موقع طبقي برولیتاري ،من نقد لادواته المفهومية ،هو تمييز لكونيتهـا . ليس ما نهدف اليه ،اذن ،تحديدا لشرط امكان المعرفة بشكل عام ،فنحن لا نمشكل المعرفة ،لانها بالضبط ممارسية ،ولا علاقة لمنهجنا بهذا الفكر المثالي . وبرغم هذا ،نستشهد « بكانت » لنؤكد ،في هذا المجال ،ضرورة النظر في ادوات معرفتنا ،فيما نحن نقوم بها بانتاج معرفة الحركة التحررية الوطنية . ولا نهدف من هذا التأكيد سوى ان نعيد الى الكلمة معناهـا الفعلي ،والى المفهوم دقته العلمية ،حتى لا نستخدم المفهوم دون ان نفكره ،فيظل في استخدامه غير النقدي هذا حاملا ما يجب ان يتحرر منه ممـا علـق به ،في تاريخه ،من اثار ايديولوجية غريبة عنه ،تشـل فيه القـدرة على ان يكون

بالفعل اداة معرفة علمية . وللمفاهيم المادية التاريخية في حقل الممارسات الايديولوجية الخاصة ببنياتنا الاجتماعية الكولونيالية تاريخ طويل هو تاريخ الاشكال التي كانت تمارس فيها الطبقة العاملة في هذه البنيات الاجتماعية صراعها الايديولوجي الطبقي ضد البورجوازية الكولونيالية . ولم تكن ممارستها الايديولوجية هذه دوما ،في تاريخها الطويل ،ممارسة بروليتارية ، بل مرت بفترات طغى فيها طابع طبقي اخر عليها هو ،بالتحديد ،طابع برجوازي صغير . ولا يمكن عزل هذه المفاهيم ،في حضورها الممارسي في حقل الصراع الطبقي ،عن تاريخها هذا . فكان ضروريا ان نفكرها من جديد وان ننظر فيها بعين بروليتارية ناقدة ،لاسيما في هذه المرحلة الحاسمة من حركة التحرر الوطني التي هي مرحلة الازمة في قيادة البرجوازية الكولونيالية المتجددة لهذه الحركة ،وبالتالي ،مرحلة الضرورة الراهنة في القيادة البروليتارية للحركة التحررية . في شروط هذه المرحلة التاريخية بالذات يجد بحثنا شروطه المادية ،ويجد فيها شروط ضرورته في اعتماد ذلك المنهج من النظر في مفاهيم المادية التاريخية ،في علاقتها بالواقع الممارسي لحركة التحرر الوطني . فهل غريب ،بعد هذا ،ان يأتي النظر في هذه المفاهيم في شكل تعليمي ،كأنه شكل قراءتها الابتدائية ،او شكل ابجديتها الأولى ؟ لكن هذا الشكل منها ليس الا في الظاهر اوليا . فهو الشكل التاريخي الذي يتم انتاجه في النظر فيها في علاقتها التاريخية بواقع الحركة التحررية . ولا يضير بحثنا ان يستعيد اكتشاف الشكل الذي هي فيه هذه المفاهيم في علميتها ،بل بالعكس ،هدفه الاساسي هو ان يستعيد تملك هذا الشكل الذي هي فيه ادوات معرفة علمية . هل نجح بحثنا في ان يكون ما اراد : ابجدية المادية التاريخية في حركة التحرر الوطني ؟ على القارىء ان يقول : هذا الذي ما زلت انتظر قراءته ، وعليه ان يدلني على مكان الفشل وعلى مكان النجاح في هذا البحث الذي لن ينتهي .

كلمة اخيرة قبل ان اقفل هذه المقدمة : لقد الحقت بهذا الجزء الثاني من الدراسة مقالين اثنين صدرا تباعا في مجلة الطريق ،في العدد الثامن من سنة ١٩٦٨ ،وفي العدد الخامس من سنة ١٩٦٩ ،بعنوان « الاستعمار والتخلف » ،هما بدايات لا تتضح حركة الفكر العامة الا بها . والحقت ايضا بهذا الجزء الثاني مقالا اخر صدر في الطريق ،في العدد التاسع من سنة ١٩٧٢ بعنوان « حول تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر » . والمقال هذا ،كالاخرين ، جزء لا يتجزأ من هذه الدراسة ،بل يكاد يكون فصلا منها . ولا غرابة في

الامر ،فحركة التحرر الوطني هي موضوع الفكر في كل ما اكتب . لعل من الافضل ان يبدأ القارىء بقراءة هذه المقالات الثلاثة ، فلئن فعل ، امكنه ان يتابع حركة البحث في تطور منطقه الداخلي . لذا ،رأيت من الضروري الا اغير حرفا واحدا من هذه المقالات ،مع ان فيها الكثير من الافكار التي لا بد من اعادة النظر فيها ،في ضوء ما وصل اليه البحث نفسه من نتائج تستعيد ما سبق منه فتصححه وتتخطاه في الخط الذي ارتسمه البحث في بداياته .

٦ تموز ١٩٧٥

الفصـل الأول

من علاقة الفكر بالواقع
الى علاقة الفكر بالفكر

١ ـ طرح المشكلة

قادتنا تعرجات البحث الى نتائج نظرية متعددة تجد اساسها ومبدأ وحدتها في الحركة المحورية للصراع الطبقي وفي تعقد الترابط بين مختلف اشكاله . وليس غريبا ان ينعطف بنا البحث من بحث في علاقة الفكر بالواقع ، في هدف تحديد اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني ، الى بحث في آلية الصراع الطبقي . فمن شروطه العلمية ان يتحرر البحث من منطق الارادة الذاتية ، اي من منطق الباحث ، ليتبع في حركته منطقاً موضوعيا ، اي منطق موضوعه . ونحن لم نسلك في البحث طريقا ارتسمناه مسبقا واخضعنا لها تطور البحث عنوة ، بل تبعنا طريقا كانت ترتسم شيئا فشيئا امام كل منعطف في تطور البحث ، وبفعل هذا التطور نفسه . لم نبتعد لحظة عن موضوع البحث الذي انطلقنا منه ، برغم كل ما سبق من تعرجات فرضها علينا منطق الوصول اليه ، او بالاحرى ، بسبب منها . ففي آلية الصراع الطبقي وحدها نجد التفسير العلمي لعلاقة الفكر بالواقع ، وعلى اساسها فقط يمكن لنا تحديد اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني . لذا كان من الضرورة المطلقة ان نمهد لمعالجة هذا الموضوع بمقدمات نظرية هي من صلبه ، او قل على الاصح انها اساس له . وليتسلح القارىء بالصبر قليلا ، فلم ننته بعد من ارساء الاساس النظري لمعالجة الموضوع الذي نحن بصدده . وليطمئن القارىء ، فما هذا منا بترف ، بل ضرورة العلم تفرض على الباحث ان يكون في يقظة دائمة من الانحراف السهل في سيل البداهات الظاهرية .

نحن الان امام منعطف اخر في تطور البحث يقربنا من منطلقنا الاول . لقد تبدت لنا علاقة الفكر بالواقع اكثر تعقيدا من الشكل المبسط والمبتذل الذي تظهر فيه عادة للوعي المباشر كبداهة لا تتطلب اي تفكير . فوضعها الضروري في اطار الحركة المحورية للصراع

الطبقي يظهرها على حقيقتها كعلاقة معقدة بين الشكل الايديولوجي لهذا الصراع وبقية اشكاله الاخرى، أي بين ممارساته الايديولوجية الطبقية المتصارعة وممارساته الاخرى، الاقتصادية او السياسية . ان تحرك البنية الاجتماعية في اطار التناقض الاساسي الخاص بقاعدتها المادية قائم بفعل تحرك الصراع الطبقي الذي يولده ويحدده هذا التناقض الاساسي نفسه . وتحرك هذا الصراع خاضع لالية معقدة حاولنا ، وما نزال نحاول استكشافها . وفي ضوء ما تبدى لنا منها نتابع البحث بطرح هذا السؤال :

كيف يمكن ان يكون لفكر معين خاص ببنية اجتماعية محددة اثر في فكر اخر خاص ببنية اجتماعية مختلفة ، وبالتالي في التطور التاريخي لهذه البنية الاجتماعية نفسها ؟ ولقد سبق ان تراءى لنا هذا السؤال في تلميح عابر الى علاقة الفكر اليوناني بالفكر الاسلامي في العصور الوسطى من تاريخنا ، انما نود هنا معالجة القضية من زاوية اخرى وبشكل مركز اكثر ، تبدأ بتدقيق طرح السؤال .

نقصد بالفكر هنا ايديولوجية طبقة محددة ، كالفكر الماركسي مثلا ، او الفكر الصوفي ، او الفكر البرجوازي كما نجده في افكار الثورة الفرنسية ، او تيارا ايديولوجيا معينا من ايديولوجية طبقية محددة ، كالفكر او التيار الوجودي ، والفكر او التيار البنيوي مثلا ، او بشكل اعم ، نقصد بالفكر هنا بنية ايديولوجية عامة ، اي الوحدة البنيوية التناقضية لمختلف الايديولوجيات الطبقية المتصارعة في بنية اجتماعية محددة ، والتي تجد اساس وحدتها البنيوية في تماسك هذه البنية الاجتماعية المعقدة التي تتولد فيها ، في اطار الالية الداخلية للصراع الطبقي ، كقولنا مثلاً الفكر الفرنسي ، او الاوروبي ، اي الفكر الخاص بمجتمع رأسمالي متطور ، وفيه نجد ، في علاقة تناقض وتناحر داخلية ، ايديولوجية الطبقة العاملة ، بمختلف تياراتها ، وايديولوجية الطبقة المسيطرة ، بمختلف تياراتها ايضا . لكلمة الفكر اذن ، في السؤال الذي نطرح ، معنى واسع ، ومتعدد ايضا . هذا التعدد يضعنا امام ضرورة التنبيه الى التباس موضوعي في استخدام كلمة الفكر . والالتباس ناتج اساسا عن عدم ربط حركة الفكر بحركة الصراع الطبقي التي تولده داخل حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية . فموضوعية الفكر ليست في عزله عن هذا الحقل الذي هو تربته ، بل هي بالعكس في تأصله فيه ، وبالتالي في كشف طابعه الطبقي المحدد ، أي في تحدده الايديولوجي الطبقي . يترتب على هذا ان العلاقة بين فكرين معينين - او اكثر - ينتميان الى بنيتين اجتماعيتين مختلفتين ، كفكر الثورة الفرنسية

وفكر النهضة العربية مثلا ، او كالفكر الاشتراكي والفكر الوطني في حركة التحرر العربية ، ليست علاقة مباشرة ، بل هي علاقة معقدة تمر بالضرورة عبر حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية الذي يتولد منه كل من هذين الفكرين . ولا بد من الرجوع الى هذا الحقل في تحديد تلك العلاقة ونوعها . ان الوجود الفعلي لاي فكر من الافكار هو وجوده في الحقل الايديولوجي الذي يتحرك فيه ، اي في حقل الممارسات الايديولوجية للصراع الطبقي ، ولا وجود له خارج هذا الحقل . وانتقاله من حقله الذي تولد فيه الى حقل ايديولوجي اخر خاص ببنية اجتماعية مختلفة ليس حرا او اعتباطيا ، بل يخضع لشروط تاريخية محددة يجب تبيانها . في هذا الضوء من تحديد الطابع الايديولوجي الطبقي للفكر او للافكار بشكل عام ، يطرح السؤال السابق كما يلي : كيف يمكن لايديولوجية او لايديولوجيات طبقية معينة تولدت بفعل ممارسات ايديولوجية من صراع طبقي خاص ببنية اجتماعية محددة ، ان يكون لها اثر في حركة ايديولوجية تولدها ممارسات ايديولوجية من صراع طبقي اخر خاص ببنية اجتماعية مختلفة ؟

لا يزال في هذا الشكل من طرح السؤال نوع من الالتباس يجب التوقف عنده . قد يفهم مما سبق ان تطور الحركة الايديولوجية في بنية اجتماعية محددة يتم في جو مغلق ، بمعزل عن بقية الحركات الايديولوجية في البنيات الاجتماعية الاخرى ، بسبب من ارتباطه بتطور الحركة المحورية للصراع الطبقي نفسه ، كأن ارتباطه هذا هو الذي يقود الى عزله عن تلك الحركات الايديولوجية في العالم واستقلاله عنها ، وكأن تحرره من الصراع الطبقي ، اي ظهوره في شكل تطور للفكر بشكل عام ، شرط لانفتاحه على الفكر العالمي ولوجود علاقة تأثر وتفاعل بينهما . ان تميز الحركة الايديولوجية في بنية اجتماعية محددة ناتج عن تميز هذه البنية ، وبالتالي عن تميز حركة الصراع الطبقي الخاص بها . والتميز لا يعني الانغلاق على الذات والانعزال عن العالم الخارجي ، بل هو بالعكس شرط ضروري لوجود تلك العلاقة من التفاعل . قد يصح القول بالنسبة للمجتمعات القديمة ومجتمعات القرون الوسطى ، او بشكل اعم بالنسبة للمجتمعات السابقة على الرأسمالية ، ان حركة التاريخ هي حركة لوحدات اجتماعية مستقلة نسبيا بعضها عن بعض الى حد يصعب فيه التكلم على تاريخ عالمي يوحد بينها ، ويجعل من وحدة تطورها البنيوية هذه اساسا ماديا لوحدة التفاعل والتداخل لمختلف الافكار المتميزة التي تتولد فيها، في اطار المحورية نفسها لصراعاتها الطبقية . اما بالنسبة للمجتمعات الحديثة ، فالوضع مختلف تماما . ان تطور الرأسمالية ، منذ مطلع القرن التاسع عشر بوجه خاص ، وتغلغلها الامبريالي ، عن

طريق خلقها السوق العالمية ، الى مختلف بلدان العالم ، وما احدثـه هذا التغلغـل من تفكيك لبنية انظمة الانتاج السابقة عليها وربط تبعي للتطور الاقتصادي في هذه البلدان بها ، كل هذا اوجد القاعدة المادية للوحدة الفعلية للتـاريخ العـالمي . مع هذا التطـور للرأسمالية ، صار بالامكان فعلا التكلم على تاريخ عالمي . واذا نحن انتقلنا ، بشـكل خاطف ، الى يومنا الحاضر ، وجدنا ان ما احدثه التطور الهائل للرأسمالية من توحيد لحركة التاريخ في العالم ، وتعقد في شبكة العلاقات البنيوية بين مختلف المجتمعات الانسانية ، ما يزال قائما ، بل زاد حدة ووضوحا فعليا بظهور هذا الانعطاف الجذري العظيم الذي احدثته في تطور تاريخ العالم ، ثورة اكتوبر الكبرى ، وما تبعها من ثورات اشتراكية . لا حاجة بنا الآن الى التوسع في هذه النقطة ، بل نكتفـي بمـا نراه ، على الصـعيد العملي للبحث ، من التشابـك الكبـير في العلاقـات الاقتصـادية السياسية العـالمية . فالتطـور التاريخي لاي بنية اجتماعية لم يعد يتم في جو مغلق ، وان كان يخضع للمنطق الداخلي لهذه البنية ، بل هو يتم في اطار شبكة واسعة ومعقدة من العلاقات البنيوية التي تربط هذه البنية الاجتماعية بالعالم الخارجي . على هذا الاساس من وحدة الحركة التاريخية ، من حيث هي وحدة تعقد وتناقض ، يستحيل ان يتم تطور الحركة ، او الحركات الايديولوجية في بنية اجتماعية محددة تجد اساسها في طبيعة الحركة التاريخية نفسها ، من حيث هي حركة انتقال من الرأسمالية الامبريالية الى الاشتراكية . معنى هذا ان حقل الممارسات الايديولـوجية الطبقية ، في ارتباطه بالحركة المحورية للصراع الطبقـي ، في اي بنية اجتماعية حاضرة ، يتحدد بالضرورة في هذا الاطار العام من الانتقال الى الاشتراكية ، برغم التعدد الموضوعي في اشكال هذا الانتقـال . فالصراع الايديولوجـي بـين الطبقـات ، في اي بنية اجتماعية حاضرة ، قائم اذن في هذا الاطار العام من التناقض بـين ايديولـوجية القـوى الثـورية الاشتراكية ، وبشكل رئيسي ايديولوجية الطبقة العاملة من جهة ، وايديولوجية القـوى الرجعية والامبريالية ، وبشكل رئيسي ايديولوجية البرجوازية من جهة اخرى . زد على هذا ان التطور الهائل في مختلف وسائل الاعلام يساعد كثيرا على القضاء على كل حركة انعزالية او انغلاقية في تولد الايديولوجيات بفعـل تحـرك الصراع الطبقي الخـاص ببنية اجتماعية محددة . كل ما سبق من توضيح يمنعنا اطلاقا من عزل البنية الاجتماعية عن بنية العالم الذي تتطور فيه ، فتتحدد به في تطورها نفسه ، ويمنعنا بالتالي من عزل الحـركة الايديولوجية ، او حركة الايديولوجيات التي يولدها الصراع الطبقي الدائر فيهـا ، عن غيرها من الحركات الايديولوجية في العالم . وكما ان ضرورة ربط الحركة الايديولوجية

بالحركة المحورية للصراع الطبقي في بنية اجتماعية محددة لا تنفي وجود علاقة معينة ، قد تكون علاقة تأثر وتفاعل ، وقد تكون غير ذلك ، بين هذه الحركة الايديولوجية ومختلف الايديولوجيات في العالم ، كذلك فان وجود هذه العلاقة بالذات لا يعني اطلاقا عدم وجود ذلك الربط الضروري بين الحركتين ، اذ يستحيل فهم الحركة الايديولوجية ، في بنية اجتماعية محددة ، بقطعها عن تربة الصراع الطبقي التي تنبت عليها وتتأصل فيها جذورها . وهنا يكمن الخطأ الرئيسي ، او قل الخطر الرئيسي ، في فهم الحركات الايديولوجية بشكل عام ، في قطعها عن حركات الصراع الطبقي المتميزة التي تولدها . ويبدأ القطع هذا باعتبارها حركات للفكر مجردة ، اي حركات فكرية وليس **ممارسات** ايديولوجية للصراع الطبقي نفسه . حين تستقل الايديولوجيات ، في وجودها ، عن الممارسات الايديولوجية الطبقية التي تولدها ، تظهر في شكل افكار مستقلة عن الصراع الطبقي ، تتولد بذاتها ولذاتها ، في « موضوعية » مثالية تامة ، بعيدة عن كل تحيز او تحزب طبقي . على هذا الاساس من تجرد الافكار عن طابعها الايديولوجي الطبقي ، يتم بناء ما يُسمى « بعالم الفكر » ، اي بهذا العالم « الموضوعي » الذي تتلاقى فيه الافكار في علاقة تماس مباشر او غير مباشر ، من غير ان تمر في مظهر العالم المادي للصراعات الطبقية . في هذا العالم الفكري المجرد عن موضوعيته الفعلية ، تتحرر الافكار ، في علاقاتها المتبادلة ، من الشروط المادية التي تحدد تحركها ، فتظهر العلاقة بينها في شكل علاقة تجريبية من التماس العرضي ، وفي احسن حالات انتظامها ، في شكل علاقة من التتابع الزماني ، يكون فيها للفكر السابق اثر في اللاحق لمجرد كونه سابقا عليه .

لهذا النوع من المنطق التجريبي المثالي تخضع اغلب الدراسات عندنا في تاريخ الافكار ، وبوجه خاص ، في تاريخ الفكر العربي ، قديمه وحديثه . قد تتنوع اشكال هذا المنطق أو تختلف من دراسة الى أخرى، انما الهيكل الاساسي منه يبقى واحداً، وهو هيكل تتابعي يعجز عن درك اي علاقة غير علاقة التتابع بين السابق واللاحق . في المثال الذي سنقدم ، يظهر هذا الهيكل في حلقاته الرئيسية على الشكل التالي : في البدء كان الفكر اليوناني ثم كانت حركة النقل والتعريب في عهد المأمون ، فكان الفكر العربي . او ، في مثال آخر ، في البدء كانت افكار الثورة الفرنسية ثم كانت حملة نابليون على مصر وكانت ايضا بعثات محمد علي الى اوروبا ، فكانت النهضة في الفكر العربي ، بعد نوم عميق استمر عدة قرون . ما نظننا بحاجة الى الأكثار من الامثلة ، فكلها تكرر الهيكل نفسه من علاقة تتابع بين فكرين كان لقاء **عرضي** بينهما ـ (حركة النقل في عهد المأمون ،

حملة نابليون وبعثات محمد علي . . .) ـ فكان الاول محدثا للثاني ، لمجرد كونه سابقا عليه ، وكان الثاني تكرارا للاول لكونه اتى بعده . والحق ان في هيكل هذا المنطق التجريبي المثالي تذويبا للاختلاف بين الافكار وحصرا للعلاقة بينها في علاقة تماثل يتكرر فيها الفكر السابق في الفكر الذي يتبعه . فان بقي اختلاف ، برغم علاقة التماثل هذه ، فهو ، بالنسبة لهذا المنطق ، بين عناصر ثانوية من هذه الافكار لا تمس جوهر التماثل بينها ، اي ان الاختلاف عرض يتجاهل وجوده هيكل التماثل في هذا المنطق ، فيبقى بذلك خارج دائرة العقل ، او قل للدقة ، خارج دائرة العقل التجريبي . معنى هذا ان منطق التماثل ، كمنطق تجريبي مثالي يُخضع « عالم الفكر » لنوع من العقلنة فيه اجحاف بحق العقل في تنظيم الواقع حسب انتظامه الموضوعي ، وافقار « لعالم الفكر » نفسه في اغفاله الاختلاف فيه ورميه به خارج دائرة العقل او التنظيم العقلي ، وكأن العقلنة لا تقوم الا على التماثل من دون الاختلاف . والحقيقة غير ذلك ، فالاختلاف في جوهر الواقع اساس له ، وهو لا يتكشف لمنطق التماثل ، بل لمنطق نقيض له ، هو منطق الاختلاف نفسه ، اي منطق التناقض ، وبكلمة اوضح ، المنطق المادي الديالكتيكي . في ضوء هذا المنطق العلمي ، يتحدد التماثل نفسه كحالة استثناء من الاختلاف بدلا من ان يكون الاختلاف ، كما هو بالنسبة لذاك المنطق التجريبي ، حالة استثناء من التماثل لا يمكن عقلنتها .

ان تلك النظرة التجريبية المثالية للافكار في تجردها عن طابعها الايديولوجي الطبقي ، اي في قطعها ، من حيث هي ايديولوجيات ، عن الممارسات الايديولوجية الطبقية التي تولدها ، هي من دون شك نظرة ايديولوجية طبقية محددة . انها نظرة الطبقة المسيطرة نفسها . ولا نأخذ هنا كلمة « النظرة » بمعناها الذاتي ، بل بمعناها الموضوعي . اي ان تلك النظرة هي في واقعها الموضوعي صورة الافكار كما تنعكس في الحقل الايديولوجي للصراعات الطبقية ، من زاوية نظر الطبقة المسيطرة . من هذه الزاوية الطبقية ، يظهر « عالم الفكر او الافكار » مستقلا عن عالم الصراعات الطبقية ، لانه يظهر على اساس من تنضيد المستويات البنيوية وتراكبها في البنية الاجتماعية ، فتختفي بذلك ، في شكل ظهوره هذا ، حقيقة وجوده المادي كحقل للممارسات الايديولوجية الطبقية . ولا تظهر حقيقة وجوده هذه الا من زاوية نظر الطبقة الثورية النقيض ، اي من زاوية نظر الطبقة العاملة التي تنقض ، في ممارساتها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، هذا الشكل التضليلي من ظهوره ، فتربطه ، في حقيقته ، بالحركة المحورية للصراع الطبقي

كحقل ايديولوجي له . ان هذه الحقيقة المادية تتكشف من زاوية النظر الطبقية هذه لانها تخضع ، في تكشفهـا ، لضرورة موضـوعية هي في منطـق الحـركة الانجـذابية للصراع الطبقي ، كما تحددها طبيعة الممارسة السياسية للطبقة العاملة الثورية . فتحدد « عالـم الفكر » اذن كحقل ايديولوجي للصراع الطبقي ، اي كحقل للممارسات الايديولـوجية الطبقية ، لا يتم الا على اساس من نقض ذاك التنضيد للمستويات البنيوية ، وبالتالي على اساس ربطه بالحركة المحورية للصراع الطبقي . ولا يكون هذا التحدد النظري الا من زاوية نظر الطبقة التي هي وحدها قادرة على كشف هذه الحركة المحورية ، بحكم الطبيعة الانجذابية لممارستها السياسية الطبقية . وهنا ايضا تتحقق صحة مقولتنا السابقـة في ان التحليل النظري العلمي للواقع الاجتماعي لا يكون بتجرد وهمي مثالي عن الصراعـات الطبقية ، يخفي في حقيقته موقفا ايديولوجيا طبقيا يحاول طمس هذه الصراعات الموضوعية التي هي في جوهرها تناقضات طبقية . فحقيقة التاريخ العلمية ليسـت فوق الطبقـات وصراعاتها ، بل هي في هذه الصراعات نفسها ، وعملية استكشافها هي في حد ذاتهـا موضوع صراع طبقي بين طبقة مسيطرة تعجز موضوعيا عن استكشافها ، بحكـم وضعها الطبقي نفسه ، بل تحاول طمسها او تشويهها في ممارستها الايديولوجية الطبقية ، وبـين طبقة ثورية يحملها وضعها الطبقي بالضرورة الى استكشافها ، في مختلف ممارساتها لصراعها الطبقي ، وبوجه خاص في ممارساتها الايديولوجية ، أي في نقدها العلمي وفي نقضها العملي للممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة .

٢ ـ البنية الايديولوجية العامة والحقل الايديولوجي للصراع الطبقي

ان ضرورة التمييز بين هاتين الزاويتين الطبقيتين الرئيسيتين من النظر في الظاهرات الاجتماعية ، زاوية الطبقة المسيطرة وزاوية الطبقة الثورية النقيض ، تدفعنا الى زيادة من التـدقيق في استخـدام بعض المفـاهيم التـي تبلـورت في سياق بحثنـا هذا ، لا سيما ان الاختلاف بينهما موضوعي وليس ذاتيا ، اي انـه في شكل ترابـط الظاهـرات الاجتماعية نفسه . لقد قادنا البحث في البدء الى استخدام مفهوم البنية الايديولوجية العامة ، والى اعطائه معنى البنية التي تضم في وحدتها التنـاقضية مختلف الايديولـوجيات او التيارات الايديولـوجية الـطبقية الخاصـة ببنية اجتماعية محـددة . فتحـرك كل فكر ، في انتمائـه

الايديولوجي الطبقي المحدد ، قائم بالضرورة في اطار هذه البنية الايديولوجية العامة . ثم قادنا البحث بعد ذلك الى استخدام مفهوم الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي ، في تحدده الدقيق كحقل للممارسات الايديولوجية الطبقية في بنية اجتماعية محددة . بين هذين المفهومين ، في الظاهر ، ترادف لا وجود له في الحقيقة الا على اساس خاطىء من عدم التمييز ، في النظر الى ترابط الظاهرات الاجتماعية ، وبوجه خاص ، الى الوضع النظري للمستوى الايديولوجي في البنية الاجتماعية ، وبين زاويتي النظر الطبقيتين اللتين ذكرنا. لا شك ان للبنية الايديولوجية العامة وجودا موضوعيا في البنية الاجتماعية ، كما للحقل الايديولوجي للصراع الطبقي فيها وجوده الموضوعي ايضا . انما هذا الوجود للبنية الايديولوجية العامة ليس قائما الا على اساس من الترابط-التراكبي بين المستويات البنيوية للبنية الاجتماعية ، اي على اساس من هذا الاثر الذي تولده سيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي ، ليس في قطع ترابط هذه المستويات البنيوية عن الحركة المحورية للصراع الطبقي وحسب ، بل ، وبالتالي ، في قطع وجود مختلف الايديولوجيات الطبقية نفسها ، في البنية الاجتماعية ، عن الممارسات الايديولوجية الطبقية المحددة في هذه البنية الاجتماعية أيضاً، أي في تجريد الأفكار فيها عن طابعها الايديولوجي الطبقي الملازم بالضرورة لوجودها الاجتماعي . على هذا الاساس الايديولوجي من ارتباط الوجود الموضوعي للبنية الايديولوجية العامة بالشكل الانتباذي لحركة الصراع الطبقي ، اي بهذا الشكل الطبقي المحدد من الحركة المحورية لهذا الصراع ، تقوم امكانية وجود تاريخ للافكار مستقل بذاته ، وكأن للافكار ، اي للايديولوجيات ، وجودا مستقلا عن وجود الممارسات الايديولوجية الطبقية التي تولدها ، اي عن وجودها الايديولوجي في الحركة المحورية للصراع الطبقي . فتكوّن تاريخ الافكار اذن « كعلم » قائمٌ في الحقيقة على هذا الاساس الايديولوجي من استقلال البنية الايديولوجية العامة عن هذه الحركة بالذات ، اي على هذا الاساس من تنضيد المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية الذي هو ، في موضوعيته ، اثر ايديولوجي لسيطرة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي . وبتعبير آخر ، ان هذا « العلم » وليد هذا الأثر الايديولوجي نفسه ، أي انه ، في حقيقة امكانه « كعلم » ، وليد الممارسة الايديولوجية للطبقة أو الطبقات المسيطرة . لذا ، أمكن القول أن تاريخ الأفكار لا يكتسب بالفعل طابعه العلمي الا بتكوّنه كنقض لهذا « العلم » ، أي كتاريخ للممارسات الايديولوجية الطبقية ولما تولده ، داخل الحركة المحورية للصراع الطبقي ،

من أيديولوجيات محددة تحاول أن تستقل عن هذه الحركة التي تتولد فيها . فهو اذن جزء من علم أعم وأشمل ، هو علم التاريخ ، أي علم الصراعات الطبقية بمختلف أشكالها وبمختلف ترابط هذه الأشكال .

أما الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي فوجوده الموضوعي قائم على أساس الحركة الفعلية للصراع الطبقي ، من حيث هي حركة محورية تشد الى مركزها مختلف حقول الصراع الطبقي ، أو قل انه قائم على أساس النقد النظري والنقض العلمي لذاك التنضيد للمستويات البنيوية في البنية الاجتماعية . فهو ، لهذا السبب ، وبحكم وضعه في هذه الحركة المحورية التي تولده ، يتحدد كحقل للممارسات الايديولوجية الطبقية للصراع الطبقي نفسه . لا ترادف اذن بين هذين المفهومين ، بل اختلاف يعود أساسه الى الاختلاف في شكل الوجود الاجتماعي للايديولوجيات الطبقية . فالبنية الايديولوجية العامة ، في استقلالها الظاهري عن الممارسات الطبقية المحددة ، اي في تحددها كعالم موضوعي للفكر ، هي في الحقيقة الشكل الذي تظهر فيه الايديولوجيات من زاوية نظر الطبقة المسيطرة ، وبفعل الممارسة الايديولوجية لهذه الطبقة نفسها ، من حيث هي الممارسة الايديولوجية المسيطرة . أما الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي فهو الشكل الاجتماعي الذي تظهر فيه هذه الايديولوجيات على حقيقتها ، من زاوية نظر الطبقة الثورية النقيض ، بحكم ارتباطها الفعلي بالممارسات الايديولوجية الطبقية داخل الحركة المحورية للصراع الطبقي .

إن تأكيد هذا الاختلاف المفهومي لم يكن عن ترف نظري ، بل لتأكيد حقيقة لها علاقة مباشرة بالسؤال الذي طرحنا : لا وجود للايديولوجيات الا في ممارسات ايديولوجية طبقية محددة . (مع فارق بسيط ، وفي الوقت نفسه بالغ الاهمية ، هو ان ايديولوجية او ايديولوجيات الطبقات المسيطرة تستند ، في وجودها في الممارسات الايديولوجية لهذه الطبقات ، الى اجهزة ايديولوجية محددة تجدد وجودها . اما ايديولوجية الطبقة الثورية النقيض ، اي ايديولوجية الطبقة العاملة ، فلا وجود لها الا في الممارسة الايديولوجية الثورية لهذه الطبقة ، اي انها تفتقد ، بالطبع ، في وجودها الى وجود هذه الاجهزة الايديولوجية التي هي حركة نقض مستمر لها . ووجودها في الممارسة الايديولوجية الفعلية لهذه الطبقة خارج هذه الاجهزة ، او في مجابهة عملية لها ، هو الذي يضفي عليها طابعها الثوري كنقض عملي مستمر للسيطرة الايديولوجية للطبقة او الطبقات المسيطرة) .

وللتدقيق نقول أيضاً: لا وجودللايديولوجيات الا في الشكل التاريخي الذي يتحدد فيه وجودها الفعلي في هذه الممارسات الايديولوجية الطبقية . وفي هذا الضوء من ضرورة ربط الايديولوجيات بالممارسات الطبقية المحددة ، وفي ضوء ما ينتج عن هذا الربط من مستلزمات نظرية ، نعود فنطرح السؤال الذي انطلقنا منه ، بشكل آخر هو الشكل الذي يجب ان يطرح فيه : ما هي الشروط التاريخية المحددة التي يمكن ان يظهر فيها اثر ايديولوجيات طبقية معينة تولدت بفعل ممارسات ايديولوجية من صراع طبقي خاص ببنية اجتماعية محددة ، في حركة ايديولوجية تولدها ممارسات ايديولوجية من صراع طبقي آخر خاص ببنية اجتماعية مختلفة ، اي في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي في هذه البنية الاجتماعية ؟ وكيف يظهر ؟ او قل في اي شكل يظهر هذا الاثر ؟ اي ما هو الشكل الذي يظهر فيه حضور تلك الايديولوجيات الطبقية في هذا الحقل الايديولوجي ؟

لا شك ان من هذا السؤال انتفى الطابع الميتافيزيقي الميكانيكي الذي ربما كان فيه سابقا ، فالقضية الآن ليست قضية امكان وجود هذا الاثر ، بشكل تجريدي مطلق ، بقدر ما هي قضية تحديد الشروط التاريخية الفعلية لوجوده . معنى هذا ان قضية امكان الوجود هذا قضية خاطئة ، لان علاقات الترابط بين مختلف الايديولوجيات الطبقية او الحركات الايديولوجية في العالم قائمة بالفعل ، كما بينا سابقا ، وللاسباب التي ذكرنا ، وبوجه خاص ، بسبب من وجود علاقات الترابط الفعلية في التطور التاريخي بين مختلف البنيات الاجتماعية في العالم ، في هذا الاطار العام من الانتقال من الرأسمالية الامبريالية الى الاشتراكية ، اي في هذا الاطار من وجود التناقض في الحركة التاريخية العامة . فالسؤال الذي يطرح ، على هذا الاساس ، هو تحديد الشروط التاريخية الاجتماعية التي تخضع لها علاقات الترابط الايديولوجية ، ومعرفة اشكال هذا الترابط .

٣ ـ علاقة افكار الثورة الفرنسية بنهضة الفكر العربي الحديث

قد يكون من الانسب ، لمتابعة البحث في هذه القضية ، ان نأخذ مثالا محددا ونعالجه بشيء من التفصيل : اي اثر كان لأفكار الثورة الفرنسية في نهضة الفكر العربي الحديث ؟ وفي اي شروط تاريخية من تطور البنية الاجتماعية الفرنسية والبنية الاجتماعية في مختلف البلدان العربية ، دخلت هذه الافكار الى الحقل الايديولوجي الخاص بالصراعات الطبقية

في البلدان العربية ؟ وفي اي شكل ظهرت في هذا الحقل ؟ اي كيف تم ارتباطها ، من حيث هي تمثل ايديولوجية البرجوازية الفرنسية ، وبشكل اعم ايديولوجية البرجوازية الاوروبية الصاعدة ، بحقل المارسات الايديولوجية الطبقية في هذه البلدان العربية ؟

قلما نجد عند باحثينا الذين عالجوا ، بشكل ام بآخر ، هذه القضية ، توقفا واعيا عند الشروط التاريخية والاجتماعية التي تحدد بالفعل شكل العلاقة الايديولوجية بين افكار الثورة الفرنسية وافكار النهضة في الفكر العربي الحديث . وقلما نجد عندهم ربطا لهذه الأفكار، في تحديد العلاقة التاريخية بينها، بحقل المارسات الايديولوجية الطبقية الذي نمت فيه وتأصلت ، بل هم يعتمدون ، في اغلب الاحيان ، وجود الفكر في انفصاله عن حقله هذا ، اساسا نظريا ضمنيا لمعالجتهم تلك . فهم يبدأون **باقرار** هذه الظاهرة الايديولوجية التاريخية من وجود اثر عظيم لافكار الثورة الفرنسية في نهضة الفكر العربي الحديث ، ثم ينصرفون الى **وصفها** الدقيق المفصل من غير ان يهتموا بضرورة **تفسيرها** ، اي من غير ان يتساءلوا عن الاسباب الحقيقية التي جعلت من الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي في عالمنا العربي ، ابان نهضته ، تربة خصبة لتقبل افكار تلك الثورة البرجوازية الكبرى ، ومن غير ان يتساءلوا ايضا عن الصيرورة الفعلية الجديدة لهذه الافكار داخل ذاك الحقل الايديولوجي الذي ليس بحقلها الاصيل . لا شك في ان عملية الوصف هذه تخضع لمنطق **ضمني** من التفسير يتحكم بها ويرسم اطارها . انه منطق التماثل نفسه الذي نقدنا . وهو يقوم على عناصر ثلاثة هي ، في مثالنا ، التالية : **اولا** ، عرض تحليلي لافكار الثورة الفرنسية ، كما نجدها عند كبار المفكرين ، يتوقف عند مفاهيم اساسية معينة سنجدها في افكار النهضة ، كمفهوم الحرية او المساواة مثلا . **ثانيا** مجاري نقل هذه الافكار الى العالم العربي ، كحملة نابليون الى مصر والبعثات المدرسية الى اوروبا وحركة الترجمة مثلا . **ثالثا** ، عرض تحليلي ، او استعراض لافكار النهضة ، كما نجدها عند كبار ادباء ذاك العصر ومفكريه ، يقود الى وجود المفاهيم الاساسية التي وجدناها في العنصر الاول . ليس في بسطنا لهذا المنطق الضمني من الوصف والمعالجة تبسيط يشوهه . وليس في تعريته هذه مسخ له . بل وجدناه عند كثير من الباحثين ، في اهمالهم طرح مشكلة **التفسير** لظاهرة العلاقة الايديولوجية المحددة بين افكار الثورة الفرنسية وافكار النهضة العربية ، أو تتبع الصيرورة التاريخية لهذه العلاقة في ارتباطها الفعلي بعلاقة التبعية البنيوية التي تربط التطور التاريخي لبنياتنا الاجتماعية بتطور الاستعمار الاوروبي . ووجدناه ايضا عند فكر

نير نكنّ له تقديرا واحتراما كبيرين ، عند رئيف خوري ، في كتابه القيم : « الفكر العربي الحديث ـ اثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي » . فنظرة خاطفة الى تقسيم هذا الكتاب ، كما يظهر في فهرسه ، تكفي لاكتشاف العناصر الثلاثة من هذا المنطق . لا شك في ان رئيف خوري ، على نقيض غيره من الباحثين ، يربط بين أفكار الثورة الفرنسية والمجتمع الفرنسي من جهة ، وبين أفكار النهضة والمجتمع العربي من جهة أخرى . غير أن مشكلة التفسير تظل قائمة ، لانها غير مطروحة اصلا . فالصعوبة ليست في ربط كل مجموعة من هذه الافكار بمجتمعها ـ وان كان هذا الربط ضروريا ـ بقدر ما هي في تحديد نوع العلاقة بين هاتين المجموعتين من الافكار في اطار ارتباط كل منهما بمجتمعها ، وفي اطار الارتباط البنيوي لهذين المجتمعين في حركة تطورهما التاريخي . كما ان القضية ليست في اكتشاف نوع من التماثل بين هذه الافكار ، يوحي بوجود نوع من السببية الميكانيكية بينها ، فليس مهما ان نقول ان هذا او ذاك من ادباء النهضة وعى افكار الثورة الفرنسية او نقلها وحمل لواءها ، فكان فكره نتاجا لها ، بدليل وجودها او وجود كثير منها في كتاباته ، وكأننا ، بهذا القول ، نؤكد تحرك فكره في الحقل الايديولوجي الذي ترسمه هذه الافكار . بل الاهم هو اظهار **الاختلاف** في تحرك هذه الافكار نفسها ـ وان تماثلت في الظاهر ـ بين وجودها في حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية في فرنسا مثلا ووجودها في حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية في العالم العربي ، لان مضمونها الفعلي ، اي ما تحمله من معنى محدد ، ليس فيها ، في تجردها عن هذا الحقل ، بل انه في وجودها التاريخي فيه . فالاختلاف اذن قائم بالضرورة ، بسبب من هذا الوجود المحدد نفسه ، وان اختفى في ظاهر التماثل . لذا ، وجب تغيير منطق المعالجة لهذه العلاقة التاريخية الايديولوجية ، او لهذه العلاقة بين الايديولوجيات ، واعتماد منطق آخر من المعالجة قادر على تلمس موضوعه ، اي على تلمس هذا الاختلاف الموضوعي بين افكار تربطها في الظاهر علاقة تماثل .

ليس بكاف ، بالطبع ، ان يقوم بونابرت بحملته الشهيرة على مصر حتى يتم نقل الفكر الفرنسي الى النهضة العربية ، ويكون منها العامل المحرك . وليس بكاف ان تذهب جماعة من الافراد في بعثات رسمية الى فرنسا وغيرها ، ثم تعود حاملة ما تيسر من افكار تلك الثورة البرجوازية الكبرى ، حتى يتم انتشار هذه الافكار في الحقل الايديولوجي للصراعات الطبقية في العالم العربي ، وكأنها فيه القوة الفاعلة والمحددة لتطوره . ان دخول هذه الافكار في حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية في عالم « النهضة » ، اي ان

تجسدها في هذه الممارسات او في بعض منها ، ما كان له ان يتم ، عن تلك الطريق التي تم بها ، لو لم تتوفر له شروط تاريخية محددة من تطور البنية الاجتماعية العربية ، وبالتالي ، من تطور حركة الصراعات الطبقية فيها . فليس كل فكر اتى من بنية اجتماعية انتجته ، بفعل الممارسات الايديولوجية الطبقية فيها ، الى بنية اجتماعية اخرى ، يجد بالضرورة تجسده في ممارسات ايديولوجية طبقية محددة . فلا بد له من ان يكون ، الى حد معين ، في علاقة توافق بنيوي مع المرحلة التاريخية المحددة من تطور البنية الاجتماعية التي اتى اليها ، عن طريق ام عن اخرى ، حتى يكون له تجسده هذا ، اي حتى يكون له تحرك في هذا الحقل الايديولوجي الجديد من الصراعات الطبقية . وواقع الامر ان افكار الثورة الفرنسية ، من حيث هي تمثل ايديولوجية البرجوازية الصاعدة ، اي ايديولوجية هذه الطبقة المهيمنة التي تدفعها صيرورتها الطبقية الى تملك السلطة السياسية في هدف احكام سيطرتها الطبقية ، كانت في علاقة محددة من التوافق البنيوي مع طبيعة المرحلة التاريخية التي كان يمر بها تطور البنية الاجتماعية في البلدان العربية ، وفي لبنان ومصر بوجه خاص . ففي القرن التاسع عشر ، وفي نصفه الثاني بشكل ادق ، بدأت تتكون في هذه البلدان ، في شروط تاريخية محددة سنأتي على ذكرها بعد قليل ، طبقة برجوازية معينة تنزع الى ان تصير الطبقة المسيطرة . ان الحركة الصاعدة لتكوّن هذه الطبقة وتطورها ، في اطار بنية اجتماعية سابقة على الرأسمالية ، اخذت تتفكك بعنف تحت وقع التغلغل الاستعماري ، ممهدة بذلك لانتقالها الى نوع متميز من التطور الرأسمالي ، هي التي مكنت افكار تلك الثورة البرجوازية من التحرك في حقل ايديولوجي متميز من الصراع الطبقي ، عبر ممارسات ايديولوجية طبقية محددة . فلقد وجدت هذه الطبقة في هذه الافكار ، في هذه الشروط التاريخية بالذات من تكونها الطبقي ، سلاحا ايديولوجيا استخدمته في عملية صيرورتها طبقة مسيطرة . ومع هذا ، يصعب ، بالفعل ، علينا القول ان الطبقة البرجوازية الصاعدة في بلادنا كانت تخوض صراعها الطبقي من اجل الوصول الى موقع السيطرة الطبقية في البناء الاجتماعي ، باسم افكار الثورة الفرنسية ، او ان هذه الافكار كانت تمثل ايديولوجيتها الطبقية بالشكل نفسه الذي كانت تمثل فيه ايديولوجية البرجوازية الفرنسية الثائرة ، فوراء هذا التماثل الظاهري بين ايديولوجيتي هاتين الطبقتين المتماثلتين ايضا في الظاهر ، يكمن اختلاف جذري في الوجود الطبقي لهاتين الطبقتين هو اختلاف في حركة تكونهما وتطورهما التاريخيين ، وبالتالي في شكل وجود الايديولوجيتين وتحركهما في حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية . فمفاهيم الايديولوجية الطبقية الواحدة يختلف مضمونها

باختلاف الحقل الايديولوجي المحدد التي هي فيه ، او قل التي تتحرك فيه . ولا بد ، في تحديد هذا الاختلاف الايديولوجي ، من الرجوع الى الحقل العام للصراعات الطبقية لان الحقل الايديولوجي من هذه الصراعات لا يتحدد في استقلاله بذاته ، بل في علاقاته الفعلية المعقدة ببقية الحقول ، في اطار الحركة .المحورية العامة للصراع الطبقي ، كما تحددها القاعدة المادية للبناء الاجتماعي . فلننظر عن كثب الى هذا الاختلاف في تأصله في التربة المادية للصراعات الطبقية .

الفصل الثاني

علاقة الاختلاف بين البرجوازية الامبريالية والبرجوازية الكولونيالية

١ ـ في التكوّن التاريخي للبرجوازية الكولونيالية

قلنا ان هذا الاختلاف الايديولوجي لا يظهر على حقيقته الا في ضوء ذاك الاختلاف في الوجود الطبقي بين هاتين الطبقتين ، والذي هو اساس له . فالبرجوازية الفرنسية طبقة مهيمنة ثورية استطاعت ان تقوم بثورة تاريخية قضت على علاقات الانتاج الاقطاعية التي كانت تحد من تطورها وتطور القوى المنتجة الاجتماعية ، ودفعت البنية الاجتماعية بعنف في افق تطورها الرأسمالي ، اي الى التطور في اطار من علاقات الانتاج الرأسمالية التي تولدت داخل الاقطاعية نفسها . على انقاض الاقطاعية بنت البرجوازية نظام سيطرتها الطبقية الجديدة ، واوجدت ، بثورتها هذه ، الشروط السياسية الضرورية لانتقال البنية الاجتماعية الى نظام الانتاج الرأسمالي . في هذه العملية التاريخية الثورية من الصراع الطبقي ضد نظام الاقطاع ، تبلورت افكار الثورة الفرنسية وتحددت مفاهيم الايديولوجية البرجوازية ، فاكتسبت بهذا طابعها الثوري التحرري . فالبرجوازية الفرنسية اذن ، والاوروبية بشكل عام ، طبقة مهيمنة كانت تحمل في صيرورتها الطبقية نظاما جديدا من الانتاج يستلزم تحققه هدما جذريا لعلاقات الانتاج الاقطاعية السابقة ، اي تحويلا ثوريا للبناء الاجتماعي بكامله . هذه هي قوة الهدم الثورية التي كانت تحملها ، في البدء ، مفاهيم الثورة الفرنسية البرجوازية ، فأي نظام من الانتاج كانت تحمل برجوازية النهضة في صيرورتها الطبقية ، واي مضمون محدد اكتسبته هذه المفاهيم الايديولوجية البرجوازية بانتقالها الى حقل جديد من الممارسات الإيديولوجية الطبقية ؟

ان الاختلاف الجذري الذي تتميز به البرجوازية في بلداننا العربية عن البرجوازيات الاوروبية يكمن في طبيعة تكوينها التاريخي الذي هو يحدد طبيعة صيرورتها الطبقية ، اى طبيعة تطورها اللاحق ، وبالتالي ، طبيعة علاقات الانتاج المرتبطة بسيطرتها الطبقية .

لقد تكونت هذه الطبقة بشكل اساسي في ظل علاقة التبعية الكولونيالية ، اي بفعل التغلغل الاستعماري في بنياتنا الاجتماعية وما احدثه فيها من تفكك نسبي كان نتيجته تولد علاقات جديدة متميزة من الانتاج تختلف عن علاقات الانتاج الرأسمالية كما نجدها في البلدان الاوروبية . وبغض النظر عن طبيعة الانتاج الذي كان يسود في هذه البنيات الاجتماعية قبل بدء التغلغل الاستعماري ، هل هو انتاج اقطاعي بدأ التأزم في تناقضاته الداخلية ينبىء بظهور انتاج رأسمالي ، كما تشير اليه بعض الظاهرات من وجود انتاج حرفي متطور او تحول في شكل تملك الارض ، ام انه من نوع آخر ينتمي الى شكل محدد من اشكال الانتاج الآسيوي ، فان التغلغل الاستعماري احدث انعطافا جذريا في حركة التطور التاريخي لهذه البنيات الاجتماعية ، اي انه احدث تغييرا جذريا في منطق تطورها الداخلي ، وجعلها تخضع لمنطق آخر من التطور هو منطق التبعية الكولونيالية . قد يكون بعض الباحثين محقا في القول ان بوادر انتاج رأسمالي « طبيعي » ، اخذت تظهر في بنياتنا الاجتماعية ، في مصر اولبنان مثلا ، قبل التغلغل الاستعماري ، اي بفعل تطورها الداخلي نفسه وكنتيجة له . هذا ما يشير اليه برنامج الحزب الشيوعي اللبناني في فصله الثالث : « سمات تطور لبنان وخصائصه » . وهذا ما يؤكده بقوة ابراهيم عامر في كتابه : « الارض والفلاح ـ المسألة الزراعية في مصر » ، حين يقول مثلا : « لقد كانت اسباب نشأة الرأسمالية كامنة في مصر قبل التدخل الخارجي ، وكانت تلك الاسباب تتخذ شكل تطور الاقتصاد الزراعي المصري من اقتصاد طبيعي الى اقتصاد للسوق . . . » . ص ، ٨٢ ـ وهذا ما يؤكده ايضا فوزي جرجس في معرض البحث في التفكك الذي احدثه تطور الانتاج الرأسمالي في البنية الاجتماعية المصرية ، حين يقول مثلا في كتابه : « دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي » : « **وهذا التفتت** (في المجتمع المصري) **كان من المحتم ان يتم بالتطور الطبيعي للرأسمال الوطني**) . « ولكنه لم يتم ايضا في هذه المرحلة من تاريخ مصر (اي في عهد عباس وسعيد واسماعيل) ، ولكن تطور الرأسمالية الاوروبية الذي يتخطى حد المقارنة اذا ما قيس بتطور الرأسمال الوطني ، جعلها هي التي تقوم بهذا الدور في مصر ولمصلحتها هي وضد مصالح الطبقات الشعبية المتخلفة ، وضد الرأسمال الوطني » . ص ٧٤ ـ ٧٥ ـ غير ان التغلغل الاستعماري ، مما لا شك فيه ، وجه هذا التطور الداخلي الناهض او البادىء في نهضته ، منذ بدايته ، في افق التبعية الكولونيالية الضروري ، اي في خط آخر منحرف او مختلف جذريا عن الخط « الطبيعي » لتطور الانتاج الرأسمالي . ولا فائدة من البحث المجرد في معرفة نوع التطور التاريخي الذي كانت ستتجه

فيه مجتمعاتنا في حال عدم وجود التغلغل الاستعماري ، هل هو تطور رأسمالي شبيه بالتطور الرأسمالي الاوروبية مماثل له ، ام هو تطور آخر مغاير له ، فمجال التخيل في هذه القضية رحب لا يحده واقع تاريخي . اما الحقيقة المادية الفعلية التي تجذب التفكير العلمي وتبعده عن ذاك التخيل فهي ان هذه المجتمعات انطلقت في تطورها التاريخي الحديث في وقت كان فيه تطور الرأسمالية في اوروبا قد وصل الى مرحلة التوسع الاستعماري . فما كادت تبدأ بالخروج من اطار نظام الانتاج السابق السائد فيها ، في عملية تاريخية معقدة وبطيئة من الانتقال الى الانتاج الرأسمالي ، حتى اصطدمت بعنف ، في حركة تطورها الداخلي ، بموجة التغلغل الاستعماري العارمة التي اخذت تجتاح العالم بأسره ، سواء عن طريق التوسع المتزايد للسوق العالمية ، كسوق المنتوجات الصناعية الرأسمالية الاوروبية وللمواد الخام التي كانت تستوردها ، ام عن طريق تغلغل الرساميل الاجنبية الى البلدان غير الاوروبية . في هذه الشروط التاريخية المحددة من انتقال الرأسمالية الى طور تطورها الامبريالي ، لم يكن ممكنا على الاطلاق ان يتخذ تطور مجتمعاتنا الشكل الرأسمالي الذي اتخذه تطور اوروبا ، بل كان عليه بالضرورة ان يتخذ شكلا آخر متميزا هو الشكل الكولونيالي ، اي شكل الارتباط التبعي البنيوي بمنطق التطور الامبريالي للرأسمالية الاوروبية . ولقد كان ، بالطبع ، لهذا الشكل الكولونيالي من التطور الاجتماعي اثره العميق في الحركة الخاصة بتكوّن البرجوازية في بلداننا ، وبالتالي في تحديد طبيعة وجودها الطبقي وصيرورتها الطبقية . ويمكن القول ، من زاوية معينة ، ان تاريخ تكوّن هذه الطبقة الكولونيالية هو في حد ذاته تاريخ تكون العلاقة الكولونيالية نفسها ، من حيث هي علاقة بنيوية من التبعية بين بنيتين اجتماعيتين مختلفتين : بين بنية اجتماعية رأسمالية اكتمل تكوّنها منذ زمن بعيد ، ودخلت في طور تطورها الامبريالي من جهة ، وبين بنية اجتماعية لم يكتمل بعد تكوّنها ، بل هي في مرحلة من التكوّن الجديد ، اي في مرحلة انتقال من نظام انتاج سابق على الرأسمالية الى نظام انتاج آخر هو في الظاهر نظام الانتاج الرأسمالي ، من جهة اخرى . لا تكافؤ اذن في هذه العلاقة ، لانها علاقة بين بنية شديدة التماسك الداخلي ، واخرى هي في تفكك بنيوي ، بسبب من وجودها بالذات في علاقة مع الاولى ، او قل في علاقة فرضتها الاولى بالعنف عليها . فهي اذن بالضرورة علاقة سيطرة بنيوية ، اي علاقة تسيطر فيها الاولى ، بحكم منطق تطورها نفسه ، على الثانية وتحدد تطورها . لهذا السبب كله ، لم يكن ممكنا ، في الواقع ان تتكوّن البرجوازية الكولونيالية في بلادنا على الشكل الذي تكونت فيه البرجوازية الرأسمالية الاوروبية ،

حتى وان كان لهذا الامكان من تماثل التكون الطبقي وجود في منطق التطور الداخلي للبنية الاجتماعية السابقة على الرأسمالية . ان التكون التاريخي للبرجوازية الكولونيالية عندنا ، في اطار علاقة التبعية البنيوية ، وسمها ، منذ البدء ، بعجز بنيوي عن ان تكون في علاقة تماثل ، هو اصلا مستحيل ، مع البرجوازية الامبريالية ، فكانت علاقتها معها قائمة بالضرورة على أساس من الاختلاف البنيوي ، أي من الاختلاف في الوجود الطبقي والصيرورة الطبقية ، هو في الحقيقة تفارق طبقي تتميز به عن البرجوازية الامبريالية في ارتباطها التبعي نفسه بها . لم تقم البرجوازية عندنا ، على نقيض البرجوازية الفرنسية مثلاً ، بثورة على البنية الاجتماعية السابقة ، أو على الطبقة المسيطرة فيها ، ولم تصل ، عن طريق ثورة ، الى تملك السلطة السياسية وفرض سيطرتها الطبقية . ومن الواضح ايضا ان البنية الاجتماعية الكولونيالية ، اي هذا الشكل التاريخي المتميز من البنية الاجتماعية الرأسمالية ، لم تخرج بالعنف الثوري من أحشاء البنية الاجتماعية السابقة ، سواء اكانت هذه البنية الاجتماعية اقطاعية ـ وهذا مستبعد ـ ام « استبدادية » ـ وهذا هو الارجح ـ ، ولم تقم على انقاضها ، كما حصل في فرنسا مثلا ، بل انها قامت ، بالعنف الاستعماري ، على اساس هذه البنية الاجتماعية السابقة وفي اطارها ، وليس على انقاضها ، فكانت بذلك عملية تكونها التاريخي تفكك هذه البنية وتحافظ عليها في الوقت نفسه ، او تحافظ على عناصر بنيوية كثيرة فيها ، وتوحد بينها في اطار بنيوي جديد هو اطار التبعية الكولونيالية . فعملية الهدم الثوري لعلاقات الانتاج السابقة عملية لم تحققها البرجوازية عندنا قبل بدء التغلغل الاستعماري ، ولم يحققها الاستعمار ايضا ، برغم ما قام به من تفكيك لعلاقات الانتاج هذه ، او قل انه لم ينجزها ، بل كان بالعكس عائقا في وجه ذلك ، لانه كان في الحقيقة يرسخ وجود هذه العلاقات في شكل تفكيكه وتحويله لها . ولا نستبق البحث كثيرا ، ولا نبالغ في الاستطراد اذا قلنا ان تحقق هذه العملية واكتمالها الفعلي رهن بتحقق الثورة التحررية من حيث هي في جوهرها ثورة اشتراكية ، اذ ان على هذه الثورة ان تقوم بما تعجز البرجوازية الكولونيالية عن القيام به من هدم جذري وتحويل ثوري لعلاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية ، بسبب من تطور سيطرتها الطبقية في ظل العلاقة الكولونيالية . لم تقم هذه الطبقة اذن بثورة برجوازية تقضي بها على علاقات انتاج تعيق تطورها ، ولم يكن لها او بامكانها اصلا ان تقوم بها ، لسبب بسيط هو ان التغلغل الاستعماري كان قد ابتدأ ولما يبتدىء بعد تكونها الطبقي ، او قل انه كان في مهده ، فجرت عملية هذا التكوّن الطبقي واكتملت بالشكل الذي حددها فيه ذاك التغلغل الاستعماري ، وبفعل منه ، وفي الاطار البنيوي الذي ولده وجوده

نفسه ، بمختلف اشكال هذا الوجود ، سواء في ربطه الانتاج الزراعي المحلي بالسوق الاوروبية ، وما كان لهذا الربط من اثر فعال في تكون الملكية الخاصة الفردية للارض وتطورها ، ام في انشائه بنوك الرهونات والتسليفات وغيرها ، ام في مدّه البلد المستعمر بقروض سخية موجهة تقوده الى افلاس حتمي ، كما جرى في مصر في اواخر عهد اسماعيل ، ومن ثم الى الوقوع بسهولة عجيبة تحت السيطرة الاستعمارية الشاملة ، الخ . . بل يمكن القول ان هذه الطبقة لم تكن قط ثورية ، حتى بعد اكتمال تكونها وانطلاقها في تطورها من موقع وجودها في السلطة السياسية كطبقة مسيطرة ، برغم دخولها ، في مرحلة لاحقة من تطورها ، في نوع محدد من التناقض مع الاستعمار الذي تكونت في ظله تحت رعايته . ان تاريخ تكون الملكية الفردية للارض في مصر مثلا ، من حيث هو تاريخ تكون البرجوازية الكولونيالية نفسها ، بدأ فعليا مع بدء التغلغل الاستعماري ، اي مع حملة بونابرت وصدور قانون ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ الذي « وضع النواة الادنى لنشأة الملكية الفردية في الارض الزراعية في مصر ، وزعزع اسس نظام ملكية الدولة ونظام الانتفاع » ، على حد قول ابراهيم عامر (المرجع نفسه) . واستمر مدة مائة عام تقريباً اتخذت فيه اجراءات مهمة ، كاللائحة السعيدية مثلاً والقانون المدني الاهلي الذي صدر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٣ والتعديلات التي ادخلت عليه فيما بعد حتى سنة ١٨٩٦ ،- ادت الى تكريس الملكية الفردية للارض كشكل جديد من الاستغلال الطبقي وبالتالي الى تكوّن طبقة من الملاكين الزراعيين الكبار هي طبقة البرجوازية الكولونيالية أو الجناح الرئيسي من هذه الطبقة التي يكوّن كبار تجار التصدير والاستيراد جناحها الآخر . ليس غريباً ، في هذه الشروط ، ان يلعب الاستعمار الدور الرئيسي في عملية تكون هذه الطبقة ، وان يكون القوة التاريخية المحررة لها من قيود علاقات الانتاج « الاستبدادية » السابقة . بفعل تغلغله ، اخذت تتكون علاقات انتاج جديدة هي القاعدة المادية الفعلية لوجوده ولبقائه في البنية الاجتماعية من نظام انتاجها السابق الى نظام انتاج آخر جديد . معنى هذا ان الاستعمار لعب في تطور بنياتنا الاجتماعية الدور التاريخي الذي لعبته الثورة البرجوازية في تحقيق انتقال البنية الاجتماعية في فرنسا مثلا من نظام الانتاج الاقطاعي الى نظام الانتاج الرأسمالي . الا أن علاقات الانتاج الكولونيالية التي تولدت بفعل تغلغله ليست ، لهذا السبب بالذات ، مماثلة لعلاقات الانتاج الرأسمالية التي تولدت في اطار الإنتاج الاقطاعي نفسه ، وبفعل تطوره الداخلي ، ثم تكرست وترسخت وتحرر تطورها العام بفعل الثورة البرجوازية . فعلاقة التبعية البنيوية التي تربط الانتاج الكولونيالي

بالأنتاج الرأسمالي الاستعماري تمنع أصلا وجود التماثل بينها ، بل تفرض ، بالعكس ، وجود تفاوت يقوم في أساسه على وجود الاختلاف البنيوي ، أي الاختلاف في البنية ، بينها . والتبعية هذه تكمن في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية المتميزة نفسها ، ووجودها رهن بوجود هذه البنية ، يظل قائماً ما دامت هذه البنية قائمة .

٢ ـ التبعية الطبقية والتبعية البنيوية

وهذا يلقي لنا ضوءا على نوع علاقة التبعية التي تربط البرجوازية الكولونيالية ، في وجودها الطبقي وفي صيرورتها الطبقية ، بالبرجوازية الامبريالية . فالعلاقة الكولونيالية ، من حيث هي علاقة تبعية بنيوية ، لا تنحصر في علاقة تبعية بين هاتين الطبقتين ، بل هي اعم واشمل ، لانها علاقة بين بنيتين متميزتين من علاقات الانتاج تربطهما وحدة بنيوية واحدة هي وحدة تفارق او تفاوت بنيوي تتميز فيها الاولى من الثانية في ارتباطها التبعي بها ، اي في خضوعها ، في حركة تطورها الداخلي حسب منطقة الخاص لحركة التطور الداخلي للثانية التي تولدها بشكل مستمر ، في اطار علاقة التبعية هذه ، بفعل آلية تحركها الداخلي نفسه وكأثر له . ان علاقة التبعية البنيوية اساس لوجود علاقة التبعية بين الطبقتين وشرط لها ، ولا وجود لهذه الا بوجود تلك وفي اطارها . فالعلاقة الكولونياليةليست اذن علاقة ذاتية واعية تتحكم بها الارادة الطبقية عند هاتين الطبقتين او عند احداهما ، ولا يمكن ان تكون كذلك ، حتى وان كانت الارادة عند الطبقية الواعية موجودة فيها ـ وهي بالفعل موجودة ـ ، بل انها ، في حقيقتها النظرية ، علاقة موضوعية تخضع لها الارادة الطبقية نفسها . في هذا الضوء من التحديد النظري للعلاقة الكولونيالية ، يمكن فهم علاقة التبعية التي تربط البرجوازيه الكولونيالية بالبرجوازية الامبريالية ، وفهم طابع التناقض الذي يظهر احيانا بينهما في شروط تاريخية محددة من تطور البرجوازية الكولونيالية . فدخول هذه الطبقة ، في شروط معينة من تطورها التاريخي ، في تناقض مع البرجوازية الامبريالية ، لا ينفي وجود علاقة التبعية التي تربطهما بها ، ولا يدل على أن قطع هذه العلاقة هو في منطق صيرورتها الطبقية ، بل هو ، على العكس من ذلك تماما ، يدل على استحالة قيامها بعملية القطع هذه ، حتى وان توفرت عندها ـ على سبيل الافتراض العبثي ـ الارادة الطبقية للقيام بذلك ، لان تحقق هذه العملية يستلزم بالضرورة تحويلا جذريا لبنية علاقات الانتاج الكولونيالية التي تجعل منها طبقة مسيطرة ، وبالتالي قلبا جذريا لعلاقة السيطرة نفسها . فالاستحالة هذه ليست

اذن من فعل الارادة الطبقية ، بل هي في المنطق الموضوعي لبنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، لذا ، امكن القول ان ذاك التناقض الطبقي الذي اشرنا اليه بين هاتين الطبقتين - كما نلحظه في جانب من حركة عرابي او في جانب من حركة **١٩١٩** في مصر مثلا ، او في حركة الاستقلال في لبنان سنة **١٩٤٣** - لا يمس جوهر العلاقة الكولونيالية ، من حيث هي علاقة تبعية بنيوية ، وليس في منطق تطوره التاريخي ان يقود الى قطع هذه العلاقة ، بل هو بالعكس يقوم اصلا على اساس من بقائها ، ويتطور في اطارها الذي يحده ويمنعه من الخروج منه . وبتعبير آخر ، ليست علاقة التبعية الطبقية التي تربط البرجوازية الكولونيالية بالبرجوازية الامبريالية هي التي تحدد علاقة التبعية البنيوية التي تربط البنية الاجتماعية الكولونيالية ، في تميز تطورها الداخلي ، بالرأسمالية الامبريالية ، بل ان علاقة التبعية البنيوية هذه هي التي تحدد بالضرورة علاقة الطبقة الاولى بالثانية كعلاقة تبعية ، اي ان العلاقة الكولونيالية ليست علاقة تبعية طبقية بين طبقتين ، بل علاقة بنيوية بين بنيتين متميزتين من علاقات الانتاج ، يتحدد تطور كل منهما ، في تميزه الداخلي كحركة تفارق طبقي ، بتطور الأخرى . فالتبعية للامبريالية قائمة في وجود هذه البنية المتميزة من علاقات الانتاج الكولونيالية التي تولدت تاريخيا بفعل التغلغل الاستعماري ، ويستحيل حصرها في وجود البرجوازية الكولونيالية ، وان كان وجود هذه الطبقة غير منفصل ، بالطبع ، عن وجود تلك البنية .

ان هذا التحديد النظري للعلاقة الكولونيالية هو الذي يعطينا التفسير العلمي لهذه الظاهرة التاريخية من عدم انقطاع علاقة التبعية البنيوية للامبريالية في بعض البلدان العربية ذات « الانظمة التقدمية » ، كمصر وسوريا او الجزائر مثلا ، برغم وصول طبقة اخرى الى السلطة ، غير البرجوازية الكولونيالية ، واكثر عداء منها للامبريالية . فالتبعية الطبقية التي تربط البرجوازية الكولونيالية ، بشكل مباشر ، بالبرجوازية الامبريالية ، لا وجود لها في علاقة البرجوازية الصغيرة ، من حيث هي طبقة مسيطرة ، بالبرجوازية الامبريالية ، بل ان هذه الطبقة المسيطرة في مايسمى « بالانظمة التقدمية » هي في علاقة موضوعية من العداء مع الامبريالية سمحت لها ، في شروط تاريخية محددة ولاسباب متعددة لا سبيل الى ذكرها الآن ، بأن تكون في قيادة حركة التحرر نفسها ، في مرحلة من مراحل تطورها . رمع هذا ، لم تنقطع العلاقة الكولونيالية ، بل بقيت الاطار البنيوي الذي تتحرك فيه علاقة العداء هذه . وبتعبير آخر ، ان وجود التناقض الموضوعي بين البرجوازية الصغيرة المسيطرة والامبريالية لا ينفي وجود العلاقة الكولونيالية ولا يقود الى

قطعها ، لسبب بسيط هو ان تحركه قائم اصلا على اساس وجود هذه العلاقة من التبعية البنيوية وفي اطارها، أي في اطار بنية علاقات الانتاج الكولونيالية وعلى أساس وجودها وبقائها . فالوجود الموضوعي لهذه البنية ، من حيث هي القاعدة المادية لوجود البرجوازية الصغيرة كطبقة مسيطرة ، ولتجدد سيطرتها الطبقية ، هو الذي يمنع اذن هذه الطبقة من ان تقوم بقطع العلاقة الكولونيالية ، برغم وجودها في تناقض مع الامبريالية ، وهو الذي يعطي هذا التناقض طابعه المحدود ، اي طابعا نسبيا معينا يمنعه من ان يقود الى قطع هذه العلاقة . فعملية القطع هذه لا تخضع لمنطق تطور هذا التناقض ، بل لمنطق آخر من التناقض ، هو منطق الصراع الطبقي نفسه الذي يتولد داخل البنية الاجتماعية الكولونيالية على اساس علاقات الانتاج المحددة فيها . معنى هذا ان عملية التحرر من الامبريالية ، اي قطع العلاقة الكولونيالية ، هي عملية معقدة ومتميزة من الصراع الطبقي ، تمر بالضرورة عبر التغيير الجذري ، اي التحويل الثوري ، لبنية علاقات الانتاج الكولونيالية . وما دامت هذه البنية قائمة ، فالتبعية للامبريالية مستمرة ، حتى وان كانت الطبقة المسيطرة ، كالبرجوازية الصغيرة مثلا ، في علاقة تناقض مع الامبريالية . من هنا اتى العجز الموضوعي التاريخي لهذه الطبقة عن تحقيق مهمة التحرر ، اذ ان القاعدة المادية التي تنطلق منها في عدائها للامبريالية ، اي ان طبيعة علاقات الانتاج التي تجعل منها طبقة مسيطرة ، هي ذاتها القاعدة المادية لوجود تلك التبعية وبقائها . بين الحفاظ على هذه القاعدة كشرط اساسي لتجدد الوجود الطبقي المسيطر لهذه الطبقة ، وبين القضاء عليها كشرط اساسي للتحرر من الامبريالية ، تناقض مطلق يستحيل حله ، فيه تقع هذه الطبقة ، وتحاول عبثا الخروج منه بتوفيق مستحيل بين طرفيه . وليس ما نراه من ذبذبة في ممارستها السياسية سوى انعكاس لهذا التوفيق المستحيل بين التحرر من علاقة التبعية البنيوية للامبريالية والابقاء على قاعدتها المادية في وجود بنية علاقات الانتاج الكولونيالي .

٣ ـ طابع الهيمنة الطبقية الخاص بالبرجوازية الكولونيالية

لم تكن البرجوازية الكولونيالية يوما طبقة ثورية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، اي بمعنى الطبقة المهيمنة التي تحمل في صيرورتها الطبقية داخل الانتاج الاجتماعي الذي تتكون فيه ، نظاما جديدا من الانتاج يخرج من احشاء نظام الانتاج السابق عليه ويقوم على

انقاضه ، بعملية هدم ثورية له ، وما كان لها ان تكون كذلك ، او ان تقوم بثورة برجوازية شبيهة بالثورة الفرنسية مثلا ، بسبب من طبيعة تكونها وتطورها التاريخيين في ظل العلاقة الكولونيالية . فتكون علاقات الانتاج الجديدة لم يتم بفعل التطور الداخلي للانتاج الاجتماعي السابق ، اي بحركة من تطور تناقضاته الداخلية الطبقية تقود الى ضرورة الثورة البرجوازية ، بل تم ، كما رأينا ، بفعل التغلغل الاستعماري ، اي بحركة تاريخية انتفت من منطقها ضرورة هذه الثورة البرجوازية . غير ان هذا لا يعني ان البرجوازية الكولونيالية لم تكن طبقة مهيمنة ، او لم تتكون كطبقة مهيمنة ، في الشروط التاريخية المحددة التي تم فيها تكونها الطبقي ، اذ ان مجرد وجود علاقات انتاج محددة يفترض ويستلزم بالضرورة وجود طبقة مهيمنة هي الطبقة المسيطرة في اطار علاقات الانتاج هذه ، (او وجود فئة مهيمنة من هذه الطبقة المسيطرة) ، في مواجهة طبقة مهيمنة نقيض خاضعة لسيطرتها الطبقية ، هي الطبقة التي عليها ، بحكم منطق صيرورتها الطبقية بالذات ، ان تقوم بعملية التحويل الثوري لهذه العلاقات من الانتاج . لكن طابع الهيمنة الطبقية الخاص بالبرجوازية الكولونيالية يختلف تمام الاختلاف عن طابع الهيمنة الطبقية الخاص بالبرجوازية الامبريالية ، وهذا الاختلاف عائد في اساسه الى طبيعة العلاقة الكولونيالية التي تربط هاتين الطبقتين . فالبرجوازية الكولونيالية ليست مهيمنة بذاتها بل بتبعيتها للبرجوازية الامبريالية ، او قل ان هيمنتها الطبقية قائمة ، في ذاتها ، على اساس من وجود بنية علاقات الانتاج الكولونيالية في علاقة من التبعية البنيوية مع الامبريالية . لذا ، وبسبب من هذا الطابع من الهيمنة في التبعية وبها ، وعلى نقيض البرجوازية الامبريالية التي كانت في تكونها التاريخي الطبقي ـ وما تزال ـ مهيمنة بذاتها ، اي في استقلالها الطبقي نفسه ، ليس للبرجوازية الكولونيالية علاقة من التناقض التناحري مع الطبقة المسيطرة في نظام الانتاج السابق شبيهة بعلاقة التناقض التناحري التي كانت تربط البرجوازية الاوروبية بطبقة الاقطاعيين مثلا . كما ان علاقة التناقض التي تربطها ، في شروط تاريخية معينة من تطورها ، بالبرجوازية الامبريالية تختلف جذريا عن علاقة التناقض التي تربط الطبقتين الرئيسيتين ، اي الطبقتين المهيمنتين النقيضين في بنية اجتماعية واحدة ، كالبرجوازية والطبقة العاملة مثلا . لهذه النقطة اهمية بالغة في تحديد نوع العلاقة ، اي طابع التناقض ، بين البرجوازية الكولونيالية والبرجوازية الامبريالية من جهة ، وبينها وبين الطبقة المسيطرة في نظام الانتاج السابق من جهة اخرى . اما علاقتها بالطبقة العاملة ، داخل حركة التطور التاريخي في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، فغير علاقتها هذه

بهاتين الطبقتين ، اذ ان لها طابع العلاقة الطبقية الذي نجده بين الطبقتين المهيمنتين النقيضين في البنية الاجتماعية الواحدة ، اي انها علاقة تناقض تناحري يقود منطق تطورها الى اجراء التغيير الجذري الثوري في بينة علاقات الانتاج القائمة . ولقد حددنا طابع التناقض الذي يربطها بالبرجوازية الامبريالية . اما التناقض الذي يربطها بالطبقة المسيطرة في نظام الانتاج السابق ، فمثيل للاول ، ليس له طابع تناحري ، اذ ان التناحر في التناقض الطبقي ليس قائماً الا بين الطبقتين المهيمنتين النقيضين، أي بين الطبقتين الرئيسيتين اللتين تحمل كل منهما ، في صيرورتها الطبقية ، نظاماً من الانتاج نقيضاً للآخر . ولا غرابة في هذا القول ، ولا تناقض فيه ، برغم كون نظام الانتاج الكولونيالي ، من حيث هو شكل تاريخي متميز من الانتاج الرأسمالي ، مغايرا لنظام الانتاج السابق عليه ونقيضا له . فالشروط التاريخية المحددة التي تكوّن فيها وتولد هذا النمط من الانتاج في ظل العلاقة الكولونيالية هي التي تفسر لنا ما قد يبدو ، في الظاهر ، مغايرا لمنطق التاريخ نفسه ، في انتفاء طابع التناحر من علاقة التناقض بين البرجوازية الكولونيالية والطبقة المسيطرة في نظام الانتاج السابق ، وهي نفسها التي تفسر لنا ايضا طبيعة العلاقة غير التناحرية بين هذه البرجوازية والبرجوازية الامبريالية . وليس من الصدفة اطلاقا ، بل ضروري ان تكون العلاقة الاولى مثل الثانية غير تناحرية ، ولو كانت غير ذلك لكانت هذه بالضرورة ايضا تناحرية ، لانها تحددها والعكس بالعكس ، اي لو تم تكوّن البرجوازية عندنا بمعزل عن العلاقة الكولونيالية ، في شروط تاريخية اخرى شبيهة بشروط تكون البرجوازية الاوروبية ، لكانت علاقة التناقض تلك بالضرورة علاقة تناحرية مع الطبقة المسيطرة في نظام الانتاج السابق ، ولكانت علاقتها بالبرجوازية الامبريالية ايضا تناحرية . الا ان المجرى الفعلي للتاريخ لم يكن في خط هذا الافتراض ، وما اشارتنا اليه ، برغم رفضنا لكل منطق من التخيل في تفسير التاريخ او كتابته ، يعزل التاريخ ويجرّده عن شروط تحققه الفعلية ، الا تأكيدا لهذه الشروط بالذات . فقوانين التطور التي يستخرجها الفكر النظري لا وجود فعليا لها الا في شروط وجودها التاريخية المحددة ، اي ان القانون ، في الواقع الاجتماعي التاريخي ، لا يوجد في صفائه النظري ، بل يوجد دوما مميزا . والشروط المتميزة التي تكونت فيها علاقات الانتاج الكولونيالية هي التي تحدد طابع التميز في علاقة البرجوازية الكولونيالية بالطبقة المسيطرة التي سبقتها .

٤ ـ تحليل مثال لبنان

ففي لبنان مثلا ، او في جبل لبنان بشكل ادق ، ظهرت الملكية الخاصة للارض في شكلها الاقطاعي قبل بدء التغلغل الاستعماري ، وتكونت طبقة متميزة من الاقطاعيين ، في ظل السيطرة العثمانية ، كانت النواة الاجتماعية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية . فالبرجوازية هذه لم تتكون في حركة تناقض وتصارع مع الطبقة الاقطاعية ، بل كانت امتدادا لها ، او قل انها كانت الشكل الطبقي الجديد الذي اخذ يتحول فيه الاقطاعيون[1] ، او القسم الاكبر منهم ، الى برجوازيين رأسماليين من نوع خاص ، اي من نوع كولونيالي مرتبط تبعيا بالبرجوازية الاستعمارية ، ولا سيما البرجوازية الفرنسية . فمع التغلغل الاستعماري وتزايده في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ومع ربط الانتاج اللبناني بالسوق الرأسمالية الاوروبية ، والسوق الفرنسية منها بوجه خاص ـ ولا سيما سوق الحرير ـ ، بدأت عملية التكون التاريخي للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية ، من حيث هي عملية تحول للطبقة المسيطرة نفسها في نظام الانتاج السابق على الرأسمالية ، الى طبقة برجوازية متميزة وجدت في ارتباطها التبعي بتطور الرأسمالية الاوروبية تحقق مصالحها الطبقية . ان الفئة التجارية الوسيطة من هذه البرجوازية ليست غريبة عن الاقطاعيين السابقين ، كما ان فئة كبار الملاكين الزراعيين منها ليست غريبة عنهم ايضا ، فعناصر هاتين الفئتين هي بشكل عام منهم . ودخول عناصر جديدة الى هذه الطبقة ، في تطورها اللاحق ، لا يغير شيئا من طبيعة تكونها التاريخي ومن طبيعة علاقتها غير التناحرية بالطبقة المسيطرة سابقا والتي خرجت منها . ان هذه الشروط التاريخية من تكون هذه الطبقة في ظل العلاقة الكولونيالية ، وبفعل التغلغل الاستعماري ، عبر عملية من تحول الاقطاعيين القدماء ، او قسم منهم ، الى برجوازيين من نوع خاص ، هي التي تفسر لنا الظاهرة الاجتماعية التي يُشار اليها عادة بتعبير « الاقطاع السياسي » ، او على الاقل جانبا

(١) « . . . ان نشوء وتطور الرأسمالية في كنف الكولونيالية لم يتطلب القضاء على الاقطاعية ، انما جرى التعايش فيما بين الاقطاعية والرأسمالية ، بل اكثر من ذلك ، فان الرأسماليين الجديد ، بقسم كبير منهم ، هم هم الاقطاعيون انفسهم . وبنتيجة ذلك تركزت السلطة الاقتصادية ، في المدينة والريف ، منذ البداية ، في يد فئة ضيقة . وهنا اذن ، لا يمكن الكلام بدقة عن تحالف بين الفئة السائدة في الريف ، والفئة السائدة في المدينة ، بل اننا امام اندماج **عضوي** . . . » يساري لبناني ، اليسار الحقيقي واليسار المغامر ، دار الفارابي ـ بيروت . ص ١٦٨ .

منها ، وهي التي تفسر لنا ايضا كيف تم القضاء على كل امكانية تاريخية من تكون برجوازية وطنية مستقلة وئدت في مهدها ، اذ ان تكون البرجوازية الكولونيالية بهذا الشكل سد آفاق التطور في وجه الحرفيين والتجار غير الوسطاء ، اي التجار المرتبطين بالانتاج المحلي . ولا ننس هنا ان التجارة المرتبطة بالانتاج المحلي ، سواء أكان انتاجا حرفيا ام مانوفاتوريا فيما بعد ، كانت المنطلق في تطور الرأسمالية الاوروبية ، وكان الرأسمال التجاري قاعدة لتطور الرأسمال الصناعي . لذا ، يمكن القول ان القضاء على تطور التجارة المرتبطة بالانتاج المحلي ، وبالتالي على تكون طبقة من التجار غير الوسطاء هي نواة لبرجوازية وطنية مستقلة ، كنتيجة لتكون البرجوازية الكولونيالية كبرجوازية تجارية وسيطة ، يفوق في دلالته التاريخية والنظرية ضرب مصالح الحرفيين وسد افق التطور امامهم ـ وان كان القضاء على تطور تلك التجارة ملازما لضرب هذا الانتاج الحرفي ونتيجة له ـ ، لان تطور الرأسمالية الطبيعي لم يكن امتدادا لتطور الانتاج الحرفي بقدر ما كان قاطعاً معه ونتيجة لتطور التجارة نفسه . ومهما يكن من أمر ، فالتناقض بين البرجوازية الكولونيالية من جهة ـ لا سيما في بدء تكونها ـ ، والحرفين والتجار غير الوسطاء من جهة اخرى ، كان ، بلا شك اعمق منه بينها وبين الاقطاعيين الذين تكونت منهم ، في عملية معقدة كانت تحافظ فيها على علاقات الانتاج الاجتماعية الاقطاعية في تحولها بالذات الى طبقة برجوازية كولونيالية ، اي في تحويلها الضروري لهذه العلاقات نفسها[1] . بل ان تناقضها هذا مع هذه النواة المؤودة من البرجوازية الوطنية كان له احيانا طابع تناحري

(١) « مع توسع دخول الرأسمالية الاوروبية ، خاصة بعد ١٨٦٤ ، برز نمط جديد من البرجوازية التجارية الوسيطة في بيروت ذات الارتباط بالبيوتات المالية والتجارية الغربية . وضمن الاستثمار التجاري الحديث ارباحا طائلة وسريعة لفئة قليلة من التجار الوسطاء مما زاد ارتباطهم العضوي بالرأسمال الاجنبي ، فسعوا لتوسيع سيطرته . وقد ساند الاقطاع هذا الاتجاه بحكم الروابط العائلية والمصلحية التي تجمع بينه وبين هذه الفئة .

هذه العوامل جعلت من قطاع التجارة المرتبطة تبعياً بالرأسمال الاجنبي العنصر المحدد الاساسي لتطور الرأسمالية في لبنان . وخلافاً لتطور الرأسمالية الكلاسيكي الذي تطلب تحطيم الاقطاع ، حافظت الرأسمالية ذات الطابع الكولونيالي في تطورها على بقايا العلاقات الاقطاعية ، وأبقت على نفوذ الاقطاعيين السياسي ، ونالت من مصالح الحرفيين والتجار غير الوسطاء ، لذا وضعت مناهضتهم للنفوذ الاجنبي بذور الحركة آنذاك » .

برنامج الحزب الشيوعي اللبناني ، نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه ، الجزء الاول ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

سينعكس في حقل الممارسات الايديولوجية ، وفي الموقف بالذات من افكار الثورة الفرنسية ومن الاستعمار نفسه . وليس غريبا ان نجد بذور الحركة الوطنية المناهضة للتوسع الاستعماري ولسيطرة البرجوازية الكولونيالية نفسها عند كثير من ممثلي هذه البرجوازية الوطنية التي لم يعرف تطورها النور . فبسبب من التناقض الطبقي ، وجد ممثلو هذه البرجوازية الوطنية المؤودة طريقهم الى افكار جذرية ، ليست معادية للاستعمار وحسب ، بل للسيطرة الطبقية للبرجوازية نفسها ، من حيث هي برجوازية كولونيالية ، او قل لكونها برجوازية كولونيالية . لا شك في ان عناصر هذه البرجوازية الوطنية كانت تنطلق من موقع طبقي برجوازي في عدائها للاستعمار وللبرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، فلقد كانت تطمح الى ان تصير هي الطبقة المسيطرة ، وان يسير التاريخ ، كما سار في اوروبا مثلا ، حسب منطق مصالحها الطبقية ، اي في خط تطور رأسمالي طبيعي يقودها الى السيطرة الطبقية . غير ان الاستعمار ، في ما احدثه من علاقات انتاج كولونيالية ، سد في وجهها كل افق من هذا التطور الرأسمالي الطبيعي ، وقضى بذلك على كل امل لها وعلى كل امكانية موضوعية في ان تصير يوما طبقة مهيمنة ، اي في ان يتوجه الانتاج الاجتماعي في افق التطور الرأسمالي . وبسبب من هذه الاستحالة كانت البرجوازية الوطنية تخرج دوما خاسرة من كل معركة كانت تخوضها ، مع قوى اجتماعية اخرى ، ضد الاستعمار ، وكانت البرجوازية الكولونيالية هي المنتصرة في النهاية ، كما حدث مثلا في حركة عرابي سنة ١٨٨٢ ، وفي حركة ١٩١٩ في مصر ، وكما حدث في لبنان ابان حرب الاستقلال سنة ١٩٤٣ . ان ارتطامها الدائم بهذا الافق المسدود من صيرورتها الطبقية هو الذي يفسر لنا ظهور تلك الأفكار الجذرية عند ممثليها الايديولوجيين، لأنه الأساس المادي لظهور هذه الافكار ، بل لظهور كثير من الافكار الاشتراكية الطوباوية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، اي قبل بدء التكون الطبقي للطبقة العاملة . لقد قضي على هذه الطبقة الناهضة ، او بالاحرى على نواتها ، بالاندحار ولما تبدأ بعد حركة نهوضها الفعلي ، وارتسم في بنية علاقات الانتاج التي تتطور فيها منطق استحالة صيرورتها طبقة مهيمنة ، اذ ليس في منطق تطور الانتاج الكولونيالي امكان انتقال الى تطور رأسمالي . فالعداء الطبقي للاستعمار والبرجوازية الكولونيالية عند عناصر هذه البرجوازية الوطنية له بالضرورة طابع محدود ، او قل طابع التباس ، لانه قائم على اساس من الوهم الطبقي بامكان الوصول الى تطور رأسمالي يسمح بتكون هذه الطبقة الوسطى كطبقة مسيطرة ، عن طريق القضاء على بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، اي انه قائم على اساس منطق

من الرفض العنيف لهذا الواقع التاريخي ، في هدف الوصول الى واقع آخر من التطور الرأسمالي لم يعد اصلا ممكنا ، بسبب من منطق التطور الداخلي الخاص بهذا الواقع التاريخي المرفوض . من هذا الرفض بالذات اتت جذرية تلك الافكار ، وطوباويتها ايضا . فالقضاء على بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ليس طريقا يقود الى تطور رأسمالي ، بل هو طريق الانتقال الى الاشتراكية . وما كان ممكنا ان يتكشف للفكر منطق هذا الطريق التاريخي قبل ان تتكون القوة الاجتماعية المدعوة الى القيام بهذه العملية الثورية ، وقبل ان تدخل مسرح التاريخ في مختلف نضالاتها الطبقية . ولنا عودة الى ما سبق .

٥ ـ تحليل مثال مصر

اما في مصر ، فالوضع مختلف نسبيا عما هو عليه في لبنان ، وان كان يخضع ، بشكل عام ، لمنطق واحد من التطور التاريخي . ووجه الاختلاف فيه عائد الى عدم ظهور الملكية الخاصة في شكلها الاقطاعي قبل بدء التغلغل الاستعماري ، كما ظهرت في جبل لبنان ، وبالتالي الى عدم وجود طبقة متميزة من الاقطاعيين تتكون منها البرجوازية الكولونيالية في عملية من التفارق الطبقي والتحول في بنية علاقات الانتاج القائمة هي عملية انتقال الى الانتاج الكولونيالي ، اي عملية تكون تاريخي لم تكن عملية تحويل كولونيالي لعلاقات انتاج اقطاعية تولدت بفعل تطور داخلي بمعزل عن التغلغل الاستعماري ، بل كانت عملية تحويل كولونيالي لعلاقات انتاج استبدادية ، ان امكن القول ، اي لعلاقات محددة من الانتاج قائمة على اساس انعدام الملكية الخاصة الفردية للارض . لا شك في ان النتيجة التاريخية للتغلغل الاستعماري واحدة في مصر ام في لبنان ، وهي ، هنا ، تكون البرجوازية الكولونيالية ، بغض النظر عن اختلاف سماتها الخاصة في كلا البلدين . الا ان الاصل الاجتماعي التاريخي لهذه الطبقة ، او العناصر التي تكونت منها ، يختلف من بلد لآخر . فهي في لبنان ، كما رأينا ، من اصل اقطاعي ، اما في مصر ، فهي من غير اقطاعي ، اي استبدادي او ارستقراطي خاص ، كما ان عناصرها الاجتماعية في اغلبها اجنبية غير مصرية ، تركية او شركسية ، ومن سلالة محمد علي بوجه خاص . ولهذا الاختلاف اهمية خاصة : فالتغلغل الاستعماري قضى في لبنان على نواة طبقة من البرجوازية الوطنية لا نجد مثيلها في مصر قبل بدء تكون البرجوازية الكولونيالية ، بسبب

من عدم وجود علاقات انتاج اقطاعية ، وبالتالي ، من عدم وجود ملكية خاصة لوسائل الانتاج تسمح بتكون مثل هذه الطبقة التي يشير مجرد وجودها الى بدء تطور رأسمالي في اطار علاقات الانتاج الاقطاعية نفسه . معنى هذا ان التغلغل الاستعماري قضى في لبنان على امكانية التطور الرأسمالي بقضائه على نواة هذه الطبقة التي قادت ، في شروط تاريخية مختلفة ـ في اوروبا مثلا ـ عملية التطور الرأسمالي . اما في مصر ، فالقضاء على امكانية هذا التطور ـ وان كان قد تم ، كما في لبنان ، بتكون البرجوازية كبرجوازية كولونيالية ، لم يتم عن طريق القضاء على مثل هذه الطبقة ، لانعدام وجودها اصلا في البنية الاجتماعية قبل بدء تطور هذه البنية في اطار من علاقة تبعيتها الكولونيالية . « ان شمولية الحكم المركزي السياسية والعسكرية والاقتصادية » في مصر كانت تمنع نشوء طبقة متميزة كالطبقة البرجوازية قادرة على ان تصير طبقة مهيمنة تطمح الى انتزاع السلطة السياسية ووضعها في خدمة مصالحها الطبقية . بل ان شمولية الحكم هذه كانت العامل الرئيسي في شل الحركة الدياليكتيكية الاجتماعية للتفارق الطبقي . لذا ، امكن للمماليك ان يستمروا في حكم مصر تلك الحقبة الطويلة من التاريخ ، برغم ما عرفه حكمهم من انتفاضات شعبية قام بها فلاحون وتجار وحرفيون وغيرهم ، لا سيما في القرن الثامن عشر . فالانتفاضات هذه كلها ، على عنفها ، لم تكن تؤدي الى تغيير في علاقات الانتاج (راجع وليم سليمان ـ احتكار الدولة في مصر لوسائل الانتاج ، بالنسبة للارض وللصناعة والتجارة . الطليعة . اوكتوبر ١٩٦٩) وما كان بامكانها ان تؤدي الى ذلك ، لانها بسبب من نظام احتكار وسائل الانتاج ، كانت تفتقد قيادة طبقية واعية ، اي طبقة قائدة تضع نفسها بديلا للسلطة السياسية القائمة . فالقيادة في هذه الانتفاضات كانت تعود دوما الى رجال الدين ـ وما كان رجال الدين بطبقة ـ والمطالب كانت تقتصر على اصلاح الوضع القائم . اما تغيير هذا الوضع ، اي تغيير علاقات الانتاج التي يقوم على اساسها ، فهو مطلب ثوري يفترض بالضرورة وجود طبقة ترفعه وتعمل لتحقيقه ، وما كان هذا متوفرا للاسباب التي ذكرنا . والاسباب هذه ذاتها هي التي تفسر لنا ، او تساعدنا على تفسير تلك الظاهرة الفريدة من نوعها ، ظاهرة محمد علي وتجربته في بناء مصر الاقتصادي والسياسي والعسكري . ولا يهمنا الآن من هذه الظاهرة سوى وجهها الاقتصادي وما له علاقة مباشرة بتطور بحثنا ، فليس لنا إذن أن نعالجها لذاتها . اننا نتفق بالرأي هنا مع وليم سليمان في أن انعدام وجود طبقة برجوازية في مصر هو الذي حدد الشكل التاريخي لتلك التجربة من البناء الاقتصادي ، وحدد ايضا نجاحها في البدء ، ثم فشلها في النهاية . لقد كان على الدولة ،

في غياب تلك الطبقة ، ان تحقق ، مع محمد علي ، ما حققته البرجوازية في اوروبا . (المرجع نفسه) . ومن الخطأ ، كما يقول عن حق وليم سليمان ، ان نعتبر هنا جهاز الدولة ممثلا لمصالح طبقة اجتماعية معينة ، اقطاعية او برجوازية ، بل انه كان يمثل مصالح اسرة محمد علي نفسه . ثم ان نظام الاحتكار الذي بناه محمد علي وبنى عليه الاقتصاد المصري ، لم يكن في صالح البرجوازية المصرية ، بل كان ضدها ، وكان عائقا في وجه تكونها الطبقي . (راجع رفعت السعيد ـ الاساس الاجتماعي للثورة العرابية . ص ٩١ ـ ٩٢) . فتطور الانتاج الاقتصادي على اساس من احتكار الدولة المتمثلة في شخص الوالي لوسائل الانتاج كلها ، واحتكار التجارة ايضا ، كان ينطلق ، في امكانه ، من عدم وجود طبقة برجوازية متميزة تقوم به وتسيره . الا انه في الوقت ذاته كان يشل عملية تكون هذه الطبقة ، ويولد باستمرار الاسباب التي تمنع تكونها . هذا هو منطق التاريخ ، يصير فيه الاثر سببا يولد سببه ، والسبب اثرا يولد اثره . وتتحرر بالفعل عملية التكون الطبقي للبرجوازية في مصر بفشل تجربة محمد علي ، وبوجه خاص ، بمعاهدة ١٨٣٨ التجارية التي فرضتها القوى الامبريالية على السلطة العثمانية ، والتي نصت على الغاء نظام الاحتكار في جميع ولايات الامبراطورية العثمانية . ان السبب الرئيسي في نجاح تلك التجربة في بدئها ـ وهو عدم وجود طبقة برجوازية ـ هو السبب الرئيسي في فشلها . لقد قام البناء الاقتصادي في مصر مع محمد علي على اطماع فرد ـ على حد قول وليم سليمان ـ ، فانهار لذلك بسرعة خاطفة عند اول اصطدام مع الامبريالية الغربية ، ولم تتحرك في مصر اي قوة اجتماعية لتواجه التدخل الامبريالي . ولا عجب في الامر ، فانهيار نظام الاحتكار ، بفعل العنف الامبريالي ، كان في صالح البرجوازية في مصر بشكل مباشر ، لان فيه يكمن الشرط الرئيسي لتكونها الطبقي . وهنا ، في هذا التكون التاريخي للبرجوازية في مصر ، بفعل التدخل الامبريالي ، نرى بوضوح علاقة التبعية التي تربط هذه الطبقة بالبرجوازية الامبريالية ، وضرورة تكونها كبرجوازية كولونيالية .

لم تتكون هذه البرجوازية الكولونيالية في مصر من عناصر غريبة عن العناصر التي كانت تمسك بيدها السلطة الاقتصادية والسياسية في عهد محمد علي او حتى قبله ، بل تكونت من هذه العناصر بالذات ، اي من افراد اسرة محمد علي ومن شملهم بكرمه من رجال دولته ، واقطعهم ملكيات من الارض شاسعة ليكونوا له عونا واداة في تنفيذ سياسته التوسيعة . وكانت هذه العناصر كلها اجنبية ، تركية ، او شركسية ، ثم بعد ذلك غربية ، ولم تدخل اليها عناصر مصرية الا في مرحلة متأخرة من النصف الثاني للقرن

التاسع عشر . معنى هذا ان البرجوازية الكولونيالية في مصر كانت « عند بدء ظهورها اجنبية تماما عن شعب البلاد » (سليمان - الطليعة - يناير ١٩٦٥) ، وظل العنصر الغالب فيها اجنبيا ، حتى بعد تكون جناحها الصناعي ، حتى نهاية النصف الاول من هذا القرن . وسيلعب هذا العامل بالطبع دورا هاما في التطور اللاحق للصراعات الطبقية . ومع تكون هذه الطبقة من الملاكين الزراعيين الكبار ، بدأت تتحدد نهائيا معالم البنية الاجتماعية في مصر في شكلها الكولونيالي الجديد ، ويرتسم فيها طريق تطورها التاريخي في اطار علاقة تبعيتها البنيوية للامبريالية . وبتعبير آخر ، لقد سد التكون التاريخي للبرجوازية في مصر ، كبرجوازية كولونيالية ، طريق التطور الرأسمالي على البنية الاجتماعية ، وفتح امامها طريقا واحدا من التطور هو طريق التبعية البنيوية للامبريالية ، اي طريق التطور الكولونيالي . ان تطور الانتاج الكولونيالي في اطار تبعيته البنيوية هذه هو الذي يمنعه اصلا من الوصول الى التطور الرأسمالي الطبيعي - كما نراه في اوروبا مثلا - ، اي من الوصول الى نوع من التطور يقطع فيه علاقة التبعية التي تربطه بالامبريالية . فالفارق بين التطور الكولونيالي والتطور الرأسمالي ليس فارقا كميا يتحدد فيه الاول كابتداء من الثاني ، او الثاني كنقطة وصول للاول على طريق واحدة من المنطق التاريخي ، وبالتالي من منطق التحرك الداخلي في بنية علاقات الانتاج ، بل هو فارق نوعي - اي بنيوي - يستحيل فيه وصول الاول الى الآخر . والاستحالة هذه ليست خارجة عن بينة الانتاج الكولونيالي ، كما انها ليست عائقا خارجيا تضعه الامبريالية في وجه تطور الانتاج الكولونيالي ، بل هي بنية هذا الانتاج نفسها ، اي في بنية علاقاته بالذات . فلا سبيل اذن اطلاقا الى التحرر من التبعية للامبريالية ، اي من العلاقة الكولونيالية ، عن طريق تطور من الانتاج الاجتماعي يتم في اطار علاقاته الكولونيالية هذه . معنى هذا ان طريق التطور الرأسمالي ليست طريق التحرر من التبعية للامبريالية ، لسبب بسيط هو ان الطريق هذه ليست في منطق تطور الانتاج الكولونيالي ، بل هي فيه استحالة نظرية وتاريخية معا . في ضوء هذا المنطق المتميز من تطور الانتاج الكولونيالي في اطار علاقة تبعيته البنيوية للامبريالية ، علينا ان ننظر الى حقل الصراعات الطبقية في مصر . فالملكية الزراعية في هذا البلد لم تتكون طوال القرن التاسع عشر ، بفعل التغلغل الامبريالي نفسه ، في شكل ملكية اقطاعية للارض ، ولم تنتقل البنية الاجتماعية في تطورها التاريخي هذا الى علاقات اقطاعية من الانتاج . فمجرد ارتباط الانتاج الزراعي بالسوق العالمية الامبريالية بشكله التبعي يمنعنا من اعطائه طابعا اقطاعيا ليس له ، ويفرض علينا بالضرورة تلمس طابعه

الكولونيالي المتميز : ولهذا الامر علاقة مباشرة ببحثنا ، اذ من السهل اعتماد قالب تقليدي من التفسير التاريخي يؤدي بنا الى القول ان كبار الملاكين الزراعيين كانوا يمثلون في مصر طبقة الاقطاعيين المرتبطين بشكل مباشر بالاستعمار ، وكانوا ، لذلك ، في علاقة من التناقض التناحري مع طبقة متوسطة ـ هي « البرجوازية الوطنية » ـ كانت تطمح الى استلام السلطة ، وكانت بالتالي في علاقة من التناقض التناحري مع الاستعمار تضعها بالضرورة في موقع القيادة من حركة التحرر الوطني . وقد يذهب البعض في اعتماد هذا القالب التقليدي من التفسير التاريخي الى حد القول ان طبقة الاقطاعيين تلك كانت تنادي بافكار السلفية ، اما « البرجوازية الوطنية » فكانت تستخدم في ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ضد الاقطاعيين والاستعمار افكار الثورة الفرنسية وتنادي بها .

لن نناقش الآن نظرية « البرجوازية الوطنية » ـ وهي في رأينا نظرية خاطئة ـ ، فليس هذا البحث مجالا لذلك . لذا ، سنتابع بحثنا في خط منطلقاته النظرية التي وضعنا ، ونعود الى ما كنا فيه من معالجة قضية البرجوازية الكولونيالية .

قلنا ان تكوّن هذه الطبقة سد على مصر طريق التطور الرأسمالي ، ولم يتم هذا ـ كما تم في لبنان ـ عن طريق القضاء على نواة طبقة متوسطة منعها من التكون الطبقي تكوّن علاقات الانتاج الكولونيالية نفسه ، لسبب بسيط هو ان الشروط التاريخية الخاصة بمصر لم تكن تسمح بتكون مثل هذه الطبقة . وهذا بالطبع لا يعني ان طبقة متوسطة من نوع خاص لم تظهر في مصر ـ وفي لبنان ايضا ـ في مرحلة تاريخية لاحقة من تكامل بنية علاقات الانتاج الكولونيالية . فمثل هذه الطبقة او الطبقات المتوسطة ظهرت في مصر ولبنان وفي غيرهما من البلدان المستعمرة ، في شروط تاريخية خاصة بكل منها . وهنا ، لا بد من التوقف عند مفهوم هذه الطبقة لنحدد بدقة مضمونه الفعلي حتى لا نقع في التباس شائع له نتائج نظرية وسياسية وخيمة .

الفصل الثالث

في مفهوم « الطبقة المتوسطة »

١ ـ الطبقة المتوسطة
في البنية الاجتماعية الرأسمالية

ما هو مضمون مفهوم « الطبقة المتوسطة » ؟ واي مضمون نقصد حين نستعمل هذا المفهوم ؟

ان مضمون هذا المفهوم يختلف ـ في رأينا ـ باختلاف المرحلة التاريخية المحددة التي يمر بها تطور البنية الاجتماعية ، ويختلف ايضا باختلاف القاعدة المادية المحددة من بنية اجتماعية الى اخرى ، اي باختلاف بنية علاقات الانتاج المتميزة في هذه البنية الاجتماعية . فمفهوم الطبقة المتوسطة ليس له مضمون واحد في البنية الاجتماعية الرأسمالية وفي البنية الاجتماعية الكولونيالية ، كما انه ليس له المضمون نفسه في مرحلة تكون البنية الاولى او الثانية ، وفي مرحلة تطورهما بعد تكاملهما . اذا اخذنا البنية الاجتماعية الرأسمالية في مرحلة تكونها التاريخي ، رأينا أن الطبقة المتوسطة فيها هي الطبقة الواقعة بين النبلاء والفلاحين ، أي الطبقة البرجوازية الناهضة نفسها التي تحمل في صيرورتها الطبقية ـ بحكم كونها الطبقة المهيمنة النقيض ـ نظام الانتاج الرأسمالي ، والتي ستصير بالضرورة الطبقة المسيطرة . فهي اذن الطبقة التي تم تكونها التاريخي في اطار علاقات الانتاج الاقطاعية نفسها بشكل كانت تمثل فيه القوة الاجتماعية الرئيسية التي تدفعها صيرورتها الطبقية الى نقض بنية علاقات الانتاج هذه ، واجراء التحويل الثوري فيها الذي سيدفعها الى فرض هيمنتها الطبقية على سائر الطبقات الاجتماعية ، بانتزاعها السلطة السياسية من الطبقة المسيطرة السابقة . فالعلاقة بينها وبين هذه الأخيرة كانت بالضرورة علاقة تناقض تناحري ، كما ان تطور القوى المنتجة في اطار علاقات الإنتاج الاقطاعية هو الذي كان يولدها . معنى هذا أن تكون هذه الطبقة كان يتم بفعل حركة من التفارق الطبقي خاصة بتطور علاقات

الانتاج الاقطاعية ، وليس بفعل حركة التفارق الطبقي الخاصة بتطور علاقات الانتاج الرأسمالية .

واذا انتقلنا الى البنية الاجتماعية الرأسمالية بعد تكامل تكوّنها ، وبعد وصول البرجوازية الى كامل السيطرة الطبقية ، سواء على الصعيد الاقتصادي ام السياسي ام الايديولوجي ، اي بعد ان انتقلت البنية الاجتماعية هذه من مرحلة تكونها التاريخي في اطار نظام الانتاج الاقطاعي ، الى مرحلة تطورها في اطار نظام الانتاج الرأسمالي وفي ظل السلطة البرجوازية نفسها ، وجدنا الامر يختلف هنا عما سبقه . فالعلاقات الطبقية التي تحدد في هذه المرحلة التاريخية الوجود الطبقي والصيرورة الطبقية للطبقة او الطبقات المتوسطة هي غيرها في المرحلة السابقة . ان الطبقة المتوسطة هنا ، في اطار علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة ، هي الطبقة الواقعة بين البرجوازية الكبرى المسيطرة وبين الطبقة العاملة ، فهي اذن تمثل مختلف الفئات الاجتماعية غير المتجانسة التي تحتل في البناء الاجتماعي مكانا وسطا بين هاتين الطبقتين الرئيسيتين ، اى بين طبقة مهيمنة هي التي تمارس سيطرتها الطبقية على مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية ، وبين طبقة مهيمنه نقيض هي الطبقة العاملة التي تحمل في صيرورتها الطبقية نقيض نظام الانتاج الرأسمالي القائم ، اي نظام الانتاج الاشتراكي . ينتج عن هذا اختلاف اساسي في مضمون مفهوم الطبقة المتوسطة بين هاتين المرحلتين : مرحلة التكون التاريخي لعلاقات الانتاج الرأسمالية في اطار نظام الانتاج الاقطاعي ، ومرحلة تطور هذه العلاقات في اطار تكاملها البنيوي ، اي في اطار نظام الانتاج الرأسمالي نفسه[1] . فاذا كانت الطبقة المتوسطة في المرحلة الثانية

(١) وهذه المرحلة نفسها من تطور البنية الاجتماعية الرأسمالية في اطار تكاملها البنيوي تمر ايضا بمراحل متميزة ، لا سيما بمرحلة ما قبل الامبريالية ومرحلة الامبريالية . كما ان مرحلة الامبريالية تنقسم بدورها الى قسمين : مرحلة ما قبل احتكارية الدولة ، ومرحلة الرأسمالية الاحتكارية للدولة . والبرجوازية المسيطرة نفسها تختلف باختلاف هذه المراحل ، وهذا الاختلاف ايضا موجود في تطور الطبقة او الطبقات المتوسطة بين المرحلة والاخرى . ويمكن القول ، استباقا للبحث ، بهذا الصدد ، ان التحول الامبريالي للبرجوازية المسيطرة هو الذي يمنع اطلاقا تحول الطبقة المتوسطة الى طبقة رئيسية مسيطرة . لذا نرى ان ظاهرة الراديكالية في الممارسة السياسية للطبقة المتوسطة كانت ممكنة حتى اواخر القرن التاسع عشر ، اي قبل التحدد النهائي للانعطاف الامبريالي في تطور الرأسمالية ، اما بعد هذا الانعطاف ، فالظاهرة هذه باتت صعبة ، ان لم نقل مستحيلة .

وليدة تطور علاقات الانتاج الـرأسمالية ، واذا كانـت في المرحلـة الاولى طبقـة مهيمنـة ناهضة ، وبالتالي طبقة ثورية تتحدد علاقتها بالطبقة المسيطرة في نظام الانتاج الاقطاعي كعلاقة تناقض تناحري ، فهي في المرحلة الثانية طبقة غير مهيمنة ، ويستحيل عليها ان تصير مهيمنة ، اي ان تكون في اطار علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة طبقة رئيسية ، بل هي بالضرورة طبقة سند ، اما للبرجوازية الكبرى ، واما للبروليتاريا ، حسـب تطـور حركة الصراعات الطبقية . معنى هذا انها ليست هنا بالضرورة ، في هذه المرحلة الثانية من تطور وجودها الطبقي ، في علاقة تناقض تناحري مع الطبقة المسيطرة ـ كما كان حالها في المرحلة الاولى ، بحكم كونها طبقة مهيمنة ناهضة ـ ، ودخولها مع الطبقة المسيطرة ، اي مع البرجوازية الكبرى ، في علاقة من التناقض التناحري مرتبط بوجودها في اطار من التحالف الطبقي مع الطبقة الرئيسية النقيض ، اي مع البروليتاريا ، داخل حقل الصراع الطبقي . لذا ، كانت كل ممارسة منها لصراعها الطبقي ، في افق صيرورتها الطبقية طبقة رئيسية ، ممارسة تقوم بالضرورة على اساس من الوهم الطبقي يضعها في موقـع رجعـي داخل حقل الصراعات الطبقية ، ويجعـل منهـا موضـوعيا اداة تستخدمهـا البرجـوازية الكبرى ضد الطبقة العاملة . (وهذا ما حدث بالفعل في ايطاليا الفاشية ، وفي المانيا النازية ، وهذا ما عرفته فرنسا مع حركة بوجاد في مطلع الخمسينات ، وما عرفته مؤخرا مع حركة نيكو) . فالتناقض الموضوعي بين الطبقة المتوسطة والبرجوازية الكبرى ليس تناقضا بين طبقتين رئيسيتين ، بل بين طبقة رئيسية مسيطرة وطبقة سند خاضعة لسيطرتها ، وقد تكون الطبقة السند هذه في تحالف طبقي مع الطبقة المسيطرة، فيكون التناقض بينهما غير تناحري، وقد تكون في تحالف طبقي ضدها ، فيتخذ التناقض في هذه الحالة بينهما طابعا تناحريا يحدده له وجود الطبقة السند هذه في تحالف طبقي مع الطبقة الرئيسية النقيض . ولا يظهر هذا التناقض بمظهر التناقض بين طبقتين رئيسيتين الا على اساس من الوهم الطبقي عند الطبقة المتوسطة ، اي على اساس من ارادتها الطبقية في ان تكون طبقة رئيسية . ولا شك في انها تنطلق في ارادتها الطبقية هذه من موقـع الـرفض لواقعها الطبقي المتدهور ، ولواقع علاقات الانتاج التي تتطور بشكل عنيف يقربها اكثر فاكثر من واقع طبقي ترفضه وتأبى ، بعناد المستميت ، ان يكون واقعها ، لا سيما في هذه المرحلة الحالية من تطور الرأسمالية الاحتكارية للدولة . وهذا الواقع الطبقي الذي ترفضه هو واقع الطبقة العاملة . الا انها حين ترفض واقعها الطبقي هذا من موقع برجوازي ، تجد نفسها مدفوعة الى ان تقيم ، في ممارستها لصراعها الطبقي ، فارقا طبقيا بينها وبين الطبقة العاملة يميزها منها وتستقل به عنها ، فتبقى به اسيرة وهمها الطبقي ذاك في ان تكون

طبقة رئيسية، وتبقى ، لهذا ، بحكم الواقع الموضوعي نفسه ، طبقة سند للبرجوازية الكبرى ، بدلا من ان تكون بالفعل ضدها . لذا ، يستحيل عليها ان تتحرر بالفعل من سيطرة البرجوازية الكبرى هذه في افق وهمها الطبقي ، ولا تتحرر منها الا في الافق الموضوعي لصيرورتها طبقة سندا للطبقة الرئيسية النقيض ، اي للبروليتاريا . فأفق صيرورتها الطبقية اذن مسدود بالضرورة لا ينفتح الا على افق صيرورة احدى الطبقتين الرئيسيتين النقيضين : البرجوازية الكبرى او الطبقة العاملة ، بعد ان كان في مرحلة التكون التاريخي لعلاقات الانتاج الرأسمالية منفتحا بذاته ، على اساس من استقلالها الطبقي نفسه . ان تحررها من سيطرة الطبقة المسيطرة ليس ممكنا الا بتحرر الطبقة الرئيسية النقيض ، اي الطبقة العاملة ، وبتحالف طبقي معها ، يضعها بالضرورة في موقعها الطبقي الفعلي كطبقة سند .

قد يكون لاستعمال مفهوم واحد للطبقة المتوسطة تبريره التاريخي ، برغم هذا الاختلاف القائم في التكوين الطبقي لهذه الطبقة وفي صيرورتها الطبقية ، بين وجودها في المرحلة الاولى او الثانية من تاريخ البنية الاجتماعية الرأسمالية ، فهي في الحالتين تحتل في البناء الاجتماعي مكانا طبقيا وسطا ، سواء بين طبقة رئيسية كالاقطاعيين وطبقة غير رئيسية كالفلاحين، أو بين طبقتين رئيسيتين كالبرجوازية الكبرى والطبقة العاملة. وهي تحتل ايضا ، في الحالة الاخيرة بوجه خاص ، مكانا وسطا داخل عملية الاستغلال الطبقي ، اذ انها تخضع ، بدرجة متفاوتة ، مع الطبقة العاملة ، لاستغلال البرجوازية الكبرى المسيطرة ، وتشارك في الوقت نفسه هذه الطبقة الاخيرة في عملية الاستغلال الطبقي . غير ان هذا الوضع الطبقي ليس وحده التبرير التاريخي لاستعمال ذاك المفهوم الواحد . فوحدة هذا المفهوم ، برغم تغير مضمونه ، لها دلالتها التاريخية في ان الطبقة المتوسطة والبرجوازية الكبرى هما من اصل طبقي واحد . ولا نريد بهذا القول نفي ما سبق قوله من ان تطور علاقات الانتاج الرأسمالية ، لا سيما في هذا الطور الحاضر من رأسمالية الدولة الاحتكارية ، هو الذي يولد الطبقة او الطبقات المتوسطة ويجدد باستمرار تكونها الاجتماعي بشكل تتقارب فيه من الطبقة العاملة بتحول فئات واسعة منها الى اجراء ، وتتغاير فيه دوما مع ما كانت عليه سابقا في بدايات نهوضها الطبقي . انما نريد به تأكيد حقيقة تاريخية توسع في تحليلها ماركس ، وهي ان عملية تكون البرجوازية الكبرى كطبقة مسيطرة في نظام الانتاج الرأسمالي قد تمت بحركة موضوعية من التفارق الطبقي داخل الطبقة المتوسطة نفسها ، تخضع لقوانين التطور الرأسمالي ، لا سيما لقانون تجمع رأس المال وتمركزه .

فقوانين التطور هذه كانت تدفع بالضرورة قسما من الطبقة المتوسطة الى التميز من هذه الطبقة ذاتها ، او من سائر فئاتها ، والى الانفصال والاستقلال عنها بشكل يفرض فيه هيمنته الطبقية عن طريق استقلالها الطبقي او عن طريق آخر غير الخضوع الكامل لهيمنته الطبقية . من هنا ، وبفعل هذه الحركة التاريخية من التفارق الطبقي ، تحدد الافق المسدود في الصيرورة الطبقية للطبقة المتوسطة[1] . ولقد سمح التكون التاريخي لهذه الطبقة في اطار علاقات الانتاج الاقطاعية ، في علاقة من التناقض التناحري مع طبقة الاقطاعيين ، بسدّ هذا الافق من صيرورتها الطبقية ، وكان من منطق الحركة التاريخية للتفارق الطبقي فيها ان ترتسم في بنية علاقات الانتاج الرأسمالية حدود طبقية فاصلة تمنعها بالضرورة من تطور طبقي مستقل لا تخضع فيه لهيمنة البرجوازية الكبرى ، اي لهيمنة هذه الفئة التي تفارقت منها تاريخيا واستقلت عنها في تكونها الطبقي وتميزها منها ، وربطت بمصيرها الطبقي الخاص مصير نظام الانتاج الرأسمالي نفسه .

٢ ـ الطبقة المتوسطة في البنية الاجتماعية الكولونيالية

لننتقل الآن الى البنية الاجتماعية الكولونيالية ، ولنحاول تحديد اختلاف المضمون في مفهوم الطبقة المتوسطة بين وجوده في اطار هذه البنية الاجتماعية ، ووجوده في اطار البنية الاجتماعية الرأسمالية . واول اختلاف اساسي نلحظه هنا هو طبيعة التكون التاريخي للطبقة المتوسطة . ان هذه الطبقة في البنية الاجتماعية الكولونيالية لم تتكون في البدء في اطار من علاقات انتاج اقطاعية ـ كما تم تكونها في اوروبا الغربية ـ ، بل تم تكونها الطبقي في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، وكان نتاجا تاريخيا محددا من تطور هذه العلاقات نفسها . ويصح هذا القول حتى على بلد مثل لبنان توفرت فيه شروط تاريخية محددة سمحت بتكون جنيني لطبقة متوسطة تم القضاء عليها في مرحلة لاحقة ولما يكتمل بعد تكونها الطبقي . فالطبقة المتوسطة التي نشهدها الآن في لبنان مثلا ليست وليدة ذاك التفارق الطبقي الذي شهدنا تحققه التاريخي في اوروبا الغربية داخل الطبقة المتوسطة التي تكونت

(١) ولقد تحدد نهائيا بتحول البرجوازية الكبرى الى برجوازية امبريالية ، كما ان التحول الامبريالي هذا يجد اساسه المادي في التحقق التاريخي لعملية التفارق الطبقي داخل الطبقة المتوسطة الناهضة .

في اطار علاقات الانتاج الاقطاعية ، بل هي وليدة تطور في علاقات الانتاج الكولونيالية المتميزة التي تكونت في ظل العلاقة الكولونيالية وبفعل التغلغل الامبريالي ، لا يربطها بنواة هذه الطبقة المتوسطة التي قضي عليها في مهدها أي رابط تاريخي شبيه بذاك الذي نجده في تاريخ الطبقة المتوسطة الاوروبية داخل حركة تفارقها الطبقي . بل يمكن القول ان بين الطبقة المتوسطة الحاضرة وبين نواتها الموؤودة قاطعا تاريخيا ، لان تكون البرجوازية المسيطرة هنا كبرجوازية كولونيالية كان يستلزم بالضرورة القضاء الكامل على تطور تلك النواة من الطبقة المتوسطة ، ولم يكن يستلزم تكونها وجود هذه الطبقة ، ثم تفارقا طبقيا فيها بعد ذلك ، كما حصل في اوروبا الغربية . كما ان تجدد هذه البرجوازية الكولونيالية كان يستلزم بالضرورة تجددا مستمرا للشروط المادية التي تمنع تكون الطبقة المتوسطة ، او اعادة تكونها ، بشكل مثيل لما كانت عليه في اوروبا الغربية في مرحلة تكونها الطبقي . لذا نرى ان تكون البرجوازية الكولونيالية في لبنان رافقه مثلا قضاء على صناعة الحرير التي كانت مزدهرة في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، كما ان كرومر منع في مصر بشتى الوسائل تكون الصناعات فيها ، ووجه رأس المال نحو توظيفه في الزراعة ، وفي زراعة القطن بوجه خاص ، ولم تبدأ الحماية الجمركية الضرورية لنهضة الصناعة المصرية الا في الثلاثينات من هذا القرن . يمكننا القول اذن ان الطبقة المتوسطة ـ او ما يشار اليه بهذا المفهوم من فئات اجتماعية واسعة ـ هي في البنية الاجتماعية الكولونيالية غيرها تماما في البنية الاجتماعية الرأسمالية ، سواء في مرحلة التكون التاريخي من هاتين البنيتين ، أم في مرحلة تطورهما في اطار تكاملهما البنيوي . ففي المرحلة الاولى من تاريخ البنية الاجتماعية الكولونيالية يقوم الاختلاف على اساس من غياب تكون طبقة متوسطة في اطار علاقات الانتاج السابقة ، كما كان الامر في مصر او الجزائر مثلا ، او على اساس من ضرب ما عرفه تطور علاقات الانتاج هذه من بدء تكون للطبقة المتوسطة ، والنتيجة في الحالتين واحدة . معنى هذا ان البنية الاجتماعية الكولونيالية ما عرفت قط في تاريخها تكون طبقة متوسطة عرفتها البنية الاجتماعية الرأسمالية في تاريخ تكون علاقات الانتاج منها ، وقامت بفعل تكونها بالذات وعلى اساس وجودها . ولقد لعب غياب هذه الطبقة ـ او بدء ظهورها المتأخر ، في ظروف تاريخية كانت قد وصلت فيها الرأسمالية الى مرحلة تطورها الامبريالي ، ثم القضاء عليها ، بسبب من ظهورها في هذه الظروف ـ دورا محددا في التطور التاريخي للبنية الاجتماعية الكولونيالية ، بل في تكون شكلها التاريخي ، من حيث كونها بنية اجتماعية كولونيالية ، الذي تتميز به من البنية الاجتماعية الرأسمالية في تبعيتها بالذات لها . فالبنية الاجتماعية الكولونيالية لم تخرج من البنية

الاجتماعية السابقة عليها بهدم لها يولده منطق تطورها الداخلي - كما خرجت البنية الاجتماعية الرأسمالية من احشاء الاقطاع ، على حد تعبير ماركس - ، بل ظلت تحافظ عليها وتحملها ، او تحمل بعضا منها ، في عملية تكونها بالذات من عناصرها المتفككة . ان القضية الاساسية هنا هي ان علاقات الانتاج الكولونيالية لم تتكون تاريخيا بفعل منطق التطور الداخلي في علاقات الانتاج السابقة ، - وان كانت قد تكونت بالفعل على اساس من تفكيك علاقات الانتاج هذه - ، بل بفعل التغلغل الامبريالي نفسه ، اي بفعل منطق التطور الامبريالي في بنية علاقات الانتاج الرأسمالية في اوروبا الغربية . وكان ، بالطبع ، لهذا الشكل التاريخي المتميز من تكون البنية الاجتماعية الكولونيالية اثره في تحديد الطبيعة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية - كما رأينا - ، وبالتالي في تحديد علاقة هذه البرجوازية بالطبقة المتوسطة وفي تحديد الطبيعة الطبقية لهذه الطبقة الاخيرة التي ستتكون في ظل علاقات الانتاج الكولونيالية وبفعل تطورها ، ثم في تحديد الاختلاف الطبقي الذي تتميز به الطبقة المتوسطة ، سواء في وجودها الطبقي ام في صيرورتها الطبقية ، من مثيلتها في البنية الاجتماعية الرأسمالية . فعلى نقيض البرجوازية الامبريالية ، لم تتكون البرجوازية الكولونيالية في عملية تفارق طبقي من طبقة متوسطة ناهضة هي في علاقة تناقض تناحري مع الطبقة المسيطرة السابقة، بل تكونت - ان جاز لنا القول - في عملية التكيف الطبقي تحولت فيها عناصر الطبقة المسيطرة السابقة نفسها من اقطاعيين او غير ذلك الى برجوازية من نوع متميز ، اي من نوع كولونيالي ، تجد شرط تجدّد سيطرتها الطبقية واستمرارها في تبعيتها للبرجوازية الامبريالية بشكل تتميز فيه دوما منها وتتغاير معها ، اي بشكل يستحيل فيه تماثلها معها . لذا ، تكونت البرجوازية الكولونيالية في مصر مثلا كبرجوازية زراعية ، او في غير مصر كبرجوازية زراعية تجارية ، او بشكل ادق كملاكين زراعيين ترتبط عندهم الزراعة بشكل مباشر بالسوق الامبريالية وبحاجاتها ، وكتجار استيراد وتصدير ، ولم تبدأ باستثمار رأس مالها في الصناعة الا في مرحلة متأخرة جدا من تطورها الطبقي ، وفي شروط محددة من التعاون التبعي مع البرجوازية الامبريالية ، ومن الخضوع لتقسيم من العمل على الصعيد العالمي يمليه بالضرورة تطور الامبريالية نفسه بشكل يعمق من تبعيتها له بدلا من ان يسهم بفك هذه التبعية . وكان لهذا الشكل التاريخي المتميز من تكون البرجوازية الكولونيالية اثره البعيد في تحديد تكون الطبقة المتوسطة وطبيعة دورها في عملية الانتاج الاجتماعي .

نشأت الطبقة المتوسطة متأخرة في ظل علاقات الانتاج الكولونيالية ، فتكونت في

البدء ، ولهذا السبب ، في اطار علاقة من التبعية تربطها بالبرجوازية الكولونيالية وتشدها اليها في شكل تحالف طبقي لم يكن التناقض غائبا عنه . ففي مصر مثلا ، تكونت في اواخر السبعينات من القرن التاسع عشر طبقة متوسطة جديدة تماما ، لم تعرفها مصر قبل هذا التاريخ ، وكانت تسيطر على ٣٧٪ تقريبا من الاراضي المزروعة . (راجع فتحي عبد الفتاح ـ الطليعة ـ سبتمبر ١٩٧١) . ولقد تكونت بوجه خاص من متوسطي الموظفين والضباط ومن العمد والمشايخ ، وكان لثبات الملكية الزراعية واتساع فرص البيع والشراء دور محدد في تكونها التاريخي . (راجع التفاصيل في المقال السابق) . وبحكم نشأتها المتأخرة في هذا الاطار البنيوي ، تبعت في تكونها البرجوازية الكولونيالية . فكانت في البدء زراعية تجارية مثلها ، ثم دخلت فئة منها قطاع الصناعة حين دخله قسم من رأس المال الكولونيالي . فالطبقة او الطبقات المتوسطة تختلف اذن في تركيبها الطبقي باختلاف البنية الاجتماعية التي تتكون فيها ، اي باختلاف البنية المتميزة من علاقات الانتاج التي تتولد في اطارها . ولهذا الامر اهمية بالغة في تحديد العلاقة بين البرجوازية الكولونيالية وما يسمى بالطبقة المتوسطة . فالعلاقة هذه ليست علاقة تناقض يضفي عليه البعض من الماركسيين انفسهم طابع التناحر بين برجوازية كولونيالية هي عند هذا البعض طبقة من الاقطاعيين ، لكونهم ملاكين زراعيين كبارا ، وبين طبقة متوسطة هي عنده ما يسميه « بالبرجوازية الوطنية » التي تتكون عناصرها من الرأسماليين المشتغلين بالصناعة . اساس الخطأ في هذا التحديد للعلاقة بين هاتين الطبقتين يكمن في النظر الى تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية على انه يتماثل في منطقه مع تطور البنية الاجتماعية الرأسمالية ، مع انه في حقيقته النظرية والتاريخية يتميز منه . في ضوء هذا المنطق الخاطىء من التماثل ، تتركب بالضرورة معادلة التقارن التي هي في الحقيقة معادلة اختلاف ، في شكل معادلة من التماثل بين منطق تطور هاتين البنيتين الاجتماعيتين : في الطرف الاول من العادلة ، اي في مرحلة تكون البنية الاجتماعية الرأسمالية ، نجد الاقطاعيين ، ونجد في الطرف المقابل من المعادلة كبار الملاكين الزراعيين الذين هم ، بحكم هذا المنطق التماثلي ، اقطاعيو البنية الاجتماعية الكولونيالية . ثم نجد في الطرف الاول ايضا طبقة متوسطة من الرأسماليين هي ، في تكون علاقات الانتاج الرأسمالية في اطار علاقات الانتاج الاقطاعية ، الطبقة المهيمنة الناهضة ، ونجد في الطرف الآخر فئات متوسطة من الملاكين الزراعيين والموظفين والمثقفين والتجار والحرفيين وصغار المشتغلين بالصناعة واصحاب المهن الحرة الخ . . . ، اي فئات تحتل في البناء الاجتماعي مكانا وسطا بين كبار الملاكين الزراعيين وجماهير واسعة

من الفلاحين المعدمين ، وتتحول بفعل ذاك المنطق نفسه ، وقياسا على الطبقة المتوسطة من الطرف الاول ، الى طبقة متوسطة متماسكة هي في البنية الاجتماعية الكولونيالية الطبقة المهيمنة الناهضة ، نقيض طبقة الاقطاعيين المسيطرة .

لا شك في ان لهذا المنطق التماثلي فضيلة كبرى هي في انه يريح الفكر - ان تكاسل - من عناء البحث في علاقة التميز التي تربط بنية واقعنا الاجتماعي بتطور الامبريالية ، ومن بذل الجهد في تحديد الاختلاف البنيوي الذي يولده باستمرار تطور العلاقة الكولونيالية . الا ان منطق التماثل هذا مغاير لمنطق التاريخ الفعلي ، فلا بد في فهم واقعنا الاجتماعي المتميز في منطق تطوره التبعي من اعتماد منطق آخر نقيض له هو منطق الاختلاف . في ضوء هذا المنطق الاخير وحده يتكشف منطق التاريخ ، لانه بالفعل منطق حركته المادية .

فمن جهة اولى ، يصعب علينا نظريا - كما سبق القول - ان نعتبر طبقة كبار الملاكين الزراعيين التي ظهرت في مجتمعاتنا في اواخر القرن التاسع عشر طبقة من الاقطاعيين ، بسبب من الشروط التاريخية المحددة التي تكونت فيها ، اي بسبب من تكونها في اطار العلاقة الكولونيالية ، وبفعل التغلغل الامبريالي . فهي اذن ، كما كونها التطور الامبريالي للرأسمالية نفسه ، طبقة برجوازية من نوع خاص تتميز به من البرجوازية الامبريالية في تبعيتها لها . وتميزها منها ضروري لوجودها بالذات كطبقة برجوازية ، وهو بالتالي شرط اساسي لتطور الرأسمالية الامبريالي ، اي للتجدد المستمر من العلاقة الكولونيالية . ان قانون التفاوت في تطور الرأسمالية هو الذي يتحكم بتكون هذه الطبقة من كبار الملاكين الزراعيين وبتطورها ، ويخضعها له في توحيده السوق العالمية كسوق للرأسمالية ، فيحددها بالضرورة كطبقة برجوازية بربطه لها بالتطور الامبريالي لنظام الانتاج الرأسمالي . غير انه لا يحددها كذلك ، اي كطبقة برجوازية ، الا على اساس ضروري من وسمه لها بالطابع الكولونيالي . والتفاوت هذا ، في مفهومه الديالكتيكي ، ليس تخلفا كميا أو تأخر زمانياً في التطور على أساس من التماثل في البنية ، بل هو تفارق بنيوي في الوحدة البنيوية المعقدة ، يحدد التطور منها بشكل يظل فيه التفاوت دوما قائما . فالبنية الطبقية ذاتها للبرجوازية الكولونيالية هي التي تمنع هذه الطبقة من ان تتماثل مع البرجوازية الامبريالية في تطورها ، وتفرض عليها ضرورة التميز الدائم والمستمر منها ، لان علاقة التبعية البنيوية التي تربطها بها تقيم بينهما التفاوت وتحدده كأفق دائم لتطورها الطبقي . معنى هذا ان التفاوت - بحكم تلك التبعية نفسها - ، لا التماثل ، هو افق التطور الدائم

للبرجوازية الكولونيالية ، فتطور هذه الطبقة حاصل بالضرورة في اطار بنيوي تتفاوت في تطورها فيه مع البرجوازية الامبريالية بشكل يستحيل معه ان تُعيد في تطورها الطبقي مراحل التطور التاريخي من البرجوازية الامبريالية . وما كان لهذا التفاوت في التطور ان يكون بين البرجوازيتين ، وبالتالي بين البنية الاجتماعية الكولونيالية والبنية الاجتماعية الرأسمالية ، لو لم يكن في الاصل تفاوتا ـ اي اختلافا ـ بنيوياً، فتفاوت التطور هنا يرجع في اساسه الى تفاوت البنية .

ومن جهة ثانية ، نرى في الواقع التاريخي نفسه ان التناقض ليس قائما بين برجوازية كولونيالية مرتبطة بالزراعة ، او بالزراعة والتجارة ، وبين طبقة متوسطة هي برجوازية « وطنية » مرتبطة بالصناعة . فالعناصر التي نهضت بالصناعة في مصر مثلا ، في مطلع القرن العشرين ، او بالاحرى بنوع معين من الصناعة الاستهلاكية الخفيفة التي تتلاءم وتبعية الاقتصاد ، في بنيته ، للامبريالية ، عناصر من البرجوازية الكولونيالية نفسها ، اي من الملاكين الزراعيين انفسهم ، كما ان معظم المؤسسات الصناعية التي عرفتها مصر في الربع الاول من القرن العشرين كانت في ايدي الاجانب ، ولم يتجه رأس المال المصري نحو التوظيف الصناعي الا مع انشاء بنك مصر . واذا اطلعنا على تاريخ انشاء هذا البنك وجدنا ان مصدر رأس المال فيه زراعي ، وان كبار المساهمين فيه هم من كبار الملاكين الزراعيين ، ومن كبار المتاجرين بالقطن ايضا . والوضع في لبنان ، من هذا الوجه ، لا يختلف كثيرا عنه في مصر ، فكبار البنكيين فيه هم ايضا من كبار التجار وكبار الملاكين وكبار الصناعيين في الوقت نفسه ، مع تحفظ واحد لا بد من ايراده ، هو ان الكبر والصغر هنا لا يقاس بالمطلق ، بل بالنسبة الى الوضع الخاص بلبنان وبعلاقات الانتاج الكولونيالية المتميزة فيه . ما نريد قوله من هذا المثال هو ان التداخل قائم ، بشكل عام ، في تركيب رأس المال الكولونيالي ، بين رأس المال الزراعي والصناعي والتجاري بشكل يسمح لنا بالتكلم على طبقة برجوازية كولونيالية متماسكة في تبعيتها البنيوية للامبريالية ، ويمنعنا من اجراء تقسيم طبقي اعتباطي بين طبقة من الملاكين الزراعيين قد تكون طبقة الاقطاعيين ، او قد نعتبرها تمثل طبقة البرجوازية الكولونيالية المرتبطة بشكل مباشر بالامبريالية ، وطبقة من الرأسماليين الصناعيين قد نعتبرها تمثل « البرجوازية الوطنية » التي يضعها وصفنا الاعتباطي لها بالوطنية في علاقة من التناقض التناحري مع الاستعمار ومع الطبقة الاولى التي هي عميلته ، وثالثة من التجار قد نضعها في البناء الاجتماعي بين الاثنيتين ، او نلحقها بالاولى او بالثانية ، او نلحق قسما منها بالاولى والقسم الآخر بالثانية ، او قد لا

نعرف وضعها الطبقي المتميز من هذا التقسيم . فقد يجتمع التاجر الكبير والصناعي الكبير والملاك الكبير والبنكي أيضا في شخص واحد هو البرجوازي الكولونيالي . معنى هذا ان عناصر البرجوازية الكولونيالية تتكون في الواقع من هذه « الطبقات » كلها مجتمعة ، وما هذه « الطبقات » سوى عناصر مكوِّنة للبرجوازية الكولونيالية ، حتى وان ظهر بينها تناقض في شروط تاريخية محددة . والتناقض هذا ، في هذه الحالة، ليس تناقضا تناحريا بين طبقتين متميزتين ، بل هو تناقض ثانوي داخل الطبقة الواحدة بين فئتين او اكثر من فئات هذه الطبقة .

ثم ان توظيف رأس المال في الصناعة ليس في حد ذاته مقياسا لانتفاء الطابع الكولونيالي منه ، فتوظيفه هذا ، او قل على الاصح توظيف قسم منه ، يتم في شروط تاريخية محددة من تطوره كرأس مال كولونيالي ، في اطار بنيوي من تقسيم للعمل على الصعيد العالمي يحدده بالضرورة مستوى التطور الامبريالي للرأسمالية . معنى هذا ان تحول رأس المال الكولونيالي ، في جزء منه ، الى رأس مال صناعي ليس في حد ذاته انعتاقا من بنية علاقات الانتاج الكولونيالية التي تحدد تطوره وشكل هذا التطور ، لان تحوله الجزئي هذا حاصل في اطار هذه البنية ، وبالشكل الذي هي فيه تتحدد في تطورها ، اي بالشكل الذي يحدده له تطور علاقة التبعية البنيوية التي تربطه بتطور رأس المال الامبريالي . وتطور رأس المال الاخير هذا هو الذي يحدد في النهاية تطور تلك العلاقة وشكلها التاريخي ، لانه فيها الطرف المسيطر . لذا ، كان رأس المال الكولونيالي في بدء تكونه زراعيا تجاريا حين كان تطور الامبريالية في مرحلته الاولى يحدد تقسيما عالميا للعمل يجعل فيه من البلدان الكولونيالية بلدانا تصدر موادها الاولية لتستوردها ثانية في شكل منتوجات صناعية تقوم بعملية تحويلها الصناعة الامبريالية ، ومن البلدان الامبريالية بلدانا مصدرة للمنتوجات الصناعية التي تستورد موادها الاولى من البلدان الخاضعة لسيطرتها . وبتعبير آخر ، كانت العلاقة الكولونيالية في مرحلة اولى من تطورها تقوم على اساس من تقسيم عالمي للعمل يجعل من البلدان الكولونيالية بلدانا زراعية ومن البلدان الامبريالية بلدانا صناعية . اما في مرحلة ثانية من تطور هذه العلاقة ، حيث غلب على تطور الامبريالية شكل تصدير الرساميل ، وليس تصدير المنتوجات الصناعية ـ وان ظلت حركة تصدير هذه المنتوجات ، او نوع منها ، قائمة ـ ، فتبعية رأس المال الكولونيالي اتخذت شكلا آخر لا يتناقض مع توظيفه في الصناعة ـ او بالاحرى في نوع منها هو انتاج وسائل الاستهلاك ، وليس وسائل الانتاج ـ ، بل يستلزمه . ففي مصر ، كما في الهند مثلا

(راجع كتاب شارل بتلهايم)[1] او في غيرها من البلدان الكولونيالية ، انشأ رأس المال الكولونيالي هذه الصناعة بتعاون مع رأس المال الامبريالي كان فيه خاضعا له ، فكان تعاونه هذا معه دليلا على ضعفه وعلى تبعيته البنيوية له . كما ان التطور الراهن للامبريالية يميل بشكل واضح الى اجراء تقسيم عالمي آخر للعمل يقوم على اساس تنفرد فيه البلدان الامبريالية بصناعات تصل فيها انتاجية العمل الى مستوى عال جدا وتستند الى تطور هائل في العلم والتكنيك تعجز عن الوصول اليه صناعات البلدان الكولونيالية التي تتميز ، لهذا السبب ، بانتاجية متدنية من العمل. وليس بين هذه المراحل من تطور العلاقة الكولونيالية تناف ، فشكل هذه العلاقة قد يختلف من بلد كولونيالي الى آخر حسب الشروط التاريخية الخاصة به ، اي انه قد يختلف باختلاف المرحلة التي وصل اليها تطور هذه العلاقة في تطور الانتاج الاجتماعي في هذا البلد الكولونيالي ، وقد توجد هذه المراحل مجتمعة ، بشكل متفاوت ، في آن واحد في البلد الواحد ايضا . ان وجود علاقة التبعية البنيوية التي تربط اذن تطور الانتاج الكولونيالي بتطور الانتاج الامبريالي لا يقوم على اساس من عدم وجود الصناعة في الانتاج الاول ـ حتى وان كان بالفعل هذا الانتاج انتاجا زراعيا ، اي شكلا محددا من الانتاج الكولونيالي لا يقوم فيه هذا الانتاج على اساس تطور الصناعة فيه ـ ، كما ان انتفاء وجودها لا يقوم على اساس من وجود الصناعة في هذا الانتاج ـ حتى وان تطورت الصناعة فيه واخذت تحتل منه حيزا هاما ـ ، او قل ان وجود هذه العلاقة لا ينتفي بمجرد وجود التطور الصناعي في تطور الانتاج الكولونيالي ، لانه يقوم على اساس من وجود بنية علاقات الانتاج الكولونيالية بالذات . والتطور التاريخي من بنية علاقات الانتاج هذه لا يستلزم بالضرورة انتفاء التطور الصناعي ، ـ وان كان يستلزمه في مرحلة اولى من تطور الامبريالية ـ ، انما يظل هذا التطور الصناعي في اطار هذه البنية بالضرورة ملجوما بشكل يحدده فيه ـ كما ونوعا ـ تطور الرأسمالية الامبريالي وتبعيته البنيوية له ، بحكم تحققه في اطار هذه البنية بالضرورة ملجوما بشكل يحدده فيه ـ كما ونوعا ـ باستمرار من غير ان يكون هذا النوع من التطور الصناعي عائقا في وجه تحددها ، حتى وان وصل الى ما يسمى بالصناعة الثقيلة ، اي الى انتاج وسائل الانتاج نفسها ، كما هو الحال في الهند او في البرازيل مثلا .

(١) شارل بتلهايم : الهند المستقلة

٣ ـ مرة اخرى : التبعية الطبقية والتبعية البنيوية

ان الوجود الفعلي للتبعية للامبريالية ، من حيث هي تبعية بنيوية ، ليس في تبعية البرجوازية الكولونيالية للبرجوازية الامبريالية ، اي انه ليس في تبعية طبقة لطبقة ، برغم الوجود الفعلي لهذه التبعية الاخيرة ، بل هو قائم في تبعية بنية من علاقات الانتاج ، هي البنية الكولونيالية ، لبنية أخرى من علاقات الانتاج ، هي البنية الرأسمالية في طور تطورها الامبريالي . والبنية الأولى تتميز من الثانية ، أي تتخالف معها ، في تبعيتها لها ، أو قل على الأصح بسبب من هذه التبعية بالذات . فاذا كان هذا هكذا امكن القول ان كلّ طبقة اجتماعية من طبقات البنية الاجتماعية تحمل في وجودها الطبقي وفي صيرورتها الطبقية الطابع الخاص بهذه البنية التي هي فيها ، اي طابعها المتميز ، سواء أكانت هذه البنية كولونيالية ام رأسمالية امبريالية ام غير ذلك ، وسواء أكانت هذه الطبقة الطبقةَ البرجوازية الكبرى ام المتوسطة ام العاملة . للطبقة المتوسطة اذن في البنية الاجتماعية الكولونيالية بالضرورة طابع كولونيالي يميزها من مثيلتها في البنية الرأسمالية الامبريالية . ولا يعني ، بالطبع ، وجود هذا الطابع الكولونيالي ارتباطا مباشرا بالامبريالية ، بل يعني بكل دقة ان تحديدها الطبقي ، وتحديد غيرها من الطبقات ، حاصل في اطار بنية علاقات الانتاج الكولونيالي . معنى هذا ان الطابع الكولونيالي للطبقة الاجتماعية من هذه البنية لا يكمن في ارتباطها الطبقي المباشر بالامبريالية ، اي في ارتباطها المباشر كطبقة بالبرجوازية الامبريالية ، بل هو يكمن في انتمائها الطبقي الى هذه البنية المتميزة من علاقات الانتاج الكولونيالية ، حتى وان كانت بالفعل ، كالبرجوازية الكولونيالية ، في علاقة من الارتباط المباشر بالبرجوازية الامبريالية . فالطابع الكولونيالي هذا هو للبنية قبل ان يكون للطبقة ، او قل انه للطبقة على اساس من وجود هذه الطبقة في هذه البنية ، فالـ « قبل » هذه لا تدل هنا على اسبقية زمانية ، بل تدل على بداهة هي ان الطبقة الاجتماعية لا تتحدد في وجودها الطبقي الا في اطار البنية المتميزه من علاقات الانتاج التي تحددها . ولقد وجدنا ضرورة في تأكيد هذه البداهة حتى لا نحصر الطابع الطبقي الكولونيالي في طبقة البرجوازية الكولونيالية دون غيرها من الطبقات الاجتماعية داخل بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، فنجعل من علاقة التبعية البنيوية المعقدة للامبريالية مجرد علاقة بسيطة من التبعية بين طبقتين ترتبط فيها الاولى ـ اي البرجوازية الكولونيالية ـ بالثانية ـ اي بالبرجوازية الامبريالية ـ ارتباطا طبقيا

مباشرا ، بمعزل عن وجود كل منهما في اطار بنية متميزة من علاقات الانتاج هي شرط لوجود علاقة التبعية بينهما كعلاقة بين طبقتين . فتبعية البنية للبنية اساس لوجود تبعية الطبقة للطبقة ، وتظل قائمة حتى وان اختفت هذه . فليس بكاف ان تنتفي التبعية المباشرة التي تربط الطبقة الاولى بالثانية حتى تنتفي التبعية البنيوية تلك ، وليس بكاف ان تصل الى السلطة ، او ان تكون في السلطة ، طبقة غير البرجوازية الكولونيالية التقليدية - كالبرجوازية الصغيرة مثلا - لا ترتبط بالبرجوازية الامبريالية ارتباطا طبقيا مباشرا ، حتى تنتفي التبعية البنيوية التي في اطارها تتطور البنية الاجتماعية الكولونيالية ، فالعلاقة الكولونيالية قائمة ما دامت بنية علاقات الانتاج الكولونيالية قائمة ، حتى وان كانت الطبقة المسيطرة فيها في علاقة محددة من التناقض الطبقي مع البرجوازية الامبريالية لم تعرف البرجوازية الكولونيالية حدتها قط في اي مرحلة من مراحل تطورها التاريخي . ان تحديد الطابع الكولونيالي للطبقة الاجتماعية لا ينطلق من علاقتها كطبقة بالبرجوازية الامبريالية ، بمعزل عن وجودها في بنية علاقات الانتاج التي تحدد وجودها الطبقي فيها ، بل ينطلق من بنية علاقات الانتاج هذه التي هي تحدد نوع العلاقة التي تربط هذه الطبقة بالبرجوازية الامبريالية . فعلاقة اي طبقة من طبقات البنية الاجتماعية الكولونيالية بالبرجوازية الامبريالية لا تتحدد بشكل مباشر ، بل بوجود هذه الطبقة في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية وعبر هذه البنية . هذا التحديد ناتج اذن عن تحديد العلاقة الكولونيالية كعلاقة من التبعية البنيوية بين بنيتين متميزتين من علاقات الانتاج ، تخضع فيها الاولى لتطور الثانية في تميز تطورها منها . وكل تحديد آخر يجعل من علاقة التبعية البنيوية هذه مجرد علاقة مباشرة من التبعية الطبقية بين طبقتين مسيطرتين ، من بنيتين اجتماعيتين ، تخضع منهما الاولى ، في سيطرتها الطبقية بالذات ، لسيطرة الثانية ، تحديد خاطىء ، لانه يقوم على اساس ضمني من التماثل البنيوي بين هاتين البنيتين الاجتماعيتين المتميزتين ، فينقلب الاختلاف البنيوي بينهما اختلافا في بعض عناصرهما ، كأن العنصر من البنية قائم بذاته ، لا بالبنية التي هو فيها . في ضوء هذا التماثل البنيوي بين البنيتين ، يؤدي هذا التحديد الخاطىء لعلاقة التبعية البنيوية للامبريالية الى حصر هذه العلاقة في تبعية الطبقة البرجوازية الكولونيالية للبرجوازية الامبريالية ، فتتبرأ بهذا الطبقة المتوسطة « الكولونيالية » - ان جاز التعبير - من هذه التبعية بشكل يظهرها بمظهر طبقة متوسطة ناهضة ، مماثلة للطبقة المتوسطة الناهضة في البنية الاجتماعية الرأسمالية في مرحلة تكونها التاريخي ، وتصير مثلها طبقة مهيمنة ناهضة ، تحمل في صيرورتها الطبقية نظام الانتاج

الرأسمالي ، وتكون النتيجة المنطقية من هذا التحديد الخاطىء ان انتقال البنية الاجتماعية الكولونيالية الى هذا النظام من الانتاج الرأسمالي ممكن ، ـ فالامكان هذا في منطق الصيرورة الطبقية للطبقة المتوسطة نفسها ، وهو فيه ضرورة تاريخية ـ ، وان وجود البرجوازية الكولونيالية في السلطة ، اي وجودها كطبقة مسيطرة ، هو العائق لتحقيق هذا الامكان التاريخي ، يزول بوصول الطبقة المتوسطة الى السلطة ، وبصيرورتها طبقة مسيطرة بدلا من البرجوازية الكولونيالية . اي ان تحقق هذا الامكان التاريخي يتم بتحقيق هذا الاستبدال الطبقي . وواضح ان هذا التحديد الخاطىء للعلاقة الكولونيالية يتفق تماما مع ايديولوجية ما يسمى بالطبقة المتوسطة « الكولونيالية » ، بل هو نتاج مباشر من هذه الايديولوجية الطبقية ، حتى وان ظهر في تحليل بعض الماركسيين .

اذا كان الطابع الكولونيالي للبرجوازية الكولونيالية يكمن في ارتباطها الطبقي المباشر بالبرجوازية الامبريالية ، بحكم تكونها التاريخي الطبقي على الشكل الذي ذكرنا ، فان الطابع الكولونيالي الذي تتميز به « الطبقة المتوسطة » في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية من الطبقة المتوسطة في بنية علاقات الانتاج الرأسمالية ، يظهر بشكل اساسي في انها ، على نقيض مثيلتها هذه ، ليست طبقة مهيمنة ، سواء في مرحلة التكون التاريخي للبنية الاجتماعية التي هي فيها ، ام في مرحلة تطور هذه البنية في اطار تكاملها البنيوي . ولا شك في ان التكون التاريخي لهذه البنية في شكل بنية متميزة من علاقات الانتاج الكولونيالية ، اي ان الشكل التاريخي الذي تم فيه تحويل علاقات الانتاج السابقة ، هو الذي قطع على الطبقة المتوسطة في هذه البنية طريق صيرورتها طبقة مهيمنة ، فسدّ عليها كل امكان في ان تحمل في صيرورتها هذه نظاما ، او قل كما اتفق على قوله ، نمطا جديدا من الانتاج غير هذا النمط الكولونيالي من الانتاج الذي ولدها . حين قطع على البنية الاجتماعية الكولونيالية ، في تكونها التاريخي كبنية كولونيالية ، وبهذا التكون نفسه ، اي حين قطع التطور الامبريالي للرأسمالية على هذه البنية الاجتماعية طريق الانتقال الى الرأسمالية ، بتحديده لها شكلا تاريخيا معينا من تحويل علاقات الانتاج السابقة فيها ، تتميز به من البنية الرأسمالية فتتفارق منها في تبعيتها لها ، وفي ظاهر تماثلها بها ، قطع في الوقت ذاته على الطبقة المتوسطة فيها طريق صيرورتها طبقة مهيمنة . الا ان طريق صيرورتها طبقة مسيطرة لم يقطع عليها ، بل ان الشروط التاريخية المحددة التي قطعت عليها طريق صيرورتها طبقة مهيمنة هي هي الشروط التي فتحت في افق هذه الصيرورة منها امكان صيرورتها طبقة مسيطرة . في هذا الامكان بالذات يكمن طابعها الطبقي الكولونيالي ، وبهذا الامكان

تتفارق من مثيلتها في البنية الاجتماعية الرأسمالية القائمة . في هذا الوجه ، تظهر العلاقة بينها وبين مثيلتها في شكل علاقة عكسية ، او في شكل علاقة من العكس في الصيرورة الطبقية ، تجد اساسها في وجود العلاقة الكولونيالية نفسها كاطار بنيوي لصيرورة الاثنتين . فتكون الطبقة المتوسطة ، في اطار علاقات الانتاج الاقطاعية ، كطبقة مهيمنة ناهضة ، هو الذي حدد استحالة صيرورة الطبقة المتوسطة في اطار علاقات الانتاج الرأسمالية طبقة مسيطرة ، اي ان التطور الامبريالي للرأسمالية ولد في بنية علاقات الانتاج هذه تلك الاستحالة ، لا سيما بعد تحول البرجوازية المسيطرة التي تكونت تاريخيا في عملية من التفارق الطبقي داخل تلك الطبقة المتوسطة الناهضة ، الى برجوازية امبريالية . واذا اشرنا من باب الاختزال ودرء الالتباس في اللغة بعبارة الطبقة المتوسطة الاولى الى الطبقة المتوسطة الناهضة في مرحلة تكون علاقات الانتاج الرأسمالية داخل بنية علاقات الانتاج الاقطاعية ، وبعبارة الطبقة المتوسطة الثانية الى تلك الطبقة المتوسطة المتكونة في اطار بنية علاقات الانتاج الرأسمالية ، والمتولدة بفعل التطور الامبريالي للرأسمالية ، - والاختلاف البنيوي قائم بين الاثنتين - ، وجدنا ان الصيرورة الطبقية للاولى ، من حيث هي صيرورة طبقة مهيمنة ناهضة ، هي التي تولد ، في اطار عملية التحول الامبريالي للرأسمالية ، وبفعل هذا التحول نفسه ، استحالة صيرورة الثانية طبقة مسيطرة . اما في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، فتكون الطبقة المتوسطة ، او ما يسمى كذلك ، كطبقة غير مهيمنة ، في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، وفي ظل السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية ، اي في اطار التبعية البنيوية للامبريالية ، هو الذي يولد ، في شروط تاريخية محدده من تطور علاقات الانتاج هذه ، وبفعل هذا التطور في هذه الشروط ، امكان صيرورتها طبقة مسيطرة[1] ، من غير ان يجعل منها هذا الامكان - وان تحقق - طبقة

(١) لا بد من الاشارة هنا في تحديد هذا الامكان ، الى وضع الطبقة العاملة داخل حقل الصراع الطبقي ، من حيث ان هذا الوضع ، بسبب من الطابع الكولونيالي للبرجوازية المسيطرة نفسه ، هو الذي يسمح للطبقة المتوسطة في شروط تاريخية محددة من ضعف الطبقة العاملة الايديولوجي والسياسي ، ان تصير طبقة مسيطرة . وبتعبير آخر ، ان علاقة التبعية التي تربط البرجوازية الكولونيالية بالامبريالية ، فتسد على البرجوازية هذه طريق التطور الرأسمالي ، هي التي تلجم حركة التفارق الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية بشكل يصعب فيه على الطبقة العاملة ، في مرحلة اولى ، ان تستقل في تكونها الطبقي كطبقة مهيمنة نقيض ، فتظهر حينئذ ، امام الطبقة المتوسطة امكانية صيرورتها طبقة مسيطرة . فوضع التبعية الطبقية للطبقة العاملة الذى يحول دون صيرورتها ، في

مهيمنة ، من حيث هي طبقة متوسطة ، اي طبقة مغايرة للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة . فصيرورتها طبقة مهيمنة ، بصيرورتها طبقة مسيطرة ، تخضع لشروط محددة ـ سبق ذكرها ـ من تحولها الطبقي في عملية تاريخية معقدة من التفارق الطبقي الى برجوازية كولونيالية متجددة . اي ان صيرورتها طبقة مهيمنة تقودها ، بحكم تحققها في اطار بنية علاقات الانتاج الكولونيالية نفسها ، الى ان تتحول الى طبقة اخرى غير الطبقة المتوسطة التي كانتها قبل وصولها الى السلطة . وعملية تحولها هذه تتم اذن بشكل تتفارق فيه ، اي تتخالف فيه مما كانته قبلا ، وتتماثل فيه مع البرجوازية الكولونيالية السابقة .

في ظاهر القول تناقض يجب التوقف عنده . لا بد من ان تكون الطبقة الاجتماعية مهيمنة ، بحكم وضعها في علاقات الانتاج ، حتى يرتسم في صيرورتها الطبقية امكان صيرورتها طبقة مسيطرة ، وحتى يكون لهذا الامكان الطبقي واقع فعلي ، او وجود مادي في منطق التطور التاريخي للبنية الاجتماعية المحددة . ونحن ، في ما سبق من قول ، نؤكد وجود هذا الامكان بالنسبة للطبقة المتوسطة ، او لما يسمى كذلك في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، وننفي ، في الوقت ذاته ، ان تكون الطبقة هذه طبقة مهيمنة . فهل في القول تناقض ؟ وما سبب وجوده ؟

للقضية علاقة بالطابع الكولونيالي الخاص بالبرجوازية الكولونيالية ، وبالتالي بالتطور التاريخي للعلاقة الكولونيالية ، وبالاثر الاختلافي لهذا التطور منها في البنية الاجتماعية الكولونيالية وفي البنية الاجتماعية الرأسمالية . فقانون تجمع رأس المال وتمركزه في تحققه عبر عملية الاعادة المتوسعة من انتاج رأس المال وتراكمه ، يتحكم بالتطور التاريخي من هاتين البنيتين الاجتماعيتين في وقت واحد ، وفي اطار علاقتهما البنيوية ، من حيث هي علاقة تبعية ، اي علاقة تفاوت بنيوي يخضع فيها الطرف الاول في تطوره بالضرورة لسيطرة الطرف الآخر. فهو اذن يتحكم بهذا التطور منها بالشكل الذي تتحكم فيه العلاقةبينهما بهذا التطور نفسه ، اي بشكل اختلافي . معنى هذا ان القانون الواحد يفعل في تطور

حقل الصراع الطبقي ، طبقة مهيمنة نقيضا ، بسبب من لجم التفارق الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، هو الذي يسمح اذن للطبقة المتوسطة الكولونيالية ان تصير طبقة مسيطرة . فصيرورتها الطبقية هذه لا تتحدد اذن بكونها طبقة مهيمنة ، ولا تجعل منها طبقة مهيمنة ، بل ان عدم قدرة الطبقة العاملة على ان تصير الطبقة المهيمنة النقيض هو الذي يحدد صيرورتها الطبقية هذه .

البنيتين معا ، انما فعله هذا لا يضع البنيتين في علاقة من التماثل البنيوي بقدر ما يضعهما بالضرورة في علاقة من الاختلاف البنيوي ، بسبب من فعله بالذات في الاثنتين معا في اطار وحدتهما البنيوية التفاوتية ، وليس بسبب من فعله في الواحدة دون الاخرى . غير ان فعله في الاولى يظهر بشكل عكسي - ان جاز القول - لظهوره في الثانية ، لانه يحدد تحول البرجوازية في البنية الاجتماعية الرأسمالية الى برجوازية امبريالية ، فيجعل منها داخل هذه الوحدة البنيوية التفاوتية قطب تراكم رأس المال ، ويحدد بالتالي تحول البرجوازية في البنية الاجتماعية الكولونيالية الى برجوازية كولونيالية تخضع بالضرورة ، في العملية نفسها من تحقق تراكم رأس المال في هذه البنية الاجتماعية ، لسيطرة البرجوازية الامبريالية بشكل لا تتم فيه عملية تراكم رأس المال هذه في البنية الاجتماعية الكولونيالية الا في حدود هذه السيطرة ، وفي الاطار البنيوي الذي تتحدد فيه البرجوازية الامبريالية كقطب تراكم رأس المال. فتراكم رأس المال حاصل في البنيتين ، ولا سبيل الى القول انه حاصل في واحدة دون الاخرى ، او انه حاصل في البنية الاجتماعية الرأسمالية بشكل يستحيل فيه تحققه في البنية الاجتماعية الكولونيالية . الا انه حاصل فيهما بشكل تفاوتي ، والتفاوت فيه ليس كميا ، بل بنيويا ، اي ان تحققه في البنية الاجتماعية الكولونيالية لا يمكن له ان يتم الا بالشكل التاريخي المحدد الذي يربطه بقطبه ، فوجود هذا القطب منه اساسي لتحققه في البنيتين ، وهو الذي يحدد بالضرورة الشكل التفاوتي من تحققه فيهما . وقانون تجمع رأس المال وتمركزه ، في تحققه في هاتين البنيتين معا في اطار وحدتهما البنيوية التفاوتية ، يستلزم بالضرورة وجود طرف مسيطر منهما ويولده ، والطرف المسيطر هذا ليس سوى قطب تراكم رأس المال نفسه . ثم ان اعادة انتاج رأس المال في البنيتين ، في اطار علاقة السيطرة التي تربطهما ، هي في حد ذاتها اعادة لانتاج هذه العلاقة نفسها . معنى هذا ان الاعادة المتوسعة نفسها من انتاج رأس المال وتراكمه في ظل سيطرة البرجوازية الكولونيالية ، اي في اطار بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، هي في آن معا اعادة مستمرة لانتاج تلك العلاقة من التبعية البنيوية التي تمنع توجه الانتاج الاجتماعي ، في اطار علاقاته الكولونيالية ، نحو التطور الرأسمالي . لذا ، كان لقانون تجمع رأس المال وتمركزه اثر في تطور البنية الاجتماعية الرأسمالية يختلف عنه في تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية . اذا كان الاثر هذا منه في تطور الاولى قوة تاريخية هائلة تدفع الرأسمالية بعنف الى ضرورة تطورها الامبريالي ، فلقد كان ، ولا يزال ، في تطور الثانية مانعا لهذا التطور ، او عائقا له يحول دون انتقاله الى التطور الرأسمالي .

على هذا الاساس من القاعـدة المادية للبنية الاجتماعية الكولـونيالية ، اي على هذا الاساس فيها من استحالة انتقالها الى تطور رأسمالي ، يظهر في الصيرورة الطبقية للطبقة المتوسطة فيها ذاك الامكان من صيرورتها طبقة مسيطرة . فالطبقة المتوسطة تنطلق في هذا الامكان من موقع الرفض لواقع تلك الاستحالة ، فتعتبـر نفسهـا الطبقـة المهيمنـة الفعلية ، وتجابـه في صراعهـا الطبقـي البرجـوازية الكولـونيالية على هذا الاســاس من الاعتبار ، اي على اساس هذا الشكل المحدد من وعيها الطبقي . من منظار وعيها الطبقي هذا ، اي من زاوية نظر ايديولوجيتها الطبقية ، تظهر البنية الاجتماعية وكأنها تمر في مرحلة من تكون علاقات الانتاج الرأسمالية ، لا الكولونيالية ، اي من الانتقال الى نظام الانتاج الرأسمالي ، فتتحدد البرجوازية الكولونيالية حينئذ كطبقة ارستقراطية او اقطاعية ، [في مطلع القرن العشرين كان ادباء النهضة يطلقون على هذه الطبقة اسم الطبقة العليا ، او الطبقة التيوقراطية او الارستقراطية ، وقلما كانوا يطلقون عليها اسم الطبقة البرجوازية ، ولهذا بالطبع دلالة تاريخية . راجع مثلا فرح انطوان ـ حسين مروة : الثقافة الوطنية عدد ١٢ ـ سنة ١٩٥٥ . راجع ايضا نقولا حداد ودفاعـه عن الطبقـة الوسطـى واطلاقـه على البرجوازية اسم الطبقة العليا . رفعت السعيد ـ نقولا حداد . ص ٧٦] ، اي كطبقة غير برجوازية ، ويستحيل عليها ان تكون بهذا التحديد الطبقة المهيمنة التي عليها ان تقوم ، بحكم صيرورتها الطبقية ، بتلك العملية التاريخية ، ليس بسبب من البنية الكولونيالية نفسها لعلاقات الانتاج التي تمنع أصلا تحقق ذاك الانتقال الى الرأسمالية ، بل بسبب من ارتباطها التبعي المباشر بالبرجوازية الامبريالية الذي يفقدها ، في منظار ذاك الوعي الطبقي من الطبقة المتوسطة ، طابعها الطبقي كطبقة مهيمنة ، وكأن هذا الارتباط منفصل في وجوده عن وجود بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، مستقل عنه . في هذا الاطار الايديولوجي من حصر العلاقة الكولونيالية في علاقة من التبعية الطبقية قائمة على اسـاس من تماثـل البنيتين : البنية الكولونيالية والبنية الرأسمالية الامبريالية ، تتحدد علاقة التناقض الطبقي التي تربط الطبقة المتوسطة بالبرجوازية الكولونيالية ، وبالتالي بالامبـريالية . فالتنـاقض هذا ، من زاوية الوعي الطبقي للطبقة المتوسطة ، قائـم على اسـاس كون هذه الطبقـة البديل الشرعي ـ ان جاز القول ـ للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، لان دورها التاريخي يكمن في تحقيق انتقال ضروري الى الرأسمالية عجزت ، او تعجز عن تحقيقه هذه الطبقة المسيطرة . معنى القول ان ذلك الامكان من صيرورتها طبقة مسيطرة يظهـر في وعيهـا الطبقي ، اي في اطار ايديولوجيتها الطبقية ، بشكل عكسي ، او قل على عكس ما هو عليه

في الواقع الفعلي من تطور علاقات الانتاج الكولونيالية . فهو في ايديولوجيتها الطبقية هذه ضرورة تاريخية هي الضرورة نفسها التي يتضمنها منطق الصيرورة الطبقية للطبقة المهيمنة ، وليس كما في حقيقته الفعلية ، اي في بنية علاقات الانتاج هذه ، مجرد امكان في منطق التاريخ قد يتحقق في شروط معينة ، وقد لا يتحقق اذا لم تتوفر له الشروط هذه[1] ، وتظل في كلتا الحالتين قائمة تلك البنية الكولونيالية من علاقات الانتاج ، لانها الاطار البنيوي لتحققه او عدم تحققه . اذا كانت الطبقة المتوسطة هذه في وجودها الطبقي الفعلي في بنية علاقات الانتاج كما هي في شكل ظهورها لوعيها الايديولوجي الطبقي ، اي كما تظهر في الشكل الذي يعكسه لها هذا الوعي منها ، وجب حكما ان تصير طبقة مسيطرة ، اذ ان وعيها الايديولوجي ، من حيث هو علاقتها الوهمية بعلاقات الانتاج الفعلية [راجع تعريف التوسير للايديولوجية] ، يعكس وجودها الطبقي في شكل طبقة مهيمنة . الا انها ليست كذلك ، فالعلاقة بين وجودها الطبقي الفعلي في علاقات الانتاج ، وبين الشكل الايديولوجي الذي يظهر فيه وجودها الطبقي هذا في علاقتها الوهمية بعلاقات الانتاج الفعلية ، ليست علاقة تماثل ، بل علاقة عكس . وعلاقة العكس هذه تظهر ايضا بين ما هو في ايديولوجيتها الطبقية امكان موضوعي في التاريخ ، اي انتقال الى الرأسمالية هو في منطق التاريخ ضرورة تنتظر تحققها في صيرورتها طبقة مسيطرة ، وبين ما هو في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية استحالة تاريخية .

برغم وجود العلاقة العكسية هذه ، او قل على اساس وجودها بالذات وفي اطارها ، كانت الطبقة المتوسطة تمارس صراعها الطبقي من اجل الوصول الى السيطرة الطبقية ، وكان من الطبيعي ان تصطدم في ممارستها هذه بالبرجوازية الكولونيالية المسيطرة . ولئن كان منطق التاريخ في موضوعيته على غير ما هو في وجوده المعكوس في الوعي الايديولوجي الطبقي ، او في شكل ظهوره لهذا الوعي ، فهو لا يتحقق في موضوعيته ، اي في ضرورته بالذات ، الا عبر مختلف الاشكال الطبقية المتصارعة من هذا الوعي الايديولوجي نفسه ، حتى وان كان في تحقق ضرورته على نقيض ما هو عليه في تلك الاشكال ، وهو بالفعل كذلك . فالطبقة المتوسطة كانت تلعب في حقل الصراعات الطبقية دورا ايجابيا ، ان لم نقل ثوريا ، بحكم وضعها الطبقي الفعلي في علاقات

(١) لا بد من الاشارة هنا الى وضع الطبقة العاملة في تحديد هذا الامكان وتحقيقه . للقضية علاقة بتطور حقل الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية .

الانتاج ، بل بحكم وهمها الطبقي نفسه الذي كان يضعها في تناقض طبقي مع البرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، فيدفعها الى مجابهة سيطرتها الطبقية ، وبالتالي الى مجابهة موضوعية مع الامبريالية ، حتى وان كانت ، بحكم وضعها الطبقي الفعلي ذاك نفسه ، تعجز عن السير في منطق هذه المجابهة الى نهايته ، اذ ان هذا المنطق يضعها في تناقض داخلي مع ذاتها ، تعجز عن حله . لقد كانت اذن ، على نقيض مثيلتها في البنية الاجتماعية الرأسمالية ، في صف القوى الاجتماعية الثورية داخل حقل الصراع الطبقي ، حتى وان كانت تهدف ، في بعض فئات منها ، الى تحقيق ما يمنع تحقيقه منطق التطور التاريخي في اطار بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ـ اي الى تحقيق الانتقال الى الرأسمالية ـ ، بل كانت ايضا ، لاسباب تاريخية معينة ، في قيادة الحركة الثورية . وبتعبير آخر ، ان الدور الايجابي الذي كانت تلعبه الطبقة المتوسطة في تطور حركة الصراعات الطبقية في اطار حركة التحرر الوطني ، لم يكن يكمن في صيرورتها الطبقية كطبقة عليها ان تقوم بعملية من الانتقال بالبنية الاجتماعية الى الرأسمالية هي ـ كما بينا ـ عملية مستحيلة ، اي انه لم يكن يكمن في صيرورتها الطبقية من حيث هي طبقة مهيمنة ـ فالبرجوازية الكولونيالية المسيطرة هي الطبقة المهيمنة الفعلية في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ـ بل كان يكمن في صراعها الطبقي الخاص الذي كانت تمارسه ، بشكل رئيسي ، ضد البرجوازية الكولونيالية ، وبالتالي ضد السيطرة الامبريالية ، وان كانت تنطلق في هذا الصراع من موقع وهمها الطبقي بأنها هي الطبقة المهيمنة ، لا البرجوازية الكولونيالية المسيطرة . وهنا ايضا نراها في علاقة عكسية مع مثيلتها في البنية الاجتماعية الرأسمالية . ففي مرحلة التطور الامبريالي من هذه البنية الاجتماعية ، تتخذ الطبقة المتوسطة موقفا طبقيا رجعيا داخل حقل الصراعات الطبقية ، حين تنطلق في ممارستها لصراعها الطبقي ضد البرجوازية الامبريالية من موقع وهمها الطبقي بأنها هي الطبقة الرئيسية النقيض في هذه البنية الاجتماعية ، لا الطبقة العاملة ، فيقودها منطق وهمها الطبقي هذا الى اتخاذ موقف عدائي من الطبقة العاملة ، ويتحول صراعها الطبقي الى صراع رئيسي ضد هذه الطبقة ، بدلا من ان يكون موجها في اساسه ضد البرجوازية الامبريالية ، اذ ان الشرط الاساسي لممارسة صراعها ضد هذه البرجوازية هو ، في ذاك المنطق ، ان تحل محل الطبقة العاملة في موقع الطبقة الرئيسية النقيض داخل حقل الصراع الطبقي .

اما وضع الطبقة المتوسطة ، او مايسمى كذلك ، في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، فغير ذلك ، لان علاقة التناقض الطبقي التي تربطها بالبرجوازية الكولونيالية كانت تقودها

الى اتخاذ موقف معاد للامبريالية يضعها مع القوى الاجتماعية الثورية الاخرى ، كالعمال والفلاحين مثلا ، في طرف واحد من التناقض الرئيسي داخل حركة التحرر الوطني ، اي داخل حقل الصراعات الطبقية الخاص ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية . لا شك في ان علاقة التناقض هذه لم تكن في واقعها الفعلي ، اي في وجودها الموضوعي في هذه البنية الكولونيالية من علاقات الانتاج ، علاقة من التناقض التناحري بينها ، كما تتحدد في علاقتها الوهمية بعلاقات الانتاج الفعلية كطبقة مهيمنة نقيض ، وبين البرجوازية الكولونيالية كطبقة مهيمنة في السلطة . او قل على الاصح ان الطابع التناحري من هذا التناقض لم يكن فيه لكونه تناقضا بين طبقة متوسطة هي طبقة مهيمنة تحمل في صيرورتها الطبقية نظام الانتاج الرأسمالي ، وبين برجوازية كولونيالية تعيق ، في وجودها الطبقي كطبقة مسيطرة ، عملية الانتقال الضروري الى هذا النظام من الانتاج الرأسمالي ، بل كان فيه ، في مرحلة محددة من تطوره التاريخي ، بسبب من وجود هذه الطبقة المتوسطة غير المهيمنة في طرف واحد منه مع الطبقة العاملة التي هي بالفعل الطبقة المهيمنة النقيض ، حتى وان لم تكن الطبقة هذه في هذه المرحلة العنصر المهيمن في هذا الطرف من التناقض .
غير ان الطبقة المتوسطة كانت تمارس صراعها الطبقي بالشكل الذي كانت تتحدد فيه عبر ايديولوجيتها الطبقية كطبقة مهيمنة . وعلى نقيض مثيلتها في البنية الاجتماعية الرأسمالية ، ولاسباب خاصة ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية بالذات ، لم تكن هذه الممارسة منها لصراعها الطبقي الذي كانت تنطلق فيه من موقع وهمها الطبقي ، تقودها الى صراع رئيسي ضد الطبقة العاملة تنحرف فيه عن صراعها ضد البرجوازية الكولونيالية والسيطرة الامبريالية ، مع انها كانت تحاول في صراعها هذا ان تُبقي الطبقة العاملة في وضع القاصر وتخضعها لهيمنتها في عدائها للبرجوازية المسيطرة وللامبريالية ، اي مع انها كانت تحاول ان تمنع الطبقة العاملة من الوصول ، في اطار وجودها معها في طرف واحد من التناقض ، الى موقع العنصر المهيمن في هذا الطرف . وبتعبير آخر ، لم يكن تناقضها مع البرجوازية الكولونيالية ، وبالتالي مع الامبريالية ، يمنع دخولها في تناقض مع الطبقة العاملة ، بل بالعكس كان هذا التناقض الاخير قائما في ممارستها لصراعها الطبقي ، انما كان ، في ظل سيطرة البرجوازية الكولونيالية ، من نوع آخر يختلف عن تناقضها مع هذه الطبقة المسيطرة ، اذ كان له طابع التناقض الثانوي بين عناصر الطرف الواحد من التناقض الرئيسي . [لعل خطأ الشيوعيين في مصر في اوائل العشرينات كان في موقفهم العدائي من سعد زغلول ومن الوفد ، في وقت كانت الفئات المتوسطة تنظر فيه الى الوفد على انه

التنظيم الذي يمثل مصالحها الطبقية . بهذا الخطأ ، تحول التناقض الثانوي الى تناقض رئيسي ، وعولج في حقل الصراع الطبقي بالشكل الذي يعالج فيه التناقض الرئيسي] . ثم ان الطبيعة الكولونيالية نفسها لعلاقات الانتاج كانت ، في اطار السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية ، تمنع تحديد التناقض الموضوعي بين الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة ، كتناقض رئيسي ، حتى وان كانت الطبقة المتوسطة هذه تظهر لذاتها ، في علاقتها الوهمية بعلاقات الانتاج الفعلية ، كطبقة مهيمنة نقيض ، بل قل لا سيما انها كانت تظهر كذلك . اذا كان الطابع الوهمي للوجود الطبقي للطبقة المتوسطة كطبقة مهيمنة نقيض ، اي كطبقة رئيسية نقيض ، يدفعها ، في اطار التطور الامبريالي لعلاقات الانتاج الرأسمالية ، الى اتخاذ موقف رجعي داخل حقل الصراعات الطبقية ، هو في وجهه الرئيسي موقف معاد للطبقة العاملة ، فان هذا الطابع الوهمي بالذات يدفع الطبقة المتوسطة ، في اطار تطور علاقات الانتاج الكولونيالية في ظل السيطرة الطبقية البرجوازية الكولونيالية ، الى اتخاذ موقف تقدمي داخل حقل الصراعات الطبقية ، هو موقف ثوري في وجه من وجوهه ، اي من حيث هو معاد للبرجوازية الكولونيالية ، وبالتالي للامبريالية ، لان محاولة الانتقال بالبنية الاجتماعية الكولونيالية الى التطور الرأسمالي ، في مرحلة لم تكن بعد قد ظهرت فيها ، داخل حقل الصراع الطبقي ، استحالة هذا الانتقال ، اي في مرحلة تاريخية معينة من تطور هذه البنية ، او من بدء تطورها ، حين كان رأس المال الزراعي التجاري هو الوجه الغالب في تكوين رأس المال الكولونيالي ، هي في حد ذاتها محاولة ايجابية ترتسم في الخط العام للتقدم الاجتماعي ، اي لتطور القوى المنتجة ، وبالتالي في الخط التاريخي العام من التكون الطبقي للطبقة العاملة ، حتى وان كانت المحاولة ترتطم حكما بمنطق استحالتها من حيث هو منطق التطور التاريخي لبنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، بل حتى وان كان ذاك الخط العام من تطور القوى المنتجة هو خط تطورها المحدد والمحدود معا بهذه البنية الكولونيالية نفسها من علاقات الانتاج ، وليس خط تطورها الرأسمالي .

ان امكان صيرورة الطبقة المتوسطة طبقة مسيطرة لا يكمن اذن في منطق صيرورتها الطبقية كطبقة مهيمنة ، فهي في البنية الاجتماعية الكولونيالية طبقة مهيمنة ، لان الانتقال الى الرأسمالية استحالة تاريخية في تطور هذه البنية الاجتماعية ، ولان البرجوازية الكولونيالية هي فيها الطبقة المهيمنة الفعلية . واستحالة هذا الانتقال تظهر في تطور هذه البرجوازية نفسها ، فنشاطها الاقتصادي لم ينحصر ـ كما بينا ـ في حقل الزراعة او تجارة

الاستيراد والتصدير ، بل تعداه الى حقل الصناعة ايضا ، من غير ان يقود هذا الشكل المعين من نشاطها الصناعي إلى قطع علاقة التبعية البنيوية للامبريالية، أي الى ازالة العائق البنيوي لعملية الانتقال الى الرأسمالية . معنى هذا ان البرجوازية الكولونيالية لم تبق ، في مراحل تطورها كطبقة مهيمنة ، كما كانت في بدء تكونها ، طبقة من كبار الملاكين الزراعيين ، بل كانت تتغير ، في عملية تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية ، بتغير شكل العلاقة الكولونيالية نفسه الذي كان يحدده التطور الامبريالي للرأسمالية ، من غير ان يفقدها تغيرها الطبقي هذا طابعها الكولونيالي ، لانه كان يتم ، بالطبع ، على اساس من تجدد علاقات الانتاج القائمة . هذا التغير بالذات - اي هذا التغير الطبقي منها بتغير شكل العلاقة الكولونيالية من حيث هو شكل لتجدد هذه العلاقة - كان يقطع باستمرار على الطبقة المتوسطة طريق صيرورتها طبقة مهيمنة ، اي انه كان يمنعها من القيام بعملية الانتقال الى الرأسمالية . ويجب القول هنا ان البرجوازية الكولونيالية ، من حيث هي الطبقة المهيمنة الفعلية في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، كانت تقوم بالفعل بتحقيق عملية الانتقال هذه ، وكانت لهذا تقطع على الطبقة المتوسطة طريق صيرورتها طبقة مهيمنة . الا انها كانت تقوم بهذه العملية ، او قل على الاصح ان هذه العملية كانت تتم في ظل سيطرتها الطبقية بشكل يستحيل فيه ان يكون الانتقال هذا انتقالا الى الرأسمالية ، بسبب تحققه التاريخي الضروري في اطار العلاقة الكولونيالية . فاستحالة الانتقال الى الرأسمالية اذن ليست استحالة خارجية ، اي انها ليست استحالة وصول البنية الاجتماعية الكولونيالية الى مرحلة لاحقة من التطور لم تصل اليها بعد ، وكأن عائقا خارجا عنها يمنعها من الوصول اليها ، فان هو زال امكنها ذلك ؛ بل هو استحالة داخلية في منطق البنية هذه بالذات ، اي ان الشكل التاريخي المحدد الذي تم فيه انتقالها الى الرأسمالية ، في ظل علاقة التبعية البنيوية للامبريالية وبفعلها ، هو نفسه الذي منع ، وما زال يمنع باستمرار تحقق هذا الانتقال . وبتعبير آخر ، ان عملية الانتقال هذه قد تمت بالفعل ، انما هي تمت في شروط تاريخية تحددت فيها بالضرورة كعملية انتقال الى نوع معين من التطور الرأسمالي هو من هذا التطور نفي له ، وما كان لها ان تتم الا في هذه الشروط ، وبالشكل الكولونيالي الذي تمت به؛ فالشكل هذا شكلها التاريخي المحدد الذي فيه بالذات تكمن استحالتها . ان الشكل الكولونيالي الذي تمت فيه عملية انتقال البنية الاجتماعية الكولونيالية الى الرأسمالية هو نفسه الشكل الذي تكونت فيه عملية استحالة هذا الانتقال الى الرأسمالية . من هنا بالذات أتت استحالة صيرورة الطبقة المتوسطة في بنية علاقات

الانتاج الكولونيالية طبقة مهيمنة ؛ فهذه الطبقة ، كما رأينا ، هي نتاج تاريخي من الشكل الكولونيالي لعملية الانتقال هذه ، ومن العبث القول ان عليها ان تقوم بتحقيق هذه العملية التاريخية التي تم بالفعل تحقيقها في شكل معين . ومع هذا ، ظهر العبث في الوهم الطبقي من هذه الطبقة ، اي في علاقتها الوهمية بعلاقات الانتاج الفعلية ، في مرحلة معينة من تطور هذه العلاقات ، وظهر ايضا في مفهوم « البرجوازية الوطنية » . وللوهم هذا اساس مادي ، ووجود مادي ، لانه وهم طبقي ، اي شكل ايديولوجي يظهر فيه الوعي الطبقي . ولقد بينا سابقا وجها من هذا الاساس المادي في تحديد الطابع الخاص ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية ووضع الطبقة المتوسطة في هذه البنية المتميزة . وبينا ايضا وجها من وجوده المادي في تحديد نوع الممارسة الطبقية لهذه الطبقة داخل حقل الصراعات الطبقية ، لا سيما في علاقتها التناقضية بالبرجوازية الكولونيالية . ولا بد لنا من تلمس وجه آخر من الاساس والوجود الماديين لهذا الوهم الطبقي حتى نفهم بالفعل ذاك الامكان من صيرورة الطبقة المتوسطة طبقة مسيطرة .

الفصل الرابع

العلاقة الكولونيالية وآلية التحرر الوطني

١ ـ الصراع الطبقي والصراع الوطني

رأينا في بدء هذه الدراسة ان بنية علاقات الانتاج هي التي تحدد حقل الصراع الطبقي ، وان حركة هذا الصراع تتم بالضرورة في اطار تلك البنية وبالشكل الذي تتحدد فيه بها . ينتج عن هذا ان الصراعات الطبقية في البنية الاجتماعية الكولونيالية تتحرك بالشكل الذي تتحدد فيه بعلاقات الانتاج الخاصة بهذه البنة ، وان تميز آليتها الداخلية ناتج من تميز البنية هذه . فلا سبيل اذن الى اقامة علاقة من التماثل البنيوي بين آليتها وآلية الصراعات الطبقية الخاصة بالبنية الاجتماعية الرأسمالية ، لان العلاقة بين هاتين الآليتين ، كالعلاقة بين البنيتين الاجتماعيتين ، هي في الواقع علاقة تفارق او اختلاف . لذا ، نستطيع القول ان قراءة منطق الصراعات الطبقية في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، في ضوء منطق التماثل ، تقود الى نوع من عدم المعرفة ، اي الى فراغ من المعرفة يملؤه ظاهر منها هو في الحقيقة تكرار لقراءة اخرى خاصة بمنطق الصراعات الطبقية في البنية الاجتماعية الرأسمالية ، فلا بد اذن من اعتماد منطق الاختلاف في هذه القراءة . والظاهرات التي تشير في تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية الى واقع هذا الاختلاف كثيرة ، وما الصيرورة الطبقية للطبقة المتوسطة سوى واحدة منها . ان بنية علاقات الانتاج الكولونيالية لا تتحدد في ذاتها ، وبالتالي في تميزها ، الا في اطار تبعيتها البنيوية للامبريالية ، اي في هذا الاطار البنيوي من العلاقة الكولونيالية التي تربطها ، في تطورها نفسه ، بالتطور الامبريالي للرأسمالية . على هذا الاساس ، يستحيل اطلاقا عزل آلية الصراع الطبقي ، في تحددها بالقاعدة المادية الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولونيالية ، عن تحددها بالعلاقة الكولونيالية ، فالعلاقة هذه تحددها بتحديدها علاقات الانتاج المحددة لها . معنى هذا ان آلية الصراع

الطبقي لا تتحدد بعلاقات الانتاج في البنية الاجتماعية الكولونيالية بمعزل عن وجود هذه البنية في اطار علاقاتها الكولونيالية ، بل في وجود هذه البنية في هذا الاطار البنيوي المحدِّد لتطورها . وبتعبير آخر ، ان الصراع الطبقي يتحدد بالتناقض الاساسي من البنية الاجتماعية الكولونيالية في اطار تحدد هذا التناقض بالعلاقة الكولونيالية ، اي ان العلاقة هذه تزيد الصراع الطبقي تحديدا بتحديدها التناقض الاساسي المحدِّد له ، او قل انها تحدد تحدده بهذا التناقض . [ضرورة الاشارة الى العبارة الفرنسية surdétermination] . ولا يعني القول هذا ان الصراع الطبقي محدَّد مرتين : بالتناقض الاساسي وبالعلاقة الكولونيالية ، بشكل فيه فصل بين هذين التحديدين ، في الزمان وفي المكان . فلا وجود لهذا الفصل ، اذ لا وجود لتحديدين منفصلين متراكبين ، بل التحديد هذا واحد معقد ، اي انه عقدة تحديدات ، او زيادة تحديد ، او تحديد تحديد ، ان جاز القول . وتظهر اهمية هذا التدقيق في فهم تعقد التحديد ، وتظهر ضرورته ايضا ، اذا خرجنا من التجريد في اللغة وأتينا الواقع التاريخي الذي تحاول اللغة تلمسه في تجريدها . لا نريد ان نفصل في حركة الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية بين تحدد هذا الصراع بالتناقض الاساسي في هذه البنية ، اي بعلاقات الانتاج فيها ، وتحدده بالعلاقة الكولونيالية ، لان الفصل هذا بينهما لا وجود له اصلا في واقع التحدد من حيث هو بالضرورة تحديد تحديد ، فان تم الفصل ، برغم هذا ، عن خطأ او عن جهل بالمفهوم الماركسي للتناقض الديالكتيكي ، وصل الفكر الى قراءة خاطئة لحركة الصراع الطبقي تفصل بين حركة التحرر الوطني وحركة الانتقال الى الاشتراكية . فتحدد الصراع الطبقي بالعلاقة الكولونيالية يعطيه طابع الصراع الوطني ويحدد حركته كحركة تحرر وطني من الامبريالية . اما تحدده بالتناقض الاساسي ، اي بعلاقات الانتاج القائمة ، فيعطيه طابع الصراع الطبقي الكلاسيكي بين الطبقتين الرئيسيتين النقيضين وحلفائها ، اي بين الطبقة العاملة وحلفائها من جهة ، والطبقة البرجوازية المسيطرة وحلفائها من جهة اخرى . ليس من منطق الصراع الاول ان يقود بالضرورة الى الاشتراكية ، او قل انه لا يقود اليها الا اذا تحول الى صراع آخر هو الصراع الثاني ، اي اذا فقد طابعه الوطني ، وكأن طابعه هذا يمنعه من ان يكون ـ كما هو في حقيقته ـ صراعا طبقيا . فالوصول الى الاشتراكية هو منطق الصراع الثاني وحده ، وهو فيه ضرورة . وبتعبير آخر ، ان الفصل هنا قائم في آلية الصراع الطبقي بين صراع وطني ليس من منطقه ان يؤدي بالضرورة الى انتقال البنية الاجتماعية الى نظام الانتاج الاشتراكي ، اي ليس من منطق التناقض فيه ان يكون حله

بالضرورة حلا اشتراكيا . وبين صراع طبقي هو في جوهره صراع طبقي « صاف » - ان جاز القول - ، يتحدد في « صفائه بمعزل عن تحدده بالعلاقة الكولونيالية ، ومن منطقه وحده ان يؤدي الى الانتقال الى الاشتراكية ، اي ان يكون حل التناقض فيه بالضرورة حلا اشتراكيا .

هذا الفصل خاطىء في اساسه النظري وفي نتيجته العملية التي تتجسد في قراءة تدوينية للتاريخ هي اسيرة لتتابع الاحداث . فالتاريخ يظهر ، في هذا الحركة الخطية من تتابعه الحدثي ، في شكل معين من التمرحل تنفصل فيه مرحلة التحرر الوطني عن مرحلة الانتقال الى الاشتراكية وتستقل عنها في الزمان وفي المكان ، فتنحصر علاقة المرحلتين في علاقتهما التتابعية ، وتتحدد الاولى ، في هذا الاطار من التتابع الحدثي ، كطريق للوصول الى الثانية ، اوكمرحلة انتقال اليها ، من حيث هي مرحلة سابقة عليها ، من غير ان ينفي تحددها هذا انفصالها عنها ، بل هو بالعكس ، في هذا الاطار ، يؤكده . هذا الشكل المعين من التمرحل التاريخي هو شكل تجريبي يكتفي بما يظهر من التاريخ في احداثه ، فيمرحل التاريخ قياسا على تتابع الاحداث منه ، بدلا من ان يقيس الاحداث على مراحل التاريخ التي تحدد في قفزاته البنيوية . ليس بكاف ، كي نأمن شر القراءة التدوينية التجريبية للتاريخ ، ان نقيم في الحركة الخطية من تتابع احداثه تقطعات هي في الحقيقة تموجات الاحداث في تتابعها ، فتقطعات التاريخ لا ترسمها الاحداث ، مهما عظمت ، بل البنية في قفزاتها ، وبين تموجات الحدث في تتابعه وتقطعات البنية في تحركها فارق لا يظهر للعين التجريبية ، بل لعين العلم تخرق الظاهر كي تنفذ الى البنية التي تحركه .

قد يحكم التاريخ ، في ظاهر سيره ، اي في تتابع احداثه ، بوجود ذلك الفصل بين المرحلتين ؛ فالطبقة الاجتماعية التي كانت ، في العالم العربي ، في قيادة حركة التحرر الوطني من الامبريالية ، لم تكن الطبقة العاملة ، بل البرجوازية الكولونيالية نفسها ، ثم تبعتها البرجوازية الصغيرة في شروط تاريخية معينة ، في بعض البلدان . واقع التاريخ يبدو انه يشير في سير احداثه الى ضرورة اجراء هذا الفصل ، ويبدو ايضا ان الدور التاريخي للطبقة العاملة ، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض ، لا يكمن في تسلمها القيادة الطبقية لحركة التحرر هذه بقدر ما يكمن في ضرورة تسلمها قيادة حركة الانتقال الى الاشتراكية ، وكأن هذا الانتقال منفصل عن ذاك التحرر او لاحق له ، وليس فيه .

في رأينا ان الخطأ في هذا الفصل بين المرحلتين هو في حقيقته خطأ في فهم عملية التحرر الوطني . والخطأ الاخير هذا ناتج من خطأ في فهم العلاقة الكولونيالية بالذات .

لقد اشرنا سابقا الى ان العلاقة هذه لا يمكن حصرها في علاقة من التبعية الطبقية قائمة على اساس من التماثل البنيوي بين بنيتي علاقات الانتاج الكولونيالية والرأسمالية ، فعملية الحصر هذه هي التي تقود الى حصر التحرر الوطني في عملية من الاستبدال الطبقي تحل فيها محل البرجوازية الكولونيالية المسيطرة طبقة اخرى غيرها ، اكثر « تقدمية » و« وطنية » منها ، هي « البرجوازية الوطنية » او البرجوازية الصغيرة او الوسطى ، او غير ذلك من الفئات الاجتماعية الواقعة في السلم الاجتماعي بين البرجوازية المسيطرة والمرتبطة بالامبريالية وبين الطبقة العاملة .هاتان العمليتان من الحصر تستندان ضمنا الى ما تقودان اليه ايضا من فهم خطي للتاريخ تظهر فيه حركة التحرر الوطني كحركة خطية تكمل فيها كل طبقة تصل الى السلطة في البنية الاجتماعية الكولونيالية ما قامت به الطبقة المسيطرة السابقة من تحرر وطني جزئي ، اي تزيد عليه ، تراكما او استمرارا ، جزءها ، ثم تأتي الطبقة العاملة فتنجز نهائيا ما قامت به الطبقات الاخرى جزئيا . بهذا الفهم الخطي للتاريخ تظهر حركة التحرر الوطني كأنها حركة تتابع تقدمي ، اي حركة تقدم في تتابع اجزاء من التحرر تتراكم صعودا في خط واحد مستمر يبلغ نهايته بوصول الطبقة العاملة الى السلطة . وبوصول هذه الطبقة الى السلطة ، يتم الانتقال الى الاشتراكية ، اي يبتدىء زمان التطور التاريخي للبنية الاجتماعية في اطار نظام الانتاج الاشتراكي ، بعد انتهاء مرحلة طويلة من التحرر الوطني .

لا شك في ان واقع سير التاريخ يظهر بهذا الشكل من التقدم في التتابع الحدثي ، او قل من تكامل خط التحرر الوطني بتراكم اجزائه حتى منتهاه الذي منه تبدأ مرحلة الانتقال الى الاشتراكية . وربما ساعد في ظهوره في هذا الشكل ، او حدد هذا الشكل من ظهوره ، الواقع الفعلي من عدم وجود الطبقة العاملة في موقع القيادة الطبقية من حركة التحرر الوطني ، سواء في مراحلها السابقة ، ام ، بوجه خاص ، في مرحلتها الراهنة التي وصلت فيها الى ما يشبه المأزق . غير ان هذا الواقع التاريخي الفعلي لا يبرر القيام بذلك الفصل ، على الصعيد النظري ، بين المرحلتين ، الا اذا اعتبرنا التحليل النظري تدوينا صرفا للظاهرات الاجتماعية في تتابعها التاريخي . حتى في هذه الحالة الاخيرة من الفهم التجريبي للتاريخ ، يصعب الفصل النظري بين هاتين المرحلتين . فالطبقة العاملة استطاعت في بعض البلدان المستعمرة ، لاسباب تاريخية معينة ، ان تقود حركة التحرر الوطني ، فأوصلت الحركة هذه الى تحقيق منطقها الداخلي في ان تكون ـ كما هي بالفعل ـ شكل الانتقال الى الاشتراكية . وما اوردنا هذا المثال ليكون الحجة على صحة القول بخطأ

ذلك الفصل، أو ليكون المقياس النظري لهذا القول، بل أوردناه شاهداً ، من زاوية الفهم التجريبي نفسه للتاريخ ، على وجود تناقض يقع فيه القائلون بالفصل بين المرحلتين .

ان المفهوم العلمي للتحرر الوطني هو الذي يقودنا الى رفض هذا الفصل . فالتحرر الوطني هو في حقيقته التاريخية والنظرية تحرر من بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، لان الوجود الفعلي للسيطرة الامبريالية يكمن في وجود هذه البنية من علاقات الانتاج ، اي ان هذه البنية هي القاعدة المادية لوجود السيطرة الامبريالية ولتجددها المستمر . فلا زوال لهذه السيطرة الا بزوال قاعدتها المادية التي تولدها باستمرار في حركة تجددها الدائم . في تحديد هذا المفهوم لا بد إذن من النظر الى الامبريالية من زاوية البلدان الاستعمارية . فالواقع الاجتماعي الواحد يختلف باختلاف زاوية النظر اليه ، وليس هذا الاختلاف فيه ذاتيا ، بل هو اختلاف موضوعي ، اي انه جزء من وجوده الموضوعي ، لا سيما اذا كان هذا الواقع ـ الذي هو الامبريالية ـ علاقة، وكانت العلاقة هذه علاقة اختلاف أو تفارق بين طرفين متميزين ، كل منهما وحدة علاقات هي بدورها وحدة تفارق ، او قل انها في حركة تفارق . فالامبريالية ليست فقط اعلى مراحل التطور الرأسمالي ـ او قل انها كذلك من زاوية البلدان الامبريالية ـ بل هي أيضاً في أساسها علاقة بنيوية معقدة ترتبط فيها بنية علاقات الانتاج الكولونيالي بشكل تبعي ببنية علاقات الانتاج الرأسمالية ، أي انها علاقة علاقات ، أو علاقة سيطرة تضم نوعين متميزين من علاقة الانتاج يخضع فيها بالضرورة النوع الأول ، في تكونه وتطوره وحركة تفارقه الداخلي ، لسيطرة النوع الآخر . ولأنها بالذات علاقة سيطرة ، وبالتالي علاقة اختلاف ، وجب النظر اليها ، في تحديدها ، من زاويتيها المختلفتين ، أي من طرفيها المتميزين . فلو كان التماثل البنيوي قائما بين هذين الطرفين فيها ، لأمكن تحديدها من زاوية احد الطرفين فقط . غير ان التماثل هذا ليس فيها ، بل الاختلاف ، بسبب من وجود السيطرة بالذات ، من حيث هي علاقة ، بالنظر اليها من زاوية التطور الرأسمالي وحده ، أي من زاوية اعادة الانتاج المتوسعة لرأس المال الامبريالي ، يفترض ضمناً وجود ذاك التماثل البنيوي بين طرفي العلاقة ، أي انه يفترض وجود التماثل البنيوي بين الانتاج الامبريالي والانتاج الكولونيالي ، وبالتالي بين علاقات كل من هذين الانتاجين .

قد لا يعيق منطق التماثل هذا فهم التطور الامبريالي للرأسمالية ، وبالتالي فهم حركة الصراعات الطبقية في البلدان الامبريالية ، الا انه عائق معرفي رئيسي ، بل يمكن القول

انه العائق المعرفي الرئيسي لفهم منطق الانتاج الكولونيالي ، وبالتالي لفهم آلية الصراع الطبقي في البلدان المستعمرة . اذا كان التطور الامبريالي للرأسمالية ، باخضاعه هذه البلدان لسيطرته ، قد ولَّد فيها علاقات الانتاج الكولونيالية وحدد بنيتها التبعية ، فان تجدد هذه العلاقات من الانتاج ، اي عملية اعادة انتاجها المستمرة ، يولد بدوره السيطرة الامبريالية بتوليده قاعدتها المادية . فالعلاقة الكولونيالية التي حدد التطور الامبريالي للرأسمالية وجودها التاريخي الضروري ، ولدت في البلدان المستعمرة علاقات كولونيالية من الانتاج صار تجددها المستمر في اطار بنيتها المستقرة يولد تلك العلاقة نفسها التي ولدتها . معنى هذا ان تجدد العلاقة الكولونيالية ، من حيث هي علاقة سيطرة او تبعية بنيوية بين بنيتين متميزتين من علاقات الانتاج تربطهما وحدة تناقض ، ليس رهنا بتجدد علاقات الانتاج الرأسمالية وحده ، اي بتجدد الطرف المسيطر من هذه العلاقة ، بل هو مرتبط بتجدد علاقات الانتاج الكولونيالية ايضا ، اي بتجدد الطرف الآخر من العلاقة . فتجدد العلاقة اذن يكون بتجدد طرفيها ، وليس بطرف منها دون الآخر . وليس في هذا القول اي نفي لما يجب تأكيده من ان الطرف المسيطر ، اي التطور الامبريالي على اساس من تجدد علاقات الانتاج الرأسمالية ، هو العامل الرئيسي في عملية تجدد هذه العلاقة . وما يجب تأكيده بهذا الصدد ايضا ، وبوجه خاص من زاوية البلدان المستعمرة ، هو ان كل توقف في تجدد طرف من طرفي العلاقة يقود حتما الى توقف تجدد العلاقة نفسها ، اي ان قطع العلاقة الكولونيالية لا يتم ، بالنسبة الى البلد المستعمر ، الا بتوقف في عملية تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية . ان القاعدة المادية للسيطرة الامبريالية ولبقائها وتجددها المستمر لا تكمن في بنية علاقات الانتاج الرأسمالية وحدها وفي تجدد هذه البنية ، بل تكمن ايضا في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية وتجددها . او قل ان تلك القاعدة هي في وجود علاقة البنيتين معا كعلاقة سيطرة . فاستمرار السيطرة الامبريالية اذن يكون بتجدد قاعدتها هذه ، وقاعدتها في البلدان المستعمرة هي بنية علاقات الانتاج في هذه البلدان . لذا ، كان التحرر الوطني بالضرورة تحرراً من بنية علاقات الانتاج هذه ، فلا فصل اطلاقاً بينه وبين الصراع الطبقي الذي تحدده البنية هذه ، بل هو هذا الصراع الطبقي نفسه . أمن الممكن بعد هذا التحديد للتحرر الوطني ، فصل حركة التحرر من الامبريالية عن حركة الصراع الطبقي الذي من منطقه الضروري أن يقود الى الانتقال الى الاشتراكية ؟ أوليست هاتان الحركتان حركة تاريخية واحدة في منطق تعقدها ؟ ان الفصل بين هاتين الحركتين ليس ممكناً الا على أساس من القول بأن التحرر من بنية علاقات الانتاج

الكولونيالية لا يقود الى الانتقال الى نظام الانتاج الاشتراكي ، بل الى التطور الرأسمالي ، فيكون التحرر بذلك تحريرا للرأسمالية نفسها من عائق تطورها الذي هو السيطرة الامبريالية . والقول هذا غريب في تناقضاته لأنه ينطلق ضمناً من التماثل البنيوي الذي يقيمه بين بنية علاقات الانتاج الكولونيالية وبنية علاقات الانتاج الرأسمالية . فكيف يمكن أن يكون الانتقال ذاك انتقالا الى الرأسمالية ، عبر التحرر الوطني ، اذا كانت علاقات الانتاج التي ينطلق منها ، أو يقوم بتحويلها ، علاقات رأسمالية ؟ كيف يمكن أن يكون الانتقال انتقالاً من الرأسمالية الى الرأسمالية بتحويل لعلاقات انتاج رأسمالية ؟ ليس التناقض هذا في حقيقته تناقضاً ، بل هو عبث القول نفسه حين يفقد الفكر منطق الواقع في قوله ، فيتحرك القول منه في عالم الوهم الطبقي . وما الوهم هذا سوى وهم ما يسمى بالطبقة المتوسطة ، أو قل انه شكل ظهور الواقع لها في علاقتها الوهمية بعلاقات الانتاج الكولونيالية الفعلية .

حين تتحدد العلاقة الكولونيالية كعلاقة تبعية بنيوية ، يتحدد التحرر الوطني بالضرورة كتحويل لعلاقات الانتاج الكولونيالية ، فوجود الامبريالية ، بالنسبة للبلدان المستعمرة ، يكمن في وجود علاقات الانتاج هذه بالذات . لذا كانت عملية التحرر الوطني ، من حيث هي بالضرورة عملية الصراع الطبقي الخاصة ببنية هذه العلاقات الكولونيالية ، هي نفسها عملية الانتقال الى الاشتراكية . وكأي عملية تاريخية اخرى من الانتقال من نظام انتاج الى نظام انتاج آخر ، تمر عملية التحرر الوطني هذه بمراحل مختلفة تحددها حركة الصراعات الطبقية في البنية الاجتماعية الكولونيالية . ليس في قولنا هذا اذن نفي لمراحل التاريخ . ولا يمكن لنا ان نصل الى هذا النفي وقد انطلقنا في بدء بحثنا من ضرورة تأكيد الاختلاف البنيوي بين ازمنة ثلاثة اساسية من تاريخ البنية الاجتماعية : زمان التكوّن وزمان التطور وزمان القطع . وكل زمان من هذه الازمنة هو في حد ذاته عملية معقدة لها منطقها المتميز ولها ايضا مراحلها . فزمان التطور مثلا ، وهو زمان نظام الانتاج الذي تتطور البنية الاجتماعية في اطاره على اساس من الثبات البنيوي ، اي من التجدد المستمر لعلاقات الانتاج فيها ، يمر بمراحل مختلفة يحددها تحرك التناقض الرئيسي في هذه البنية الاجتماعية ، اي تغير طرفي هذا التناقض في اطار ثبات التناقض الاساسي . غير ان في قولنا ذاك نفياً قاطعا للفصل بين التحرر الوطني كمرحلة ، والانتقال الى الاشتراكية ـ او قل ، لدرء الالتباس ، والمرور الى الاشتراكية ، او القفزة البنيوية الى الاشتراكية ـ كمرحلة ثانية مستقلة عن الاولى . والفارق كبير جدا بين ان يكون التحرر الوطني

مرحلة منفصلة عن مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ، وبين ان يكون التحرر الوطني عملية معقدة تمر بمراحل مختلفة ، منها مرحلة تحقيق الاشتراكية بالمعنى الدقيق للكلمة . ان عملية التحرر الوطني وعملية الانتقال الى الاشتراكية عملية تاريخية واحدة ، تخضع لمنطق تاريخي واحد ، ولآلية واحدة من الصراع الطبقي . هذه العملية التاريخية الواحدة لها مراحلها التي تختلف باختلاف الشروط التاريخية الخاصة بتطور الصراع الطبقي في كل بنية اجتماعية كولونيالية معينة . والتماثل البنيوي المطلق بين العمليتين التاريخيتين اللتين هما في الحقيقة عملية واحدة ، عائد الى ان العملية هذه هي عملية تحويل لبنية علاقات الانتاج القائمة ، وان تحويل هذه البنية هو هدم ثوري لها يتم بصراع طبقي متميز هي التي تحدد آليته ، وان الهدم هذا هو ذاته طريق الانتقال الى الاشتراكية ، اي ان حل التناقض الوطني في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية التي تحددها العلاقة الكولونيالية هو بالضرورة حل اشتراكي يحدده منطق الصراع الطبقي نفسه في البنية الاجتماعية الكولونيالية . فلا يمكن للصراع الوطني الا ان يكون في هذه البنية صراعا طبقيا ـ وان لم يظهر بهذا الشكل ـ ، ولا يمكن للصراع الطبقي فيها إلا أن يكون صراعاً وطنياً ـ وان لم يظهر بهذا الشكل .

وهنا نعود الى الاساس النظري لذاك الخطأ في الفصل بين المرحلتين . قلنا ان العلاقة الكولونيالية لا تنحصر في علاقة التبعية الطبقية التي تربط البرجوازية الكولونيالية المسيطرة بالبرجوازية الامبريالية ، بل هي في اساسها علاقة من التبعية البنيوية محدِّدة لعلاقات الانتاج الكولونيالية في وجود هذه العلاقات كبنية متماسكة . فلا وجود لعلاقة التبعية الطبقية الا بوجود علاقة التبعية البنيوية ، لان هذه تحدد تلك وهي شرط لوجودها . لذا ، وبسبب من عدم التماثل بين هاتين العلاقتين ـ إذ الاولى اثر من الثانية التي هي اساس لها ـ ، امكن القول ان انتفاء الاولى ـ اي التبعية الطبقية ـ لا يعني بالضرورة انتفاء الثانية ـ اي التبعية البنيوية ـ ، فتولُّد الاثر ثانية او ثالثة ممكن ، اي ان اعادة انتاجه تظل ممكنة ما دام الاساس منه قائما . فالعلاقة الكولونيالية قائمة ما دامت بنية علاقات الانتاج الكولونيالية قائمة ، وهي الاساس البنيوي الذي تقوم عليه علاقة التبعية الطبقية . ان العلاقة الكولونيالية اذن ، بتحديدها بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، تحدد علاقة كل طبقة بسائر الطبقات الاجتماعية داخل الحقل العام للصراع الطبقي ، فتتحدد بالتالي علاقة هذه الطبقة بالامبريالية بالشكل الذي تتحدد فيه علاقتها بسائر الطبقات الاجتماعية على اساس من تحددها ببنية علاقات الانتاج التي تحددها العلاقة الكولونيالية نفسها . لقد

حاولنا تبسيط هذا التعقد بقولنا السابق ان العلاقة الكولونيالية تحدِّد تحدُّد الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية بعلاقات الانتاج الخاصة بهذه البنية ، اي بقاعدتها المادية . فاذا كان هذا هكذا ، وكانت العلاقة الكولونيالية محدِّدة للتناقض الاساسي المحدِّد للصراع الطبقي ، وجب القول حكما ان صراع الطبقات في البنية الاجتماعية الكولونيالية له بالضرورة طابع وطني ، ولا يمكن له ان يكون او ان يوجد في هذه البنية الا في طابعه الوطني . معنى هذا ان صراع الطبقات ، في تحدده بعلاقات الانتاج الكولونيالية التي تحددها في بنيتها بالذات العلاقة الكولونيالية ، يتحرك في هذا الاطار من علاقة التبعية البنيوية كصراع بين قوى اجتماعية تهدف الى الحفاظ او الابقاء على علاقات الانتاج القائمة وتأبيدها ، وبين قوى اجتماعية نقيض لها تهدف الى تحويل علاقات الانتاج هذه ، اي انه يتحرك كصراع بين قوى تهدف الى تأبيد علاقة التبعية البنيوية للامبريالية وبين قوى تهدف الى قطع هذه العلاقة بالذات . وبتعبير آخر ، لا يمكن اطلاقا للصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية ان يتحرك تاريخيا الا في شكله الخاص كصراع وطني بين القوى الاجتماعية التابعة للامبريالية ، وبين القوى الاجتماعية المعادية للامبريالية . والتبعية الطبقية هذه والعداء الطبقي هذا يحددهما الوضع الطبقي لهذه القوى الاجتماعية في اطار بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، اي ان علاقة التبعية البنيوية هي التي تحددهما في تحديدها البنية هذه بالذات . فالتحرر الوطني ، او العداء للامبريالية ، هو الشكل التاريخي المميَّز لصراع الطبقات الكادحة ، في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، ضد الطبقة او الطبقات المسيطرة . والصراع الطبقي هذا هو نفسه طريق الوصول الى الاشتراكية . ليس الطابع الوطني ميزة الصراع الطبقي للبرجوازية « الوطنية » ، او للبرجوازية الصغيرة دون غيرها ، بل هو في اساسه ميزة الصراع الطبقي للطبقة العاملة نفسها ، لان الصراع الطبقي ، في تحدده الوطني ، اي في تحديد العلاقة الكولونيالية لتحدده بعلاقات الانتاج ، صراع من اجل تحويل علاقات الانتاج هذه ، ضد القوى الاجتماعية التي تهدف الى الحفاظ عليها وتأبيدها . فهو اذن يخضع في آليته ، كأي صراع طبقي آخر من اي بنية اجتماعية اخرى ، لقانون تحركه كتناقض طبقي بين النقيضين الرئيسيين في البنية الاجتماعية او بين الطبقتين المهيمنتين النقيضين فيها : الطبقة المسيطرة والطبقة الثورية النقيض ، اي في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، بين البرجوازية الكولونيالية والطبقة العاملة . الا انه ، على خلاف الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الرأسمالية ، يتخذ في تحركه هنا بالضرورة شكل الصراع الوطني ، لان تحركه يتم في اطار

بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، اي في هذا الطرف من علاقة التبعية البنيوية الذي هو خاضع لسيطرة الطرف الاخر . ان علاقة السيطرة البنيوية في العلاقة الكولونيالية تحدّد علاقة السيطرة الطبقية في البنية الاجتماعية الكولونيالية بشكل يتخذ فيه بالضرورة كل صراع طبقي في هذه البنية ، من اجل تغيير علاقة السيطرة الطبقية فيها ، طابع الصراع من اجل تغيير علاقة السيطرة البنيوية في العلاقة الكولونيالية ، اي طابعا وطنيا هو طابع فك علاقة التبعية البنيوية ، اي كسرها والتحرر منها . واذا كانت العلاقة الكولونيالية محددة للصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية بتحديدها لعلاقات الانتاج في هذه البنية ، فان الصراع الطبقي هذا بدوره محدِّد ايضا لتلك العلاقة بالشكل الذي يتحدد فيه بها . لذا يمكن القول ان تغيير علاقة السيطرة البنيوية في العلاقة الكولونيالية يتخذ بالضرورة الشكل الذي يتخذه تغيير علاقة السيطرة الطبقية في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، اي ان العلاقة الاولى تتغير بالشكل الذي تتغير فيه العلاقة الثانية ، لان شكل تغير هذه يتحدد بشكل تغير تلك . فاذا كان تغيير علاقة السيطرة الطبقية مجرد استبدال طبقي ، اي اذا جرى هذا التغيير على اساس من الحفاظ على بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، من غير ان يقود بالتالي الى تغيير التناقض الاساسي نفسه ، كان التغيير في علاقة السيطرة البنيوية تغييرا في شكل هذه العلاقة على اساس من الحفاظ عليها ، وبالتالي من الحفاظ على التبعية البنيوية للامبريالية . بل يمكن القول في هذه الحالة ان تغيير الشكل من العلاقة ـ او من العلاقتين ـ ليس في حقيقته سوى شكل تجدد العلاقة نفسها ـ او العلاقتين . ولا يقوم بفك علاقة التبعية البنيوية هذه ، اي بكسرها وقطعها ، وبالتالي بتحقيق التحرر الوطني نفسه ، سوى القوة الاجتماعية التي عليها ان تقوم بكسر بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، اي بتحويلها ، وبالتالي بتغيير علاقة السيطرة الطبقية في هذه البنية بشكل يقود الى اجراء التغيير في التناقض الاساسي ، اي الى حله . هذه القوة الاجتماعية ليست سوى الطبقة التي هي في بنية علاقات الانتاج القائمة الطبقة المهيمنة النقيض ، اي الطبقة العاملة ، لان عملية قطع العلاقة الكولونيالية ، من حيث هي علاقة تبعية بنيوية ، هي بالضرورة عملية تحويل ثوري لعلاقات الانتاج القائمة . وعملية التحويل هذه يقود اليها بالضرورة منطق التطور التاريخي لعلاقات الانتاج الكولونيالية ، اي ان التناقض الذي تقوم عليه علاقات الانتاج هذه هو الذي يقود في تطوره الى ضرورة حله باجراء التحويل في بنية هذه العلاقات بالذات . فالطبقة العاملة اذن ، بحكم وضعها الطبقي في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية كطبقة مهمنة نقيض ، هي التي عليها بالضرورة ان تقوم بهذه العملية من

التحويل الثوري ، ولا يمكنها ان تقوم بها الا بصراع طبقي يتخذ بالضرورة طابع الصراع الوطني . فالطابع هذا لا يأتي الصراع الطبقي للطبقة العاملة من الخارج لصقا ، ولا يأتيه صدفة تاريخية ، او نتيجة لفشل طبقات اخرى عجزت عن القيام بدورها الضروري في قيادة عملية التحرر الوطني وتحقيقها ، فكأنها لو نجحت فيه لما كان على الطبقة العاملة ان تقوم بدور ليس دورها ؛ بل الطابع هذا ميزة ضرورية لهذا الصراع الطبقي للطبقة العاملة يستحيل ان تفارقه او ان يتجرد عنها . وكل فصل لهذا الصراع عن شكله الوطني الضروري هذا يقود الى حصره في ممارسته الاقتصادية ، ويخضعه بالتالي لسيطرة الممارسة الطبقية المسيطرة ، ويجعله اسيرا لايديولوجيتها .

عملية التحرر الوطني هي هي عملية الانتقال الى الاشتراكية ، لانها عملية الصراع الطبقي نفسه الذي تحدده بنية علاقات الانتاج الكولونيالية في تحددها بالعلاقة الكولونيالية ، من حيث هي علاقة تبعية بنيوية . وتمر هذه العملية بمراحل تختلف باختلاف الشروط التاريخية الخاصة بكل بنية اجتماعية كولونيالية معينة ، واختلاف المراحل منها لا يغير من جوهرها الفعلي ، فالتحرر تحرر من التبعية البنيوية التي تشد اليها بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، فتحددها في تطورها المتميز ، ولا يكون هذا التحرر الا بتحويل علاقات الانتاج هذه ، وهو لهذا بالذات عملية انتقال الى الاشتراكية . وبتعبير آخر ، ان عملية التحرر هذه تمر بالمراحل التي يمر بها تحرك الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، وتخضع للآلية التي يخضع لها تحرك هذا الصراع نفسه . فموقع كل طبقة في هذه العملية يتحدد بالشكل الذي يتحدد فيه موقعها في بنية علاقات الانتاج القائمة ، ويتحدد موقفها من الامبريالية بالشكل الذي يتحدد فيه موقفها من بنية علاقات الانتاج هذه . فموقف العداء للامبريالية ، من حيث هو موقف وطني ، له اذن شكل الموقف الطبقي من هذه البنية ، فهو ثوري ان كان ثوريا ، اي هادفا الى تحويل علاقات الانتاج القائمة ، اما اذا كان الموقف الطبقي هذا ينطلق من ضرورة الحفاظ على هذه العلاقات وتأمين عملية تجددها المستمر ، فان موقف العداء من الامبريالية يتحول في النهاية ، بفعل آلية الصراع الطبقي ، اي بفعل تحرك هذا الصراع في شكل تحدده ببنية علاقات الانتاج القائمة ، الى موقف من المساومة ثم التحالف التبعي مع الامبريالية ، او قل انه يتخذ شكلا معينا من « الاستقلال » عن الامبريالية او « الحياد » عنها هو شكل من تجدد علاقاة التبعية البنيوية لها . والتجدد هذا حاصل ، بتجدد علاقات الانتاج الكولونيالية نفسها .

لا اختلاف اذن بين الموقف من الامبـريالية والموقف من علاقـات الانتـاج ، فذاك يتحدد بهذا بالشكل الذي هو به يحدده ، والعكس بالعكس . فليس العداء للامبريالية في حقيقته سوى الشكل الوطني الذي يظهر فيه الصراع الطبقي ضد الطبقة المسيطرة ، لان السيطرة الطبقية لهذه الطبقة ـ سواء أكانت البرجوازية الكولونيالية التقليدية ام البرجوازية الكولونيالية المتجددة ـ تقوم على اساس تجدد علاقات الانتاج الكولونيالي ، وبالتالي على اساس تجدد علاقة التبعية البنيوية للامبريالية . فهو اذن الشكل المتميز الذي يظهـر فيه الصراع الطبقي نفسه من اجل تحويل علاقات الانتاج الكولـونيالية . ولا يكتسـب هذا العداء الوطني للامبريالية طابعه الثوري إلا بمقدار ما يكون في ممارسته ، كما هو بالفعل في حقيقته ، صراعا طبقيا من اجل التحويل الثوري لعلاقات الانتاج هذه . ومن المستحيل ان تقود ممارسة هذا العداء للامبريالية ، من قبل الطبقة التي هي في السلطة ، الى التحرر الوطني ، اذا لم تكن الممارسة الطبقية هذه بالفعل ممارسة ثورية من الصراع الطبقي ، اي تحويلا ثوريا لعلاقات الانتاج الكولونيالية . فالتحرر الوطنـي لا يخضـع لمنطـق الارادة الطبقية ، حتى وان كانت ارادة التحرير هذه موجودة بالفعل عند الطبقة المسيطرة التـي تحاول ان تقوم به من موقـع سيطرتهـا الـطبقية الـذي تحافـظ فيه على علاقـات الانتـاج الكولونيالية ، لان سيطرتها الطبقية قائمة على اساس وجود هذه العلاقات بالذات . انما هو يخضع لمنطق العملية الموضوعية لتحويل علاقات الانتاج ، اذ ان القاعدة المادية لبقاء السيطرة الامبريالية هي في بقاء هذه العلاقات وتجددها الدائم . فكيف يمكن لطبقة ان تقود عملية التحرر الوطني وتنجح بتحقيقها ، حتى وان كانت تجهر بالعداء للامبريالية وتمارس منه شكلا معينا ، اذا كانت سيطرتها الطبقية قائمة على اساس وجود هذه القاعدة المادية للسيطرة الامبريالية نفسها ؟ ان الشكل الذي تمارس فيه عداءهـا للامبـريالية هو نفسه الذي يعيق تحقق التحرر الوطني ، وهو الذي يقودها الى مأزقهـا الطبقـي ، لانهـا تهدف في ممارستها صراعها الطبقي الى تأبيد علاقات الانتاج التي بتأبيدها تتأبـد علاقـة التبعية البنيوية للامبريالية . ولا يمكن الجمع او التوفيق ، في عملية التحرر الوطني ، بين منطق التحرر هذا ومنطق تجدد علاقـات الانتـاج الكولـونيالية ، فالتنـافي المطلـق قائـم بالضرورة بينهما .

٢ ـ التناقض المأزقي في الصيرورة الطبقية « للطبقة المتوسطة »

بين هذين المنطقين تقف الطبقة المتوسطة ـ او ما يسمى كذلك ، وربما من الاصح القول البرجوازية الصغيرة ، كما سنرى فيما بعد ـ في صيرورتها الطبقية حائرة مترددة ، وتصل بصيرورتها الطبقية مسيطرة ، في حيرتها لطبقية هذه ، الى مأزقها الطبقي الضروري . والمأزق هذا هو في منطق صيرورتها الطبقية بالذات ، قبل ان يكون نتيجة تاريخية لصيرورتها طبقة مسيطرة ، او لممارسة سيطرتها الطبقية على اساس من تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية ، حتى وان اتخذت هذه الممارسة الطبقية منها شكل عداء للامبريالية ، او شكل صراع وطني . او قل انها ما وصلت ، بصيرورتها طبقة مسيطرة ، الى هذا المأزق التاريخي ، اي الى هذا الافق المسدود من صيرورتها الطبقية الا لأن هذا المأزق هو اصلا في منطق صيرورتها ، فظهوره يتحكم به منطق الضرورة لا منطق الصدفة . ان منطق التحرر الوطني يقود الى ضرورة صيرورة الطبقة المهيمنة النقيض طبقة مسيطرة ، اي الى ضرورة وصول الطبقة العاملة الى السلطة ، لان التحرر هذا تحويل لعلاقات الانتاج القائمة لا يقوم به الا الطبقة المهيمنة النقيض . هذا المنطق يستلزم اذن بالضرورة خضوع الطبقة المتوسطة ، اوما يسمى كذلك ، لهيمنة الطبقة العاملة ، في اطار من التحالف الطبقي الثوري ضد البرجوازية الكولونيالية المسيطرة . فممارسة العداء للامبريالية ، اي ممارسة الصراع الطبقي في شكله الضروري كصراع وطني ، تقتضي وجود هذا الشكل من التحالف الطبقي الثوري ، اي ان منطق العداء للامبريالية يقتضي وجود الطبقة المتوسطة ـ او البرجوازية الصغيرة ـ في ممارستها صراعها الوطني ، وبالتالي صراعها الطبقي كطبقة وطنية ، في تحالف طبقي مع الطبقة العاملة يجعل منها ـ كما هي في حقيقتها ـ طبقة سندا لهذه الطبقة الرئيسية النقيض . بل يمكن القول ان موقفها الطبقي لا يتحدد بالفعل ، في اطار عملية التحرر الوطني ، كموقف وطني الا بمقدار ما يتفق مع المنطق الموضوعي لهذه العملية التاريخية ، اي مع منطق وجودها كطبقة سند في تحالف طبقي مع الطبقة العاملة كطبقة رئيسية نقيض . (لا يستند هذا القول منا الى جهل بالحركة التاريخية كما تمت في واقعها التجريبي في مصر او في سوريا او في الجزائر او في العراق مثلا . ولا يترتب عليه اتخاذ موقف سياسي مباشر من العداء للطبقة المسيطرة في هذه البلدان ، سواء أطلق على هذه الطبقة اسم الطبقة المتوسطة ام البرجوازية الصغيرة .

فاتخاذ الموقف السياسي ينطلق من الواقع الفعلي للصراعات الطبقية في لحظة تاريخية معينة ، ويأخذ بعين الاعتبار ضرورات التكتيك الثوري الذي يتلاءم مع الخط الستراتيجي الثوري العام . اما التحليل النظري فيستوي بشكل مباشر على الصعيد الستراتيجي . فالقول السابق مثلا ، من ان الطبقة المتوسطة او البرجوازية الصغيرة لا تقوم بالفعل بدورها الوطني من العداء للامبريالية الا اذا كانت في تحالفها مع الطبقة العاملة خاضعة لهيمنة هذه الطبقة ، لا يؤدي مطلقا الى ضرورة محاربة الطبقة السند تلك لمجرد كونها طبقة مسيطرة . ولا سبيل الآن الى تكرار ما سبق من هذا البحث وما كتبناه ايضا في بحث آخر حول كتاب « يساري لبناني » (فليرجع القارىء الى ما سبق قوله ، فيتبدد الالتباس) . والسبب في ذلك هو ما سبق قوله من ان موقفها الوطني في عدائها للامبريالية لا يلبث ان يتحول ، بفعل آلية الصراع الطبقي في تحدده بعلاقات الانتاج الكولونيالية ، الى موقف غير وطني لا عداء فيه فعليا للامبريالية ، اي لا ممارسة فعلية فيه لهذا العداء ، لان فيه ، بحكم صيرورتها طبقة مسيطرة في اطار تلك العلاقات بالذات ، ممارسة طبقية تهدف الى تأمين اعادة انتاج علاقات الانتاج التي تقوم على اساسها سيطرتها الطبقية ، والتي تكون القاعدة المادية لتجدد السيطرة الامبريالية . (هنا ايضا لا نريد ان نستبق البحث ، فلا بد من الاشارة الى ما سنأتي على ذكره من ان عاملا آخر يدخل في تحديد هذا التحول في موقفها الطبقي من العداء للامبريالية الى اللاعداء للامبريالية ، او التحالف التبعي معها في شكل الحياد عنها . هذا العامل له علاقة بحركة التفارق الطبقي داخل الطبقة المتوسطة أو البرجوازية الصغيرة المسيطرة ان التحول في موقفها الطبقي ذاك ناتج من التحول في وجودها الطبقي نفسه ، بفعل صيرورتها الطبقية كطبقة مسيطرة في إطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، أي انه ناتج من تحولها الى برجوازية كولونيالية متجددة . فالطبقة المسيطرة هذه لم تبق الطبقة السابقة التي كانتها من قبل ، بل انفصلت عنها بانفصال الفئة العليا منها التي وصلت الى السلطة وانصهرت مع فئات طبقية أخرى كونت معها ما نسميه بالبرجوازية الكولونيالية المتجددة ، أي انها كونت معها الطبقة المهيمنة المتجددة . وبصيرورتها طبقة مهيمنة ، بفعل حركة من التفارق الطبقي داخلها كانت تتم بالضرورة حسب منطق التطور في تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية ، بقيت فئات البرجوازية الصغيرة معادية للامبريالية ، وبالتالي وطنية ، وظهرت من جديد امكانية صيرورتها سنداً طبقياً في تحالفها مع الطبقة العاملة المهيمنة النقيض ، أو قل تحددت نهائياً داخل حقل الصراع الطبقي ضرورة هذه الصيرورة بالذات حين ظهرت في هذا الحقل ،

وبفعل تطوره التاريخي نفسه ، حقيقة الطبقة العاملة كطبقة مهيمنة نقيض) .

اما منطق تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية ، فيقود بالضرورة الى تأبيد تلك العلاقة من التبعية البنيوية للامبريالية ، وبالتالي الى استحالة التحرر الوطني ، او قل على الاصح الى نفيه . فالطبقة المتوسطة ، بصيرورتها طبقة مسيطرة في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة ، تولد باستمرار العائق البنيوي الذي يمنع تحقق التحرر الوطني ، في ممارستها الطبقية بالذات للصراع الوطني ، اي في هذه الممارسة الطبقية التي تهدف الى تجدد سيطرتها الطبقية بتجدد علاقات الانتاج الكولونيالية . وبتعبير آخر ، ان هذا الشكل الطبقي الذي تمارس فيه « الطبقة المتوسطة » الصراع الوطني من موقع السيطرة الطبقية ، هو الذي يمنعها من ان تقود بالفعل عملية التحرر الوطني نحو تحقيق منطقها الضروري ، لان هذا الشكل من ممارستها الطبقية للصراع الوطني هو في الحقيقة نفي له من حيث هو صراع وطني ، أي صراع طبقي من اجل تحويل العلاقات الكولونيالية . « فالطبقة المتوسطة » اذن واقعة ، بصيرورتها طبقة مسيطرة ، في تناقض مأزقي لا خروج لها منه ، بين ضرورة تأمينها عملية اعادة انتاج علاقات الانتاج التي هي شرط لبقائها كطبقة مسيطرة ، وبين ما تستلزمه بالضرورة عملية التحرر الوطني من تحويل ثوري لهذه العلاقات يقضي على سيطرتها الطبقية . بين منطق التحرر الوطني ومنطق السيطرة الطبقية تناقض تسعى الطبقة المتوسطة ـ او ما يسمى كذلك ـ ، بصيرورتها طبقة مسيطرة ، الى طمسه بتوفيق مستحيل بين طرفيه . أو قل انها تسعى الى الخروج منه بهذا التوفيق المستحيل الذي يبقيها فيه عاجزة عن الخروج منه . والبقاء في هذا التناقض بين طرفين يتنافيان اطلاقا يقود في الحقيقة الى ابقاء تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية اسيرا لما يسمى بالحلقة المفرغة « للتخلف » ، والتي هي بالفعل حلقة زمان التكرار في عملية اعادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية ، وهو بالتالي يقود الى شل حركة التناقض في عملية التحرر الوطني ، او قل الى تحديد حركة هذا التناقض بشكل تكون فيه حركته مانعة لحله . فبحكم منطق الاستحالة في التوفيق بين طرفي ذاك التناقض ، لا بد من ان تكون الغلبة لاحد طرفيه ، ولا بد من ان يكون منطق السيطرة الطبقية الطرف الغالب فيه ، اذ ان الممارسة الطبقية نفسها لهذا التوفيق المستحيل تقود بالضرورة الى غلبة هذا الطرف دون الآخر ، لكونها لا تخضع لمنطق الارادة ـ حتى وان كانت الارادة هذه ارادة تحرير وطني ـ ، بل لمنطق الحركة الفعلية من تجدد علاقات الانتاج القائمة . ان حركة التجدد هذه هي التي

تشمل حركة التناقض في عملية التحرر الوطني ، اي ان الطبقة « المتوسطة » ، في ممارستها الطبقية كطبقة مسيطرة ، هي التي تمنع حل التناقض الوطني ، فتولده باستمرار في شكل معالجتها له .

قلنا ، لا سبيل الى الخروج من ذاك التناقض بين منطق التحرر الوطني ومنطق السيطرة الطبقية بعملية من التوفيق المستحيل بين طرفيه : فاما أن يكون تحرر يقود الى تحويل علاقات الانتاج الكولونيالية ، واما ان يكون تجدد لهذه العلاقات يمنع ذلك التحرر . والواقع التاريخي يشهد بصحة المنطق النظري من ان حركة التجدد هذه ، من حيث هي القاعدة المادية للسيطرة الطبقية لما يسمى « بالطبقة المتوسطة » ، تمنع هذه الطبقة من ان تجد الحل الضروري للتناقض الوطني ، فمنطق سيطرتها الطبقية يتنافى اطلاقا مع منطق الحل من هذا التناقض . وبفعل منطق التجدد من علاقات الانتاج ، تجري داخل هذه « الطبقة المتوسطة » حركة من التفارق الطبقي تنفصل فيها بالضرورة فئة منها ـ هي الفئة التي توصلت في شروط معينة الى امتلاك سلطة الدولة ـ عن بقية فئاتها الاخرى بشكل يمكن فيه القول ان « الطبقة المتوسطة » هي الطبقة المسيطرة . فحركة التفارق الطبقي هذه التي تحددها في آليتها الداخلية تلك الحركة من تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية ، هي في الواقع حركة تتحول فيها بالضرورة تلك الفئة التي امتلكت سلطة الدولة الى فئة من طبقة اخرى غير « الطبقة المتوسطة » او البرجوازية الصغيرة التي خرجت منها ، هي ما سميناه بالبرجوازية الكولونيالية المتجددة . ان حركة تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية هي الاطار البنيوي العام الذي يحدد هذه العملية المعقدة من تجدد البرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، او قل على الاصح من تجدد التكون الطبقي لهذه الطبقة بشكل قد تتغير فيه عناصرها المكونة لها ـ وهي بالفعل تتغير ، لا سيما بصيرورتها الطبقية من حيث هي برجوازية كولونيالية ، لان طبيعة علاقات الانتاج هي التي تحدد طبيعة الطبقة المسيطرة . فتجدد تلك العلاقات اذن يقود الى تجدد الطبقة المسيطرة عبر عملية من تجدد العناصر الطبقية من هذه الطبقة . ليس مهما بهذا الصدد ان تكون عناصر البرجوازية الكولونيالية المتجددة عناصر من البرجوازية الكولونيالية التقليدية او من غيرها من الفئات الطبقية التي كانت خاضعة ، الى حد ما ، لسيطرتها الطبقية في مرحلة معينة من تطور هذه السيطرة ، او من تطور العلاقة الكولونيالية . المهم هو معرفة هذه الحقيقة النظرية من ان تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية كأساس للسيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة هو الذي يفرض بالضرورة علاقة التماثل الطبقي بين البرجوازية الكولونيالية التقليدية والبرجوازية

الكولونيالية المتجددة ، برغم اختلاف العناصر الطبقية ، او بعض العناصر منها . ولسنا نريد من هذا القول ان ننفي ـ عن عبث لا يقبل به عقل ، او عن جهل بالواقع التاريخي ليس موجودا حتى عند الجاهل بحركة التاريخ ـ ما قامت به البرجوازية الكولونيالية المتجددة ، في حركة تجدد تكوّنها الطبقي ، من منجزات بالغة الاهمية في الحقل الاقتصادي ام في مجابهة الامبريالية من موقع وجودها الطبقي في بنية علاقات الانتاج القائمة . فالمنجزات هذه ضخمة ، الا انها لم تغير الطبيعة الكولونيالية لعلاقات الانتاج هذه ، بل هي تمت في اطارها . والتناقض مع الامبريالية قائم ، الا انه يتحرك بشكل يمنع بالضرورة حله . ولسنا نريد ان نكرر هنا ما سبق قوله في القسم الاول من هذه الدراسة حول علاقة التناقض الطبقي بين البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الكولونيالية ، وما سبق قوله ايضا في دراسة حول كتاب « اليسار الحقيقي واليسار المغامر » . انما الذي يهمنا بهذا الصدد الآن هو معرفة الآلية التي تتحكم بالصيرورة الطبقية لما يسمى خطأ ـ في رأينا ـ « بالطبقة المتوسطة » ، وبشكل أعم بآلية عملية التحرر الوطني . ان عملية تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية هي التي تحدد بالضرورة عملية تحول « الطبقة المتوسطة » المسيطرة الى برجوازية كولونيالية متجددة ، عبر عملية من التفارق الطبقي تنفصل فيها ، من تلك الطبقة ، الفئة التي امتلكت السلطة عن بقية الفئات الدنيا ، وتتحول بفعل امتلاكها سلطة الدولة بالذات ، الى الفئة المهيمنة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة . فالجديد اذن في هذه البرجوازية ، بالنسبة الى البرجوازية الكولونيالية التقليدية ، هو ان الهيمنة الطبقية فيها تعود الى هذه الفئة بالذات التي خرجت من اوساط « الطبقة المتوسطة » ، او على الاصح ، البرجوازية الصغيرة[1] .

(١) ليست القضية لفظية ، ولا اهمية للعبارة بحد ذاتها ، سواء أكانت « الطبقة المتوسطة » ام البرجوازية الصغيرة . ولئن نحن فضلنا العبارة الاخيرة هذه على العبارة الاولى ، فبسبب ما يتضمنه مفهوم « الطبقة المتوسطة » من التباس يقود الى وضعها في علاقة من التماثل مع تلك الطبقة المتوسطة التي عرفتها الرأسمالية الاوروبية في طور نهوضها وتوسعها ، والاختلاف ـ كما بينا ـ قائم بين الاثنتين. المهم في الامر هو تحديد الوضع الطبقي الخاص بهذه **الفئات الوسطية** الواقعة بين الطبقتين الرئيسيتين: البرجوازية الكولونيالية والطبقة العاملة . فبالنسبة الى هاتين الطبقتين المهيمنتين النقيضين ، تتحدد تلك الفئات بكونها ، في صيرورتها الطبقية ، غير مهيمنة . لذا ، ان كان ضروريا استخدام مفهوم « الطبقة المتوسطة » لتحديد هذه الفئات الاجتماعية المتباينة ، فمن الافضل حينئذ الاشارة بعبارة « **الطبقة الوسطية** » وليس بعبارة « الطبقة المتوسطة » .

فعملية تحول ما يسمى « بالطبقة المتوسطة » ، وما نفضل نحن تسميته بالبرجوازية الصغيرة ، الى طبقة مهيمنة ـ وهذا ما تم شرح آليته في القسم الاول من هذه الدراسة ـ ، هو في الحقيقة تحول هذه الفئة من البرجوازية الصغيرة ، التي امتلكت باسم البرجوازية الصغيرة سلطة الدولة ، الى الفئة المهيمنة من الطبقة البرجوازية الكولونيالية المتجددة . ولم يأت استعمال صفة « المتجددة » في هذه العبارة الاخيرة اعتباطا ، بل عن ضرورة نظرية تفرضها عملية تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية نفسها كأساس مادي لتلك العملية من التحول الطبقي . معنى هذا ان تجدد العلاقات ، في اطار تجدد علاقة التبعية البنيوية للامبريالية ، كما يتحدد تجدد هذه العلاقة بالتطور الامبريالي للرأسمالية ، هو الذي يولد تجدد البرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، ولا بد من ان يتم شكل تجدد هذه الطبقة بالشكل الذي يتم فيه التجدد نفسه من هذه العلاقات . فالتجدد اذن في الحالتين ، لا ينفي تغير الشكل ، بل يؤكده . الا ان اختلاف الشكل لا يعني توقفا في عملية التجدد هذه ، بل هو نتاج لها .

٣ ـ أزمة الهيمنة الطبقية في تجدد البرجوازية الكولونيالية

ليس هذا البحث مجالا للتوسع في هذه القضية من قوانين تطور نظام الانتاج الكولونيالي التي نود معالجتها لذاتها في دراسة مستقلة كنا قد بدأناها منذ سنوات ، ولم نقدر بعد ، لاسباب عديدة ، على السير فيها الى نهايتها . نكتفي هنا من هذه القضية بالاشارة الى ان تحول تلك الفئة من « الطبقة المتوسطة » التي امتلكت السلطة الى الفئة المهيمنة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة ، يخضع في تحققه الضروري لمنطق تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية . الا ان هذا المنطق بالذات يولد في الصيرورة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية المتجددة أزمة هيمنة طبقية هي نتيجة لتطور التناقض بين تلك الفئة المهيمنة التي تعتمد في همنتها الطبقية ، اساسا ، على وجود ما انجزته في الحقل الاقتصادي من قطاع « عام » او قطاع دولة ، وبين الفئات الاخرى من هذه البرجوازية ، لا سيما الفئة الريفية منها ، من جهة ، والفئة المدينية التي تسيطر على القطاع الخاص ، من جهة اخرى . والتعايش قائم ، في اطار بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، بين قطاع الدولة والقطاع الخاص ، اي بين مختلف فئات الطبقة المسيطرة ، وهو قائم على اساس من هيمنة

الفئة المرتبطة بقطاع الدولة ، وهي الفئة التي تمتلك بالفعل سلطة الدولة . الا ان النتيجة التاريخية الضرورية التي وصلت بها « الطبقة المتوسطة » او البرجوازية الصغيرة ، في صيرورتها طبقة مهيمنة ـ والصيرورة الطبقية هذه ، كما قلنا ، هي حركة من التفارق الطبقي صارت بها الفئة التي ، من البرجوازية الصغيرة ، امتلكت سلطة الدولة ، الفئة المهيمنة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة ـ الى العودة بحركة الانتاج الاجتماعي الى زمان لم يخرج منه أصلاً ، هو زمان تكراره في عمليه اعادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية ، وبالتالي الى العجز عن حل التناقض الوطني ، نقول ان النتيجة التاريخية هذه تدفع ، بشكل طبيعي ، الفئة المرتبطة بالقطاع الخاص الى الطموح الى ان تكون هي الفئة المهيمنة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة ، اذ انها ترى في وصولها الى الهيمنة الطبقية ضرورة تاريخية يفرضها منطق التجدد من علاقات الانتاج الكولونيالية نفسه ، وبالتالي ، منطق التجدد في علاقة التبعية البنيوية للامبريالية . ان ذلك التناقض المأزقي الذي تقع فيه « الطبقة المتوسطة » ، بصيرورتها طبقة مسيطرة ، بين منطق التحرر الوطني ومنطق سيطرتها الطبقية ، يتحول ، بتحولها هذا الى طبقة مهيمنة ، اي الى برجوازية كولونيالية متجددة ، الى ازمة هيمنة طبقية هي نتيجة لتطور التناقض ، داخل هذه الطبقة المتجددة ، بين الفئة المهيمنة التي تستند هيمنتها الطبقية الى وجود قطاع الدولة في الحقل الاقتصادي ، وبين الفئة التي ترتبط مصالحها الاقتصادية بتطور القطاع الخاص ، والتي تطمح ، بحكم هذا التطور ، الى الوصول الى الهيمنة الطبقية . او قل ان ذاك التناقض المأزقي منها يتحول الى ازمة هيمنة طبقية ، بتحول الفئة التي منها امتلكت سلطة الدولة الى فئة مهيمنة من طبقة مسيطرة ليست « الطبقة المتوسطة » التي خرجت منها ، اي الى فئة مهيمنة من طبقة اخرى هي البرجوازية الكولونيالية المتجددة . وحركة تكون هذه الطبقة المسيطرة المتجددة هي في وجه منها حركة تفارق طبقي داخل « الطبقة المتوسطة » ، اي حركة تتفارق فيها الفئة التي من هذه الطبقة امتلكت السلطة ، من بقية الفئات الاخرى ، بشكل تقطع فيه العلاقة الطبقية التي كانت تربطها بهذه الفئات قبل وصولها الى السلطة ، فتتحول الى فئة مهيمنة من طبقة مسيطرة ، وتظل تلك الفئات الاخرى ، كما كانت من قبل ، فئات طبقية خاضعة لسيطرة الطبقة المسيطرة . ولا يغير شيئا من طبيعة علاقة السيطرة الطبقية التي تربط هذه الفئات بالطبقة المسيطرة المتجددة ، كون الفئة المهيمنة من هذه الطبقة فئة خرجت من فئات « الطبقة المتوسطة » او البرجوازية الصغيرة . فعلاقة الفئات هذه بتلك الفئة علاقة سيطرة طبقية تقيم بين الاولى والثانية فارقا

طبقياً هو الفارق الذي يفصل بين فئة طبقية من طبقة مسيطرة ، وفئات طبقية خاضعة ، مع الطبقات الكادحة ، للسيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة .

والجدير بالذكر ان تلك الفئة المهيمنة ، او ما يسمى خطأ ببرجوازية الدولة ـ وهي ليست البرجوازية المسيطرة ، بل الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة التي هي البرجوازية الكولونيالية المتجددة ـ ، هي التي مكنت تلك الفئة او الفئات التي تسمى ، في اطار الايديولوجية المسيطرة ، « بالرأسمالية الوطنية » او « بالرأسمالية غير المستثمرة » ، من ان تطمح الى الوصول الى الهيمنة الطبقية . ولقد مكنتها من ذلك لانها ، بالذات ، لم تقم بتحويل علاقات الانتاج القائمة ، ولم تنجح ، بالتالي ، في تحقيق عملية التحرر الوطني . لا شك في انها لجمت تطور هذه الفئات البرجوازية المرتبطة بتطور القطاع الخاص ، حين حددت ملكية الارض ، وقامت بما قامت به من تأميمات اوجدت ما يسمى بقطاع الدولة ؛ الا انها لم تقض عليها او على سلطتها الاقتصادية ، والسياسية ايضا ، لانها لم تقض على القاعدة المادية التي تولدها باستمرار ، حتى وان هي لجمت تطورها ؛ بل هي قامت بما قامت به على اساس من هذه القاعدة المادية نفسها ، اي على اساس من بنية علاقات الانتاج الكولونيالية : ان انشاء قطاع الدولة في اطار تجدد العلاقات هذه لا يمكنه ان يقود الى القضاء على البرجوازية الكولونيالية كطبقة مسيطرة ، بل هو يقود بالضرورة الى تجددها . ثم ان الفئة المهيمنة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة تقع في تناقض داخلي يقودها الى ازمة هيمنتها الطبقية ، فهي في ممارستها الطبقية تسعى بالضرورة الى تأمين تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية ، فوجودها الطبقي بالذات كفئة مهيمنة مرتبط بقدرتها على تأمين عملية التجدد هذه ، ومنطق هذه العملية يفرض بالضرورة تأمين المصالح الطبقية الخاصة لمختلف فئات الطبقة المسيطرة بشكل متفاوت ، اي في اطار خضوع هذه الفئات لهيمنة الفئة المهيمنة من هذه الطبقة . معنى هذا ان مصالح فئات الطبقة المسيطرة تتحقق بتحقق مصالح الفئة المهيمنة منها ، فالفئة هذه لا بد من ان تسهر ، في تحقيق مصالحها الخاصة ، على ضرورة تحقيق مصالح الفئات الاخرى التي تربطها بها علاقة من التحالف الطبقي ، او من الوحدة الطبقية في اطار الطبقة المسيطرة ، هي اساسية لبقاء هيمنتها الطبقية بالذات ، وبالتالي لتجدد السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة . وهي ، بشكل عام ، تحقق من مصالح تلك الفئات الحليفة الخاضعة لهيمنتها الطبقية ما لا يتناقض مع مصالحها الخاصة . لذا نرى ان هذه الفئة المهيمنة التي يمثل

قطاع الدولة الاساس الاقتصادي لهيمنتها الطبقية ، تسعى ، هي نفسها ، الى الحفاظ على القطاع الخاص وتطويره بشكل يحافظ فيه على الاساس الاقتصادي لتحالفها الطبقي مع سائر فئات الطبقة المسيطرة ، لان بقاء هذا التحالف ضروري لبقاء هيمنتها الطبقية . غير ان تطوير القطاع الخاص يقود الى ضرب الاساس الاقتصادي لهيمنتها الطبقية بالذات ، وبالتالي الى ضرورة اجراء تغيير في علاقة الهيمنة الطبقية بين فئات الطبقة المسيطرة بشكل تعود فيه الى موقع الهيمنة الطبقية الفئة التي ترتبط مصالحها الطبقية الخاصة بتطوير القطاع الخاص نفسه . وبما ان الهيمنة الطبقية لتلك الفئة المهيمنة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة تقوم اصلا على اساس من تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية ، وليس على اساس من تحويلها بشكل يقضي على علاقة الاستثمار الطبقي في وجود الملكية الخاصة ، فان وجود قطاع خاص مزدهر ، الى جانب قطاع للدولة ، هو في خدمة المصالح الفردية المباشرة لافراد هذه الفئة الطبقية المهيمنة ، لان القطاع الخاص هو المجال الوحيد لاستثمار اموال هؤلاء الافراد ، اي لتحويل اموالهم الى رساميل « منتجة » . والاموال هذه تأتي من القطاع العام ، اي من قطاع الدولة . ان القطاع الخاص يتغذى في تطوره بأموال تتحول فيه الى رساميل تأتيه من قطاع الدولة نفسه ، بشكل يصير فيه الثاني موردا للاول خاضعا له . هذه الحركة بالذات في تطور العلاقة بين القطاعين كعلاقة طبقية بين فئات الطبقة المسيطرة المتجددة ، تقود الى ضرورة هيمنة القطاع الخاص على القطاع العام ، او قل ان من منطقها ان تقود الى ذلك ، حتى وان بقى قطاع الدولة قائما ، اي حتى وان لم يتحول الى قطاع خاص . ان الفئة المهيمنة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة واقعة في تناقض يصعب عليها الخروج منه : فهيمنتها الطبقية تقوم على هذا الاساس الاقتصادي من وجود قطاع الدولة كقطاع مهيمن ، كما ان بقاءها في السلطة كفئة مهيمنة مرتبط ببقاء هذا القطاع كقطاع مهيمن . الا ان بقاء القطاع الخاص وتطويره ضروريان لاستثمار اموالها فيه كرساميل « منتجة » ، وتطوير هذا القطاع الذي هي تسهم في تطويره يتناقض مع استمرار وجودها كفئة مهيمنة ، او يقود الى نفيه . وبتعبير آخر ، انها ، في تطويرها هذا القطاع الخاص ، تنفي ضرورة وجودها كفئة مهيمنة ، او ضرورة هيمنتها الطبقية كطبقة متميزة من سائر فئات الطبقة المسيطرة . وقد يأخذ هذا التناقض طابعا حادا يقود الى تلك الازمة من الهيمنة الطبقية ، وقد يجد حله في نوع من التوفيق بين هاتين الفئتين ، وقد يتم التوفيق بشكل تتحول فيه عناصر الفئة المهيمنة نفسها الى عناصر من « الرأسمالية الوطنية » ، اي الى عناصر من تلك الفئة من الطبقة المسيطرة التي ترتبط مصالحها الطبقية بتطور القطاع

الخاص ، فيخضع في النهاية قطاع الدولة لضرورات تطور القطاع الخاص نفسه ، من غير ان يكون في هذا ضرورة الى الغائه او القضاء عليه ، بل يستمر ، بالعكس ، وجوده كقاعدة مادية ينطلق منها تطور القطاع الخاص . فبدلا من ان يكون هذا القطاع الاخير خاضعا ، في تطوره ، لقطاع الدولة ، وبدلا من ان يجد من تطوره تطور قطاع الدولة ـ كما كان الامر في بدء صيرورة « الطبقة المتوسطة » ، او قل البرجوازية الصغيرة المسيطرة ، طبقة مهيمنة ـ ، يصير قطاع الدولة خاضعا لتطور القطاع الخاص ملجوما به . [انظر ، بهذا الصدد ، مقال رفعت السعيد في مجلة الطريق ، العدد الرابع ـ سنة **١٩٧٢**] . هذا التحول في علاقة السيطرة بين القطاعين هو من منطق التحول الطبقي نفسه « للطبقة المتوسطة » الى برجوازية كولونيالية متجددة ، او للفئة التي منها امتلكت سلطة الدولة الى فئة مهيمنة من هذه البرجوازية . وبتعبير آخر ، ان ذاك التحول هو النتيجة المنطقية لآلية اعادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية . فقيام قطاع الدولة في هذا الاطار البنيوي من علاقات الانتاج هذه ومن حركة تجددها ، هو الذي يمنعه من ان يقود الى القضاء على القاعدة الاقتصادية للسيطرة الطبقية لهذه الطبقة البرجوازية الكولونيالية المتجددة ، وهو الذي يجعل منه ، بالعكس ، الاساس المادي لتجدد هذه السيطرة الطبقية ، في اطار تجدد العلاقة الكولونيالية . ووجوده في هذا الاطار بالذات يضفي عليه طابعا خاصا ، ان جاز التعبير ، اي طابعا طبقيا معينا يحدد طبيعة العلاقة بينه وبين القطاع الخاص كعلاقة من التكامل ، وليس من التنافي ، او قل كعلاقة من التناقض الثانوي هو التناقض القائم بين فئات طبقية من طبقة واحدة هي الطبقة المسيطرة ، اي البرجوازية الكولونيالية المتجددة . معنى هذا ان لقطاع الدولة طابعا طبقيا خاصا يحدده وجوده في اطار علاقات الانتاج القائمة ، فوضعه في علاقة من التناقض التناحري مع القطاع الخاص من الانتاج خاطىء ، لانه ينزع منه طابعه الطبقي ويظهره بشكل يضعه فوق علاقات الانتاج بين الطبقات الاجتماعية . ويظهر الخطأ بشكل واضح في الطابع الايديولوجي من هذا الالتباس في التعبير الذي نجده في علاقة التناقض بين القطاع **الخاص** والقطاع **العام** . ان استعمال عبارة القطاع العام بدلا من عبارة قطاع الدولة يُحدث انزلاقا في التفكير غير بريء يقود الى طمس الطابع الطبقي الخاص لقطاع الدولة ، استنادا الى طمس الطابع الطبقي للدولة نفسها ، فينحصر ، بهذا ، الطابع الطبقي للانتاج في القطاع الخاص وحده دون القطاع « العام » ، وتختفي حينئذ العلاقة الطبقية الخاصة بين هذا القطاع « العام » من الانتاج وبين الطبقة المسيطرة . ان العلاقة الطبقية التي تربط هذه الطبقة بالدولة هي

العلاقة نفسها التي تربطها بهذا القطاع من الانتاج ، فهي تسيطر عليه وتستخدمه في خدمة مصالحها الطبقية الخاصة بالشكل نفسه الذي تمتلك فيه سلطة الدولة وتضعها في خدمة هذه المصالح منها ، اي بهذا الشكل الذي تظهر فيه سلطة الدولة كسلطة « **عامة** » فوق سلطة الطبقات ؛ وهذا الشكل من ظهورها اساسي لوجودها الفعلي كسلطة طبقية خاصة هي سلطة الطبقة المسيطرة . فالطابع « العام » في القطاع « العام » من الانتاج هذا هو الطابع « العام » نفسه الذي تظهر فيه سلطة الدولة ، اي انه الطابع التاريخي المحدد لبنية علاقات الانتاج القائمة ، والذي يظهر فيه ، او يختفي فيه الطابع الطبقي الخاص من قطاع الدولة ، بالشكل نفسه الذي يظهر فيه ، فيختفي في ظهوره هذا ، الطابع الطبقي الخاص من سلطة الدولة . فقطاع الدولة من الانتاج لا يتحدد اذن في ذاته ، او لذاته ، اي بمعزل عن وجوده في علاقات الانتاج القائمة التي تحدد طابعه الطبقي الخاص بالشكل الذي تحدد فيه طابع السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة ، بل هو في هذه العلاقات بالذات يتحدد ، وفي اطارها ايضا تتحدد علاقته بالقطاع الخاص من الانتاج ، في ضوء تلك العلاقة الطبقية الخاصة التي تربط الطبقة المسيطرة بالدولة ، او قل في ضوء علاقة التبعية الطبقية التي تربط الدولة هذه بالطبقة المسيطرة . في هذا الضوء ينتفي التناقض التناحري ، او التنافي بين هذين القطاعين من الانتاج اللذين يكونان القاعدة الاقتصادية لسيطرة الطبقة المسيطرة ، ويظهر على حقيقته كتناقض ثانوي بين فئات من هذه الطبقة بالذات ، تتنافس من اجل الوصول الى الهيمنة الطبقية في ظل سيطرة الطبقة المسيطرة الواحدة ، ولا بد من ان تكون الفئة المهيمنة من هذه الطبقة،الفئة التي تستطيع ان تؤمن ، في هيمنتها الطبقية ، اي في تحقيق مصالحها الخاصة ، استمرار السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة من حيث هي كلّ ، وبالتالي استمرار التحقق الآلي لعملية اعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة . وقد يأخذ تغير علاقة الهيمنة الطبقية بين فئات الطبقة المسيطرة اشكالا مختلفة متعددة ، حسب الشروط التاريخية المعينة من تطور الحركة العامة للصراعات الطبقية ، انما لا بد من ان يتم هذا التغير ، من زاوية نظر الطبقة المسيطرة ، بشكل تستمر فيه السيطرة الطبقية لهذه الطبقة . لهذا ، امكننا القول ان تطور قطاع الدولة من الانتاج في افق خضوعه للمصالح الطبقية الخاصة للبرجوازية الكولونيالية المتجددة ، هو نتيجة منطقية لآلية اعادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية .

وهنا ايضا تظهر علاقة الاختلاف بين هذه الآلية وبين آلية التطور الامبريالي للرأسمالية . فعلى نقيض الرأسمالية الاحتكارية للدولة ، والتي هي أعلى مراحل التطور

من الامبريالية ، لم يكن قطاع الدولة في البنية الاجتماعية الكولونيالية وليد تطور البرجوازية الكولونيالية التقليدية فيها ، او وليد تطور الرأسمال الاحتكاري من هذه البرجوازية ، بل كان وليد ضعفها البنيوي ـ ان امكن القول ـ او وليد لجم تطورها والحد منه . فالفئة التي من البرجوازية الصغيرة امتلكت سلطة الدولة وحلت فيها محل البرجوازية الكولونيالية التقليدية ، هي التي انشأت قطاع الدولة في الحقل الاقتصادي ، فكان لها اساسا ماديا لسلطتها السياسية ، وكان اضعافا للسلطة الاقتصادية لتلك البرجوازية التقليدية . الا انه ، بسبب من قيامه على اساس هذه القاعدة المادية من علاقات الانتاج الكولونيالية نفسها التي كانت تقوم عليها السلطة السياسية والاقتصادية للبرجوازية الكولونيالية التقليدية ، بلغ في تطوره ، في اطار تجدد هذه العلاقات ، حدا يستحيل فيه ان ينطلق منه نحو الانتقال الى الاشتراكية ، بسبب من ذلك التكون الطبقي للبرجوازية الكولونيالية المتجددة ، بفعل هذا التجدد من علاقات الانتاج ، فصار ممكنا ان يعود فيخضع في تطوره لهيمنة القطاع الخاص الذي اخضعه في البدء لتطوره ، وصار بالتالي ممكنا ان تتغير بين فئات الطبقة المسيطرة علاقة الهيمنة الطبقية بشكل تصير فيه فئة مهيمنة الفئة التي من هذه الطبقة الكولونيالية المتجددة تستطيع ان تؤمن تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية في ظل السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية المتجددة . فليس ضروريا ، وان كان هذا ممكنا ، ان تجد ازمة الهيمنة الطبقية حلا عنيفا ، لا سيما بعد ان اصبحت بالفعل تلك الفئة من البرجوازية الصغيرة التي امتلكت السلطة جزءا عضويا من البرجوازية الكولونيالية المتجددة ، اي بعد ان ارتبطت مصالحها الطبقية الخاصة ، والتي تقوم على هذا الاساس الاقتصادي بالذات من وجود قطاع دولة ، بتطور القطاع الخاص نفسه . فليس من المستحيل اذن أن تجد تلك الأزمة من الهيمنة الطبيعية حلها في بقاء تلك الفئة المهيمنة بالذات في السلطة بشكل تضع فيه سلطة الدولة في خدمة تطوير القطاع الخاص الذي ترتبط بتطويره مصالحها الطبقية الخاصة ، من غير ان تقضي على قطاع الدولة الذي في وجوده تكمن مصلحتها الطبقية في تطوير القطاع الخاص . هذا التداخل في المصالح الطبقية للفئة المهيمنة بين هذين القطاعين من الانتاج ، وهذا التداخل ايضا في المصالح الطبقية بين فئات البرجوازية الكولونيالية المتجددة ، يمنعانا اذن من اقامة تناقض تناحري ، او قل من اقامة نوع من التنافي لا وجود له بين قطاعين من الانتاج الكولونيالي الذي تتحكم فيه الطبقة المسيطرة المتجددة في اطار علاقة التبعية البنيوية المتجددة التي تربطه بالتطور الامبريالي للرأسمالية .

والجدير بالذكر هنا ان العلاقة الكولونيالية لا تكتفي بتجديد تحدد حركة الصراع الطبقي ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، وهي بالتالي لا تكتفي بتحديد تطور علاقة السيطرة الطبقية في تحدد هذه العلاقة بتلك البنية من العلاقات الانتاجية ، بل انها تحدد ايضا تطور علاقة الهيمنة الطبقية نفسها بين فئات الطبقة المسيطرة ، في تحدد هذه العلاقة بتطور علاقة السيطرة الطبقية . فتكون البرجوازية الكولونيالية المتجددة كطبقة مسيطرة يحدد شكلا معينا من الممارسة الطبقية للفئة المهيمنة منها يتفق مع الشكل الذي تتجدد فيه العلاقة الكولونيالية ، او قل ان شكل علاقة هذه الفئة المهيمنة بالامبريالية لا بد من ان يتفق مع شكل تجدد العلاقة الكولونيالية . فمن المنطقي ان تتطور العلاقة بالامبريالية لهذه الفئة من البرجوازية الصغيرة التي امتلكت سلطة الدولة ، بشكل يتفق مع صيرورتها الطبقية في اطار تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية ، اي بشكل يتفق مع تحويلها الى الفئة المهيمنة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة . فعلاقة التناقض او العداء التي كانت تربطها بالامبريالية ، والتي مكنتها ، في اطار تطور التناقض الوطني ، من ان تحل في السلطة محل البرجوازية الكولونيالية التقليدية ، تغيرت بتغير وضعها الطبقي نفسه ، اي بتحولها الطبقي من فئة معينة من البرجوازية الصغيرة المعادية للامبريالية بحكم خضوعها لسيطرة البرجوازية الكولونيالية المسيطرة وبحكم عدائها الطبقي لها ، الى فئة مهيمنة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة . فموقف البرجوازية المتجددة هذه من الامبريالية موقف طبقي يتحدد في اساسه بضرورة تأمين هذه العملية من اعادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية التي هي القاعدة المادية للسيطرة الامبريالية . ليس ممكنا ، كما رأينا سابقا ، ان يكون الموقف الطبقي هذا موقفا وطنيا صريحا ، بل انه موقف مساومة من الامبريالية يتفق مع ضرورة تجدد علاقة التبعية البنيوية للامبريالية بشكل تحافظ فيه البرجوازية الكولونيالية المتجددة على سيطرتها الطبقية . لهذا السبب بالذات ، من الممكن ، في شروط معينة ، ان تتخذ تلك الازمة من الهيمنة الطبقية طابعا وطنيا يظهر في نوع من التناقض هو تفاوت او عدم توافق في الموقف الطبقي من الامبريالية ، بين موقف وطني للفئة المهيمنة من هذه الطبقة المسيطرة المتجددة ، وبين موقف غير وطني لفئاتها الاخرى . [وقد يكون التناقض هذا قائما بين موقف للفئة المهيمنة صار غير وطني ، بحكم تحويلها الطبقي هذا ، وبين الموقف الوطني لممثليها في السلطة ، حينئذ يتم حل التناقض بتغيير هؤلاء] . المهم هنا هو ان بقاء تلك الفئة المهيمنة في موقع الهيمنة الطبقية داخل البرجوازية الكولونيالية المتجددة يستلزم بالضرورة توافقا في الموقف من الامبريالية مع الفئات الاخرى

من هذه الطبقة المسيطرة ، لان منطق السيطرة الطبقية نفسه يستلـزم ذلك . فان وجـد التناقض ، فهو قائم داخل هذه الفئة المهيمنة بالذات في موقف من الامبريالية لا يتفق مع وجودها الطبقي نفسه كفئة مهيمنة ، أي أنه لا يتفق مع ما صارت إليه في تحولها الى جزء من البرجوازية الكولونيالية المتجددة . فاستمرار وجودها في موقع الهيمنة الطبقية يستلزم منها تكيفاً طبقياً مع واقع وجودها الطبقي ، أو ـ ان جاز التعبير ـ تناسيا لموقفها الطبقي السابق ، سواء قبل وصولها الى السلطة ام قبل تحولها الطبقي ذاك بعد امتلاكها سلطة الدولة ، والا امكن للتناقض ان ينفجر في شكل ازمـة هيمنة طبقية . وهنا ايضا نرى ان الصراع الطبقي في اطار البنية الاجتماعية الكولونيالية له بالضرورة طابع وطني ، اي انه يتحدد بالعلاقة الكولونيالية في تحدده ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، حتى وان كان صراعا بين فئات من الطبقة المسيطرة نفسها ، اي حتى وان كان يتحدد في تحركه بتحرك التناقضات الثانوية منه .

ربما نكون قد نظرنا الى تلك العملية من تغير علاقـة الهيمنـة الـطبقية بـين فئـات البرجوازية الكولونيالية المتجددة ، وكأنها مجرد عملية اقتصادية تتم بشكل آلي بمعزل عن حركة الصراعات الطبقية التي تحددها . الحقيقة غـير ذلك ، فالعملية هذه لا تظهـر في شكلها الآلي كعملية اقتصادية الا في شروط محددة من تطور الصراع الطبقي . وهي تظهر في هذا الشكل الآلي في شروط تعود فيها السيطرة في الحقل السياسي من الصراع الطبقي للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة ، اي لهذه البرجوازية الكولونيالية المتجددة . فاذا لم تكن الطبقة العاملة وحلفاؤها الطبقيون قادرين على تحويل تلك الازمة من الهيمنة الطبقية الى ازمة سيطرة طبقية للطبقة المسيطرة نفسها ، اي على وضع هذه الطبقة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة في ازمتها السياسية داخل الحقل السياسي من الصراع الطبقي ، فان الازمة هذه تجد حلها بالشكل الذي ذكرنا ، اي بشكل اما ان يكون « عنيفا » فيتخذ طابع انقلاب عسكري يدفـع الى السلطـة تلك الفئـة من الطبقـة المسيطـرة ، والتـي تسمـى « بالرأسمالية الوطنية » ، ويجعل منها الفئة المهيمنة ، واما ان يكون « سلمياً » فيكون نوعاً من التوفيق بين مختلف فئات الطبقة المسيطرة يقود الى النتيجة نفسها ، او يؤجل حل الازمة او يجعل منها ازمة مزمنة او مستعصية ، واما ان يكون غير ذلك ايضا . والحل البروليتاري لهذه الازمة له شروط ذكرناها في القسم الاول من هذه الدراسة ، فلا سبيل الى تكرار ما سبق قوله ، ومن الممكن استخدام النتائج النظرية التي اوصلنا اليها القسم الاول للقيام بتحليل الواقع الفعلي لحـركة الصراعـات الـطبقية ، في مرحلـة معينـة من مراحـل هذه

الحركة ، في بلد معين كمصر مثلا او سوريا . ان همنا الآن لا ينصب على تحليل واقع تاريخي معين بقدر ما ينصب على انتاج الادوات النظرية التي تساعد على القيام بهذا التحليل ، وبالتالي ، على فهم آلية خفية تتحكم بحركة هذا الواقع ، لكنها تستتر في شكل ظهورها او انعكاسها في تتابع احداثه التجريبية .

٤ ـ علاقة الاستبدال الطبقي بين البرجوازية الكولونيالية التقليدية وبين البرجوازية الصغيرة

ان منطق التحول الطبقي الى برجوازية كولونيالية متجددة هو الذي يمنع « الطبقة المتوسطة » ـ او ما يسمى كذلك ـ من حل التناقض الوطني الذي عجزت عن حله الطبقة المسيطرة السابقة ، اي البرجوازية الكولونيالية التقليدية ، لانه المنطق الذي يتحكم بصيرورتها الطبقية كطبقة مسيطرة . ليس هذا التحول الطبقي تحولا آليا ، وليس ايضا تحولا لجميع فئات هذه الطبقة بشكل يفهم منه ان العناصر او الفئات من الطبقة المسيطرة السابقة ، اي من البرجوازية الكولونبالية التقليدية ، لم تعد فئات من الطبقة المسيطرة المتجددة ، او انها تحولت الى فئات خاضعة للسيطرة الطبقية لهذه الطبقة ، فانتقل وضعها الطبقي في اطار علاقة السيطرة الطبقية ، من الطرف المسيطر من هذه العلاقة ، الى الطرف المسيطر عليه . ومن المستحيل ، في الواقع وفي النظرية ، ان يكون التحول آليا بهذا الشكل ، فان تحققه في اطار تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة يمنعه بالضرورة من ان يكون كذلك . انه بالاحرى عملية استبدال طبقي للطبقة المسيطرة ، تتجدد فيها عناصر هذه الطبقة بالشكل نفسه الذي تتجدد فيه علاقات الانتاج في اطار تبعيتها البنيوية للامبريالية . وعملية الاستبدال الطبقي هذه هي بالضرورة عملية تجدد طبقي للطبقة المسيطرة ، لانها تتم في اطار علاقات الانتاج القائمة ، اي انها تقوم ، في تحققها ، على اساس من ثبات البنية في علاقات الانتاج هذه . فتجدد هذه العلاقة اذن هو الذي يحدد بالضرورة عملية الاستبدال الطبقي كعملية تجدد طبقي ، وبالتالي ، كعملية تجدد لعلاقة السيطرة الطبقية السابقة نفسها . فالتغير الذي يطرأ على هذه العلاقة بفعل تلك العملية من الاستبدال الطبقي ، ليس تغيرا لها بتغيير الطرفين منها ، بقدر ما هو تغير في علاقة عناصر الطرف المسيطر منها ، في اطار ثباته البنيوي ، اي في اطار تجدد تماثله كطرف

مسيطر . غير ان التماثل هذا في الوجود الطبقي للطبقة المسيطرة ليس مباشرا ، وليس واقعا ميتافيزيقيا ، بل هو نتيجة تاريخية لهذه الحركة بالذات من تجدد الطبقة المسيطرة . معنى هذا ان التماثل الطبقي بين الطبقة المسيطرة السابقة ، اي البرجوازية الكولونيالية التقليدية ، والطبقة المسيطرة المتجددة ، اي البرجوازية الكولونيالية المتجددة ، ليس في بدء عملية الاستبدال الطبقي ، او قل انه ليس منطلقا تاريخيا لها ، بل هو نتيجة تاريخية لها ، فهي التي تولده بسبب من تحققها في اطار الثبات البنيوي من علاقات الانتاج القائمة ، اي بفعل منطق التجدد من هذه العلاقات . لذا ، كان التحول الطبقي الذي ذكرنا عملية تاريخية معقدة تتجدد فيها الطبقة المسيطرة في عملية من الاستبدال الطبقي تولد بالضرورة حركة معقدة من التفارق الطبقي ، بسبب من هذا المنطق بالذات في تجدد علاقات الانتاج القائمة . والتعقد في حركة التفارق الطبقي هذه ناتج من كون هذه الحركة حركة مزدوجة ـ ان جاز التعبير ـ ، داخل الطبقة المسيطرة المتجددة ، وداخل الطبقة التي تحل في السلطة محل الطبقة المسيطرة السابقة . والتعقد فيها ناتج ايضا من الاختلاف القائم بين هاتين الحركتين اللتين تضمهما في حركة واحدة معقدة . فعملية الاستبدال الطبقي تولد داخل الطبقة المسيطرة المتجددة حركة من التفارق الطبقي بين فئات هذه الطبقة هي تغيير لعلاقة الهيمنة الطبقية التي تربطها في اطار وحدتها الطبقية كطبقة مسيطرة . هذا التغيير يتم ، بالطبع ، لصالح الفئة التي قامت بهذه العملية من الاستبدال الطبقي ، اي لصالح هذه الفئة التي خرجت من البرجوازية الصغيرة وامتلكت سلطة الدولة ، فاستطاعت بذلك ، من موقع وجودها الطبقي في السلطة ، ان تؤمن التحقق الآلي لاعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة ، وان تؤمن بالتالي التجدد المستمر من السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة . لقد كان انتقال الهيمنة الطبقية الى هذه الفئة المهيمنة الجديدة اساسيا لتجدد سيطرة هذه الطبقة المسيطرة ، ولم يكن ، كما بدا في الظاهر ، قضاء على هذه السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية التي به استطاعت ، بالعكس ، ان تتجدد .

الا ان تلك العملية من الاستبدال الطبقي تولد ايضا بالضرورة حركة من التفارق الطبقي داخل الطبقة التي تطمح الى ان تحلّ في السلطة محل الطبقة المسيطرة السابقة . وهنا بالفعل يظهر المعنى الحقيقي لتلك العملية التاريخية من تحول ما يسمى « بالطبقة المتوسطة » الى برجوازية كولونيالية متجددة . فعملية التحول هذه تمر بالضرورة عبر عملية من التفارق الطبقي بين فئات هذه الطبقة ، او بالاحرى بين فئات البرجوازية الصغيرة ، بشكل تنفصل فيه عن سائر فئات هذه الطبقة تلك الفئة العليا منها التي تمتلك

السلطة وتسيطر على جهاز الدولة . وهذا الانفصال ايضا ليس مباشرا ، بل هو نتيجة ضرورية من عملية تاريخية تخضع في تحققها لمنطق الممارسة الطبقية من موقع الوجود الطبقي في السلطة ، في اطار علاقات الانتاج القائمة وعلى اساس من تجددها . فمنطق تجدد هذه العلاقات هو الذي يحدد بالضرورة انفصال تلك الفئة عن الطبقة التي خرجت منها ، وهو الذي يحدد تحولها الطبقي الى جزء من الطبقة المسيطرة التي تتجدد بتجدد علاقات الانتاج القائمة . هذه الحركة من التفارق الطبقي اساسية لوجود تلك الحركة داخل الطبقة المسيطرة المتجددة . معنى هذا ان انفصال هذه الفئة التي خرجت من صفوف البرجوازية الصغيرة ، في تمكنها من الوصول الى السلطة ، عن سائر فئات هذه الطبقة ، هو شرط ضروري لتحولها الى الفئة المهيمنة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة . وضرورة هذا التحول يفرضها منطق التجدد نفسه من علاقات الانتاج القائمة . ان هذه الحركة من التفارق الطبقي بين فئات البرجوازية الصغيرة تختلف تماما عن تلك الحركة التي تتم داخل الطبقة المسيطرة المتجددة ، وان كانت ، في ارتباطها بها ، في اطار عملية الاستبدال الطبقي التي ذكرنا ضرورية لتحققها . بهذه الحركة من التفارق الطبقي ، تتحول فئة من البرجوازية الصغيرة الى فئة من الطبقة المسيطرة التي تخضع لسيطرتها الطبقية الفئات الاخرى من البرجوازية الصغيرة بالذات . وبهذا التحول الطبقي ، تقطع هذه الفئة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، علاقتها الطبقية التي تربطها بالطبقة التي خرجت منها ، من غير ان تقطع معها العلاقة الايديولوجية ، وتدخل في عملية جديدة من التكون الطبقي هي عملية تجدد للبرجوازية الكولونيالية تقودها الى صيرورتها الفئة المهيمنة من هذه الطبقة المسيطرة المتجددة . وتجدد هذه الطبقة ، بحكم كونه عملية من الاستبدال الطبقي، لا ينحصر في تغير علاقة الهيمنة الطبقية بين فئاتها ، او في مجيء هذه الفئة الجديدة اليها ، بل هو ايضا منها عملية من التكون الطبقي المتجدد تتغير فيها عناصر الفئات ، بتغير علاقة الهيمنة الطبقية بينها ، وبتطور هذه العلاقة في شكلها الجديد ، من غير ان يكون التغير في تلك العناصر او في هذه العلاقة تغيرا لهذه الطبقة من حيث هي طبقة مسيطرة، ومن غير ان يكون تغيراً للطبيعة الكولونيالية لهذه الطبقة، اذ هو في الحقيقة الشكل التاريخي المحدد الذي فيه تتجدد . واذا نحن اردنا ، بشكل هيكلي ، تحديد فئات هذه البرجوازية الكولونيالية المتجددة ، وجدناها ثلاثاً : الفئة الريفية ـ الفئة المدينية التجارية والصناعية ـ الفئة البيروقراطية التكنوقراطية التي تتحكم بالزراعة والتجارة والصناعة معا . الاولى والثانية من هذه الفئات هي ما يطلق عليها ، بلغة

الايديولوجية المسيطرة ، اسم « الرأسمالية الوطنية » ، والفئة الثالثة هي ما يطلق عليها خطأ اسم « برجوازية الدولة » ، وهي الفئة المهيمنة من البرجوازية الكولونيالية المتجددة ، والتي تكونت ، بشكل رئيسي ، من عناصرها البرجوازية الصغيرة كفئة منها انفصلت واستقلت عنها في وجودها الطبقي داخل الطبقة المسيطرة ، وان هي ظلت على علاقة ايديولوجية ضرورية بها . وعناصر هذه الفئات الثلاث اما عناصر جديدة تولدت بفعل صيرورة البرجوازية الصغيرة طبقة مسيطرة ، في الوصول الى السلطة السياسية لهذه الفئة منها التي تمكنت ، في شروط معينة من تطور الصراع الطبقي ، من السيطرة على جهاز الدولة ، وقامت بما قامت به من تحديد لملكية الارض الزراعية وتأميم لمرافق هامة من الانتاج الاجتماعي - لا سيما في ميدان الصناعة والتجارة الخارجية بشكل خاص والبنوك - قام على اساسه قطاع الدولة في الحقل الاقتصادي ، الخ . . . ، واما عناصر من البرجوازية الكولونيالية التقليدية تكونت من جديد في عملية لجم لتطور هذه الطبقة وحدّ له ، واما عناصر تولدت من تمازج العناصر الجديدة والقديمة . الا ان الوضع الطبقي لهذه العناصر لا يتحدد بانتمائها الطبقي السابق ، بل يتحدد بوضعها الطبقي الجديد في وجود البرجوازية الكولونيالية المتجددة ، اي بوجودها الطبقي في اطار هذه الطبقة المسيطرة ، وفي اطار علاقة الهيمنة الطبقية التي تمثل فيها الفئة البيروقراطية الفئة المهيمنة من هذه الطبقة .

في ضوء هذا التحديد من عملية التحول الطبقي « للطبقة المتوسطة » ، او بالاحرى للبرجوازية الصغيرة الى برجوازية كولونيالية متجددة ، يستحيل علينا اقامة تناقض تناحري بين الطبقة العاملة مثلا وبين البرجوازية الصغيرة ، فالطبقة المسيطرة في ما يسمى « بالانظمة التقدمية » ليست البرجوازية الصغيرة ، بل هي البرجوازية الكولونيالية المتجددة التي تمارس سيطرتها الطبقية باسم البرجوازية الصغيرة نفسها ، ليس فقط بسبب من الانتماء الاصلي للفئة المهيمنة منها الى هذه البرجوازية الصغيرة ، بل بسبب ايضا من ضرورة الابقاء على هذه العلاقة الايديولوجية من التمثيل الطبقي التي تربط بها جماهير هذه البرجوازية الصغيرة الخاضعة لسيطرتها الطبقية ، اذ ان بقاء هذه العلاقة الايديولوجية يمنع اقامة التحالف الطبيعي والضروري بين هذه الفئات الواسعة من البرجوازية الصغيرة ، سواء في الريف ام في المدينة ، وبين الطبقة العاملة ، كتحالف طبقي بين قوى اجتماعية يجمعها في طرف واحد من علاقة السيطرة الطبقية خضوعها لسيطرة الطبقة المسيطرة ، وان كان هذا الخضوع منها متفاوتا . وهذا ما توسعنا في شرحه ، سواء في القسم الاول من هذه

الدراسة ، ام في مقالة لنا في مجلة الطريق « حول تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر » ، فلا جدوى من تكرار ما سبق شرحه .

وقد تكون هذه الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة في ما يسمى « بالانظمة التقدمية » في مرحلة من تجدد التكون الطبقي لم تنته بعد ، اي قد تكون في حركة من تجدد تكونها الطبقي لا تزال فيها سائرة نحو التحول الى برجوازية كولونيالية متجددة ، وبالتالي في مرحلة لم تقطع بعد فيها نهائيا تلك الفئة منها التي هي في السلطة ، علاقتها الطبقية التي تربطها بأصلها الطبقي البرجوازي الصغير . وقد تعترض هذه العملية من التحول الطبقي التاريخي عوائق عديدة ، وقد لا تتحقق في تكاملها ، وقد تصل الطبقة العاملة ، مع حلفائها ، في ظروف تاريخية ملائمة ، الى امكانية انتزاع السلطة قبل ان تتم عملية التحول الطبقي هذه . الامكانات في هذا الحقل التاريخي من تحرك الصراع الطبقي متعددة تختلف من بلد الى آخر باختلاف تحرك هذا الصراع بين الطبقات فيه . الا ان المنطق الموضوعي من هذه العملية يظل قائما ، لانه المنطق الضروري الذي يتحكم بآلية التجدد من علاقات الانتاج الكولونيالية . وهمنا نحن يكمن الآن في تحديد منطق هذه الآلية ، من غير ان يعني هذا منا تناسيا او تجاهلا لمختلف الاشكال التاريخية التي يمكن لهذا المنطق ان يتجسد فيها ، سواء في تحققه او في عوائق تحققه ام في عدم تحققه . والاشكال التاريخية هذه تحددها الحركة الفعلية للصراعات الطبقية في كل بنية من البنيات الاجتماعية الكولونيالية حسب الشروط الخاصة لهذه البنية ، فلا ننس ان قانون التحرك التاريخي لا وجود له الا مميزا ، والقانون هذا نفسه في تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية هو الذي يمنع « الطبقة المتوسطة » ، او البرجوازية الصغيرة ، من ان تحل القضية الوطنية ، فالطبقة هذه ، بتحولها الى برجوازية كولونيالية متجددة ، تصل الى مأزقها الطبقي في عجزها عن حل هذه القضية التي عجزت عن حلها الطبقة المسيطرة السابقة . من هذا المأزق الذي اوصلتها اليه الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة ، تطرح القضية الوطنية ثانية بشكل متجدد لا ينفي الضرورة في ان يكون الحل الوحيد منها تحويلا لعلاقات الانتاج الكولونيالية ، وان تجددت ـ او قل من حيث وصلت اليه في تجددها ـ ، بل هو بالعكس يؤكده . لقد اوجد عجز البرجوازية الكولونيالية عن حل التناقض الوطني امكانا في الصيرورة الطبقية لما يسمى « الطبقة المتوسطة » ، هو امكان صيرورتها طبقة مسيطرة . غير ان سير هذه الطبقة في الافق المحدد من امكان هذه الصيرورة اوصلها بالفعل الى الافق المسدود من صيرورتها الطبقية ، فكأن القدر في منطق التجدد من علاقات الانتاج ما اوجد ذاك الامكان في حقل

الصراعات الطبقية الا لتسير فيه الى سدّ محكم يقطع عليها طريق البقاء في السلطة او في موقع السيطرة الطبقية ، اي لتسير فيه الى مأزقها الطبقي في عجزها عن حل قضية ادعت ان حلها يكمن في صيرورتها طبقة مسيطرة . لكن منطق الواقع التاريخي في موضوعيته غير منطق الوهم الطبقي . لقد ارتبط في حقل الصراع الطبقي امكان صيرورة « الطبقة المتوسطة » طبقة مسيطرة بامكان حل التناقض الوطني ، فظهرت تلك الصيرورة الطبقية بمظهر الطريق الذي يؤدي الى هذا الحل . وما ظهرت كذلك الا في تلك العلاقة الوهيمة بعلاقات الانتاج الفعلية ، فكان المنطق الموضوعي من عملية تجديد العلاقات هذه نقضا لذاك المنطق من الوهم الطبقي ، وكان هذا النقض - ولا يزال - عملية تاريخية معقدة من الصراع الطبقي تتكشف فيها على حقيقتها آلية التحول الطبقي لهذه « الطبقة المتوسطة » الى برجوازية كولونيالية متجددة ، وآلية معالجتها للتناقض الوطني كمعالجة طبقية معينة يتجدد فيها التناقض هذا بتجدد طرفيه ، او بوجه خاص ، بتجدد بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، بدلا من ان يجد في هذه المعالجة وبها حله الضروري .

ليس غريبا ، اذن ، بل ضروري ان تكون القضية الوطنية محور الصراعات الطبقية في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية . فتحديد العلاقة الكولونيالية ، من حيث هي علاقة تبعية بنيوية لبنية هذه العلاقات التي تحدد حقل الصراع الطبقي فيها ، يمنع الصراع هذا بالضرورة من ان يتحرك في حقله السياسي بالذات ، اي على مستواه البنيوي، بشكل لا يكون فيه صراعا وطنيا ، فالصراع الوطني هو الشكل السياسي نفسه لتحرك الصراع الطبقي في حقله المحدد ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية . ان التناقض الوطني ، في اطار هذه البنية المتميزة من علاقات الانتاج ، هو هو التناقض الرئيسي ، اي التناقض السياسي فيها ، والذي تتجابه فيه القوى الطبقية الثورية التي تعمل على تحويل علاقات الانتاج هذه ، من جهة ، والقوى الطبقية المسيطرة التي تعمل على تأبيد هذه العلاقات ، من جهة اخرى . ويستحيل على هذا التناقض ان يجد حله في الممارسة الطبقية لهذه القوى المسيطرة ، فهو لا يجده الا في الممارسة الطبقية للقوى الثورية . فانتقال السلطة اذن من طبقة الى اخرى لا يقود الى حل هذا التناقض الا اذا كان من منطق هذا الانتقال ان يقود الى تحويل بنية علاقات الانتاج القائمة ، وليس من منطق انتقال السلطة الى البرجوازية الصغيرة ، او الى الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة ، ان يقود الى هذا التحويل ، فالتحويل هذا لن يقوم به سوى الطبقة المهيمنة النقيض التي هي الطبقة العاملة . وكل طبقة اخرى غير مهيمنة، كالبرجوازية الصغيرة مثلا ، تتمكن في شروط معينة من

الوصول الى السلطة ، تعجز بالضرورة عن حل هذا التناقض ، حتى وان حاولت بالفعل « مخلصة » ان تقوم بحله ، لانها تخضع حكما ، في ممارستها الطبقية من موقع وجودها في السلطة ، لمنطق تحولها الى طبقة مهيمنة هي نقيض للطبقة المهيمنة النقيض التي هي الطبقة العاملة . وهذا التحول منها ، في تحققه في اطار علاقات الانتاج القائمة ، يقودها بالضرورة ، عبر عملية معقدة من التفارق الطبقي ، الى تماثلها الطبقي مع الطبقة المسيطرة السابقة ، فتتحدد حينئذ طبيعة ممارستها الطبقية في معالجتها التناقض الوطني بشكل يستحيل فيه حل هذا التناقض ، لان الممارسة الطبقية للطبقة المسيطرة هي في اساسها تأمين ضروري لعملية اعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة ، وحل التناقض الوطني يكمن في تحويل هذه العلاقات بالذات . لذا وجب القول ان الدور التاريخي للطبقة العاملة ، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض ، يكمن في ضرورة اعطائها التناقض الوطني حله الوحيد بتحويلها بنية علاقات الانتاج الكولونيالية . ولا مخرج ، او بالاحرى لا اخراج للطبقة العاملة من ضرورة تصديها للقضية الوطنية ، من حيث هي محور الحركة في صراعها الطبقي ، فوضعها الطبقي نفسه في علاقات الانتاج القائمة هو الذي يحدد ضرورة وجودها في القيادة الطبقية من حركة التحرر الوطني . وعدم وجودها في موقع القيادة هذه ، داخل حقل الصراعات الطبقية ، لا ينفي دورها التاريخي في ضرورة قيادة هذه الحركة ، لان منطق الحركة التحررية الوطنية هو الذي يحدد دورها هذا ويفرضه . وبتعبير اخر ، ان الدور التاريخي للطبقة العاملة في حركة الصراعات الطبقية لا يحدده واقع وجودها التجريبي في مرحلة معينة من تطور هذه الحركة ، بل وضعها الطبقي في علاقات الانتاج ، حتى وان كانت لم تصل بعد في تلك الحركة ، اي في ممارسات صراعها الطبقي ، الى المستوى الضروري الذي يفرضه وضعها الطبقي هذا . في هذا الضوء ، وبحكم هذا الوضع الطبقي منها في علاقات الانتاج ، يتحدد الصراع السياسي للطبقة العاملة بالضرورة كصراع وطني ، اي ان هذا الصراع الوطني هو نفسه صراعها الطبقي الذي يهدف ، في شكله السياسي ، الى تحويل علاقات الانتاج القائمة ، وتحقيق الشرط المادي للانتقال الى الاشتراكية . هنا ، في هذا التحديد بالذات ، تظهر الاهمية العملية لذلك التحديد النظري للعلاقة الكولونيالية كعلاقة تبعية بنيوية ، فتحديد هذه العلاقة لتحدد الصراع الطبقي ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية يحدد بالضرورة الصراع السياسي للطبقة العاملة كصراع وطني . وهذا التحديد ـ كما قلنا سابقا ـ ليس تحديدا عرضيا ناتجا عن فشل الطبقات الاخرى في حل التناقض الوطني ، بل هو تحديد ضروري ينتفي فيه الطابع

السياسي نفسه من الصراع الطبقي للطبقة العاملة اذا انتفى منه طابعه الوطني . معنى هذا ، ان الممارسة السياسية للصراع الطبقي هي بالضرورة ، عند الطبقة العاملة بالذات ، ممارسة له كصراع وطني . وكل فصل للصراع الطبقي ، في ممارسته السياسية ، عن طابعه الوطني ، ينزلق به من حقله السياسي الى حقله الاقتصادي . في هذا الفصل الذي يقود الى هذا الانزلاق ، تكمن الاقتصادية في حقل الصراعات الطبقية في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية . هذه الاقتصادية ليست انحرافا سياسيا وحسب ، بل هي المرض السياسي الرئيسي الذي يمكن ان يصيب الطبقة العاملة في البنيات الاجتماعية الكولونيالية ، فيشل منها الممارسة السياسية لصراعها الطبقي .

الفصل الخامس

في تميز الشكل الكولونيالي
لنمط الانتاج الرأسمالي

١ ـ علاقة الاختلاف بين آلية التطور الكولونيالي وآلية التطور الامبريالي للرأسمالية

ان التناقض الوطني هو التناقض الرئيسي في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، لان التناقض الرئيسي في هذه البنية محدد بالعلاقة الكولونيالية في تحدده ببنية علاقات الانتاج هذه . لهذا السبب بالذات ، أمكن في البنية الاجتماعية الكولونيالية ظهور ذلك الامكان في صيرورة « الطبقة المتوسطة » ـ او ما يسمى كذلك ـ طبقة مسيطرة ، ولهذا ايضا ، ظهرت ، في حقل الصراعات الطبقية ، ضرورة التحول الطبقي لهذه الطبقة الى برجوازية كولونيالية متجددة . وفي كلتا الحالتين ، في ظهور الامكان وفي ضرورة التحول الطبقي الذي هو في حد ذاته نفي عملي لهذا الامكان ، او عملية نفي له تحوّله الى نقيضه ، تظهر العلاقة الكولونيالية كعلاقة اختلاف بنيوي بين بنيتين متميزتين من علاقات الانتاج ، هي بينهما علاقة سيطرة بنيوية بالنسبة للتطور الامبريالي من الاولى ، وعلاقة تبعية بنيوية بالنسبة للتطور الكولونيالي من الثانية . هذه العلاقة بالذات هي التي تدفعنا الى التحفظ في استعمال مفهوم « الطبقة المتوسطة » بالنسبة للبنية الاجتماعية الكولونيالية . كل ما سبق من تحليل للتكوّن التاريخي من هذه الطبقة ، ولصيرورتهاالطبقية في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، يشير الى هذا الاختلاف البنيوي الذي تتميز به الطبقة المتوسطة في البنية الاجتماعية الرأسمالية . لا شك في ان تحول البرجوازية الرأسمالية الى برجوازية امبريالية يمنع اطلاقا امكان صيرورة هذه الطبقة طبقة مسيطرة ، كما ان هذا الامكان من صيرورتها يدل ، في تحققه بالذات في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، على استحالة صيرورتها طبقة مسيطرة ، من حيث هي « طبقة متوسطة » ، لان تحقق هذا الامكان لا يتم ، كما رأينا ، الا بتحولها ، عبر تلك العملية

من التفارق الطبقي فيها ، الى برجوازية كولونيالية متجددة ، اي بشكل يستحيل فيه ان تبقى « طبقة متوسطة » في تجدد وجودها الطبقي كطبقة مسيطرة ، لان عملية التجدد هذه تستلزم بالضرورة خضوع الفئات الدنيا والمتوسطة منها للسيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة المتجددة . فبرغم هذا التماثل في صيرورتها الطبقية ، بين وجودها في البنية الاجتماعية الرأسمالية في طور تطورها الامبريالي ، ووجودها في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، اي برغم هذا التماثل في خضوعها الطبقي لسيطرة الطبقة المسيطرة في كلتا البنيتين ، سواء أكانت الطبقة هذه البرجوازية الامبريالية أم البرجوازية الكولونيالية المتجددة ، فان ذاك الاختلاف البنيوي يظل قائما ، وتظل قائمة ضرورة التمييز بين مضمونين طبقيين مختلفين من هذا المفهوم الواحد للطبقة المتوسطة . ان استعمال هذا المفهوم بالنسبة للبنية الاجتماعية الرأسمالية يجد تبريره العلمي في ما يحمله من اشارة تاريخية محددة الى ماضي هذه الطبقة ، حين كانت بالفعل طبقة صاعدة ، يستلزم منطق صيرورتها ضرورة الانتقال الى نظام الانتاج الرأسمالي . ومع تحول هذه البرجوازية الى برجوازية امبريالية ، بطل استعمال هذا المفهوم واستبدل بمفهوم اخر اقرب منه الى واقع التطور الامبريالي للرأسمالية ، هو مفهوم « الطبقات المتوسطة » . هذا الانتقال في المفهوم من صيغة المفرد الى صيغة الجمع ، يجد تبريره في واقع الانتقال التاريخي للبرجوازية المسيطرة ، والتي نشأت من تلك الطبقة المتوسطة ، الى تطورها الامبريالي بشكل سدّت فيه بالضرورة طريق الوصول الى السيطرة الطبقية على هذه الفئات الاجتماعية كلها التي تقع بينها وبين الطبقة العاملة . فعبارة « الطبقات » في مفهوم « الطبقات المتوسطة » تدل على فئات من طبقات اكثر منها على طبقات متماسكة ، او على فئات طبقية ترتبط في وجودها الطبقي في البنية الاجتماعية الرأسمالية في طور تطورها الامبريالي ، اي في موقعها من عملية الانتاج الاجتماعي ، اما بأنماط من الانتاج ، في هذه البنية بالذات ، سابقة على نمط الانتاج الرأسمالي (كالحرفيين مثلا ، او المزارعين الصغار المالكين للارض التي يستثمرونها بشكل مباشر) ، واما بأشكال من الانتاج الرأسمالي نفسه متخلفة في تطورها عن تطور الشكل الاعلى والمهيمن الذي وصل اليه التطور الامبريالي للرأسمالية ، اي شكل الرأسمالية الاحتكارية للدولة (كالصناعيين المتوسطين مثلا ، او مختلف المؤسسات العائلية او المؤسسات غير الاحتكارية) . وهذا وجه من وجوه قانون التفاوت في تطور الرأسمالية .

اما بالنسبة للبنية الاجتماعية الكولونيالية ، فمفهوم « الطبقة المتوسطة » لا يحمل من

العلم الا قليله ، اولا شيء منه ، ومفقودة فيه ايضا تلك الاشارة التاريخية نفسها الى ماض من طبقة صاعدة تكوّنت كطبقة مهيمنة نقيض في اطار علاقات من الانتاج سابقة على الرأسمالية . فالطبقة هذه ، كما رأينا ، لم تخرج ، في تكونها الطبقي ، من تلك « الطبقة المتوسطة » التي ليس لها وجود ، او التي قضي على وجودها في بدايات تكونها في تلك البنية ، بل من الطبقة المسيطرة السابقة نفسها ، في عملية تحول لعناصر هذه الطبقة الاخيرة الى برجوازية كولونيالية . ولئن كان هذا المفهوم ، في هذا الاطار ، لا يحمل شيئا من العلم ، فهو ، بالعكس ، يحمل كثيرا من الايديولوجية . وطابعه الايديولوجي هذا المناقض للعلم هو الذي يدفعنا الى التحفظ في استعماله ، بل الى رفضه . ربما كان استعماله العلمي ممكنا ، لو كان في تطور البنية الاجتماعية الكولونيالية امكان فعلي من تطور رأسمالي ، أو من انتقال الى الرأسمالية ، ولكن منطق التطور التاريخي في علاقات الانتاج الكولونيالية يمنع ظهور هذا الامكان ، لأن الشكل الكولونيالي الذي تمت فيه عملية الانتقال هذه الى الرأسمالية هو هو الشكل الذي استحال فيه تحقق هذه العملية . بانتفاء هذا الامكان من منطق الواقع التاريخي ، ينتفي امكان الاستعمال العلمي من هذا المفهوم .

بين البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الكولونيالية ، لا وجود لطبقة متوسطة قادرة على ان تقوم بما قامت به الطبقة المتوسطة في أوروبا الغربية من تأمين النجاح الضروري لعملية الانتقال الى الرأسمالية . فالعملية التاريخية من التحول المتميز لعلاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية كانت ، في اطار التبعية البنيوية للامبريالية ، تتم في البنية الاجتماعية الكولونيالية بشكل كولونيالي يستحيل فيه تكوّن هذه الطبقة المتوسطة ، لان البرجوازية في هذه البنية الاجتماعية كانت ، بتكوّنها الطبقي كبرجوازية كولونيالية ، مانعة لوجود اي طبقة متوسطة مهيمنة كالطبقة المتوسطة في أوروبا الغربية . فهي نفسها الطبقة المهيمنة في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية . ان الدور التاريخي او الطبقي الخاص بالطبقة المهيمنة يكمن في ضرورة قيادتها عملية الانتقال بالبنية الاجتماعية من نظام انتاج الى نظام انتاج آخر تصير فيه الطبقة هذه بالضرورة الطبقة المسيطرة . والبرجوازية الكولونيالية ، بفعل التغلغل الامبريالي ، وفي اطار العلاقة الكولونيالية ، قامت بهذا الدور الطبقي نفسه الذي قامت به الطبقة المتوسطة في أوروبا الغربية ، وتحققت ، في ظل سيطرتها الطبقية ، عملية الانتقال الى هذا الشكل التاريخي المتميز من نمط الانتاج الرأسمالي ، اي الى الشكل الكولونيالي من نمط هذا الانتاج . فالقول بامكان انتقال البنية الاجتماعية الكولونيالية ، او بضرورة هذا

الانتقال ، الى نظام الانتاج الرأسمالي ، قول لا معنى له بتاتا ، لان الانتاج الكولونيالي هو نفسه شكل متميز من الانتاج الرأسمالي ، وان كان مغايرا له ، بل هو الشكل التاريخي الوحيد الذي يمكن ان يوجد فيه الانتاج الرأسمالي في تبعيته البنيوية للامبريالية . لكنه الشكل الذي ، من الانتاج الرأسمالي ، يستحيل فيه ان يتطور الانتاج هذا كانتاج رأسمالي . ليس للبنية الاجتماعية الكولونيالية ان تنتقل الى الرأسمالية لان هذا الانتقال منها قد تحقق بالفعل في هذا الشكل التاريخي بالذات الذي يمنع بالضرورة تحققه . وهي ايضا تتطور في هذا الاطار منها الذي يمنع باستمرار امكان تطورها الرأسمالي . فلا سبيل اذن الى وجود طبقة متوسطة فيها تقوم بتحقيق ما يمنع تحققه منطق هذا التطور منها الذي يولد دوما استحالة تطورها الرأسمالي . هذه الاستحالة التاريخية هي التي تدعونا الى اعتماد لفظ البرجوازية الصغيرة بدلا من لفظ الطبقة المتوسطة ، كلما اردنا ان نشير ، في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، الى هذه الفئات الاجتماعية الواسعة وغير المتجانسة ، التي تقع بين الطبقة العاملة والبرجوازية الكولونيالية المسيطرة . والقضية هنا ليست قضية لفظية ، او قضية اختيار حر بين لفظين حياديين : البرجوازية الصغيرة او الطبقة المتوسطة ، بل هي في اساسها قضية المضمون الطبقي المحدد الذي يمكن ان يعطى لهذا اللفظ او ذاك ، وما يحمله هذا المضمون بالضرورة من فهم ضمني لمنطق التاريخ من هذه البنية الاجتماعية المتميزة . وسواء أوقع الاختيار على الأول أم على الثاني من هذين اللفظين ، تظل القضية ، في الحالتين ، قضية العلاقة الكولونيالية بالذات ، وشكل تحديدها : هل العلاقة هذه علاقة تماثل بنيوي ، أم علاقة اختلاف بنيوي ، بين بنيتين محددتين من علاقات الانتاج ؟

في اطار تحديدها كعلاقة تماثل بنيوي ، تتحدد العلاقة الكولونيالية كعلاقة خارجية بين بنيتين مستقلتين متماثلتين من علاقات الانتاج ، فتظهر حينئذ علاقة التبعية للامبريالية في شكل علاقة من التبعية الطبقية قائمة على أساس من التماثل والاستقلال بين البنيتين . في هذا الاطار ، لا بد من ان يُفهم منطق التطور الداخلي من البنية الاجتماعية الكولونيالية في ضوء منطق التطور الرأسمالي ، لان المنطقين واحد ، وان ظهر اختلاف بينهما . فان ظهر اختلاف ، فبين عناصر من بنيتين لا ينفي وجوده التماثل بينهما ، لانه قائم على اساس من التماثل هذا ، لا يفهم الا به ، او انطلاقا منه . والاختلاف في منطق التطور الكولونيالي « تشويه » لمنطق التطور الرأسمالي ، ولا يفهم « التشويه » من الاول الا قياسا على ما هو من الثاني القاعدة ، والقاعدة واحدة في الاثنين ، لانها ، في النهاية ، قاعدة الثاني وحده . في ضوء هذه القراءة للاختلاف ، يتحدد التطور الكولونيالي نفيّاً ، قياسا

على التطور الرأسمالي ، كتطور رأسمالي « مشوّه » ، فيذوب الاختلاف بقراءته هذه ، او قل انه يظل خارج دائرة العقل ، لانه استثناء من القاعدة ، يعكر صفوها النظري من حيث هو تشويه لها . وبالقاعدة تتم المعرفة ، ويستثنى من المعرفة ما يستثنى من القاعدة . لهذا ، ليس مهما ان نقول ان هذا مشوّه وذاك طبيعي ، وان نسند هذا القول بآخر منه ، فنؤكد وحدة القانون من الاثنين ـ وبين القولين تناقض يصعب الخروج منه ـ ، بل المهم ، في المعرفة ، ان نبحث عن قانون « التشوه » نفسه ، او عن قاعدته ، فلا سبيل الى معرفة « التشوّه » الا بمعرفة قانونه او قاعدته . اما الاكتفاء بوصفه على انه ليس الشكل الطبيعي من وجود القاعدة او القانون ، فليس سبيلا الى معرفته ، بل سبيلا الى ابقائه خارج المعرفة . واحدة من اثنتين : اما ان يكون للاستثناء قاعدته ، فتصح معرفته ، ويصير انتاجها ضرورة نظرية ، واما ان يظل استثناء من القاعدة ، فتبطل معرفته ، او تصير تكرارا نفييا للقاعدة ، اي تكرار لما هو فيه ليس من القاعدة . والاولى من منطق العلم ، او من منطق انتاجه ، وان تعذّر العلم في بدء دربه ؛ اما الثانية ، فمن المنطق التجريبي مثال يدل على منطق العجز عن انتاج المعرفة .

قد يساء فهم هذا القول منا ويؤخذ على عكسه ، فيظهر الاختلاف الواقع بين التطور الكولونيالي والتطور الرأسمالي الامبريالي وكأنه نتيجة ضرورية من هذه الحركة المنطقية ، مع ان حركة المنطق هذه هي ، في الحقيقة ، نقل لواقع هذا الاختلاف الى الفكر النظري . فليس الواقع ، في ضرورته ، استخلاصا من المنطق ، او من حركة الفكر ، بل ان المنطق ـ من حيث هو منطق المعرفة ـ هو الذي يتحرك ، في ضرورته ، بالشكل الذي يتحرك فيه الواقع في منطقه . واعتماد منطق آخر من الفكر مخالف او مغاير لمنطق الواقع يعرقل بالضرورة عملية انتاج المعرفة . ان حركة الفكر لا تصل الى معرفة الواقع الا اذا خضعت للمنطق الذي يخضع له الواقع نفسه في تحركه . معنى هذا ان واقع الاختلاف بين هذين التطورين هو الذي يفرض على الفكر العلمي ضرورة اعتماد منطق آخر غير ذلك المنطق التجريبي . فاما ان يكون التطور الكولونيالي حرّا من اي قانون يتحكم بتحركه ، وفي هذه الحالة تستحيل معرفته ، لان تحرر تحركه من القانون يخرجه من دائرة العقل ، ورفع العقل ـ على حد قول ابن رشد ـ يبطل العلم ؛ واما ان يكون خاضعا في تحركه ، كتطور « مشوّه » بالذات ، لقوانين تتحكم بتحركه ، وحينئذ تصح معرفته وتصير ممكنة بمعرفة قوانينه . لكن العقبة المعرفية الاساسية التي تحول ، في هذه الحالة ، دون انتاج معرفته ، هي ارجاع هذه القوانين منه الى قوانين التطور الرأسمالي الامبريالي . فالقول انه الوجه

« المشوّه » من هذا التطور قول وصفي ليس فيه انتاج معرفة ، لا سيما انه يستند الى قول آخر هو ان التماثل قائم بين الاثنين ، والتماثل هذا في حد ذاته مانع لمعرفته ، اذ كيف الوصول الى معرفة الاختلاف ـ وان كان تشويها ـ اذا وضع التماثل البنيوي في البدء بينهما ؟ او كيف يمكن بالتماثل معرفة الاختلاف ؟ (الا اذا اعتبر الاختلاف هذا عرضا فكان التماثل جوهرا او اساسا لبنية الاثنين ، لكن هذا يمنعنا بالفعل من فهم خصائص التطور الكولونيالي ، ويضعنا في جهل من اسباب ما سبق عرضه من مجمل مظاهر الاختلاف الواقعي بين التطورين) . هذا التناقض هو التناقض نفسه القائم بين واقع تجريبي وصفي وبين شكل معالجته النظرية . فالقول بان التطور الكولونيالي تطور رأسمالي « مشوّه » هو قول وصفي لواقع تجريبي معين ، وهو ، في حد ذاته ، يدل على وجود الاختلاف في تأكيده وجود « التشوّه » . انما منطق التماثل في المنطق النظري الذي في ضوئه تجري عملية انتاج المعرفة من هذا الواقع التجريبي يمنع تحقق هذه العملية ، او يعرقلها ، لانه يقود الى تذويب الاختلاف الذي هو موضوع المعرفة .

ومهما يكن من امر هذا التناقض ، ففي اطار تلك العلاقة بين التماثل البنيوي ، يصير ضرورة وجود طبقة متوسطة تلعب في البنية الاجتماعية الكولونيالية الدور التاريخي الذي لعبته الطبقة المتوسطة في البنية الاجتماعية الرأسمالية ، وما الضرورة هذه سوى ضرورة هذا المنطق بالذات من التماثل ، ويصير ايضا ضرورة انتقال هذه البنية الاجتماعية الكولونيالية الى الرأسمالية ، حتى وان كان هذا الانتقال مستحيلا في منطق التطور التاريخي من هذه البنية الاجتماعية . لمفهوم « الطبقة المتوسطة » اذن ، في هذا الاطار ، طابع ايديولوجي يقف عقبة معرفية في طريق الوصول الى انتاج معرفة المنطق الداخلي من حركة التحرر الوطني . والعقبة المعرفية هذه تظهر ، في الحقل الايديولوجي من الصراع الطبقي في اطار هذه الحركة التحررية ، كنتاج من الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة ، اي للبرجوازية الكولونيالية ـ التقليدية والمتجددة ـ التي هي العقبة الطبقية التي تعترض عملية تحقق التحرر الوطني .

اما في اطار علاقة الاختلاف البنيوي التي تربط بنية علاقات الانتاج الكولونيالية بشكل تبعي ببنية علاقات الانتاج الرأسمالية في طور تطورها الامبريالي ، فان العلاقة الكولونيالية تتحدد بالضرورة كعلاقة داخلية بين هاتين البنيتين بشكل تخضع فيه الاولى في تطورها لسيطرة الثانية ، وتتميز منها في تبعيتها لها ، فتظهر حينئذ علاقة التبعية للامبريالية

على حقيقتها كعلاقة من التبعية البنيوية يستحيل فيها ان يكون للبنية الاولى استقلال عن الثانية ، الا بقطع معها هو بالضرورة تحويل لها من حيث هي بنية علاقات انتاج كولونيالية . ان وحدة العلاقة البنيوية بين البنيتين ، سواء في تكوّنها التاريخي ام في تطورها البنيوي ، تضع الاولى منهما في علاقة انتماء بنيوي الى نمط الانتاج الرأسمالي ، من حيث هي شكل تاريخي متميز منه . الا ان هذا الشكل المميز من الانتماء الى هذا النمط من الانتاج الرأسمالي لا يعني في اطار هذا الشكل المعقد من العلاقة البنيوية ، تماثلا مع هذا النمط من الانتاج ، بل اختلافا عنه هو تميز منه . والاختلاف هذا ناتج من طبيعة هذه العلاقة البنيوية بالذات من حيث هي علاقة سببية بنيوية (انظر مقال الاستعمار والتخلف ـ القسم الثاني) ، او سيطرة بنيوية . في هذا الاطار ، يستحيل ان يفهم منطق التطور الداخلي من البنية الاجتماعية الكولونيالية في ضوء منطق التطور الرأسمالي ؛ وعلاقة السيطرة البنيوية هي التي تمنع ذلك ، لانها تحدد الاول من هذين المنطقين بشكل يتميز فيه بالضرورة من الثاني في ارتباطه التبعي به . الا ان الاول لا يفهم في تميزه هذا بالذات الا في ضوء علاقته بالثاني ، والفارق شاسع بين استحالة فهم هذا المنطق في ضوء المنطق الآخر ، وبين ضرورة فهمه في ضوء علاقته به . وما الفارق سوى الذي بين التماثل والاختلاف ، ففي التماثل تنتفي العلاقة نفسها فتظهر في شكل علاقة خارجية من الاستقلال بين الاثنين ، وتتحول التبعية للامبريالية من تبعية البنية للبنية الى تبعية العنصر من البنية المستقلة للعنصر من البنية المستقلة الاخرى ، على اساس من التماثل بين البنيتين . اما في الاختلاف ، فالعلاقة هذه موجودة بالفعل لانها علاقة الكل بالكل ، اي البنية بالبنية ، في اطار سيطرة ضرورية لوجودها كعلاقة ، اي في اطار من التميز بين الطرفين لا وجود للعلاقة بينهما الا به وعلى اساسه .

على هذا الاساس من منطق الاختلاف في فهم العلاقة بين هاتين البنيتين من علاقات الانتاج ، يستحيل علينا القول بوجود طبقة متوسطة في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، اذا كان هذا القول يعني ان على الطبقة ، دون البرجوازية الكولونيالية ، ان تقوم بعملية الانتقال الى الرأسمالية ، لان هذه العملية قد تحققت بالفعل في ظل السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية نفسها ؛ الا انها تحققت في شكلها الكولونيالي الذي هو في حد ذاته مانع لتحققها ، من حيث هي عملية انتقال الى الرأسمالية . فالدور الطبقي الذي يعود ، في هذه العملية التاريخية ، الى الطبقة المتوسطة في اوروبا الغربية ، يعود اذن ، في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، الى هذه البرجوازية الكولونيالية بالذات ، وليس الى طبقة

متوسطة مزعومة ، اي الى طبقة اخرى تزعم ان الدور هذا دورها ، وان عملية الانتقال هذه ممكنة ، وانها لم تتحقق بعد. غير ان البرجوازية الكولونيالية قامت بهذا الدور بشكل اخر ، اي بشكل كولونيالي يمنع بالضرورة تكوّن الطبقة المتوسطة كطبقة مهيمنة ، بمنعه تحقق عملية الانتقال كانتقال الى الرأسمالية . ان استحالة وجود طبقة متوسطة في البنية الاجتماعية الكولونيالية كالطبقة المتوسطة التي وجدت في اوروبا الغربية ، في بدايات تكوّن علاقات الانتاج الرأسمالية ، ناتجة : اولا ، من ان عملية الانتقال الى الرأسمالية ليست في البنية الاجتماعية الكولونيالية مرحلة تاريخية لم تصل بعد اليها البنية هذه في تطورها التاريخي ، بل هي عملية قد تحققت بالفعل ، في شروط تاريخية متميزة ؛ وثانيا ، من ان الشكل الكولونيالي الذي تحققت فيه العملية هذه هو نفسه الشكل الذي يمنع باستمرار تحققها . وبتعبير آخر ، بقيام البرجوازية الكولونيالية بدور الطبقة المتوسطة في عملية الانتقال الى الرأسمالية ، ينتفي بالضرورة دور الطبقة المتوسطة في هذه العملية ، ويستحيل وجودها في البنية الاجتماعية الكولونيالية كطبقة مهيمنة ، كما ان الشكل الكولونيالي الذي تقوم فيه البرجوازية الكولونيالية بدورها الطبقي هذا ، يقطع باستمرار على الطبقة المتوسطة ، او قل على سائر الفئات الاجتماعية الاخرى غير الطبقة العاملة ، طريق التكوّن الطبقي ، في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، كطبقة مهيمنة ، لان تطور الانتاج الكولونيالي الذي هو شكل تاريخي متميز من الانتاج الرأسمالي ، ليس ممكنا الا في شكله المميز هذا كانتاج كولونيالي ، بسبب من تحركه الضروري في اطار العلاقة الكولونيالية . ثم ان المراحل التاريخية التي كان يمر بها تطور هذه العلاقة ، في تحدده بالتطور الامبريالي للرأسمالية ، هي ايضا مراحل تطور او تجدد من البرجوازية الكولونيالية المسيطرة . وما المرحلة التي تكونت فيها البرجوازية الكولونيالية المتجددة سوى آخر مرحلة مر بها تطور هذه الطبقة ، بفعل تطور العلاقة الكولونيالية ، او قل انها آخر مرحلة من تجدد هذه الطبقة بفعل تجدد هذه العلاقة . معنى هذا ان الطبيعة الكولونيالية التي تلازم دوما هذه البرجوازية ، سواء في حركة تكونها ام في حركة تجددها الطبقي ، هي التي تولّد باستمرار الشروط المادية التي تمنع تكوّن الطبقة المتوسطة كطبقة مهيمنة . فالبرجوازية الكولونيالية ـ باستثناء الطبقة العاملة ، اي الطبقة المهيمنة النقيض ـ هي وحدها دون غيرها الطبقة المهيمنة في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، ولا يمكن لاي طبقة اخرى ان تكون ، في هذا الاطار ، مهيمنة الا في شكل وجودها كبرجوازية كولونيالية . ان استحالة وجود الطبقة المتوسطة كطبقة مهيمنة في البنية الاجتماعية الكولونيالية تكمن في هذه الاستحالة

بالذات من وصول الانتاج الكولونيالي الى مرحلة التطور الرأسمالي . فالانتاج الكولونيالي ليس ، اطلاقاً ، مرحلة من تطور الانتاج الرأسمالي متخلفة عنه ، بل هو - كما سبق القول - من نمط الانتاج الرأسمالي الشكل الذي يستحيل فيه تطور الانتاج الرأسمالي كانتاج رأسمالي .
ان تطور الانتاج الكولونيالي اذن قائم بالضرورة في اطاره البنيوي هذا ، أي في اطار هذه الاستحالة بالذات ، بل هو - ان جاز التعبير - الوجود الفعلي لهذه الاستحالة التي به تتولد . لذا ، يمكننا القول ان تلك « الطبقة المتوسطة » في البنية الاجتماعية الكولونيالية اسطورة ولّدها منطق التماثل الذي ما يزال يتحكم بحركة العقل في فهم واقعنا الاجتماعي المتميز الذي يستلزم فهمه بالضرورة اعتماد منطق نظري اخر هو منطق الاختلاف نفسه .
ولسنا نريد من هذا القول ان ننفي الدور الذي لعبته هذه الاسطورة في حقل الممارسات الايديولوجية للصراع الطبقي داخل حركة التحرر الوطني - سواء أكان هذا الدور سلبيا ام ايجابيا - ، انما نريد ، في عملية انتاج المعرفة الخاصة بهذه الحركة التحررية ، ان ننقض الاساس الايديولوجي - اي الاساس الطبقي - من هذه الاسطورة ، بنقض الايديولوجية الطبقية التي على تربتها نبتت ، ومنها تغذّت في تحركها داخل حقل الممارسات الايديولوجية ، والتي هي ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية المسيطرة . فالنقض هذا ليس اذن نقضا ايديولوجيا ، وان كان نقضا ، او قل لانه نقض لهذه الايديولوجية الطبقية من زاوية نظر الطبقة الثورية النقيض ، بل هو الحركة التي بها تنتج المعرفة بنقض لهذا الاساس الايديولوجي الطبقي الذي يطمس المعرفة . وطمس المعرفة ممارسة ايديولوجية من الصراع الطبقي خاصة بالطبقة المسيطرة ، وانتاجها ممارسة ايديولوجية منه خاصة بالطبقة الثورية . في هذا الاطار اذن من تحرك الصراع الطبقي في حقله الايديولوجي ، تتحرك هذه العملية من انتاج المعرفة .

والجدير بالذكر هنا ان الاقتصاديين البرجوازيين الغربيين أنفسهم - من امثال ميردال ونرسك والمسؤولين عن التقارير الاقتصادية الصادرة عن الامم المتحدة ، كالتقارير السنوية الدورية التي تعالج ، مثلا ، التطور الاقتصادي الاجتماعي لبلدان الشرق الاوسط - يقرّون بغياب هذه الطبقة المتوسطة من البنية الاجتماعية الكولونيالية ، ويردّون الى هذا الغياب بالذات سبب الظاهرة التي يدعونها « التخلف » . واستنادا الى ما سبق من تحليل ، يسهل الردّ على هؤلاء الاقتصاديين بالقول ان ما هو عندهم سبب ، او بالاحرى ، ان ما يظهر لهم ، في ضوء ايديولوجيتهم الطبقية ، بمظهر السبب ، ليس في

الحقيقة سوى نتيجة تاريخية من عملية التغلغل الامبريالي ، اي من تكوّن العلاقة الكولونيالية التي هي بالفعل سبب تلك الظاهرة . ليس هذا البحث ، بالطبع ، مجال الخوض في هذا النقاش ، انما نود ان نشير بهذا الصدد الى ان مختلف الاجراءات السياسية والاقتصادية التي يقترحون لمعالجة هذه الظاهرة (كتحديد الملكية الزراعية ، او بشكل أعم ، تنظيم العلاقات بين الملاكين الزراعيين ومستثمري الارض الزراعية من رأسماليين - الخ -) تهدف في أساسها الى خلق هذه الطبقة المتوسطة الغائبة ، اي الى ايجاد الشروط المادية الضرورية لتكوّنها الطبقي . هذا الشكل من العلاج يستند الى فهم معين للانتاج الكولونيالي تتحدد فيه العلاقة بين هذا الانتاج والانتاج الرأسمالي كعلاقة تماثل بنيوي ، لانه يستند الى القول الضمني بامكان تكوّن الطبقة المتوسطة كطبقة مهيمنة ، أي كبرجوازية رأسمالية ، عليها ان تحل في السلطة محل البرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، كي تتم بالفعل عملية الانتقال الى الرأسمالية قبل ان يفوت الاوان ، ويصير الانتقال الى الاشتراكية الطريق التاريخي الوحيد لمعالجة ظاهرة « التخلف » . لكن هذا الشكل البرجوازي من العلاج ليس ممكنا اصلا - بغض النظر عن فاعليته او عدم فاعليته في حد ذاته - ، فدخول تلك « الطبقة المتوسطة » في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، في عملية تكوّنها الطبقي ، بفعل تلك الاجراءات السياسية والاقتصادية ، هو دخول لها - كما رأينا سابقا - في عملية تحولها الطبقي الى برجوازية كولونيالية متجددة . هذه العملية من التحول الطبقي تدل في حد ذاتها على أستحالة كون هذه الطبقة ، وعلى استحالة صيرورتها ايضا ، طبقة مهيمنة ، فحركة صيرورتها الطبقية هذه هي هي حركة صيرورتها برجوازية كولونيالية اي حركة تجدد طبقي من هذه البرجوازية المسيطرة .

خلاصة القول اذن ان عملية تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية تحول دون تكوّن تلك الطبقة المتوسطة التي عرفتها اوروبا الغربية كطبقة مهيمنة ، والتي هي البرجوازية الرأسمالية . فالطبقة المسيطرة في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية تتجدد بالضرورة كبرجوازية كولونيالية ، ولا يغيّر من جوهر طابعها الكولونيالي هذا ما يطرأ على تركيبها الطبقي من تغيّر يحدده التغير في مراحل التطور التاريخي للانتاج الكولونيالي في اطار علاقته بالانتاج الامبريالي . لهذا كله ، نجد في رفض مفهوم « الطبقة المتوسطة » ضرورة تدعونا اليها معالجة البنية الاجتماعية الكولونيالية في تميّزها ، ونجد ايضا ضرورة في نقضه ، فالاكتفاء بالرفض دون النقض يمسخ القضية ويحصرها في تفضيل ذاتي لعبارة على

اخرى ، وما القضية هذه في حقيقتها لفظية ، فالعبارة هنا مفهوم يحمل معرفة ، او شكلا منها ، يستند فيه الى اساس نظري ضمني ، له بالضرورة طابع ايديولوجي طبقي محدد . والاساس النظري الذي يستند اليه مفهوم « الطبقة المتوسطة » هو ، في نهاية الامر ، علاقة التماثل بين البنية الكولونيالية والبنية الامبريالية ، وهو الذي ننقض في رفض هذا المفهوم . فلدرء كل التباس ايديولوجي يمنعنا من فهم التميز في حركة التطور التاريخي للبنية الاجتماعية الكولونيالية ، لجأنا الى مفهوم البرجوازية الصغيرة نستخدمه في تحديد الوضع الطبقي الخاص بمختلف هذه الفئات الاجتماعية الواسعة التي تقع ، في الهرم الاجتماعي ، بين البرجوازية الكولونيالية المسيطرة ـ سواء أكانت تقليدية ام متجددة ـ ، وبين الطبقة العاملة . ولا مانع عندنا من استخدام عبارة كعبارة « الطبقات المتوسطة » ـ وربما كان الافضل القول « الطبقات الوسطية » ـ للاشارة الى هذه الفئات المختلفة ، سوى ان واقع أمر هذه الفئات في البنية الاجتماعية الكولونيالية مختلف تماما عنه في البنية الاجتماعية الامبريالية فهي في الاولى ، على الصعيد الاقتصادي ، اقرب بكثير من الطبقات الكادحة منها في الثانية ، بحكم طبيعة الانتاج الكولونيالي نفسه . فالتفارق الطبقي الواضح بين الطبقة العاملة وغيرها من الطبقات والفئات الاجتماعية الخاضعة لسيطرة البرجوازية الامبريالية لا نجده في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، بل نجد هنا تفارقا طبقيا « نسبيا » يتحرك دوما في اطار « نسبته » بشكل تظل فيه حركته ملجومة بين الطبقة العاملة وبين غيرها من الفئات الاجتماعية الخاضعة لسيطرة البرجوازية الكولونيالية المسيطرة . ان البنية الكولونيالية لعلاقات الانتاج هي التي تلجم حركة التفارق الطبقي هذه ، وما اللجم هذا بمرحلة تاريخية عارضة او عابرة ، بل هو الشكل البنيوي المميز لحركة التفارق الطبقي في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية . معنى هذا ان تطور الانتاج الكولونيالي في اطار استحالة صيرورته انتاجا رأسماليا يحد حركة التفارق الطبقي فيه ويمنعها باستمرار من ان تحرر بالشكل الذي هي فيه في الانتاج الامبريالي . والقوة التي تمنع تحول الانتاج الكولونيالي الى انتاج رأسمالي هي التي تمنع تحرر حركة التفارق الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية ليست ، في تميزها بالذات ، مستقلة عن علاقة التبعية البنيوية التي تربطها بالامبريالية ، بل انها تتجدد بهذه العلاقة في تحددها بعلاقات الانتاج الكولونيالية .

٢ ـ علاقة الإختلاف في حركة التفارق الطبقي بين البنية الإجتماعية الكولونيالية والبنية الإجتماعية الإمبريالية .

الاختـلاف في حركة التفـارق الطبقـي بـين البنية الاجتماعية الكولـونيالية والبنية الاجتماعية الامبريالية ليس اذن اختلافا كميا ، بل هو اختلاف بنيوي يجد اساسه في تلك العلاقة من السيطرة او التبعية البنيوية التي تربط هاتين البنيتين وتحددهما بشكل تتميز فيه الاولى من الثانية في تبعيتها لها ، وبحكم هذه التبعية بالذات . والشكل الرئيسي منه لا يظهر في طبيعة العلاقة بين طرفي التناقض الطبقي الرئيسي في كلتا البنيتين بقدر ما يظهر في طبيعة العلاقة بين مختلف العناصر الطبقية المكوّنـة لكل من هذين الطرفـين . فظهـور التناقض صارخ في واقعه الموضوعي بين الطبقة المسيطـرة والطبقـات الكادحـة في البنية الاجتماعية الكولـونيالية ، والهـوة سحيقـة بـين طرفيه لا نجدهـا في البنية الاجتماعية الامبريالية ، اذ ان « الطبقات المتوسطة » تحتل في هذه البنية مكان تلك الهوة بين القاعدة والقمة من الهرم الاجتماعي . ولئن كانت الحدود الطبقية واضحة المعالم صارخة بين طرفي التناقض ، فهي ليست كذلك بين العناصر المكوّنة لكل منهما . وهنا بالذات يكمن الشكل الرئيسي لذلك الاختلاف . لقد تمكنت الطبقة العاملة ، مع تطور الانتاج الـرأسمالي ، وبفعله ، من ان تستقل باكرا في ممارساتها الطبقية عن غيرها من الطبقات الاجتماعية ، وعن حلفائها الطبقيين أنفسهم ، كالبرجوازية الصغـيرة مثـلا . فمنـذ منتصف القـرن التاسع عشر ، وبشكل خاص منذ ايام حزيران الدامية من سنة ١٨٤٨ في باريس ، ظهرت الطبقة العاملة في استقلالها الطبقي هذا على حقيقتها الفعلية كالطبقة المهيمنة النقيض ، دون غيرهـا من الطبقـات الخاضعـة لسيطـرة الطبقـة المسيطـرة . امـا تطـور الانتـاج الكولونيالي ، فلقد حدد للتفارق الطبقي نوعا معينا من الحركة يحده ويلجمه ، او قل ان التناقض الرئيسي فيه ، بحكم تحدده في بنيته ، بعلاقـة التبعية البنيوية التي تربطـه بالامبريالية ، كان يتحرك بشكل كان فيه تحرّك التفارق الطبقي بين طرفيه يحد من تحرك التفارق الطبقي بين العناصر المكوّنة لكل من الطرفين ويلجمه ، فتولّد « الالتباس » في واقع التناقض نفسه الى حد صعب معه تحديد الطبيعة الطبقية للطـرف المسيطـر (أهـو الاقطاع ام البرجوازية الكبـرى ام البرجـوازية « الـوطنية » ام الصغـيرة ام « برجـوازية الدولة » الخ .) وللطرف النقيض ايضـا (أهـو البرجـوازية « الـوطنية » نقيض طبقـة الاقطاعيين ، ام الطبقة « المتوسطة » نقيض البرجوازية الكبرى التابعة للامبـريالية ، ام

البرجوازية الصغيرة ام الفلاحون ام الطبقة العاملة . . .) ، ووجدت الطبقة العاملة ـ بالطبع ـ صعوبة موضوعية في أن تستقل ، في ممارساتها الطبقية ، بتكوّنها الطبقي ، وفي ان تظهر ، بالتالي ، على حقيقتها الفعلية كالطبقة المهيمنة النقيض ، دون غيرها من حلفائها الطبقيين ، فكان لهذا « الالتباس » اثره التاريخي في تطور حركة التحرر الوطني . وما « نظريات » الدور القيادي الضروري للبرجوازية « الوطنية » او للبرجوازية الصغيرة سوى نسيج من هذا « الالتباس » بالذات . ونقل الالتباس من الواقع الى الفكر ليس بانتاج نظري ، انما هو الغموض الايديولوجي بعينه .

ليست القضية لفظية ـ كما قلنا ـ فالهم الذي قادنا في رفض مفهوم « الطبقة المتوسطة » والاخذ بمفهوم البرجوازية الصغيرة ، بعد التحفظ في استخدام مفهوم « الطبقات المتوسطة » ، هو الوصول الى تحديد الوضع الطبقي الفعلي لهذه الفئات الاجتماعية الواسعة التي تقع بين البرجوازية الكولونيالية المسيطرة وبين الطبقة العاملة . وفي رأينا ان مفهوم البرجوازية الصغيرة هو أقرب من المفهومين الآخرين الى تحديد هذا الوضع الطبقي . ومهما يكن من أمر هذه المفاهيم او الاخذ بأحدها دون الاخر ، فالقضية الاساسية هنا تكمن في تحديد طرفي التناقض الطبقي الرئيسي في البنية الاجتماعية الكولونيالية . فاذا وضحت علاقة التناقض هذه ، بطل الاشكال ووجدت القضية حلها . لقد كان همنا الاول اذن ، في ما سبق من تحليل ، الوصول الى تبيان هذه الحقيقة البدهية في ان علاقة التناقض الرئيسي في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية هي بين الطبقتين الرئيسيتين ، اي الطبقتين المهيمنتين النقيضين : البرجوازية الكولونيالية المسيطرة والطبقة العاملة . وكل طبقة او فئة اجتماعية اخرى لا يمكن اعتبارها مهيمنة ، حتى وان وصلت الى السلطة . فان هي امتلكت سلطة الدولة في شروط تاريخية معينة ، فان تجدد سيطرتها السياسية يقضي بضرورة تحوّلها الى طبقة مهيمنة ، ولا يكون لها ذلك في اطار تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة الا بتحولها الى برجوازية كولونيالية متجددة . في هذا الاطار البنيوي بالذات يمكن تحديد الوضع الطبقي لتلك الفئات الاجتماعية الوأسعة من البرجوازية الصغيرة ، فهي تتحدد في البدء اذن نفييا بعلاقتها بكل من طرفي التناقض الرئيسي كفئات غير مهيمنة . ومنطق وضعها الطبقي هذا هو الذي يتحكم بصيرورتها الطبقية ، وليس بوسعها الخروج منه ، فهي بالضرورة اسيرته . الا ان هذا التحديد النفيي لوضعها الطبقي ليس كافيا ، فهو يرسم الاطار البنيوي الذي فيه تتحرك من غير ان يكشف التعقد في بنيتها الطبقية . والتعقد هذا ناتج من عدم التجانس بين فئاتها المتعددة ، بل من التباين

بينها ، بحكم الوضع المختلف لكل منها في عملية الانتاج الاجتماعي العام .

يمكن القول ، بشكل سريع جدا ، دون التوقف عند هذه القضية التي تحتاج معالجتها الى دراسة مستقلة ، ان من البرجوازية الصغيرة فئات ـ كالحرفيين مثلا ، او صغار المزارعين والفلاحين ـ يتحدد وضعها الطبقي بارتباطها او بانتمائها الى انماط انتاج سابقة على الرأسمالية ، بقيت حية تتجدد في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، وبتجدد بنية هذه العلاقات بالذات ؛ ومنها فئات تكوّنت بتكوّن الانتاج الكولونيالي وتولدت بتولُّده ، فارتبط وضعها الطبقي بتطوره ، وكانت وليدة هذا النمط من الانتاج الكولونيالي لا من الانتاج السابق على الرأسمالية . الى هذه الفئات ينتمي قسم من التجار ومن اصحاب المهن الحرة والموظفين الخ . . . ومن هذه البرجوازية الصغيرة ايضا فئات اخرى ـ من امثال صغار الصناعيين ـ تكوّنت ، اما قبل تكوُّن علاقات الانتاج الكولونيالية ، مع بدء تكون نواة البرجوازية الوطنية التي قضى التغلغل الامبريالي على امكان تكونها الطبقي وتحولها الى برجوازية رأسمالية ، فظلت الفئات هذه بالضرورة ملجومة التطور بفعل تكون الطبقة المسيطرة وتطورها كبرجوازية كولونيالية ، واما في ظل علاقات الانتاج الكولونيالية نفسها وتحت السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية الكولونيالية المسيطرة .

لم نذكر مختلف هذه الفئات على سبيل الحصر بل على سبيل المثال لاظهار التعقد في تركيبها الطبقي وفي اختلاف العلاقة التي تربطها ، من فئة الى اخرى ، بطرفي التناقض الرئيسي في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، وبشكل عام ، بهذا النمط من الانتاج الكولونيالي الذي هو شكل تاريخي متميز من نمط الانتاج الرأسمالي . واختلاف العلاقة هذه من فئة الى اخرى من البرجوازية الصغيرة الكولونيالية لا بد من ان ينعكس بالضرورة ، في حقل ممارسات الصراعات الطبقية ، في مواقف طبقية مختلفة ، سواء من الطبقة المسيطرة ام من الطبقة المهيمنة النقيض ، اي من الطبقة العاملة ، حتى وان بدت هذه المواقف في الظاهر واحدة في شكل عداء طبقي صريح للبرجوازية الكولونيالية . فموقف الحرفيين العدائي من هذه الطبقة ـ كما نراه مثلا في مطلع القرن العشرين ، وكما يعبر عنه سيد درويش تعبيرا صادقا في أغانيه ـ يختلف عن موقف صغار الصناعيين « الرأسماليين » ، بل الاختلاف يصل الى حد التناقض بين الموقفين : فالاول ينطلق من موقع الحفاظ على نظام « الطوائف » والرجوع الى نمط من الانتاج سابق على الرأسمالية ، اي من موقع العداء للتطور الرأسمالي ، اما الثاني ، فينطلق من موقع طبقي آخر هو موقع الدفاع عن التطور

الرأسمالي وضرورة تحريره ، اذ هو موقع الفئة التي تطمح الى ان تصير برجوازية رأسمالية مسيطرة ، وترى بالتالي ، في سيطرة البرجوازية الكولونيالية التي كانت في ذلك الوقت تتكون ، بشكل رئيسي ، من كبار الملاكين الزراعيين ، قيدا يلجم تطورها الطبقي وتطور الرأسمالية نفسه .

ان الوضع الطبقي الواحد لمختلف فئات البرجوازية الصغيرة الكولونيالية ، من حيث هي غير مهيمنة ، يختلف اذن من فئة الى اخرى باختلاف العلاقة المحددة التي تربطها بعلاقات الانتاج الكولونيالية القائمة . ليس من الغريب ، في هذه الحالة ، ان تتنازع هذه الفئات ، في خضوعها للسيطرة الطبقية السياسية والاقتصادية والايديولوجية للبرجوازية الكولونيالية ، تيارات ايديولوجية متعددة متباينة تتراوح من الرجعية والاصلاحية الدينية الى الاشتراكية الطوبائية واليسارية المغامرة ، مرورا بالليبرالية البرجوازية والديكتاتورية العسكرية مع نوع من تقديس الدولة ـ ان جاز التعبير . هذا التعدد في التباين ، والتنقل من النقيض الى النقيض ، يدل في حد ذاته على العجز الجذري لأي من هذه الفئات عن أن تكون مهيمنة . ولنا عودة ، بعد ، الى هذه القضية .

٣ ـ القانون العام لتطور نمط الانتاج الكولونيالي

لكن الظاهرة التي تلفت النظر في وضع البرجوازية الصغيرة الكولونيالية هي التضخم النسبي في حجمها ، اي الحيز الكبير الذي تحتله في الهرم الاجتماعي بين القطبين الطبقيين الرئيسيين ، والذي لا يتلاءم تماما مع وضعها الطبقي كطبقة غير مهيمنة . لا شك في ان الطابع المهيمن لطبقة اجتماعية لا يقاس على حجمها العددي ، بل يتحدد بوضعها الفعلي في عملية الانتاج الاجتماعي ، فهي تمثل دوما ، في عددها الصرف ، أقلية اذا قيست بما ليس هي ووضعت ، بشكل مجرد ، وحدها في طرف ، وسائر الفئات الاجتماعية في طرف آخر . والطبقة العاملة نفسها لا تشذ عن هذه القاعدة ، وان كان التحالف الطبقي الذي تقوده ، بحكم وضعها الطبقي المهيمن في علاقات الانتاج القائمة ، يمثل الاكثرية الساحقة ضد الطبقة المسيطرة ، او التحالف الطبقي المسيطر . فمهما تضخم حجم البرجوازية الصغيرة ، بالنسبة لضآلة حجم الطبقة العاملة ، فان هذا التفاوت الكمي لا يقلب علاقة الهيمنة بين الطبقتين ، او لا يجعل من الاولى مهيمنة ويبطل الوجود المهيمن للثانية . المشكلة ليست في وجود هذا التفاوت الكمي ، بل في شكل تطوره التاريخي ، او على الاصح ، في الشكل الخاص الذي تتجدد به البرجوازية الصغيرة الكولونيالية في

علاقتها بطر في التناقض الطبقي الرئيسي ، اي في هذا الاطار من تجدد بنية علاقات الانتاج الكولونيالية .

ان عملية تحول فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة ، أو من الفئات الاجتماعية الواقعة بين الطبقتين الرئيسيتين ، الى بروليتاريا ، او بشكل عام ، الى اجراء ، هي عملية تاريخية ملازمة بالضرورة للتطور المتوسع للانتاج الرأسمالي ، لاسيما لتطوره الامبريالي . فعملية اعادة الانتاج المتوسعة لرأس المال تقود بالضرورة الى القضاء ، تدريجيا ، على ما تتضمنه البنية الاجتماعية الرأسمالية من أنماط انتاج سابقة على الرأسمالية متعايشة فيها . ان التوسع الضروري في اعادة انتاج رأس المال يتم اذن على حساب هذه الأنماط من الانتاج ، وبالقضاء عليها ، اي بتحويل الفئات الاجتماعية المنتمية اليها الى اجراء . بهذه العملية يزداد ، بالطبع ، حجم الطبقة العاملة ، ويقوى وزنها السياسي باحتدام التناقض ، في حقل الصراع الطبقي ، بينها وبين الطبقة المسيطرة ، وتظهر بالفعل على حقيقتها كالقطب الطبقي الجاذب اليه سائر الفئات الاجتماعية الخاضعة لاستثمار البرجوازية الامبريالية . فالتفارق الكمي بينها وبين هذه الفئات الاجتماعية يميل دوما ، في منطق حركته العامة ، الى ارجاح كفتها ـ ان جاز التعبير ـ على كفة هذه الفئات الحليفة موضوعيا ـ حتى وان هي ، اي الطبقة العاملة ، ظلت تمثل ، في واقع التحالف الطبقي هذا ، الاقلية العددية ـ ، لان المنطق العام لتطور الانتاج الرأسمالي هو تحويل كل من ليس من البرجوازية المسيطرة الى اجراء . وواقع التطور المتوسع للانتاج الرأسمالي دليل على تحرر هذا المنطق منه ، او قل تحرر تحققه في واقع هذا التطور نفسه[1] .

اما في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، فعملية تحرر تلك الفئات الاجتماعية الواسعة من انماط الانتاج السابق على الرأسمالية ، اي عملية تحولها الى بروليتاريا ، عملية ملجومة اصلا بتطور الانتاج الكولونيالي نفسه في اطار تبعيته البنيوية للامبريالية ، كما ان تحققها التاريخي الفعلي له دوما طابع نسبي . والنسبية هذه لا تعني مطلقا ان بين تحقق هذه

(١) لكن رأسمالية الدولة الاحتكارية تميل ايضا في تطورها الى الابقاء على قطاعات غير احتكارية متخلفة من الانتاج الرأسمالي . الا ان القانون العام ـ الميل العام ـ يظل يسير في اتجاه القضاء على علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية . التناقض الداخلي في الرأسمالية يدفعها الى ضرورة انتقالها الى الاشتراكية في الوقت نفسه الذي يمنعها من تحقيق هذا الانتقال .

العملية في اطار علاقات الانتاج الرأسمالية وتحققها في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية علاقة من التفاوت الكمي تجعلها خاضعة لمنطق واحد من التطور ، بلغ في الحالة الاولى حدا لم يبلغه بعد في الحالة الثانية انما هو سائر اليه او بالغه : بل هي تعني ، على العكس من ذلك ، ان هذه العملية التاريخية من التحول الطبقي تتم ، في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، على اساس ثابت من تجدد بنية هذه العلاقات ، اي انها تجري في افق مسدود يمنع بالضرورة تحررها . وما هذا الافق سوى الذي ترسمه بنية الانتاج الكولونيالي نفسه ، اي انه افق الاستحالة البنيوية لصيرورة هذا الانتاج انتاجا رأسماليا . فالمنطق العام الذي تخضع له العملية هذه في تحققها بالذات ، على عكس المنطق العام الذي يتحكم بتطور الانتاج الرأسمالي ، ليس منطق التحويل المعمم لكل من ليس من البرجوازية المسيطرة الى اجراء ، بل هو منطق العجز البنيوي عن القيام بهذا التحويل . ليس القصد من القول السابق ان هذه العملية التي هي ، في نهاية الامر ، عملية تكون الطبقة العاملة نفسها ، لا تتم في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، بل هي بالعكس واقع تاريخي ملموس ، ومن العبث نفيها ، انما هي تتم ، في هذا الاطار ، اي بفعل تطور الانتاج الكولونيالي ، على هذا الاساس بالذات من العجز البنيوي ، او قل على اساس من هذه الاستحالة البنيوية في تحققها . فهي اذن ، في تحققها التاريخي الفعلي ، تجد في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، ما يمنع تحققها . وبتعبير آخر ، ان عملية تحول الفئات الواسعة من البرجوازية الصغيرة الى بروليتاريا تتحقق ، بسبب من منطق التطور الخاص بالانتاج الكولونيالي ، بشكل يمنع تحققها ، لانها تتم داخل زمان من الانتاج دائري مقفل هو زمان الانتاج الكولونيالي . فحركة اعادة انتاج الرأسمال الكولونيالي ، على عكس حركة اعادة انتاج الرأسمال الامبريالي ، لا تخضع لمنطق التوسع غير المحدود[٢] ، بل لمنطق توسع محدود بالضرورة بعلاقة التبعية البنيوية التي تخضع الرأسمال الكولونيالي هذا باستمرار لسيطرة الرأسمال الامبريالي فتمنعه دوما من ان يقوم ، في تطوره ، بما قام به الرأسمال الامبريالي من التوسع بالقضاء على انماط الانتاج السابقة على الرأسمالية . لهذا نرى ان الانتاج الكولونيالي ، في تطوره القائم بالضرورة على اساس من استحالة صيرورته انتاجا رأسماليا ، اي في توسعه المحدود في بنيته ، يحافظ على هذه الانماط من الانتاج ويحتويها بشكل يمنعها فيه من ان تنتقل في تطورها الداخلي ، وبه ، الى نمط الانتاج الرأسمالي ، كما

(٢) الحد هو في الطابع الخاص لعلاقات الانتاج .

انها ، بدورها ، تمنعه ، في تجددها المستمر الذي يجد شرط امكانه التاريخي فيه (اي في الانتاج الكولونيالي نفسه) ، من ان ينتقل في تطوره الداخلي ، وبه ، الى نمط الانتاج الرأسمالي . فعلاقة التعايش التي تربط انماط الانتاج السابقة على الرأسمالية بنمط الانتاج الكولونيالي المسيطر في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، غير علاقة التعايش التي تربط ، في البنية الاجتماعية الرأسمالية ، نمط الانتاج الرأسمالي المسيطر بأنماط الانتاج السابقة عليه . في هذه البنية الاخيرة ، تقود سيطرة نمط الانتاج الرأسمالي الى ضرورة القضاء على هذه الانماط من الانتاج التي ، وان هي استمرت تتجدد في الواقع ، فالى أمد ، لأن منطق التطور الامبريالي للرأسمالية يحكم عليها بالزوال . أما في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، فهذه الأنماط من الانتاج السابقة على الرأسمالية ، في خضوعها لسيطرة نمط الانتاج الكولونيالي وفي تعايشها معه، تتجدد بتجدد علاقات الانتاج الكولونيالية نفسها بشكل لا يقودها فيه منطق تجددها في هذا الاطار الى ضرورة زوالها ، بل بالعكس ، ان هذا المنطق يتحرك في افق تأبدها . ولا يغير من طابع تأبدها هذا ما يطرأ عليها من تفكك نسبي وجزئي بسبب من التوسع المحدود للانتاج الكولونيالي ، اذ ان منطق هذا التوسع المحدود هو نفسه الذي يحدد منطق تأبدها . فحد التوسع من الانتاج الكولونيالي ليس حدا خارجيا ، اي انه ليس حدا خارجا عن بنية هذا الانتاج غريبا عنها ، بل انه فيها بالذات . وهنا يكمن اساس تميز الانتاج الكولونيالي من الانتاج الرأسمالي . فلو كانت العلاقة بين منطق هذين الانتاجين علاقة تماثل بنيوي ، اي لو كان المنطق الداخلي الذي يتحكم بتطور الاثنين واحدا ، لكان ، بالفعل ، ذلك الحد حدا خارجيا . انما العلاقة هذه ، كما سبق القول ، علاقة اختلاف بنيوي تظهر هنا في ان الانتاج الكولونيالي يجد في بنيته بالذات حد توسعه ، فتوسعه اذن محدود ببنيته ، وفي هذه البنية . من هنا اتى الاختلاف البنيوي بين علاقة التعايش التي تربط نمط الانتاج المسيطر في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، بأنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية ، وبين العلاقة نفسها في البنية الاجتماعية الرأسمالية . فلئن كانت البنية التي تحدد الطابع غير المحدود من توسع الانتاج الرأسمالي هي التي تحدد منطق الضرورة في زوال انماط الانتاج السابقة عليه والمتعايشة معه، في ظل سيطرته في البنية الاجتماعية الرأسمالية ، فان البنية التي تحدد الطابع المحدود من توسع الانتاج الكولونيالي هي التي تحدد منطق التأبد في تجدد هذه الانماط من الانتاج السابقة على الرأسمالية المتعايشة مع نمط الانتاج الكولونيالي في ظل سيطرته في البنية الاجتماعية الكولونيالية . في هذا الضوء بالذات يجب النظر الى ما يطرأ على

هذه البنية ، في حركة تجدد علاقات الانتاج فيها ، من هدم جزئي ومحدود لانماط الانتاج السابقة على الرأسمالية . فالحركة المحدودة من عملية الهدم هذه ليست في تناقض مع منطق التأبد في التجدد المستمر لانماط الانتاج هذه ، بل هي تؤكده ، لانها تتم في اطاره وعلى اساس من وجوده في منطق التوسع المحدود نفسه للانتاج الكولونيالي ، اي انها تجد في هذا المنطق بالذات حدودها البنيوية . ان العلاقة الكولونيالية التي تمنع ، في تحديدها تكون علاقات الانتاج الكولونيالية ، تكون البرجوازية كبرجوازية رأسمالية ، وتحدد بالتالي ضرورة تكونها وتطورها الدائم كبرجوازية كولونيالية ، هي التي تمنع الانتاج الكولونيالي من ان يتحرر في قضائه على مختلف انماط الانتاج السابقة على الرأسمالية المتعايشة في كنف سيطرته ، وهي التي تحدد له شكلا من التطور التبعي يقوده الى الحفاظ على تجدد هذه الانماط من الانتاج ، في عجزه البنيوي عن القضاء عليها . فعملية التجدد هذه لا تخضع اذن ، في امكانها النظري وفي تحققها التاريخي الفعلي ، لمنطقها الداخلي بقدر ما هي تخضع للمنطق الداخلي لتطور الانتاج الكولونيالي نفسه ، في تجدد بنيته بعلاقة تبعيتها للامبريالية . او قل بشكل آخر ، ان المنطق الداخلي لتطور الانتاج الكولونيالي ، من حيث هو منطق توسع محدود ، هو الذي يؤمن تحقق تلك العملية من تجدد انماط الانتاج السابقة على الرأسمالية ، حسب منطقها الداخلي نفسه . معنى هذا ان علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية تجد في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية شرط بقائها وامكان تجددها ، فهي اذن ، في حركة تجددها التاريخي ، وليدة تجدد هذه العلاقات الكولونيالية ، اي انها ، بتجددها في هذا الاطار ، نتاج تاريخي من تطور الانتاج الكولونيالي نفسه[1] .

وهنا ايضا نلمس وجها آخر من ذلك الاختلاف البنيوي بين منطق الانتاج الكولونيالي ومنطق الانتاج الرأسمالي .

قلنا ان بقاء علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية في اطار علاقات الانتاج الرأسمالية سائر الى زواله ، بحكم منطق الانتاج الرأسمالي نفسه ، من حيث هو منطق

(١) وهذا يلقي ضوءا على نتائج التفكك النسبي في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية في اطار الانتاج الكولونيالي : ان الفئات الاجتماعية التي تتحرر من هذه العلاقات السابقة بفعل هذا التفكك النسبي لا تتحول الى بروليتاريا بل الى عاطلين عن العمل . ولا يمكن اعتبار هؤلاء جيش احتياط للصناعة الرأسمالية كما في الانتاج الرأسمالي . لان البرجوازية الكولونيالية لا يتحكم بتطورها منطق التوسع الرأسمالي بل منطق اللجم الكولونيالي .

توسعه غير المحدود . فزمان تجدد العلاقات الاولى ليس اذن من زمان تجدد العلاقات الثانية ولا ينتمي اليه ، وان كان في علاقة تعايش معه . وما علاقته هذه به سوى علاقة الماضي بحاضر يتخطاه ، فما بقي في البنية الرأسمالية من علاقات انتاج سابقة عليها ليس من زمان حاضرها ، بل من زمان ماضيها ، وهو فيها من بقايا زمان ينقرض .

اما الوضع في البنية الكولونيالية ، فعلى عكس ذلك ، اذ ان زمان تجدد هذه العلاقات السابقة من الانتاج لا يتحدد ، في بنيته التاريخية ، اي في حضوره في زمان تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية ، كزمان تجدد لعلاقات انتاج سابقة على الانتاج الكولونيالي بقدر ما يتحدد كزمان تجدد لعلاقات انتاج سابقة على الانتاج الرأسمالي . فهو اذن ، في تلك البنية ، ليس غريبا عن زمان تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية ، بل هو منه ، كما انه ليس معه في علاقة هي علاقة حاضر البنية بماضيها ، بل في علاقة متميزة يتجدد فيها حاضر البنية بشكل يسمح فيه دوما بتجدد ماضي البنية ويولده ، لعجزه عن تخطيه ، فيستمر ماضي البنية حيا في علاقة تعايشه مع الحاضر ، ويصير من زمان البنية زمانا يتجدد في حاضرها بتجدد هذا الحاضر نفسه . هذا التعقد في بنية زمان البنية الكولونيالية يجد اساسه في منطق التوسع المحدود للانتاج الكولونيالي . فحركة تجدد تلك العلاقات من الانتاج السابقة على الرأسمالية ترتسم ، في امكان تأبدها ، في هذا المنطق بالذات ، بالشكل الذي ترتسم فيه ، في ضرورة زوالها وانقراضها ، في منطق التوسع غير المحدود للانتاج الرأسمالي . لذا ، كان من الخطأ القول ان تلك العلاقات من الانتاج هي ، في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، بقايا ماض ينقرض ، فهي ، بالعكس ، جزء مكوِّن من هذه البنية يتجدد بتجددها ، ويقوم ، في تأبده فيها ، على اساس من حركة تجددها . ان النظرة التجريبية الى واقع تفكك تلك العلاقات من الانتاج السابق على الرأسمالية في البنية الاجتماعية الكولونيالية هي التي تقود الى هذا الخطأ النظري لانها تستند في اساسها الضمني الى وضع الانتاج الكولونيالي في علاقة تماثل بنيوي مع الانتاج الرأسمالي ، وتقيس منطق الاول على منطق الآخر ، فيظهر مثله في شكل منطق من التوسع غير المحدود . في ضوء هذا المنطق التجريبي من التماثل ، تنفصل حركة تفكك تلك العلاقات عن الاطار البنيوي لتحققها التاريخي ، اي عن تحققها في اطار منطق التوسع المحدود للانتاج الكولونيالي الذي يرسم حدودها البنيوية بشكل تتحقق فيه بالضرورة ، في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، على اساس من نقيضها ، وبالتالي على اساس من تأبد تلك العلاقات السابقة من الانتاج نفسها .

اذا كان هذا هكذا ، وكان منطق التوسع المحدود للانتاج الكولونيالي يتضمن منطق التأبد في تجدد انماط الانتاج السابقة على الرأسمالية ، فان علاقة التعايش في البنية الكولونيالية بين نمط الانتاج الكولونيالي وبين هذه الانماط تتحدد اذن كعلاقة توالد مستمر متبادل ، في الاطار البنيوي الذي ترسمه سيطرة نمط الانتاج الكولونيالي . في هذا الاطار ، يتحدد الوضع الطبقي لفئات البرجوازية الصغيرة ، او للفئات الاجتماعية الواقعة بين الطبقتين الرئيسيتين في البنية الكولونيالية ، بشكل يظهر فيه طابع ثباته البنيوي ، على نقيض ما هو عليه في البنية الرأسمالية الامبريالية . فالميزة الاساسية للبرجوازية الصغيرة الكولونيالية يكمن في هذا الثبات البنيوي في وضعها الطبقي ، اكثر منها في تضخم حجمها العددي ، لان تضخم الحجم منها ليس في واقعه سوى نتيجة يولدها باستمرار ثبات وضعها الطبقي الذي هو ، في النهاية ، وليد منطق التأبد في تجددها الطبقي . وهذا المنطق بالذات هو الذي يمنعها من ان تسير ، في منطق صيرورتها الطبقية ، في خط الانحدار الضروري الذي يحدده منطق التطور الامبريالي للرأسمالية ، الى « برولیتاريتها » ، اي الى تحول فئاتها الواسعة الى اجراء .

لا شك في ان الرأسمالية ، هي ايضا ، تولد ، بشكل تناقضي ، في تطورها الاحتكاري نفسه ، فئات برجوازية غير احتكارية يرتبط مصيرها بمصير الاحتكارات ، وتتطور ، في خضوعها المستمر لسيطرة البرجوازية الاحتكارية ، بهذا التطور الاحتكاري المتزايد نفسه للرأسمالية . لكن هذا الواقع الفعلي المتناقض لا ينفي المنطق العام للتطور الرأسمالي ، من حيث هو منطق التوسع غير المحدود الذي يتضمن بالضرورة منطق القضاء على مختلف انماط الانتاج السابقة عليه . فالتطور الرأسمالي اذن يسير ، في ميله العام ، في هذا الخط الذي يرسمه منطقه الداخلي . وفي ضوء هذا المنطق بالذات يتحدد الوضع الطبقي للفئات المتوسطة التي ، وان هي كانت تتجدد ، او تتولد ، في جزء منها ، في صيرورتها الطبقية كفئات واقعة بين الطبقتين الرئيسيتين ، فانما هي ، في البينة الرأسمالية ، تتجدد ، او تتولد ، في اطار هذا المنطق العام للتطور الرأسمالي الذي يرسم برولیتاريتها كأفق ضروري لصيرورتها الطبقية. وهنا يكمن الاختلاف بين وضعها الطبقي في البنية الرأسمالية ووضعها الطبقي في البنية الكولونيالية . فاذا كان الثبات البنيوي ميزة اساسية لوضعها الطبقي في هذه البنية ، فهو ليس كذلك في البنية الرأسمالية . ونقصد بالثبات البنيوي هنا وضعا طبقيا خاصا تتحول فيه هذه الفئات من البرجوازية الصغيرة ، بشكل محدود ، الى اجراء ، في اطار هذا المنطق العام لتطور الانتاج الكولونيالي الذي

يرسم ، في حركته المحدودة ببنيته التي تحددها بنية العلاقة الكولونيالية ، حركة التأبد في تجدد البرجوازية الصغيرة كأفق ضروري لصيرورتها الطبقية . فالانتاج الكولونيالي ، بسبب من استحالة صيرورته انتاجا رأسماليا ، يسد على فئات هذه البرجوازية الصغيرة افق تحولها الى برجوازية رأسمالية ، ويمنع في الوقت نفسه تحقق منطق « بروليتاريتها » ، بسبب من عجزه ، في تطوره ، عن القضاء على علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية ، فيشل بهذا حركة التفارق في صيرورتها الطبقية ، ويجعلها تتحرك ، في تجددها الدائم ، في اطار ثباتها البنيوي ، اي في اطار ثبات بنيتها الطبقية .

ليس في هذا القول منا اي نفي لما يطرأ على فئات هذه البرجوازية الصغيرة ، او على بعض منها ، من تدهور لواقعها المعيشي الذي قد يكون في بعض الحالات اسوأ من الواقع المعيشي نفسه للطبقة العاملة : فهذا القول لا يتضمن وصفا لهذا الواقع التجريبي ، بل تحديدا نظريا ، او على الاصح ، محاولة للقيام بتحديد نظري للوضع الطبقي لهذه الفئات في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، وبالتالي ، لمنطق صيرورتها الطبقية في هذه البنية . ثم اننا لا نفهم تلك العملية من « بروليتارية » هذه الفئات على انها مجرد عملية تدهور لحالتها الاقتصادية في اطار وضعها الطبقي كفئات واقعة في عملية الانتاج الاجتماعي بين الطبقتين الرئيسيتين، بل على انها ـ كما هي في حقيقتها المفهومية ـ عملية تتحول بها الى أجراء ، اي تخرج ، او تتحرر بها من علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية . هذه العملية بالذات هي التي يعجز عن تحقيقها تطور الانتاج الكولونيالي ، بسبب من وقوعه الدائم في علاقة من التبعية البنيوية للامبريالية تمنعه من ان يقوم في منطق تراكمه نفسه ، بما يقود اليه بالضرورة منطق التراكم الرأسمالي ، في حركته العامة ، من القضاء على مختلف علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية . فحركة الصيرورة الطبقية للبرجوازية الصغيرة الكولونيالية تتحدد اذن ، في اطار هذا العجز الذي يتميز به الانتاج الكولونيالي من الانتاج الرأسمالي ، كحركة تأبد في تجددها الطبقي ، بشكل يبرز فيه عجزها الجذري عن الخروج من ثبات بنيتها الطبقية ، سواء في اتجاه الطبقة المسيطرة (بتحولها الى برجوازية رأسمالية) ، ام بوجه خاص ـ وطبيعي ـ في اتجاه الطبقة العاملة (بتحولها الى اجراء) . هذا الثبات البنيوي هو الذي يعطينا التفسير النظري لامكان تحقق تلك الظاهرة التاريخية الغريبة من وصول البرجوازية الصغيرة الكولونيالية ، بامتلاكها سلطة الدولة ، الى موقع السيطرة الطبقية ، برغم كونها طبقة غير مهيمنة . فما هو مستحيل في اطار تطور الانتاج الرأسمالي ، بحكم منطق هذا الانتاج الذي يتضمن بالضرورة منطق القضاء على علاقات

الانتاج السابقة على الرأسمالية ، وبالتالي منطق تحول الفئات التي تضمها العلاقات هذه الى اجراء - ، يصير ممكنا في اطار تطور الانتاج الكولونيالي ، بحكم منطق هذا الانتاج الذي يتضمن بالضرورة منطق التأبد في تجدد هذه العلاقات من الانتاج السابقة على الرأسمالية ، وبالتالي منطق الثبات البنيوي في الوضع الطبقي للفئات التي تضمها العلاقات هذه . غير ان تحقق هذا الامكان من وصول البرجوازية الصغيرة الكولونيالية الى السيطرة الطبقية ، في شروط تاريخية محددة من حركة الصراع الطبقي ، لا يدل على انها طبقة مهيمنة ، بل يدل ، بالعكس ، على ان ثبات بنيتها في صيرورتها الطبقية يولد عندها ذلك الوهم بامكان صيرورتها ، من حيث هي برجوازية صغيرة ، طبقة مهيمنة ، ويولد بالتالي ذلك الوهم بأن لها دورا تاريخيا يكمن في ضرورة قيادتها حركة التحرر الوطني ، اي في القضاء على بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، او بتعبير آخر ، على علاقة التبعية للامبريالية . لكن منطق الواقع غير منطق الوهم ، وان كان هذا يجد في ذاك اساسه المادي . فالبنية الطبقية من هذه البرجوازية الصغيرة ثابتة بثبات بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، وهي منها نتاج تاريخي تتولد بها وتتجدد بتجددها . معنى هذا ان بقاء البرجوازية الصغيرة ، سواء أكانت في السلطة ام خارجها ، مرتبط ببقاء علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية التي تتضمنها ، في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية ، وتولدها باستمرار في الحركة العامة نفسها التي تتجدد فيها بتجدد العلاقات الاخيرة هذه . ليس من الغريب اذن ، بل من الطبيعي ان تتخذ هذه البرجوازية الصغيرة ، عند استلامها السلطة ، اجراءات تهدف منها الى ايجاد - او ترسيخ - القاعدة الاقتصادية لسيطرتها الطبقية ، كمحاولتها مثلا تعميم الانتاج الزراعي الصغير بتفتيتها ملكية الارض ، (وهنا تكمن الميزة الرئيسية لاصلاحها الزراعي) ، او محافظتها ، في حقل التجارة والصناعة ، على القطاع الخاص ، في انشائها قطاع الدولة نفسه ، بشكل تضرب فيه قاعدة السيطرة الاقتصادية للبرجوازية الكولونيالية التقليدية من غير ان تقضي عليها تماما ، اي بشكل تسمح فيه بتطور القطاع الاول في حدود يرسمها له القطاع الثاني ، من غير ان يكون هذا عائقا لذاك ، ومن غير ان يسير تطور العلاقة بين القطاعين في افق ضرورة زوال الاول فيهما . فطبيعة هذه العلاقة ، في ظل سيطرة البرجوازية الصغيرة الكولونيالية ، تقضي بضرورة الحفاظ على علاقات من الانتاج تولد باستمرار فئات اجتماعية هي ، في اطار الحركة العامة لتطور الانتاج الرأسمالي ، سائرة بالعكس نحو بروليتاريتها الضرورية . وهنا ، في ممارسة السيطرة الطبقية بالذات ، يظهر الفارق الجذري بين طبقة مسيطرة هي

بالفعل طبقة مهيمنة، وبين طبقة مسيطرة هي غير مهيمنة : فالاولى تمارس سيطرتها الطبقية في الاتجاه نفسه الذي تسير فيه الحركة العامة لنمط الانتاج المسيطر في البنية الاجتماعية القائمة ، والذي يحددها ، في وجودها الطبقي في السلطة كطبقة مهيمنة ، اي في اتجاه القضاء على مختلف علاقات الانتاج السابقة عليه . وهذا هو المنطق الطبيعي للتاريخ الذي يفرض ضرورة كون الطبقة المسيطرة طبقة مهيمنة . اما الثانية ، فهي تمارس سيطرتها الطبقية في اتجاه معاكس للاتجاه الذي تسير فيه الحركة العامة لنمط الانتاج المسيطر في البنية الاجتماعية القائمة ، اي في اتجاه الحفاظ على علاقات الانتاج السابقة عليه[1] . وليس هذا المنطق الشكلي منطق التاريخ في حركته الفعلية ، ولا يسير التاريخ في عكس منطقه . فوجود هذه الطبقة كطبقة مسيطرة ، برغم كونها غير مهيمنة ، هو في حد ذاته ظاهرة غير طبيعية ، وليس تفسيرا لها قولنا مثلا انها استثناء من القاعدة العامة للتاريخ ، بل القول هذا ، بالعكس ، يمنعنا من تفسيرها . اذا كانت صيرورة البرجوازية الصغيرة طبقة مسيطرة ، استحالة في منطق التطور التاريخي للانتاج الرأسمالي ، فهي ليست كذلك في منطق التطور التاريخي للانتاج الكولونيالي ، بل هي فيه امكان ـ ولا نقول ضرورة ـ ، وليس في تحقق هذا الامكان خروج على ذاك المنطق الذي هو منطقه . معنى هذا ان صيرورة البرجوازية الكولونيالية طبقة مسيطرة تجد في منطق الانتاج الكولونيالي نفسه مبدأ تفسيرها ، لان هذا المنطق ، في تضمنه منطق التأبد في تجدد علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية ، يتضمنها بالضرورة كامكان فيه . فممارسة السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية الصغيرة الكولونيالية لا تسير ، في حفاظها على علاقات الانتاج هذه ، في اتجاه معاكس للاتجاه الذي تسير فيه الحركة العامة لتطور الانتاج الكولونيالي بقدر ما تسير في الاتجاه نفسه الذي يرسمه منطق هذا الانتاج المسيطر في البنية الاجتماعية الكولونيالية . وتوافق هذين المنطقين ، منطق سيطرتها الطبقية ومنطق هذا الانتاج ، يفتح في صيرورتها الطبقية افق

(١) ربما كان من الاصح القول ان السير في اتجاه معاكس للاتجاه الذي يسير فيه نمط الانتاج المسيطر هذا ، أي الكولونيالي ، انما هو من منطق هذا النمط بالذات بمعنى ان سيطرة النمط هذا تقضي بضرورة قضائه على الانماط السابقة عليه ، انما منطق تطوره ، من حيث هو تطور محدود ببنيته الكولونيالية ، يقضي بضرورة تأبيد علاقات الانتاج السابقة عليه . هذا التناقض هو في بنية الانتاج الكولونيالي : ان طابع سيطرته على انماط الانتاج الاخرى يكمن في عجزه عن السيطرة عليها . أي انه يسيطر عليها في تأبيدها لا في ازالتها .

تحولها الى برجوازية كولونيالية متجددة ، عبر عملية من التفارق الداخلي الطبقي يقود فيها فئات البرجوازية الصغيرة الى سابق وضعها الطبقي الذي لم تخرج منه اصلا ، والذي يحددها بالضرورة كفئات غير مهيمنة ، عاجزة عن القيام بعملية التحويل الضروري لبنية علاقات الانتاج الكولونيالية . فبهذه العملية الثورية وحدها يتم تحرير هذه الفئات الاجتماعية من اسر علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية . ان البرجوازية الصغيرة الكولونيالية عاجزة عن ان تقوم بهذه العملية من تحررها الطبقي ، حتى في شروط تحولها الى طبقة مسيطرة ، لان منطق سيطرتها الطبقية نفسه ، في توافقه مع منطق تطور الانتاج الكولونيالي ، يتضمن منطق تحولها الى برجوازية كولونيالية متجددة . فهو اذن منطق من التناقض المأزقي يحكم عليها ، في ممارسة سيطرتها الطبقية بالذات ، بالخروج من موقع السيطرة الطبقية ، ويقودها ، بفئاتها الواسعة ، الى خضوعها الضروري للسيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة المتجددة ، عبر تلك العملية من تفارقها الطبقي التي يتحول فيها ممثلوها الطبقيون في السلطة الى الفئة المهيمنة من هذه الطبقة المسيطرة . هذا المنطق من التناقض المأزقي هو الذي يسمح للبرجوازية الكولونيالية المتجددة بأن تمارس سيطرتها الطبقية الفعلية على البرجوازية الصغيرة - وعلى سائر الطبقات الكادحة - باسم هذه البرجوازية الصغيرة نفسها . معنى هذا ان المنطق الطبقي الذي تتحرر به البرجوازية الصغيرة الكولونيالية من السيطرة الطبقية "لبرجوازية الكولونيالية المسيطرة هو المنطق نفسه الذي يقودها بالضرورة الى البقاء في خضوعها المستمر لهذه السيطرة الطبقية . فحركة تجدد البرجوازية الكولونيالية كطبقة مسيطرة هي اذن نتيجة ضرورية لهذا المنطق من السيطرة الطبقية للبرجوازية الصغيرة الكولونيالية ، لان هذا المنطق ، في تحدده ، في امكان تحققه التاريخي ، بالقاعدة المادية لحركة التولد المستمر لعلاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية ، يتحدد بحركة تجدد علاقات الانتاج الكولونيالية . لهذا السبب يمكننا القول ان الشروط المادية التي تولد ، في اطار بنية علاقات الانتاج هذه ، امكان صيرورة البرجوازية الصغيرة الكولونيالية طبقة مسيطرة ، هي نفسها الشروط التي تولد ، في حركة تحقق هذا الامكان التاريخي ، ضرورة خروج هذه البرجوازية الصغيرة من موقع السيطرة الطبقية وبقائها في خضوعها المستمر لسيطرة الطبقة المسيطرة المتجددة . ولا مهرب لها من هذا المنطق الذي يرسم في صيرورتها الطبقية هذه الضرورة كأفق لذلك الامكان ، فيجعلها اسيرة مأزق هو مأزق وضعها الطبقي نفسه . فقدرها الطبقي هذا هو قدرها كطبقة غير مهيمنة ، وهو بالتالي يدفعها بالضرورة الى ربط تحررها الطبقي بتحرر الطبقة المهيمنة النقيض ، اي الطبقة

العاملة التي هي معها في طرف واحد من علاقة السيطرة الطبقية القائمة في اطار علاقات الانتاج الكولونيالية .

خلاصة عامة : الدور التاريخي للطبقة العاملة في حركة التحرر الوطني .

في ضوء ما سبق من تحليل ، يتحدد بوضوح دور الطبقة العاملة في حركة الصراع الطبقي داخل هذه البنية من علاقات الانتاج . والقول ان هذا الدور يكمن في القيام بثورة اشتراكية تقضي على علاقات الانتاج الرأسمالية ، ليس تحديدا نظريا ، انما هو تكرار لقانون كوني دون تحديد لوجوده المتميز . وتكرار القانون العلمي لا يتضمن اغناء للمعرفة ، فالاغناء يكمن في تحديد شكل التميز في الوجود التاريخي الفعلي من القانون الواحد الذي لا وجود له في الواقع الاجتماعي الا مميزا . لذا ، كان على الفكر النظري ان يعيد ، في كل حالة تاريخية معينة ، اكتشاف القانون الكوني الذي يعتمد في استكشافه الواقع . ان كونية القانون لا تحيط بالواقع الا بمقدار ما تتميز دوما في وجودها فيه ، فهي ليست وحدة تماثل ، بل وحدة اختلاف ، او على الاصح ، وحدة تخالف . والشكل المميز من وجود ذلك القانون الكوني في البنية الاجتماعية الكولونيالية هو ان على الطبقة العاملة ان تقوم - بسبب من تميز منطق الانتاج الكولونيالي - **بثلاث ثورات** هي في الحقيقة **ثورة واحدة** : الثورة البرجوازية والثورة الوطنية والثورة الاشتراكية . على الطبقة العاملة ان تقوم ، في الثورة الاولى ، بما عجزت البرجوازية عن القيام به من هدم حذري لمختلف علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية ، وتحقيق لعملية تراكم رأس المال بشكل يجعلها قادرة على ان تكون ما يستحيل عليها أن تصيره ، أي أن تكون بالفعل برجوازية رأسمالية . والعجز هذا ليس فيها صفة طبقية سلبية بقدر ما هو الطابع الموضوعي الخاص ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية . وعلى الطبقة العاملة ان تقوم ، في الثورة الثانية ، بما عجزت البرجوازية الكولونيالية التقليدية والمتجددة عن القيام به من تحرر وطني يقطع علاقة التبعية البنيوية للامبريالية . وكذلك العجز هذا ، هنا أيضاً ، ليس من منطق الانتاج الكولونيالي عرضاً ، انما هو منه ضرورته الداخلية . وعلى الطبقة العاملة ، في الثورة الثالثة ، أن تقوم بمهمتها الطبقية التاريخية الخاصة بها دون غيرها من الطبقات الاجتماعية ، أي بعملية الانتقال الى نظام الانتاج الاشتراكي . وحصر هذه المهمة بها لا يعني ، بالطبع ، نفي تحالفها الضروري مع طبقات وفئات اجتماعية معينة ، انما يشير الى

ضرورة دورها القيادي في هذا التحالف ، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض .

قلنا ان هذه الثورات الثلاث ثورة واحدة . معنى هذا ان بنية زمان الانتاج الكولونيالي ليست مركبة ، وان كانت معقدة ، اي انها لا تتكون من ازمنة ثلاثة تترابط في علاقة تتابعية تراكبية ، او في علاقة من التداخل باتت مهمات التحرر الوطني - كما يقال - في المرحلة الراهنة ، لا تنفصل فيها ، مثلا ، عن مهمات التحرر الاجتماعي ، فالقول بوجود التداخل لا ينفي وجود التعدد في الازمنة ، بل يؤكده . وهو يرصد ظاهرة الحركة التاريخية دون النفاذ الى منطقها الداخلي ، حين يكتفي منها برصد ما وصلت اليه ، في سيرها الضروري ، دون التساؤل عما يدفعها الى الوصول الى ما وصلت اليه ، اي دون التساؤل عن الآلية التي تتحكم بها . وهو يشير ، في الوقت نفسه ، الى التناقض الذي يقع فيه دوما الفكر التجريبي حين يقتصر ، في فهمه التاريخ ، على ملاحقة حركة التتابع من ظاهراته . الفكر التجريبي يلهث وراء الاحداث دون التمكن من معانقتها في نظرية تستخرج من الاحداث منطقها الذي تترابط فيه في حقيقتها على غير ما تظهر من تتابعها . لئن كان واقع التاريخ الحدثي يدل ، في ما يظهر منه لعين الرصد التجريبي ، على ان البرجوازية الكولونيالية ، سواء التقليدية منها ام المتجددة ، قد سارت بالفعل في درب التحرر الوطني والبناء الاقتصادي شوطا توقفت بعده عند فشلها عن السير في هذا الدرب الى منتهاه ، وان التداخل بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية صار ضرورة بعد هذا الفشل ، فان الفكر النظري ، في رصده منطق التاريخ ، يكتشف ان الفشل هذا ليس فشلا وقع حين حدوثه ، فارتبط بأحداث معينة كان نتيجة حدثية منطقية لها ، اي ليس عرضا في حركة حدثية ، او امكانا منها وقع - نعني تحقق - بسبب من ارتباط حدثي معين لو لم يكن لما كان هو ايضا ، او لكان غيره لو كان ارتباطه الحدثي غيره . ان هذا الفشل ، في حقيقته النظرية ، عجز بنيوي يجد اسباب ضرورته في بنية الانتاج الكولونيالي التي تتحكم بها بنية العلاقة الكولونيالية . فهو اذن ضرورة تاريخية قبل ان يصير امكانا حدثياً. بهذا المعنى يمكن القول أن حركة التاريخ هي الصيرورة الحدثية لضرورته . فالحدث صيرورة الضرورة في التاريخ امكاناً متعدداً . الفكر التجريبي يقدس العرض في حركة التاريخ باسم حرية الامكان فيها وتعدده . أما الفكر النظري - اي العلمي - فيضع العرض في موضعه من منطق الضرورة الذي يتحكم بهذه الحركة ، فيعقلن الامكان فيها . لذا ، قد تختلف اشكال ذلك الفشل باختلاف اشكال ارتباطه الحدثي ، انما واقعه الحقيقي يبقى متأصلا في ما قبل حدوثه ، اي في ضرورة بنيوية هي

التي تنتجه حدثا مرتبطا بأحداث او ظروف اخرى ليست منه مبدأ تفسيره ، لانها ، مثله ، تجد تفسيرها في تلك الضرورة البنيوية . فتداخل القضية الوطنية والقضية الاجتماعية مثلا ليس نتيجة حدثية لفشل البرجوازية الكولونيالية في حل القضيتين ، وان كان هذا ، في حركة التتابع الزماني ، سابقا على ذاك . وهو ، لانه سابق عليه ، يظهر لعين الفكر التجريبي بمظهر السبب ، فتنقلب علاقة التتابع الحدثي علاقة سببية تفسر التاريخ واحداثه . ان الفكر التجريبي يربط الاحداث بشكل يجعل فيه التتابع تسلسلا سببيا ، فيصير الحدث في التاريخ سببا . والسبب ، في الحقيقة ، ليس الحدث ، بل قانون البنية يتحكم بصيرورتها وبما تولده صيرورتها من احداث هي آثار هذه البنية . ان التداخل بين القضيتين قائم في حقيقته البنيوية ، اي في بنية الانتاج الكولونيالية ، قبل ان يكون في حقيقته الحديثة ، اي قبل ان يتكشف للوعي السياسي ظاهرة مرئية . بل يمكن القول ان الظاهرة هذه ما كان لها أن تصير حقيقة حدثية لم تجد في تلك البنية شرط وجودها . فآلية زمان الانتاج الكولونيالي واحدة معقدة لا يصح فيها فصل الثورة التحررية عن الثورة الاشتراكية ، لان الثورتين واحدة . ان العلاقة الكولونيالية من حيث هي علاقة تبعية بنيوية هي التي تحدد بالضرورة الثورة التحررية الوطنية ، في آليتها الداخلية ، كثورة اشتراكية ، والعكس بالعكس . ليس على الطبقة العاملة اذن ، في ممارستها صراعها الطبقي ، ان تقوم بدور طبقي آخر ليس لها ، الى جانب دورها الطبقي الضروري الذي تنفرد به من سائر الطبقات الاجتماعية ، او اضافة اليه . بل على العكس من ذلك تماما ، انها تقوم بدورها الضروري من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض ، في عملية التحرر الوطني ، فيما هي تقوم بدورها الطبقي نفسه في عملية الانتقال الى الاشتراكية . فدورها الطبقي في الحالتين واحد ، تحدده لها بالضرورة بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، في تحدد هذه البنية بالعلاقة الكولونيالية .

هذه هي الحقيقة النظرية الاساسية التي نستخلصها من كل ما سبق من تشعبات بحثنا . فالدور التاريخي للطبقة العاملة في تقويض علاقات الانتاج الكولونيالية وارساء القاعدة المادية للاشتراكية هو هو دورها التاريخي في القيام بالثورة التحررية الوطنية بقطعها علاقة التبعية البنيوية للامبريالية ، لان العملية الثورية من هذا القطع ليست في حقيقتها المادية سوى العملية الثورية نفسها من تقويض علاقات الانتاج الكولونيالية . لكن العملية هذه ، كأي ثورة اجتماعية ، اي كأي انتقال من نمط انتاج الى نمط انتاج آخر ، عملية تاريخية معقدة ، تمر بمراحل مختلفة تحددها حركة الصراعات الطبقية . ومن

الطبيعي جدا ، بل من الضروري ان تختلف مهمات العملية الثورية هذه باختلاف المراحل التي تمر بها ، الا ان وجود الاختلاف هذا لا يغير من جوهرها ، بل يرسم معالم التعقد في آليتها ، من حيث هي عملية تاريخية لا تنحصر في لحظة او مرحلة واحدة .

والبحث في تمرحل هذه الحركة التحررية هو موضوع مستقل سنعالجه في القسم الثالث من هذه الدراسة .

صيف ١٩٧٢

ملحق رقم (١)

الاستعمار والتخلف ـ القسم الاول ـ محاولة في فهم العلاقة الكولونيالية .

ان ربط هاتين الظاهرتين ـ الاستعمار و « التخلف »[1] يبدو لنا طبيعيا وضروريا . لقد اعتدنا ، في عملنا السياسي والنظري ، ان نجعل من الظاهرة الاولى علة للظاهرة الثانية ، وتأصل هذا الربط بين الاثنتين في وعينا الى حد لم نعد نجد فيه اي ضرورة اطلاقا للتوقف عند هذه المشكلة ، بل لم تعد هذه المشكلة تحثنا على التفكير الجدي ـ اي العلمي ـ بها ، لانها ظهرت لنا بداهة ، فانعدمت بظهورها البديهي كمشكلة . غير ان العقل العلمي يحذر البداهة ولا يقبلها الا اذا اثبتت فصارت حقيقة . فالحقيقة العلمية ليست في الظهور بل في الاثبات والتحقيق . وكثيرا ما تكون البداهة ، من حيث هي ظهور للحقيقة ، مشوهة لها ومخفية لبنيتها . وما اكتفى بالظهور البديهي الا عقل كسول خاف ان يسلك طريق الحقيقة واجتنب مخاطرها فشلّت بذلك حركته . والظهور اخفاء للحقيقة وان كان شكلا من اشكال وجودها . وهنا تكمن خطورته وفعاليته ايضا . اذا نحن قلنا مثلا ، ان الاستعمار سبب « التخلف » والموجد له ، كان قولنا هذا صحيحا . وصحة هذا القول باهرة الوضوح ، وفي ذلك نقطة الضعف في فكرنا . لقد بهرنا وضوح هذا الارتباط السببي بين الاستعمار و « التخلف » الى حد كاد ان يعمي به نظرنا . ليس المهم ان تلوك السنتنا هذه المقولة ، بل ان نتساءل عن كيفية هذا الارتباط وأسبابه البنيوية بين

(١) نشر هذا المقال في مجلة الطريق العدد ٨ سنة ١٩٦٨ .

ظاهرتين هما قاعدة مجتمعنا وجوهر تطوره التاريخي . ان المشكلة لا تكمن في تحديد الاستعمار كسبب « للتخلف » بل في تحديد **نوعية هذه السببية** التي تربط « التخلف » بالاستعمار . وحل هذه المشكلة لا يكون ممكنا اطلاقا عن طريق تدوين الواقع كما يظهر لنا ، بل عن طريق تبديد هذا الظهور وتخطيه نحو جوهر الواقع وبنيته . ولا يكون هذا الا بايجاد الادوات النظرية التي بامكانها وحدها ان تعطينا المعرفة العلمية للواقع في صيرورته . هذه الادوات النظرية هي ما نسميه بالمفاهيم ، وهي نتاج للنشاط النظري للفكر . اذا اردنا اذن ان نفهم « التخلف » فهما علميا وجب علينا ان نوجد الادوات النظرية التي بها يكون هذا الفهم . وبوجه ادق ، نود ان نؤكد في مطلع هذه الدراسة على ان فهم « التخلف » ، الذي هو واقعنا التاريخي ، لا يكون الا بايجاد نظرية « للتخلف » . وهذه النظرية العلمية لا يمكن ان تكون الا **نظرية ماركسية** . فنحن ننطلق في بحثنا هذا من نقطة اساسية ، وهي ان الفكر الوحيد الذي بامكانه ان يعطينا نظرية هذه الظاهرة **الشاملة** هو الفكر الماركسي .

وربما قيل ان في كلامنا هذا « دغماتيكية » تتنافى مع الفكر العلمي . ونحن ، بالرغم من ايماننا بصحة هذا القول ، لا نقدمه كحقيقة ثابتة ، بل كفرضية لا تصير حقيقة الا اذا اثبتت ، او بتعبير ادق ، كمنهج للتفكير عليه ان يثبت صحته بانتاج تلك المعرفة النظرية « للتخلف » .

قلنا ان الفكر الماركسي هو الفكر الوحيد الذي بامكانه فهم ظاهرة « التخلف » . ان حركة اثبات هذا القول ليست حركة شكلية ، بل هي حركة نشأة هذا الفكر الماركسي وتكونه ، انطلاقا من النظر في هذه الظاهرة المعقدة « للتخلف » والامبريالية . ان **ولادة** الفكر الماركسي عندنا ، او بتعبير اصح ، ان ولادة فكرنا الماركسي يجب ان تتحقق ضمن عملية معالجة هذه الظاهرة التاريخية . وهذا شرط رئيسي ، بل ضرورة مطلقة لتحقيق هذه الولادة ، لان عملية فهم « التخلف » هي عملية ولادة فكرنا الماركسي . وهذه القضية من اهم القضايا النظرية ، بل بلا مبالغة ، اهم قضية نظرية تعترض تطور الماركسية عندنا . لذلك رأينا من الضرورة ان نبدأ هذه الدراسة ببعض الملاحظات المنهجية .

اذا اردنا ان نحرر فكرنا ونجعله خلاقا ، اي قادرا على ان ينتج معرفة علمية ، وجب علينا القيام بما يمكن تسميته **بثورة منهجية** . ونقصد هنا بالمنهج كيفية حركة الفكر في اعتباره الواقع موضوعا له . لقد اعتدنا ان ننظر الى الواقع ، واقعنا ، من خلال فكر

متكون ، هو الفكر الماركسي ، نحاول تطبيقه على هذا الواقع بشكل ينسجم معه ، وفي الوقت ذاته ، بشكل يحافظ على امانتنا لهذا الفكر المتكون الذي تبنينا . والصعوبة في هذا النهج كانت تكمن في محاولتنا التوفيق بين الامانة لهذا الفكر والانسجام مع الواقع ، اي معرفته العلمية . ووجدنا الحل لهذه الصعوبة في نظرية التطبيق .

اذا نظرنا بدقة الى هذا المنهج التطبيقي رأينا ان المنطلق في معالجة الواقع هو الفكر المتكون ، لا الواقع في جدته وتعقده . وهنا يكمن خطأنا المنهجي الرئيسي ، لان تطبيق الفكر المتكون على الواقع الجديد لا يمكن ان يؤدي في نهاية الامر الى معالجة هذا الواقع نظريا ، اي الى معرفته ، بل الى ادخاله بالعنف في قوالب الفكر المتكون المحددة ، فاما ان تكون نتيجة عملية التطبيق صهرا للواقع التاريخي الجديد في قوالب الفكر المتكون وتماثلا معه ، وبذلك تكون قد انعدمت صيغة الجدة الرئيسية في هذا الواقع ، ونكون قد انتجنا جهلا له لا معرفة ، فتكون نتيجة عمليتنا ان اثبتنا عكس ما نريد اثباته ، اي عدم مقدرة هذا الفكر على استيعاب واقعنا التاريخي. والحقيقة غير ذلك ، فالفشل في فهم واقعنا التاريخي ليس فشل الفكر الماركسي ، بل فشل نظرية التطبيق في فهم هذا الواقع وهذا الفكر معا . ونظرية التطبيق في جوهرها مثالية وتجريبية : فهي مثالية لانها تفترض تماثل الفكر والواقع ، وتجريبية لانها تفترض تماثل الواقع على اختلاف حدوده الزمانية والمكانية وتفارقها . وهي بهذا تتباين مع المنهج الماركسي العملي والنظري وتبتعد عنه . فاذا كنا نريد فعلا ان ينشأ عندنا ولنا فكر ماركسي صحيح قادر على النظر الى الواقع نظرة علمية ، فعلينا الا ننطلق من الماركسية كنظام فكري متكون نحاول تطبيقه على واقعنا ، بل علينا ان ننطلق من واقعنا في حركته التكوينية . وهذا الانطلاق هو حركة تفكير في هذا الواقع التاريخي بالذات لا تتردد مطلقا في ان تضع موضع التساؤل أسس فكرنا المتكون **وضعا منهجيا** كي يكون بامكان فكرنا ان يتكون كفكر ماركسي . ان وضع فكرنا الماركسي المتكون موضع التساؤل هو الطريق الوحيد لتكون فكرنا الماركسي .

وهنا لا بد لنا من ان نوضح نقطة ربما دعت الى الالتباس : ان هذا النقد للفكر المتكون لا يقوم باسم فكر آخر مناهض له ، او باسم الرجوع الى ما يسمى بفكرنا الاصيل ، بل باسم الماركسية بالذات . والماركسية هي الفكر الوحيد الذي بوسعه ان يقوم بعملية النقد الذاتي بلا اي خوف ، لان النقد الذاتي هو القوة الدافعة لتطوره وحيويته ، بل فلنقل انه يكون الشكل الرئيسي لتطوره . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، لا بد من الملاحظة ان عملية النقد هذه ليست عملية شكلية بل هي هي حركة التفهم النظري

لواقعنا التاريخي . فمدى نجاحها مرتبط بمدى نجاح عملية انتاج النظرية الماركسية « للتخلف » .

اذا وعينا هذا المنهج ومنطلقه الجديد : (من الواقع الى الفكر في حركة نقد للفكر المتكون هي بناء للفكر الذي يتكون) ، زال تخوفنا من لجوئنا الى ماركس بالذات لمحاولة فهم الاستعمار و « التخلف » ، حتى وان ظهر لجوؤنا هذا الى ماركس كتناقض مع منهجنا . .

وهذا التناقض على كل حال حاصل هنا ، لاننا ، من ناحية ، لا يمكننا ان نفهم ماركس ، الذي نود الانطلاق منه لفهم « التخلف » ، الا من خلال الواقع « التخلفي » . ومن ناحية اخرى ، لا يمكننا ان نفهم هذا الواقع « التخلفي » الا من خلال الفكر الماركسي . اي بعبارة اخرى ، ان فهم ماركس ، كمنطلق لفكرنا ، لا يكون الا بفهم واقع « التخلف » ، وفهم هذا لا يكون الا بفهم ذاك ، فوجود الاول يفترض وجود الآخر ، والعكس بالعكس . وهذا التناقض الذي يظهر كحلقة مفرغة ليس تناقضا شكليا بل تناقضا ديالكتيكيا ، حركة تطوره ليست سوى عملية النضال من اجل انتاج نظرية ماركسية « للتخلف » اي من اجل ايجاد حل نظري ـ عملي « للتخلف » . فالتناقض بين هذا الفكر وهذا الواقع ، في شكل العلاقة بينهما ، موجود فعلا ونحن نقبل به . فهو تناقض واقعي ، لا منطقي شكلي ، وهو القوة الفعالة في عملية انتاج الماركسية « للتخلف » ، اي في عملية ولادة فكرنا الماركسي .

لن نطيل الكلام في التوسع في هذه النقطة المنهجية ، على اهميتها . ولنرجع الى نقطة البدء في دراستنا كي نحاول دعمها والتهيئة للقبول بها .

قلنا ان الجديد في منهجنا ، على قدمه ، هو في منطلقه ، اي الواقع لا الفكر المتكون . والطريف في الامر هو ان منطلقنا هذا هو منطلق ماركس بالذات ، ونحن لا نعدو التشبيه او التقليد في محاولتنا . ان فكر ماركس تكون في اساسه انطلاقا من نظر ناقد في نظام الانتاج الرأسمالي . فهو قبل كل شيء فكر غربي ، اي فكر تفهَّم ، في حركة بنائه وتكامله ، واقعا تاريخيا معينا هو الواقع الرأسمالي الغربي . وبتعبير آخر ؛ يمكننا القول بأن فكر ماركس ، ومن ثم جهاز المفاهيم الاساسية للماركسية هما ، دون شك ، نتاج مباشر للتجربة التاريخية الغربية الخاصة .

وهنا علينا ان نلاحظ ان هذا التحديد التاريخي لنشأة الفكر الماركسي وتكون اسسه الرئيسية لا ينفي مطلقا عن هذا الفكر صفة الكونية universalité فيه ، كامكان وكواقع

فعلي . فكونية هذا الفكر تكمن في كونه تحليلا علميا لظاهرة تاريخية محددة خاصة بالغرب : الرأسمالية . ذلك ان وجود الكونية دائما مميَّز spécifiée والتميُّز spécificité شرط اساسي لوجود الكونية . وهذا المبدأ النظري الاخير من اهم المبادىء النظرية الماركسية ، ان لم يكن اهمها . ونحن في طريقة فهمنا هذه لفكر ماركس ، وفي تحديدنا التاريخي لنشأته ولتكونه انما نخضعه لمبدأ اساسي من مبادئه النظرية ، يفرض علينا اطلاقا وبالضرورة رفض كل محاولة لتطبيق هذا الفكر على واقعنا . فالمحاولة التطبيقية ، كما قلنا ، تؤدي بنا حتما الى الفشل في فهمه وفي فهم واقعنا . زد على ذلك ان هذه المحاولة ترتكز في اساسها على جهل وانكار للمبدأ الماركسي الذي اشرنا اليه : وجود الكونية المميز . ان منهجنا اذن في اخضاع فكر ماركسي للمبادىء الماركسية منهج ماركسي بحت ، ونحن لم نصل الى هذه الضرورة المنهجية الا من خلال محاولتنا معالجة ظاهرة « التخلف » التاريخية .

كما ان علينا ان نلاحظ ايضا ان هذه الضرورة المنهجية تبدو كأنها سابقة للعملية النظرية لفهم « التخلف » مع انها في الواقع نتاج ضروري مباشر لهذه العملية . وبمعنى آخر ، اذا كان اخضاع فكر ماركس لنقد الواقع التاريخي « للتخلف » شرطا اساسيا لانتاج فكر ماركسي قادر على فهم هذا الواقع ، فهذا الشرط ، وان كان ، منطقيا ، سابقا على عملية معرفة « التخلف » ، فهو في الحقيقة نتاج لعملية هذه المعرفة . ونحن ان لم نكن قد وعينا بعد ضرورة هذا الشرط المنهجي ، فلاننا لم نع القيمة العملية لضرورة المعرفة النظرية « للتخلف » . وفقدان وعينا لضرورة هذه المعرفة النظرية له مدلوله التاريخي الكبير . ان السبب الرئيسي في عدم انتاجنا للنظرية الماركسية « للتخلف » راجع قبل كل شيء الى اننا لم ندرك بعد ، في عملنا السياسي ، اي في نضالنا ضد « التخلف » ، او بتعبير ادق ، في نضالنا الطبقي ضمن اطار « التخلف » ، ضرورة تلك النظرية . ان عملنا السياسي ، اي نضالنا الطبقي ، لم يفرض علينا بعد ضرورة إنتاج هذه النظرية . هذه الظاهرة لا بد أن تضيء لنا شكل عملنا السياسي ، أي شكل وجود النضال الطبقي عندنا ، وان تدفعنا الى مصارحة انفسنا بشكل علمي بعيد عن كل تفاؤل ديماغوجي ـ لأن الحقيقة العلمية وحدها مصدر التفاؤل الصحيح ـ بأن عملنا السياسي لم يبلغ تلك المعرفة النظرية . وبتعبير ادق ، ان عملنا « السياسي » عليه ان يصير سياسيا ، وذلك في حدود « التخلف » . هذا التحديد لعملنا السياسي كعمل لا سياسي يعكس مباشرة واقنا الطبقي المميز . لذلك يمكننا القول بأن عدم وجود نظرية ماركسية « للتخلف » هو في حد ذاته ظاهرة رئيسية من ظاهرات « التخلف » ، لا يمكن فهمها الا بفهم « التخلف » .

وهنا نرجع الى نقطة انطلاقنا الاولى : ان التحليل العلمي لظاهرة « التخلف » يجب ان يعتبر كمحاولة لتكوين فكر ماركسي يتحدد كنقـد « **للتخلف** » . اذا كانت معرفة « التخلف » نقدا للفكر الماركسي المتكون ، فنقد هذا الفكر انتاج لفكر ماركسي يتكوّن ـ ويتكونن s'universalise ـ في عملية نقد « للتخلف » هي **ثورة عليه** . ان عملية انتاج الفكر الماركسي كنقد « للتخلف » هي اذن عملية ثورية قبل ان تكون نظرية . او فلنقل بتعبير ادق ، ان العملية الثورية حركة واحـدة تنـاقضية تستـوي على صعيدين رئيسيين مختلفين : صعيد عملي وصعيد نظري ، وكل صعيد يحدد الآخر وهو بدوره محدد به ضمن الحركة الواحدة . وهذا الارتباط البنيوي بين الصعيدين يكفل للعمل النظريّ الابتعاد عن التأمل الميتافيزيقي المجدب ، ويوجهه نحو الهدف الثوري لكل عمل والذي هو تحويل الواقع . فالعمل النظري اذن ، في بنيته واساسه وهدفه ، عمل ثوري طالما هو غير منفصل عن الحركة الشاملة الثورية لتحويل الواقع . فهو يفقد ثوريته ، اي يصبح تأملا ، اذا انفصل عن الحركة الثورية ، اي اذا لم يعد المقصود منه تحويل الواقع . لذلك كانت عملية انتاج نظرية « التخلف » عملية ثورية ، لان هذه النظرية تتحدد هنا كنظرية للعمل الثوري ، اي كنظرية الثورة على « التخلف » داخل الحـركة التـاريخية للتطـور البنيوي « للتخلف » .

ان محور انتاج فكر ماركسي عندنا هو انتاج نظرية « للتخلف » ضمن حركة نقدنا له ، اي ضمن حركة عملنا الثوري كنضال طبقي مميز . ان الفكر النظري ينبني في حركة تحويل ثوري للواقع لا في معزل عن هذه الحركة وعن هذا الواقع . وهو لا بد اذن ان يعكس في بنيته بنية الحقل التاريخي الذي فيه ينبني . لذلك كان الاختلاف ممكنا ضمن نفس الوحدة الفكرية بين الفكر الماركسي الذي نحـن في صدده وبـين فكر ماركس بالـذات . وهـذا الاختلاف لا يعني مطلقا بالضرورة تناقضا او تنافيا متبادلا ، بل هو الشكل الوحيد لوجود الوحدة في شمولها وكونيتها كوحدة تاريخية محددة .

بعد هذه الملاحظات المنهجية السريعة التي رأيناها ضرورية ، سنحـاول البـدء في معالجة مشكلتنا . ومحاولتنا هذه ، لا بد ان يكون لها الحق في الخطأ قبل قول الصواب .

* * *

اذا اردنا فعلا ان نفهم ظاهرة « التخلف » ، لا بد لنا ان ننطلق في بحثنا من العلاقة الكولونيالية كعلاقة انتاجية اساسية بين نظامي انتاج مختلفين ، اي كعلاقة سيطـرة بـين

نوعين من البلدان مختلفين في بنيتهما الاجتماعية . ان التحديد النظري للعلاقة الكولونيالية ولحركة تطورها التاريخي شرط اساسي لتحديد « التخلف » نظريا . ان الارتباط بين الكولونيالية و « التخلف » ليس ارتباط تتابع زماني فقط ، بل هو قبل كل شيء ارتباط بنيوي . ان التأكيد على التتابع الزماني ، مع اهمال العلاقة البنيوية ، يؤدي مباشرة الى فهم خاطىء يفصل بين هاتين الظاهرتين ويجعل كل واحدة منهما خارجة عن الاخرى ، وبذلك يستحيل فهم علاقة السببية بينهما ، الا اذا اردنا ان نفهم السببية بشكل تجريبي ميكانيكي يبعدنا كثيرا عن الواقع التاريخي الذي نحن بصدده : ليست الكولونيالية سببا « للتخلف » لانها سابقة له زمانيا بل لان لها معه ارتباطا بنيويا يجعلها تسببه ، اي تنتجه باستمرار بحركة صيرورتها بالذات . والصعوبة ليست في التأكيد على وجود ارتباط بنيوي بين هاتين الظاهرتين ، بل في تحديد شكل هذا الارتباط تحديدا علميا . ان الصعوبة تكمن في تحديد نوع السببية الخاص الذي يربط بين الكولونيالية و« التخلف » .

اذا كان فهم العلاقة الكولونيالية شرطا لفهم « التخلف » ، وجب علينا ان ننطلق من ماركس ، لان في مؤلفات ماركس ، وخاصة في كتاب « رأس المال » ، ملاحظات قيمة ، ربما ساعدتنا على معالجة مشكلتنا .

وهنا نتوقف لنقوم بملاحظة هامة تتعلق بطريقة قراءتنا لماركس . ان ماركس لا يعالج مشكلة الكولونيالية كمشكلة قائمة بذاتها ، بل هو يتطرق اليها بشكل عرضي تفرضه عليه ضرورة دراسته للرأسمالية . ان الهم النظري الرئيسي لماركس هو تحديد القوانين العلمية لتطور الرأسمالية التاريخي . فهو اذن لا يتعرض للكولونيالية الا لتوضيح بعض الوجوه في تطور الرأسمالية . وبعبارة اخرى ، ان ماركس يبحث في الكولونيالية من وجهة نظر الرأسمالية . اما نحن ، فلا بد لنا ان نعالج المشكلة من وجهة نظر مختلفة تماما ، اي من وجهة نظر الكولونيالية لا الرأسمالية . ان سيرنا النظري في هذه المشكلة معكوس اذن بالنسبة لسير ماركس النظري . فنحن لا نعتمد ، في بحثنا هذا ، على ماركس ، ولا نتطرق بالتالي الى التكلم عن الرأسمالية الا بمقدار ما يساعدنا ذلك على فهم الاستعمار و « التخلف » . فخط فكرنا في ابعاده لا بد اذن ان يتقاطع مع خط ماركس الفكري ، ولا بد ان يكون بين الخطين نقطة التقاء . الا ان اتجاه البحث مختلف لانه يهدف الى واقع مختلف . ومع ان واقع الكولونيالية واحد ، الا انه يختلف باختلاف وجوده التاريخي . فهو في البلد المستَعمر « المتخلف » غيره في البلد الرأسمالي الاستعماري . وهذا الاختلاف في واقع الكولونيالية يؤدي بالضرورة الى اختلاف في النظر اليه . لذلك كان الاختلاف بين

ماركس وبيننا ، حول مشكلة الكولونيالية ، ممكنا . بل هو حاصل بالضرورة اذا ما حافظنا على شيء من الدقة العلمية في عملية تفكيرنا . الا انه تعميق وتوحيد اكثر منه تناقض وتخطي[1] .

ان ماركس ومن بعده لينين ، يعتبر الكولونيالية بشكلها العام ضرورة تاريخية لتطور الرأسمالية ذاتها . بل هو ، اذا صح القول ، ينظر اليها كضرورة تاريخية ومنطقية في الوقت ذاته . معنى ذلك ان الرأسمالية في حركة تطورها التاريخي ، تميل بالضرورة الى التوسع اللانهائي ، ان عن طريق الاستعمار المباشر للبلدان الخارجة عن نطاقها ، او عن طريق السوق الخارجية كسوق عالمية لها . وهذا الميل التوسعي هو ضرورة ملازمة لحركة صيرورتها ،وعدم تحقيق هذه الضرورة في بعض الظروف بشكل ملائم لا ينفي مطلقا وجودها ، بل يوضح بشكل خاص كيف ان تطور الرأسمالية في هذه الظروف يعجز عن تحقيق ضرورته المنطقية الواقعية هذه ، كما كانت الحال في المانيا . وهنا يكمن السبب الرئيسي للحروب الامبريالية .

لقد حدد لنا ماركس الاسباب التي دفعت الرأسمالية بالضرورة الى تطورها الكولونيالي ، لكنه لم يحدد لنا ، بل لم يتساءل مطلقا عن الاسباب التي اتاحت لضرورة

(١) ربما قيل : انك تعتمد على ماركس وتنسى لينين ، مع ان لينين حلل الاستعمار ووجد فيه الميزة الرئيسية لرأسمالية القرن العشرين . لقد حلل ظاهرة ما عرفها ماركس ، وتناسيه غير جائز بتاتا ، وخاصة من قبل من يريد معالجة مشكلة الاستعمار و « التخلف » . وربما قيل ايضا : انك في تناسيك لينين تفصل الماركسية عن اللينينية وهذا هو الخطر الرئيسي في منهجك . فالفصل بين الاثنتين تشويه للاثنتين وتحريف لهما ، وهذا ما لا يمكن ان يقبل به فكر ماركسي صحيح .

ان الرد على هذا المأخذ ممكن وبسيط : اننا لا نحاول اطلاقا فصل لينين عن ماركس . الا اننا نؤكد ان لينين ، خاصة في كتابه الرائع « الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية » ، يطور فكر ماركس ضمن الخط الفكري الذي عالج فيه ماركس الرأسمالية وتعرض فيه الى الكولونيالية ، أي انه يعالج الاستعمار من وجهة نظر الرأسمالية ، كتطور تاريخي ضروري لها . ونحن ان لم نذكر لينين الا قليلا ، فذلك راجع الى أننا ، حول هذه النقطة بالذات ، لا نفصل بينه وبين ماركس ، بل بالعكس نجد فيه امتدادا طبيعيا لصاحب « الرأسمال » . وليس همنا في بحثنا هذا دراسة مؤسسي الماركسية انفسهم بل نحن نستعين بهم في فهم واقعنا التاريخي . لذلك كان من الطبيعي ان لا نورد نصا الا بقدر ما يوضح هذا النص الواقع « التخلفي » ، موضوع بحثنا . فهدفنا الواقع على ضوء النص لا النص في ذاته .

التطور الكولونيالي للرأسمالية ان تتحقق فعليا . هذا الامر طبيعي جدا في منطق تفكير ماركس وفي منطق نشأة هذا التفكير وتكونه ، لان البحث عن هذه الاسباب الاخيرة كان لا بد ان يؤدي بماركس الى ضرورة تحليل البنية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان التي استُعمرت ، وخاصة في علاقتها التاريخية مع البنية الرأسمالية . ولم يكن لماركس ان ينحو هذا المنحى الفكري لان همه الرئيسي انحصر في تحليل الرأسمالية ، ولان ـ **وهذا هو السبب الاهم** ـ التطور النظري لهذا التحليل لم يكن يفرض مطلقا معرفة قوانين تطور البنية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان المستَعمرة . ان تطور النظرية له ضرورته ، وهو يخضع لمنطق داخلي لا علاقة له بالارادة الفردية . وهذا لا يعني مطلقا فصله عن الواقع واستقلاله التام عنه ، بل بالعكس ، انه ، في حدود استقلاله النسبي محدد بما يمكن تسميته بالحقل الفكري ، اي بمجال نشاط الفكر الذي هو الواقع التاريخي في بنيته وصيرورته . لم يكن لنظرية الرأسمالية ، في حركة تكوّنها ، وبالشكل الذي انتجها ماركس ، اي امكانية واقعية لتأخذ بعين الاعتبار بنية البلدان المستعمَرة في تميُّزها ، لان ذلك لم يكن ضروريا لتكوّنها . وسبب هذه الاستحالة النظرية ليس نظريا بل تاريخيا . لان الرأسمالية في حركة توسعها الكولونيالي وتوحيدها لاول مرة في تاريخ العالم ، كانت القوة المحركة للتاريخ ، الفاعلة له ، وما كانت بقية البلدان الا حقلا للتاريخ تُفعل به لا تفعَله . فالرأسمالية اذن لم تكن تتأثر ، في حركة صيرورتها ، بتأثيرها في بنية البلدان التي كانت تمتد اليها وتحولها . او بتعبير ادق ، اذا كانت الرأسمالية تُحدث تحويلا جذريا في بنية البلدان التي كانت تُخضعها ، فالتحويل الذي كان يحدث في بنية الرأسمالية نتيجة لحركة توسعها التاريخية ، لم يكن بالمعنى الصحيح تحويلا ، لانه لم يكن الا تحقيقا تاريخيا للامكانيات الواقعية لصيرورة الرأسمالية . ان انتقال الرأسمالية ، في حركة تطورها الى مرحلة الاستعمار ، لا يمكن اعتباره تحويلا ، بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، في بنية الرأسمالية ، لانه تحقيق لامكانية تحدد الرأسمالية في جوهرها . فالرأسمالية ليست رأسمالية اذا نزعنا عنها هذه الامكانية . اما التحويل الذي تحدثه الرأسمالية في بنية البلدان المستعمرة ، فلا يمكن اعتباره مطلقاً تحقيقاً لامكانات تطور هذه البلدان وصيرورتها . بل هو قبل كل شيء **ايقاف** لحركة تطورها ضمن منطق صيرورتها الداخلي ، وبالتالي **تغيير** في الخط التاريخي لتطورها ، وانعطاف في افق صيرورتها . انه انطلاق جديد لتاريخ هذه البلدان على ارض جديدة ، ضمن بنية زمانية ـ مكانية جديدة . وما كان لماركس ان ينتبه ، في انتاجه لنظرية الرأسمالية ، لبنية هذه الصيرورة ، لان هذه البنية ما بدأت ترتسم

وتتحدد في تميُّزها الا بعد الحروب التحررية . وطوال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، بقي تطور الرأسمالية يخضع لقوانينه الخاصة به ، بمعزل ، ان صح القول ، عن صيرورة البلدان المستعمرة ، لان هذه الصيرورة لم تكن ، بمعنى معين ، الا امتدادا لصيرورة الرأسمالية وتطورها الخاص .

اما وعلى اثر الحروب التحررية التي بها دخلت الشعوب المستعمرة حقل التاريخ بعد ان كانته ، اي بعد ان صارت تفعل التاريخ بعد ان كانت تنفعل به ، صار من المستحيل عزل صيرورة الرأسمالية عن صيرورة البلدان التي تتحرر ، وصار من الممكن اعتبار علاقة الصيرورتين ، ضمن وحدتهما التناقضية ، اي الدياليكتيكية ، علاقة تحويل متبادل ضمن حركة صراع واحدة . وهكذا بامكاننا ان نقول بأن نظرية « التخلف » التي نحن بصددها ضرورة عملية لدفع هذا الصراع ، وهي لم تتحدد امكانيتها الا بدخول الشعوب المستعمرة التاريخ . **فهي اذن وجه آخر لنظرية الرأسمالية ،او فلنقل انها تحديد لوجود الرأسمالية في آثارها effets التاريخية .**

الى جانب التحديد العام للاستعمار في جوهره ، كضرورة تاريخية لتطور الرأسمالية ، نجد في « كتاب الرأسمال » ملاحظات عديدة يعالج فيها ماركس هذه العلاقة الكولونيالية من زوايا مختلفة ، ولكن دائما من خلال حركة الانتاج الرأسمالي . ونحن لا نريد حصر كل ما كتبه ماركس حول هذا الموضوع بقدر ما نود الاعتماد على بعض ملاحظات هامة تساعدنا على تحديد العلاقة الكولونيالية كعلاقة انتاج ، من وجهة نظرنا الخاصة . وما تحديد هذه العلاقة الا محاولة لتحديد صيرورة البلدان المستَعمرة في تميزها .

ان العلاقة الكولونيالية تظهر ، قبل كل شيء ، في تبعية المستعمرات تبعية اقتصادية تامة للبلدان الرأسمالية الاستعمارية . هذا الوجه هو الوجه المعروف من هذه العلاقة الانتاجية الخاصة . يقول ماركس ، في معرض حديثه عن التجارة الخارجية للرأسمالية وضرورتها ما يلي :

« ان الصناعة الميكانيكية ، بهدمها عن طريق المزاحمة لليد العاملة الاصيلة indigène في الاسواق الاجنبية ، تحول هذه اليها . فهكذا كانت الهند مضطرة ان تنتج القطن والصوف . . . الخ لبريطانيا العظمى » . ثم يتابع قائلا : « ان تقسيما جديدا عالميا للعمل ، فرضته المراكز الرئيسية للصناعة الكبرى ، يحول بهذه الطريقة قسما من الكون الى حقل انتاج زراعي للقسم الآخر الذي يصير فعلا حقل انتاج صناعي » . (الرأسمال

ـ الكتاب الاول ـ الجزء الثاني ـ ص ١٣١ ـ ١٣٢ ـ طبعة فرنسية ـ باريس ـ المطبوعات الاجتماعية . اننا سنعتمد طوال هذه الدراسة هذه الطبعة الفرنسية للرأسمال) .

هذا الوجه من العلاقة الكولونيالية معروف جدا ، ولا حاجة للتأكيد عليه ، غير اننا نود لفت النظر الى نقطة لا تخلو من الاهمية ، خاصة بالنسبة للتطور اللاحق لدراستنا . ان تقسيم العمل تقسيما عالميا يفترض وجود العالم كوحدة عضوية ، اجزاؤها ، على اختلافها وتباينها ، مترابطة ومتداخلة . فمصير كل جزء من هذه الوحدة يتحدد بمصير الكل ويحدده في الوقت ذاته . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، لا بد ان نلاحظ ان هذه الوحدة ، وان كانت تظهر كقاعدة ينطلق منها تطور العلاقة الكولونيالية ، هي في الحقيقة نتيجة تاريخية لهذه العلاقة كعلاقة انتاج ، اي انها نتيجة تاريخية لحركة تطور الرأسمالية . ان الرأسمالية الغربية هي التي وحدت العالم وتاريخه بتوحيدها للسوق الخارجية كسوق لمنتوجاتها الصناعية . ان الرأسمالية الغربية ، بربطها صيرورة البلدان المستعمرة بحركة تطورها التاريخي ، ربطت في الوقت ذاته صيرورتها بحركة التطور التاريخي لهذه البلدان . فهي قد قيدت تاريخها بتاريخ مستعمراتها حين هي قيدت تاريخ هذه بتاريخها . هذا الترابط الداخلي البنيوي بين الصيرورتين جعل من تاريخ الانسانية حركة لكل متماسك يصعب فيها العزل والفصل . فان حدث هذا الفصل فعن ضرورة منهجية اكثر منها واقعية ، يفرضه تحديد صيرورة بلد معين داخل هذه الصيرورة الكلية . فوجود الكل شرط رئيسي لحدوث هذا الفصل الذي ليس ممكنا الا داخل الكل . لذلك صار من المستحيل تحديد بنية صيرورة البلدان المستعمرة في ذاتها الا داخل العلاقة الكولونيالية . وهكذا اصبح ما كان ممكنا قبل هذه العلاقة مستحيلا بعدها . وهذا هو الجديد في بنية تاريخ هذه البلدان .

اذن ، ميزتان للعلاقة الكولونيالية اظهرهما لنا هذا النص لماركس : العلاقة الكولونيالية كعلاقة تبعية اقتصادية ، ثم الوحدة التاريخية للعالم كمنطلق لهذه العلاقة وكنتيجة لها .

هناك وجه آخر لهذه العلاقة تعرض اليه ماركس في كلامه على التجارة الخارجية من غير ان يهدف الى تحليله في ذاته ، وخاصة من حيث خطورته البالغة على مستقبل البلدان المستعمرة الاقتصادي . وهذا الوجه ذو اهمية كبرى ، لانه لا يزال يميز شكل العلاقة الانتاجية بين البلدان « المتخلفة » والبلدان الرأسمالية . يقول ماركس :

« . . . وكذلك فان اتساع التجارة الخارجية التي كانت في بدء نظام الانتاج الرأسمالي قاعدة له ، صارت نتيجة لهذا النظام بفعل تقدم الانتاج الرأسمالي . ويرجع سبب هذا التقدم الى الضرورة الكامنة في صلب هذا النظام ، في ان يجد له دائما سوقا اوسع . . .

ان بامكان رؤوس اموال موظفة في التجارة الخارجية ان تعطي معدل ربح اعلى ، لان المزاحمة هنا حاصلة مع بلاد تسهيلات الانتاج البضاعي فيها اقل . فيبيع البلد الاكثر تقدما بضائعه بأعلى من قيمتها ، مع انه يبيعها بأرخص مما تبيعها البلاد المزاحمة . وبما ان عمل البلد الاكثر تقدما يقيَّم كعمل له وزن مميز اعلى ، والعمل الذي لم يشترَ كعمل له صفة عالمية يُباع كعمل بالنسبة للبلد الذي تُصدر اليه وتستورد منه البضائع ، فهذا البلد يعطي عملا مجسمًا بشكل بضائع اكثر مما يأخذ ، وهو بالرغم من كل ذلك ، يحصل على بضاعة ارخص لو كان يمكنه ان ينتجها بنفسه . . .

ان البلد المفضل favorisé يأخذ ، مقابل العمل الذي يعطيه ، عملا اكثر ، مع ان طبقة معينة تستولي على هذا الفرق او هذا الفائض ، كما في المبادلة بين الرأسمال والعمل بشكل عام . اذا كان معدل الربح اذن اعلى ، لانه بشكل عام اعلى في البلد المستعمر ، فذلك يمكن ان يتوافق مع اسعار منخفضة للبضائع ، اذا كانت الشروط الطبيعية ملائمة . . .

ولكن هذه التجارة الخارجية بالذات تساعد favorise على تطور نظام الانتاج الرأسمالي في « المتربول » ، وتقود بذلك لخفض الرأسمال المتغير بالنسبة للرأسمال الثابت . وهي تخلق من جهة اخرى بالنسبة للخارج فائض انتاج ، فيكون فعلها اذن ـ في النهاية من جديد في اتجاه معاكس » . (الرأسمال ـ الكتاب الثالث ـ الجزء الاول ـ ص ٢٥٠ ـ ٢٥١) .

نحن لم نسرد النص بكامله ، لطوله ولعدم علاقته بموضوعنا مباشرة ، بل اقتصرنا على اختيار بعض الجمل التي سنتخذها قاعدة لابراز بعض الوجوه الهامة للعلاقة الكولونيالية . وعنوان نص ماركس الكامل : « التجارة الخارجية » ، وهو مقتطف من فصل يعالج فيه ماركس الاسباب التي تعرقل حركة قانون رئيسي من قوانين الرأسمالية ، هو قانون « ميل معدل الربح للانخفاض » La baisse tendancielle du taux du profit ومعرفة ذلك ضروري لفهم النص الذي نحن بصدد تحليله .

هذا النص يؤكد ما سبق وقلناه من ان الهمّ الرئيسي لماركس هو معرفة قوانين تطور الرأسمالية لان هذا التطور كان الشكل الغالب ، وربما الاوحد ، لتطور العالم .

فماركس ، حتى في معالجته العرضية للعلاقة الكولونيالية ، لا يتعرض مطلقا لتطور هذه العلاقة داخل نظام انتاج البلدان المستعمرة ، ولا يجد اي ضرورة لذلك . فنحن اذن ، على هذا الضوء ، واعون تماما للمخاطرة التي نقوم بها في محاولة تحليلنا لنصوص ماركس : وهي ان نحمل النص ما قد لا يستطيع ان يحتمله ، او بالاحرى ما قد لا يحمله . غير ان هذا السير في التفكير هو المنهج الصحيح ، اي الوحيد ، لفهم ماركس فهما ماركسيا .

يطالعنا هذا النص بفكرة سبق ان اخرجناها ، بعملية التحليل ، من النص الاول لماركس . هذه الفكرة هي الوحدة الديالكتيكية لتطور تاريخ العالم في حركته الشمولية . يقول ماركس في الفقرة الاولى من هذا النص ان التجارة الخارجية التي كانت قاعدة لنظام الانتاج الرأسمالي اي اساسا لهذا النظام وشرطا لامكانية وجوده وتطوره ، صارت بتطور هذا الانتاج نتيجة له . هذا يعني ان الانتاج الرأسمالي هو الذي صار ينتج ، بسبب ضرورة تطوره الداخلية ، التجارة الخارجية كأفق متزايد الاتساع ، بعد ان كان نتاجا لها . فكل ينتج الآخر ضمن حركة انتاجه لذاته ، اي ضمن حركة تحقيقه لتطوره . ان حركة هذا الانتاج المتبادل هي في الحقيقة حركة معاودة للانتاج متبادلة .

ما علاقة هذا النص بالنص السابق ، وكيف يمكن ان نؤكد ان الفكرتين فكرة واحدة ؟ اين وجه الشبه بين الاثنتين ؟ الجواب على هذا السؤال بسيط اذا ما وعينا تماما ما اوصلنا اليه النص الاول . لقد رأينا ان العلاقة الكولونيالية تتحدد كعلاقة تبعية اقتصادية تربط البلد المستعمر بالبلد الرأسمالي الاستعماري في حركة تطور تاريخية واحدة . ان هذه الوحدة البنيوية لتاريخ هذين العالمين : العالم الرأسمالي والعالم الكولونيالي ، هي التي نجدها في هذا النص معبَّرا عنها بشكل آخر . ان الرأسمالية توحد العالم بتطور تجارتها الخارجية ، وما توسع التجارة الخارجية للانتاج الرأسمالي الا استعماراً للعالم ، ووضعه مع هذا الانتاج في علاقة هي العلاقة الكولونيالية . ان هذه العلاقة هي الشكل الوحيد للتجارة الخارجية للرأسمالية مع بلد انتاجه « متخلف » . على ضوء هذا الارتباط والتداخل البنيويين ، عن طريق التجارة الخارجية ، بين انتاجين غير متكافئين : الانتاج الرأسمالي والانتاج الكولونيالي ، نستطيع ان نوضح طبيعة العلاقة الكولونيالية . اذا نظرنا للانتاج الرأسمالي في علاقته مع الانتاج الكولونيالي نرى أنه ليس فقط انتاجاً لبضاعة لها صفة اجتماعية محددة ، بل هو قبل كل شيء ، **انتاج لعلاقة اجتماعية محددة هي العلاقة الكولونيالية** . اذا كانت العلاقة الكولونيالية اساسا للانتاج الرأسمالي وقاعدة له ، فان حركة تطور هذا الانتاج ، كحركة معاودة واستمرار ، تجعل من هذه العلاقة نتاجا

لهذا النظام بعد ان كانت اساسا له . وبتعبير ادق ، يمكننا القول بأن الوحدة البنيوية والتاريخية بين الانتاج الكولونيالي والانتاج الرأسمالي تجعل من تطور الاول كانتاج كولونيالي شرطا اساسيا للثاني وفي الوقت نفسه نتيجة له ، وتجعل من تطور الثاني اساسا لبقاء الاول وفي الوقت نفسه نتيجة له . فلا سبيل لتطور كل منهما الا ضمن علاقته مع الآخر ، **وقطع هذه العلاقة بينهما هو الشرط الرئيسي والضروري لتخطي كل منهما ، اي لهدمه .**

وربما قيل اننا نحرف نص ماركس بتأويلنا له هذا التأويل واستنباطنا منه افكارا لا يحتويها . فلننظر اليه عن كثب لنرى صحة هذا الاعتراض . ان ماركس يتكلم في اول فقرة من هذا النص عن التجارة الخارجية وعن علاقتها مع نظام الانتاج الرأسمالي فيرى فيها قاعدة لهذا الانتاج في بدء هذا الانتاج ، اي في مطلع تكونه التاريخي . فهو يعالج في هذه النقطة حركة التكون التاريخي للرأسمالية لا حركة تطورها الداخلي بعد تكاملها التاريخي ، ويشهد على ذلك استعماله لعبارة « في البدء » . فكيف يكون الانتاج الكولونيالي اذن ، من الوجهة التاريخية ، قاعدة للانتاج الرأسمالي مع انه في الحقيقة ، اي تاريخيا ، نتيجة له ولأعلى مرحلة من مراحل تطوره ؟ يظهر ان في هذا النص التباسا او في التأويل تحريفا ، مع ان الواقع ليس كذلك . ان القضية تختلف باختلاف النظر الذي نوجهه الى هذا النص ، اي باختلاف الصعيد الذي منه ننظر لمشكلة علاقة التجارة الخارجية بالانتاج الرأسمالي . ذلك ان للمشكلة صعيدين تظهر على كل منهما بشكل مختلف : الصعيد التاريخي والصعيد الذي يمكن تسميته بالصعيد البنيوي . ولكل صعيد منطقه الخاص . فعلى الصعيد التاريخي ، اي على صعيد **التكون** التاريخي للرأسمالية ، تظهر الرأسمالية ، وبدون شك ، كنتيجة لتطور التجارة الخارجية التي لم تكن بعد قد اتخذت شكلها الكولونيالي بالمعنى الدقيق للكلمة ، لسبب بسيط هو ان الانتاج الرأسمالي لم يكن بعد قد تكامل تكونه التاريخي بشكل ينطلق فيه من اسسه الخاصة به . في هذه المرحلة من تكون الرأسمالية التاريخي لا يمكننا فعلا ان نتكلم عن علاقة كولونيالية . ذلك ان التجارة الخارجية كنتاج لتطور الانتاج الرأسمالي لم تظهر الا بعد ان تحددت معالم بنية هذا الانتاج نهائيا وانطلق تطوره من اسسه الثابتة ، خاضعا لقوانينه الداخلية . وهنا ، يصير من الضرورة الانتقال الى صعيد آخر هو الصعيد البنيوي . ومنطق التكون التاريخي غير منطق التطور البنيوي ، كما وان منطق تاريخ تكوُن الرأسمالية غير منطق تاريخ تطورها بعد تكونها . فكل تاريخ منهما يخضع لقوانين خاصة به تختلف عن قوانين الآخر .

لذلك نظرنا الى النص من وجهة الصعيد البنيوي لا الصعيد التاريخي ، لان الذي يهمنا في محاولة فهمنا للعلاقة الكولونيالية ليس تاريخها ، على الرغم من اهمية معرفة هذا التاريخ ، بل بنيتها ، واهم مظهر في هذه البنية هو وحدة الصيرورة التناقضية بين الانتاج الرأسمالي والانتاج الكولونيالي . ان الانطلاق من هذه الوحدة ، اي من العلاقة الكولونيالية كعلاقة انتاج ، شرط اساسي لفهم صيرورة « التخلف » .

ان الفقرة الاخيرة من هذا النص الذي سردنا تدعم بكل وضوح تأويلنا هذا . يقول فيها ماركس ان التجارة الخارجية بشكلها الكولونيالي تساهم في تطور نظام الانتاج الرأسمالي ، اي انها تدعم اسسه وتحافظ على البقاء عليه . معنى ذلك ان الانتاج الكولونيالي ، في علاقته مع الانتاج الرأسمالي عن طريق التجارة الخارجية ، لا يكتفي بانتاج الموادالخام المصدَّرة للصناعةالرأسمالية، **بل هو قبل كل شيء انتاج لعلاقة انتاج تُبقيه باستمرار انتاجا كولونياليا** . من هنا ، تكون العلاقة بين الانتاجين بالضرورة علاقة استدارية تنقفل على ذاتها في حركة تطور هي حركة معاودة مستمرة . وطالما ان هذه العلاقة قائمة بين الانتاجين ، فلا سبيل لانفتاح اي منهما نحو افق جديد ، اي لتخطيه نحو نظام انتاج جديد . فكل من الانتاجين لا ينفتح الا على الآخر . وحركة الانفتاح هذه هي في الحقيقة انغلاق ، او بالاحرى سد للتطور ضمن العلاقة الكولونيالية ، لان حركة تطور كل من الانتاجين تصطدم دوما بهذه العلاقة التي تكون حدا داخليا لها . ووجود هذا الحد يضمن حتما بقاء اسس هذا التطور ثابتة لا تتغير ، او فلنقل ان هذه الاسس لا تتبدل في مظاهرها الا ضمن هذا الحد الذي بوجوده يحافظ على بقائها . اليس هذا ، بالنسبة للانتاج الكولونيالي ، اساس ما يسمى « بالحلقة المفرغة » « للتخلف » ؟ ولنستبق بحثنا فنستخلص مما ورد نتيجة سنعود حتما اليها : **ان تخطي كل من الانتاج الكولونيالي والانتاج الرأسمالي يمر بالضرورة بقطع العلاقة الكولونيالية . اي ان الانتقال الى الاشتراكية ، ان في البلاد « المتخلفة » ام في البلاد الرأسمالية يمر حتما بقطع هذه العلاقة ،اي بالثورة عليها . ان الثورة على الاستعمار هي الطريق الوحيد لتحرير تاريخ الانسان .**

لنعد الى النص الذي لم نتركه لحظة . قلنا ان العلاقة الكولونيالية هي علاقة انتاج ، فما هو المحتوى الاقتصادي لهذه العلاقة ؟ ان هذه العلاقة ، كما يحددها ماركس ، علاقة استغلال للبلد المستعمر من قبل البلد الرأسمالي ، بل الاصح ان نقول انها علاقة فائض استغلال surexploitation. ويرجع السبب في ذلك الى ان العلاقة هي بين بلدين تطورهما

غير متكافىء . من هنا يمكننا القول بان كل علاقة تربط بلدا رأسماليا متطورا ببلد غير متطور ، او بشكل عام « متخلف » ، ان عن طريق التجارة الخارجية ام عن طريق توظيف « الرساميل » ، لا بد بالضرورة ان تتخذ شكلا كولونياليا في صالح البلد الرأسمالي ، لان هذا البلد يتلقى من البلد المستعمر او « المتخلف » كمية من العمل على شكل بضائع اكثر من كمية العمل التي يصدرها في منتوجاته اليه . فمبادلة البضائع بين البلدين هي في الحقيقة مبادلة غير متساوية تكون دائما في صالح البلد الرأسمالي ، اي في صالح البلد الاكثر تطورا ، لانها مبادلة بين كميتين من العمل غير متساويتين . والفرق بينهما يحدد مقدار فائض الاستغلال للبلد « المتخلف » . وهذا الفرق ، اي فائض الاستغلال ، وان كان يرجع لطبقة معينة في البلد الرأسمالي ، اي للطبقة البرجوازية ، فهو في صالح البلد الرأسمالي بمجمله ، لانه يساهم في التطور الرأسمالي لهذا البلد وفي توطيده . لذلك فنحن لا نشوه الحقيقة ان قلنا ان تطور اوروبا الغربية ، وبشكل عام ، ان تطور الغرب الرأسمالي داخل العلاقة الكولونيالية ، كان نتيجة تاريخية « لتخلف » البلدان المستعمرة ، اي بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، كما وان « تخلف » هذه البلدان نتيجة تاريخية لتطور الرأسمالية الغربية .

في نص ماركس ملاحظة اخرى يجب التوقف عندها . يقول ماركس ان البلد المستَعمر الذي على علاقة تجارية كولونيالية مع البلد الرأسمالي يأخذ من هذا البلد بضاعة هي كمية من العمل اقل من تلك التي يعطيها بالمقابل . وهو بالرغم من ذلك ، اي بالرغم من فائض الاستغلال هذا ، يحصل على البضاعة بشروط احسن مما لو كان عليه او باستطاعته ان ينتجها . اي ان قيمة نفس البضاعة تكون اقل مستوردة منها منتَجة . وكأن العلاقة الكولونيالية ، كعلاقة انتاجية ، ليست فقط في صالح البلد الرأسمالي بل في صالح البلد المستعمر ايضا . هل الامر في الواقع كذلك ؟ ان الرد على هذا السؤال هو في الحقيقة تحليل لبنية « التخلف » كنظام انتاج متميز . غيراننا لا نستطيع ان نقوم بهذاالتحليل، عند هذا الصعيد من تطور بحثنا ، قبل ان ننتهي من تحديد العلاقة الكولونيالية في بنيتها . بالرغم من اننا كلما تعرضنا لوجه معين لهذا التحديد ، قادنا ذلك حتما الى تحديد وجه من وجوه « التخلف » . هذه الحركة في تطور بحثنا ، على تقطعها ، ليست ارادية ام ذاتية بقدر ما هي انعكاس في الكلام النظري لواقع الارتباط البنيوي بين العلاقة الكولونيالية و « التخلف » . فنحن نعتبرها دليلا على وجود هذا الارتباط . لكن للبحث ضرورته المنهجية ، فلنحافظ على شيء من التماسك . نرى انفسنا مضطرين ان نرد على السؤال

الذي طرحناه بشكل سريع جدا ، محاولين ابراز بعض النقاط من غير التطرق للموضوع بجملته .

ان ما يقوله ماركس بالنسبة للبضاعة صحيح ، لكن ذلك لا يعني اطلاقا ان العلاقة الكولونيالية في صالح البلد المستعمر ، او في صالح تطور انتاجه . بل بالعكس ، انها تسد على هذا الانتاج كل افق للتطور لانها تبقيه في حالة نقص بنيوية مستمرة لا يقدر فيها البلد المستَعمر بتاتا على مزاحمة المنتوجات الرأسمالية . انها ، فوق ذلك ، تمنعه من خوض معركة الانتاج والمزاحمة ، لان مصير هذه المعركة معروف مسبَّقا ، طالما العلاقة الكولونيالية قائمة ، فهو حتما في صالح الانتاج المتطور . ان هذه العلاقة تكون ، اذا صح التعبير ، قوة ردع تاريخية تشل كل حركة لتطوير الانتاج الكولونيالي . لذلك امكن القول بان تطور الانتاج في البلد المستعمر او « المتخلف » يمر بالضرورة بقطع العلاقة الكولونيالية .

نعود فنطرح سؤالنا بشكل آخر : في صالح من بالنسبة للبلد « المتخلف » ، وجود العلاقة الكولونيالية وبقاؤها ؟ في صالح اي طبقة في البلد « المتخلف » بقاء هذه العلاقة واستمرارها ؟ في صالح من هو على صلة مباشرة مع الانتاج الرأسمالي ، اي في صالح من تمر به حركة التبادل التجاري الكولونيالي ، يعني حركة فائض الاستغلال للبلد « المتخلف » من قبل الانتاج الرأسمالي . ان بقاء العلاقة الكولونيالية واستمرارها هو قبل كل شيء في صالح الطبقة البرجوازية « المتخلفة » التي تتحدد بالضرورة كبرجوازية تجارية . ولا تتحدد هذه البرجوازية « المتخلفة » كطبقة الا بارتباطها بالانتاج الرأسمالي ضمن العلاقة الكولونيالية . هذا يعني ان وجودها الطبقي ليس وجودا مستقلا ، بالمعنى العلمي للطبقة ، بل هو تمثيل لوجود طبقي آخر ، اي للبرجوازية الرأسمالية . ان البرجوازية « المتخلفة » ممثلة للبرجوازية الرأسمالية ، تفتقر في وجودها الطبقي بالذات ، الى الاسس التي تجعل منها طبقة . لذلك نحن نتساءل عن مدى صحة تحديدها كطبقة بكل معنى الكلمة . ان هذا الوجود الطبقي المتميز للبرجوازية « المتخلفة » لا بد ان يساعدنا كثيرا على توضيح مشاكل عديدة تتعلق ببنية « التخلف » وصيرورته . ونكتفي هنا بالاشارة الى هذه النقطة والى اهميتها البالغة من غير التوسع بها ، لاننا سنقوم بذلك حين دراستنا « للتخلف » .

من خلال تحليلنا لبعض النصوص لماركس ، توضحت لنا مظاهر عديدة لوجود العلاقة الكولونيالية كعلاقة انتاجية . لقد حاولنا دائما ، في دراستنا لمختلف هذه المظاهر ان

نصل الى **نقطة الاساس** : وهي ان هذه العلاقة الانتاجية تميل دوما الى ضم انتاجين مختلفين من حيث البنية ، في وحدة تاريخية تناقضية تجعل كل انتاج تابعا للاخر لا ينفصل عنه في حركة صيرورته . فاذا صح هذا القول في تماسك الانتاجين البنيوي وفي وحدة تطورهما ، كانت التبعية الاقتصادية التي ميزنا بها الانتاج الكولونيالي ميزة للانتاج الرأسمالي ايضا . فالتبعية متبادلة اذن بين الانتاجين ، غير انها تختلف في شكلها وآثارها من انتاج لآخر . هناك اذن امران يجب التأكيد عليهما : الاول هو وجود الانتاجين ، الكولونيالي والرأسمالي ، ضمن وحدة بنيوية واحدة ، وهذا ما نقصده بالتبعية المتبادلة . والثاني هو ان تطور هذه الوحدة البنيوية تطور لا تكافئي . ان مبدأ اللاتكافوء في التطور inégalité de développement من اهم المبادىء الرئيسية للماركسية ـ اللينينية ، فنحن نجده في قلب العلاقة الكولونيالية محددا شكل تطورها التاريخي . فاذا كانت التبعية بالنسبة للبلد الاستعماري تتخذ شكل السيطرة والتغلب ، فهي بالنسبة للبلد المستعمر عبودية لان هذا البلد ليس سيد تاريخه ، فزمام امره ليس بين يديه . ثم انها تدفع بشكل قوي جدا تطور القوى المنتجة في البلد الاستعماري ، بينما هي تحد من تطور هذه القوى في البلد المستعمر ، والاصح ان نقول انها تشلها وتبطلها . فكلما كانت فعاليتها في الجانب الاول ايجابية ، كانت هذه الفعالية سلبية في الجانب الثاني ، والعكس بالعكس .

في نص آخر لماركس نقرأ ما يلي : « بما ان الصناعة الكبرى تجعل قسما من الطبقة المنتجة يفيض عن الحاجة ، حيث هو يقيم ، فهي تستلزم الهجرة ، وبالتالي استعمار بلاد اجنبية . . . » . (كارل ماركس ـ الرأسمال ـ الكتاب الاول ـ الجزء الثاني ـ ص ١٣١) .

هذا النص مأخوذ من صلب النص الاول الذي سبق وسردنا . الا ان الذي يهمنا فيه ليس مشكلة التقسيم العالمي للعمل في ظل العلاقة الكولونيالية ، بل شيء آخر له صلته الوثيقة بأمور الثورة التحررية وعلاقتها بالثورة البروليتارية . يقول لنا ماركس ان الاستعمار ضرورة لتطور الصناعة الكبرى في البلد الرأسمالي . وهذه فكرة سبق ان رأيناها ، فهدفنا ليس ترددادها ، بل توضيح جانب منها لم نتكلم بعد عنه . ان تطور الصناعة الرأسمالية الكبرى لا يستلزم الاستعمار لتصريف المنتوجات الصناعية وايجاد سوق لها دائم الاتساع فحسب ، بل لحل مشكلة البطالة في البلد الرأسمالي ، الناتجة عن هذا التطور . اذا كان الوجه الاول من الاستعمار معروفا ، فقلما عولج الوجه الثاني منه . وكأن في معالجة هذا

الوجه احراجا للفكر الثوري يدفعه لتجاهل المشكلة بدلا من مجابهتها . والمشكلة هنا غامضة فعلا .

ان قسما من البروليتاريا رمت به الصناعة الاوروبية خارج عملية الانتاج ، فلم يعد وجوده ضروريا لهذه الصناعة ، حتى ولا على شكل جيش احتياطي لها ، بل صار عقبة في وجه الانتاج بعد ان كان اداة له . ولا ننس ان ما يسميه ماركس بجيش الاحتياط محدود نسبيا ، تحدده الحركة الدورية للانتاج الرأسمالي . فجيش الأحتياط من العمال العاطلين ضرورةلهذا الانتاج اذاما عاود الانتاج، بعد ازمته الدورية، في حركة توسعه وازدهاره . لكن اذا فاض عدد العاطلين من العمال عن هذه الضرورة الانتاجية ، لم يبق لحل مشكلة هذا الفائض الا سبيلان : اما الفناء بشكل من الاشكال واما الهجرة . وهذا ما حصل فعلا في القرن التاسع عشر . ان جزءا من الطبقة العاملة ، او بالاحرى من هذا القسم الذي يكون جيش الأحتياط ، هجر اوروبا لاستعمار بلاد اخرى تقع داخل ما نسميه اليوم « بالعالم الثالث » . ان هذه الظاهرة التاريخية تطرح مشاكل عديدة لا سبيل لمعالجتها في حدود هذا البحث ، بل نكتفي بالاشارة اليها ، متعرضين فقط لما قد يهم موضوعنا . كيف يمكننا ان نعتبر طبقيا هذا القسم من البروليتاريا الذي استوطن المستعمرات ؟ وهل يجب اعتباره جزءا من البروليتاريا الاوروبي ام انه جزء من « بروليتاريا » البلد المستعمر ؟ وفي الحالة الثانية ، الى اي مدى حدث انصهاره في الطبقات الكادحة للبلد المستعمر ؟ وما هو الموقف الطبقي الذي يتخذه تجاه مشكلة النضال ضد الاستعمار ؟ وبكلمة شاملة ، ان المشكلة المطروحة هنا هي مشكلة تحديد الانتماء الطبقي والثقافي لهذا القسم من البروليتاريا الاوروبي **على ضوء العلاقة الكولونيالية** . هذه الظاهرة التاريخية لا تهم بحثنا الا بمقدار ما تساعدنا على توضيح المعنى الحقيقي الذي يجب اعطاؤه للحركة التحررية كثورة على الاستعمار تهدف الى تحرير الانسان المستعمر ، اي الى تحويله . فالعلاقة الكولونيالية بين العالم الاستعماري والعالم المستعمر ليست مجرد علاقة اقتصادية ، بل هي علاقة شاملة يتحدد فيها الصعيد الاقتصادي كصعيد مسيطر . فلو اقتصرت على جانبها الاقتصادي لما طرحت مشكلة العلاقة بين البروليتاريا المستوطن والقوى الكادحة في الشعب المستعمر ، اي لتماثلت حتما مواقف الاول مع مواقف القوى الثائرة على السيطرة الاستعمارية، ولكانت الافضلية للصراع الطبقي في شكله الرأسمالي الاوروبي على النضال الوطني التحرري ، اي على النضال الطبقي في شكله الكولونيالي . الا ان الواقع التاريخي ليس كذلك . فالذي حدث في الجزائر مثلا خلال الثورة وفي مرحلتها الاخيرة خاصة ، يفرض علينا

بالضرورة فهما خاصا للنضال الطبقي في هذا البلد المستعمر يختلف تمام الاختلاف عن شكله المعهود في اوروبا الرأسمالية . والا فكيف نفسر الموقف السياسي الذي اتخذته كل جماهير من سمُوًا « بالارجل السوداء » ، وهم الاوروبيون المستوطنون في الجزائر ، ضد الثورة الجزائرية ؟ لقد كان تقريبا كل اوروبي مستوطن في الجزائر ، اكان عاملا ام حرفيا ام موظفا ام برجوازيا ام مزارعا ، معاديا للثورة التحررية . ولقد اتخذ العداء شكلا عنفيا بلغ العنف فيه ذروته مع « منظمة الجيش السري » الفاشستية الارهابية ، وذلك قبيل نيل الاستقلال . والغريب في الامر ان « باب الواد » ، هذا الحي الاوروبي الشعبي في مدينة الجزائر ، كان يُلقب « بالحي الاحمر » لانه كاد يكون القاعدة الشعبية الرئيسية للحزب الشيوعي قبل الثورة ، فصار بعد اندلاع الثورة التحررية ، اي بعد انفجار التناقض الرئيسي الوطني ، مأوى العنصرية الاوروبية ومنطلقا ومركزا للارهاب الفاشستي الاوروبي المعادي للثورة . ان استواء التناقض الرئيسي في البنية الاجتماعية الكولونيالية على صعيد النضال الوطني ضد الاستعمار لا ينفي مطلقا حركة التناقض كصراع طبقي ، بل بالعكس ، انه يكون الشكل التاريخي لوجود الصراع الطبقي في المجتمع الكولونيالي . وهذا لا يعني اطلاقا استبدالا للتناقض الطبقي « بالتناقض القومي » . فهذه فكرة برجوازية رجعية ترمي الى نفي النضال الطبقي في المجتمع الكولونيالي وفي حركة النضال من اجل التحرر الوطني . ان ما نود التأكد عليه هو ان كل وجود للنضال الطبقي في اي بنية اجتماعية كانت وجود مميز ، فالنضال من اجل التحرر الوطني هو الشكل التاريخي الوحيد لتميز النضال الطبقي في البنية الكولونيالية . ومن تغيب عنه هذه النقطة الاساسية في حركة تاريخنا المعاصر ، فيحاول استبدال النضال الطبقي « بالنضال القومي » ، او حصر النضال الوطني بنضال اقتصادي بحت ، يفقد القدرة على فهم واقعنا التاريخي ، وبالتالي على السيطرة عليه لتحويله . وهذا ما حصل فعلا مع من ظن ان بمجرد النضال الاقتصادي تنفتح امكانية تحرير الانسان المستعمر وتحرير عالمه من العلاقة الكولونيالية ، فكانت النتيجة ان مال هذا الشكل من النضال ، بطريق غير مباشر ، الى الابقاء على هذه العلاقة ، لانه كان يفترض وجودها في حركة ممارسته ، بل هي التي كانت تحدد امكانه كنضال اقتصادي . مع ان التحرر لا يتم الا عن طريق نضال سياسي ، لا اقتصادي ، هدفه قطع هذه العلاقة . هذا الخطأ في تقدير العلاقة الكولونيالية على انها علاقة تنحصر في مظهرها الاقتصادي يرتكز في اساسه على الخطأ في تحديد النضال الاقتصادي كنضال سياسي مباشر ، مع ان الفرق شاسع جدا بين النضالين ، لان ما يحدد النضال السياسي

كنضال طبقي هو انه يهدف اساسا الى تحقيق الانقطاع في تطور البنية الاجتماعية والانتقال منها الى بنية اعلى . بينما النضال الاقتصادي يفترض وجود هذه البنية وبقاءها . ولا يتم هذا الانتقال الا عن طريق العنف الثوري بنضال طبقي يتخذ ، بالنسبة لنا ، بالضرورة طابع النضال التحرري .

وكذلك يخطىء الذين يودون تجاهل الواقع الطبقي بتحديدهم للحركة الوطنية كمجرد حركة « قومية » ينتفي فيها كل نضال طبقي . ان مجرد استبدال النضال الطبقي ، في شكله التحرري المتميز ، بالنضال « القومي » ، له مدلوله الطبقي . انه تحديد لموقف طبقي معين لطبقة معينة ، هي البرجوازية الصغيرة ، من مشكلة التحرر من الاستعمار . فهذه الطبقة ، كما سنرى في دراستنا « للتخلف » ، بحكم بنيتها ، تهدف الى شل كل حركة للتفارق الطبقي ، عن طريق محاولتها تعميم بنيتها الطبقية على البنية الاجتماعية بأكملها . فمثلها الطبقي الاعلى ليس في افناء كل الطبقات ، كما هو الحال عند البروليتاريا ، بل في ابقائها ، بلا صراع ، اي في تعايشها السلمي . ولا سبيل الى هذا التعايش السلمي بين الطبقات الا بوقف حركة التطور فيها ، اي بوقف الحركة الديالكتيكية الاجتماعية ، وتحديد البرجوازية الصغيرة كمقياس طبقي لها ، اي كحد اقصى لصيرورتها ، وكأن هذه الطبقة تهدف الى جعل كل الطبقات طبقة واحدة تكونها هي ، فيتم التساوي بين الطبقات كلها على مستوى البرجوازية الصغيرة ، فيكون بذلك كل انتماء طبقي انتماء الى هذه الطبقة . ان تحديد حركة التحرر الوطني كحركة « قومية » يغلب فيها الطابع « القومي » على الطابع الطبقي ، او يكاد ينعدم فيها النضال الطبقي ، هو في حد ذاته اذن **تحديد طبقي** ونتاج لايديولوجية البرجوازية الصغيرة .

لم نتعرض بعد للوجه الاساسي في العلاقة الكولونيالية . وسنعتمد في تحديده على نص هام جدا لماركس . يقول مؤلفنا ما يلي :

« . . . ان نفس الظروف التي تنتج الشرط الاساسي للانتاج الرأسمالي ـ وجود طبقة من العمال الاجراء ـ تتطلب انتقال كل انتاج بضاعي الى الانتاج البضاعي الرأسمالي . ان هذا الانتاج ، طالما هو يتطور ، يعمل على تفكيك وتذويب كل شكل للانتاج سابق له ، والذي لا يحول الى بضاعة الا فائض المنتوج ، اذ انه موجه قبل كل شيء نحو الاستهلاك الشخصي المباشر . فالانتاج الرأسمالي يجعل من بيع المنتوج الهدف الرئيسي : في البدء ، من غير ان يتعرض ، ظاهريا ، لنظام الانتاج نفسه (كان هذا مثلا اول اثر للتجارة العالمية

الرأسمالية على شعوب مثل الصينيين والهنود والعرب الخ ـ) . ثم انه بعد ذلك يهدم ، حيث يتأصل ، كل اشكال الانتاج البضاعي الذي يرتكز اما على العمل الشخصي للمنتجين ، واما على مجرد بيع المنتوج الفائض كبضَاعة . انه يبدأ بتعميم انتاج البضائع ، ثم يحول تدريجيا كل انتاج بضاعي الى انتاج رأسمالي » . (كارل ماركس ـ الرأسمال ـ الكتاب الثاني ـ الجزء الاول ـ ص ٣٧ ـ ٣٨) .

وفي مكان آخر من نفس الكتاب يقول ماركس ما يلي :

« . . . ان نظام الانتاج الرأسمالي تابع لانظمة انتاج اخرى بقيت غريبة عن درجة تطوره . لكنه يميل ، بقدر الامكان ، الى تحويل كل انتاج بضاعي . ووسيلته لتحقيق ذلك ان يجر كل انتاج داخل حركة دورته ، فالانتاج البضاعي المتطور لا يمكن ان يكون الا انتاجا رأسماليا للبضائع . ان تدخل الرأسمال الصناعي يجعل هذا التحويل يتقدم في كل مكان . ومع هذا التحويل تحويل المنتجين المباشرين الى اجراء » . (نفس المصدر ـ ص ١٠٢) .

ان ماركس يكشف لنا في هذا النص عن جوهر العلاقة الكولونيالية من حيث هي علاقة بنيوية بين انتاجين مختلفين : الانتاج الرأسمالي والانتاج اللارأسمالي او انتاج ما قبل الرأسمالية précapitaliste . ونقصد بالانتاج الاخير ما كان سائدا في البلدان المستعمرة قبل استعمارها . ويكتفي ماركس في هذا النص بتحديد هذا الانتاج على انه انتاج سابق للانتاج الرأسمالي . هذا لا يعني ان ماركس لم يتكلم عن انظمة الانتاج السائدة في هذه البلدان قبل استعمارها ، بل هو ، في امكنة عديدة من « الرأسمال » ، يحاول ان يرسم لنا بشكل سريع ملامح نظام انتاج خاص كان سائدا في هذه البلدان ، هو « نظام الانتاج الاسيوي » . وهو اذا لم يتعرض في كلامه عن العلاقة الكولونيالية لهذا النظام من الانتاج ، فلانه كان ينظر الى هذه العلاقة من حيث هي ، كما سبق وقلنا ، ضرورة لتطور الانتاج الرأسمالي . لذلك ، فهو في تحديده للعلاقة الكولونيالية ولاثرها على البنية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان المستعمرة ، لم ينظر لانتاج هذه البلدان الا كانتاج سابق للانتاج الرأسمالي ، متخلف عنه . فهو اذن يحدده نفيًا لا ايجابيا . وهذا التحديد النفيي يجعل من الانتاج الرأسمالي مقياسا لكل انتاج سابق ونموذجا لتطوره . السبب في ذلك ان ماركس يعتبر ان كل انتاج سابق للانتاج الرأسمالي لا بد ان يصير انتاجا رأسماليا اذا ما دخل مع هذا الانتاج في علاقة تتخذ بالضرورة شكلا كولونياليا . فالفكرة الاساسية التي

تظهر في هذا النص يمكن تلخيصها على الشكل التالي : ان تطور العلاقة الكولونيالية في اساسه حركة تحويل بنيوي لنظام الانتاج الذي يرتبط عن طريق التجارة الخارجية بالانتاج الرأسمالي . هذا التحويل في الحقيقة « رسملة »capitalisation - اذا صح التعبير - لانتاج البلدان المستعمرة . وحركة هذه « الرسملة » حركة معقدة لا تتم دفعة واحدة بل على مرحلتين : المرحلة الاولى هي مرحلة تعميم للانتاج البضاعي في البلدان المستعمرة ، وهذا التعميم اثر مباشر للتجارة العالمية كتجارة رأسمالية . والمرحلة الثانية يتم فيها تحويل الانتاج البضاعي الى انتاج رأسمالي . ويجدر بالذكر هنا ان حركة « رسملة » انتاج البلدان المستعمرة تتحقق ضمن حركة تهديم وتفكيك للبنية الاجتماعية الاقتصادية لهذه البلدان . معنى ذلك ان تطور الرأسمالية في بلادنا لم يكن نتيجة لتطور « طبيعي » لنظام الانتاج فيها قبل استعمارها ، بقدر ما كان اثرا لاستعمارها ، اي لربطها تاريخيا وبنيويا - عن طريق العلاقة الكولونيالية - بالانتاج الرأسمالي . والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة ، فالملكية الخاصة مثلا ما عرفتها بلاد كمصر او الجزائر الا بعد استعمارها . ان الاستعمار قطع خط الاستمرار في تاريخنا ، فاحدث فيه هزات عنيفة ما زلنا نعاني صدمتها ونعيشها . انه هو الذي ادخل في بلادنا التناقض الذي بدونه لا يكون التاريخ ، والذي كان تطوره شكل تاريخنا ، وكان حد تطوره ضرورة تحررنا بتحرير عالمنا من الاستعمار .

هذه هي الفكرة العامة التي يمكن ان نستخرجها من هذا النص الهام لماركس . ولكننا سنتوقف عنده قليلا لان لنا حوله ملاحظات عديدة :

اولا - اذا كانت « رسملة » الانتاج في البلد المستعمر نتيجة تاريخية مباشرة للعلاقة الكولونيالية ، فهي اذن لا تتطور ولا تستمر حركتها الا ضمن هذه العلاقة وداخلها . معنى ذلك ان تطور الرأسمالية في البلدان المستعمرة رهن ببقاء العلاقة الكولونيالية . ان وجود العلاقة الكولونيالية يظهر كضرورة تاريخية وبنيوية لتحقيق هذا التطور واستمراره ، فبقاؤها شرط اساسي لامكانيته . هذه النقطة في بالغ الاهمية ، ان على الصعيد النظري ام على الصعيد العملي ، لانها تفهمنا بكل وضوح نظري ان قطع العلاقة الكولونيالية يجعل مستحيلا كل تطور للرأسمالية في البلد المستعمر او المتخلف . لقد كان يظن ان قطع هذه العلاقة يتيح للبلد المستعمر امكانية تطور رأسمالي وطني ، ديمقراطي مستقل ، يعاود في حركته منطق تطور الرأسمالية الغربية ؛ في الوقت الذي هو يكون في الحقيقة الشرط الضروري للتطور الاشتراكي - ولا اقول اللارأسمالي - لهذا البلد . واذا بقي البلد

المستعمر ، بعد « استقلاله » ، متخلفا ، فلانه لم يقطع فعلا علاقته مع من يبقيه في تخلفه : الاستعمار .

ثانيا ـ الملاحظة الثانية ترتبط مباشرة بالملاحظة الاولى ، وهي في الحقيقة تفصيل وتوضيح لها . فكما ان الرأسمالية نشأت وتطورت في البلد المستعمر ضمن العلاقة الكولونيالية ، فان البرجوازية الكولونيالية كذلك ـ والتي اطلق عليها ، عن جهل وعن خطأ ، اسم البرجوازية « الوطنية » ـ تكونت طبقيا في ظل هذه العلاقة . فوجودها الطبقي اذن مرتبط بنيويا وتاريخيا بوجود العلاقة الكولونيالية التي تتحدد كحقل طبيعي لصيرورتها . ان حركة تكون البرجوازية الكولونيالية وتطورها التاريخي لا تنفصل اطلاقا عن حركة « رسملة » الانتاج في البلد المستعمر ، فهذه الطبقة نتاج مباشر لحركة الرسملة هذه .

هذه النقطة تضيء لنا طبيعة هذه الطبقة ، اي بنيتها الطبقية . اننا نستطيع ان نحدد البرجوازية الكولونيالية كبرجوازية **تجارية** اساسا . ولا يمكن لهذه الطبقة ، ان في نشأتها ام في تطورها التاريخي وصيرورتها الطبقية ، ان تكون الا طبقة تجارية . والسبب في هذا واضح جدا ، فهو يرجع الى ان العلاقة الكولونيالية هي الاطار التاريخي لتطور رسملة الانتاج الكولونيالي . ان هذه العلاقة هي التي تحد وتحدد الامكانيات التاريخية لتطور هذه الطبقة . وهذا يفهمنا كيف ان البرجوازية التجارية يستحيل عليها ان تصير في تطورها الطبقي ، برجوازية صناعية ، كما حدث في الغرب مثلا . لقد ولدت عجوزا مشلولة لانها ولدت كولونيالية ، فقضي عليها ان تبقى في المهد مستقرة بلا تطور . او فلنقل ان بقاءها ـ والاصح ابقاءها ـ بلا تطور هو الشكل التاريخي الوحيد لتطورها .

قلنا ان السبب الرئيسي في استحالة تطور البرجوازية التجارية الى برجوازية صناعية في البلد المتخلف المستعمر هو ان هذا التطور يتحقق ضمن العلاقة الكولونيالية . وهذا ما يميز اساسا البرجوازية الكولونيالية عن البرجوازية الرأسمالية ويجعلنا نتساءل عن مدى صحة انطباق مفهوم الطبقة على هذه « الطبقة » المستعمرة . ان الرأسمال التجاري لا يستطيع اطلاقا ان يولد رأسمالاً صناعياً في البلد المستعمر « المتخلف » ، لان التجارة في حد ذاتها تجارة كولونيالية ، اي تجارة تصدير واستيراد : تصدير مواد اولية واستيراد منتوجات صناعية . ان الذي مكن انتقال الرأسمال التجاري في الغرب الى الرأسمال الصناعي هو ان حركة الانتقال هذه كانت تتحقق بشكل مستقل ، اي بمعزل عن اي علاقة

كولونيالية تحدها وتحددها . فالاختلاف بين الصيرورة التاريخية للبلد الرأسمالي الغربي والصيرورة التاريخية للبلد المستعمر ليس مجرد اختلاف في تطور الانتاج او مستواه ، بل في بنية هذا الانتاج ، وبالتالي في بنية الصيرورة التاريخية في ذاتها . لذلك نجد ان التطور الطبيعي للرأسمال الكولونيالي كرأسمال تجاري متميز هو في ان يصير رأسمالا ماليا ممثلا للرأسمال الاستعماري من غير ان يمر بحلقة تطور صناعي كانت ضرورية لتطور الرأسمال الاستعماري في انتقاله من الصعيد التجاري الى الصعيد المالي . ان فقدان هذه الحلقة الصناعية في حركة تطور الرأسمال الكولونيالي هو ما يميز اساسا بنية صيرورة هذا الرأسمال ، وهو ما يحدد اساسا بنية « التخلف » .

لقد اطلقنا على برجوازية البلد المستَعمر « المتخلف » اسم البرجوازية الكولونيالية . ونحن نرى الآن من الضرورة ان نوضح تحديدنا لهذه الطبقة المتميزة . فمم تتألف ؟ واي فئات اجتماعية تضم ؟ ان الشكل التاريخي الذي اتخذته حركة رسملة الانتاج في البلد المستعمر داخل العلاقة الكولونيالية لا بد ان يساعدنا على الرد على هذا السؤال . ان الطابع الرئيسي لحركة الرسملة هذه كان يكمن ، كما رأينا ، في تكون وتطور رأسمال تجاري كولونيالي . فعلى هذا الضوء ، يتبدّى لنا بكل وضوح التضامن الطبقي العميق بين فئة التجار وفئة الملاكين الزراعيين الذين هم بدورهم ، او الذين يصيرون بدورهم تجارا بسبب تطور الانتاج ورسملته داخل العلاقة الكولونيالية . معنى ذلك ان البرجوازية الكولونيالية طبقة واحدة تضم فئتين اجتماعيتين مختلفتين : فئة التجار ، ونقصد بذلك تجار المدن ، وفئة الملاكين الزراعيين الذين يوجهون انتاجهم الزراعي قبل كل شيء نحو التجارة الكولونيالية . فمن الصعب اذن ، نظريا وتاريخيا ، بل من المستحيل ان نعتبر هذه الفئة من الملاكين الزراعيين طبقة منفصلة عن تجار المدن مستقلة بذاتها ، فنطلق عليها لقب الاقطاعية . ذلك ان العلاقة الكولونيالية تغير ، كما رأينا ، جذريا في بنية الانتاج السابق للرأسمالية ، فتقضي على اشكاله البدائية التقليدية وتفرض عليه التوجه نحو التطور الرأسمالي . فبتطور هذه العلاقة ، لم يعد من الممكن اطلاقا اعتبار الانتاج الزراعي في البلد المستعمر « المتخلف » انتاجا اقطاعيا ، حتى وان بدت فيه ، ملكية الارض ، في الظاهر ، ملكية اقطاعية . ان هذا الانتاج ، بارتباطه بالانتاج الرأسمالي عن طريق التجارة الكولونيالية ، صار انتاجا كولونياليا ، اي انتاجا لمواد اولية تحتاجها الصناعة الرأسمالية . اذن لا يمكننا مطلقا ان نعتبر الملاكين الزراعيين ، وخاصة الكبار منهم ، اقطاعيين . ان التكلم عن علاقات انتاج اقطاعية في البلد المستعمر « المتخلف » ضمن

العلاقة الكولونيالية خطأ فادح جدا . لان في ذلك جهلا مطلقا للاثر الذي يحدثه في بينة انتاج البلد المستعمر تطور الرأسمالية الاستعمارية . ولقد رأينا ذلك في تحليلنا لنص سابق لماركس ، فلا ضرورة للاعادة . ان من يؤكد على وجود علاقات انتاج اقطاعية في البلد المستعمر لا يفهم مطلقا ما هي العلاقة الكولونيالية في بنيتها وتطورها التاريخي . ان ارتباط الانتاج الكولونيالي بالانتاج الرأسمالي يبدو ، بالنسبة للبلد المستعمر ، وكأنه ابقاء لعلاقات انتاج « اقطاعية » كانت تسود في هذا البلد قبل استعماره . من هنا جاءت المقولة السياسية الشهيرة ، مقولة تحالف الاقطاع والاستعمار . في هذه المقولة خطأ وتشويه : الخطأ فيها انها تتكلم عن علاقات اقطاعية حيث لا وجود للاقطاع ضمن العلاقة الكولونيالية ، والتشويه فيها انها ، بفصلها البرجوازية عن الاقطاع في البلد المستعمر تجعل من البرجوازية طبقة معادية للاستعمار ، او لها الامكانية في ان تعادي الاستعمار . فهذه المقولة اذن برجوازية صرف ، نتاج لايديولوجية البرجوازية الكولونيالية ، لا علاقة لها بالفكر الماركسي . ان هذا الفهم الخاطىء للعلاقة الكولونيالية يجعلنا نعتبر الاستعمار قوة ابقاء وحفاظ للبنية الاجتماعية الاقتصادية في البلد المستعمر ، مع انه في الحقيقة ، كما ظهر لنا في فصل سابق لماركس ، قوة هدم وتفكيك لهذه البنية ، تحولها في اتجاه التطور الرأسمالي .

غير ان هذا الفهم الخاطىء له اساسه في الواقع التاريخي ويجب الانتباه اليه . فمما لا شك فيه ان الاستعمار ، في اول مراحل توسعه ، وجد في الملاكين الكبار ـ ولنسمهم « الاقطاعيين » ـ وكذلك في رؤساء القبائل المسيطرين على الاراضي الجماعية سندا قويا له . فزاد من ملكية الملاكين وملّك الآخرين ، كما حصل مثلا في الجزائر ومصر وبعض المناطق اللبنانية . الا ان التحالف هنا ، وان كان واقعا بين الملاكين الزراعيين والاستعمار ، فهو ليس تحالفا بين انتاج اقطاعي وانتاج رأسمالي ، بل بين انتاج كان عليه ان يصير بالضرورة انتاجا كولونياليا وبين انتاج رأسمالي . ان ملكية الارض في البلد المستعمر لم تعد ملكية « اقطاعية » ؛ انها تطورت الى ملكية كولونيالية ، كشكل متميز للملكية الرأسمالية ، بتطور الانتاج الزراعي ضمن العلاقة الكولونيالية . وبتوجيه الانتاج الزراعي في البلد المستعمر نحو التجارة الكولونيالية ، اي بتحويله الى انتاج كولونيالي ، صار الابقاء على علاقات الانتاج في الزراعة ضمن حدود العلاقة الكولونيالية معناه تحويلا لها من علاقات انتاج « اقطاعية » الى علاقات انتاج كولونيالية . وصار الملاك الزراعي بذلك تاجرا زراعيا مرتبطا بالانتاج الاستعماري . ان التطور التاريخي للعلاقة الكولونيالية

يظهر لنا هنا بالنسبة للبلد المستعمر كعملية صهر في طبقة واحدة لفئتين اجتماعيتين مختلفتين : فئة « الاقطاعيين » ـ او على الاصح فئة الملاكين الزراعيين ـ وفئة البرجوازيين . ان عملية التوحيد الطبقي هذه ، كنتيجة لتطور العلاقة الكولونيالية ، تضيء لنا حركة صيرورة البلد المستعمر المتخلف ، خاصة اذا ما قارناها بعملية التمايز الطبقي العنيف التي حدثت في الغرب بين الاقطاعية والبرجوازية . كلنا يعلم ان الثورة البرجوازية في الغرب كانت نتيجة لصراع طبقي عنيف بين طبقتين منفصلتين متناقضتين : الطبقة الاقطاعية والطبقة البرجوازية . فالوجود الطبقي المتفارق بين هاتين الطبقتين جعل من البرجوازية طبقة صاعدة لها الدور القيادي في حركة الانتاج الاجتماعي وتحويله ، اي تحريره . ونحن نلاحظ ان تطور الرأسمالية تأخر تاريخيا حيث كان التناقض بين هاتين الطبقتين ضعيفا ، اي حيث كانت حركة التفارق بينهما بطيئة ضعيفة ، كما حصل مثلا في المانيا خلال القرن التاسع عشر . لكن التناقض معدوم ، في البلد المستعمر ، بين هاتين الطبقتين ، لسبب بسيط جدا هو ان لا وجود هنا لطبقتين متمايزتين ، بل لفئتين من طبقة واحدة تكونت بتطور العلاقة الكولونيالية ، فكيف يمكن ان نتكلم عن ثورة برجوازية « وطنية » ، وكيف يمكن ان نحدد امكانية تطور صحيح للرأسمالية في البلد المستعمر المتخلف ؟ ان الثورة البرجوازية مستحيلة اساسا في بلد ضمته العلاقة الكولونيالية في حركة تطورها التاريخي ، لان طبيعة النضال الطبقي فيه مختلفة تماما الاختلاف عما هي عليه في البلد الرأسمالي ، وهي لا تشير مطلقاً إلى اي امكانية لتطور الانتاج فيه بشكل رأسمالي . ان تطور الانتاج في البلد المستعمر المتخلف لا يسمح مطلقا بتكون الشكل الرأسمالي للانتاج . فالبرجوازية فيه كولونيالية لا رأسمالية ، وتكونها التاريخي ضمن العلاقة الكولونيالية كبرجوازية تجارية متميزة ، تضم الملاكين الزراعيين وتجار المدن ، لم يجعل منها طبقة صاعدة كالبرجوازية الرأسمالية ، بل حددها ، منذ نشأتها ، كطبقة في انحطاط ، يجب القضاء عليها لتحويل الانتاج وتحريره . ان من الخطأ الفادح اذن تحديد التناقض الرئيسي ، اي المحرك ، في البلد المستعمر المتخلف بين الاقطاعية والبرجوازية ، اذ لا وجود الا لطبقة واحدة تضم فئتين ، الاختلاف بينهما يتطور نحو الزوال . ولربما وقع تناقض مصلحي ومرحلي بين فئات من طبقة واحدة ، لكن الخطأ الجسيم هو ان نجعل من هذا التناقض الثانوي الممكن حصوله تناقضا رئيسيا ، اي تناقضا يحدد بنية المجتمع في تطوره .

هذا التحديد للبرجوازية الكولونيالية كبرجوازية تجارية متميزة ، تمثل ، في البلد « المتخلف » ، البرجوازية الاستعمارية ، يمنعنا بتاتا من اعتبارها برجوازية « وطنية » لها

دورها القيادي ، او كما يقال ، التقدمي ، في حركة النضال ضد الاستعمار ، ولربما كان من المفضل ان نطلق اسم البرجوازية « الوطنية » على هذه الفئة من الصناعيين « المرتبطة بالانتاج الوطني » . غير ان المشكلة تظل قائمة في امكانية اعتبار هذه الفئة كطبقة برجوازية مستقلة ، لها سماتها الطبقية الخاصة بها . وكأننا ، بتحديدنا لهذه العناصر الصناعية خاصة والمرتبطة بالانتاج الوطني ، نود ان نؤكد على وجود طبقتين مختلفتين : طبقة البرجوازية الصناعية وطبقة البرجوازية المالية . وان اعتبرنا هاتين البرجوازيتين فئتين من طبقة واحدة لا طبقتين مستقلتين ، فان مشكلة انتماء هذه العناصر « الوطنية » الى طبقة البرجوازية تبقى قائمة . وهذه المشكلة ، مشكلة التحديد الطبقي لهذه العناصر الاجتماعية ، يطرحها تحديد البرجوازية في البلد المستعمر « المتخلف » كبرجوازية كولونيالية ، اي كبرجوازية تجارية متميزة . واذا كانت حركة التطور التاريخي لهذه البرجوازية لا تمر مطلقا بحلقة التطور الصناعي ، فكيف يمكننا ان نعتبر هذه الفئة الصناعية « المرتبطة بالانتاج الوطني » جزءا لا يتجزأ من طبقة البرجوازية الكولونيالية ؟ وكأننا بذلك نفتح لهذه البرجوازية الكولونيالية ، او على الاصح لقسم منها ، امكانية تطوير الانتاج في خط رأسمالي ، مع اننا نفينا كل امكانية لتطور الرأسمالية في البلد المستعمر « المتخلف » . ان تحديد هذه الفئة الصناعية كجزء من البرجوازية الكولونيالية هو في الحقيقة نتيجة لتفكير معين يحاول كشف الواقع « التخلفي » على ضوء منطق التطور التاريخي للرأسمالية في الغرب . والخطأ في عملية التفكير هذه يكمن في كونها عملية تطبيق لقوالب فكرية خاصة بواقع الغرب الرأسمالي ، على واقعنا « التخلفي » . ان وجود برجوازية مالية وبرجوازية صناعية في الغرب لا يدل مطلقا على وجود هاتين البرجوازيتين في البلد « المتخلف » ، لسبب بسيط هو ان منطق تطور الرأسمالية في الغرب مختلف عنه في البلد « المتخلف » . ان الفئة الصناعية في البلد المستعمر « المتخلف » لا يمكن ان تتحدد كطبقة برجوازية صناعية ، او كجزء من طبقة البرجوازية الكولونيالية ، لان التطور الرأسمالي في هذا البلد مستحيل ضمن العلاقة الكولونيالية . ان من الدقة العلمية اذن ان نحدد ، طبقيا ، هذه الفئة كجزء **خاص** من طبقة البرجوازية الصغيرة ، لا كجزء من طبقة البرجوازية . وتحديدنا النظري لهذه العناصر المرتبطة بالانتاج الوطني ليس مجرد « فذلكة فلسفية » ، بل له اهمية عملية ، اي سياسية ، بالغة . فعليه يترتب موقفنا السياسي الستراتيجي من هذه الفئة الاجتماعية الخاصة في توجيه النضال الطبقي وجهة ثورية .

لن نطيل الحديث في هذه النقطة لان لنا اليها عودة في الجزء الثاني من هذه الدراسة ،

والذي عليه ان يجابه مشكلـة « التخلف » . لذلك سنقتصر على شرح سريع لما نقصـد بتحديدنا لهذه الفئة كجزء خاص من البرجوازية الصغيرة . ان طبيعة الصناعة في البلد المستعمر « المتخلف » تساعدنا كثيرا على فهم ما نحن بصدده . ان الصناعة في بلادنا اقرب الى الطابع الحرفي منها الى طابع الصناعة الكبيرة كما نراهـا في الـرأسمالية . انهـا ، كما يقال ، صناعة خفيفة ، اي استهلاكية . فهي تقتصر اذن على انتاج وسائل الاستهـلاك وتعجز عن انتاج وسائل الانتاج ، وهذا ما يميزها كصناعة « متخلفـة » . ونحـن اذا ما قارناها بالصناعة الرأسمالية الاستهلاكية فقط ، ظهر اختلافها البين مع هذه كما وكيفا . فهي اضعف بكثير منها واقل تمركزا ، وهذا ما يقربها من النشاط الحرفي . حتى القطاعات المتطورة منها تظهر ضعيفة هزيلة امام القطاعات الرأسمالية الاستهلاكية المتطورة . فتقييم الصناعة « المتخلفـة » يجـب الا يحصـل في جو انغلاقـي ، بل على ضوء درجـة التطـور الصناعي في العالم ، وخاصة على ضوء تطور الصناعة الرأسمالية . فاذا قيست الصناعة « المتخلفة » بالصناعة الرأسمالية الاستهلاكية ظهر لنا الفرق الشاسع بين الاثنتين ، وتحدد لنا بشكل ساطع الطابع الحرفي للاولى . ان هذا الطابع الحرفي للصناعة « المتخلفة » هو الذي يجعلنا نعتبر فئة الصناعيين في البلد « المتخلف » ، بشكل عام ، جزءا خاصـا من البرجوازية الصغيرة ، لا تنتمي الى طبقة البرجوازية . ولا سبيل للصناعة « المتخلفـة » الاستهلاكية ان تتطور تطورا رأسماليا مماثلا لتطور الصناعة الغربية . فالوجـود الطبقـي للبرجوازية الكولونيالية ، يسد على هذه الصناعة كل طريق للتطور الرأسمالي ، لذلك لا بد من وجود تناقض طبقي بين الفئة الصناعية من البرجوازية الصغيرة ، وبين البرجوازية الكولونيالية . الا ان هذا التناقض لا يكون التناقض الرئيسي ، اي المحـرك ، في البنية الاجتماعية « المتخلفة » ، بل هو تناقض ثانوي يتطور ضمن تحالف طبقي بين البرجوازية الكولونيالية وهذا الجزء من البرجوازية الصغيرة . ونحن نخطىء كثيرا ان حددناه كتناقض رئيسي ، لاننا بهذا التحديد له نكون قد قبلنا بامكانية هذه الفئة الاجتماعية في ان تصير طبقة برجوازية صناعية قادرة على تحقيق التطور الرأسمالي للانتاج الكولونيالي . وهذا سبق ان نفيناه قطعا . لذلك يمكننا القول بأن افق التطور الطبقي لهذه الفئة الاجتماعية محدود بالضرورة ، لانه محدد بالعلاقة الكولونيالية .

لقد اعتبرنا فئة الصناعيين جزءا خاصا من البرجوازية الصغيرة ، فما الذي يميزها في وجودها الطبقي ، اي في انتمائها الى هذه الطبقة ؟ ان ما يميز الوجود الطبقي لهـذه الفئـة الاجتماعية هو انها تحاول يائسة ان تتحرر من قيود طبقتها عن طريق انتقالها الى طبقة اخرى

هي طبقة البرجوازية . وهذه المحاولة فاشلة حتما بسبب البنية الكولونيالية للمجتمع « المتخلف » . فهي في حد ذاتها خيانة طبقية ، كما وان المثال الطبقي idéal de classe لهذا الجزء من البرجوازية الصغيرة يتحدد **كوهم طبقي** illusion de classe، وهذا الوهم الطبقي له اسسه في الواقع « التخلفي » . فمن الطبيعي جدا ، بشكل عام ، اي بشكل مجرد عن كل واقع تاريخي متميز ، ان تطمح العناصر الصناعية الى ان تكون طبقة صناعية مستقلة تلعب الدور الرئيسي في تحقيق عملية الانتاج الاجتماعي . الا ان الواقع الاجتماعي ، في بنيته الكولونيالية ، يجعل من هذا الطموح الطبيعي ، او من هذا المثال الطبقي ، وهما طبقيا . فالعلاقة الكولونيالية ، كما رأينا ، تحدد الصيرورة لهذه العناصر ، فتسد في وجهها افق صيرورتها كبرجوازية صناعية . وبما ان الصناعة ، ضمن العلاقة الكولونيالية ، لا يمكن ان تكون ، في البلد « المتخلف » الا صناعة استهلاكية ، فان افق صيرورة هذا الجزء من البرجوازية الصغيرة ليس بتاتا البرجوازية الصناعية المستحيلة الوجود ، بل البرجوازية الكولونيالية . لذلك كان كثير من « الصناعيين » في البلد « المتخلف » تجارا وماليين في الوقت ذاته . هذا التعدد في نشاطات هذه الفئة الاجتماعية ليس ناتجا عن « حيوية دافقة » بقدر ما هو ناتج عن عجز بنيوي في تركيز الانتاج الصناعي والتطور فيه عمقا وتوسعا . هذه العلاقة الالتباسية بين هذا الجزء من البرجوازية الصغيرة وبين البرجوازية الكولونيالية ترتكز على نوعية الصناعة « المتخلفة » كصناعة استهلاكية . ونوعية هذه الصناعة بدورها تضيء لنا الموقف الطبقي من الاستعمار لهذا الجزء المنتج من البرجوازية الصغيرة . اذا دخلت هذه الطبقة ، في ظروف تاريخية معينة ، في تناقض مع الاستعمار ، فذلك لان الاستعمار كان يحاول ان يقضي على هذا الجزء المنتج من طبقة غير منتجة عن طريق تصديره لمنتوجاته الاستهلاكية الصناعية التي لا تزاحم . الا ان الاستعمار ، في بعض الظروف المعينة ، بوسعه ان يتخذ موقفا ذكيا من هذه الطبقة فيكون سندا لها بدلا من ان يكون عدوها . ان تطور الصناعة كصناعة استهلاكية في البلد « المتخلف » لا يتنافى مع الاستعمار في شكله الجديد ، بل يمكن ان يكون قاعدة لتطور هذا الاستعمار وتغلغله في البلد « المتخلف » . هذا الشكل الجديد للعلاقة الكولونيالية يتحدد كتقسيم جديد عالمي للعمل بحيث يمكن للبلاد المنتجة للمواد الاولية الاولى ان تنتج ايضا وسائل استهلاك فقط ، في الوقت الذي تنتج البلاد الصناعية وسائل انتاج الاستهلاك . وهذا التقسيم العالمي الجديد للعمل هو في الحقيقة تقسيم للعمل الصناعي ضمن التقسيم العالمي العام للعمل . فهو يجدد التقسيم القديم بقدر ما هو يبقيه في الحدود

التي هي بدورها تحدده . معنى ذلك ان البنية الكولونيالية للبلد « المتخلف » هي التي تحدد الصناعة فيه كصناعة استهلاكية ، وتطور هذا ضمن العلاقة الكولونيالية يحدد بدوره الطابع الكولونيالي لتطور البلد « المتخلف » ويبقيه في « تخلفه » بدلا من ان ينزعه منه . ان تطور الصناعة في البلد « المتخلف » كصناعة استهلاكية يقوي الترابط البنيوي بين الانتاج الكولونيالي والانتاج الرأسمالي الاستعماري ، فيجعل من هذا قاعدة لذاك ومن ذاك اثرا لهذا ، بشكل دائم مستمر . فليس من الغريب اذن ان نجد ، على ضوء هذا الترابط البنيوي بين الانتاجين ، توافقا طبيعيا بين الجزء المنتج من البرجوازية الصغيرة وبين الاستعمار . فما التناقض بينهما الا عرضيا ، اما التحالف فاساس لوجودهما الطبقي . ولا يظهر التناقض بينهما ، الا على اساس هذا التحالف الطبقي بينهما . وهذا ما يفسر لنا الموقف الالتباسي المذبذب ، الذي تقفه البرجوازية الصغيرة في جزئها المنتج من الاستعمار ، وهذا ما يفسر لنا ايضا ميل هذه الفئة الى التعاون والتحالف مع البرجوازية الكولونيالية كممثل للبرجوازية الاستعمارية وكشكل من اشكال وجود الاستعمار في البلد « المتخلف » .

لقد انطلقنا من نص لماركس ، فأوصلنا تحليله الى معالجة بعض الوجوه للوضع الطبقي في البلد « المتخلف » . وهذا تحقيق لقراءتنا الخاصة لماركس ، والتي تكلمنا عنها في مقدمة هذا البحث . ولنأت الآن الى الملاحظة الثالثة حول نص ماركس المذكور سابقا .

ثالثا ـ قلنا في ملاحظتنا الاولى حول هذا النص ، ان ربط انتاج البلد المستعمر بالانتاج الرأسمالي ، عن طريق التجارة الخارجية وضمن العلاقة الكولونيالية ، كانت نتيجته التاريخية « رسملة » الانتاج في البلد المستعمر . غير انا قلنا في ملاحظتنا الثانية ان التطور التاريخي للعلاقة الكولونيالية يسد ، بالضرورة ، على انتاج البلد المستعمر ، كل امكانية لتطوره الرأسمالي . ويبدو لاول وهلة ان بين القولين تناقضا ، او على الاصح ، يبدو ان تناقضا يوجد بين ما يقوله ماركس في الملاحظة الاولى وبين ما نقوله نحن في الملاحظة الثانية . والحقيقة ان بين القولين اختلافا لا تناقضا . وما نقوله نحن ليس سوى تأكيد خاص على صحة ما يقوله ماركس . فالاختلاف لا يدور مطلقا حول حركة « الرسملة » بالذات ، بل حول **شكلها** التاريخي . وهو ناتج عما سبق وقلناه من ان

ماركس ، في دراسته للرأسمالية ، لا ينظر الى بنية الانتاج الكولونيالي ، في علاقته مع الرأسمالية ، بل يتوقف في دراسته هذه عند تحديد بنية الانتاج الرأسمالي، فالاختلاف موجود لان المشكلة التي نطرحها مختلفة عن المشكلة التي يطرحها ماركس . وليس الاختلاف في الحل المعطى لنفس المشكلة ، بل في المشكلة نفسها . ان المشكلة التي يعالجها ماركس يمكن طرحها بهذا الشكل : كيف تتحدد حركة تأثير الانتاج الرأسمالي بانتاج البلد المستعمر ضمن تطور العلاقة الكولونيالية ؟ وحل هذه المشكلة موجود في مفهوم « الرسملة » الذي تحدثنا عنه . اما المشكلة التي نحن نريد طرحها ، فيمكن صياغتها بهذا الشكل : ما هو الشكل التاريخي الذي تتخذه « رسملة » انتاج البلد المستعمر ؟ هل حركة « الرسملة » هذه هي حركة يتماثل فيها الانتاج الكولونيالي ، بنيويا وتاريخيا ، بنظام الانتاج الرأسمالي ؟

لقد حاولنا جهدنا فيما سبق ان نبين بالحاح ان الوحدة التي حققتها العلاقة الكولونيالية بين الانتاج الرأسمالي والانتاج الكولونيالي ليست وحدة تماثلية بل وحدة تفارقية . فحركة التطور التاريخي لهذه الوحدة هي في الواقع حركة تفارق différenciation بنيوي بين الانتاجين لا حركة تماثل identification .

ويهمنا كثيرا ، على الصعيدين النظري والعملي ، ان نؤكد دوما على هذه الطبيعة التفارقية لوحدة العلاقة الكولونيالية . اذ ان من الواضح جدا ان ستراتيجية عملنا الثوري ، اي نظرية الثورة عندنا ، لا يمكن ان تتأسس الا على المعرفة العلمية لبنية الانتاج الكولونيالي كانتاج متميز . لذلك رأينا من الافضل أن نعتبر حركة « رسملة » انتاج البلد المستعمر ، عن طريق تطور العلاقة الكولونيالية ، حركة استعمار colonisation له لا حركة رسملة capitalisation اي ان انتاج البلد المستعمر يميل الى التحول الى انتاج كولونيالي لا الى انتاج رأسمالي . وهذا الانتاج الكولونيالي ليس في الحقيقة الا شكلا تاريخيا محددا للوجود المتميز للانتاج الرأسمالي في البلد المستعمر « المتخلف » ، داخل العلاقة الكولونيالية . فهو اذن ، بالرغم من انتمائه الى نظام الانتاج الرأسمالي ، مختلف عن هذا النظام ، ان في بنيته ام في منطق تطوره . لذلك كان التأكيد على تميز البنية الكولونيالية ، بالنسبة للبنية الرأسمالية ، ضرورة نظرية مطلقة لفهم واقعنا التاريخي .

لقد اوصلتنا دراستنا السريعة للعلاقة الكولونيالية الى نتيجة بالغة الاهمية : وهي ان التطور التاريخي لهذه العلاقة اوجد في البلد المستعمر **نظام انتاج متميز** هو في وحدته مع نظام الانتاج الرأسمالي وانتمائه اليه ، يختلف عنه بنية وتطورا . ولقد حددنا هذا النظام

الانتاجي « **كنظام انتاج كولونيالي** » . لذلك كان من الضرورة ان تكون نقطة وصولنا هذه منطلقا لنا في دراستنا القادمة « للتخلف » . ان نظرية « التخلف » يجب ان تتحدد اذن كنظرية لنظام الانتاج الكولونيالي ، اي كمحاولة لتحديد القوانين العامة التي تخضع لها بنية الانتاج الكولونيالي وتطوره التاريخي .

الطريق ـ العدد الثامن

ايلول ١٩٦٨

ملحق رقم (٢)

الاستعمار والتخلف ـ القسم الثاني ـ
نظام الانتاج الكولونيالي .

١ ـ تمهيد :

ان تحديد العلاقة الكولونيالية كعلاقة انتاج بين انتاجين مختلفين متميزين ، تضمهما وحدة تطور تناقضية ، فرض علينا ، كما رأينا في القسم الاول من هذه الدراسة[1] ، ضرورة النظر الى « التخلف » كبنية اجتماعية متماسكة ، اي كنظام انتاج متميز ، هو « نظام الانتاج الكولونيالي » . مهمتنا الآن ان نقوم بتحليل هذا المفهوم الجديد الذي به نريد ان نفهم بنية « التخلف » .

نريد منذ البدء ان نثير حس النقد في ذهن القارىء كي يبقى يقظا طوال قراءته هذه الدراسة ، وبعدها ، فلا يأخذ بما سنورده الا بعد نقد وتحقيق . نقول للقارىء بكل صراحة ان مهمتنا هذه شاقة وخطرة ، لأنها قد تكون في مبدئها بالذات غير شرعية ، اي انها قد تفتقر الى اساس علمي يحدد امكانها . واساس هذه المهمة ، اي مبدؤها ، تحديد بنية « التخلف » كنظام انتاج متميز . فالى اي حد يمكننا التكلم في صدد « التخلف » عن نظام انتاج متميز ؟ وما هي الاسباب الواقعية والنظرية التي دفعتنا الى ايجاد مفهوم « نظام الانتاج الكولونيالي » ؟ ان الصعوبة الرئيسية في عملنا لا تكمن في تحليل هذا المفهوم

(١) راجع مجلة « الطريق » ، العدد الثامن ـ سنة ١٩٦٨ .

الجديد بقدر ما تكمن في شرعية هذا المفهوم كمفهوم ، اي كأداة نظرية لمعرفة الواقع « التخلفي » . غير ان القبول بشرعيته ، اي بعلميته ، لا يكون الا بعملية تحليله ، فتحليله حقل تحقيقه . لذلك لا بد ان ننظر الى هذه المهمة كمخاطرة نظرية ، ربما نجحت وربما فشلت . لكنها مخاطرة لا بد منها ، فرضتها علينا الضرورة **العملية والثورية** لايجاد نظرية « للتخلف » ، اي لمعرفة واقعنا معرفة علمية . والمخاطرة ليست مغامرة ، فالفرق شاسع بين الاثنتين . ان في كل عملية لانتاج معرفة مخاطرة فكرية ضرورية ، لا تصير مغامرة الا اذا فقد الفكر العلمي حسه بالواقع ، اي اذا ابتعد في نشاطه عن شروط امكانه كفكر علمي . وهذه الشروط مرتبطة بالواقع التاريخي الذي يعمل فيه ، فان انقطع عنها فقد علميته .

حددنا مهمتنا هذه كمخاطرة نظرية ، وكان الأولى بنا ان نحددها على حقيقتها **كفرضية علمية** . وهذه الفرضية ما نشأت اعتباطا ، بل عن ضرورة علمية ملحَّة ، للرد على سؤال نظري محدد : هل الثورة الاشتراكية ممكنة في بلد « متخلف » ؟ وما هي شروط امكانها ؟ من هذا السؤال انطلقنا ، ولا سبيل لصنع التاريخ ، حين يسمح لنا التاريخ بصنعه ، الا اذا وضح في فكرنا سؤال فكرنا الاساسي هذا ، اي اذا تحددت في فكرنا معالم الرد عليه . هذا الوضوح ، في الواقع ، توضيح ، ، اي عملية فكرية تتحقق بتحقُّق العملية الثورية في حركة محاولاتها ، الفاشلة والناجحة على السواء . وربما كانت المحاولات الفاشلة اغنى للفكر ، اذا وعاها الفكر في ارتباطه بالعمل الثوري ، من المحاولات الناجحة . وتكرار فشل المحاولات الثورية في عديد من البلدان « المتخلفة » هو الذي دفعنا الى طرح هذا السؤال الذي يظهر لنا كنقطة البدء في تفكيرنا . وما تلك الفرضية العلمية سوى محاولة للاجابة عليه .

ليس من الصعب ان نجد في الواقع التاريخي للبلدان « المتخلفة » تبريرا لهذه الفرضية ، فحوادث السنوات الاخيرة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، تشير بوضوح الى وجود اختلافات جذرية في حركة تطور التاريخ ، بين هذه البلدان وبلدان الغرب الرأسمالي . ومجرد وجود هذه الاختلافات يسمح لنا فعلا بالشك في تماثل منطق تطور التاريخ في هاتين الفئتين من البلدان . من هذا الشك بالذات نشأت فرضية « نظام الانتاج الكولونيالي » : اذا كان الاختلاف بين تطور بلدان « التخلف » وتطور بلدان الغرب الرأسمالي اختلافا في **منطق التاريخ** نفسه ، وجب بالضرورة ان يكون هذا الاختلاف

بنيويا ، اي ان يكون اساسه اختلافا في البنية الاجتماعية بالـذات ، اي في بنية الانتـاج الاجتماعي . فحركة التاريخ ليست في الحقيقة سوى حركة صيرورة البنية الاجتماعية . ان التاريخ في حركته هو البنية الاجتماعية في صيرورة .

لـم تظهر لنا بعد ضرورة النظر الى « التخلف » كبنية قائمة بذاتها ، تختلف عن بنية الرأسمالية ، الا كضرورة منطقية . وضرورة المنطق ليست ضرورة الواقع[1] . غير ان تحقق هذه الضرورة المنطقية هو الذي يفرض على الفكر منهجا محددا في معالجته للواقع ، ويحدد علمية الفرضية التي يلجأ اليها الفكر كأداة نظرية للمعرفة . اما المعرفة العلمية فلا تتم الا اذا اخضع الفكر منهجه لمنطق الواقع في عملية تحليله له . بحركة هذا التحليل تتحقق الفرضية وتتأسس علميتها ، فتمر من صعيد الضرورة المنطقية الى صعيد الضرورة الواقعية .

وهنا تجب الملاحظة ان المعالجة العلمية لا تضع الفكر مع الواقع في مواجهة مباشرة ، لان الفكر لا يصل الى الواقع الا بانتاجه لمفاهيمـه النظـرية عن طريق نقـده للمفـاهيم المتكونة . فمن خلال عملية النقد هذه يتكشف الواقع في بنيته للفكر النظري . ان المعرفة العلمية اذن ليست عملية مشاهدة ، بل عملية انتاج تتحقق في حركة نقد للفكر المتكون تجد ضرورتها النظرية في التطور العلمي المحدد للواقع التاريخي . هذه الحـركة هي في الحقيقة حركة تحويل للادوات النظرية لهذا الفكر . وفي هذا التحويل النظري شرط امكان المعرفة . لذلك سننطلق في تحليلنا لمفهوم « نظام الانتاج الكولونيالي » ، اي في تحليلنا لبنية « التخلف » ، من نقد مفهوم « التخلف » ، كما نجده في الادب الاقتصادي المعاصر .

٢ ـ نقد مفهوم التخلف

لا يهمنا اطلاقا ، ولا يفيد بحثنا ان نستعرض ما كُتب عن « التخلف » ، وهو كثير كثير ، بل يهمنـا اساسـا ان نعلـم كيف فُسر « التخلف » وكيف فهـم ، اي كيف حدد كظاهرة تاريخية عامة تشمل اكثر من ثلثي العالم . ومعظم ما قرأناه عن هذه الظاهرة ،

(١) كما ان ، على صعيد آخر ، وجوب الشيء منطقيا لا يستلزم مباشرة وجوده واقعيا . والتاريخ حافل بالامثلة التي تدل على اختلاف الضرورتين وصعيدهما : فكم من لحظة تاريخية ظهرت الثورة فيها للمنطق ضرورة من غير ان تنجح في مرورها الى الواقع ، اي من غير ان تحقق ضرورتها في تطور الواقع . هذا التفاوت بين صعيدي هاتين الضرورتين ، داخل حركة التاريخ نفسها ، هو الذي يحدد نظريا امكانية فشل الثورة ، حتى وان ظهرت الثورة كضرورة في منطق التاريخ .

على كثرته ، لا يتعدى الوصف الخارجي ، وقلما يصل الى الاساس ، اي الى البنية . اما الادب الاقتصادي الذي يستهدف بنية « التخلف » ، لا مظاهره ، فهو يرى ، بشكل عام ، الميزة الاساسية لهذه البنية في وجود انقسام داخلها ، يفصل بين قطاع اقتصادي « حديث » ، هو القطاع الرأسمالي ، وقطاع « بدائي » او « تقليدي » ، اي لا رأسمالي ، او على الاصح ، سابق للرأسمالية . هذه النظرية ثنائية لا وحدوية ، اي انها ليست نظرية بنيوية ، لانها تضع جنبا الى جنب بنيتين اجتماعيتين مختلفتين لا تضمهما اي وحدة تاريخية . ومن الصعب ان يكون لهذه النظرة طابع علمي ، فهي نظرة ايديولوجية ترتكز الى اساس نظري خاطىء .

صحيح ان الاستعمار اوجد اختلالا جذريا في البنية الاقتصادية للبلدان التي تمت عليها سيطرته . فالرأسمالية ، كما رأينا في القسم الاول من هذه الدراسة ، بربطها البلدان المستعمرة بحركة تجارتها الخارجية ، استطاعت ان تحدث في نظام الانتاج السائد في هذه البلدان تفككا داخليا ظهرت آثاره الخارجية في الانقطاع بين قطاع مهم من اقتصاد البلد المستعمر ، بقي تقريبا في عزلة تامة عن حركة التبادلات العالمية ، وقطاع آخر توجه كليا ، في حركة تطوره ، نحو « المتربول » ، مركز تاريخه ، وكأنه جسم غريب في البلد الذي هو فيه[1] . الا ان هذا الانقطاع بين القطاع « الحديث المتطور » والقطاع « التقليدي المتخلف » ، على عمقه ، لا يسمح لنا بتاتا بتحديد الاول كقطاع رأسمالي والثاني كقطاع لا رأسمالي اطلاقا . هذا التصور الخاطىء « للتخلف » يجعل من « التخلف » ظاهرة جزئية تنحصر في قسم من انتاج البلد « المتخلف » ، فلا تشمل هذا الانتاج في بنيته الواحدة . ويترتب على ذلك ضرورة القول بوجود بنيتين مختلفتين ، داخل البلد « المتخلف » الواحد ، كل منهما تتطور في علاقة خارجية مع الاخرى ، حسب منطقها الخاص بها . معنى ذلك ان كل بنية تتطور تاريخيا في انفصال تام عن الاخرى ، فلا تلاقي ولا تقاطع بينهما . اذا صح هذا القول تكون تبعية الانتاج « المتخلف » للاستعمار تبعية القسم المتطور منه . اما القسم الآخر ، اي القسم التقليدي ، فيكون مستقلا ، في وجوده وتطوره ، اطلاقا عن الاستعمار ، ولا وجود لاي علاقة للاستعمار به . على ضوء هذا التصور ومنطقه ، تظهر لنا العلاقة الكولونيالية بشكل يختلف تمام

(١) مثلا قطاع البترول في الشرق العربي ، والنبيذ في الجزائر ، والبن في البرازيل ، وقصب السكر في كوبا الخ . . .

الاختلاف عن الشكل الذي ظهرت لنا به في القسم الاول من دراستنا . انها تظهر لنا كعلاقة جزئية لا كعلاقة شاملة ، فينتج عن ذلك تحديد مزدوج لها ، اذا نُظر اليها من افق تطور البلد « المتخلف » : فهي في الوقت ذاته **علاقة تبعية** بالنسبة للقطاع « المتطور » في انتاج هذا البلد ، **وعلاقة استقلال** تام عن الاستعمار بالنسبة للقطاع « المتخلف » ، اي « التقليدي » . اما علاقة التبعية فهي علاقة تماثل بنيوية (اذ ان القطاع « المتطور » يتحدد كقطاع رأسمالي) ، وعلاقة الاستقلال علاقة تفارق اطلاقا . وفي هذا القول ايحاء قوي بأن وجود القطاع « المتطور » في البلد « المتخلف » راجع الى تبعيته للاستعمار ، اما بقاء القطاع « التقليدي المتخلف » فراجع الى الاستقلال عن الاستعمار . والنتيجة المنطقية التي نخرج بها من هذه النظرة الايديولوجية هو ان تطور البلد « المتخلف » لا يكون الا بتوثيق علاقته مع الاستعمار .

هذا التصور للتخلف خاطىء ، لا لدلالته الايديولوجية فحسب ، بل لانه غريب اطلاقا عن الواقع التاريخي نفسه . والحكم عليه من خلال دلالته الايديولوجية لا يكفي لاظهار خطأه العلمي ، فلا بد لذلك من الرجوع الى واقع « التخلف » في بنيته . على هذا الصعيد من التحليل البنيوي للواقع التاريخي يجب اظهار الخطأ النظري . واساس الخطأ في هذا التصور ، اي في هذا القول الايديولوجي ، هو عدم النظر الى « التخلف » على انه بنية واحدة . هذا الخطأ الاساسي يقود بدوره الى اخطاء اخرى تزيد في تشويه حقيقة « التخلف » وتمنع كشفها . فالقول ، مثلا ، بوجود نوع من الازدواجية البنيوية في بلد كالجزائر ، يفصل بين شمال رأسمالي وجنوب « تقليدي » ، هو قول فيه جهل بالواقع الاجتماعي وبعمق تعقيده . ان اعطاء مفهوم « التخلف » هذا المعنى من الازدواجية البنيوية الفاصلة يُفرغه من معناه المتميز ، ويتيح الامكانية لظهور كل التباس وغموض في فهم الواقع الذي يشير اليه ويود فهمه . ففي الادب الاقتصادي المعاصر ، كثيرا ما تستعمل عبارة « التخلف » لتحديد قسم معين من بلد رأسمالي متطور ، كجنوب ايطاليا او مقاطعة بريتانيا Bretagne في فرنسا مثلا . حين يضم مفهوم « التخلف » بهذا الشكل الغامض واقعين مختلفين بنيويا ، متماثلين ظاهريا ، يصير عاما الى حد يفقد به تلك الدقة في المدلول التي يمكنها وحدها ان تجعل منه مفهوما علميا . ان عمومية généralité هذا المفهوم اذن سيئة ، اي غير علمية ، لانها ، في مبدئها بالذات ، نتاج لعملية اختزال وتبسيط réduction مزدوجة ، هي غير شرعية اطلاقا : ففي المرحلة اولى ، يُنظر الى « التخلف » ، هذه الظاهرة البنيوية الشاملة ، كظاهرة اقتصادية بحت ، وفي مرحلة

ثانية ، يُنظر الى الاقتصاد ، في هذه الظاهرة الاقتصادية ، من زاوية الكم ، في حجم المنتوجات المجرد ، لا من زاوية الكيف ، في بنية العلاقات الانتاجية كعلاقات طبقية . والحقيقة ان الاقتصاد ، بمعناه العلمي ، اي الماركسي ، ليس في حجم المنتوجات المجرد عن علاقات الانتاج الاجتماعية ، بل في هذه العلاقات بالذات . وهذه العلاقات هي التي تحدد الاقتصاد في البنية الاجتماعية ، كما انها هي التي تحدد كمية الانتاج الاجتماعي ونوعه . ففصل الاقتصاد عن البنية الاجتماعية الشاملة ، وتحديده كمًّا على هذا الشكل المبتذل ، هو الذي يؤدي الى عدم النظر الى « التخلف » من خلال البنية الطبقية في العلاقات الانتاجية . بهذا الفصل ، يستحيل اطلاقا فهم « التخلف » عمليا كظاهرة تاريخية متميزة . كما ان هذه النظرة الكمية اليه ، كظاهرة اقتصادية بحت ، هي اساس عموميته السيئة . انطلاقا من هذه العمومية ، يظهر « التخلف » كمجرد « تأخر » في التطور الاقتصادي للبلدان التي استعمرت ، بالنسبة للبلدان الرأسمالية « المتطورة » . على هذا الضوء من المنطق الايديولوجي ، وحين تتماثل هاتان الفئتان من البلدان في البنية الاجتماعية في تحديد الاقتصاد كاقتصاد مجرد ، يظهر منطق التطور الاقتصادي كحركة تراكم كمّي مجرد ، تتحدد فيها البلدان الرأسمالية ، حيث يبلغ فيها التراكم الكمي اعلى درجاته ، كمقياس مطلق للتطور . ان وضع حركة التطور التاريخي على هذا الصعيد الكمي البحت هو في الحقيقة نفي مطلق لها كحركة تميُّز وتفارق ضمن وحدة شمولها . هذا النفي هو الذي يسهِّل اجراء عملية التماثل في بنية الصيرورة التاريخية بين هاتين الفئتين من البلدان وعملية التماثل هذه ، التي هي اذن في اساسها عملية « تكميم » (او اكمام ، حسب مرجع العلايلي) Quantification للتاريخ ، اي نفي له ، هي شرط لتعميم généralisation مفهوم « التخلف » تعميما ايديولوجيا . هذا التماثل الشامل ، على مستوى الصيرورة ، يستلزم ويبرر التماثل الجزئي بين قسم « متخلف » من بلد رأسمالي متطور ، من ناحية ، وبلد « متخلف » او مستعمر ، من ناحية اخرى . وحين نقوم بعملية التماثل الجزئي هذه التي تتأسس ، في امكانيتها ، على التماثل الشامل ، يستحيل علينا ، طبعا ، فهم « التخلف » عمليا . وهنا تكمن الايديولوجية في هذا المفهوم غير العلمي : في مقدرته على اخفاء سبب الظاهرة التي يعبِّر عنها .

هذا الخطأ المنهجي (القول بالتماثل الجزئي الذي اشرنا اليه ، انطلاقا من القبول بمفهوم « التخلف » من غير اخضاعه للنقد العلمي ، والذي يفترض بالضرورة تماثلا بنيويا وان رُفض) هو الذي قاد باحثا يقظا كايف لاكوست ، الى التساؤل ، في كتاب صدر

أخيرا[1] ، عن مصدر « التخلف » ، رافضا اعتباره نتاجا تاريخيا للاستعمار . مع ان هذا الباحث يريد ، بكل وضوح ، ان يؤكد على الاختلاف البنيوي بين صيرورة البلدان « المتخلفة » وصيرورة البلدان الرأسمالية . الا اننا اذا قرأنا بدقة وتأن ما قاله في تحليله « للتخلف » مستهدفين كشف منطق النص الضمني لا ظاهره ، وجدنا انه ، في النهاية ، يصل الى نتيجة تناقض بالضرورة الفكرة التي اراد اثباتها . هذه النتيجة هي ، كما سنرى ، تماثل صيرورتي البلدان « المتخلفة » والبلدان الرأسمالية ، او بشكل ادق ، وجود هاتين الصيرورتين في افق تاريخي تماثلي .

يؤكد المؤلف على ما يسميه بالاسباب الداخلية « للتخلف » ، والتي ترجع ، حسب رأيه ، الى طبيعة البنية الاجتماعية التي كانت تميز البلدان « المتخلفة » قبل سيطرة الاستعمار عليها . ويكمن السبب الاساسي لنجاح هذه السيطرة الاستعمارية ، كما يقول لنا المؤلف ، في هذه البنية الاجتماعية السابقة للاستعمار . اما تحليل هذه البنية ، فيقوم به باحثنا انطلاقا من المفهوم الماركسي « لنظام الانتاج الاسيوي » . يقول ايف لاكوست في كتابه المذكور ما يلي : « ان الحروب الكولونيالية كانت صراعات بين مجتمعات مختلفة بنيويا . فانتصر فيها المجتمع الذي كانت قواه احسن تماسكا ، فكانت اذن الاشد تجمُّعا Les plus cumulatives »[2] . وفي مقال عنوانه « اسباب الاستعمار والتخلف »[3] ، اورده المؤلف بكامله في كتابه السابق الذكر ، فجعل منه قاعدته النظرية ، نقرأ ما يلي :

« يظهر الفتح الكولونيالي كنتيجة للاختلافات الكبيرة التي كانت موجودة بين بنيات نوعين كبيرين من المجتمعات . . . وضعف المجتمعات التي كانت ستُستعمَر ، كان راجعا ، في قسم كبير منه ، الى بقاء بنيات اجتماعية قديمة جدا ، توقف تطورها منذ قرون عديدة . فلو استمر هذا التطور لما كان في الامكان استعمار هذه المجتمعات ، ولما تطورت بعد ذلك نحو التخلف » .

(١) Yves Lacoste, Géographie du sous- développement P. U. F. Paris 1965.

(٢) المصدر نفسه ـ ص ٢٢٠ ـ راجع خاصة الفصل الذي عنوانه :
Recherche des causes profondes

(٣) هذا المقال ظهر في المجلة الاسبوعية الجزائرية : Révolution Africaine
العدد ١٠١ ، ٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ .

في الجملتين الاخيرتين من هذا النص ، يبيّـن لنا المؤلف بكل وضوح ان الاستعمار هو اثر تاريخي للبنية الاجتماعية السابقة للاستعمار précoloniale اكثر منه نتاج للتطور الداخلي للرأسمالية الغربية . هذه هي الفكرة الاساسية لكتابه المذكور الـذي صدر بعـد صدور مقاله . وهي فكرة ، على الرغم من اهميتها وجديتها ، لا يمكن القبول بها بلا مناقشـة وتحقيق . وقبل ان نبدأ بفحصها والتدقيق في صحتها ، نود ان نتوقف قليلا عند منطـق التفكير الذي اوصل اليها .فالشك، كما يبدو لنا ، في حركة هذا المنطق قبل ان يكون في مضمون الفكرة نفسها . ان المنطق الذي اتبعه الكاتب في وصوله الى فكرته هذه منطق فرضي ، نتساءل فعلا عن مدى شرعية استعماله في مجال كالتاريخ يستحيل فيه اثبات صحة الفرضية. يقول الكاتب ان ضعف المجتمعات التـي استُعمِـرت هو ضعف بنيوي ، اي ضعف في بنيتها السابقة للاستعمار . وسبب هذا الضعف توقف تطورها التاريخي . ولا عيب في هذا القول ، فمنطقه سليم لانه منطق الواقع ذاته .ثم يصف الكاتب،بالمقارنة ، المجتمعات الاوروبية بالقوة ، والقوة فيها تظهر له في تماسك بنيتها وبالتالي في مقدرتها على التطور التاريخي . ومنطق هذا القول ايضا سليم لانه منطق الواقع . غير ان من هذين القولـين ومـن مقـارنتهما ، لا يمـكن اطلاقــا ان نخــرج بالقــول بان البنية الاجتماعية للمجتمعات التي استعمرت هي السبب التاريخي لاستعمارها . ان في هذا القول خروجا بينا عن منطق الواقع لا يسمح به منطق القولين الاولين . فلا بد اذن من كشف العيب المنطقي في الوصول الى هذا الاخير . والعيب هنا في الانتقال من منطق الواقع الى منطق الافتراض ، مع الاخذ بهـذا المنطـق الاخـير كمنطـق للواقـع بلا اي تحقيق تاريخـي ، لاستحالة ذلك مبدئيا . ففي جملته الاخيرة : « لو استمر هذا التطور لما كان في الامكان استعمار هذه المجتمعات ، ولما تطورت بعد ذلك نحو التخلف » ، يقوم الكاتب بافتراض لا يصح في منطق التـاريخ ، لانـه مجـرد تصـور خيالي يختلف في اساسـه عن الفـرضية العلمية . اذ كيف يمكن في هذا المجال اثبات صحة هذا الافتراض او خطأه ، طالما ان الواقع التاريخي ، بحكم بنية زمانه ، لا يقبل التجربة بمعناها الفيزيائي ؟ وحين يستحيل التحقيق ، تنعدم علمية الفرضية ، فتصبـح بذلك فعـلا للخيال لا للعقـل . ومأخذنـا الاساسي على الكاتب لا ينحصر في لجوئه الى هذا النوع من الافتراض الخيالي فحسب ، بل يتوجه خاصة الى خروجه من هذا الافتراض اللاشرعي في التاريخ ، بتعليل للواقـع التاريخي . ان حركة هذا المنطق في التفكير تعتمد اساسا على تماثل الواقع الافتراضي ، اي الخيالي ، مع الواقع الفعلي ، وكأن الافتراض ليس افتراضا ، بل تأكيد على واقع فعلي .

ان للجملة الافتراضية الاخيرة في النص الذي سردنا معنى ضمنيا يظهر بوضوح على ضوء هذا المنطق الخاطىء . فاستعمال عبارة « لو » ليس في الحقيقة من باب الافتراض بل من باب التأكيد . فاذا كان استمرار التطور في بنية المجتمعات التي استعمرت مانعا لاستعمارها ، يكون توقف التطور فيها اذن بالضرورة سبب استعمارها ، وسبب تخلفها ايضا . ينتج عن ذلك ان الرأسمالية لم تعد السبب الاساسي في استعمار مجتمعاتنا وتخلفها ، لان السبب داخلي لا خارجي ، في بنية هذه المجتمعات لا في بنية الرأسمالية . منطق هذا القول في الظاهر صحيح ، الا ان عيبه الاساسي ، اي نقطة الضعف فيه ، هو في استحالة اثبات منطلقه ، اي مرتكزه ، فاذا هوى الاساس ، هوى البناء المنطقي معه بالضرورة . ونحن فعلا لا نستطيع اطلاقا ان نؤكد ان استعمار مجتمعاتنا ما كان ليتم لو ان تطورها لم يتوقف . وحتى الامكان في هذا القول من باب الخيال لا من باب الواقع ، وبالتالي تنعدم بالضرورة علمية هذا الافتراض . لذلك كان على المؤلف ان يرتكز ، في منطق تفكيره ، الى الافتراض ، لا كافتراض يستلزم التحقيق ـ فالتحقيق هنا مستحيل ـ ، بل كواقع فعلي . وهذا ما نرفضه ، لان في منطق هذا التفكير نفيا للمنطق .

ولنأت الآن الى الواقع بعد هذه الوقفة عند منطق الوصول اليه . ان رفضنا للفكرة التي ترى في البنية الاجتماعية للبلدان المستعمرة سببا لاستعمارها لا يعني مطلقا ان هذا الاستعمار كان نتاجا مباشرا لتطور الرأسمالية وحده . ان استعمار بلدان « العالم الثالث » تم في حركة تاريخية معقدة ومتناقضة ، لا يمكن ان نعزل فيها البنية الاجتماعية لهذه البلدان عن بنية الرأسمالية ،وهو لا يجد سببه في التطور التاريخي المستقل لاي من هاتين البنيتين ، بل في تطور علاقتهما ضمن وحدتهما التناقضية . ان البحث عما يسميه لاكوست « بالاسباب الداخلية »لاستعمار مجتمعاتنا ،وان كان في الظاهر منطقيا ، يؤدي في الحقيقة الى عزل بنية هذه المجتمعات ، في شكل تطورها التاريخي ، عن بنية الرأسمالية ، اي الى استحالة فهم الاستعمار كعلاقة بنيوية بين تطور بنيتين مختلفتين ضمتهما وحدة تاريخية تناقضية . اذا وجب تحديد الاستعمار كعلاقة ، صار من المستحيل البحث عن سببه ، او اسبابه ، في طرف واحد من طرفي هذه العلاقة . فلا بد اذن ، في بحثنا عن السبب ، ان ننظر الى العلاقة كوحدة تمنع اطلاقا عزل طرفيها ، او استقلال الواحد عن الآخر . لذلك ، يمكننا القول بان الاستعمار colonisation كان ضرورة تاريخية في منطق تطور الرأسمالية . الا ان هذه الضرورة التاريخية ما تحققت الا لانها وجدت في البنية الاجتماعية للبلدان التي استعمرت الشروط التاريخية لتحقيقها . ان الاستعمار يظهر لنا اذن كنتاج

تاريخي لصدام عنيف بين **ضرورة تطور تكمن في صيرورة المجتمع الرأسمالي ، وامكانية** تطور تكمن في صيرورة مجتمع ما قبل الرأسمالية . **ولقد تم تحقيق هذه الضرورة بسد افق هذه الامكانية** . ولولا ضرورة التوسع في منطق التطور الرأسمالي ، لما سُدّ ، في البلدان المستعمرة ، افق امكانية التطور المستقل . هذا التلاحم في الصدام بين الصيرورتين ، ضمن وحدة الحركة التاريخية ، يمنعنا اطلاقا من ارجاع سبب الاستعمار الى بنية المجتمعات التي استعمرت ، او الى بنية الرأسمالية ، بشكل يفصل بين الاثنتين . فالشروط التاريخية ، وحدها ، لتحقيق الاستعمار لا تعني سببا له ، ولا تكفي لايجاده ، فلا بد من ظهوره كضرورة حتى يكون لوجوده معنى في الواقع . كما ان ظهوره في تطور الرأسمالية كضرورة تاريخية لا يعني مباشرة تحقيقا له ، اذ لا بد ، لتحقيقه ، من وجود الشروط التاريخية لتحقيقه . لذلك كان الاستعمار وليد حركة صدام بين بنيتين اجتماعيتين ، حققت احداهما ضرورة تطورها بسدها افق امكانية **واقعية** لتطور الاخرى .

هذه العودة ، في النقطة الاخيرة ، الى العلاقة الكولونيالية ضرورية جدا لفهم « التخلف » . « فالتخلف » في الواقع نتيجة تاريخية لتطور علاقة الصدام الدينامية بين حركة تحقيق هذه الضرورة وحركة سد افق هذه الامكانية . وفصل هاتين الحركتين عن بعضهما ، مع ان كلا منهما تحدد الاخرى وهي شرط لتحقيقها ، يؤدي بالضرورة الى عزل « التخلف » ، كنتيجة لتطور هذه العلاقة ضمن حركة واحدة معقدة ، عن حركة تكونه التاريخي . بهذا الفصل ، يقطع « التخلف » كنتيجة عن الحركة التاريخية التي هو نتيجة لها ، فيستحيل تفسيره ويختفي اصله ، فيصير لغزا تاريخيا . وفي هذا ، اي في فصل « التخلف » عن الاستعمار الذي تتماثل حركته التاريخية مع الحركة التاريخية لتكون « التخلف » تضليل وتشويه ، اي نظرة ايديولوجية للواقع التاريخي .

لا شك في ان لاكوست ، حين يعالج ظاهرة « التخلف » ويحاول تفسيرها ، يذكر الاستعمار واثره ، الا انه يرفض ان يجعله سببا لهذه الظاهرة التاريخية . فهو يؤكد لنا ، في كتابه المذكور سابقا ، على ان « تصور التخلف كظاهرة مستقرأة induite هي ثمرة الاستعمار وحده ، تصور خاطىء علميا » . (نفس المصدر ـ ص **٢٣٧**) . وربما امكن اعتبار الاستعمار ، حسب رأي مؤلفنا ، سببا بعيدا جدا لهذه الظاهرة الحالية ، الا انه ، لابتعاده هذا في التاريخ ، لا يمكن منطقيا ان يكون السبب المباشر لها . فبينه وبين

« التخلف » مسافة زمانية كبيرة تمنع ارتباطهما سببيا . لقد ظهر الاستعمار في القرن الثامن عشر ، اما « التخلف » ، فهو ظاهرة تاريخية تحددت معالمها في الواقع كبنية اجتماعية متميزة ، وفي الفكر كمفهوم اقتصادي ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية . فالسبب اذن ، حسب هذا المنطق ، بعيد عن الاثر الى حد لا يستطيع فيه ان يكون له سببا . هنا ، في هذا التصور التجريبي للسببية التاريخية ، نجد فعلا الاساس النظري لفكرة لاكوست الرئيسية ، والمبنية على رفضه اعتبار « التخلف » كنتاج تاريخي للاستعمار . واذا نحن دققنا النظر في منطق تفكير هذا المؤلف ، رأينا ان هذا التصور التجريبي الذي وصل اليه ، عن غير قصد ، هو في الحقيقة نتيجة ضرورية لفصله الصيرورة التاريخية للبلدان الرأسمالية عن الصيرورة التاريخية للبلدان المستعمرة . بهذا الفصل ، يستحيل ان نرى بين هاتين الصيرورتين المستقلتين اي علاقة بنيوية ، فالعلاقة الوحيدة التي يمكن ان نجدها بينهما هي **علاقة خارجية** . لذلك ، وبحكم نوعية هذه العلاقة ، تكون السببية التجريبية ، اي الميكانيكية ، بالضرورة ، الشكل الممكن الوحيد للسببية التي تربط بينهما . على ضوء هذا الفهم للعلاقة السببية ، يظهر فعل السبب على الاثر كحركة تأتي الاثر من الخارج ، في استقلاله عن السبب ، فيكون ما يحدث في الاثر ، بفعل السبب ، افتعالا خارجيا ، لا علاقة له ببنيته الداخلية . لذلك ، حين يرفض لاكوست ان يكون الاستعمار سببا « للتخلف » ، وهذا اثر لذاك ، فهو يبني رفضه على هذا النوع من العلاقة السببية . بمعنى آخر ، انه في رفضه علاقة السببية بين الاستعمار و« التخلف » ، يتبنّى المفهوم التجريبي للسببية في تفسيره للظاهرات التاريخية . وفي هذا خطر على علمية المنهج التاريخي قد يؤدي ، كما في مشكلة « التخلف » ، إلى تعليل التاريخ بشكل خاطىء ، ان لم نقل الى استحالة فهمه . ان الفكر النظري الذي لا يفهم السببية الا بشكلها التجريبي الميكانيكي يضيء الواقع بشكل يقود بالضرورة الى فصله ، بنية وصيروة ، عن البلدان الرأسمالية . كما ان الفصل بين هذين الواقعين التاريخيين يستلزم حتما هذا النوع من السببية ، ويفترضه . فالواقع ، في علاقته مع الفكر النظري داخل اطار عملية المعرفة ، لا يتكشف للفكر الا حسب استكشاف هذا الفكر له ، أي على ضوء هذا الفكر وحسب بنيته . ان الواقع الذي يظهر في المعرفة للفكر ، ليس الواقع في ذاته ، بل الواقع الذي تحدده بنية هذا الفكر الذي يتحدد به . من هنا جاءت اهمية المنهج في معالجة الواقع . ان المنهج ليس خارجا عن الفكر والواقع مستقلا عنهما ، بل هو بنية الفكر في حركة استكشافه الواقع . فمنهج المعرفة اذن شرط لها وتحديد لشكلها ، خاصة وان بين الفكر

والواقع هذه العلاقة البنيوية التي تجعل ظهور الواقع في شكل بنيته مرتبطا بشكل بنية الفكر الذي يظهر له . معنى ذلك ان الفكر النظري هو الذي يحدد الواقع ، في منهج معالجته للواقع ، كواقع في المعرفة وكموضوع لها . كما ان الواقع ، كما يظهر للوعي ، يحدد هذا الفكر ويستلزم شكل بنيته . لذلك يمكننا القول بان السببية الميكانيكية ، كمنهج للفكر النظري ، هي التي تؤدي الى فصل « التخلف » عن الاستعمار ، اي الى استحالة فهمه ، كما ان واقع « التخلف » ، في هذا الشكل من ظهوره للوعي ، يستلزم بالضرورة فكرا تجريبيا يعتمد السببية الميكانيكية في تعليله لهذا الواقع .

نحن حين نؤكد على ان « التخلف » هو نتاج تاريخي للاستعمار ، لا نعطي اطلاقا لمفهوم النتاج المعنى الذي قد يُعطى لمفهوم « الاثر » في افق السببية التجريبية او الميكانيكية . فالمفهوم الاخير لا معنى له الا اذا كانت العلاقة بين الصيرورة التاريخية للرأسمالية ، في شكلها الاستعماري ، والصيرورة التاريخية « للتخلف » ، علاقة خارجية . وهذا ما يساعدنا على فهم التمييز الذي يقوم به لاكوست ، بين الاسباب الاساسية والاسباب الظاهرة « للتخلف » . وشرط هذا التمييز تلك العلاقة الخارجية . ان الاسباب الاولى ، برأي الكاتب ، هي الاسباب « الداخلية » ، اما الاخرى فلا يمكن ان نعتبرها اسباباً ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، لانها ليست سوى « الاسباب الخارجية » ، او « العوامل الخارجية » . (راجع نفس المصدر ، ص ٢٣٦) . حين تكون العلاقة بين الاستعمار و « التخلف » علاقة خارجية ، لا بد ان تكون السببية بينهما ، كما رأينا ، ميكانيكية ، فيميل حينئذ الفكر « الديالكتيكي » ، او الذي يدعي الديالكتيكية ، الى البحث عن الاسباب في البنية الداخلية للظاهرة ، لا في العوامل الخارجية التي تحيط بوجودها المستقل . وهذا البحث في ذاته ، وبشكل عام ، مشروع . غير ان ارادة الفكر في ان يكون فكرا ديالكتيكيا لا تكفي للعثور على الحركة الديالكتيكية في الواقع ، بل ربما كانت قوة الرغبة في التأكيد على وجود هذه الحركة مانعا لرؤيتها حيث هي توجد ، اي في الحركة الواقعية للتاريخ . ان البحث « الديالكتيكي » عن « الاسباب الداخلية » جعل **العلاقة الداخلية والديالكتيكية** بين « الاسباب الداخلية » و « الاسباب الخارجية » غير مرئية . فالحقيقة ان العلاقة بين الرأسمالية و « التخلف » ، **اذا نُظر اليها داخل الافق التاريخي لتكونها وتطورها** ، ليست علاقة خارجية ، بل هي فعلا **علاقة داخلية** ، وربما كان الاصح تحديدها كعلاقة تداخل بنيوي . وهي لا تظهر كعلاقة خارجية الا اذا قُطعت عن حركة تكونها التاريخي . ان تميز « التخلف » كبنية ، عن الرأسمالية ، قد

يسمح ، في الظاهر[1] بالنظر الى هذه العلاقة كعلاقة خارجية ، اي كعلاقة بين بنيتين ، لكل منهما منطق تطورها الخاص . الا ان هذا التميز ، وان بدا كمنطلق للتطور التاريخي ، هو في الحقيقة نتاج تاريخي لتطور العلاقة الداخلية بين الرأسمالية والمستعمرات . وحركة هذا التطور هي حركة التكون التاريخي لهذا التميز . هذه الحركة تستلزم بالضرورة تداخل intégration صيرورة البلدان الرأسمالية وصيرورة البلدان « المتخلفة » في حركة تاريخية واحدة ، هي حركة تشامل ـ تفارق totalisation-différenciation او حركة تشامل في التفارق . ان مفهوم « النتاج » produit يختلف عن مفهوم « الاثر » effet ، فهو لا يشير الى سببية ميكانيكية ، بل الى سببية من نوع جديد تظهر حركتها في حركة هذا التشامل ـ التفارق . « فالتخلف » ليس اثرا لسبب منفصل عنه ، وانما هو ، في حقيقته كبنية شاملة ، نتاج لبنية شاملة اخرى ، مرتبط بها داخليا في حركة تشامل واحدة . غير انه ، في ارتباطه بهذه البنية ، يتفارق عنها في حركة انتاجها له . فهذا الانتاج اذن انتاج بنيوي ، اي انه انتاج لبنية شرط انتاجها تفارقها عن البنية التي هي نتاج لها . والتفارق هنا لا يتم الا في الارتباط البنيوي الذي هو حركة هذا الانتاج ذاته . فلولا هذا التفارق البنيوي لما وجد « التخلف » ، لانه شرط مطلق لوجوده التاريخي . لذلك يمكننا القول بان « التخلف » نتاج لحركة التشامل التي تميز الاستعمار في اساسه .

هذا النوع من العلاقة السببية بين الاستعمار و « التخلف » ، كبنيتين متميزتين ، ينفي الانفصال بينهما واستقلال حركة تطورهما . بل هو يستلزم بالضرورة ارتباطهما الداخلي في حركة تاريخية واحدة ، هي حركة انتاج بنيوي مستمر ، يكون فيها وجود البنية الرأسمالية الاستعمارية ، في حركة تطورها ، محددا لوجود البنية « التخلفية » ومنتجا لها ، كما وان وجود البنية « التخلفية » يكون محددا لوجود البنية الرأسمالية الاستعمارية . معنى ذلك ان الاستعمار ، كشكل تاريخي لتطور الرأسمالية ، شرط اساسي لوجود « التخلف » وبقائه ، كما وان « التخلف » شرط اساسي لوجود الاستعمار وبقائه . في هذه العلاقة السببية ، يظل النتاج ، (الاثر) مرتبطا بسببه ، لا ينفصل عنه . اما في السببية الميكانيكية ، فالاثر ينفصل عن سببه ويستقل عنه بمجرد حدوثه . فالعلاقة بين الاستعمار

(١) حتى على هذا الصعيد ، اي على صعيد تميز « التخلف » عن الرأسمالية ، لا يمكن اعتبار العلاقة بين البنيتين علاقة خارجية ، كما سنرى بعد قليل .

و « التخلف » اذن حركة تسبب مستمر ، اي حركة تنتج الاثر باستمرار في ارتباطه البنيوي بالسبب . هذه السببية التي تربط بين بنيتين ، لا بين حدثين ، في وحدة بنيوية تكون فيها بنية السبب حاضرة في بنية النتاج ، لا في ذاتها ، بل في اثارها ، اي في غيابها ، لانها وحدة تفارقية ، هذه السببية من نوع جديد يمكن تسميتها **بالسببية البنيوية**[٨] ، **وهي الاساس النظري لفهم علاقة الاستعمار « بالتخلف » ، كعلاقة انتاج بنيوي .** وستظهر لنا بوضوح فيما بعد ، حين نأتي الى تحليل البنية الطبقية « للتخلف » ، في واقع تطورها التاريخي .

وصلنا الان في بحثنا الى نقطة هامة ، هي في الحقيقة حركة تفارق بنيوي . وهذا التفارق البنيوي شرط مطلق لوجود « التخلف » . فكيف يمكننا اذن ، على هذا الضوء ، ان نقبل بالعمومية الخاطئة لمفهوم « التخلف » ؟ لقد بدأنا بحثنا بنقد هذا المفهوم لان عملية النقد ضرورية لتكوين المفهوم العلمي . ان الطريقة التي يحاول بها فهم « التخلف » (العمومية الخاطئة) ، تجعل هذا الفهم مستحيلا نظريا . معنى ذلك ان مفهوم « التخلف » ليس مفهوما علميا ، فهو لا ينتج معرفة نظرية للبلدان التي تشير اليها ، بل ينتج « معرفة » ايديولوجية . انه ينتج تضليلا لانه نتاج لعملية تضليل[٩] . وبالفعل ، دخل هذا المفهوم في الادب الاقتصادي الحديث بعد الحرب العالمية الثانية ، أي بعد دخول الشعوب المستعمرة مسرح التاريخ كقوة فاعلة له ، لا كقوة منفعلة به ، في

٨ ـ نأخذ عن التوسير Althusser هذه العبارة، وان كنا ، بحكم موضوع دراستنا الذي هو الاستعمار و« التخلف » والعلاقة بينهما ، نعطيها معنى يختلف عن المعنى الذي يعطيه لها هذا المفكر . فالتوسير يستعمل هذه العبارة لتحديد نوع العلاقة بين مختلف مستويات البنية الاجتماعية الواحدة . اما نحن ، فمرادنا تحديد نوع العلاقة البنيوية بين بنيتين متميزتين تضمها وحدة بنيوية ، حركة تطورها حركة تفارق في الانتاج البنيوي ، اي في انتاج بنية لبنية .

٩ ـ « . . . اذا كان يشار الى مشكلات الشعوب الاكثر فقرا بعبارة مشكلات « البلدان المتخلفة » وليس بعبارة ادق علميا ، فذلك راجع الى الجهد التضليلي للايديولوجية البرجوازية ، لا فرق ان كان هذا الجهد واعيا ام غير واع .

فمن الضرورة ، برأيي ، من وجهة نظر علمية ، ان تستبدل عبارة « البلدان المتخلفة » بعبارة « البلدان المستغلّة والمسيطر عليها وذات الاقتصاد المشوه » ، والتي هي عبارة ادق » . شارل بتلهايم Planification et Croissance accélérées مطبوعات ما سبيرو ، باريس ١٩٦٤ ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

حركة نضالها التحرري ضد الاستعمار . غير ان دخول التاريخ بالنسبة لاغلبية هذه الشعوب ، كان انتقالا من الاستعمار الى « التخلف » . فكان من الضرورة ان يظهر « التخلف » للوعي كنتاج للاستعمار ، كما هو في الواقع ، حتى تتم حركة هذا النضال فتحقق امكانية تطورها الداخلية . وكان ، على هذا الضوء بالذات ، من الضرورة كذلك ، بالنسبة للقوى الاستعمارية ، ان تنتفي في الوعي علاقة السببية بين الاستعمار والواقع البنيوي لبلدان « العالم الثالث » ، كي تفشل حركة التحرر كنضال ضد الاستعمار . من هنا ، اي من هذا « الجهد التضليلي للايديولوجية البرجوازية » ، حسب تعبير بتلهايم ، جاء مفهوم « التخلف » ، فكان مفهوما ايديولوجيا يهدف الى اخفاء حقيقة الواقع الذي يعكسه . وبمعنى اخر ، ان ايديولوجية هذا المفهوم تكمن قبل كل شيء في اخفائه لعلاقة السببية « البنيوية » التي ذكرنا .

نعود فنرجع الى نقطة الانطلاق في نقدنا لهذا المفهوم . قلنا ان واقع « التخلف » لا يمكن حصره في هذا الانقسام الازدواجي الذي يضم في وحدة ميكانيكية تراكمية بنيتين مختلفتين ، كلا منهما غريبة خارجة عن الاخرى ، فهو اكثر تعقيدا من ذلك . بهذه النظرة السطحية التي هي سجينة الظاهر ، لا نهدم الوحدة البنيوية التي تميز « التخلف » فحسب ، بل نهدم الوحدة التي تميز « التطور » ايضا ، وكذلك وحدة التشامل البنيوية لهاتين الوحدتين البنيويتين في حركة تفارقهما الواحدة ، والتي تعطي للتاريخ المعاصر طابع عنفه . ان الاختلال الداخلي الذي احدثه الاستعمار في بنية البلدان المستعمرة لا يكمن في وجود بنيتين مستقلتين داخل هذه البلدان ، بل في وجود بنية واحدة شاملة ، هي بنية مختلة لانها نتاج تاريخي لحركة التوسع الاستعمارية في صدامها المفكك العنيف مع بنية ما قبل الاستعمار . فالاختلال البنيوي راجع ، منذ البدء ، الى الشكل التاريخي لتكون بنية « التخلف » في وحدتها . لا شك أن هذه البنية الجديدة التي تميز نظام انتاج البلدان « المتخلفة » هي نتاج للتطور التاريخي لبنية ما قبل الاستعمار . غير ان تفكك هذه البنية الاخيرة لم يكن بتأثير تناقضاتها الداخلية وحدها ، بل كان خاصة بتأثير قوة خارجية هي التوسع الاستعماري . معنى ذلك ان الانتقال من بنية ما قبل الاستعمار الى بنية « التخلف » لم يكن بالضرورة في منطق التطور التاريخي للبنية الاولى ، فحدوثه كان تغييرا في منطق هذا التطور ، لا تحقيقا له . وهنا يكمن اساس الاختلال البنيوي الذي سبق ذكره . ومن المستحيل أن نعتبر الاختلال ازدواجا بنيويا ، انما هو في وحدة بنيوية تكونت في اساسها انطلاقا من تغيرا حدث بالعنف في منطق التطور التاريخي للبنية

الاجتماعية السابقة للاستعمار . فاعتباره كذلك يمنع اطلاقا فهم حركة التوسع الاستعماري كحركة تفكيك بنيوي . ان حركة الاستعمار ليست في ايجاد قطاع رأسمالي يأخذ مكانه ، في البلدان المستعمرة ، الى جانب القطاع التقليدي بصورة تراكمية ؛ انها قبل كل شيء حركة تفكيك لبنية هذه البلدان . ولو تم تفكك هذه البنية بتأثير تناقضاتها الداخلية ، لما حدث ، على الأغلب ، الاختلال في البنية الجديدة . فالرأسمالية في الغرب مثلاً ، والتي خرجت من تفكك الاقطاع ، بل ومن احشائه ، حسب تعبير ماركس ، لم يظهر فيها الاختلال البنيوي الذي ظهر في « الرأسمالية التخلفية » ، لأنها كانت نتيجة للمنطق الداخلي للتطور التاريخي للاقطاع . أما « التخلف » ، فكان في وحدة بنيته اختلالاً بنيوياً ، لأنه تكون تاريخياً في أفق التعبيير العنيف الذي احدثه الاستعمار في منطق التطور التاريخي للبلدان المستعمرة . لهذا السبب ، وعلى ضوء تكونه التاريخي ، لا يمكن اعتباره ازدواجاً في البنية ، بل بنية واحدة مختلة .

ولنفترض الان مثلا اننا نحاول ، ذهنيا ، قطع هذه البنية عموديا الى قسمين ، فمن المستحيل ان نجد ، على جانبي خط هذا القطع ، بنيتين مستقلتين منفصلتين : بنية « متطورة » تتماثل مع بنية الرأسمالية الغربية ، وبنية « بدائية » او « تقليدية » تتماثل مع ذاتها ، اي مع بنية ما قبل الاستعمار . معنى ذلك ان هذه العملية الذهنية مستحيلة في ذاتها ، وسبب استحالتها كون « التخلف » بنية واحدة معقدة . اما في فرضية الازدواج البنيوي فهي ممكنة تماما ، لان هذه الفرضية تحدد الاختلال الداخلي « للتخلف » كوجود بنيتين مستقلتين في اطار واحد ، وهذا ، كما رأينا ، مخالف للواقع التاريخي في حقيقته . فالاستعمار لم ينتج في البلد « المتخلف » القطاع الاقتصادي الحديث فقط ، بل كان ، في الوقت نفسه ، ينتج بانتاجه لهذا القطاع ، القطاع « التقليدي » ايضا . ان بقاء هذا القطاع الاخير متماثلا مع نفسه ، منعزلا عن كل تطور تاريخي ، لم يكن الا بايقاف تطوره التاريخي الخاص ، وكبت حركة هذا التطور . ولا يرجع السبب في ايقاف تطوره الى وجود القطاع « المتطور » بقدر ما يرجع في الحقيقة الى وجوده ، هو بالذات ، في وحدة بنيوية هي « التخلف » . فالقطاع « التقليدي » في نظام الانتاج السابق للاستعمار ليس القطاع « التقليدي » نفسه في « نظام الانتاج الكولونيالي » ، وان كان ، في الظاهر ، بين القطاعين تماثل تام . ان الاختلاف البنيوي بين هذين النظامين من الانتاج يمنع في الحقيقة تماثل القطاعين ، لان القطاع منهما لا وجود له الا في انصهاره في بنية الانتاج ، كوحدة شاملة ، لا في استقلاله عنها ؛ فالوجود للبنية ككل لا للقطاع كجزء . وتماثل هذين القطاعين اذن

نتيجة لعزلهما عن بنية الانتاج الاجتماعي ، وهذا غير جائز اصلا ، ففي هذا العزل او التجريد اساس اختفاء الاختلاف البنيوي بينهما . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ، يمكننا القول بان بقاء القطاع « التقليدي » ، او بالاحرى ، الابقاء عليه في الانتاج الكولونيالي ، هو نتيجة لحركة الاستعمار ، كحركة تفكيك بنيوي وتوجيه للانتاج المستعمر في افق التبعية الرأسمالية الاستعمارية ، على الشكل الذي وضحناه في القسم الاول من هذه الدراسة . ان دخول حركة الاستعمار في تاريخ البلدان المستعمرة خلق ظرفا تاريخيا جديدا : فبعد ان كان هذا القطاع يخضع لمنطق الانتاج السابق للاستعمار ، في حركة تكراره كمعاودة لانتاجه ، اي في بقائه متماثلا مع ذاته ، صار يخضع بالضرورة لمنطق الانتاج الاستعماري في وجوده في البلدان المستعمرة . معنى ذلك ان القطاع « التقليدي » ، بعد ان كان منطلقا للتطور الاستعماري ، صار نتاجا تاريخيا له . لذلك ، يصح القول في ان هذا القطاع ، في البلدان « المتخلفة » ، هو نتاج لتطور العلاقة الكولونيالية ، وبالتالي ، جزء لا يتجزأ من بنية « التخلف » ، مختلف عنه في البنية السابقة للاستعمار . هذا الاختلاف البنيوي ، الذي هو نتيجة للصيرورة التاريخية لحركة الاستعمار ، يمنع اطلاقا نظرة ازدواجية البنية في « التخلف » .

اذا كان القطاع « التقليدي » في البلد « المتخلف » ، لا ينتمي الى بنية الانتاج السابق للاستعمار ، ولا يتماثل معه ، فان القطاع « المتطور » في هذا البلد ايضا لا ينتمي الى بنية الانتاج الرأسمالي ، كما هو موجود في الغرب ، ولا يتماثل معه . والسبب في ذلك ان هذا القطاع « المتطور » ، بتوجهه اساسا ، في حركة انتاجه ، نحو التصدير ، لا يدخل في حركة التطور الداخلي للرأسمالية الغربية ويلتحم بها الا لانه ملتحم داخليا ببنية « التخلف » في وحدتها الشاملة ، فانتماؤه الى هذه البنية شرط اساسي لامكانية انخراطه في حركة التطور الرأسمالي . وبمعنى اخر ، ان القوة التي تجذبه الى صيرورة الرأسمالية « المتطورة » وتربطه بها باستمرار ، هي ، ان صح التعبير ، القوة البنيوية « للتخلف » ، اي انتماؤه الى بنية التخلف » وعجزه ، كقطاع « متطور » بالذات ، عن تطوير الانتاج الاجتماعي بتخطي « التخلف » . بذلك ، يكون تماثل القطاع « المتطور » ، في الظاهر ، مع الانتاج الرأسمالي نتيجة لاختلافه عنه وتفارقه معه ، لان الشرط الاساسي لتطوره ، كقطاع « رأسمالي » ، هو في الحقيقة « تخلف » الانتاج الاجتماعي وبقاء هذا « التخلف » كبنية ثابتة للمجتمع ، مع ان تطوير الانتاج الاجتماعي وتقدمه بشكل سريع وهائل ، لم يكونا ، في الغرب ، الا بتطور الرأسمالية . فالتماثل اذن ظاهري بين البنية الرأسمالية لبلد

« متطور » والبنية الرأسمالية للقطاع « المتطور » في بلد « متخلف » ، وهو في الحقيقة يخفي اختلافا جذريا بين البنيتين : فالاولى هي بنية رأسمالية استعمارية ، اما الثانية فهي بنية « رأسمالية » مستعمرة . لهذا السبب ، لا يمكن ان تكون عمومية مفهوم « التخلف » الا خاطئة غير علمية ، لانها في اساسها مبنية على اغفال هذا الاختلاف الجذري بين البنيتين . فلا ننس ان جنوب ايطاليا « المتخلف » مثلا ، هو نتاج لتطور الرأسمالية في ايطاليا ككل ، اما شمال الجزائر ، كمنطقة « متطورة » ، فهو نتاج « لتخلف » الجزائر ككل . ان التفاوت في التطور التاريخي للبنية الاجتماعية لا يكون الا ضمن وحدة هذه البنية ، فوجود البنية في وحدتها شرط اساسي لوجود التفاوت في تطورها . وقد يكون هذا التفاوت في التطور بين بنيتين ، كما هو الامر بين الاستعمار و « التخلف » ، الا ان امكان وجوده في هذه الحالة ، مشترط بالضرورة بضم هاتين البنيتين في وحدة بنيوية . اما ان يكون بين اجزاء بنيتين منفصلتين لا تربطهما اي وحدة بنيوية ، ففي هذا استحالة مطلقة وجهل عميق بهذا المبدأ الاساسي لفكر لينين حتى وان كان بين البنيتين وحدة ارتباط ، فتفاوت التطور لا يكون بين اجزائهما ، بل بينهما كبنيتين .

اننا نرفض التماثل الجزئي بين بنيتي « التخلف » والرأسمالية الاستعمارية لاننا نرفض التماثل بين صيرورتيهما . وهذا الرفض ليس مبنيا على انفصالهما ، او على استقلال صيرورة البلدان الرأسمالية « المتطورة » ، بل بالعكس ، انه مبني على تداخل صيرورتيهما في حركة تشامل واحدة ، هي في جوهرها واساسها حركة تفارق . ان رفضنا لتماثل هاتين الصيرورتين نتيجة ضرورية لاخذنا بالقانون اللينيني لتفاوت تطور التناقضات ، والذي نجده بيِّنا في تطور الوحدة البنيوية للرأسمالية الاستعمارية و « التخلف » . هذا التفاوت في تطور البنيتين التاريخي ، ضمن وحدتهما البنيوية ، هو الذي يفسر لنا كيف انتجت حركة الاستعمار الرأسمالي ، في البلدان المستعمرة ، « رأسمالية » مختلفة عن الرأسمالية الغربية ، يمكننا تسميتها « بالرأسمالية المستعمرة » ، أو « بالرأسمالية المتخلفة » . فلا وجود اذن في البلد « المتخلف » لبنيتين مختلفتين : الأولى « رأسمالية » والثانية « تقليدية » ، بل يوجد بنية اجتماعية متميزة ، أي نظام انتاج متميز ، يمكن أن نحاول تلمسه بمفهوم مؤقت ، هو مفهوم « نظام الانتاج الكولونيالي » . وتحليل الصيرورة المتميزة « للبلدان المتخلفة » يمكن اعتباره كمحاولة لبلورة هذا المفهوم . على هذا الضوء ، يتكشف لنا « التخلف » كشكل لوجود هذا المفهوم في الواقع ، أي كشكل لتحقيقه .

وبتعبير أدق ، « التخلف » هو في الحقيقة شكل ظهور الانتاج الكولونيالي للوعي الايديولوجي . أما الوعي النظري ، فعليه ان يمزق ، بأداته التي هي المفهوم العلمي ، ظاهر الواقع ، كواقع « تخلفي » ، حتى يظهر حقيقته كواقع كولونيالي .

لم نخرج بعد ، بنقدنا لمفهوم « التخلف » كمفهوم ايديولوجي ، من مرحلة التمهيد لتحليل بنية « التخلف » ، وان كنا في الحقيقة دخلنا صلب موضوعنا بحركة التمهيد له . لقد انطلقنا من نقطة رأيناها اساسية ، وهي ضرورة اعتبار « التخلف » بنية واحدة متميزة ، اشرنا اليها بمفهوم « نظام الانتاج الكولونيالي » . ثم رأينا ، منذ البدء ، ان نقطة الاساس في بحثنا قد تكون هي نقطة الضعف فيه . اذ كيف يصح التكلم ، في افق فكر ماركسي ، عن نظام انتاج جديد ، قد يكون منا بدعة ، والماركسية ، كما نعلم ، نظرت ، بعين مؤسسها ماركس ، الى تاريخ الانسانية فوجدت فيه مراحل التطور ، اي انظمة الانتاج الاتية : الشيوعية البدائية ، ونظام الانتاج الاسيوي ، والرق ، والاقطاع ، والرأسمالية التي تليها مباشرة الاشتراكية كمرحلة انتقال نحو الشيوعية ؟ الجواب على هذا السؤال ، اي تبديد هذا التخوف سيكون ، كما ذكرنا ، في تحليل بنية الانتاج الكولونيالي . لذلك ، لن ندخل في جدال عقيم حول الامانة الغبية لفكر ماركس ، بل سنتابع محاولتنا الماركسية لفهم واقعنا « التخلفي » ، اي الكولونيالي .

■

في تحليله لتطور الرأسمالية في روسيا ، رأى لينين ان ميزة البنية الاجتماعية لروسيا القيصرية ، وخاصة لمستعمراتها الاسيوية ، هي **تعايش عدة انظمة من الانتاج فيها** ، Cœxistence de plusieurs modes de production مع غلبة نظام الانتاج الرأسمالي . نجد في هذا المفهوم لتعدد انظمة الانتاج وتعايشها في اطار البلد الواحد وعيا عميقا لتعقيد الواقع الكولونيالي واستحالة حصره في نظام انتاج واحد معروف ، كالاقطاعية او الرأسمالية مثلا . وهذا دليل على ضرورة النظر بعين جديدة الى واقع جديد . ان هذا المفهوم يكشف لنا جانبا هاما في بنية الواقع الكولونيالي ، فوجود الاقطاع والرأسمالية مثلا في هذا الواقع لم يكن تتابعا زمانيا ، كما حدث في الغرب ، بل هو تعايش في اطار وحدة اجتماعية واحدة . انه يكشف لنا ، ان صح القول ، عن وجود نظام رأسمالي في اطار اقطاعي ، وعن وجود نظام اقطاعي في اطار رأسمالي . وهذا جديد في تاريخ الإنسانية ما ظهر الا في البلدان التي خضعت ، في تطورها التاريخي ، للسيطرة الاستعمارية . الا ان

مفهوم التعايش هذا لا يحل المشكلة بل يطرحها ، فهو مفهوم وصفي اكثر منه مفهوم تفسيري او تعليلي ، . . اذ كيف امكن تعايش انظمة انتاجية متعددة مختلفة في بنية اجتماعية واحدة ؟ وما هو شكل هذا التعايش ؟ وهل يمكننا التكلم ، في هذه الحال ، عن بنية اجتماعية متماسكة ؟ ثم ان مفهوم التعايش يفترض ويستلزم وجود علاقات خارجية بين انظمة الانتاج التي ضمها التعايش في وحدة ، بالضرورة خارجية . وهذا بالذات ما يصعب علينا القبول به في هذا المفهوم ، ضمن افق فرضيتنا السابقة . ان مجرد تطور نظام انتاج معين في اطار نظام انتاج اخر جعل كلا منهما مغايراً لذاته ، ويستلزم ، بالتالي ، فهم علاقتهما الداخلية ، وحدة البنية لا تعددها .

وتجدر الملاحظة هنا ان مفهوم تعايش انظمة الانتاج المتعددة كمحاولة لفهم بنية الواقع الكولونيالي في تعقيدها ، يعكس في الحقيقة درجة معينة وصل اليها التطور التاريخي لهذا الواقع . ففي اوائل القرن العشرين ، اي في هذه المرحلة التي بلغ فيها المد الكولونيالي ذروته ، لم يكن للبنية الاجتماعية الكولونيالية ان تظهر في وحدتها ، كبنية طبقية متميزة . ان تطور البنية الاجتماعية ، بشكل عام ، كبنية طبقية ، ملازم دائما لتطور الوعي الطبقي ، كوعي نظري ، يتحدد به ويحدده . كما وان تطور هذا الوعي ليس عملية فكرية ، بل في اساسه عملية سياسية ، ولا يتحقق على صعيد الفكر المنفصل ، بل في نضال عملي هو في جوهره نضال سياسي ، وفي ممارسة هذا النضال . والبنية الطبقية لا تظهر الا لوعي طبقي ، وهي تتحدد بهذا الوعي في ظهورها له . فاذا نظرنا لحركة النضال التحرري في اوائل القرن العشرين ، رأينا انها كانت لا تزال في مهدها ، ان لم تكن منعدمة . ان الموجة العارمة للتحرر الوطني ما بدأت تعصف بتاريخ البشرية ، كتاريخ لسيطرة الاستعمار على البشرية ، فتدخل فيه كقوة محركة له ، الا بعد الحرب العالمية الثانية . معنى ذلك ان نضالات الشعوب المستعمرة لم تكن فعلا ، على حدتها ، قبل هذه الفترة ، نضالات تحررية ، اي ان التناقضات الاجتماعية التي كانت تحركها لم تكن بعد قد تجمعت في نقطة انصهارها التي هي النضال التحرري ، كمركز اساسي لوحدتها . ونحن نعلم ان وحدة النضالات الطبقية ، اي التناقضات الطبقية ، في النضال التحرري ، شرط مطلق لنجاحها ، اي للتحرر من الاستعمار . فاذا انعدمت هذه الوحدة ، انعدمت بذلك طبقية النضال نفسه ، واستحال على كل طبقة اجتماعية ان تذهب في نضالها الى منتهى افقه ، اي الى ضرورة نجاحه . اذا ظل نضال الفلاحين مثلا في البلدان المستعمرة نضالا فلاحيا بحتا ، مستقلا عن نضال العمال ، ونضال هؤلاء منفصلا كذلك عن نضال بقية الطبقات

المستغلة ، فان الحركة التحررية نفسها لا بد ان تكون فاشلة . وهذه الحركة نضال طبقي ضد العدو الطبقي الرئيسي لمختلف هذه الطبقات والذي هو الاستعمار . اذا لم تتوحد النضالات الطبقية ضد العدو الطبقي الواحد ولم تصب كلها في حركة واحدة شاملة ، ظلت الغلبة للاستعمار . وفعلا ، كانت حركة التحرر الوطني في مطلع القرن العشرين تتميز ، بشكل عام ، بفقدان هذه الوحدة في صراع الطبقات المستغلة ضد السيطرة الاستعمارية وممثليها . لهذا السبب ، وفي كثير من البلدان المستعمرة ، كالجزائر مثلا او مصر او كوبا ، كان يغلب على نضال العمال الطابع الاقتصادي ، لا السياسي . والنضال السياسي موحد بالضرورة ، اما النضال الاقتصادي ، فقلما يستهدف وحدة البنية الاجتماعية . على هذا الضوء ، وفي شروط هذا الشكل المجزيء والمجزأ للصراع الطبقي ، يمكننا القول بان كل طبقة من هذه الطبقات المستغلة ، كالعمال والفلاحين وفئات البرجوازية الصغيرة ، كانت تمارس نضالها في البلد المستعمر ، في استقلال وعزلة ، وكأنها تنتمي الى بنية اجتماعية مستقلة . ان استقلال نضال كل طبقة عن نضال الطبقات الاخرى ، بالرغم من ان العدو الطبقي واحد ، كان يظهر في البلد المستعمر وكأنه نتيجة لاستقلال البنيات الاجتماعية المختلفة التي كان يضمها هذا البلد . مع ان الواقع ليس كذلك ، فوحدة العدو الطبقي لمختلف هذه الطبقات ، والذي هو الاستعمار ، هو **الاساس الموضوعي** لوحدة البنية الاجتماعية للبلد المستعمر . وعدم ظهور هذه الوحدة البنيوية للوعي الطبقي لا ينفي وجودها في الواقع ، بل يشير الى التخلف في تطور هذا الوعي عند الطبقات الكادحة . ان ظهور البنية الاجتماعية الكولونيالية على شكل تعايش لانظمة انتاج متعددة ، ما هو في الحقيقة سوى انعكاس في الفكر النظري لما وصلت اليه تلك الطبقات في وعيها لوجودها الطبقي . وفي مرحلة المد الكولونيالي ، حيث كان تطور الرأسمالية التوسعي القوة المحركة للتاريخ ، الموحدة له ، والشعوب المستعمرة حقلا له تنفعل به ولا تفعله ، كان يغلب على الوجود الطبقي لطبقات المجتمعات المستعمرة طابع التفتت ، اي ان وجود هذه الطبقات كان وجودا خارجيا . في هذه المرحلة ، لم تكن الشروط الموضوعية والتاريخية مجتمعة لظهور وحدة البنية الاجتماعية الكولونيالية ، في تماسكها ، للوعي الطبقي . معنى ذلك ، ان الطبقات الخاضعة لسيطرة الاستعمار واستغلاله لم تكن بعد واعية تماما لوحدة صيرورتها الطبقية في نضالها المشترك ضد الاستعمار . وحركة ظهور الوحدة البنيوية في المجتمع الكولونيالي هي في الحقيقة حركة تطور تاريخية لتحالف الطبقات المستغلة ذات الصيرورة المشتركة . فهي اذن مرتبطة

بشكل وثيق بتطور الصراع الطبقي في هذا المجتمع ، ولا تتحقق شروطها الا بتوحيد نضالات هذه الطبقات وصبها في وحدة النضال التحرري . وبتعبير اخر ، ان وحدة البنية الاجتماعية الكولونيالية لا تظهر للوعي الا اذا تحققت ، في واقع تطورها ، الشروط التاريخية لامكانية ظهورها . وهذه الشروط ليست سوى وحدة النضال التحرري .

لقد بدأت تتحقق وحدة النضال التحرري في صراع طبقات المجتمع الكولونيالي ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، اي حين دخلت الشعوب المستعمرة حركة التاريخ كقوة محركة للتاريخ فاعلة له . في هذه الفترة اذن ، بدأت تتوحد نضالات الطبقات المستغلة في المجتمع الكولونيالي في نضال تحرري شامل ، فتحققت في الواقع الاجتماعي الشروط التاريخية لتكشف وحدة هذا الواقع وتماسكه . وقبل تحقق هذه الشروط ، كان يصعب على الفكر النظري ان يكشف في الواقع ما لم يكن الواقع ، في حركة تطوره التاريخي ، يسمح بكشفه . لذلك ، نحن نشك الان في ان يكون مفهوم التعايش ، في المجتمع الكولونيالي ، لانظمة انتاج متعددة ، قادرا على تحديد بنية هذا المجتمع بدقة ، خاصة بعد ان تبدت ، **عمليا** ، للوعي الطبقي ، وحدة هذه البنية في وحدة النضال التحرري . وبالفعل ، من المستحيل ان تتوحد ، في حركة نضالية شاملة ، نضالات الفلاحين والعمال والمثقفين وقسم من البرجوازيين ، اذا لم تكن بنية المجتمع ، الذي فيه تتم هذه الحركة ، واحدة . ان وحدة البنية الاجتماعية هي اساس وحدة نضال الطبقات المستغلة في المجتمع الكولونيالي . فلولا وحدة نظام الانتاج في هذا المجتمع لما امكن اطلاقا توحيد نضال هذه الطبقات فيه ضد الاستعمار . **ان وحدة النضال الطبقي دليل على وحدة البنية الانتاجية ،والا لما استطعنا ان نفهم منطق الثورة التحررية وامكان نجاحها كثورة اشتراكية ،اي كانتقال عنيف من نظام انتاج محدد الى نظام انتاج اخر ،من الكولونيالية الى الاشتراكية .**

ان مفهوم تعايش انظمة انتاجية متعددة في المجتمع الكولونيالي يعبر في الحقيقة عن مرحلة من التطور التاريخي لم تبلغ فيها التناقضات الطبقية لهذا المجتمع حد الانفجار في ثورة تحررية . غير انه لا يستطيع ان يعكس هذه المرحلة الجديدة التي دخل فيها التاريخ ، فصار يتوحد من جديد في حركة شاملة معاكسة ، تحاول فيها البشرية ان تتحرر من سيطرة الاستعمار . لذلك ، يظهر لنا ان مفهوم « نظام الانتاج الكولونيالي » ، كمحاولة لفهم بنية « التخلف » ، اي لتحديد بنية الواقع الكولونيالي في حركة صيرورته التاريخية ،يستطيع ان يعكس هذه المرحلة الجديدة ، مرحلة الثورة التحررية . فهو يفترض وجود بنية

اجتماعية متماسكة متميزة ، تتطور حسب منطق تناقضاتها الداخلية ، داخل اطار ينفتح التاريخ منه ، بحركة هدم ثوري له ، نحو التطور الاشتراكي . معنى ذلك ان شروط الثورة الاشتراكية في البلدان المستعمرة يولدها تطور التناقضات الداخلية في نظام الانتاج المتميز الخاص بهذه البلدان ، والذي هو « نظام الانتاج الكولونيالي » . حينئذ ، تكون الثورة الاشتراكية في هذه البلدان ثورة على هذا النظام ونتيجة لتطوره التاريخي ، اي ثورة تحررية ضد الوجود الاستعماري . لذلك يمكننا القول بان الشروط التاريخية لبلورة مفهوم « نظام الانتاج الكولونيالي » ، كاداة نظرية لفهم بنية « التخلف » في حركة صيرورتها ، وجدت بوجود المد الثوري في حركة التحرر الوطني ، فكانت بالضرورة منعدمة في مرحلة المد الاستعماري . اننا اذن نجد في هذا المد الثوري لحركة التحرر الوطني الاساس العملي لشرعية فرضيتنا العلمية . اما الاساس النظري العام لهذه الفرضية ، فنجده عند ماركس بالذات ، وليس في هذا ، كما سنرى ، اي تناقض .

* * *

في الجزء الاول من مخطوطته التي نشرت مؤخرا بالفرنسية تحت عنوان : « اسس نقد الاقتصاد السياسي » ، وفي الفصل الذي يعالج فيه « العلاقة للانتاج بالتوزيع والتبادل والاستهلاك » ، يقول ماركس ان المشكلة الاساسية لهذه العلاقة يمكن طرحها على الشكل التالي : « ما هو أثر الشروط التاريخية على الانتاج ، وما هي علاقة الانتاج بالتطور التاريخي ؟ » ثم يستطرد فيقول : « اما فيما يتعلق بالفتوحات ، فهناك ثلاث امكانيات . اما ان يفرض الشعب الفاتح على الشعب المغلوب نظام انتاجه (هذا ما يفعله الانكليز في ايامنا في ايرلندا ، والى حد ما في الهند) ، واما ان يبقي على نظام الانتاج القديم ويكتفي باخذ جزية (على مثال الاتراك والرومان) ؛ واما ان يكون تفاعل يولد شكلا جديدا ، تركيبيا (وهذا ما حققته الفتوحات الجرمانية في بعض البلدان) . ونظام الانتاج ، في كل الحالات ، هو المحدد للشكل الجديد للتوزيع ، اكان هذا النظام انتاج الشعب الفاتح ، او نظام انتاج الشعب الخاضع ، **او نظام الانتاج الذي ينتج عن تمازج** Combinaison **الاثنين** »[١٠] .

10- Karl Marx. Fondements de la critique de l'Economie Politique. éd. Anthropos. Paris 1967. PP. 26- 27.

في الفصل الذي اخذ منه هذا النص ، يحاول ماركس ان يظهر لنا ان للانتاج الدور الاساسي في تحديد بقية الظاهرات الاجتماعية الاقتصادية ، كالاستهلاك او التوزيع او التبادل . هذه المشكلة ، على اهميتها ، لا تساعدنا مباشرة على توضيح ما نحن بصدده . ان ما يهمنا هو بالذات ، معرفة « اثر الشروط التاريخية على الانتاج » ، ونتيجة الصدام بين نظامين من الانتاج ربطتهما وحدة تطور تاريخية . وحين يتكلم ماركس عن الفتوحات ، فللرد على السؤال الذي سبق وطرحه . اما سؤالنا نحن ، فيمكن طرحه بهذا الشكل : ما هو اثر الفتح الكولونيالي على نظام انتاج البلاد المستعمرة ؟ للرد على هذا السؤال ، سنستعين بنص ماركس .

يتبين لنا من هذا النص ان بالامكان ، بل من الضرورة ، اعتبار الفتوحات ، كظاهرة تاريخية ، صداما بين نظام انتاج الشعب الغالب ونظام انتاج الشعب المغلوب . فالواقع التاريخي للفتح ليس اذن في الحدث كحدث ، بل في اثره على الانتاج وعلاقته به . من هذه الزاوية ، وعلى ضوء الامكانات الثلاث التي ذكرها ماركس نود النظر الى الفتح الكولونيالي . يبدو ، لاول وهلة ، ان البلد المستعمر خضع ، في تطوره التاريخي ضمن الاطار الكولونيالي ، لمنطق الامكانية الاولى ، اي ان الغرب الاستعماري استطاع ان يفرض على البلدان المستعمرة نظام انتاجه الرأسمالي . غير ان الواقع التاريخي ، كما ظهر لنا في القسم الاول من هذه الدراسة ، غير ذلك ؛ فلقد سد الغرب ، باستعماره هذه البلدان ، افق التطور الرأسمالي فيها . وهذا ما نريد متابعة توضيحه في هذه الدراسة . اما الامكانية الثانية فتنطبق على مرحلة الاستبداد العثماني لا على مرحلة الاستعمار الرأسمالي . ان طبيعة التطور الرأسمالي ، كتطور توسعي ، تمنع اطلاقا هذه الامكانية . ونحن نميل الى القول بان الامكانية الثالثة هي التي تحققت تاريخيا في البلدان المستعمرة ، لذلك سنتوقف عندها قليلا .

لا شك ان ماركس لم يعط البلدان المستعمرة كمثل على هذه الامكانية ، مع ان حركة الاستعمار كانت متطورة في ايامه[11] ؛ ربما لانه كان يعتبر ان هذه البلدان تخضع لمنطق الامكانية الاولى . على كل حال ، لا اهمية لهذا ، فمنطقه النظري واضح يمكننا

11 لقد سبق وذكرنا في القسم الاول من هذه الدراسة الاسباب النظرية والتاريخية التي منعت ماركس من الاهتمام ببنية الانتاج الخاصة بالبلدان المستعمرة فلا سبيل للاعادة .

الاستعانة به . والمهم ، بالنسبة لبحثنا ، في هذا المنطق ، وجود الامكانية النظرية لتفاعل نظامين من الانتاج ، وكون هذا التفاعل حركة تمازج بين الاثنين تنتج نظام انتاج جديد مختلف عن الاثنين ، مع انه نتاج لتمازجهما . في هذا النص عبارتان نود النظر اليهما بدقة حتى نفهم تماما عمق الفكر الماركسي . يستعمل ماركس عبارة « التركيب » Synthese للاشارة الى نظام الانتاج الجديد . في هذه العبارة التباس راجع الى مصدرها الهيجلي البعيد عن المعنى الذي لها في نص ماركس . ففهمها ، بمعناها الهيجلي ، يسيء فعلا لفهم فكر ماركس ، لان « التركيب » ، حسب الدياليكتيكية الهيجلية ، وبحكم جوهرها المثالي ، يبقي ، في ذاتهما وبلا تحويل ، عنصريه المكونين . هذا المعنى الهيجلي « للتركيب » يؤدي بنا ، بالضرورة ، الى القبول بازدواجية البنية في بنية « التخلف » . لهذا السبب . نفضل التخلي عن هذه العبارة الهيجلية والاكتفاء بالعبارة التي سبقتها في نص ماركس ، اي بعبارة « الشكل الجديد » للانتاج .

اما العبارة الثانية ، فماركسية بحت ، غالبا ما يستعملها ماركس في مؤلفاته الاساسية « كرأس المال » . هذه العبارة ، التمازج Combinaison ، مأخوذة من اللغة العلمية الكيميائية ، يعطيها ماركس فعلا الأصل هذا . ان حركة التمازج اذن تحويل جذري لعناصرها المكونة ، اي انتاج لوحدة جديدة متماسكة تختلف عن مجموع عناصرها . واساس الاختلاف ليس في مجرد وجود هذه العناصر في وحدة جديدة ، بل خاصة في تحويلها . مثال ذلك حركة الانتاج نفسها ؛ فالانتاج ، بوجه عام ، حسب صاحب « رأس المال » ، تمازج لعنصرين مكونين : وسائل الانتاج وقوة العمل . فاذا فهمنا ان التمازج في الانتاج ، كما هو بديهي ، تحويل لعنصريه ، نكون قد فهمنا فعلا كيف ان نظام انتاج جديدا ينتج ، بتطور الحركة الاستعمارية ، عن تمازج نظام الانتاج الرأسمالي بنظام الانتاج « التقليدي » السائد في البلد المستعمر قبل استعماره . هذا التمازج لنظامي الانتاج في البلد المستعمر تحويل لهما ، وليس ابقاء عليهما في بنيتهما . معنى ذلك ان لا وجود للانتاج الرأسمالي في البلد الستعمر الا في تطوره داخل الاطار الكولونيالي ، كما وان الانتاج « التقليدي » ، اكان اقطاعيا ام شبه اقطاعي ام « اسيويا » ، لا بقاء له في هذا البلد الا في تطوره التكراري داخل الاطار الكولونيالي ايضا . هذا التطور للانتاجين ـ او للانتاجات المتعددة ـ في اطار ليس اطارهما الطبيعي ، هو بالضرورة تحويل لهما في افق الوحدة البنيوية . لان الاطار العام لتطور الانتاج يحدد هذا الانتاج ويتحدد به ، فيستحيل بذلك فصل الانتاج عن اطار تطوره الذي يتحدد به في بنيته ، بمقدار ما يحدده في تطوره . هذا

التماسك في البنية وفي التطور بين الانتاج واطاره التاريخي هو الذي يتيح لنا التكلم عن نظام انتاج متميز يحدد انتاج البلد المستعمر« المتخلف » ، وهو « نظام الانتاج الكولونيالي » . واساس اختلاف هذا النظام من الانتاج عن نظام الانتاج الرأسمالي يكمن في تطوره التاريخي داخل اطار اجتماعي بنيوي - ليس اطار تطور الرأسمالية في الغرب ، خاصة في مرحلة تكونها - هو اطار العلاقة الكولونيالية .

٢ - تحليل التناقضات الطبقية في نظام الانتاج الكولونيالي او تحليل علاقات الانتاج في البنية الاجتماعية الكولونيالية

وجدنا عند ماركس بالذات الاساس النظري العام لشرعية فرضيتنا وعلميتها . واستنادا الى هذا الاساس ، اي الى امكانية تولد نظام انتاج من تمازج نظامين من الانتاج ، نظرنا الى « التخلف » على انه في حقيقته نظام انتاج متميز ، هو نتاج تاريخي لحركة استعمار البلدان « المتخلفة » ، اي لتمازج الانتاج الرأسمالي بالانتاج السابق للرأسمالية في اطار العلاقة الكولونيالية . واساس التميز في هذا الانتاج الكولونيالي يظهر لنا لاول وهلة في التطور التوسعي للانتاج الرأسمالي في اطار اجتماعي سابق للرأسمالية دخيل عليه ، وفي التطور التكراري للانتاج السابق للرأسمالية في اطار اجتماعي رأسمالي . واستمرار تطور كل انتاج يجد شرطه في ابقاء هذا الاطار الذي ليس له . فتطور الانتاج الرأسمالي مثلا في البلد المستعمر ، في ظل العلاقة الكولونيالية ، يحافظ على الانتاج « التقليدي » في حركة تفكيكه وتهديمه له[١٢] . والتطور التكراري للانتاج « التقليدي » ليس ممكنا الا في اطار هذا الانتاج « الرأسمالي » المشوه ، اي الكولونيالي ، لان في هذا الاطار سدا لافق التطور لذاك الانتاج ، اي ابعادا عنيفا له عن منطق تطوره . والان ، علينا ان نحاول تحليل هذا النظام من الانتاج الكولونيالي في تناقضاته المكونة له كنظام انتاج متميز .

اذا كان تحليل نظام الانتاج تحليلا لتناقضاته ، فما هي تناقضات نظام الانتاج الكولونيالي ، وما هو شكل تطورها التاريخي ؟

١٢ - يقول ايف لاكوست في مقاله المذكور سابقا ، ان احد اكابر الاستعماريين ، وهو ليوتاي ، قد فهم تماما بان بقاء الاستعمار الفرنسي في مراكش رهن ببقاء البنيات التقليدية في هذا البلد ، او على الاقل ، في قسم كبير منه .

الرد على هذا السؤال يستلزم منا ايضاح نقطة هامة ، وهي ان هذه التناقضات لنظام الانتاج ، بشكل عام ، تتطور داخل اطار بنيوي اساسي يحدد تطورها ويميزها في بنيتها كتناقضات خاصة بنظام انتاج معين دون غيره . هذا الاطار البنيوي لتطور تناقضات نظام الانتاج يحدده التناقض الاقتصادي ، كتناقض اساسي للبنية الاجتماعية ، في العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . معنى ذلك ان هذه العلاقة الاخيرة هي التي تكون الاطار الاساسي للتطور الاجتماعي كتطور لنظام انتاج محدد ، وهي التي تعطي لهذا التطور طابعه المتميز . فالتاريخ اذن حركة تطور في اطار بنيوي محدد ، وليس حركة استمرار ، تكرارية او تصاعدية ، متماثلة ، خارجة عن اي اطار بنيوي يحدد منطقها . لذلك ، من الضرورة ان نبدأ بتحديد التناقض الاساسي في نظام الانتاج الكولونيالي ، اي بتحديد الاطار البنيوي للتطور التاريخي لنظام هذا الانتاج .

يقول ماركس في نص شهير[١٣] : « ان الناس ، في الانتاج الاجتماعي لوجودهم ، يدخلون في علاقات محددة ، ضرورية ، مستقلة عن ارادتهم ، هي علاقات انتاج تتلاءم مع درجة تطور محددة لقواهم المادية المنتجة . ومجمل علاقات الانتاج هذه تكون البنية الاقتصادية للمجتمع ، القاعدة المجسمة Concrète التي يشاد عليها بناء فوقي Superstructure حقوقي وسياسي تتلاءم معه اشكال وعي اجتماعي محددة » .

لا نود تحليل هذا النص في ذاته ، على اهميته البالغة وكثافته ، وانما سردناه لاستخلاص فكرتين تهمان بحثنا مباشرة . الفكرة الاولى هي ان بين علاقات الانتاج والقوى المنتجة دوما تلاؤما يضمهما في وحدة تطور تناقضية . والفكرة الثانية هي ان علاقات الانتاج ، في علاقتها مع القوى المنتجة ، هي التي تكون البنية الاجتماعية الاقتصادية ، اي قاعدة التطور التاريخي للمجتمع . فوحدة المجتمع وتماسكه في وحدة الانتاج وتماسكه . فما شكل هذه الوحدة وهذا التماسك في الانتاج الكولونيالي ؟ اي ما شكل علاقة القوى المنتجة بعلاقات الانتاج فيه ؟

١٣ ـ كارل ماركس : مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي ، المقدمة ، ص ص ٤ ـ ٥ . الطبعة الفرنسية : Contribution à la Critique de L'économie Politique-Editions Sociales-Paris

ان اختيارنا لعبارة « الانتاج الكولونيالي » لتحديد نوع الانتاج في البلدان « المتخلفة » لم يكن اعتباطيا او ذاتيا ، او نتيجة لرفض عاطفي لصفة « التخلف » او « التأخر » التي الصقت بمجتمعاتنا . لو كان الامر كذلك ، اي لو كان رفضنا لمفهوم « التخلف » مجرد رد فعل نفسي ، لوجب علينا ان نقبل بعبارة « البلدان النامية » ، وهذا ما نرفضه ايضا ، بالرغم من ان استعمال هذه العبارة المتزايد في الادب الاقتصادي يشير بوضوح الى الجهد الديبلوماسي المشكور ، الذي يقوم به مفكرو الغرب الرأسمالي ، لتلافي جرح احساسنا المرهف المريض ! اننا نرفض عبارة « البلدان النامية » لاننا لا نعتبرها عبارة علمية تدل على نظام الانتاج المتميز في هذه البلدان . فحين نقول مثلا « البلدان الرأسمالية » او الاشتراكية او الاقطاعية الخ . . . فاننا نجعل من نظام الانتاج في هذه البلدان مقياسا لتحديدها ، بنية وتاريخا . اما في عبارة « البلدان النامية » او « الآخذة في النمو » ، او « المتخلفة » ، فان نظام انتاجها لا يظهر ، بل يبقى مخفيا ، لان في ظهوره خطرا على من يحاول اخفاءه . ان في هذه العبارة تضليلا كما في عبارة البلدان « المتخلفة » ، لان فيها اخفاء للاسباب الحقيقية ، البنيوية والتاريخية ، لعدم « نمو » البلدان المستعمرة ، او لبطء نموها . لقد كان اختيارنا لعبارة « الانتاج الكولونيالي » عن ارادة عقلية علمية تستهدف كشف اسباب « التخلف » ، وتحديد افاق تطوره . زد على ذلك ان هذه العبارة تشير بوضوح الى الافق التاريخي ، اي الى الاطار البنيوي ، لتكون هذا الانتاج وتكامله .

كانت العلاقة الكولونيالية فعلا الاطار التاريخي لتطور القوى المنتجة في البلدان التي استعمرت ، فالاستعمار ادخل ، بشكل عنيف جدا[١٤] ، في هذه البلدان علاقات انتاجية

١٤ ـ يكفي على سبيل المثال ان نذكر ان الاستعمار هو الذي ادخل الملكية الخاصة وعممها ، في اطار العلاقة الكولونيالية في البلدان التي اخضعها لسيطرته . ولقد تم ادخال الملكية الخاصة في هذه البلدان عن طريق تهديم الملكية الجماعية فيها فكان الاستعمار يملك الارض ـ وهي اهم وسيلة للانتاج في نظام الانتاج السابق للاستعمار ـ لحلفائه من الاعيان ورؤساء القبائل ، كما حصل في الجزائر مثلا ، مقابل تخليهم عن سلطتهم السياسية . ولم يكتف بذلك ، اي لم يكتف بانشاء طبقة من الملاكين الزراعيين حليفة له ، بل كان همه الرئيسي استلاب الارض الجيدة من اصحابها الاصليين ، اما بالعنف مباشرة ، بطرده هؤلاء من اراضيهم وحصرهم في الجبال واحلال المستعمرين الاوروبيين محلهم ، واما عن طريق السلب الشرعي ، اي القانوني ، بشراء الارض ، بعد رهنها ، بثمن بخس ، وتكوين شركات تابعة للبنوك تستملك الارض مباشرة او تسيطر على منتوجاتها عن طريق القروض والتصريف التجاري . ان

جديدة اثارت فيها تطور القوى المنتجة وحركتها ، وكانت شكلا لتطورها ، وتم ادخال هذه العلاقات الانتاجية الجديدة بهدم داخلي لبنية التطور في هذه البلدان ، اي بتغيير جذري في منطق تطورها التاريخي . معنى ذلك ان هذه العلاقات الانتاجية لم تكن نتيجة ضرورية للتطور الداخلي لنظام الانتاج السابق للاستعمار ، كما كانت علاقات الانتاج الرأسمالية نتيجة ضرورية للتطور التاريخي لنظام الاقطاع . فهي تكونت في ظل العلاقة الكولونيالية وتحت تأثير السيطرة الاستعمارية المباشر ، ولهذا السبب امكن تحديدها كعلاقات انتاج كولونيالية . ان الاستعمار ، بهدمه لبنية الانتاج السابق له ، استطاع ان يحرر تطور القوى المنتجة في البلدان التي اخضعها لسيطرته ، وان يوجهه في افق الانتاج الرأسمالي . هذا يعني ان علاقات الانتاج السابقة للاستعمار لم تكن تسمح بتطور القوى المنتجة ، بل كانت تشلها ، وتفرض على التاريخ اطارا تكراريا . فظهر الاستعمار وكأنه القوة المحركة لتاريخ البلدان المستعمرة ، والتي هدمت اطار جموده ، فحررت قوى منتجة ما كان باستطاعة انتاج سابق ان يحررها او ان يطورها . نحن هنا امام ظاهرة تاريخية بالغة الاهمية ، تخص مجمل البلدان المستعمرة : ان انتقال هذه البلدان من نظام انتاج الى نظام انتاج آخر ، اي من نظام الانتاج السابق للاستعمار الى نظام الانتاج الكولونيالي لم يكن خاضعا لصيرورة نظام الانتاج الاول ، بل كان نتيجة لتغيير داخلي في بنية هذه الصيرورة ، اي لتشويه منطقها ، وبتأثير قوة خارجية استطاعت ان تتحدد كقوة محركة لها . اهمية هذه الظاهرة التاريخية تكمن فيما يلي : ان الثورة ، بمعناها الماركسي أي العلمي ، هي في الحقيقة انتقال من نظام انتاج الى نظام انتاج اخر ، اي من بنية اجتماعية إلى بنية اجتماعية اخرى . إلا أن ما حدث في البلدان المستعمرة من انتقالها إلى نظام الانتاج الكولونيالي لا يمكن اعتباره ثورة بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة ، فالثورة قوة تحرر التاريخ بتحقيق امكانياته الداخلية الواقعية ؛ اما الاستعمار فقد كان ثورة على تاريخ هذه البلدان وقوة مجابهة له ، لم تحركه إلا لتسد فيه امكانيات تطوره الداخلية ، لا لتحررها . إن البلدان المستعمرة لم تأت إلى التاريخ ، عن طريق استعمارها وتطور التناقضات الكولونيالية المحركة لتاريخها ، إلا لتجد افق التاريخ مسدودا في وجه تطورها . ان القوة التي اتت بها الى التاريخ عنفا هي نفسها التي سدت افق التاريخ في وجه تطورها . لذلك

تاريخ تكون العلاقات الانتاجية الكولونيالية في البلدان المستعمرة هو تاريخ العنف الاستعماري الذي كان يتخذ اشكالا متعددة ، من السلب والنهب ، الشرعي وغير الشرعي ، الى القتل والابادة ، كما حدث مع هنود اميركا اللاتينية وزنوج افريقيا السوداء .

كان الاستعمار اغتصابا لتاريخ بلداننا ، شوه حركته اذ « حرره » من افق جموده ، فجذبه الى افق التبعية المسدود . لقد قام « بثورة » هي كبت لا تحرير ، فكانت الثورة الحقيقية بالضرورة ثورة عليه ، تستهدف تحرير القوى التي كان « تحريره » كبتا لها . لذا ، نرانا نتساءل فعلا عن مدى امكانية اعتبار نظام الانتاج الكولونيالي نظام انتاج قائما بذاته ؛ وسبب هذا التساؤل راجع الى الشروط التاريخية لتكون هذا النظام من الانتاج ، والى الافق المحدود ، بل المسدود ، التي تنفتح عليه تلك القوى المنتجة التي قام الاستعمار بتحرير تطورها ، في اطار من علاقات الانتاج لا يمكن الا ان يشوهها . ولا تناقض بين هذا القول وما سبق وقلناه ، لان من العناصر الاساسية ، كما سنرى ، لتميز نظام الانتاج الكولونيالي ، استحالة اعتباره نظام انتاج قائما بذاته ، مستقلا في بنيته ، وضرورة النظر اليه ، ان في تكونه التاريخي ، ام في تطوره الداخلي كنظام انتاج متميز ، من خلال تبعيته البنيوية .

اذا كان الاستعمار قد حرر تطور القوى المنتجة في البلدان التي اخضعها لسيطرته بضمه لها الى حركة تطور انتاجه التوسعي ، فان الشكل التاريخي لهذا التحرير كان تشويها فعليا لهذه القوى المنتجة ، هو في الحقيقة حد بنيوي لتطورها . والسبب في ذلك ان تحرير القوى المنتجة في البلدان المستعمرة لم يكن بخلق علاقات انتاج رأسمالية ، كما حدث في اوروبا مثلا ، بل بخلق علاقات انتاج جديدة ، هي علاقات انتاج كولونيالية . والقوى المنتجة في اساسها قوى اجتماعية ، كما هو واضح في نص ماركس ، ولا يمكن الا ان تكون كذلك . هذا يعني بداهة ان تطورها لا يتحقق بشكل مجرد ، بل بشكل محدد ، اي داخل اطار علاقات انتاجية محددة . ان علاقات الانتاج الاجتماعية هي التي تحدد اطار تطور القوى المنتجة وشكل هذا التطور ، ولا يمكن لهذه القوى ، كقوى اجتماعية ، ان تتجاوز في تطورها اطار هذه العلاقات الانتاجية . فمن الضروري اذن ان يكون تطور القوى المنتجة التي حررها الاستعمار في البلدان المستعمرة محدودا بنيويا بعلاقات الانتاج الكولونيالية . والفارق كبير بين هذه العلاقات وعلاقات الانتاج الرأسمالية ، ان من حيث التكون التاريخي ، ام من حيث الوجود البنيوي . والحقيقة ان الاختلاف في البنية راجع للاختلاف في التكون التاريخي . فعلاقات الانتاج الرأسمالية تكونت بشكل كان لتطور القوى المنتجة فيه ، داخل اطار الانتاج الاقطاعي ، الدور الاهم ؛ مما ادى الى ضرورة كسر هذا الاطار كشرط لتكامل هذه العلاقات وتحرير تلك القوى . اما علاقات الانتاج الكولونيالي ، فلم يكن تكونها تحقيقا لضرورة تطور القوى المنتجة داخل اطار الانتاج

السابق للاستعمار ، بل كان تكونها ، تحت تأثير العنف الاستعماري الهدام ، يسد امام تطور هذه القوى المنتجة افق التطور الرأسمالي ، بتوجيهه لها في افق التبعية الاستعمارية . من هنا ، كان تحرير الاستعمار للقوى المنتجة في البلدان المستعمرة تشويها لها واجهاضا لامكانيات تطورها في افق رأسمالي ، كما حصل ذلك مثلا في لبنان وفي كثير من البلدان « المتخلفة » حاليا . ولا ننس ان الهم الرئيسي للاستعمار كان متوجها نحو منع كل صناعة في هذه البلدان ، حتى وان كانت صناعة حرفية او صناعة خفيفة استهلاكية . فنتج عن ذلك ان القوى المنتجة التي ولدها الاستعمار في بلداننا لخدمة مصالحه وتحقيق استثماره الاستعبادي لمقدراتنا ، لم تستطع اطلاقا ان تصل الى مستوى الاستقلال في تطورها ، فظلت تابعة ، في امكانية تطورها بالذات ، لتطور القوى المنتجة في البلدان الاستعمارية . ان هذه التبعية ، بل هذا الخضوع التام ، في تطور القوى المنتجة ، وفي شكل هذا التطور ، في الانتاج الكولونيالي ، هو ما يميز هذا الانتاج عن الانتاج الرأسمالي الذي هو نتاج له . فالانتاج الرأسمالي ، بكسره الاطار الاقطاعي لتطور الانتاج الاجتماعي ، استطاع ان يحرر القوى المنتجة الاجتماعية من قيود تطورها داخل اطار البنية الاجتماعية ، فاستقلت هذه القوى في تطورها عن البنية الاجتماعية التي تكونت في اطارها . هذا الاستقلال في التطور هو فعلا ما يحدد نظام الانتاج كنظام انتاج ، اي انه اساس لوجود نظام الانتاج في ذاته . وهذا في الحقيقة ما لا نجده في نظام الانتاج الكولونيالي . وكأن ما يميز هذا النظام من الانتاج ، في ضرورة وجوده كنظام انتاج ، هو ما يمنع وجوده كنظام انتاج ، فكأن في امكانية وجوده كنظام انتاج استحالة لوجوده كنظام انتاج . هذه الصعوبة في تحديد الانتاج الكولونيالي ليست غموضا في الفكر بقدر ما هي « التباس » في الوجود التاريخي لهذا الانتاج المتميز . نحن امام ظاهرة تاريخية معقدة ، اشرنا منذ البدء الى صعوبة فهمها نظريا ، اي تحديدها علميا . فالواقع ان ما اشرنا الى ضرورة اعتباره نظام انتاج متميز ، والذي سميناه بنظام الانتاج الكولونيالي ، ليس له الا القليل من مقومات نظام الانتاج ، حسب المفهوم الكلاسيكي لهذه العبارة . واول ما يفتقر اليه هذا النظام من الانتاج هو الاستقلال في البنية والتطور . هذا لا يعني انه لا يخضع في تطوره الى منطق خاص به يختلف عن منطق التطور في نظام الانتاج الرأسمالي . بل بالعكس ، ان تبعيته ، بنية وتطورا ، لهذا النظام الانتاجي الاخير ، هي اساس اختلاف منطق التطور فيه وتميزه . والصعوبة في تحليله تكمن في فهم هذه التبعية بالذات وكشف بنيتها . كل دراستنا هي محاولة لتحديد نوع هذه التبعية ، اي شكلها ، وهذا التحديد

بالذات هو انتاج مفهوم نظام الانتاج الكولونيالي . قد يبدو لاول وهلة ان وجود هذه التبعية يمنع مبدئيا امكانية اعتبار الانتاج الكولونيالي انتاجا متميزا عن الانتاج الرأسمالي التابع له . اذا كان هذا هكذا ، اي اذا كان ظاهر الواقع جوهره ، لكان من المستحيل علينا ان نقبل بوجود منطق متميز من التطور التاريخي يخضع له تطور البلدان « المتخلفة » . اساس هذا الوهم في تماثل ظاهر الواقع مع جوهره هو فهم تجريبي empirique خاطىء للتبعية ، مرتكز على فهم تجريبي للسببية ، ينفي بالضرورة امكان وجود وحدة تناقضية بين بنيتين مختلفتين . فكأن الوحدة لا تكون الا بين عناصر متماثلة او بنيات متماثلة ، تستوي على صعيد واحد من الوجود والصيرورة . هذا الفكر في اساسه هيجلي لا ماركسي ، يؤدي ، في المثال الذي نحن في صدد تحليله ، الى اعتبار تلك التبعية ، التي هي في الحقيقة العلاقة الكولونيالية نفسها ، كوحدة بين بنية متماسكة ، هي الانتاج الرأسمالي ، وبين عناصر متفككة - لا بين بنية ثانية متماسكة - تسير في طريق تماسكها في بنية تتماثل بالضرورة مع البنية المتماسكة المسيطرة ، والتي هي بنية الانتاج الرأسمالي ، حركة تماثل بنيوي ، لا حركة تفارق بنيوي فكأن شرط وجود التبعية هو في بقاء تلك العناصر المتفككة المختلّة كعناصر ، اي في بقائها في اطار من التطور يمنع توحيدها وتلاحمها في بنية متماسكة . والادب الاقتصادي الذي عالج مشكلة « التخلف » ، حتى الماركسي منه ، - كما هو ظاهر في كتاب شارل بتلهايم القيم : « الهند المستقلة »[١٥] - يجد شرط وجود التبعية وبقائها في استحالة تماسك عناصر الانتاج الاجتماعي وقطاعاته في البلدان « المتخلفة » في وحدة بنيوية ، اي في نظام انتاج متميز . من هنا اتت ميزة الاقتصاد « المتخلف » كاقتصاد لا توازن فيه déséquilibrée . واساس اعتبار الانتاج « التخلفي » ، من قبل الادب الاقتصادي المعاصر ، انتاجا رأسماليا في جوهره ، هو النظر اليه كعناصر بنيوية متفككة لا تضمها وحدة نظام الانتاج . وبتعبير اخر ، ان تحديد الانتاج في البلدان « المتخلفة » كانتاج رأسمالي ، قائم في اساسه على تحديده كعناصر انتاج[١٦] متفككة ، لا كانتاج

١٥ - Cf. Charles Bettelheim L'Inde Indépendante, éd. Colin, Paris 1962.

١٦ - هذا التحديد للانتاج « التخلفي » كعناصر لا كانتاج متماسك بنيويا ، هو الذي يسمح برؤية قطاعات بنيوية انتاجية مختلفة في البلدان « المتخلفة » : قطاع رأسمالي ، قطاع اقطاعي ، قطاع شبه اقطاعي ، قطاع تقليدي او بدائي ، قطاع شبه رأسمالي الخ . .

لقد حاول شارل بتلهايم في كتابه المذكور سابقا ان يتخطى هذه النظرة المفككة لبنية « التخلف » ، فلم ينظر الى هذه البنية كاطار خارجي يضم بنيات انتاجية مختلفة ، تتلاصق بشكل مستقل ، بل رأى فيها

متماسك ، اي كوحدة انتاجية بنيوية . هذا التناقض ليس من فكرنا ، بل في فكر من يصعب عليه النظر الى الانتاج الاجتماعي في البلدان « المتخلفة » كانتاج متماسك ، له وحدته البنيوية المتميزة . ان النظر الى التبعية في الانتاج الكولونيالي كتبعية عناصر انتاج ، لا وحدة فيه ، لبنية انتاج هو الانتاج الرأسمالي ، يجعل من هذا الانتاج الاخير مركز الوحدة في عناصر هذا الانتاج الذي لا وحدة بنيوية فيه ، والذي يميز انتاج بلداننا . فتكون الوحدة اذن ، في علاقة التبعية للاستعمار ، بين بنية انتاج متماسكة ، وعناصر انتاج لا تماسك فيها . اذا كانت حركة تكون التماسك في الانتاج الاجتماعي في بلداننا « المتخلفة » حركة تماثل مع الانتاج الرأسمالي ، يكون انتهاء التبعية للاستعمار في تكامل التماسك في انتاجنا الاجتماعي ، الذي يتم في اطار الانتاج الرأسمالي ، بعد تكامل بنيته . فكأن مرحلة التبعية للاستعمار هي مرحلة انتقالنا التاريخي الى نظام الانتاج الرأسمالي . بهذا ، يكون الاستعمار قد اوجد في بلداننا القاعدة المادية لتطور الرأسمالية ، ويكون الاستقلال تحقيقا تاريخيا لامكانيات التطور الرأسمالي التي اوجدها الاستعمار نفسه . (نقصد هنا بالقاعدة « المادية » ، ما يقصده ماركس ، اي تلك العلاقة البنيوية بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج) . والنتيجة المنطقية لهذه المقولة هي ان مرحلة التطور الرأسمالي هي مرحلة اساسية وضرورية لا بد ان يمر بها تاريخ البلدان المستعمرة[١٧] . غير ان كل الشواهد التاريخية ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، تدل على عكس ذلك . وعلى الرغم من اهمية الواقع التاريخي كمجال لتحقيق الفكر النظري وكمقياس هام لعلميته ، فاننا نريد ان نظهر ضعف الاساس في هذا الفهم للتبعية للاستعمار على صعيد الفكر النظري نفسه ، لا على الصعيد العملي للواقع التاريخي ، وان كنا بالضرورة نقوم بعملية التحليل النظري على ضوء هذا الواقع نفسه . ان الاطار الهيجلي للفكر ، وان كان هذا الفكر يريد نفسه

تراكبا superposition لعدة بنيات اجتماعية مختلفة ، وعبارة التراكب هذه نجدها في اكثر من موضع في كتابه (ص ٤٥ ـ ٦٣ ـ ١٢٥ ـ ١٥٩ مثلا) ، وهي ، وان كانت تستلزم بالضرورة تداخلا عضويا لمختلف الانتاجات الاجتماعية في البلد « المتخلف » ، تؤكد على وجود عدة انظم للانتاج في هذا البلد ، بدلا من ان تنظر الى مختلف انظم الانتاج هذه ، لا كانظم قائمة بذاتها ، بل كمقومات اساسية او كعناصر متماسكة خاصة بنظام انتاج اجتماعي متميز ، له وحدته البنيوية ، وبالتالي التطورية . ووجود هذا التداخل الذي تستلزمه عبارة التراكب بالذات دليل على الوحدة البنيوية لنظام الانتاج الكولونيالي .

١٧ ـ لقد مر الفكر « الماركسي » بهذا النوع من التفكير ، فكانت مساهمته « نظرية » الديمقراطية الوطنية » . واكثر الظن ، على ضوء ما سبق من بحثنا ، وعلى ضوء التجارب التاريخية المعاصرة نفسها ، ان هذه « النظرية » تفتقر الى اساس علمي وواقعي تاريخي .

ماركسيا ، هو الاساس النظري للفهم الخاطىء لهذه التبعية ، اي للعلاقة الكولونيالية ، وهو الذي يقود الى تلك التناقضات التي يقع فيها الفكر النظري مع نفسه ومع الواقع التاريخي الذي يحلله . وبشكل ادق ، يمكننا القول بان الديالكتيكية الهيجلية هي اساس الخطأ في هذه النظرة للعلاقة الكولونيالية ، لان حركة هذه الديالكتيكية حركة تماثل لا حركة تفارق ، ولان وحدتها تذيب الفروقات بين ما تضم ، بدلا من ان تبرزها وتبقي عليها في حركة تناقضاتها الفعلية . لذلك يستحيل عليها مبدئيا ان ترى الوحدة في حركة التفارق ، كحركة تطور ، بين بنيتين ، حركة تطور كل منهما حركة تفارق ايضا ، في اطار وحدة الاثنتين كوحدة بنيوية . فهي ، كديالكتيكية مثالية ، لا ترى الوحدة الا في البنية الواحدة التي تضم عناصر ، لا بنيات ، والتي يستحيل عليها ان تتفارق وتتفاوت ، لانها تستوي كلها على صعيد واحد بحكم انجذابها الى مركز وحدتها الذي هو الفكر لا الواقع . من هنا ، اي من هذا الجوهر المثالي للديالكتيكية الهيجلية ، كحركة للفكر تذيب في وحدة الفكر التماثلية وحدة الواقع المعقدة التفارقية ، من هنا اذن اتت استحالة رؤية الواقع في الوحدة التفارقية لبنيته . ان الديالكتيكية الماركسية هي وحدها التي تستطيع ان تكشف لنا بنية العلاقة الكولونيالية ، كوحدة تفارقية لبنيتين تتفارقان في اطار وحدتهما البنيوية . وحركة التفارق هذه ليست فحسب لكل بنية ككل ، في علاقتها مع الأخرى ، بل هي ايضا حركة تفارق داخل كل بنية ، في اطار حركة تفارق الاثنتين . ونحن ، اذ نقول هذا عن الديالكتيكية الماركسية ، فلانها ، في اساسها ، حركة الواقع نفسه ، ولان هذه الحركة حركة تفارق وتفاوت في اطار وحدة التناقضات .

ان نظرتنا هذه للعلاقة الكولونيالية كعلاقة بين بنيتين تضمهما وحدة تفارق ، ترتكز في اساسها وفي امكانها بالذات ، الى قانون ماركسي لينيني ، هو قانون تاريخي علمي ، قانون تفاوت تطور التناقضات في اطار وحدتها البنيوية . غير ان لنا ، حول هذه النقطة ملاحظة ، وهي ان هذا القانون يخص مبدئيا شكل تطور التناقضات داخل البنية الواحدة ، وهي بالنسبة لماركس ولينين البنية الاجتماعية الرأسمالية . اما نحن ، فنستعمل هذا القانون كمنهج نظري لتحليل التناقض في وحدة بنيتين اجتماعيتين ، لا بنية واحدة ، هما : البنية الرأسمالية والبنية الكولونيالية . فهل يجوز لنا ذلك منطقيا ؟ اي هل لهذا القانون القوة النظرية التي تسمح له باحتواء تلك العلاقة البنيوية بين بنيتين ، وبكشف منطق تطورها الخاص ؟ اننا نعتبر تحليلنا السابق جوابا كافيا على هذا السؤال . الا ان الاهمية البالغة لهذه المشكلة ، على الصعيدين : النظري والعملي ، تتطلب منا زيادة في

الايضاح . فربما ظن البعض ، عن سوء فهم ، ان استعمالنا لقانون التطور التفاوتي ، في محاولتنا لفهم العلاقة الكولونيالية ، يجعلنا نعتبر وحدة البلدان الرأسمالية والبلدان المستعمرة او « المتخلفة » وحدة لبنية واحدة ، لا لبنيتين اجتماعيتين ، تتحدد فيها هذه البلدان الاخيرة كطرف او كعنصر من بنية تكون فيها البلدان الرأسمالية الطرف الآخر ، وكأن الوحدة التي نراها بين هذه البلدان ليست في واقع البنية الاجتماعية ، بل من نتاج الفكر في حركة تجريده للواقع ومعالجته له . الحقيقة ان الوحدة بين البنيتين الاجتماعيتين : الرأسمالية والكولونيالية ، ليست نتيجة لحركة فكرية تجرد كل بنية عن تناقضاتها الداخلية المتفاوتة التطور ، كي ترى فيها كلا بسيطا مجردا ، اي طرفا في تناقض هو بدوره بسيط ومجرد . هذه النظرة للوحدة التناقضية ليست خاطئة فحسب ، بعيدة عن كل واقع مهما كان في الظاهر بسيطا ، بل هي قبل كل شيء نظرة تضليلية تشوه الواقع في اخفائها لجوهره المعقد . فهي اذن نظرة ايديولوجية يجب علينا ان نشير الى اساسها الهيجلي . فالتناقض الهيجلي دائما بسيط ، لانه تناقض بين طرفين بسيطين يستحيل ان يكون في كل منهما تناقض ، او بالاحرى عدة تناقضات . لهذا ، كان التناقض الهيجلي رؤيا للفكر ، لا جوهرا للواقع ، حسب تعبير لينين . ويظهر التضليل في هذا الشكل من التناقض اذا نحن نظرنا من خلاله الى العلاقة الكولونيالية : فعلى ضوء هذا التناقض البسيط يظهر التناقض المعقد بين البلدان الاستعمارية والبلدان المستعمرة كتناقض بسيط بين البلدان « المتطورة » والبلدان « المتخلفة » ، اي ان التناقض البنيوي بين البنية الرأسمالية والبنية الكولونيالية ، اذا جردت كل بنية عن تناقضاتها الداخلية المحددة لتناقضات البنية الاخرى والمتحددة بها ، يتحدد كتناقض بسيط بين « التطور والتخلف » ، فتختفي بذلك الاسباب ، ويصبح التناقض ميتافيزيقيا ، اي سرا مبهما لا يعلم تأويله الا الله والراسخون في التضليل من اصحاب الايديولوجية البرجوازية الاستعمارية .

الواقع اننا ننظر الى الوحدة البنيوية بين البنية الرأسمالية والبنية الكولونيالية كوحدة لبنيتين متفارقتين ، حركة تفارق كل بنية منهما تتحقق في اطار حركة تفارقهما كبنيتين . هذا يعني ان حركة التفارق في كلتا البنيتين حركة معقدة ، لانها في الحقيقة ، ان صح القول،حركة تفارق في حركة تفارق ، اي ان اطار البنية الذي يحددها في تطورها ، يحدده اطار وحدة البنيتين ، كما وان حركة التفارق في وحدة البنيتين ليست بدورها حركة بسيطة ، بل هي حركة معقدة ، لانها تتحدد في تطورها ، ضمن اطارها البنيوى الشامل ، بحركة التفارق في اطار كل بنية . هذا التعقيد في حركة التطور التناقضية لوحدة البنيتين التاريخية لا يكمن فقط في وجود تناقض اساسي شامل يضم تناقضات بنيوية في

اطار كل بنية متميزة ، بل ايضا في وجود بنية مسيطرة في وحدة البنيتين نفسها ، وكذلك في وجود تناقض مسيطر ، هو التناقض الرئيسي ، في وحدة التناقضات في كل بنية . وهذا ما سنراه بوضوح اكثر في تحليلنا للتطور التاريخي للتناقضات الطبقية الخاصة بالبنية الكولونيالية . ان وجود بنية مسيطرة في وحدة البنيتين هو اساس التفاوت في تطورهما ، كما وان وجود تناقض مسيطر في وحدة البنية اساس لتفاوت التطور في تناقضات هذه البنية . هذه الطبيعة المعقدة لتناقض الواقع التاريخي لا يمكن ان تتكشف الا للفكر الماركسي ، لان التناقض الماركسي ، على عكس التناقض الهيجلي ، في طبيعته معقد . فالنظر من خلاله الى العلاقة الكولونيالية ليس عن اختيار ذاتي بقدر ما هو عن ضرورة في الواقع التاريخي تفرض نفسها على الفكر العلمي .

فعلا ، اذا نظرنا الى العلاقة الكولونيالية على ضوء التناقض الماركسي المعقد ، تكشفت لنا هذه العلاقة كوحدة بنيتين، اساس وحدتهما السيطرة . فالوحدة هنا ليست قائمة بين بنيتين متساويتين ، ومستويتين على صعيد بنيوي واحد ، بل بين بنية ، هي البنية الرأسمالية ، تسيطر على بنية اخرى ، هي البنية الكولونيالية ، في حركة تطورها بالذات . وان كنا قد اظهرنا ، في القسم الاول من هذه الدراسة ، ان حركة التطور التاريخي لهذه الوحدة ليست حركة تماثل بنيوي ، بل حركة تفارق تميز البنية الكولونيالية عن البنية الرأسمالية في انتاج الاولى للثانية ، فلا بد لنا من ان نؤكد الآن ، على ضوء ما سبق ، ان اساس التفارق في حركة تطور وحدة البنيتين هو سيطرة الثانية على الاولى ، في اطار الوحدة البنيوية نفسها . ولولا وجود هذه السيطرة لما كانت حركة التطور التاريخي حركة تفارق بنيوي . لذلك ، لا بد من الاشارة الى ان حركة التفارق هذه هي في الواقع حركة تفاوت في تطور وحدة البنيتين . **ان هذا التحديد لتفارق البنيتين كتفاوت لهما في وحدتهما البنيوية ،هو بالذات الاساس النظري لتحديد الاستعمار كسبب « للتخلف »** . ومن الضرورة الا يفهم السبب في هذا القول بشكل ميكانيكي ، بل كما اوضحنا سابقا ، بشكل بنيوي ، اي كبنية تنتج ، في حركة تطورها ، بنية تسيطر عليها بضمها اليها في وحدة بنيوية هي وحدة تطور تاريخي . كل الصعوبة في دراستنا هي في توضيح هذه « السببية البنيوية » التي تشد الانتاج الكولونيالي الى الانتاج الرأسمالي ، في حركة تكونه وصيرورته . ان سيطرة البنية الرأسمالية على البنية الكولونيالية هي في الواقع سيطرة الانتاج الرأسمالي على الانتاج الكولونيالي ، والتماثل في هذين القولين واضح وبديهي . هذه السيطرة ليست خارجية ، كما يبدو لاول وهلة . اذ لا انفصال بين

البنيتين ، وان كان ، او بالاحرى لان بينهما تفارقا . والسيطرة التي نشير اليها ليست مثلا في وجود قواعد عسكرية استعمارية في البلدان المستعمرة او « المتخلفة » ، وان كان وجود هذه القواعد شكلا عنيفا بارزا من اشكال السيطرة الاستعمارية ، وان كانت هذه الظاهرة من اخطر اشكال السيطرة الاستعمارية . ان السيطرة الحقيقية التي نريد التأكيد عليها بقوة هي اساس لوجود هذه الاشكال المختلفة للسيطرة الاستعمارية ، بل شرط لامكان وجودها . انها في وجود البنية الكولونيالية بالذات ، كبنية اجتماعية متميزة ، لا وجود ولا بقاء لها الا في وحدتها البنيوية والتطورية مع البنية الرأسمالية . ان الوجود المسيطر للبنية الرأسمالية في وحدتها مع البنية الكولونيالية هو في وجود الاطار البنيوي لتطور قوى الانتاج في نظام الانتاج الكولونيالي ، اي في علاقات الانتاج الكولونيالية نفسها ، كعلاقات طبقية متميزة . وبتعبير اخر ، **ان سيطرة الاستعمار على البلدان « المتخلفة » قائمة في وجود علاقات الانتاج نفسها في هذه البلدان ، كعلاقات انتاج كولونيالية . فالسيطرة الاستعمارية الحقيقية ، اي تبعية هذه البلدان للاستعمار ، متمثلة في الاطار الاجتماعي نفسه للانتاج الكولونيالي ، اي في العلاقات الطبقية الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولونيالية ، وليست في الوجود المباشر للاستعمار في هذه البلدان ، كوجود عسكري او اقتصادي ، وان كان هذا الوجود المباشر فعليا** . لذلك يخطىء فعلا من يتكلم عن انتهاء الاستعمار بانتهاء وجوده المباشر ، كما أن عبارة « الاستعمار الجديد » ، المتداولة في أدبنا السياسي ، هي في الحقيقة عبارة تخلو من كل دقة علمية ، لانها ترتكز الى تحديد نظري ضمني خاطىء للاستعمار ، اي للعلاقة الكولونيالية . هذه العلاقة لا تنعدم بالضرورة بانعدام الوجود المباشر للاستعمار ، كشكل عنيف من اشكال وجود هذه العلاقة . فهي قائمة ، كما هو الحال في كثير من البلدان « المتخلفة » « المستقلة » ، اي التابعة ، في « استقلالها » ، للاستعمار ، وان زال من هذه البلدان الوجود المباشر للاستعمار . وزوالها مرتبط ، بكل دقة علمية ، بزوال علاقات الانتاج الكولونيالية ، اي بالانتقال من الانتاج الكولونيالي الى الانتاج الاشتراكي ، عن طريق الثورة التحررية ، كما سنرى ذلك فيما بعد . ان الوجود الحقيقي ، والدائم ، للاستعمار ليس وجودا مباشرا ، وان كان للاستعمار وجود مباشر في البلدان المستعمرة ؛ بل هو في وجود علاقات الانتاج الكولونيالية ، كاطار اجتماعي للتطور التاريخي للقوى المنتجة في نظام الانتاج الكولونيالي ، اي انه في شكل وجود الطبقات الخاصة بالبنية الاجتماعية الكولونيالية . هذا يعني ان الوجود الحقيقي للاستعمار في البلدان المستعمرة او « المتخلفة » ، ليس وجودا مباشرا ،

حتى في وجوده المباشر ، فوجوده ليس في ذاتـه ، بل في اثـره ، ـ او انتاجـه ، كما قلنـا سابقا ـ ، اي ان وجوده هو في وجـود البنية الاجتماعية التـي انتـج ، والتـي ، بتطـوره وبتطورها ، تميزت عنه . وما تميزها عنه الا تبعيتها له ، لا استقلالها عنه . هذا ما اردنا ايضاحه في ما أشرنا اليه من علاقة السببية البنيوية التي تربط الاستعمار « بالتخلف » . وما هذه العلاقة السببية المتميزة الا حقيقة العلاقة الكولونيالية التي لم ننته بعد من تحليلها . فلنتابع النظر اليها في تحديدنا للبنية الاجتماعية الكولونيالية ، كبنية طبقية متميزة .

الصعوبة النظرية في التحليل الطبقي للبنية الكولونيالية لا تكمن في مجرد اصالة هذه البنية وتميزها عن البنية الرأسمالية ، بل في علاقتها المحددة مع الفكر الماركسي الذي يقوم بتحليلها . والفكر الماركسي ، في الظاهر مفقود ، فالتوتر هو الـذي يحـدد نوع العلاقـة بينهما . ان الفكر الماركسي اوجد فعلا قالبا Schéma للبنية الطبقية هو نتاج لتحليل البنية الـرأسمالية . وتحليل البنية الكولـونيالية ، كبنية طبقية على علاقـة بنيوية مع البنية الرأسمالية ، يستلزم بالضرورة الاعتماد على هذا القالب النظري . غير ان تفارق البنيتين ، في حركة تطور وحدتهما ، يمنع اطلاقا وجود توافق مباشر بين البنية الطبقية الكولونيالية وهذا القالب النظـري للبنية الـرأسمالية . في هذا التنـاقض بـين ضرورة اعتماد القالـب النظري كاداة للتحليل الطبقي ، واستحالة التوافق المباشر للواقع الطبقي معه ، تكمـن الصعوبة النظرية التي ذكرنا . فكأن الفكر الماركسي ، الذي هو الاداة الوحيدة للتحليل الطبقي ، هو عقبة في وجه هذا التحليل . الحقيقة ان التوتر بين هذا الفكر وهذا الواقع ملازم بالضرورة لعملية انتاج المعرفة ، التي هي حركة ديالكتيكية تغني الفكر بكشفهـا الواقع .

هذا ما نراه ، بالفعل ، في تحليل البنية الطبقية الكولونيالية . فالميزة الاساسية لهذه البنية الاجتماعية هي عدم تفـارق الطبقـات الاجتماعية فيهـا . ليس بـين البرجـوازية والبروليتاريا ، مثلا ، في هذه البنية الاجتماعية حاجز طبقي يفصل ، كما في الغرب ، بين هاتين الطبقتين الرئيسيتين ، بشـكل واضـح ، لان الحـدود الـطبقية نفسهـا بـين البروليتـاريا والبرجوازية الصغيرة من جهة ، وبين البروليتاريا وطبقة الفلاحين من جهـة اخـرى ، ليست واضحة المعالم . والسبب الرئيسي في هذا اللاتفارق الطبقي indifférenciation de classe يمكن في الشروط التاريخية لتكون هذه الطبقات في البلـدان المستعمـرة ، اي لتكون البنية الكولونيالية بالـذات . ان تكون الطبقـات التـي ذكرنـا في اطـار العلاقـة

الكولـونيالية ، هو الـذي يحدد اللاتفـارق كشـكل لتطورهـا التاريخي . فالبرجـوازية الكولونيالية مثلا (ونقصـد هنـا بالبرجـوازية الكولـونيالية ما يسمـى خطـأ بالبرجـوازية « الوطنية ») تحددت ، وما تزال ، بحكم تكونها التاريخي ، كبرجوازية تجارية منصرفة كليا في نشاطهـا الاقتصـادي الى حركة الاستـيراد والتصـدير ، اي الى تزويد الصناعـة الاستعمارية بالمواد الخام ، والى تصريف منتوجات هذه الصناعـة . في هذا الاطـار من التقسيم الاستعماري العالمي للعمـل تطـورت هذه البرجـوازية ، فكان فقـدان الحلقـة الصناعية في تطورها من برجوازية تجارية الى برجوازية مالية (وتجارية أيضاً) هو ما يميزها عن البرجوازية الاستعمارية . لذلك ، رجع دور تطوير الصناعة ـ اذاامكننا التكلم عن صناعة حقيقية في بلدان الانتاج الكولونيالي ـ الى فئة من طبقـة البرجـوازية الصغـيره ، يستحيل عليها ان تتخطى ، في هذا الاطار الكولونيالي الخانق ، حدود طبقتها . فكان لا بد ان ينعكس هذا الوضع الطبقي الخاص في الوجود الطبقي ، وفي الصيرورة الـطبقية ايضا ، للطبقة العاملة . ان فقدان الحلقة الصناعية في تطـور البرجـوازية الكولـونيالية وصيرورتها ، بسبب العلاقة الكولونيالية نفسها ، منع امكانية التفارق الطبقي في صيرورة الطبقة العاملة ؛ او على الاصح ، حدد امكانية التفارق في اطار ضيق جدا يصعب فيه تكون مستقل متكامل لطبقة عاملة تواجه ، في حركة تفارقها الطبقي ، هذا القسم المنتج من البرجوازية الصغيرة غير المنتجة اساسا . هنا نستطيع ان نلمس نقطة الاساس في هذه البنية الطبقية اللاتفارقية التي تتميز بها البنية الاجتماعية الكولونيالية . **ان اساس اللاتفارق الطبقي في البنية الكولونيالية يكمـن في هذا الشـكل التاريخـي المتميز للمواجهـة الطبقية للطبقة العاملة ، ان في وجودها الطبقي ام في صيرورتها الطبقية . ان تحدد البرجوازية الكولونيالية كبرجوازية تجارية ـ مالية ، ممثلـة ، في وجودهـا الطبقـي ، للبرجوازية الاستعمارية ، اوجد في البنية الكولونيالية وضعا طبقيا خاصا ـ ان لم نقل شاذا ـ تواجه فيه الطبقة العاملة القسم المنتج من البرجوازية الصغيرة ، وليس كما في الغرب ، البرجوازية الرأسمالية ، لاستحالة وجود هذه الطبقـة الاخـيرة في المجتمـع الكولونيالي** . ان العلاقة الكولـونيالية ، كعلاقـة سيطـرة للانتـاج الـرأسمالي ، كانتـاج بالضرورة استعماري ، على الانتاج الكولونيالي ، حددت بنية هذا الانتاج الاخير كاطار يلجم حركة التفارق الطبقي ، بل ويميل الى شلها بدلا من ان يحررها . وبمعنى اخر ، ان الاطار الكولونيالي لحركة التفارق الطبقي يميل بالضرورة الى ابقاء تطور الطبقات في بنية لا تفارقية . هذا راجع الى ان القوى المنتجة في الانتاج الكولـونيالي تابعـة بالضرورة ، في

تطورها ، للقوى المنتجة في الانتاج الرأسمالي . فهي منذ البدء ، اي منذ تكون علاقات الانتاج الكولونيالية كاطار لتطورها ، تحددت بشكل يمنع فيه اطلاقا تطورها من تحقيق الشروط المادية لحركة تفارق طبقي شبيهة بما حدث في الغرب الرأسمالي . ان تطور الزراعة في اطار العلاقة الكولونيالية ، اي في توجهها نحو الانتاج الرأسمالي ، وتطور الاستيراد والتصدير ، لا يسمحان اطلاقا بتحقيق تلك الشروط . ونحن ، اذ نقول ذلك ، لا نتعدى مجرد المحاولة للنظر الى البنية الطبقية الكولونيالية من خلال قانون ماركسي عام للتطور التاريخي للبنية الاجتماعية ، هو قانون توافق علاقات الانتاج ، في نظام انتاج معين ، مع درجة تطور محدد للقوى المنتجة ، كما رأينا ذلك في نص ماركس الذي اوردنا سابقا . لذلك ، واعتمادا على هذا القانون الماركسي ، يمكننا القول بان القوى المنتجة في مجتمعاتنا الكولونيالية يستحيل عليها أن تتطور في إطار علاقات الانتاج الكولونيالية بشكل يشبه تطور القوى المنتجة في الانتاج الرأسمالي ، اي بشكل يحقق في هذه المجتمعات ثورة صناعية ضرورية لتحررها . وبمعنى اخر ، ان تحرر القوى المنتجة لا يكون الا بكسر الاطار الكولونيالي ، وكسر هذا الاطار يكون بشكل متميز من الصراع الطبقي بين طبقات البنية الاجتماعية الكولونيالية . الا ان من الضرورة متابعة تحديد طبقات هذه البنية في علاقاتها الانتاجية ، اي على صعيد وجودها الطبقي ، قبل ان نأتي الى تحديد صراعها في صيرورتها الطبقية .

حين نحدد البنية الكولونيالية كبنية لا تفارقية ، لا نريد اطلاقا ان ننفي وجود فروقات صارخة بين فئات المجتمع الكولونيالي ، وبالاخص بين البرجوازية الكولونيالية وباقي الطبقات الشعبية الكادحة . الا ان هذه الفروقات ليست بالضرورة تفارقا طبقيا ، وان كانت تبدو في الظاهر اشد عنفا من الفروقات الطبقية في المجتمع الرأسمالي المتفارق طبقيا . فلا وجود في هذا المجتمع مثلا ، بشكل عام ، لمظاهر الفقر الهائل او المجاعة التي نجدها في مجتمعات كولونيالية كالهند او اندونيسيا ، جنبا الى جنب مع مظاهر الترف والبذخ كالقصور والسيارات والخدم وغير ذلك . ان التفارق الطبقي بين الطبقات الاجتماعية لا يتحدد على صعيد الاستهلاك بل على صعيد الانتاج الاجتماعي الذي هو يحدد ، كما يقول لنا ماركس ، الاستهلاك الاجتماعي كما وكيفا . فتحديد البنية الطبقية للمجتمع الكولونيالي يجب ان يتم اذن في اطار بنية الانتاج الكولونيالي وعلى صعيده . وميزة هذا الانتاج الاساسية انه ، كما نعلم ، انتاج زراعي ـ تجاري ، تابع في حركة تطوره للانتاج الرأسمالي الاستعماري . وتظهر تبعيته هذه في انعدام الحلقة الصناعية فيه . لذلك

كانت البرجوازية الكولونيالية ، كبرجوازية تجارية ـ مالية ، برجوازية ، ان امكن القول ، استهلاكية لا انتاجية كالبرجوازية الاستعمارية . فهي كبرجوازية استهلاكية ، تمثل البرجوازية الاستعمارية في المجتمع الكولونيالي ، ولا تتحدد كطبقة متميزة الا بمقدار ما تحقق في وجودها الطبقي التمثيلي استحالة وجودها كطبقة فعلية مستقلة . ان بقاءها كطبقة في المجتمع الكولونيالي مرتبط ببقاء شروط استحالة تكونها كطبقة مستقلة ، اي كبرجوازية منتجة . معنى ذلك انها ليست طبقة الا لانها تمثل طبقة ، اي ان وجودها الطبقي في الحقيقة تمثيل طبقي ، اساسه استحالة تكونها كبرجوازية منتجة . في هذه الاستحالة ، كنتيجة للعلاقة الكولونيالية ، نجد الاساس البنيوي للاتفارق الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية . وهذا الشكل من اللاتفارق الطبقي هو اساس وجود هذه الفروقات الصارخة بين فئات المجتمع الكولونيالي . وليس في هذا تناقض ، لان هذه الفروقات هي في الحقيقة فروقات استهلاك لا فروقات انتاج ، اي فروقات في القدرة الاستهلاكية لمختلف الفئات الاجتماعية . والوجود العنيف لهذه الفروقات ناتج عن كون الوجود الطبقي للبرجوازية الكولونيالية وجودا استهلاكيا لا انتاجيا .

ان انعدام الحلقة الصناعية في الانتاج الكولونيالي ، بوجه عام ، يجعل من الارض وسيلة الانتاج الاساسية ، فيترتب على ذلك سيطرة الانتاج الزراعي على الانتاج الاجتماعي . الا ان هذه السيطرة لاتسمح لنا بالتكلم عن علاقات انتاج « اقطاعية » بين الفلاحين والملاكين الزراعيين ، لان الانتاج الزراعي ، بحكم العلاقة الكولونيالية ، متوجه اساسا نحو التصدير ، خاصة في قطاعاته « المتطورة » ، اي نحو الانتاج الرأسمالي الاستعماري . ان تطور الانتاج الزراعي في اطار العلاقة الكولونيالية يحدد الملاكين الزراعيين ، لا كطبقة اقطاعية متميزة عن البرجوازية ، كما كان الامر في الغرب مثلا ، بل كفئة من طبقة البرجوازية الكولونيالية ، اي كفئة من هذه البرجوازية التجارية ـ المالية ، كما رأينا ذلك في القسم الاول من هذه الدراسة . هذه البنية المتميزة للانتاج الكولونيالي تظهر لنا بوضوح ان الفلاحين ، والعمال الزراعيين منهم خاصة ، هم الطبقة الاجتماعية التي تتحمل اكثر من اي طبقة اخرى عبء الاستثمار ، بل الاستثمار الفائض surexploitation في المجتمع الكولونيالي . وبتطور الانتاج الزراعي في اطار العلاقة الكولونيالية ، وبتوجيهه اساسا نحو التصدير ، يكون الاستعمار في الحقيقة هو القوة المستثمرة الاساسية في المجتمع الكولونيالي . الا ان علاقة الاستثمار بين الفلاحين والاستعمار ليست مباشرة ، بل تمر بممثلة الاستعمار في المجتمع الكولونيالي ، اي بطبقة

البرجوازية الكولونيالية على اختلاف فئاتها . ان اساس الوحدة الطبقية لمختلف فئات البرجوازية الكولونيالية (التجارية - المالية - الزراعية) يكمن في كونها تمثل البرجوازية الاستعمارية . فالتلاحم الطبقي اساسي اذن بين فئات هذه البرجوازية الكولونيالية ؛ وربما كانت فئة منها في الوقت نفسه تجارية ومالية وزراعية وصناعية ايضا . وما التناقض ، ان وجد احيانا ، بين هذه الفئات الا ثانوي مرحلي ، لان اساس وحدتها الطبقية هو علاقة التمثيل التي تربطها بالبرجوازية الاستعمارية . ان تحدد البرجوازية الكولونيالية كطبقة ممثلة للبرجوازية الاستعمارية ، اي كطبقة « طفيلية » يستحيل عليها بنيويا ان تصير طبقة منتجة ، يجعل المواجهة الطبقية الرئيسية بين هذه الطبقة وبين الفلاحين . اذا كانت الارض فعلا وسيلة الانتاج الاساسية في المجتمع الكولونيالي ، كان لا بد ان يكون الفلاحون هم القوة الانتاجية الاساسية في المجتمع . في اطار الانتاج الزراعي في شكله الكولونيالي ، من حيث هو الانتاج الاجتماعي المسيطر ، يواجه الفلاحون مباشرة في انتاجهم ، اي في علاقة استثمارهم من قبل الفئة الزراعية من البرجوازية الكولونيالية ، ليس فحسب هذه الفئة ، بل الطبقة البرجوازية الكولونيالية في وحدتها الطبقية . غير ان هذه المواجهة الطبقية بين طبقة الفلاحين والبرجوازية الكولونيالية ليست في الحقيقة الا ظاهر المواجهة الفعلية البنيوية بين الفلاحين وبين من تمثله هذه البرجوازية ، اي الاستعمار . وبمعنى اخر ، ان الفلاحين يواجهون الاستعمار في الحقيقة حين يواجهون ، في انتاجهم الاجتماعي نفسه ، طبقة البرجوازية الكولونيالية ، وان لم تظهر المواجهة في وعيهم على حقيقتها . فظهور هذه الحقيقة الطبقية البنيوية لا يكون الا في النضال الطبقي للفلاحين ونتيجة له ، وهو فعلا يحدد وعيهم كوعي طبقي متميز ، اي كوعي وطني تحرري .

لم يحن الوقت بعد لتحليل الصيرورة الطبقية لمختلف طبقات المجتمع الكولونيالي ، فما زال تحليلنا مستويا على صعيد الوجود الطبقي لا الصيرورة الطبقية . اننا لم ننته بعد من تحليل البنية الطبقية ، وسنأتي ، في فصل لاحق ، الى تحليل تطور هذه البنية من خلال الصراع الطبقي الذي يوحد صيرورتها .

لقد بدأت تتكشف لنا علاقات الانتاج الخاصة بنظام الانتاج الكولونيالي . فالمواجهة الطبقية التي وجدناها بين طبقة الفلاحين والبرجوازية الكولونيالية من ناحية ، وبين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة ، او الفئة المنتجة من هذه الطبقة غير المنتجة ، من ناحية

اخرى ، ترسم لنا بشكل عام حدود البنية الطبقية الخاصة بالبنية الكولونيالية . وهنا يجب ان نلاحظ ان مواجهة الفلاحين للبرجوازية الكولونيالية ، في اطار الانتاج الزراعي ، ليست منفصلة ومستقلة عن مواجهة العمال للبرجوازية الصغيرة في اطار هذا الانتاج الصناعي الاستهلاكي « الصغير » . فلا ننس ان تحديدنا للتناقضات الطبقية هو تحديد لها في وحدة البنية الاجتماعية التي تضمها ، فنحن لسنا امام تناقضين طبقيين متوازيين مستقلين ، والا لوقعنا في الازدواجية البنيوية التي سبق ان رفضنا ، ولاستحال علينا فهم اساس اللاتفارق الطبقي في البنية الكولونيالية . ان الانفصال بين هذين التناقضين مستحيل لان مواجهة العمال الطبقية للبرجوازية الصغيرة مثلا ليست ممكنة بهذا الشكل « غير الطبيعي » الا لان البرجوازية الكولونيالية طبقة لا انتاجية تمثل طبقة انتاجية . فهذه الطبيعة « الطفيلية » ، اي التمثيلية اذن للبرجوازية الكولونيالية هي التي تحدد التناقض بين العمال والبرجوازية الصغيرة ، وهي التي تحدد ايضا التناقض الطبقي الذي تتواجه فيه هذه الطبقة مع الفلاحين كتناقض اقطاعي او رأسمالي . فلتبديد الوهم الذي قد ينتج عن فهم خاطىء لما قلنا ، نود ان نؤكد على نقطة اساسية في تحليل البنية الطبقية الكولونيالية : هذه النقطة هي سيطرة البرجوازية الكولونيالية ، كطبقة ممثلة للبرجوازية الاستعمارية ، على المجتمع الكولونيالي . ان السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية على المجتمع الكولونيالي هي التي تكشف لنا سر اللاتفارق الطبقي الذي يميز بنية هذا المجتمع عن المجتمع الرأسمالي . ذلك ان هذه البرجوازية الاستهلاكية اللا انتاجية[18] ، بحكم سيطرتها الطبقية وتمثيلها للاستعمار ، هي في علاقة استثمار خاص مع بقية الطبقات المستثمرة ، تفرض على هذه الطبقات اطارا بنيويا من التطور هو بالضرورة اطار لا تفارق طبقي . ان سيطرة الطبقة اللا انتاجية في المجتمع الكولونيالي تضع الطبقات الاجتماعية في بنية تتحدد فيها بالضرورة العلاقات الطبقية الانتاجية كعلاقات لا تفارق طبقي . لهذا السبب نرى ان اللاتفارق هو في الحقيقة موجود خاصة بين الطبقات المستثمرة ، اي بين العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة . يرجع ذلك الى ان علاقة الاستثمار الطبقية التي تربط الطبقة الحاكمة ، اي البرجوازية الكولونيالية ، بهذه الطبقات ليست ، في جوهرها ، علاقة استثمار مباشرة تتحقق في اطار الانتاج ، لفقدان الحلقة الصناعية في هذا الانتاج ، بل هي علاقة استثمار غير مباشرة ، لان القوة المستثمرة الفعلية هي في الحقيقة الاستعمار ؛

١٨ ـ على خلاف البرجوازية الاستعمارية ذات الاستهلاك المنتج .

وما الوجود الطبقي للبرجوازية الكولونيالية الا لتحقيق عملية الاستثمار الاستعماري . ان تحديد الاستثمار الاجتماعي في الانتاج الكولونيالي كاستثمار غير مباشر ، اداة تحقيقه السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية ، هو السبب البنيوي في استحالة التفارق الطبقي في تطور الطبقات المستثمرة . ان **اللاتفارق الطبقي في طبقات المجتمع الكولونيالي هو في البنية الاجتماعية قبل ان يكون في الطبقات نفسها** . معنى ذلك ان الاطار البنيوي لتطور الطبقات في المجتمع الكولونيالي هو الذي يفرض بالضرورة على تطور الطبقات شكلا لا تفارقيا . فمن الخطأ اذن نظريا ، اي علميا ، ان نتكلم عن تكون طبقي في هذا المجتمع ، اذا قصدنا بالتكون الطبقي تطورا تفارقيا للطبقات . ان بنية الانتاج الكولونيالي تمنع اساسا حركة تفارق طبقي ، فلا سبيل للكلام عن طبقات تتكون en formation في اطار المجتمع الكولونيالي . فالبنية الاجتماعية الكولونيالية هي بنية لا تفارق طبقي . فهي اذن ، كبنية لا تفارقية ، اطار تطور الطبقات في المجتمع الكولونيالي . لذلك يغلب على هذا التطور الركود والتكرار ، اي ان حركته ليست حركة تقدمية تصاعدية ، كحركة التطور الرأسمالي ، بل حركة ركودية تكرارية منغلقة تمنع بالضرورة تكون الطبقات كطبقات متفارقة . وهذا هو المعنى الحقيقي « للحلقة المفرغة للتخلف » . هذه « الحلقة المفرغة » هي بالذات الاطار البنيوي اللاتفارقي للانتاج الكولونيالي ، والذي هو نتاج مستمر للعلاقة الكولونيالية ، وهذا بالذات ما يحاول الادب الاقتصادي البرجوازي اخفاءه حين يتكلم عن « الحلقة المفرغة للتخلف » .

ان التفارق الطبقي يكون بتطور الانتاج في حركة تصاعدية ، كما حدث في الغرب الرأسمالي . فاذا كان الانتاج الكولونيالي يتطور ، كما رأينا ، في علاقة التبعية التي تربطه بنيويا بالانتاج الرأسمالي ، اي بشكل دائري تكراري لا تصاعدي ، فمن المستحيل ان يتحقق التفارق الطبقي في علاقات الانتاج فيه . هذا الانغلاق الذي تتميز به بنية الانتاج الكولونيالي عن الانتاج الرأسمالي يفرض على حركة تطور الطبقات اطارا بنيويا يستحيل فيه تفارقها . هذه الاستحالة هي في بنية الانتاج نفسه كانتاج كولونيالي . نرى ذلك في امثلة عديدة يمكن الاشارة اليها بسرعة : ان انتقال الفلاحين في المجتمع الكولونيالي من القرية الى المدينة قلما يتخذ طابع التحول الطبقي الجذري كانتقال من طبقة متفارقة الى طبقة متفارقة ، اي من طبقة الفلاحين الى طبقة العمال . والسبب في ذلك هو عدم وجود صناعة فعلية بالمعنى الرأسمالي للكلمة . فاذا تم للفلاح ان يصير عاملا ـ ونادرا جدا ان يتم له ذلك ـ ففي اطار من الصناعة الصغيرة الحرفية الاستهلاكية ، يصعب فيه تحويله الطبقي

بشكل جذري ، وعيا ووجودا . لذلك نجده ، في وجوده الطبقي الجديد ، يحافظ الى حد بعيد على ارتباطاته الطبقية السابقة ، فيحمل معه وعيه السابق الذي من خلاله يرى وجوده الجديد . هذه السهولة في الحركة المتنقلة من وجود طبقي الى وجود طبقي آخر ، مع فقدان القاطع الطبقي الجذري في الانتقال الطبقي ، تجد اساسها في البنية الطبقية نفسها ، اي في هذا النوع من الطبقة العاملة التي هي نتاج للصناعة الاستهلاكية الصغيرة . ان الفارق بين الفلاح والعامل في لبنان مثلا ، يصعب جدا تحديده ، وجودا ووعيا ، لان لا قدرة لهذا الانتاج على ذلك في هذه البنية للانتاج الاجتماعي العام . لذا نرى العامل يرجع الى قريته كلما سنحت له الفرصة ، في الاعياد والعطل والمآتم ، بل ويبني له فيها مركزاً ثابتاً هو اقوى من مركز وجوده في المدينة ، الى ان يشده نهائيا حنين الارض التي تغرب عنها ، فيطلب دفنه في قريته ، في مسكن الاجداد . فالعامل اذن فلاح فشل في عملية تحويله الاجتماعي الى عامل ، لان البنية الاجتماعية ، كبنية كولونيالية ، لا تسمح اطلاقا بتحقيق عملية هذا التحويل الاجتماعي ، لاستحالة وجود الحلقة الصناعية فيها . ان الانتاج الرأسمالي استطاع ان يقطع على العامل خط الرجوع الى وجوده الطبقي السابق ، والذي منه تحول الى عامل ؛ ولذا يندر ان نرى في المجتمع الرأسمالي الغربي ظاهرات اجتماعية كالتي نجدها في المجتمع الكولونيالي من حنين العامل الدائم الى قريته وارضه ، على اختلاف اشكال هذا الحنين ، اي امكان هذا الرجوع الى وجود طبقي لم يتم تحويله جذريا . وبمعنى اخر ، ان الانتقال الطبقي للفلاحين من طبقة متفارقة الى طبقة متفارقة ، من القرية الى المدينة ، من الارض الى المصنع ، لا يمكن ان يكون في المجتمع الرأسمالي تنقلا ، كما هو الامر في المجتمع الكولونيالي ، بل هو اساسا تحويل طبقي . ان « حرية » التنقل الطبقي هي ميزة اساسية في علاقات الانتاج الكولونيالية ، وربما وجدنا العامل في نفس الوقت فلاحا وعاملا وبائعا ايضا لبعض السلع الاستهلاكية في اوقات فراغه ، اي برجوازيا صغيرا . ليس في البنية الاجتماعية الكولونيالية ما يمكن تسميته بقوة الجذب الطبقية التي تفرز الافراد طبقيا وتثبتهم في حدودهم الطبقية نهائيا وبشكل مستقر . هذا راجع الى كون الانتاج انتاجا كولونياليا ، اي تابعا للانتاج الرأسمالي . ان ميزة البنية الاجتماعية الكولونيالية ، كبنية طبقية لا تفارقية ، تظهر بشكل عنيف في استحالة تحقيق العملية الانتاجية للتحويل الطبقي للفلاحين الى عمال . لذلك نرى ان الوعي الطبقي في هذه البنية الطبقية اللاتفارقية يتخذ شكلا خاصا يحدده في الحقيقة كوهم طبقي اكثر منه كوعي طبقي . ان فقدان ما سميناه بقوة الجذب الطبقية ، اي عدم تحدد الطبقات بشكل

تفارقي حاسم ، يجعل الفرد ـ والطبقة ايضا ـ في هذا المجتمع يأمل ان يرقى درجة في السلم الاجتماعي ، اي ان يخرق اطار طبقته ، لا بكسره اطار البنية الطبقية للمجتمع ، بل بمحاولته الارتقاء الى الطبقة العليا التي هو معها في تناقض وتصارع . ووجود هذا الامل في الوعي دليل على الايمان بامكان تحقيقه . حتى وان كان هذا الامكان وهميا خياليا ، فمجرد ظهوره للوعي الذي يعيشه كامكان في الواقع ، لا في الخيال ، يضفي على الوعي الطبقي شكلا ايديولوجيا ، اي وهميا ، يحدد بالضرورة الممارسة السياسية كممارسة غير ثورية . في هذه الحالة ، لا يستلزم الوعي الطبقي صراعا طبقيا ، بل ما يمكن تسميته **بالاستبدال الطبقي** . والفارق اساسي بين الصراع الطبقي والاستبدال الطبقي ، وان كان الاول يتضمن بالضرورة استبدال طبقة بطبقة في السلطة السياسية ، كهدف له . الا ان انتزاع السلطة من يد الطبقة الحاكمة ، البرجوازية مثلا ، واخضاعها لسيطرة الطبقة المستثمرة ، البروليتاريا مثلا ، يتم في صراع طبقي يؤدي بالضرورة الى كسر اطار البنية الاجتماعية والانتقال الى بنية اجتماعية مختلفة ، اي الى كسر اطار العلاقات الرأسمالية في الانتاج ، مثلا ، والانتقال الى نظام الانتاج الاشتراكي . بمعنى اخر ، ان الصراع الطبقي الذي يتطور في اطار بنية اجتماعية محددة ، يبلغ ذروة عنفه في كسر هذا الاطار والانتقال الى بنية اجتماعية اخرى . اما الاستبدال الطبقي فيتم في اطار البنية الاجتماعية نفسها ، من غير ان يحدث تغييرا بنيويا في نظام الانتاج الاجتماعي . مثال ذلك ما نراه كثيرا في البلدان المستعمرة التي لم تحقق مثلا ثورتها التحررية ، بالرغم من « استقلالها السياسي » ، من استبدال طبقة البرجوازية الاستعمارية المستوطنة في البلد المستعمر بالبرجوازية الكولونيالية ، او ما يسمى بالبرجوازية « الوطنية » . ان استبدال البرجوازية الرأسمالية الاستعمارية بالبرجوازية الكولونيالية في السلطة السياسية لا يغير في بنية الانتاج الاجتماعي نفسه كانتاج كولونيالي فهو تغيير داخل اطار البنية الاجتماعية مع بقائها ، وليس تغييرا لها . هذا الاستبدال الطبقي هو في احسن حالاته انتقال ، اذا امكن القول ، من اللااستقلال في التبعية الى « الاستقلال التبعي » ، اي انه ليس انتقالا من بنية اجتماعية الى بنية اجتماعية اخرى ، او من نظام انتاج الى نظام انتاج اخر . ولبنان مثال واضح على ذلك . نحن ، في هذا القول ، لا نريد اطلاقا ان ننفي اهمية ما يسمى « بالاستقلال السياسي » ، وان كانت هذه العبارة الاخيرة تفتقد الى الدقة العلمية ، وانما نريد ان نشير الى ان هذا « الاستقلال » لا يعني بالضرورة انتقالا من نظام انتاج الى نظام انتاج ، بل غالبا ما يتم في اطار نظام الانتاج الكولونيالي نفسه ، كتحقيق لامكانية تطور فيه . وطالما ان التغيير لم يحدث في بنية

نظام الانتاج الاجتماعي نفسه ، فمن الصعب ان نتكلم عن استقلال ، ومن المستحيل اطلاقا ان نتكلم عن ثورة تحررية . لذلك رأينا ان مفهوم « الاستبدال الطبقي » يساعدنا على فهم ما يحدث في البلدان المستعمرة حين تحقق « استقلالها » وعلى تحديد ما تم تحقيقه بتحقيق هذا « الاستقلال » بشيء من الدقة العلمية نحن بحاجة ماسة اليه لفهم تاريخنا المعاصر . هذا المفهوم يساعدنا على فهم علاقة الاستبدال والتمثيل بين البرجوازية الكولونيالية والبرجوازية الاستعمارية ، وخاصة على فهم علاقة الاستبدال بين البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الكولونيالية ، في بعض البلدان التي تحاول التحرر من الاستعمار ، كالجزائر ومصر مثلا . وكي لا نستبق البحث ، نكتفي بالاشارة هنا الى ان استبدال[١٩] البرجوازية الكولونيالية بالبرجوازية الصغيرة كطبقة حاكمة لا يعني بدوره تغييرا في بنية الانتاج الاجتماعي ، اي انتقالا لهذه البنية الى بنية انتاج آخر ، اشتراكي مثلا ، كما قد يتبادر الى الذهن . ان ظاهرة الاستبدال الطبقي تكاد تكون خاصة بالمجتمعات الكولونيالية ، لم تعرفها المجتمعات الرأسمالية الغربية . ففي هذه المجتمعات الاخيرة كان الاستبدال الطبقي يتم في صراع طبقي حاد يؤدي دوما الى تغيير جذري بنيوي في نظام الانتاج الاجتماعي نفسه . فاستبدال الطبقة الاقطاعية من النبلاء بالطبقة البرجوازية ، كطبقة حاكمة ، ادى في الغرب الى تحويل اجتماعي ثوري هو انتقال من نظام الانتاج الاقطاعي الى نظام الانتاج الرأسمالي . اما في المجتمعات الكولونيالية ، فنادرا ما يظهر الاستبدال الطبقي كصراع طبقي حاد واضح ، بسبب البنية الاجتماعية التي هي بنية لا تفارق طبقي ، اي بسبب العلاقة الكولونيالية نفسها . لقد انتج الاستعمار في بلادنا بنية اجتماعية طبقية متميزة بدأت تظهر لنا ، من خلال نضالنا السياسي نفسه ، صعوبة تخطيها ، ولا نقول استحالة تخطيها . ان وجود الاستبدال الطبقي كشكل من اشكال الصراع الطبقي في البنية الاجتماعية اللاتفارقية دليل على تميز هذه البنية عن البنية

١٩ ـ نريد هنا أن نلفت نظر القارىء الى ان مفهوم الاستبدال الطبقي يجب الا يفهم ميكانيكيا . فحركة الاستبدال هذه هي في الحقيقة حركة تطور ، بل وتكون طبقي للطبقة التي تحل محل الطبقة المستبدلة . وربما نتج عن هذا الاستبدال الطبقي تناقضات جديدة لم تكن موجودة في البنية الاجتماعية قبل تحقيق هذا الاستبدال . إلا أن وجود هذه التناقضات لا يؤثر بشكل جذري على البنية الاجتماعية ، أي لا يحدث فيها هذا التغيير الثوري في الانتقال الى بنية اجتماعية جديدة ، فهي اذن تناقضات جديدة في نفس البنية الاجتماعية . وهذا واضح خاصة في حركة استبدال البرجوازية الكولونيالية بالبرجوازية الصغيرة ، كطبقة حاكمة ، كما حدث في مصر مثلاً . ولنا عودة الى هذه النقطة فيما بعد .

الرأسمالية . وكأن في البنية الاجتماعية الكولونيالية امكانيات تطور داخلية غنية الى حد تمنع فيه ظهور ضرورة الانتقال الى بنية اجتماعية اخرى ، فكأن بقاءها بعد « الاستقلال » كاطار لتطور البلدان المستعمرة دليل على امكانية هذا التطور . غير ان الشكل التكراري لهذا التطور ، والذي اشرنا اليه سابقا ، هو في الحقيقة دليل على الضرورة التاريخية لكسر هذا الاطار . والشكل التكراري للتطور الذي يظهر في « الحلقة المفرغة للتخلف » هو السبب في وجود هذا الوهم ، اي في الظن بوجود امكانيات تطور غنية داخل البنية الكولونيالية . ان قوة الاستمرار ملازمة دوما لحركة التطور التكراري ، وهي منعدمة في حركة التطور التصاعدي ، كما تبرهنه لنا ازمات التطور الرأسمالي . ان الصعوبة في تخطي البنية الكولونيالية هي في ضرب قوة الاستمرار الكامنة في حركة تطورها التكراري . ولا يكون ذلك الا بقطع العلاقة الكولونيالية ، لان في هذا القطع تحريرا لحركة التطور التاريخي .

لا شك ان هذا الاستبدال الطبقي ، كشكل من اشكال الصراع الطبقي في بنية اللاتفارق الطبقي ، بامكانه ان يخلق ، في شروط محددة ، توترا بين الطبقات ؛ الا ان هذا التوتر قليلا ما يولد صراعا **سياسيا** . ونقصد بالصراع السياسي هنا هذه الحركة من النضال الطبقي التي تستهدف اساسا التحويل الجذري ، اي الثوري ، للبنية الاجتماعية ، وليس الابقاء على هذه البنية . ان التوتر في حركة الاستبدال الطبقي ينتج بالاحرى شعورا بالمرارة عند بعض الطبقات ، او عند بعض الفئات من الطبقة المستبدلة ، اي انه ينتج صراعا « نفسيا » لا يمكن ان يكون له معنى سياسي ـ حسب التحديد السابق لهذه العبارة ـ ، حتى وان انفجر بعنف في حركة تمرد . وهذا ما يوضح لنا ، الى حد ما ، سبب عجز الممارسة « السياسية » في اغلب بلاد « العالم الثالث » عن تحقيق اي تغيير فعلي في البنية الاجتماعية ، اي عن تحقيق ما يمكن تسميته « **بالقفزة البنيوية** » **mutation de structure** ، او حسب مرجع العلايلي « بالافتجاء » البنيوي ، بالرغم من طابع العنف الظاهري لهذه الممارسة السياسية . ونكتفي هنا ، على سبيل المثال ، بالاشارة الى ما يحدث في الهند او في الباكستان او في الشرق الاوسط من حركات يقال عنها « سياسية » . ان « الانفجارات الاجتماعية » في هذه البلدان ابقت على البنية الاجتماعية فلم تستطع ان تكسر اطارها لتحرر قوى التطور فيها . والحقيقة ان عدم الاستقرار « السياسي » الذي تتميز به هذه البلدان ، بالنسبة لبلدان الاستقرار السياسي في الغرب الرأسمالي ، يتوافق بشكل غريب مع استقرار دائم في البنية الاجتماعية الاساسية . هذا الاستقرار في البنية ، او هذا

البقاء المستقر لها ، هو شرط لعدم الاستقرار « السياسي » . وبمعنى ادق ، يمكننا القول بان عدم الاستقرار « السياسي » هو شكل ظهور الاستبدال الطبقي في بنية اللاتفارق الطبقي ، اي انه الشكل التاريخي للممارسة « السياسية » لطبقات البنية الاجتماعية اللاتفارقية . وما هذه « الثورات » اليومية (الانقلابات العسكرية) ، التي صارت جزءا لا يتجزأ من الفولكلور السياسي في بلدان « العالم الثالث » ، سوى فورات ، سرعان ما تخمد وتزول رغوتها التضليلية ، فيظهر وجه البنية الاجتماعية في بقائه المستقر .

لنا في هذا الصدد ملاحظة قبل ان نستمر في بحثنا . ان الاستقرار في البنية الاجتماعية الذي هو شرط لعدم الاستقرار المسمى « بالسيلسي » في المجتمعات الكولونيالية ، يختلف تمام الاختلاف عن الاستقرار الذي تتميز به بنية المجتمعات الرأسمالية الغربية . فاستقرار البنية في الغرب الرأسمالي هو في الواقع نتاج مباشر لدينامية ، او على الاصح ، لديالكتيكية اجتماعية خاصة بالطبقات المتفارقة . اما استقرار البنية في المجتمعات الكولونيالية فهو ، بشكل اساسي ، نتاج **لشلل الديالكتيكية الاجتماعية** الخاصة بالطبقات غير المتفارقة . وبمعنى اخر ، ان لا تفارق الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الكولونيالية هو السبب في شلل الديالكتيكية الاجتماعية ، الذي يؤدي بالضرورة الى الابقاء على البنية الطبقية اللاتفارقية ، فاللاتفارق الطبقي اذن سبب ونتاج في الوقت نفسه لهذا الشلل ، وهو يضفي على الصيرورة التاريخية لهذه المجتمعات طابعا التباسيا . وللتأكيد على الاختلاف الذي يوجد بين البنية الكولونيالية والبنية الرأسمالية الغربية ، ربما كان من الافضل ان نخص البنية الاولى بعبارة البقاء او الثبات permanence والبنية الثانية بعبارة الاستقرار stabilité .

وهنا نود ان نطرح هذا السؤال : ما هو مدلول هذا الالتباس في الصيرورة التاريخية للمجتمعات الكولونيالية ؟ قلنا ان هذا الالتباس هو نتيجة اللاتفارق بين الطبقات الاجتماعية . فكأن اللاتفارق هنا يعلق ، اذا امكن القول ، صيرورة هذه المجتمعات ، اي ينزع عنها طابع الالتزام بمنطق الحركة الضرورية ، ويفتح لها ، **في الظاهر** ، امكانية الاختيار المتعدد . هذا الفهم الخاطىء للحركة التاريخية ، كحركة معلقة فاقدة لضرورتها ، هو الذي يسمح لبعض الكتبة ان يقرروا بان لهذه المجتمعات « الاختيار » بين الاشتراكية والرأسمالية ، بين الطريق « اللارأسمالي » والطريق الرأسمالي للتطور ؛ وكأن التاريخ ، حين يتصل بهذه المجتمعات ، يفقد كل عقلانية ، ويصبح مجرد نتاج لتقرير ذاتي . وكأن الصيرورة في هذه المجتمعات ، وعلى خلاف المجتمعات العقلانية ،

هي نتاج لقرار حر يتخذه الانسان ، وربما الفرد الحاكم ، بمعزل عن اي ضرورة تاريخية وعن اي قوانين موضوعية ، لفقدان هذه الضرورة وهذه القوانين في مجتمعات لا يخضع تطورها لعقل موضوعي .

هذه النظرة الغريبة الى التاريخ ، والى تاريخ المجتمعات الكولونيالية بوجه خاص ، تنفي التاريخ حيث هي تجعل منه مجرد اختيار ذاتي . ولا ندري كيف يمكن ان يكون التاريخ ضرورة اذا نظر اليه في المجتمعات الرأسمالية ، وكيف يصير اختيارا بمجرد النظر اليه في المجتمعات الكولونيالية . والحقيقة ان هذا التناقض المنطقي في النظرة الى التاريخ يرتكز الى فهم خاطىء لحركة التطور التاريخية في المجتمعات الكولونيالية . هذا الفهم يرى في قرار الحاكم (عبد الناصر ، بن بلة ، سيكوتوري ، كاسترو . . .) القوة المحددة للتاريخ ، فيكفي - حسب هذا المنطق - ان يلزم الحاكم بلده في طريق التطور الرأسمالي حتى يتطور البلد رأسماليا ، او ان يلزمه في طريق التطور اللارأسمالي حتى يتطور اشتراكيا . وكأن تحقيق الاشتراكية والانفصال عن الاستعمار مرتبطان بقرار يتخذه الحاكم نفسه . وهكذا ، يكون الشرط الاساسي لتحول المجتمع الكولونيالي الى مجتمع اشتراكي تحول الحاكم الفرد نفسه الى انسان اشتراكي يؤمن بالاشتراكية كأفق لتطور التاريخ في بلده . فاذا اتجهت كوبا مثلا نحو الاشتراكية ، فلان كاسترو هو الذي اراد ذلك ، أما الجزائر فلم تتجه هذا الاتجاه لان بن بلة لم يرد لها ذلك . ولا نبالغ في هذا القول ، ولا نقوله عن سخرية ، فهو منطق الكثير من الذين حاولوا القاء الضوء على بعض التجربات الثورية الاخيرة في المجتمعات الكولونيالية . ولا يهمنا الجدال في هذا الصدد ، والا لاوردنا الكثير من الكتابات لتأييد هذا القول ، بل همنا ان نكشف اساس المنطق في هذا الفهم الخاطىء لحركة التاريخ في هذه المجتمعات . واساس منطق هذا القول نظرة مثالية الى التاريخ تضع التاريخ على صعيد البناء الفوقي من البنية الاجتماعية ، فتفصل حركته عن حركة التطور الطبقي ، اي عن القاعدة المادية في هذه البنية ، وتجعل منه ، بذلك ، نتاجا للارادة الذاتية للفرد او للفئة الحاكمة . والبنية الكولونيالية المتميزة كبنية لا تفارق طبقي هي التي تسمح بظهور هذا المنطق الخاطىء في فهم التاريخ ، لانها اذا قيست ، من الخارج ، بالبنية الرأسمالية كبنية تفارق طبقي واضح ، تبدو ، في الظاهر ، وكأنها في طريق التكون والتكامل ، وليس كبنية متكونة متكاملة . ان وجودها في افق التكون والتكامل يماثلها تاريخيا بالبنية الرأسمالية - وهذا ما رفضناه سابقا - ويفقد تطورها هذا المنطق العقلاني الدقيق الذي يخضع له ، بشكل امري ، تطور البنية الرأسمالية ،

فتنفتح بذلك ، في تطور تكونها ، الى امكانيات بنيوية يستحيل ان تنفتح اليها البنية الرأسمالية المتكونة ، ذلك ان منطق التكون ، كما ذكرنا سابقا ، يختلف تماما عن منطق التطور . اذا كان التطور حركة البنية المتكونة ، فافق الامكان مفتوح امام المنطق الاول ، مسدود في وجه المنطق الثاني . ومن هنا ايضا اتت « حرية الاختيار » في تطور المجتمعات الكولونيالية ، كما نجدها في الادب السياسي السيء الخاص بهذه المجتمعات . وفي هذا تناقض واضح ، لان « حرية الاختيار » في تطور البنية الكولونيالية ليست ممكنة الا اذا نظر الى هذه البنية كبنية **في تكون** en formation كبنية متكونة . غير ان النظر اليها كذلك لا يمكن الا بتماثلها ، في خط تطورها التاريخي ، مع البنية الرأسمالية المتكونة ، لان هذه البنية مقياس لتطورها ولتحديدها كبنية في تكون ، فكيف تكون « حرية الاختيار » هذه ، اي امكانية التطور في افق لا رأسمالي[٢٠] ، اذا كان شرط وجودها تماثل البنية الكولونيالية بالبنية الرأسمالية ؟ الحقيقة ان « حرية الاختيار » هذه ، اي هذه النظرة الارادية الذاتية الى التاريخ ، ان دلت على شيء ، فانما تدل على عدم فهم صارخ للبنية الكولونيالية ولقوانين تطورها ، اي على جهل تام لحقيقة العلاقة الكولونيالية . الاغلب ان هذه النظرة الغريبة عن الماركسية ليست نتاجا لجهد نظري ،وان كان لها أساس« نظري » ضمني . انها في الحقيقة نظرة ايديولوجية تستلزم بالضرورة الخروج المطلق لبلدان « العالم الثالث » من الحركة الفعلية للتاريخ ، فينحصر التاريخ بذلك في مواجهة كونية للقوتين الرئيسيتين في العالم : « المعسكر الرأسمالي » و « المعسكر الاشتراكي » . فالتناقض الرئيسي ، اي المحرك للتاريخ هو الذي يتجابه فيه هذان « المعسكران » في حركة ينعزل عنها « العالم

٢٠ ـ ان عبارة « التطور اللارأسمالي » ليست في الحقيقة عبارة علمية ، لانها لا تحدد لنا ايجابيا طبيعة البنية الاجتماعية التي تشير اليها . فالتحديد نفيا ليس اظهارا لحقيقة البنية المحددة ، اي ليس اظهارا لما هي هذه البنية في ذاتها ، بل لما لا يمكن ان تكونه . فحين نقول ان مصر مثلا ـ او الجزائر وسوريا ـ تسير في طريق « التطور اللاراسمالي » ، ننفي عن هذه البلدان طابع التطور الرأسمالي ، وهذا صحيح ، غير اننا لا نحدد ما هو طابع هذا التطور الاجتماعي « اللارأسمالي » . فعبارة « التطور اللارأسمالي » لا يمكن اطلاقا ان تتماثل مع عبارة التطور الاشتراكي ، وان كان لهذا التماثل صدى في بعض الاذهان . لذلك نرى ان هذه العبارة : « التطور اللارأسمالي » ، تدل خاصة على عجز الفكر « النظري » عن تحديد البنية الانتاجية الاجتماعية في بعض البلدان . فواضح ، حتى في هذه العبارة بالذات ، ان هذه البنية الانتاجية ليست بنية رأسمالية ، كما وانها ليست بنية اشتراكية . وما دراستنا سوى محاولة لاعطاء التحديد الايجابي لهذه البنية من الانتاج الاجتماعي .

الثالث » . ان هذا العزل الفعلي « للعالم الثالث » عن حركة التاريخ هو الذي يضفي على صيرورته هذا الطابع من اللاالتزام ، اي « حرية الاختيار » الظاهرية .

لن ندخل هنا في جدال يبعدنا عما نحن في صدده . ان ما يهمنا ، في هذا البحث ، هو ان نحلل عن قرب هذا الالتباس في الصيرورة التاريخية للمجتمعات الكولونيالية ، على ضوء العلاقات الطبقية الخاصة بها . الحقيقة ان الالتباس في صيرورة هذه المجتمعات هو ظاهري لا واقعي . ذلك ان اللاتفارق في الطبقات الاجتماعية يلعب في صالح طبقة محددة تماما في المجتمع ، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي . هذه الطبقة هي البرجوازية الصغيرة . فهي ، بحكم وجودها الطبقي بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة ، تتأرجح دوما بين الاثنتين من غير ان تثبت نهائيا . فعدم الاستقرار الدائم ، على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، يحدد وضعها الاجتماعي كطبقة « مذبذبة » ليس لها مبادىء سياسية واضحة محددة .

هذه الخطوط العريضة هي في الواقع خطوط عامة تشترك فيها البرجوازية الصغيرة « المتطورة » و « المتخلفة » على السواء . الا ان ما يميز البرجوازية الصغيرة في المجتمع الرأسمالي عن البرجوازية الصغيرة في المجتمع الكولونيالي ، هو إن الاولى تتحدد كنتاج لحركة تفارق البرجوازية والبروليتاريا ؛ اما الثانية فهي نتاج لحركة اللاتفارق في الطبقات الاجتماعية . وبتعبير ادق ، ان البرجوازية الصغيرة في المجتمع الرأسمالي تظهر كنفاية déchet او كنتاج غير مباشر sous- produit للحركة الاجتماعية المركزية التي تتجابه فيها الطبقتان المكونتان للمجتمع : البرجوازية والبروليتاريا . ان هذه الحركة ترمي بها اذن خارج التاريخ المتوتر الذي هي فيه كجسم طفيلي خارجي excroissance فهي ، بهذا المعنى ، « عيب » anomalie في الوجود النظري للمجتمع الرأسمالي . لقد كان ماركس محقا ، من وجهة النظر هذه ، في تحليله المجتمع الرأسمالي بانتاجه مفهومه ، اي انه كان محقا حين انتج مفهوم الرأسمالية كاداة لتحليل واقع المجتمع الرأسمالي ؛ فالبرجوازية الصغيرة في الغرب هي عنصر اضطراب طفيلي يعكر صفو الوجود النظري للرأسمالية ويعقده بلا فائدة ، لانه يمنع الرأسمالية من ان تتوافق تماما مع مفهومها .

اما البرجوازية الصغيرة في المجتمع الكولونيالي ، فهي فعلا مركز الحركة في التاريخ ، لانها ، في بنية اللاتفارق الطبقي ، اكثر الطبقات الاجتماعية « تفارقا » . فالحركة التاريخية لهذه البنية الطبقية حركة محورية ، اي انها حركة تدور حول محور هو البرجوازية

الصغيرة ؛ ووضع بقية الطبقات في البنية الاجتماعية يتحدد بالنسبة لهذا المحور الاساسي . لذلك نرى ان التباعد الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا كبير الى حد يصعب فيه ان يكون بين هاتين الطبقتين لقاء في صراع حاد واع لمدلوله الطبقي ، وهذا عكس ما نراه في الغرب الرأسمالي مثلا . سبب ذلك ان الطبيعة الكولونيالية لهذه البرجوازية كما حددناها سابقا ، تجعل المواجهة الطبقية للبروليتاريا ، على صعيد الانتاج ، مواجهة مع البرجوازية الصغيرة ، او القسم المنتج منها . نحن هنا امام صورة معكوسة بالنسبة للصورة التي تقدمها لنا البنية الاجتماعية التاريخية في الغرب : فالبرجوازية ـ لا البرجوازية الصغيرة ـ هي التي تكون ، في المجتمع الكولونيالي ، الطبقة الطفيلية . انها نتاج مباشر ، او بالاحرى شبه نتاج مباشر للبرجوازية الاستعمارية ، وهي لذلك ، منذ نشأتها ، وبحكم هذه النشأة ، مصابة بعجز بنيوي يمنعها اطلاقا من ان تتحدد ، كما في الغرب ، كقوة قائدة للتاريخ . لذلك يحق لنا ان نؤكد على الشكل التاريخي المتميز لتكون الطبقة العاملة في المجتمع الكولونيالي كبروليتاريا ، اي كطبقة ثورية مستقلة واعية لوجودها الطبقي . ان تكون هذه الطبقة في المجتمع الرأسمالي كطبقة ثورية ، يتحقق في صراع طبقي حاد ضد البرجوازية الحاكمة . فالتناقض الطبقي هنا واضح بيِّن ، وكذلك حركة تطوره . اما في المجتمع الكولونيالي ، فالتناقض الطبقي بين البرجوازية والطبقة العاملة تناقض معقد ، يحدده تناقض اخر مع البرجوازية الصغيرة . فالمواجهة الطبقية ، على صعيد الانتاج الاجتماعي وضمن دائرته ، بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة لا ينفي وجود تناقض اساسي مع البرجوازية الكولونيالية . بل بالعكس ، ان التناقض بين الطبقة العاملة والبرجوازية الكولونيالية تناقض اساسي يستوي على صعيد الوجود الطبقي نفسه ، لانه يحد من تطور الطبقة العاملة ، بل ويشل حركة تكونها . وهو الذي يحدد تناقضها مع البرجوازية الصغيرة ويفرض عليها هذا الشكل المحدود من المواجهة الطبقية . والحقيقة ان الطبقة العاملة حين تواجه البرجوازية الصغيرة في حركة الانتاج الاجتماعي ، لا بد ان تواجه ، بالضرورة ، البرجوازية الكولونيالية ، في حركة صيرورتها الطبقية ، لان وجود هذه البرجوازية هو الذي يشل حركة تكونها . لذلك نرى ان التناقض الطبقي في المجتمع الرأسمالي يظهر وكأنه تناقض بسيط بالنسبة للتناقض الطبقي في المجتمع الكولونيالي . فالطبقة العاملة تجد ، في مواجهتها الطبقية المباشرة للبرجوازية الصغيرة ، ضمن اطار الانتاج ، ضرورة صراعها الطبقي مع البرجوازية الكولونيالية ، وبالتالي مع الاستعمار . ان صراع الطبقة العاملة ، على صعيد الانتاج نفسه ، يتكشف لنا ، من خلال صيرورتها

الطبقية ، كصراع من اجل وجودها الطبقي ، اي كصراع من اجل تحرير الحركة التاريخية لتكونها الطبقي . وهنا يكمن تميز التناقض في المجتمع الكولونيالي .

ان تميز الصيرورة التاريخية للمجتمعات الكولونيالية ، اذا نظر اليها من زاوية العلاقات الطبقية ، لا يكمن في لا تفارق الطبقات الاجتماعية الخاص بالبنية الكولونيالية ، بقدر ما يكمن في الطابع المتميز لهذا اللاتفارق . ان ما يميز اللاتفارق الطبقي في البنية الكولونيالية عن اي شكل اخر من اللاتفارق هو انه نتاج تاريخي محدد للتفارق الطبقي الحاد في البنية الاجتماعية الرأسمالية . فحركة التفارق الطبقي في البنية الاجتماعية الكولونيالية نشأت وتطورت خاصة بعد خضوع هذه البنية للسيطرة الاستعمارية ، وبفعلها . لا شك ان التصدع الذي ادخله التطور الاستعماري للرأسمالية الغربية في المجتمعات الكولونيالية كان العامل الاساسي في انطلاق حركة التفارق الطبقي في هذه المجتمعات . غير ان وجود العلاقة الكولونيالية ، كعلاقة سيطرة بين بنيتين اجتماعيتين متفاوتتين في تفارقهما ، حدد هذه الحركة بالضرورة كحركة لا تفارق طبقي . وطالما ان علاقة السيطرة هذه تحدد نوع « التعايش السلمي » بين المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الكولونيالية ، فبامكاننا القول بان اللاتفارق الطبقي في هذه المجتمعات الاخيرة هو الذي يكون الاطار البنيوي الذي في داخله تتحقق حركة التفارق بين الطبقات . وبمعنى اخر ، ما دامت العلاقة الكولونيالية قائمة ، فان تفارق الطبقات في البنية الكولونيالية لا يمكن اطلاقا ان يتحقق الا داخل اطار بنية هي بنية لا تفارق طبقي . نحن اذن امام حركتين لا انفصال اطلاقا بينهما ، هما في الواقع طرفان لحركة واحدة معقدة هي حركة تشامل تاريخية ، توحد في كلٍّ واحد تفارقي بنيتين اجتماعيتين متناقضتين . وكل بنية شرط اساسي لوجود الاخرى ، فعلاقتهما علاقة سببية في اطار السيطرة . هذه السببية الخاصة بينهما تمنع بالضرورة ان تكون العلاقة التي توحدهما علاقة تراكب superposition خارجي . ان العلاقة بين هاتين البنيتين ، الرأسمالية والكولونيالية ، هي علاقة تشامل في حركة تفارق ، وعلاقة تفارق في حركة تشامل . هذا ما حاولنا فهمه واظهاره بمفهوم السببية البنيوية ، وهذا ما دعانا ايضا الى ضرورة اعتبار الانتاج الاجتماعي القائم في البلدان « المتخلفة » انتاجا متميزا ، يختلف في بنيته وتطوره عن الانتاج الرأسمالي[٢١]

٢١ ـ لقد نسي من يريد ان يعتبر الانتاج الاجتماعي في ما نسميه بالمجتمعات الكولونيالية ، أي في البلدان « المتخلفة »، انتاجا رأسماليا، متماثلا في بنيته مع الانتاج الاجتماعي في البلدان الغربية، ان

لقد حاولنا في هذا القسم من دراستنا ان نحدد طبيعة العلاقات الانتاجية الطبقية الخاصة بنظام الانتاج الكولونيالي . بقي علينا اذن ان نحاول تحليل التطور التاريخي لهذه العلاقات ، اي ان نحدد الصيرورة الطبقية لمختلف طبقات المجتمع الكولونيالي ، في الوحدة البنيوية لعلاقاتها . فتحديد البنية الطبقية الكولونياليةلابدان يتبعه تحديد لمنطق صيرورتها التاريخية . وبتعبير اخر ، علينا الان ان نحدد شروط امكان الثورة الاشتراكية في البنية الاجتماعية الكولونيالية ، انطلاقا من تحديد تطور تناقضاتها الطبقية المتميزة . هذا ما سنقوم به في القسم الثالث من هذه الدراسة .

الميزة الاساسية للانتاج الرأسمالي ، والتي تجعله مختلفا عن كل انتاج اجتماعي سابق له ، هي ميل هذا الانتاج الى التوسع اللانهائي ، حسب تعبير لينين ـ tendance à l' extension illimitée من هنا ، أي من هذا المنطق الداخلي لتطور الانتاج الرأسمالي ، أتت ضرورة تطوره الاستعماري . فالاستعمار إذن ملازم بالضرورة لتطور الانتاج الرأسمالي . وهذا ما لا نجده اطلاقاً في الانتاج الكولونيالي . فحسب أي منطق يمكن اعتبار هذا الانتاج رأسمالياً ؟ أليست استحالة التطور الاستعماري للانتاج الكولونيالي كافية لأن تفرض علينا ضرورة النظر اليه كانتاج متميز ، بنية وتطوراً ، عن الانتاج الرأسمالي ؟

ملحق رقم ـ ٣ ـ

بعض الافكار حول « تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر »

■ منذ مدة صدر عن دار الفارابي كتاب لرفعت السعيد بعنوان « تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ، ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥ » رأينا ضرورة اعطاء الرأي فيه ، لما له من اهمية في حقل الصراع الايديولوجي الذي يحتدم في عالمنا العربي داخل حركة التحرر الوطني . لن نستعرض الكتاب في هذه الكلمة السريعة ، فمادته غنية شيقة نخاف ان يكون تلخيصها افقارا لها ان لم يكن تشويها . وما القصد من هذه الكلمة تعريفا بل نقدا يتطلب من القارىء ان يكون على علم بمادة هذا الكتاب اي ان يكون قارئاً له . ولا شك في ان قراءته ستغني الفكر بمعرفة تاريخية نحن اليها بحاجة ماسة في ممارسة نضالنا التحرري. فنضالنا الحاضر لا ينطلق من حاضره وحده ، ولا يمكنه ان ينقطع عن ماض من النضال هو ماضيه ، وهو معه ، في حاضره ، في علاقة موضوعية تجعله امتدادا له في الوقت نفسه الذي يحاول فيه الا يكون أسيره . وليس التحرر من الماضي بكبت او بجهل له بل بتملك ضروري له يضع الحاضر في موضعه المحدد داخل اطار الذاكرة التاريخية . وشر بلية يُبلى بها الفرد فقدان الذاكرة ، فمن لا ذاكرة له لا وجه له وهو عن ذاته في نسي وتيه . والبلية هذه اعظم ان هي اصابت الجماعة ، فبها تنقطع الجماعة عن جذورها التاريخية التي هي بها جماعة ، وتفقد معالم التربة الزمانية التي تتأصل فيها دعائم حضورها المادي لذاتها ولعالمها . فليس غريبا ان تكون الجماعات التي تحمل في صيرورتها التاريخية صيرورة العالم الاجتماعي نفسه اشد الجماعات حرصا على تملك الماضي ، او على اعادة تملكه بشكل يتكشف فيه منطقه الداخلي في ارتباطه الزماني بالحاضر ، وبامكانيات تطور هذا الحاضر . وليس غريبا ايضا ان تكون الجماعات التي تحكم عليها الحركة الموضوعية للتاريخ بضرورة الزوال اشد الجماعات حرصا على طمس حقيقة الماضي وتشويه معالمه العقلية ، واظهاره في شكل من الغرابة والمغايرة يحتجب فيه منطق الحاضر نفسه . لذا نرى الطبقة العاملة مثلا ترجع دوما في ممارستها نضالها الدائب الى التاريخ بوجه عام ، والى تاريخها بوجه خاص ،

تستمد منه قدرة على فهم العالم لتحويله ، فهي وريثة كل ما انتجه التاريخ من حركات ثورية ، وهي لذلك ، وبذلك ، عن حق ، ذاكرة العالم . اليس من الطبيعي بعد هذا ان يكون الفكر الماركسي اللينيني ، فكر الطبقة العاملة ، خير فكر قادر على تأريخ الماضي ، او على انتاج معرفته العلمية ؟ وواقع العلم يشهد بهذا القول ، فالعلماء من المؤرخين اغلبهم ماركسيون ، وخير تاريخ للثورة البرجوازية الفرنسية ، مثلا ، تاريخ كتبه المؤرخون هؤلاء . ولا غرو في الامر ، فالبرجوازية ما لبثت ، بعد ان تحولت الى برجوازية امبريالية ، ان تناست مثلها وقيمها الثورية عن خوف طبقي ، ونحت بفكرها منحى اخر مغايرا لمنحى فكرها الاول ، فصار الزمان لها شبحا ـ اذ الجوهر منه حركة وتغير ـ بعد ان كان لها املا ، وصار لزاما ان ينتفي من منطق الماضي ـ وان كان ماضيها ـ ما ينبىء بالحاضر ـ وان كان حاضرها ـ ، لما لهذا الانباء في منطق التاريخ من قضاء محكم بضرورة زوالها الطبقي . وفي هذا بالذات ما يمنع البرجوازية من كتابة التاريخ ـ وان كان تاريخها ـ ، اي من انتاج هذه المعرفة العلمية ببنية الزمان التاريخي في استمراريته وتقطعه . ان في كتابتها التاريخ تشويها له يخرجه عن منطقه الموضوعي فيخضعه لمنطقها الطبقي ، وهذا هو عين الكتابة الايديولوجية ، نقيض الكتابة العلمية .

ـ ١ ـ

ونحن ، في عالمنا العربي الفسيح ، توقفنا في كتابة تاريخنا عند ابن خلدون ، ثم دخلنا في حقبة ظلماء من تاريخنا تكاد لا تنتهي ، وتركنا غيرنا يصنع عنا تاريخنا ويكتبه ، ويعمل فيه الفعل والكلمة تفكيكا وتشويها ، فكأننا عنه غرباء ، وكأنه عنا غريب . وظاهر الامر ، بغض النظر عن الشروط والاسباب ، اننا ، كأمثالنا في ارجاء هذا الكون ممن شده الغرب الاستعماري الى ركبه ، واحكم السيطرة على وجوده ومنطق تحركه في عالمه ، كنا موضوعا للتاريخ يصنعنا ، والغرب ذاك ، وانذاك ، يصنعه ، فكنا وأمثالنا صنيعة الغرب وتاريخه . ومن يصنع التاريخ يكتبه ، وويل لمن يقرأ التاريخ ، ان لم يكن يكتبه ، فلن يرى منه إلا ما يريه اياه كاتبه، ولن يعيه الا بوعي كاتبه . كان الغرب الاستعماري يصنع عنا تاريخنا ولنا يكتبه ، وكان في كتابته يستحدث لنا وله المبرر لبقائه سيد التاريخ ومحركه .

وما ان بدأ الوعي منا يولد للتاريخ مع بدء ولادتنا الجديدة في معركة التحرر من الاستبداد العثماني والاستعمار الغربي ، ومن وجوده الفعلي المتمثل في وجود بنياتنا الاجتماعية الكولونيالية التي ولّد ، حتى وجد نفسه يصطدم بنوع من الكتابة التاريخية هو

تشويه لتاريخنا ، مارسته اقلام المستعمرين بخفة ـ ان لم نقل بازدراء ـ خدعت الكثيرين من ضعاف النفوس الجاهلين بأن التاريخ دوما من صنع الجماهير وان ضعفت ، ومن صنع الشعـوب وان عثـرت ، وليس من صنـع من سطـا عليهـا وان جارت واستطالت سطوته . أتينا الى التاريخ في ولادة جديدة ، وكان علينا ان نعود فنتملك من جديد تاريخا اضاعته منا الذاكرة حين افلت منا عالمنا ، استلابا ، في يد المغيرين او المستعمرين . وما كان هذا بممكن لو لم نكن في الوقت ذاته في معركة من التحرر نحاول فيها ان نستعيد ، بشكل اخر جديد ، تملكنا لعالمنا المستلب . وتملك التاريخ من تملك العالم ملازم له ، بل ان هذا يفرض ذاك ، فالماضي يمتد في الحاضر حيا فاعلا ، وفيه يقرأ ومنه يكتب . وهنا تكمن اهمية كتابة التاريخ ، وبالتالي قراءته ، وهنا يكمن ايضا خطرها ، فهي تلقي على الحاضر ضوءا يتحدد به الحاضر في منطق سيره نحو ما هو آت به ، بمقدار ما يتحدد مسار التاريخ بوعيه ، او بوعينا له . فأي تاريخ هذا الذي قرأه ويقرؤه وعينا التاريخي في بدء ولادته ؟ تاريخ خطه كرومر او رنان او غوتييه ، وغيرهـم كثيرون كثيرون ممـن شوهـوا تاريخنا حين خطوه ، وعجزوا عن ان يروا فيه غير ما يمكن ان يكـون تبريـرا او اعـلاء للظاهرة الاستعمارية . قدموا لنا ـ حتى الذين حاولوا ان يرتقوا الى العقل الموضوعـي ـ تاريخا هو في خير حالاته نتاج لايديولوجية الامبرياليـة في مرحلـة صعودهـا الكـاسح . والعيب ، عيبهم ، ليس في ذات قاصرة او قاصدة ـ وان وجدت عند البعض منهم ـ بل في بنية عقل ما اكتسب شكل موضوعيته المحدد الا في حقل ايديولوجي عام منعه من ان يكون موضوعيا ، اي علميا . ورأى الوعي منا الى ذاتنا ـ اذ راح يبحث عنهـا وقد بعـدت ، واقتلعت ، او ابعدت كبتا يحول دون دخولها التاريخ بعـد ان اخرجت منه ، واقتلعـت جذروها من ارضها ، وهامت في اغترابها عن عالمها المستلب ، كالطير في شوق الى مأواه ، والوهم يحضنه الخيال مأواها ، او كالميت لم يدفن ، وانّى لها الدفـن ولمـا تكتمـل منهـا الحياة ، فاستحالت اسطورة في زمان يتكرر ، والزمان صيرورة تتناءى عنه في تكرارها ـ ، رأى اليهـا في مرآة تاريخنا المشوه ، فارتسمت صورة ، وكنا قبائـل تأبى الحضارة ، وكنا شعوبا تهاب القوي وتخشى بأسه ، وكنا كذلك غير ذلك ، وما عرفنا السيادة يوما ، بل قبلنا الغزو تلو الغزو يرقى بنا فكرا وعلما وفلسفة ، فكانت اليونان ثم الروم ثم الترك ، وربما غيرهم ايضا ، فلنقبل الان بغـزو الغـرب مصير النور الى عقولنا ، ودرب الـرقي والعمران الى صحرائنا ، والصحراء بأيدي العبيد خصب يدر المال تراكما في بنوك الاسياد الجدد . هذا هو القدر ، فلنرضخ له ، مشيئة الله ، ونحن المسلمون .

ليس في رسم الصورة مبالغة منا ، بل هي سوداء في اوراق مؤرخي افريقيا الشمالية من امثال شارل اندريه جوليان ، وهي كذلك في احكام الباحثين في عدم اصالة الفكر العربي العريقة من امثال رينان ، وهي في اوراق اخرى . عرفنا تاريخنا في تاريخنا المشوه هذا ، فكان علينا ان نعود فنكتبه ، لا لتجميليه ، بل لاقامة الحد الفاصل بين الحق والباطل ، والعلم وحده هو الحد هذا . وكان علينا ان نحرره من اسره في ايدي من صار بهم سدا يعيق مسيرة التاريخ في تحريرنا . اسرنا بأسره ، وما كان له ، الا بهم ، ان يكون بين الحاضر وامكانه المرسوم فيه طريقا يسد على الحاضر طريق الوصول الى امكانه . فكان لزاما ان نعود به الى حيث هو في واقعه ماضيا يكشف الحاضر ويحيا به ، لا ان نعود اليه بعد طول اغتراب ، لنستقر فيه ، برفض للزمان وقلق حاضره ، او ان ندفنه فينا او ان نئده . فالعود اليه عودته الينا ، تعيد الى زماننا التاريخي وحدته ، بعد قطع كولونيالي أليم احدث فيه هوة سحيقة بين ماضيه وحاضره ، كادت تكون مميتة ـ وهذا منطقها ـ لو انها نجحت في استئصال جذور المستقبل منه تمتد فينا عمقا بعيدا ، فرمتنا بلا ذاكرة الى عالم الامبريالية لنتنازع اهواءه الحضارية التي هي ايضا تتنازعنا . وما عودته هذه ولادة ذهن او وليدة فكر ، وان كانت له ولادة ثانية ، وليست بفعل العقل في تجرده المثالي ، وانما هي من فعل انتاجنا العالم وتاريخه ، معركة من التحرر عسيرة نخوضها في ميادين شتى ، وما استرداد تاريخنا ، في انتاجه ، سوى واحد منها .

واذا كان هذا هكذا ، وكانت كتابة التاريخ انتاجا له يقوم به من ينتج التاريخ ويصنعه من القوى الاجتماعية المتصارعة ، سهل علينا فهم وجه اخر من تشويه تاريخنا ، قامت به ، عن غير قصد او عن طيب نيّة ، جماعة منا في بدء ولادتنا الجديدة للتاريخ . لا شك في ان هذا الوجه غير ذاك مختلف عنه ، سواء من حيث منطلق التشويه او شكله ، او من حيث سوء الكتابة نفسها ، الا انه في عجزه عن تلمس المعالم الحقيقية للتاريخ ، وفي قصوره عن كشف الاسباب الخفية في قوانين حركته ، يخضع لمنطق واحد ـ وان اختلف الشكل ـ هو منطق الكتابة الايديولوجية . حين راحت البرجوازية ، في مهد اوهامها ، واوهامنا ، ترفع راية التحرر في وجه سيدها الامبريالي ، وتخفضها في الضيق لتبقى ، حيث اوجدها سيدة على من هم له ، ثم لها ، مصدر للربح او للسيادة ، وتجر وراءها جموع الكادحين من فلاحين وعمال وغيرهم ، يدفعونها دفعا الى خوض معركة التحرر وهي تأبى ، مخافة منهم ، وخوفا على السلطة ان ينتزعوها اذا ما سارت الاحداث في خط منطقها ، وتم لهم ان يقطعوها عن السيد الاعلى الذي به كانت لها سيادة ، او شبه سيادة ،

فتجهر بالصوت حينا تطلب من السيد حق الشراكة ، وتخفض الصوت احيانا لتقبل بالفتات من الشراكة ، وتكر ، مرغمة ، على ساح العراك بوهن عزم ، وتجعل من العراك ، وقبل بدئه ، مع الشريك ، سوق مساومة يحفظ لها في ظل سيدها السيادة ، وتبعد عن سوقها ، بالقسر والعنف في كل حين ، خطر الجماهير المتوثبة ، حينذاك ، لما بدأت البرجوازية معركة من التحرر ، علينا ، لانجازها ، ان نخوضها ضدها ، اخذت تحاول ان تصنع التاريخ بمعزل عن صانعيه من جماهير شعبنا الكادحة - والجماهير هذه كانت تصنعه - وتستميت ، في كل ظرف تقتحم فيه الجماهير عنوة ورشة التاريخ ، كما اقتحمتها في احداث مصر ١٨٨٢ و ١٩١٩ ، في ان يتكامل التاريخ بعيدا عن داخليه ، والتاريخ ، بفعل منطقه ، يأبى ان يكون كذلك ؛ وكان عليها - والادعاء منها ان تكون القائدة في معركة التحرر واستعادة الذات باستعادة عالمها السليب - ان تكتب التاريخ ، او ان تعيد كتابته وتستعيده ، فأتى التاريخ مكتوبا بالشكل الذي كانت هي فيه تصنعه ، او تحاول صنعه ، واتى ، في اغلب الاحيان ، حدثيا خاليا من مقتحميه ومن تاريخهم ، فهم في عينها دخلاء على التاريخ يعكرون منه صفاء الحدث او المساومة ، وظل مفتقرا الى اسبابه ، والسبب منه ليس الحدث مهما علا امره ، بل القانون يعمل فيه خفيا ويحركه . حتى الكبار من مؤرخيها كالرافعي - وجورج انطونيوس ليس بمنهم ، فهو يسخر التاريخ ، في اكثر من موضوع لمدح الامبريالية الاميركية - ظلوا غافلين ، في وسع عملهم ، عن قوة الجماهير يحركها منطق التاريخ وهي تحققه ، فتسطحت الاحداث في ظهورها ، او في اظهارها ، واختفى منها ما هو خفي فيها ، يثقلها عقلا وعلمية فيفسرها بارجاعها الى قوانينها الموضوعية ، وتكشفت في ضوء منظارها الايديولوجي فكانت في ترابطها ، او قل على الاصح في تتابعها ، تأويلا للتاريخ من زاوية النظر الطبقية البرجوازية ، اكثر منها علما .

وكان علينا ان نعيد كتابة تاريخنا ثانية او ثالثة ، لنعيد اليه ما اسقط منه ، او ما سلبته اياه اقلام الذين عرفونا به ، اما مشوها محرفا واما ناقصا ، فاتانا على غير ما هو عليه في حقيقته . ليس في هذا القول منا اجحاف بحق الرعيل الاول من مؤرخي نهضتنا وحركتنا الوطنية ، وليس فيه انتقاص من قيمة اعمالهم ، فهم اشتقوا الطريق ونحن فيها سائرون الى استرداد ما صنعته وما تصنعه جماهيرنا من تاريخ نأخذ به لنطلقه من كل اسر يحوْل دون سيره نحو ما سيلد به من جديد . انما للطريق ، وان كانت واحدة ، وقفاتها وانعطافاتها ، وبعد الوقفة انعطاف يحيد بها عن سدها اذا ما السائرون فيها توقفوا او اوقفوها . فمثلها

مثل الحركة التاريخية الوطنية في مراحلها وتقطعاتها ، بين المرحلة والاخرى اختلاف ، له بالضرورة طابع طبقي ينعكس في كتابة التاريخ في اختلاف معرفي بين موقفين طبقيين من الحركة التاريخية نفسها : موقف البرجوازية وموقف الطبقات الكادحة . والاختلاف المعرفي هذا حاصل في طريق استعادة تاريخنا من ايدي كتبته الامبرياليين ، بين كتابته الايديولوجية وكتابته العلمية ، فهو هو اختلاف التاريخ ، في حركته المادية ، من زاوية نظر البرجوازية ، عنه من زاوية نظر الطبقة العاملة . فالرعيل الاول من مؤرخينا اعطى ما اعطته البرجوازية نفسها : بدءا من التحرير لا كله . وكان لا بد من متابعة الطريق بشق منعطف يحررها ، بل ربما كان علينا ، كي نتابعها ، ان نعود فنبتدئها من حيث ما وصلت ، او أوصلت اليه . فبعد ان اصطدمت البرجوازية ومشتقاتها بأفق صيرورتها الطبقي المسدود في طريق التحرر الوطني ، بدأت تدخل التاريخ بعنف قوى اجتماعية كانت فيه تصنعه ، انما لم تكن من قبل ، لاسباب عديدة ، قادرة على ان تكون فيه في موقع القيادة ، وربما لم تكن واعية تماما انها كانت تصنعه ، واخذت تتبين عبر ممارسات صراعها المختلفة ، ضرورة انتزاع السلطة من البرجوازية هذه كي تخرج التاريخ من مأزقه ، وتقود معركة التحرر نحو تحقيق اهدافها الكاملة . ومع انتقال التاريخ الى بدء مرحلته الجديدة هذه ، وكشفه للوعي الطبقي عن منطق ضرورته في ان تقود الطبقة العاملة حركته الوطنية التحررية ، كان لزاما ان نعود فنكتبه في ضوء منطقه وقد تبدى منطقه . فما حجب منه ، في ما كتب عنه ، صار كشفه ممكنا ، بل صار الزاما لمن وضعه التاريخ في موضع القيادة . وما يكتب التاريخ عن نزوة ، بل عن حاجة في من يصنعه ثورة تولده ، او يولد الضرورة في منطقه ، ان يكون له علما يمكنه من تملكه . وما يصنع التاريخ الا حين يسمح المنطق منه بذلك ، فالعلم عند صانعه او صانعيه شرط لصنعه . وما كل كتابة للتاريخ علما ، ولا ينتج العلم هذا سوى قادر على ان يقرأ التاريخ في ضوء منطقه ـ وان تبعثر هذا المنطق احداثا ـ ، وهو قارئه من موقع طبقي واحد فيه هو موقع الطبقة العاملة ، اي من زاوية نظر الطبقة التي تحمل في صيرورتها التاريخية ضرورة تحقيق منطق التاريخ . لقد تلازم في الطبقة العاملة وحدها منطق النظر الطبقي ومنطق النظر العلمي ، فكان لزاما على المؤرخ ، كي يكون عالما ، ان يكتب التاريخ من زاوية نظر الطبقة هذه ، بعد ان اعمل فيه مؤرخو الامبريالية تحريفا وتشويها ، فشوهونا بتشويهه ، وبعد ان كتبه ، او كتب جزءا ضئيلا منه ، الرعيل الاول من مؤرخينا من زاوية نظر طبقتهم البرجوازية . وأبان التاريخ في ما وصل اليه من تطور حركة التحرر الوطنية طريق الكتابة العلمية الملتزمة

هذه ، ومهد لها شروط امكانها المادية في وصوله الى المأزق الذي اوصلته اليه قيادة البرجوازية ومشتقاتها لحركة التحرر ، وفي ابرازه ، داخل حقل الصراعات الطبقية وعبره ، دور الطبقة العاملة الضروري في ان تكون قائدة حركته هذه .

ـ ٢ ـ

من هنا ، من بدء هذا المنعطف الرئيسي في سير تاريخنا ، انطلقت كتابة تقرأ ماضيه في ضوء منطقه الذي تفجر ضوؤه في حاضره ، وتسترد من الذين اسقطهم في سيره حق تملكه على حقيقته . ولم يكن صدفة ، بل ضرورة ، ان تنطلق الكتابة هذه تستقرىء التاريخ من تربة نظرية ماركسية لينينية ، فالماركسية اللينينية ـ كما يعلم الجميع ـ علم التاريخ ، وهي ، لذلك ، فكر الطبقة العاملة ووعيها المناضل . على هذه التربة من الوعي التاريخي الجديد نبتت في اواخر الخمسينات اعمال راحت تعيد النظر في قراءة تاريخنا في ضوء هذه الرؤية الطبقية ، ثم تتالت اعمال اخرى لعبت مجلة « الطليعة » دورا بارزا في نشرها . وكانت الاعمال هذه تسعى الى ان تكون امينة لتربة النظرية التي عليها نبتت ، لكنها لم تستطع ان تتحرر تماما مما كانت تحاول ان تحرر كتابة التاريخ منه ، فتعثرت طورا ، وطورا سقطت ، في بعض جوانب منها ، تحت تأثير الايديولوجية البرجوازية الصغيرة .

في هذا الاطار العام من حركة استرداد تاريخنا واستعادة تملكه ، وعلى هذه التربة الخصبة من فكرنا الماركسي اللينيني المنطلق في تكونه وتجدده ، تجد اعمال رفعت السعيد حيزها وتكتسب مدلولها التاريخي والايديولوجي . ومن الظلم ان نعزلها عن غيرها من الاعمال التي ذكرنا ، فهي في ذاك الحقل الايديولوجي تحركت وتنامت ، ومنه استمدت قدرتها على ان تكون فيه رافدا تغذيه في تصديه لتيارات ايديولوجية متعددة تضمر العداء لحركتنا التحررية او تجهر به. فكان لا بد من ان نرسم اطارها حتى نحدد لها فيه موقعها ، وقد تحدد . فرفعت السعيد رائد في مجاله ، خص نفسه بكتابة تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر . وما كتابه الحاضر الذي صدر عن دار الفارابي ـ وكان صدوره مناسبة لنا لقول ما قلنا عن التاريخ وكتابته ـ سوى تتويج لابحاث سابقة في الموضوع ذاته ، نشرها كتبا ومقالات سدت من مكتبتنا العربية الحديثة ثغرة كان من الضرورة سدها ، لا سيما ان لها علاقة بفكر ، هو الفكر الاشتراكي ، صار لحركتنا التحررية الوطنية افقا ايديولوجيا يميل نحوه ، وفي خطه تتجه . وما الفكر هذا بمستورد ، كما يدعون ، وليس غريبا عن فكرنا ، بل هو منه جزء نما فيه ورافقه في تطوره ، وكانت له ، في ولادته الجديدة ، ولادة ربما كانت

عسيرة ، او كان للاخرين فيها يد ودور ، انما هي كانت من الارض التي فكرنا منها ولد .
فتراث فكرنا الاشتراكي في فكرنا غني ، كان لرفعت السعيد فضل كبير في الكشف عنه .
ويرجع المؤلف في استكشاف بوادره الى اواخر القرن التاسع عشر ، ويمهد لظهور هذا الفكر المتردد في البدء ، ثم المستوثق رويدا ، ثم الملتزم بنضال سياسي في حزب شيوعي ، بفصل اول من كتابه ، يستعرض فيه الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في مطلع القرن العشرين ، وتطور الصراعات الطبقية بين مختلف القوى الاجتماعية فيها . فهو يحدد ، في تمهيده هذا ، بنية التربة الاجتماعية التي سينبت فيها الفكر الاشتراكي ، اذ لولا وجود هذا النوع من التربة لما وجد مثل هذا النوع من الفكر . والفكر لا ينمو في الهواء طليقاً منقطعاً عن تربته ، ولا يفصل اللقاح في نبتة لا جذور لها في ارضها ، فالنسغ عبر جذورها من ارضها تأخذه ، لا من اللقاح ، وارض الفكر واقعه الاجتماعي . ما كان المؤلف مخطئا ، بل كان بالعكس مصيبا حين حاول ان يربط نشأة الفكر الاشتراكي في مصر بواقع الاقتصاد والصراعات الطبقية فيها . انما كان عليه ، في رأينا ان يستمر في تتبع هذا الفكر في علاقته الوثيقة بالصراعات الطبقية المحددة ، وان يستجلي في كل خطوة تطور هذه العلاقة ذاتها ، فلا يكتفي منها ، كما هو فاعل في كتابه ، برسم الحالة الاقتصادية الاجتماعية في فصله الاول ، ثم ينتقل بعده الى الافكار يتبعها في تطوراتها ، ويرصد بينها اختلافات قلما نستبين منها الاصول ممتدة في حقل الصراعات الطبقية ، فتبقى العلاقة خارجية بين حركة الافكار وحركة الصراعات هذه ؛ وكأن الفكر ، هذا الفكر الاشتراكي ، بعد ان ولد ، راح يترعرع ثم ينمو ويتطور بفعل ذاته ، او بفعل قوة فيه تدفعه الى التكامل ، او الى ان يصير في نضجه كما كان في بذرته ، لا يختلف عما كان فيها الا قليلا ، وبقدر ما يختلف الراشد عما كان في صغره ، اختلاف الذات عن الذات بعد التكامل ، والذات واحدة في اختلافها . ولو ان المؤلف اعطى العلاقة هذه حقها من الانتباه والتفكر لما وقع في ما نظن انه واقع فيه من عدم اقامة الحد المعرفي الفاصل في تاريخ هذا الفكر الذي يستخرج من النسيان او التجاهل ، بين ما هو فيه فكر الطبقة العاملة او ما سيصيره ، وبين ما هو فكر الطبقة الوسطى ، في شروط تاريخية محددة من تطورها ، او فكر فئات اجتماعية اخرى هي في تطلعاتها ومصالحها الطبقية اقرب الى البرجوازية المسيطرة منها الى الطبقة العاملة .
والمنطق الهيجلي ليس عن هذا المنطق من المعالجة بغريب ، فهو مثله يذيب الاختلافات بارجاعها الى أوجه من ذات واحدة لا تتوقف في حركة صيرورتها عن التماثل في تشاملها بل ان صيرورتها ليست سوى هذا التماثل ، ما انتهت اليه الا لانه كان منذ البدء فيها بذرة ،

فما صارت اليه كانته من قبل .

لا شك في ان ما قام به المؤلف من جهد كبير في نفضه تراب الزمان عن صفحات رائعة من تراثنا الفكري وضعها مشكورا بين ايدي المناضلين منا في سبيل التحرر والاشتراكية ، هو في حد ذاته عمل هام وشاق ما كان يجروء على القيام به سوى من عنده سعة اطلاعه ومعرفته للتاريخ يستكشفه ، وصبره الدؤوب على الانصات لما قاله السابقون منا ، ومسؤولية المناضل ايضا فوق هذا كله ، وهي فيه تقود بحثه . بل ان عمله صار مرجعا ، من الصعب جدا على من سيأتي بعده عدم الرجوع اليه . فمن موقع التقدير للكتاب وصاحبه اخذنا على صاحبه ما ذكرنا ، والتزامنا المشترك بالخط الثوري ، اي بالخط الماركسي اللينيني فكرا وعملا ، هو الذي يدعونا الى ما قد يبدو منا شططا في النقد او في الحكم ، وهو ليس بذلك ، انما هو تدقيق في استجلاء الحقيقة التاريخية . وقد نكون مخطئين ، فان كنا ، فلا بأس على صاحب الكتاب في ان يرينا خطأنا ، لانه بهذا يزيدنا من معرفته معرفة ، ولا يضير طالب العلم ان يعود عن خطئه .

نبدأ بطرح السؤال على رفعت السعيد عن معنى عنوان كتابه ، ففي العنوان ـ كما يبدو لنا ـ التباس حرنا به وما استطعنا تبديده : ماذا تقصد « بالحركة الاشتراكية » التي تكتب تاريخها، احركة الفكر يتفتح للوعي الاشتراكي ، ام حركة التاريخ يتجه نحو التحول الاشتراكي ، ام حركة الفكر والتاريخ معا ؟

ما طرحنا عليك السؤال الا لانك اخترت لكتاب لك سابق عنوانا اخر هو « تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر » ـ وكنت محقا في اختيارك العنوان هذا ، وكنت فيه بعيدا عن الالتباس ـ ، فاشرت الينا بوجود اختلاف بين العنوانين ، وقصدته ، فجاز لنا التساؤل . والاختلاف في العنوان يبرره اختلاف المضمون من الكتابين ، فالاول منهما يكاد ينحصر في استكشاف بوادر الفكر الاشتراكي في مصر ، اما الاخر فلا يقتصر على تاريخ هذا الفكر ، ولا ينحصر في تتبع الحركة التاريخية للواقع الاجتماعي الاقتصادي ، بل يجمع بين الاثنين ، فيتناول هذه في البدء ، ثم ذاك ، وينتهي بتاريخ تكون الحزب الشيوعي وممارساته ، متنقلا به ـ كما يقول ـ من « الفكر المجرد الى العمل الحزبي » . ولعلك اذن قصدت بعنوان كتابك ، حركة الفكر والتاريخ معا ـ وهذا هو الارجح ، او قل انه ضمني في كتابك ـ ، فالحركة التاريخية للواقع الاجتماعي في الربع الاول من القرن العشرين حاضرة في كتابك ، وحاضرة فيه ايضا حركة الفكر الاشتراكي ، فهو في خط كتابك الاول اغنى منه واشمل . والقصد هذا ـ ان صح فيك ـ يفرض عليك بذاته منطقا من المعالجة

يضع حركة الفكر ـ وان كان اشتراكيا ، او قل على الاصح لكونه اشتراكيا ـ مع حركة التاريخ المادية في علاقة من الترابط الداخلي يستحيل معها عزل الفكر عن الحقل الايديولوجي الطبقي لتطوره ، وبالتالي عن الحقل العام للممارسات الطبقية ، اي عن حقل الصراع الطبقي الذي يشده اليه ويغرس فيه جذوره . غير ان العلاقة هذه بين الحركتين ظلت في كتابك ضعيفة واهية ، لانها فيه علاقة خارجية ، ولانك ـ على حد ظننا ـ لم تعالجها لذاتها ، ربما لانك لم تر ضرورة في انتهاج هذا النوع من المعالجة ، فرفضت ان ينحرف كتابك عن النهج الذي كتبته فيه ، والزمت نفسك به ، كي لا يغلب عليه طابع نظري يخرجه عن التقليد في كتابة التاريخ ، والتاريخ عهدناه تسلسلاً من الاحداث تغيب عنه نظريته .

قد يكون الامر كذلك ، او قد يكون غير ذلك . اما نحن فنرى ضرورة في ان تستند كتابة التاريخ الى وعي نظري يكون على الدوام حاضرا في ممارستها ، وان ظل هذا الحضور فيها ضمنيا ، كي تأمن مزلة القدم في ما يجب ان تكون بمنأى عنه من عدم التوقف عند التقطعات الداخلية في الحركة التاريخية او عند قفزاتها او فجاءاتها ، وبالتالي عند الاختلاف البنيوي الذي يميز مراحلها ، في وحدتها ، بعضها من البعض ، سواء اكانت هذه المراحل في حركة الفكر ام في حركة الواقع الاجتماعي . وتمييز المراحل في الحركة الاولى يكون بتمييزها في الثانية واستنادا اليه ، فحركة الفكر في تميزها ليست في حقيقتها النهائية سوى حركة الممارسات الايديولوجية الطبقية داخل الحقل العام للصراع الطبقي . لذا ، وجب ربط تاريخ الفكر الاشتراكي بحركة الصراعات الطبقية في مصر ، كما يفرضه المنطق الضمني في عنوان الكتاب نفسه ، فان نحن قمنا بفعل ما يفرضه المنطق هذا ، وجدنا الفكر ذاك خاضعا في تاريخه لمنطق التقطع والاختلاف . في ضوء هذا المنطق يقرأ التاريخ ـ سواء اكان تاريخا للفكر ام تاريخا للواقع الاجتماعي ـ ، وليس في ضوء منطق الاستمرار والتماثل . وقراءته الاختلافية هذه تطرح قضية لم يطرحها المؤلف ، مع ان العديد من عناصر معالجتها موجود في كتبه : اي علاقة تربط الفكر الاشتراكي العلمي ، كما نجده في ممارسات الحزب الشيوعي المصري في اول تكوينه ـ ، بما سبقه من فكر اشتراكي ، كما نجده في كتابات شبلي الشميل او نقولا حداد او سلامة موسى او غيرهم من رواد النهضة الفكرية الحديثة ؟ اهي علاقة استمرار وتماثل يتحدد فيها الاول كامتداد للاخر ، برغم ما بينهما من اختلاف هو جزئي في بعض عناصر كل منهما ، ام انها علاقة اختلاف بنيوي يقطع فيها الاول مع الاخر ، برغم ما بينهما من تماثل هو ظاهري في بعض عناصر كل

منهما ؟ فالتماثل المعرفي في حقيقته ليس بين العناصر ـ وان وجد ـ ، بل بين البنية والبنية ، اذ لا وجود للعنصر مستقلا بذاته او منفصلا عن بنيته ، بل وجوده الفعلي فيها .

وفي رأينا ان العلاقة في تاريخ الفكر الاشتراكي هذا بين ما هو فيه علم تجسد في ممارسات الحزب الشيوعي للصراع الطبقي ، وبين ما هو فيه غير علم ، او بين ما سبقه من تمهيد فكري ارتأى البعض نعته بالاشتراكية ، علاقة قطع معرفي هي العلاقة نفسها التي تربط الفكر الماركسي اللينيني بما سبقه من فكر ، فالعلم ليس امتدادا لما قبله بل قاطعا معه . وقد يحمل الفكر في علميته ، او في بدء تاريخها ، بعض ما يتحرر منه ؛ ولئن ظل يحمل بعض ما ينقض او ما هو نقيض له ، فهو ينطلق به في تحركه العلمي من تربة نظرية تختلف عنها في تحركه السابق غير العلمي اختلافا بنيويا . والاختلاف النظري في بنية التربة هذه يسمح بتأكيد القطع المعرفي ، بل يفرضه ، بين ما هو من الفكر الاشتراكي تاريخه وبين ما هو منه ما قبل تاريخه . فبين تاريخ له يبدؤه تكون الحزب الشيوعي ، اي تحركه العلمي في ممارسات الصراع الطبقي ، وما قبل تاريخه ، حد معرفي فاصل لا يصح في كتابة التاريخ طمسه او تذويبه . والحد هذا قائم بين اشتراكيتين لا يجمع بينهما سوى تماثل اللفظ يحجب عن الوعي الطبقي اختلافا بنيويا يفصلهما ويقطع بينهما . فالاشتراكية عند الطبقة العاملة غيرها عند البرجوازية الصغيرة او « الطبقة الوسطى » ، فهي عند الاولى حركة صراع طبقي ، به يتم تغيير علاقات الانتاج القائمة وانتقال البنية الاجتماعية الى نظام انتاج اخر ، وهي عند الثانية شيء غير ذلك ، فيه رفض للصراع الطبقي وللثورة كطريق للتحرك الاجتماعي ، او كشكل لحل التناقضات القائمة ، وان كان فيه ، الى جانب هذا ، عداء صريح للطبقة البرجوازية المسيطرة . ان البرجوازية الصغيرة لا تهدف من الاشتراكية الى القضاء على نظام الانتاج القائم بقدر ما تهدف الى اصلاح عيب فيه يسد في وجهها افق التطور او الارتقاء الى موقع الطبقة المسيطرة ؛ فهي تنطلق في اشتراكيتها هذه من موقع الحفاظ على بنية اجتماعية تقتصر في تغييرها لها على تذويب الفروقات الطبقية فيها ، او على الاصح على تذويب ذاك الفارق الذي يميزها من الطبقة البرجوازية المسيطرة ويجعلها خاضعة لها ؛ اما الفارق الاخر فباق يميزها من الطبقة العاملة مهما حاولت في ممارستها الايديولوجية اخفاء ذلك . وهي تدل على عجزها البنيوي عن ان تقوم باجراء التغيير الثوري في بنية علاقات الانتاج القائمة ، حين تصارح البرجوازية المسيطرة العداء بشكل ترفض فيه ان يكون عداؤها هذا صراعا طبقيا ، كما هو في واقعه ، وتكتفي منه بأن

يكـون لها طريقا يؤدي بها الى موقـع السيــطرة الطبقيــة في اطار نظام الانتاج القائم . فاشتراكيتها هذه ليست تغييرا في بنية علاقات الانتاج القائمة ، انما هي استبدال طبقي تحل فيه محل البرجوازية المسيطرة في اطار هذه البنية نفسها . لهذا كله ، اتت ايديولوجيتها في فكرها الاشتراكـي حاملـة ما تحملـه في صيرورتهـا الطبقيـة من رفض للصراع الـطبقي وللثورة ، ومن خوف من ان تذوب في مسار تاريخي للطبقة العاملة يدفعهـا الى التحول الاشتراكي ، فوجدت في ما تدعو اليه من تذويب الفروقات الطبقية ، بشكل خاص في ما تمارسه من طمس لكل حد طبقي فاصل بين صيرورتها الطبقية والصيرورة الطبقية للطبقة العاملة او بين اشتراكيتها غير العلمية والاشتراكية العلمية لهذه الطبقة ، سلاحا ايديولوجيا ماضيا تستخدمه في تميزها الطبقي من الطبقة العاملة ، وفي الحفاظ على هذا التميز بالحفاظ على بنية علاقات الانتاج التي تولده وتؤبده . فاقامة الحد المعرفي الفاصل في تاريخ الفكر الاشتراكي بين ما هو فيه علمي وما هو غير علمي ، او بين ما هو منه تاريخه وما هو منه ما قبل تاريخه ، ليست قضية تاريخية وحسب ، بل هي ايضا قضية سياسية يطرحها تطور الصراع الطبقي في وقته الحاضر ، اذ ان البرجوازية الصغيرة المسيطرة في عدد من البلدان العربية ، او قل على الاصح ، ان الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة ، تحاول الان جهدها ، في ممارستها الايديولوجية ، طمس هذا الحد الفاصل ، لاظهار سلطتها الطبقية بمظهر السلطة الاشتراكية . وما الحد المعرفي هذا ، في نهايته ، سوى حد طبقي يفصل في تاريخ التحول الاشتراكـي للبنيــة الاجتماعيــة الكولونياليــة ، بين سيــاستين طبقيتين متميـزتين : سيـاسة طبقيــة تلجم التحول هذا وتمنعــه باعــادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية ، وسياسة طبقية بروليتارية تحققه بكسر بنية العلاقات هذه . وكل طمس لهذا الحد الفاصل ، سواء اكـان عن قصد ام عن غـير قصد ، يسهــم في عمليــة التضليل الايديولوجي التي تمارسها البرجوازيـة الصغـيرة المسيـطرة ، او الـطبقة المسيـطرة باسم البرجوازية الصغيرة ، في صراعها الطبقي من أجل تأبيد سيطرتها الطبقية . وهـو ايضا انتاج تاريخي لايديولوجية هذه الطبقة المسيطرة ، يدل ، حين يظهر داخل الفكر الماركسي نفسه ، على وقوع هذا الفكر ، في تطوره ، تحت سيطرة تلك الايديولوجية الطبقية .

ـ ٣ ـ

واذانحن رجعناالى تاريخ الفكرالاشتراكي في مصرنستفسره عن وجـود ذاك الحد المعرفي الفاصل فيه ، وجدنا الحد هذا قائما بالفعل بين كتابات رواد هذا الفكر في مطلع القرن

العشرين وبين بداية الفكر الاشتراكي العلمي في ممارسات الصراع الطبقي للحزب الشيوعي . نظرة سريعة الى ما ورد في كتاب رفعت سعيد وغيره من عرض لافكار هؤلاء هؤلاء الرواد تكفي للاقرار بوجود الحد المعرفي الذي ذكرنا ، فغياب مفهوم الصراع الطبقي اطلاقا عن فكر هؤلاء الرواد جميعهم بلا استثناء ، من الطهطاوي والافغاني الى سلامة موسى ، ومرورا بفرح انطوان وشبلي الشميل ونقولا حداد ، هو الميزة الاساسية المشتركة التي تطبع فكرهم الاشتراكي هذا بطابعه الطبقي المحدد . حتى الذين منهم وصلوا في تفكيرهم الى القول بحتمية الانتقال الى الاشتراكية ، او الى ما كانوا يعتبرونه اشتراكية ، من امثال الشميل او حداد او امين الريحاني في بعض كتاباته ، رفضوا ، أو قل على الاصح ، عجزوا عن ان يروا في الصراع الطبقي او في الثورة بمفهومها العلمي طريق الوصول الى الاشتراكية ، فرأوا الطريق هذه في نواميس الطبيعة ، من حيث هي نواميس تطور وارتقاء ، رأوها في تهذيب النفوس . ولغياب ذلك المفهوم دلالته الطبقية ، فهو تعبير ايديولوجي عن الخوف الطبقي عند البرجوازية الصغيرة ، او ما يسمى بالطبقة المتوسطة ، من ان يقود الصراع الطبقي ، في تطوره حسب منطقه ، احدى الطبقتين المهيمنتين النقيضتين في المجتمع الى موقع السيطرة الطبقية ، وبالتالي الى تجدد السيطرة الطبقية المستمر للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، او الى وصول الطبقة العاملة ، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض التي تحمل في صيرورتها الطبقية نظاما من الانتاج نقيضا لنظام الانتاج القائم ، الى موقع السيطرة الطبقية . ليس غريبا اذن ان تجد البرجوازية الصغيرة ، في هذا الفكر الاشتراكي غير العملي مادة ايديولوجية غنية تستمد منها ما تستخدمه في ممارساتها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، اي في ممارسة سيطرتها الطبقية ، من افكار غريبة كتذويب الفروقات الطبقية ورفض استبداد العمال بالمالكين او المالكين بالعمال ، او طمس الفارق الطبقي بين قطاع الدولة بشكل عام ، اي بمعزل عن طبيعة علاقات الانتاج القائمة ، او عن الطبيعة الطبقية للسلطة الساسية ، وبين القطاع الاشتراكي في الحقل الاقتصادي الخ . . . وقد يجد قارىء كتاب رفعت السعيد متعة او فائدة في أن يقيم مقارنة بين ما سيقرؤه في بعض الصفحات (مثلا في فصل « الفابيه » ص ٧٩ - ٩٥) ، وما يعرفه من ايديولوجية البرجوازية الصغيرة ، او قل من ايديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة ، وقد يجد علاقة من التماثل المفهومي بين الايديولوجية الطبقية هذه ، او ما يسمى « بالناصرية » ، وبين ذلك الفكر الاشتراكي . وعلى اساس من هذا التماثل الظاهري ، ربما وجد الفكر هذا امتداده الطبيعي والتاريخي في هذه الايديولوجية الطبقية

المسيطرة ، الا انه لا يجده على الاطلاق في الفكر الاشتراكي العلمي ، اي في ايديولوجية الطبقة العاملة .

– ٤ –

قلنا ان التماثل ظاهري بين بدايات فكر اشتراكي هو في وجه رئيسي ،منه تعبيرعن صراع طبقي عند عناصر من البرجوازية الصغيرة او « الطبقة المتوسطة » ضد السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، وبين ما يظهر في ايديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة بمظهر الفكر الاشتراكي . ولا وجود لهذا التماثل المفهومي الا على اساس من عزل هذا الفكر عن وجوده الفعلي في حقل معين من الممارسات الايديولوجية الطبقية للصراع الطبقي ، فالفكر لا يوجد في تحركه الا في حقل ايديولوجي يحدد طابعه الطبقي ؛ وبنية هذا الحقل تختلف باختلاف مراحل التطور في حركة الصراعات الطبقية . معنى هذا ان الفكر الواحد يختلف باختلاف الحقل الايديولوجي الذي فيه يتحرك . ما كان في وقته ثوريا من هذا الفكر الاشتراكي الذي وسمته عناصر من البرجوازية الصغيرة بطابعها الطبقي في مجابهتها البرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، صار رجعيا في ايديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة ، وما صيرورته هذه سوى انتقاله ، في تماثله نفسه ، من حقل ايديولوجي الى اخر ، اي من مرحلة تاريخية معينة كان يمثل فيها التيار الثوري في حقل الصراع الطبقي ، حين كان التيار الماركسي اللينيني غائبا من هذا الحقل ، الى مرحلة اخرى تحول فيها الى نقيضه ، لانه لم يعد يمثل فيها التيار الثوري ، ولان بقاءه في تماثله بالذات ، او ابقاءه فيه ، صار سلاحا ايديولوجيا في يد الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة ، تجابه به التيار الثوري الفعلي الذي يعبر عنه الفكر الاشتراكي العلمي . ان للفكر الاشتراكي ، قبل ظهور الماركسية اللينينية في حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية ، طابعا ثوريا ليس له بعد ظهورها ، ومن المستحيل ان يحافظ الفكر هذا على طابعه الثوري ، اذا لم يقم بقطع معرفي فيه يحرره من حدوده الطبقية التي تمنع انتقاله الى طور علميته ، ويمكنه من القفز في حركة تطوره الى فكر اخر علمي يحتويه وينقضه . وما القفز هذا ، في حركة الفكر الاشتراكي ، سوى تعبير ايديولوجي عن الانتقال الضروري ، داخل حقل الصراعات الطبقية ، لمركز الثقل الطبقي في مجابهة الطبقة المسيطرة ، من عناصر البرجوازية الصغيرة الى الطبقة العاملة . وكل طمس لقفزة الفكر الاشتراكي نحو علميته طمس في الحقيقة للدور التاريخي للطبقة العاملة من حيث

هي الطبقة المهيمنة النقيض في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، اي الطبقة القادرة على اجراء التحويل الثوري لبنية العلاقات هذه .

ان الطبقة العاملة وريثة كل حركة ثورية سابقة ، وكل فكر ثوري سابق على فكرها ، وهي لهذا ، في فكرها العلمي ذاته ، وريثة ذاك الفكر الاشتراكي الذي توقف في بدايات انطلاقه عند حدود علميته عاجزا عن القفز اليها . والقفزة هذه ليست به ، وان كانت فكرية ، بل بالقوة المادية للصراع الطبقي ، ينتقل مركز الثقل منها ، في حقل هذا الصراع ، من عناصر البرجوازية الصغيرة او « الطبقة المتوسطة » ، ـ حين لم تكن بعد قد ظهرت على حقيقتها قوة الطبقة العاملة في ممارستها الطبقية داخل حقل الصراعات الطبقية ـ ، الى هذه الطبقة العاملة التي هي بالفعل الطبقة المهيمنة النقيض . ليس بين ذاك الفكر الاشتراكي الذي سبق في ظهوره التاريخي ظهور الماركسية اللينينية في الممارسات الطبقية لهذه الطبقة ، وبين ما صار إليه في ايديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة ، اي تماثل ، فان وجد هذا ، فنتاج من ممارسة ايديولوجية لهذه الطبقة المسيطرة ، يخفي اختلافا بنيويا بينهما ، اي اختلافا في بنية الحقل الايديولوجي التاريخي الذي يتحرك فيه كل منهما . بين فكر اشتراكي ـ وان كان غير علمي او قل للدقة النظرية والتاريخية معا ، وان كان فكر ما قبل الفكر الاشتراكي العلمي ـ يتجسد في ممارسة ايديولوجية طبقية موجهة بشكل رئيسي ضد السيطرة البرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، وفكر « اشتراكي » يتجسد في ممارسة ايديولوجية طبقية ـ موجهة بشكل رئيسي ضد ايديولوجية الطبقة العاملة ، بين هذين الفكرين ـ وان تماثلا في الظاهر في عناصر منهما ـ فارق جذري هو الفارق الذي يفصل في حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية الفكر الثوري عن الفكر الرجعي ، ويقيم التناقض بينهما . ان الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة تلجأ في ممارساتها الايديولوجية لصراعها الطبقي الى اقامة علاقة من التماثل الظاهري ، على اساس من طمس الاختلاف البنيوي ، بين ايديولوجيتها الطبقية المسيطرة وبين ذاك الفكر الاشتراكي الرافض لسيطرة البرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، كي تقيم سدا ايديولوجيا بين فئات البرجوازية الصغيرة الخاضعة لسيطرتها الطبقية وبين الطبقة العاملة ، تمنع به تحقق الضرورة التاريخية في انضمام تلك الفئات الى هذه الطبقة في وجودها الطبقي الثوري ضد سيطرتها الطبقية بالذات . وبهذه الممارسة الايديولوجية منها ، تحاول ان تظهر بمظهر الطبقة التي يتمثل في وجودها الطبقي المسيطر وجود البرجوازية الصغيرة في السلطة ؛ فهي باسم البرجوازية الصغيرة هذه تسيطر ، باسم

ايديولوجيتها نفسها تخضعها في الحقيقة لسيطرتها الطبقية . لذا كانت تلك العلاقة من التماثل الظاهري بين الايديولوجية الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة وبين ذاك الفكر الأشتراكي المتمرد ، ضرورية لاخضاع فئات البرجوازية الصغيرة لسيطرتها الطبقية . ان علاقة التماثل الظاهري هذه اذن ضرورية لبقاء علاقة التمثيل الطبقي ، من حيث هي في اساسها علاقةايديولوجية ، التي تربط هذه الفئات بها . وقطع علاقةالتمثيل الطبقي هذه ضرورية ايضا لاقامة التحالف الطبقي الطبيعي بين هذه الفئات وبين الطبقة العاملة . من هنا اتت ضرورة نقض علاقة التماثل الظاهري لاظهار ما تطمسه من علاقة اختلاف بنيوي تكمن حقيقتها في حقيقة الاختلاف بين التمرد الطبقي لعناصر من البرجوازية الصغيرة ضد السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، وبين ممارسة الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة لسيطرتها الطبقية بشكل تخضع فيه البرجوازية الصغيرة نفسها والطبقة العاملة لسيطرتها الطبقية هذه ، وتمنع اقامة التحالف الطبقي الضروري بينهما .

ليس للطبقة المسيطرة هذه ان تتملك ، في ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ، تراث فكرنا الاشتراكي ، فليست هي وريثته في ما له من طابع تاريخي ثوري محدد ومحدود معا ، وليست ايديولوجيتها الطبقية امتدادا له ، برغم التماثل بينهما ، فهو فيها نقيض لما كانه ، مغايرا لذاته . انه ، كغيره مما سبقه من افكار ثورية ، تراث الطبقة الثورية يتغذى منها فكرها في اختلافه معه ، ويحضنه ، على اساس من هذا الاختلاف او القطع بالذات ، ليحمله الى مستقبل يعيد اليه امكان صيرورته فيه ؛ وصيرورته تحوله . وما التحول هذا منه في صيرورة حاضرنا سوى شرط الحفاظ عليه في تماثله الاصيل ، بعيدا عن التحنط في تماثل ظاهري منه ، بفكر طبقي اخر لا يجهر بالامانة له الا ليحسن غدرا به يرتد فيه على ذاته . وفي الارتداد الخيانة ، فالفكر الاشتراكي العلمي وحده قادر على تملك ذلك الفكر الذي سبقه ، اي على تحريره من اسره في ايديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة ، وعلى احتوائه في خط صيرورته الثوري ، لانه وحده قادر على فهم ذاك الحد المعرفي الفاصل الذي ربطه به في اطار الحركة العامة الثورية للصراع الطبقي .

من هذا القطع المعرفي بالذات وعلى اساسه ، تتم حركة تملك ذاك الفكر الذي سبق في ظهوره ، ظهور الفكر الاشتراكي العلمي ، ومن هذا القطع نفسه وعلى اساسه ايضا تتم ، في حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية ، حركة تملك التراث بشكل عام . وهنا تكمن بالفعل آلية العملية الخاصة بانتاج الثقافة الوطنية التي يتم انتاجها في حركة تملك من فكرنا الماركسي اللينيني لتراث فكرنا السابق . فاقامة الحد المعرفي الفاصل بين الفكر

الاشتراكي العلمي وبين ما سبقه من فكر اشتراكي لا تمنع اذن حركة تملك هذا الفكر من قبل الطبقة العاملة ، ولا تجعل منه تراثا لفكر الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة ، بل هي بالعكس شرط اساسي لتجريره من اسره في ايديولوجية هذه الطبقة ، وهي ايضا القاعدة التي تنطلق منها حركة تملكه او اعادة تملكه التي تعيد اليه هويته الطبقية بشكل يمكنه من ان يظل حاضرا في خط الحركة الثورية للصراع الطبقي ، في حضور هذا الفكر الثوري نفسه ، اي الفكر الماركسي اللينيني الذي قطع معه كي يتابع مسيرته . ان ماضي التاريخ يقرأ في حاضره ، ولا يقرأ حاضر التاريخ في ماضيه ، فبين الاثنين فاصل يربط بينهما ويسمح للماضي ان يصير في هذا الحاضر الذي يحمله ويحوله . ولولا وجود الفاصل هذا لما كان التاريخ وما كانت قراءته .

ـ ٥ ـ

من منطق هذا الاختلاف ، لا من منطق التماثل ، نعود فنطرح على المؤلف سؤالا لم نجد له في كتابه المذكور جوابا صريحا ، ربما لان المؤلف لم يطرحه على نفسه ، او لم يجد ضرورة في طرحه : اي فكر طبقي يتمثل في هذا الفكر الاشتراكي الذي انت كتبت وما زلت تكتب تاريخه ؟ أهو فكر الطبقة العاملة في بدء تكوينها ، ام هو فكر البرجوازية الصغيرة ، او فكر بعض العناصر منها ومن « الطبقة الوسطى » او ما يسمى كذلك ؟ ولعلك ترفض السؤال وشكل طرحه ، ولعل التاريخ في حركته المادية يقف الى جانبك في هذا الرفض ، وربما انت قائل في تبرير رفضك ان الفصل غير ممكن في هذا الفكر الاشتراكي او في بداية تكونه بين ما هو فيه من فكر الطبقة العاملة وبين ما هو فيه من فكر غيرها ؛ فالطبقة العاملة لم تكن بعد قد استكملت تكونها بشكل يسمح لها باقامة حد طبقي فاصل يميزها في ممارسات صراعها الطبقي من غيرها من الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى التي كانت مثلها تخضع لسيطرة البرجوازية الكولونيالية ، فيكسبها استقلالها الايديولوجي عنها . وكان لا بد من ان ينعكس في الحقل الايديولوجي عدم التفارق الطبقي النسبي هذا بين الطبقات والفئات الاجتماعية الخاضعة لسيطرة الطبقة المسيطرة في مثل هذا الفكر الاشتراكي المتأرجح بين العلمية وغير العلمية . وكان لا بد من ان ترافق حركة التفارق الطبقي ، في اطارها البنيوي المحدد و المحدود معا ، حركة من التفارق الايديولوجي داخل هذا الفكر ، تقطع فيه بين ما هو علمي يبدأ به تاريخه ، وبين ما هو غير علمي يربطه بما قبل تاريخه . ولا نشك في صواب هذا القول ، انما السؤال يظل برغم هذا

قائما ، فالالتباس في واقع العلاقات بين الطبقات ، وفي التحرك التاريخي من هذا الواقع ، لا يبرر على الاطلاق وجود الالتباس النظري في التحليل التاريخي لهذا الواقع نفسه ، بل انه يستلزم بالضرورة عكس ذلك تماما ، وهنا بالذات يظهر دور الوعي النظري في قراءة التاريخ ، فالالتباس لا يقرؤه في واقع الحركة التاريخية سوى الوعي النظري ، فان لم يقرأ ، ظل التاريخ حاملا التباسه الى حاضره ، لا يقتصر في حمله على ماضيه ؛ وهنا يكمن الخطر على حاضره .

والحقيقة ان الطبقة العاملة في مصر - وربما في غيرها من البلدان العربية ايضا - لم تقدر على ان تستقل ، او على ان تبدأ استقلالها في ممارسات صراعها الطبقي الا بعد الحرب العالمية الثانية . ولم يكن استقلالها الطبقي في تكون حزبها الشيوعي في مطلع العشرينات سوى ومضة ما لبثت ان اطفئت في تاريخ تبعيتها السياسية الطبقية لتلك القوى الاجتماعية التي كانت تقود في ذلك الوقت معركة التحرر من الاستعمار في خط المساومة او التهادن معه . وانعدام هذا الاستقلال الطبقي للطبقة العاملة يلقي لنا الضوء الضروري على الطابع الطبقي المحدد لذلك الفكر الاشتراكي . ولا يقرأ الفكر ، مهما اختلفت اشكاله ، الا في ضوء طابعه الطبقي ، اي داخل الحقل الايديولوجي المحدد الذي هو فيه ؛ وما الحقل هذا سوى حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية . فالفكر ذاك لم يكن يمثل ايديولوجية الطبقة العاملة ، او بداية من تكون ايديولوجيتها الطبقية في مرحلة بدء تكونها الطبقي . والقول بالعكس يعني ان الفكر الاشتراكي هذا سيكتمل مع استقلال الطبقة العاملة امتدادا لذاته في ايديولوجيتها الطبقية التي هي الفكر الاشتراكي العلمي ، اي الماركسية اللينينية ؛ وما الماركسية اللينينية في حقيقتها التاريخية والنظرية بامتداد له . لقد كان الفكر ذاك يمثل وجها معينا من ايديولوجية البرجوازية الصغيرة ، او بعض عناصرها وعناصر من فئات اجتماعية اخرى قريبة منها في عدائها للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة ، وفي خوفها الطبقي ايضا من الطبقة العاملة . ولسنا بهذا القول ننفي ما قام به الفكر هذا ، داخل حقل الصراعات الطبقية ، من دور كان في وجه رئيسي منه ثوريا ، في مرحلة لم تكن فيها الطبقة العاملة ، بسبب من ضعف تكوينها الطبقي ، قد امتلكت بالفعل ، في ممارساتها الطبقية ، ايديولوجيتها الثورية ، او قد اوجدت تنظيمها السياسي المستقل ؛ ولسنا بهذا القول نعني ان الطبقة العاملة ظلت بمنأى عن فعل هذا الفكر في تكوين وعيها الطبقي ، وفي اخضاع تطور هذا الوعي منها لسيطرة الايديولوجية البرجوازية الصغيرة ،

او ايديولوجية ما سمي « بالبرجوازية الوطنية » ؛ ولسنا نريد منه اقامة فاصل قاطع بين الطبقات في بدء تكونها وتفارقها ، فالحدود الطبقية لم تكن واضحة الرسم في البنية الاجتماعية ، سواء على صعيدها الاقتصادي ام على صعيدها السياسي والايديولوجي ، لا سيما بين تلك الطبقات والفئات التي كانت ، بشكل ام بآخر ، في طرف واحد من التناقض الرئيسي بينها وبين البرجوازية الكولونيالية المسيطرة . وتاريخ الصراعات الطبقية نفسه يشهد بهذا ، وبان الطبقة العاملة ما عرفت الاستقلال في صيرورتها الطبقية الا نادرا ، فلقد عرفته في مطلع العشرينات ، ثم قضت عليه بعنف طبقي حليفتها « البرجوازية الوطنية » المزعومة ، بيد سعد زغلول نفسه ، وعرفته بعد الحرب العالمية الثانية مجزءا في تنظيمات شيوعية متعددة ما ان بدأت تتوحد ، بعد طول مخاض ، حتى سارعت حليفتها البرجوازية الصغيرة ، في القضاء عليها بعنف طبقي اخر مثيل للاول ، بل اشد منه . وما تزال الطبقة العاملة في مصر تبحث الى الان عن استقلالها ، او قل انها تعمل للوصول اليه . فكان من الطبيعي ، والامر كذلك ، الا تستقل في وعيها الطبقي عن ايديولوجية البرجوازية الصغرى او « الوسطى » ، وكان من الطبيعي ان يختلط الوعي منها بوعي هذه وان يتبعه ، فلم تكن تتعرف وعيها الطبقي في ذاك الفكر الاشتراكي الا بمقدار ما كانت في وجودها الطبقي وفي صيرورتها تمارس الصراع الطبقي - لا سيما في حقليه السياسي والايديولوجي - في علاقة من التبعية الطبقية تربطها بتلك الطبقة التي كان عليها بالضرورة ان تتفارق منها حتى يكون لها استقلالها الطبقي . فالفكر ذاك لم يكن اذن فكرها ، او قل انه لم يكن شكلا من وعيها الطبقي الا لانها لم تكن بعد قد انتجت فكرها ؛ وان قيل انها كانت تسهم بالفعل في عملية انتاجه ، فهي انما كانت تقوم به في اطار من تلك التبعية الطبقية ، وبالتالي في اطار من الخضوع الايديولوجي لايديولوجية البرجوازية الصغيرة . ولن تقدر على انتاج ايديولوجيتها المستقلة الا بعد ان تستقل في ممارسات صراعها الطبقي عن تلك الطبقة ، قاطعة معها علاقة التبعية التي تشدها اليها فتعيق تحرر صيرورتها الطبقية . ولن يكون لها هذا الا بتكوينها الحزب السياسي - نعني الحزب الشيوعي - الذي يكسبها استقلالها الطبقي . فما دامت الطبقة العاملة تتحرك في صراعها الطبقي منفلتة من حزبها الشيوعي او مفتقرة اليه ، فمن الصعب ، بل من المستحيل ان تصير بالفعل الطبقة المهيمنة التي هي في وجودها الطبقي نفسه ، بحكم وجودها في بنية علاقات الانتاج القائمة . في هذه الشروط من التحرك الطبقي تبقى الطبقة العاملة سندا لغيرها من الطبقات التي هي معها في تحالف طبقي ، كالبرجوازية الصغيرة

مثلا ، بدلا من ان تكون هذه سندا طبقيا لها ، كما هو الامر في المنطق الطبيعي للصراع الطبقي .

قصد القول مما سبق ان ذلك الفكر الاشتراكي الذي ظهر في مصر في الربع الاول من القرن العشرين لا يمثل ايديولوجية الطبقة العاملة ، ولا يمكن له ان يكون كذلك ، حتى وان كان من وعي هذه الطبقة شكلا تاريخيا محددا له ؛ فوجود هذه الطبقة في علاقة من التبعية الطبقية التي ذكرنا ، وتحرك ممارسات الصراع الطبقي منها في اطار هذه العلاقة ، يمنعانه من ان يكون كذلك . انه يمثل وجهاً معينا من ايديولوجية طبقية خاصة بعناصر من البرجوازية الصغيرة و « الوسطى » ، كان اطار العلاقة الكولونيالية لتكون البنية الاجتماعية وتكاملها يسد في وجهها افق التطور الاقتصادي ، اي افق التحول الى برجوازية شبيهة بالبرجوازيةالاوروبية ، بقطعه على البنية الاجتماعية طريق التطور الرأسمالي الطبيعي . وسد هذا الافق في صيرورة العناصر الطبقية هذه هو الذي دفعها الى اتخاذ مواقف طبقية جذرية وجدت تعبيرها الايديولوجي في ذلك الفكر الاشتراكي . الا انها ، بسبب من وضعها الطبقي في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية ، عجزت عن ان تقفز بالفكر هذا نحو علميته ، فظل محدودا بحدود وعيها الطبقي الذي يجد في وضعها ذلك حدوده . وما كان لها ان تقفز به قفزة معرفية لا تقدر عليها سوى الطبقة العاملة التي تجد في وضعها الطبقي بالذات قدرتها على ذلك . وبانتقال الفكر الاشتراكي من وعي البرجوازية الصغيرة وممارساتها الطبقية الى وعي الطبقة العاملة وممارساتها ، تحول الفكر هذا الى علم ، وصار محافظا كل فكر اخر غيره يدعي الاشتراكية ، وصار لزاما على البرجوازية الصغيرة نفسها ، كي يصير موقفها الطبقي بالفعل ثوريا ملتزما بالخط الاشتراكي في حركة الصراعات الطبقية ، ان تتحرر في ممارساتها الطبقية من فكر صار ، في ايديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة ، عائقا لحركة التحويل الاشتراكي لبنية علاقات الانتاج القائمة . وليس بمقدور البرجوازية الصغيرة ان تقوم وحدها ، بقوتها الطبقية المستقلة ، بعملية ايديولوجية هي تحرر من اسر ايديولوجيتها الطبقية نفسها ، بل على الطبقة العاملة ، من حيث هي الطبقة الرئيسية النقيض ، ان تقوم بتحريرها . ولن تحررها الا على اساس من اقامة ذلك الحد المعرفي الفاصل بين ايديولوجيتها الطبقية الثورية ، وبين تلك الايديولوجية البرجوازية الصغيرة التي صارت بالضرورة ، قياسا على هذه ، ايديولوجية محافظة هي جزء من ايديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة . فاقامة هذا الحد المعرفي الفاصل اذن شرط ضروري للقيام بهذه العملية الطبقية من التحرير

الايديولوجي . ان على الطبقة العاملة ان تحرر البرجوازية الصغيرة ، ليس فحسب من ذاك الوجه من ايديولوجيتها الطبقية الذي وجد تعبيره في الفكر الاشتراكي السابق على الماركسية اللينينية ، بل مما صارت اليه ايضا إيديولوجيتها هذه في تحولها الى ايديولوجية الطبقة المسيطرة باسمها . فعملية هذا التحرير الايديولوجي اذن عملية معقدة تستلزم بالضرورة اقامة الحد المعرفي الفاصل بين الفكر الاشتراكي العلمي وبين كل ما سبقه من فكر اشتراكي ، وعلى اساس هذا الحد وحده يقوم الاختلاف الطبقي بين ما كان وجها ثوريا من ايديولوجية البرجوازية الصغيرة ، وبين ما صار في ايديولوجية الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة وجها محافظا رجعيا . ولن تستطيع الطبقة العاملة ان تقوم بتحرير البرجوازية الصغيرة هذه من اسر ايديولوجيتها ما لم تقم في البدبتحرير إيديولوجيتها الثورية نفسها من كل ما قد يخضعها لسيطرة الايديولوجية البرجوازية الصغيرة ، او لتأثير هذه فيها . وكل من يطمس الحد المعرفي الفاصل بين هاتين الايديولوجيتين يسهم ، عن قصد ام عن غير قصد ، في عملية التضليل الايديولوجي التي تمارسها الطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة في محاولتها ما تدعيه من « تذويب للفروقات بين الطبقات » هو في حقيقته طمس لها . ولئن كانت الطبقة المسيطرة هذه عاجزة عن تذويب الفروقات الطبقية ، بسبب من منطق التفارق الموضوعي في تطور بنية علاقات الانتاج التي تقوم اصلا على اساس من التفارق الطبقي ، فهي قادرة ، في شروط محددة ، على تذويب الفروقات الايديولوجية ، وفي تذويب هذه طمس للفروقات الموضوعية بين الطبقات . ولقد نجحت بالفعل الى حد معين في عملية تضليلها الايديولوجي ، ونجاحها الجزئي والنسبي هذا بحد ذاته هو الذي يدفعنا الى الالحاح دوما على ضرورة اقامة ذاك الحد المعرفي الفاصل بين الايديولوجيتين . وانعدام الحد هذا في وضع الفكر الاشتراكي العلمي في علاقة امتداد تاريخي هي علاقة استمرار وتماثل بنيوي مع ذاك الفكر الاشتراكي الذي سبقه ، يعبر ، في قراءة التاريخ من زاوية نظر الطبقة العاملة نفسها ، عن مدى الاثر الذي تركته وما زالت تتركه ايديولوجية البرجوازية الصغيرة في تحرك الفكر الماركسي اللينيني . وهو يعكس في تعبيره هذا واقعا تاريخيا موضوعيا يتمثل في نوع العلاقة الطبقية المحددة التي تربط الطبقة العاملة بالبرجوازية الصغيرة بشكل تبعي ما تزال فيه الاولى تجد صعوبة في انتزاع استقلالها الطبقي من الثانية ، لا سيما ان الثانية ، او الفئة التي منها امتلكت سلطة الدولة ، قد وصلت في شروط تاريخية معينة الى موقع السيطرة الطبقية . ولا شك في ان قراءة التاريخ التي نحن بصدد نقدها تعبر عن هذا الواقع التاريخي ذاته ، سواء في

ماضيه ام في امتداده في حاضره ؛ انما هي تعبر عنه ـ كما يبدو لنا ـ بشكل لا يزال غير نقدي ، والنقد في كتابة التاريخ من دور النشاط النظري ، وهو فيها ضرورة علمية .

ـ ٦ ـ

لقد ذهب البعض في منطق الاستمرار والتماثل في قراءة التاريخ الى حد القول ان الاشتراكية العلمية قادرة على ان تكون فينا ، او في تحدد فكرنا المعاصر ـ بعكس ما كانت عليه عند الاخرين ـ امتدادا لفكر القدماء منا ، او لبعض العناصر منه ، كعناصر من الفكر الليبرالي عند الطهطاوي مثلا ، بل على ان تكون امتدادا لفكر ابن رشد او ابن خلدون ـ كما يزعم روجيه غارودي ـ ، او حتى لفكر من سبقهما من الصالحين في ايامهم من امثال ابي ذر الغفاري ؛ فليس لنا بالضرورة ان نأتي الى تلك الاشتراكية العلمية عن طريق ماركس او لينين، وبامكانناان نأتي اليهاعن طريق السلف الصالح، حفاظا على الاصالةمنا تتكرر ، وتتحنط في تكرارها . وما علينا سوى ان نزيل بعض الشوائب من فكر من مضى منا ، او ان نسد فيه ثغرة تلو الثغرة مما ليس هو في حقيقته التاريخية بثغرة ، فيكتمل منه الجمال ـ وما هذا الجمال سوى ترقيعه ـ ، فنمهد به طريق الوصول منه الى فكر لاحق ، ما كان له الوصول اليه مهما ازلنا منه الشوائب ، لا عن عجز فيه ذاته دون غيره ، بل عن استحالة موضوعية في الفكر ان يخرج ببنيته عن حقل الممارسات الايديولوجية المحددة للصراع الطبقي الذي هو حقله التاريخي ، فيه يتكون وفيه يتحرك ؛ وهو عنه لا يقدر ان يقفز ، حتى في قفزاته الميتافيزيقية او شطحاته الصوفية . وما اصاب البعض ذاك في القول بل اخطأ ، وما ظلمنا فكرنا الماضي حقه من المعرفة ـ وهو كبير ليس الان مجال ذكره وتفصيله ـ ، بل فعل هذا من اراد قياسه على فكر اخر يفصله عنه زمان او زمانان من نظام او نظامين من الانتاج مرت بهما بنيتنا الاجتماعية . والظلم هذا في قياس اراده من قام به ان يكون تماثلا ، او ان يقود الى التماثل ، ولا يصح في تاريخ الفكر مثل هذا القياس او التماثل .

■

ولئن نحن واجهنا رفعت السعيد بما قد يصل اليه منطق الاستمرار والتماثل ذاك من

.الشطط ـ نجد مثالا عليه في بعض كتابات غارودي او غيره ـ ، فليس لتقويله ما لم يقل ـ وهو في كتاباته بعيد عن هذا القول ـ ، وانما لدفع المنطق الضمني في كتابته التاريخ الى التفجر في نتائج نظرية يحملها ، مع ان المؤلف يرفضها ، على ما نظن . ونحن ايضا نريد من المؤلف ان يذهب في معالجته التاريخ الى طرح قضايا لم يطرحها ، مع انها ضرورية في رأينا لاستكمال معالجته . والخطأ في قراءة التاريخ او في كتابته قد لا يكون في ما يقول المؤرخ ، بل في ما يسكت عنه ؛ وهذا شر الاخطاء ، يتحكم في ما يقال ويبقى عنه غائبا . ونتائج الخطأ هذا لا تنحصر في قراءة الماضي من التاريخ ، بل تتعداها الى قراءة الحاضر منه ، وفي هذا الخطر . فاذا زال او ذاب في التاريخ ذاك الحد المعرفي الفاصل بين اشتراكية البرجوازية الصغيرة مثلا واشتراكية الطبقة العاملة ، ضعفت عند الطبقة العاملة ممارستها الايديولوجية الضرورية لصراعها الطبقي ضد سيطرة الايديولوجية البرجوازية الصغيرة المسيطرة ، وأمكن للطبقة المسيطرة باسم البرجوازية الصغيرة ان تستمر في ممارسة سيطرتها الطبقية او ان تعرقل سير حركة الصراع الطبقي نحو التحويل الاشتراكي الثوري للبنية الاجتماعية . وليس غريبا ان يكون « تذويب الفروقات بين الطبقات » شعار هذه الطبقة المسيطرة ، فهي به تحاول في ماتحاول ـان تظهر ممارستها الاقتصادية الطبقية بمظهر الممارسة الاشتراكية ، وان تنفي من منطق التاريخ ضرورته في وصول الطبقة العاملة الى السلطة ، وبالتالي الى موقع السيطرة الطبقية ، حتى يحقق التاريخ ضرورته في الانتقال الى الاشتراكية . من هنا أتت مهمة الطبقة العاملة ومفكريها الثوريين في اقامة الحد المعرفي الفاصل بين ايديولوجيتها الطبقية الثورية وايديولوجيتة البرجوازية الصغيرة . واقامة هذا الحد المعرفي هي الان وجه رئيسي من وجوه الممارسة الايديولوجية الثورية للصراع الطبقي ، ان لم تكن الوجه الرئيسي منها

لقراءة التاريخ اذن علاقة وثيقة بصنعه في حاضره ، عبر عملية معقدة من الصراعات الطبقية . من هذا الموقع الطبقي انطلقنا في قراءة كتاب رفعت السعيد ، ومنه اتينا الى نقد ما لم نجد فيه من حد معرفي فاصل بين ايديولوجيتين طبقيتين ، او قل من حد طبقي فاصل بين ممارستين ايديولوجيتين من الصراع الطبقي مختلفتين ؛ ووضع نقولا حداد في التيار الماركسي من تاريخ الفكر الاشتراكي مثال من كثير على غياب هذا الحد الفاصل من كتاب قيم لا يفقده النقد اهميته التاريخية والفكرية ، بل يقر له بها ويدل عليها . والنقد

منا اسئلة طرحناها على المؤلف عساه ان يجيب عنها ، فيكون لنا وللقارىء خير ،ويكون له مثل ما لنا .

« الطريق » ـ العدد ١٠
سنة ١٩٧٢

(*) ـ كتب هذا المقال قبل صدور الجزء الثاني من كتاب رفعت السعيد . ولقد صدر الجزء هذا عن دار الطليعة تحت عنوان : « اليسار المصري ـ ١٩٢٥ ـ ١٩٣٩ » . وبعد قراءته ، لم نجد فيه اي تبرير لاعادة النظر فيما كتبنا .

الفهرس

- مقدمة للطبعة الثالثة

القسم الأول : في التناقض **١٧**

مقدمة **١٩**

الفصل الاول : علاقة الفكر بالواقع **٢٥**

الفصل الثاني : أزمنة البنية الاجتماعية **٣٩**

الفصل الثالث : ممارسات الصراع الطبقي **٤٥**

الفصل الرابع : الحركة المحورية للصراع الطبقي **٥٩**

الفصل الخامس : آلية الصراع الايديولوجي **٨١**

الفصل السادس : أزمة الطبقة المسيطرة **٩٧**

الفصل السابع : اشكال ترابط المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية **١٢٧**

الفصل الثامن : التميز والكونية في الماركسية اللينينية **١٧٥**

ملحق : حول كتاب « اليسار الحقيقي واليسار المغامر » **١٩٥**

القسم الثاني : في نمط الانتاج الكولونيالي **٢٤١**

مقدمة **٢٤٣**

الفصل الاول : من علاقة الفكر بالواقع الى علاقة الفكر بالفكر **٢٤٩**

الفصل الثاني : علاقة الاختلاف بين البرجوازية الامبريالية
والبرجوازية الكولونيالية **٢٦٣**

الفصل الثالث : في مفهوم « الطبقة المتوسطة » **٢٨١**

الفصل الرابع : العلاقة الكولونيالية وآلية التحرر الوطني **٣٠٧**

الفصل الخامس : في تميز الشكل الكولونيالي لنمط الانتاج الرأسمالي **٣٤١**

ملحق (١) : **٣٧١**

ملحق (٢) : **٤٠٥**

ملحق (٣) : **٤٦١**

ليس جديداً على الفكر الماركسي أن يجابه الواقع الاجتماعي المتميز في حركة تطوره التاريخي في فجاءاته وتغيراته . بل يمكن القول إنه ولد وتكوّن وتطور في هذه المجابهة . وما طابعه المادي الذي تأكد في نقد الفكر المثالي الهيجلي والاقتصاد البرجوازي بوجه خاص سوى نتيجة هذه الضرورة فيه أن يكون قادراً على تفسير العالم وتاريخه تفسيراً علمياً ، وأداة لتغييره في يد القوى الاجتماعية المؤهلة والمدعوة لتغييره . ميزة هذا الفكر هي في أن يكون فكراً مناضلاً ، أو لا يكون . معنى هذا أن التحام النظرية الماركسية بالحركة الثورية أساسي لوجودها كنظرية علمية . والعكس صحيح أيضاً . فالحركة الثورية في عصرنا الراهن بحاجة إلى قاعدة نظرية تستند إليها في تغييرها العالم بحسب القوانين الفعلية التي تحكم حركته التاريخية . ولعل أخطر داء يصيب الحركة الثورية هو داء العفوية أو التلقائية في ممارساتها . إنه داء المغامرة بالثورة ، في زمن التخطيط الامبريالي على الصعيد العالمي . ليس في هذا القول من جديد ، بل فيه استعادة لقول لينين : لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية . والنظرية الماركسية ثورية ، ليس لأنها وحسب نظرية الثورة ، بما تعنيه الثورة هذه من انتقال ضروري من الرأسمالية إلى الاشتراكية بل لأنها أيضاً ، وبالدرجة الأولى ، علمية ، أي لأنها علم التاريخ في حركة انتقاله هذه .